

مَوْسُوعَةٌ

خَزَائِنُ الْمِصْرَافِ الْبَنَّاوِيِّ

الرَّيْزُ الدَّانِي
الرَّيْزُ الدَّانِي

رَبِّهِ
رَبِّهِ
رَبِّهِ

رَبِّهِ
رَبِّهِ
رَبِّهِ



مَوْسُوعَةٌ
خَزَائِنُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الثاني
الإصدار الجنائي

أعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

١٩٩٨

إصدار المحمودة للنشر والتوزيع
٣٣ شارع صفية زقزلو - الإسكندرية
٤٨٣٢٨٠٨٠ - ٤٨٤٠٥٩٥٠ ت

موضوعات
الكتاب السابع
(الإصدار الجنائي)

رأفة
ربا
رسوم
رشوة
رقابة إدارية
زنا
سب وقذف
سجون
سرقة
سلاح
شهادة الزور
شيك
ضرب
ضرب أفضى إلى موت
عاهة مستديمة
عقوبة

رأفة

* الموضوع الفرعي : أسباب الرأفة :

الظعن رقم ٨٦٦ لسنة ٢١ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٥١/١١/٦
لا يوجد في القانون ما يمنع المحكمة من إعتبار تخوف المتهم أو توهمه غير المبني على أسباب معقولة والذي لا يعتبر معه في حالة دفاع شرعي ولا في حالة تجاوز حدود هذا الدفاع - ما يمنع إعتبار هذا التوهم ظرفاً من ظروف الرأفة .

* الموضوع الفرعي : طلب إستعمال الرأفة :

الظعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٥
إن طلب إستعمال الرأفة لا يقتضى من المحكمة رداً .

* الموضوع الفرعي : ظروف تقديرها من المحكمة :

الظعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب فتى ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٥
إذا كان الحكم بعد أن جزم بإدانة الطاعن في الجرائم المنسوبة إليه - إعتماًداً على ما أورده من أدلة سائلة عاد - وهو في صدد مياق إثبات الإتفاق بين الطاعنين جميعاً - وأخطأ بذكر اسم المتهم الخامس وأشار إلى وجوده في محل الحادث بإعتباره فاعلاً في الجريمة - مع أنه قضى ببراءته - ولم يكن لهذه الواقعة غير الصحيحة أى أثر في منطق الحكم، ولم يدع الطاعن أن ضرراً لحق به من جراء ذلك، فإن ذلك لا يضير الحكم ولا يعيه .

* الموضوع الفرعي : موجبات الرأفة :

الظعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٩
إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة، وفى هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت، فإن كانت تلك العقوبة هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن " - إن هذه المادة إذ نصت على ما تقدم فإنها لم توجب على القضاة بصفة عامة مطلقاً، عند تقدير العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن

نصها، ملاحظة موجبات الرأفة، بل إنها جعلت بيد القاضى زمام إستعمال الرأفة بدليل قولها " مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت " ولو كان صحيحاً القول بوجوب إستعمال الرأفة مع الصغير فى جميع الأحوال لما كانت عقوبة الإعدام بعد تطبيق المادة ١٧، من بين العقوبات التى تقتضى المادة ٧٢ بإبدالها بعقوبة السجن.

ريـا

* الموضوع الفرعى : إثبات جريمة الريا :

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦
واقعة الإقراض بالربا الفاحش والإعتياد عليها يجوز إثباتهما بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة ولو زادت القروض على ألف قرش.

الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٦/٣/١٩٣٦
الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما إستضى منها بنص خاص كالحالة الواردة فى المادة ٢٣٨ عقوبات جواز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال. فواقعة الإعتياد أو التهديد التى تتكون منها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات يجوز إثباتها دوماً بكافة الطرق القانونية. إما إذا كان عقد الإلتئمان الذى تفرعت عنه واقعة الإعتياد أو التهديد غير ثابت مبدئياً فلا يجوز بطبيعة الحال إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التى يجوز إثباته بها أمام المحكمة المدنية. لأن واقعة الإلتئمان هى فى ذاتها واقعة مدنية صرف فضلاً عن أنها واقعة قائمة بملاتها ومستقلة عن واقعة الإعتياد أو التهديد بل وسابقة عليها فى الوجود الزمنى. أما عقد الإقراض بالربا الفاحش فإنه يحتوى فى مجمله واقعة واحدة هى التى يتكون منها الفعل الجنائى المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات فىجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الإثبات، ويجوز إذن إثباتها الإعتياد عليها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش .

* الموضوع الفرعى : أركان جريمة الريا :

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠
إذا كانت إدانة المتهم فى جريمة الإقراض بفوائد ربوية تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الإتفاق عليها قانوناً بلد ألقيمت على أساس قرطين لم تمنع بينهما ثلاث سنوات، وكان الثابت أن المحكمة الإستئنافية رخصت لمحاميها فى تقديم مذكرة بدفاعه فتمسك المحامي فى المذكرة التى قدمها بأن ذيك القرضين قد مضى بينهما مدة تزيد على الثلاث السنوات ودلل على صحة دفاعه هذا بمستندات قدمها ومع هذا فإن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الذى لو صح لوجب عليه عدم قيام الجريمة التى أدانته فيها وذلك على ما إستقر عليه قضاء محكمة النقض من وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التى تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر - فإن حكمها يكون قاصراً لعدم رده على هذا الدفاع الجوهري .

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٣

إن جريمة الإعتياد على الإقراض بفوائد تزيد على الحد الأقصى الممكن الإتفاق عليها قانوناً المعاقب عليها بالمادة ٣/٣٣٩ من قانون العقوبات تتطلب مقارفة الجاني قرضين أو أكثر من قبيل ما نصت عليه تلك المادة، وتنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المستندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة ". وإذن فمتى كان الثابت بالحكم أن الطاعن لم يعقد سوى قرض واحد بعد أن حكم عليه بالإدانة لإعتياده على إقراض تقود بفوائد تزيد على الحد الأقصى، فإن الحكم المطعون فيه يكون محطاً فيما لقى به من إدانة الطاعن، تأسيساً على أنه وإن لم يتعاقّد بعد الحكم إلا عن قرض واحد إلا أن هذا منه يدل على أن عادة الإقراض بالفوائد الربوية لا تزال متأصلة فيه، ذلك بأن الحكم السابق صدوره على الطاعن قد عاقبه على الوقائع السابقة عليه باعتبارها عنصراً من عناصر الإعتياد الذي دانه به، ومن ثم فلا يصح إلحاقها عنصراً لإعتياد جديد وإلا لكان ذلك تكراراً للمحاكمة على ذات الوقائع، الأمر الذي تنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات صراحة على عدم جوازه .

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ٢/٣/١٩٦٤

- إسقط قضاء محكمة النقض على أن جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش - لا يجوز فيها الإدعاء المدني أمام المحاكم الجنائية سواء أكان المجني عليه قد تعاقّد في قرض ربوي واحد أم أكثر، وذلك لأن القانون على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا يعاقب على الإقراض في ذاته وإنما يعاقب على الإعتياد على الإقراض، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلاً أن يضرب بأحد معين. ومن ثم فإن ما يتناهى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في القانون حين لقى بعدم قبول الدعوى المدنية يكون غير سديد ولا يكون له بعد إذ تقرر غنم قبول تلك الدعوى أن يتحدى بأى وجه من وجوه الطعن على قضاء الحكم في الدعوى الجنائية بالبراءة .

- لما كان الحكم المطعون فيه قد غلص إلى عدم وجود جريمة فيما نسب إلى المطعون ضدها بالتهمة الأولى تأسيساً على عدم توفر أحد الأركان التي استلزمها الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات وهو إنتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض - وكان ما ذهب إليه الحكم من أن الحاجة إلى الإقراض لا توفر الركن المفقود - صحيحاً في القانون. ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض إليه، ولم ينصرف قصد الشارع في تأليم الفعل إلا إلى حالة معينة هي التي يستغل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه

العقلي أو الخلقى، وكان الفعل بعد إذ إنعصر عنه التأثيم لا يعدو أن يكون على ما دل عليه الحكم - مجرد تعامل مدني يخرج التقاضي في شأن التعريض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

- تتطلب جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش - كما هي معرفة في الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - حصول الإعتياد على الإقراض بفاحش الربا، وهو وصف يقوم بنفس المقرض ويدل عليه تعدد القروض المستقلة ولو لشخص واحد متى زادت الفائدة المشوطة في كل قرض على الحد الأقصى للفائدة التي يجوز قانوناً الإتفاق عليها وما يلبس الفعل المادى المستفاد من تعدد الإقراض من لحد جنائي لا يحتاج في تقريره إلى بيان وهو العلم بمهامة الفعل المخالف للقانون .

- إن قوام جريمة الإقراض بالربا الفاحش هو الإعتياد الذي يتم عليه توالي القروض الربوية التي يتكون من مجموعها الفعل المؤثم. ومن ثم فإن ما ذكره الحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذي يتحقق به البيان المعبر لتاريخ الواقعة بالمعنى الذي تقتضيه طبيعة هذه الجريمة من التوكب .

الطعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٠٣ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٣٣/١٢/٢٧

إذا لم تتوصل محكمة الموضوع إلى معرفة اليوم والشهر اللذين وقعت لهما كل واقعة من وقائع الإقراض بالربا الفاحش، فأكثفت فيما يتعلق بالواقعتين اللتين إقتلعتهما أساساً للإدانة بذكر السنة في كل منهما ولكنها في إحدى الواقعتين قد ثبت لها أنها وقعت في أواخر سنة ١٩٢٦ " مثلاً " وكان التحقيق لم يبدأ إلا في ٦ فبراير سنة ١٩٢٩، فهاتان الواقعتان يانضمام إحدهما إلى الأخرى تصلحان لتكوين ركن الإعتياد من جهة، إذا كان لم يمتض بينهما ثلاث سنين، وتكتفيان لإقامة الدعوى العمومية على المقرض من جهة أخرى، لأن إحدهما لم يمتض عليها إلى يوم التحقيق ثلاث سنين.

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٠٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٥

إذا تكرر تجديد سند الدين بإضافة فوائد فاحشة إلى أصل المبلغ، وكان كل تجديد يختلف عن سابقه أصلاً وفائدة، فكل تجديد يحتر قرضاً ربوياً مستقلاً عن الآخر، ويصح أن يتكون من تعدده ركن العادة المطلوب في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٠٣ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٣٥/٢/١١

- إذا صدر على شخص حكم في جريمة إقراض بالربا الفاحش، فهذا الحكم لا يمنع من معاقبة هذا الشخص نفسه مرة أخرى بتهمة إستمراره على تقاضي فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول. ولا يحتاج على هذا بأن واقعة الإقراض واحدة وبأنه قد عوقب من أجلها مرة فلا يصح أن يعاقب

عليها مرة أخرى. ذلك بأنه ما دامت وقائع قبض الفوائد الربوية متجددة فلا مانع قانوناً من تكرار العقاب على ما إستجد منها بعد الحكم الأول .

- إذا إرتهن الدائن أرض مدينة نظير مبلغ الدين ولم يضع يده على العين المرهونة بل جرى على إقتضاء فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحد الأقصى المباح قانوناً، تحت ستار الإيجار، ثم طرح أمر هذا القرض على المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة الحساب على أساس تقديرها ما تغله الأرض من ربح واستزال ذلك القدر من الفوائد الربوية التي كان يقاضاها الدائن وخصم ما زاد على ذلك من أصل الدين لتصفية الحساب على هذا الوجه بواسطة المحكمة المدنية لا تأثير له على جريمة الإقراض بالربا الفاحش التي إرتكابها الدائن بالاتفاق عليها ويتقاضى الفوائد الربوية فعلاً .

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٣٦

إذا تحوت عكمة الموضوع حقيقة عقود إجارة الأعيان التي إرتبتها المقرض إلى المقترضين فاستبانت أن هذه العقود لم تكن إلا ستاراً لربا فاحش تقاضاه المقرض من مدينه لذلك مما يدخل في سلطانها ولا معقب حكمه على رأيها في ذلك.

الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ٧/١٢/١٩٣٦

يكفى لتوافر ركن العادة في جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش وجود قرضين ربويين مختلفين ولو لشخص واحد، في وقتين مختلفين، فلا يشترط تعدد الجنى عليهم. فإذا فصلت المحكمة في حكمها المعاملات المتعددة التي تمت بين المتهم وأحد الجنى عليهم تفصيلاً والياً بذكر قيمة كل معاملة وتاريخها ومقدار الفائدة الربوية فيه، ثم دلت على وجود الربا الفاحش في هذه المعاملات جميعها وإستنتجت من كل ذلك أن ركن العادة متوافر كان ما خلصت إليه من ذلك صحيحاً، وكان حكمها مبنياً لركن العادة وللواقعة الجنائية التي أسست عليها الإدانة .

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ٥/٤/١٩٣٧

إن الإقراض بالربا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة وإنما هو من جرائم الإعتياد، فتم الجريمة فيه متى أقرض الجاني قرضين ربويين مختلفين لم يمض بينهما ثلاث سنين. ويسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في هذه الجريمة بمضي ثلاث سنين على القرض الأخير قبل إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى. وتجديد الدين - سواء أ حصل صراحة بتحرير سند جديد عنه أم ضمناً بمد أجل الدين - مع تقاضى فوائد ربوية عن التجديد يعبر عملية ربوية قائمة بذاتها تحسب في تكوين ركن العادة .

الظعن رقم ٧٤٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١١

إذا كانت الواقعة التي اعتبرها الحكم بالإرضاء بالربا الفاحش هي أن المتهم قد إستاجر بمقتضى عقد من المقرض فدانين ببلغ ١٤ جنيتها ثم أجرهما بدوره إلى ابن المقرض ببلغ ١٩ جنيتها. وذلك لما إستظهرته المحكمة من أن قعيد العاقلين إنما كان في الواقع الإقراض بفوائد تتجاوز الحد القانوني لا الإستعجار والتأجير، فلا يجوز التمسك بعبارة المذكرين المناقشة في صحة التفسير الذي ذهبت إليه المحكمة ما دام متبنياً على ما يسوغه

الظعن رقم ١٠٣١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٩

- إن جريمة الإعياد على الإقراض بالربا تتم بإقراض الجاني قرصين ربويين على الأقل مختلفين لم تقض بينهما ثلاث سنين. وكل تجديد للدين مع تفاض فوائد ربوية يعتبر عملية ربوية مسطرة تحسب في ركن العادة .

- جرى قضاء محكمة النقض في الجرائم ذات العادة على وجوب الإعتداد في توافر ركن الإعياد بجميع الوقائع التي لم يمتد بين كل واحدة منها والتي تليها، وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ البدء في إجراءات الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات. وذلك سواء أكانت تلك الوقائع خاصة بمجنى عليه واحد أو أكثر .

الظعن رقم ٥٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٤ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/١٨

إنه لما كان الإقراض بالربا الفاحش من جرائم العادة، وكانت هذه الجرائم لا يثبت فيها ركن الإعتداد إلا بوقائع لم يمتد بين كل واحدة منها والتي تليها، وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ البدء في إجراءات التحقيق أو الدعوى، مدة الثلاث سنوات المقررة قانوناً لسقوط الحق في إقامة الدعوى في مواد الملتح فإنّه يجب أن يكون الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة صريحاً في توافر ركن العادة على هذا الوجه. فإذا إكتفى الحكم بذكر التواريخ التي بدأت فيها القروض، وكانت هذه التواريخ ترجع إلى أكثر من ثلاث سنين قبل ما دون فيه من التواريخ الخاصة بإجراءات التحقيق والدعوى، ثم بالقول بأن الديون صارت بعد هذه التواريخ تجدد بفوائد باهظة، ولم يعن بذكر التاريخ الذي حصل فيه كل تجديد من التجديدات التي قال بها تاركاً هذه التجديدات بمهلة تجهيلاً لا يمكن معه الوقوف على المدة التي مضت بين كل تجديد وآخر ولا على وقت حصول آخر تجديد بالنسبة لتاريخ إجراءات التحقيق التي تمت في الدعوى، فإن الحكم يكون متعيناً نقضه لقصوره في البيانات التي تتضمن بها محكمة النقض من مزاية تطبيق القانون على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٤٢

إن العبرة في جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا هي بعقود الإقراض وليست لإقتضاء الفوائد الربوية. وذلك هو صريح لفظ القانون في المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات القديم القابلة والمطابقة للمادة ٣٣٩ من القانون الحالي التي تعالج على هذه الجريمة. فقول الحكم إن العملية الربوية واقعة مستمرة تتجدد وتكرر كلما استولى المقرض على الفوائد، وإن مدة السقوط لا تبدأ فيها من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة يستولى فيها المقرض على الفوائد - هذا القول خاطيء. لكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم إذا كان قد تبين من وقائع الدعوى أن المتهم إتفق على عقد عدة عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق وآخر إتفاق منها، ولا بين كل إتفاق وآخر، أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانوناً لسقوط الحق في إقامة الدعوى، فإنه بهذا يكون قد أثبت توالى ركن الإعتياد، كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى عنها. أما تاريخ دفع الفوائد الربوية فلا تأثير له في هذا الخصوص إلا إذا كانت المحكمة قد إقتضت بأنه كان في ظروف وملابسات تدل على أن العقد السابق قد حصل الإلتحاق على تجديده مرة أخرى، فحينئذ وحينئذ فقط، يصح الإعتداد بهذا التاريخ بإعتباره تاريخ عقد قرض لا تاريخ فوائد.

الطعن رقم ٢١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ٤/٢/١٩٤٥

يكفى لقيام ركن الإعتياد في جريمة الإقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مختلفين. فإذا كان المتهم قد أقرض شخصاً في سنة ١٩٣٦ مائة جنيه لمدة ثلاث سنوات وأخذ عنها كمبيالة بمبلغ ٢٠٨ جنيه أى بفائدة قدرها ٣٦ جنيهاً سنوياً، ثم حل ميعاد الدفع في سنة ١٩٣٩ ولم يقم به المدين كسب عليه كمبيالة أخرى بمبلغ ٧٢ جنيهاً مقابل فوائد المائة المذكورة عن سنتي ١٩٤٠ و١٩٤١، ثم في خلال سنة ١٩٣٨ أقرض شخصاً آخر مبالغ أخرى بفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح به قانوناً فإن ركن الإعتياد يكون متوافراً في حقه.

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ٤/٢/١٩٣٠

الإقراض في معنى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات لا يستلزم حتماً أن يعطى المقرض للمقرض المال المضمرة عليه الفائدة الربوية إعطاء فعلياً بل يكفي فيه قطع الحساب وتغيير السند بسند آخر تحسب فيه فائدة أخرى ربوية للمستقبل .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١/٨/١٩٣١

تقع جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش بمجرد حصول قرضين مختلفين بفوائد تزيد على الحد الأقصى الممكن الإتفاق عليه قانوناً ولو لم يتم قبض الفوائد بالفعل متى توافرت الشروط الأخرى.

الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ٥/٢/١٩٨٥

لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش لا يجوز الإدعاء المدنى فيها اتحاكم الجنائية سواء كان المجنى عليه قد تعاقّد على قرض ربوى واحد أم أكثر، ذلك لأن القانون لا يعاقب على الإقراض فى ذاته وإنما يعاقب على الإعتياد على الإقراض وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلاً أن يضر بأحد معين، من ثم فإن احكم المظنون فيه إذ قبل الإدعاء المدنى وقضى بالتعويض للمدعيتين بالحقوق المدنية يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه فى الدعوى المدنية والقضاء بعدم قبولها.

* الموضوع الفرعى : ربا فاحش :

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ٦/١٢/١٩٥٦

متى كان الثابت أن الضابط وزميله إنما إنتقلا إلى محل المجنى عليه واستخفا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمعا إقرار المتهم بأجل الدين وحقيقة الفائدة التى يحصل عليها فى القرضين الربويين فإنه لا يصح أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمنافاة الأخلاق لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل إلى معاقبة مرتكبيها .

الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٧

إن عقد القرض بالربا الفاحش لا ينفك عن جريمة الربا لأنها تنشأ منه وتلازمه، لفقد القرض بهذه الخاتبة تعتبر فى مجملها واقعة واحدة ومنها يتكون الفعل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣/٣٣٩ من قانون العقوبات فتجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الإثبات ويجوز إذن إثباتها وإثبات الإعتياد عليها بكافة الطرق القانونية دون ما قيد على ذلك من القيود الخاصة بالإثبات فى المواد المدنية فلا يلزم من بعد توافر القرائن القوية التى تعزز الإدعاء بأن الدليل الكتابى يتضمن تحايلاً على القانون أو مخالفة للنظام العام حتى يجوز الإثبات بالبينة والقرائن.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٣٦

إن كل ما يوجب القانون في ورقة تكليف المتهم بالاحضور هو بيان موضوع التهمة والنص القاضي بالعقوبة. ليكتفى في صيغة إتهام شخص بالإقراض بمبالغ بفوائد تريد على الحد المقرر قانوناً أن تذكر النيابة في تلك الورقة أنه في مدى زمن كذا تعامل بالربا الفاحش مع الأشخاص الذين تبين أسماءهم وأنه بذلك مستحق لأن يعامل بمقتضى المادة ٢٩٤ ع.

* الموضوع للقرعي : ركن الإعتياد في جريمة الربا :

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦

العبارة في جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش هي بعقود الإقراض ذاتها وليست باقتضاء الفوائد الربوية، فمضى كان يبين من الحكم أن المتهم إتفق على عقد عقود ربوية لم يمس بين بدء التحقيق فيها وآخر إتفاق منها ولا بين كل إتفاق وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانوناً لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية، فإنه بهذا يكون قد أثبت توفر ركن الإعتياد كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى الجنائية عنها.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩/٢/١٩٣٢

الحكم الذي يعاقب على جريمة الإعتياد على الإقراض نقود بفائدة تريد على الحد الأقصى قانوناً يجب أن يتضمن - فيما يتضمن من بيان الوقائع المكونة للجريمة المعاقب عليها - تواريخ وقائع الإقراض للتحقق مما إذا كانت تلك الوقائع لها أثر قانوني باق، وأنه لا يصح الاعتماد عليها في تكوين ركن الإعتياد على الإقراض بالفائدة المخطورة. فإذا قصر الحكم في هذا البيان كان معيباً معيباً نقضه.

الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٥/٥/١٩٣٣

إن القرض الواحد إذا تكرر إحتساب فوائد ربوية على باقيه، كان هذا التجديد عملة ربوية مستقلة واجباً إحتسابها في تكوين ركن العادة.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٣٣

أقرض شخصاً آخر مبلغ ثلاثين جنيهاً لمدة شهر بفائدة قدرها ثلاثة جنيهات. ولما حل موعد السداد وعجز المدين عن الدفع حرر الدائن سند آخر بدل الأول بمبلغ ستة وثلاثين لمدة ستة شهور أخرى. ولما حل الموعد ولم يدفع جدد له الدين وكتب به سنداً آخر بمبلغ ٤٢ جنيهاً و ٤٥٠ مليماً لمدة ستة شهور أخرى. ولما حل الموعد ولم يدفع أيضاً جدد الدين بسند آخر بمبلغ ٥٤ جنيهاً و ٥٧٠ مليماً لمدة ستة شهور

أخرى. إعتبرت محكمة النقض أن وقائع التجديد هذه قد تغير فيها الإتفاق على قيمة القوائد، إذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تخور بها السندات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي وفوائده أن قيمة القوائد قد إرتفعت. ولا معنى لذلك إلا أن الدائن كان يقتضى فوائد مركبة، أى فوائد على القوائد التي إستحققت ولم تدفع، أو أنه على الأقل كان يحسب فوائد بسيطة أعلى من القوائد التي كان متفقاً عليها في أول الأمر. ومفاد هذا أو ذاك أن عنصرأً جديداً قد دخل على الإتفاق الأصلي فلا يمكن وإحالة هذه أن يقال إن السندات الأخيرة التي حررت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكرار للإتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع إحساب فوائد للتأخير. وهذا القدر من التغيير كاف لإعتبار الإتفاقات الأخيرة عقود إقراض جديدة يتحقق بمصوغها عقب عقد الإقراض الأول ركن المادة في جريمة الإقراض ربما فاحش، ويكون ما وقع من هذا الدائن معاقباً عليه بالمادة ٢٩٤ فقرة ثالثة مكررة من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣٤ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٨/٢/١٩٣٥

الركن المادى في جريمة الإعتياد على الإقراض بفوائد زائدة على الحد الأقصى الممكن قانوناً يتحقق بمجرد الإقراض مقابل تلك الفائدة الربوية. ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يسعى المقرض لصلأ على الفائدة المذكورة. فإذا أغفل الحكم بيان حصول الإستهلاء فلا بطلان .

الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٩/١٢/١٩٤٠

يكفى قانوناً في جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا أن تكون القروض الربوية التي حصل الإتفاق عليها لم يمضى بين كل واحد منها والذي يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى مدة ثلاث سنوات.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٤٢

— إن مجرد دفع القوائد عن الدين لا يعتبر قرضاً آخر. ولذلك فلا يصح إعتباره في تكوين ركن العادة في جريمة الإقراض بالربا الفاحش .

— يكفى لتوافر ركن الإعتياد في جريمة الإقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مستقلين أى لشخصين إثنيين أو لشخص واحد في وقتين مختلفين.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ٧/٢/١٩٢٩

إنه لما كانت العادة ركنأً أساسياً في جريمة إقراض النقود بفوائد زائدة على الحد الأقصى المقرر قانوناً كان واجباً على المحكمة أن تبين في حكمها على تلك الجريمة كل ما وقع من المحكوم عليه والقيمة واقعة وتاريخ كل واقعة وإسم المجنى عليه فيها. فإذا أغفلت المحكمة في حكمها بيان ذلك كان باطلاً .

الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٨/٤/١٩٢٩
إذا اتهم منهم بأنه اعتاد على إقراض نقود بمائة تزيد على الحد الأقصى للفائدة القانونية وحكمت المحكمة بإدانته بدون أن تبين ركن العادة بذكر وقائع الإقراض فإن هذا يكون نقصاً جوهرياً مبطلاً للحكم

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٢ بتاريخ ٦/٣/١٩٣٠
يجب في الحكم القاضي بإدانة منهم لإعتياده على إقراض نقود برها فاحش بيان الوقائع التي تدل على هذا الإعتياد، وإلا كان هذا الحكم ناقصاً نقصاً جوهرياً يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٣٠
يجب في الحكم القاضي بإدانة منهم لإعتياده على إقراض نقود برها فاحش بيان الوقائع التي تدل على هذا الإعتياد بياناً واضحاً.

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ٤/١٢/١٩٣٠
الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش يتحقق ولو لم يحصل الفعل إلا مرتين فقط. فإذا كانت أولى المرتين لم تسقط بعضى المدة قبل حدوث الثانية والثانية لم تسقط قبل رفع الدعوى فإن أركان الجريمة تتحقق بهاتين المرتين. وإذا تعدد الجنب عليهم ولم يذكر الحكم إلا تفاصيل حوادث الإقراض لأحدهم فقط كان ذلك كافياً لصحة توقيع العقوبة .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ٨/١/١٩٣١
في جريمة الإعتياد على الإقراض بمائة تزيد على الحد الأقصى للفائدة المطلق عليها قانوناً يشترط لتوافر ركن الإعتياد ألا يكون قد مضى بين كل حادثة من الحوادث التي تتكون منها العادة والحوادث التي تلحقها الزمن الكافي لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عن الحادثة السابقة. فإذا كان في عبارة الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة غموض لا يتكشف معه بيان الوقائع التي تكون منها ركن الإعتياد كان لم تبين المحكمة تاريخ هذه الوقائع كان هذا الحكم معيباً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٨/١/١٩٣١
يجب أن يبين الحكم الصادر بالعقوبة على هذه الجريمة كيف ابتدأ التعامل بين الجنب عليه والمتهم، وفي أى تاريخ كان ذلك، وكيف تسلسلت المعاملة، ومتى حصل دفع الفوائد الربوية إن كان هناك دفع وكم مضى من الزمن بين كل حادثة وأخرى، حتى يمكن الحكم على ما إذا كان هناك جريمة لا تزال قائمة أم أنها قد سقطت بعضى المدة أو سقط منها على الأقل بعض الحوادث التي يتكون من مجموعها ركن الإعتياد. فإذا

إكفى الحكم فى معرض تبيان الوقائع التى قامت عليها التهمة المنسوبة إلى المتهم والتدليل على صحة وجود الجريمة المسندة إليه على ترديد صيغة الإتهام التى تقدمت بها النيابة إلى المحكمة ولم يزد عليها إلا قوله إنها ثابتة من التحقيقات فإن محكمة النقض لا تستطيع مع هذا الغموض أن تؤدى المهمة الموكولة إليها وهى مراقبة ما إذا كان القانون قد طبق على الوجه الصحيح، ويتعين إذن نقض الحكم.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٣١/١/١٨

يكفى لتحقيق ركن المادة فى جريمة الإعتداء على الإقراض برها لأحش حصول قرضين ربويين مختلفين ولو لشخص واحد فى وقتين مختلفين. وتتم الجريمة بمجرد الإتفاق على فوائد ربوية فى قرضين مختلفين ولو لم يتم قبض الفوائد بالفعل.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٣١/٢/٢٢

ليس للمقرضين بالرأيا الفاحش أن يدخلوا مدعين بحق مدنى فى الدعوى التى ترفع على معادى هذا الإقراض طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات، لأن جريمة الإعتداء على الرأيا الفاحش لا يمكن أن يصور بوجه من الوجوه أن ينشأ عنها ضرر لأى إنسان بعينه ولا يمكن أن يكون للمقرض سوى أن يسود لدى المحكمة المدنية ما يكون قد دفعه من الفوائد زائداً على أخذ القانونى.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٣١/٢/٥

وجود قرضين ربويين يكفى لتكوين عادة الإقراض بالرأيا الفاحش. وإتخاذ تاريخ القرضين الحاصلين لشخصين لا يفقد ركن المادة إلا إذا ثبت أن عملية الإقراض كانت عملية واحدة للشخصين معاً فى آن واحد، وأن دفع المبالغ المقرضة حصل فى وقت واحد. أما إذا كان كل من المقرضين القرض مبلغه وقبضه فى وقت غير الذى قبض فيه الآخر فلا محل للقول بأن إتخاذ تاريخ السندات يجعل واقعة الإقراض واقعة واحدة.

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢

إن الأمر المعاقب عليه فى جريمة إعتداء الإقراض بالرأيا الزائد على أخذ القانونى إنما هو الإعتداء ذاته وهو وصف يقوم بذات الشخص المقرض ولا ضرر فيه بالمقرضين. فليس هؤلاء إذن حق المطالبة بصيغهم ما، بل كل ما هم هو أن يرفعوا دعوى مدنية لإسداد ما دفعوه زائداً على الفائدة القانونية بأعباءه مدفوعاً بغير حق، وهذه دعوى ليست ناشئة عن جتعة حتى يسوغ رفعها بالتجبة إلى المحكمة الجنائية .

رسوم

* الموضوع الفرعي : تقدير الرسوم :

الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣٠
تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقتضى فيه - وهو قضاء محكمة الموضوع - ولما كانت المحكمة الاستئنافية هي المحكمة التي يؤول إليها نظر الدعوى بجميع عناصرها فيما رفع عنه الاستئناف ترتباً على الأثر الناقل للإستئناف فإن تلك المحكمة وهي تنظر في أمر تقدير الرسوم تكون هي المختصة بما يشار حول مقدارها عن الدرجتين - لا حول أساس الإلزام بها - وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلتزام. ويكون النتي بعدم اختصاص محكمة الجمع المستأنفة بتقدير مصروفات الدعوى الابتدائية غير سديد .

* الموضوع الفرعي : رسم الإنتاج :

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٤
التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج الصادر به مرسوم ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ ليست تعويضات مدنية فحسب بل هي أيضاً جزاءات تأديبية رأى الشارع أن يكمل بها الغرامة المنصوص عليها في الجرائم الخاصة بهذا القانون، فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا حرورة لدخول الخزانة في الدعوى .

* الموضوع الفرعي : رسم الدفعة :

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٣
- متى كان الحكم إذ قضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لمضى ثلاثة أشهر على علم مصلحة الضرائب بوقوع الجريمة دون التقدم بالشكوى للنهاية العمومية أقام قضاءه على أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم الدفعة إذا علقت رفع الدعوى العمومية أو إنقضاء إجراءات فيها على طلب مصلحة الضرائب إنما تهدف إلى حماية مصلحة الخزانة العامة والتي تتمثل في التيسر على المصلحة في اقتضاء حقوقها من الممولين الخاضعين لأحكام قانون الدفعة مع قيام حسن الظاهر بينها وبينهم، وأن هذه الحالات تغاير الحالات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لأن الأولى تمس الجريمة فيها الصالح العام بينما تمس الثانية صالح الجنى عليه الشخصى، ورتب الحكم على ذلك أن جريمة الإمتناع عن تسديد رسم الدفعة في المعاد تظل قائمة

و يبقى حق رفع الدعوى فيها ثابتاً ما دام أنها لم تسقط بمضى المدة المقررة قانوناً فى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية - فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح فى القانون - جرى قضاء هذه المحكمة بأن عبارة " الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة " الواردة فى المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسوم الدفعة لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها فى القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم، فهذه الزيادة التى يحكم بها هى من قبيل التعويض للدولة فى مقابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة الممول للقانون، ومن ثم فإنه يكون فى غير محله القول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى العمومية.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٠

- مكتب تاجر الأدوات الطبية يعتبر مكاناً مطروحاً توافر فيه العلانية قانوناً - إن كل ما تشترطه المادة ١٠ من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ لإستحقاق الدفعة عن الإعلانات هو أن تكون الإعلانات مما يوزع باليد. فمضى كان الحكم قد أثبت ذلك على التمسك بناءً على اعتبارات أوردها، ولم يكن المهم قد سدد رسم الدفعة المستحق، فإنه يكون مستأهلاً للعقاب .

الطعن رقم ١٦٦٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٠

إن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ نص فى المادة ٢١ منه على معاقبة كل من يقبل ورقة لم يسدد عنها رسم الدفعة المقرر بمقتضى هذا القانون بغرامة مع أداء الرسوم المستحقة، ثم نص فى المادة ٢٣ على أن يحكم القاضى، علاوة على الجزاءات المتقدم ذكرها، بدفع ثلاثة أمثال الرسوم المهربة. وإذا كان هذا القانون لم يوجب لتحقق الجريمة المشار إليها توفر قصد عvas بل هى تتم بمجرد عدم دفع الرسم فى الحالات التى بينها، وكان حين حدد عقوبة مرتكبها لم يفرق فى هذا الشأن بين حالتى الغرامة والجزاءات الإضائية، مما مفاده أنه كلما أدين بمول بها وحققت عليه الغرامة حققت عليه أيضاً تلك الجزاءات، فإن التفرقة بين الحالتين مجرد نعت القانون الرسوم التى لم تدفع بأنها مهربة لا يكون لها من سند يبررها .

* الموضوع الفرعى : رسوم الإنتاج :

الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٩

إن الرسوم الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ هو - أسوة بالرسوم السابق عليه الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والذى حل هو محله - خاص برسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة اأغلبية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٠ بشأن رسم الإنتاج على حاصلات الأرض

المصرية أو منتجات الصناعة الخلية الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٤ سنة ١٩٣٢ وقد صدرت تنفيذاً لهما المراسيم الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ و ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ و ٧ يوليه سنة ١٩٤٧. وإذن فما جاء بالمادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ بخصوص نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصور على منتجات الصناعة الخلية دون المواد المستوردة من الخارج. وعلى ذلك إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها إن كانت الخمور محل التهمة المعروضة عليها مستوردة من الخارج - كما دفع الطاعن بذلك أمامها - أو أنها من الصناعة الخلية، وإكفت بقولها إن نص المادة ١٣ من المرسوم عام يشمل النوعين فهذا منها ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ويكون حكمها قاصراً في البیان مصححاً نقضه.

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١

إن المادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٥ الخاص برسم الإنتاج والإستهلاك على القداحات تقضى بأن يأمر القاضى دائماً بمصادرة القداحات. وعلاوة على المصادرة تظل الرسوم المستحقة بأكملها عن البضائع المصادرة، وإذن فمضى كانت الدعوى قد أقيمت على التهم لأنه عرض للبيع قداحات غير مدموغة بضم مصلحة الإنتاج الدال على سداد الرسم، وكان الحكم قد دان التهم وأخفل القضاء بالرسوم المستحقة، فإنه يكون قد خالف القانون أما التصريح فقد جعله القانون جوازياً.

الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٨

إن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التموين والنشر بالجريدة الرسمية في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قد أشار في ديباجته إلى القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢ و ٧٠٠ و ٧١٨ لسنة ١٩٤٨ ويسين من الإطلاع على المواد ١٣ - ١٦ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ [الذى وقعت الجريمة في ظله] أنها تنص على أحكام مماثلة للمواد ١٢ - ١٥ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩، كما تنص المادة ٣٦ من القرار المذكور على أن كل مخالفة لأحكام المواد من ١ - ١٩ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنهماً. وقد عدلت العقوبة بموجب القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ فزيدت في بعض الجرائم ولكنها بقيت كما هي عن الجرائم الأخرى ومنها المستخرجات من واقع السجل الإجمالى لحركة الفول مشتملة على حساب الرسوم المستحقة.

الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٤

- إن المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول لم يفرض قيوداً معينة أو إجراءات سابقة على معابة وتفتيش المعامل أو المصانع أو المخال المرخص بها، بل أجاز بنص

الفقرة الثانية من المادة ١٥ منه لموظفي إدارة رسم الإنتاج التابعة لسلطة الجمارك - بصفتهم من رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكامه - معاينة وتفحيش هذه الأمكنة في أى وقت وبدون إجراءات سابقة، أما القيود المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة فإنها بصريح النص إنما تشير إلى الخلل المبينة بالفقرة الثالثة وهي المساكن والحدائق الأخرى المشبهة في أنه تجرى فيها خفية أية عملية من العمليات المشار إليها في المادتين السادسة والسابعة .

- إن الخطر الوارد على نقل الكحول من بلد إلى آخر المنصوص عليه في المادة ١٣ من المرسوم المذكور كما يشمل الكحول الصرف يشمل أيضاً السوائل الكحولية الأخرى، وذلك متى كانت كمية الكحول الصرف فيها يزيد مقدارها على خمسة لترات. وإذن فعلى كانت الكمية التي نقلها المتهم من القاهرة إلى السويس هي مائة صفيحة بكل منها ١٨ لراً من الكحول فحول نسبة الكحول الصافي فيها ٩٠ ٪ فإنه يكون من الثمين عليه أن يحصل من الجهة المختصة على إذن بنقلها .

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٩

متى كانت الواقعة التي ألتبها بحكمة الموضوع في حكمها هي أن المتهم بصفته مخصصاً بسوق صفت الملوكة قد استولى حال تحصيله للرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد عن قيمة هذه الرسوم - فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٤ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٨

إذا كان المتهم قد نازع أمام محكمة ثانية درجة في الأساس الذي بنى عليه الترميض بالنسبة للكميات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى وأشار إلى حكم المادتين ٣ و٢١٧ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول، فإن الحكم إذا اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن مؤدى المادتين المذكورتين والثهما فيما قضى به يكون معيماً بالقصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢

يحظر القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك في المادة ١٥ منه حياة كحول أو سائل كحولية لم توجد عنها رسوم الإنتاج أو الإستهلاك كما تحظر المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ صناعة مشروب الطالبا أو ملكيته أو إحرازه أو شراء أو بيع الطالبا. وقد خلا القانونان من النص على مسؤولية مفروضة بالنسبة لمالك الخلل أو العمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك بالتطبيق لأحكام هذين القانونين أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١

- جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج الصادر به مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ هي تضمينات مدنية فضلاً عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى.

- للخزانة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج الصادر به مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧. ولما كان الثابت أن وزهر الخزانة تدخل مدعياً بالحقوق المدنية أمام محكمة الدرجة الأولى طالباً القضاء له على المطعون ضده بالتعويض، ولما لم يقض له بطلباته إستأنف هذا الحكم إعمالاً للمادة ٥٣٠ إجراءات، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٥

إن البين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول، أن المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر في تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة في إقتضاء التعويض عما ضاع عليها من تلك الرسوم، أو كان عرضه للضياع عليها نتيجة مخالفة القانون، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادر للأشياء موضوع الجريمة، التي يفرض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل، وإلا كانت مصادرها تدبيراً عينياً وقائياً، ما دام الشارع قد جعلها في نظره مصدر ضرر أو خطر عام، فإذا لم يكن على الشيء موضوع الجريمة رسم مستحق وكان الشارع قد أخرجه في الوقت ذاته من دائرة التعامل، فلا يحق للخزانة أن تطالب ببدل نقدي عند عدم ضبطه. وإذا كان ما تقدم وكانت واقعة الدعوى هي إنتاج مشروب كحول غير مطابق للمواصفات القياسية، الأمر المنطبق على الفقرة ج من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة الرقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥، وكان المدعى بالحق المدني " وزير الخزانة " بصفته قد أسس دعواه المدنية على أن التعويض المطالب به هو بدل عن المصادرة ولم يدع أن الرسوم لم تحصيل على الكحول المنتج والذي أدخلت منه العينة المخالفة للمواصفات، أو أن هـ اك رسوماً عرضت للضياع، بل على النقيض من ذلك سلم بأن الرسوم قد حصلت وكان السائل الكحول داخله الغش، فإنه يكون خارجاً عن دائرة التعامل، وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ لم ينص على الحكم بتعويض معين بدلاً عن المصادرة في حالة عدم الضبط، فإنه لا مصلحة للمدعى بالحق المدني بصفته في المطالبة بالتعويض الذي أسسه على أنه بدل عن المصادرة التي لم يقض بها الحكم بالنظر

إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة، هذا بالإضافة إلى أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المنطبق على الواقعة قد خلت نصوصه كذلك مما يعطى الخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة. لما كان ما تقدم فإن تدخل وزير الخزانة بصفته في الدعوى ومطالبة المحكوم عليه بتعويض عن الواقعة موضوع الإتهام يكون على غير سند من القانون، ويكون لا صلة له في الطعن في الحكم الصادر بإلغاء ما قضى به تعويض، مما يعين معه المحكم بعدم قبول طعنه .

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٨

— لما كان المدعى عليه الأول قد اعترف بمجازته السائل الأول " روم زوتوم " الذى بلغت نسبته الكحولية ٣٨,٩ ٪ وكانت عند خروجها من المصنع ٤٠,٦ ٪، وكان الثابت من مناقشة أهل الخبرة " في الدعويين المتقدم صورتين من حكميهما " أن السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته من ناحية نوع الرميل ومادته وحالته والتغيرات الجوية من حيث الرطوبة والحرارة والتهوية ومقدار ما كان فيه من المشروب عند بدء التخزين وكذلك درجة الكحولية، ومن ثم ترى المحكمة أن المدعى عليه الأول قد لا يكون له يد فيما ظهر من فرق بسيط في الدرجة الكحولية وبالتالي تكون التهمة الأولى المنسوبة إليه " حيازة كمحول دون سداد رسم الإنتاج " محل شك كبير .

— إلى القانون رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا صناعة هذا المشروب وأخرجه عن دائرة التعامل ولم ينص في بيان العقوبة التى إستوجبتها مخالفة أحكامه — خلافاً للقانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على المحمول — على أداء الرسم الذى يكون مستحقاً أو التعويض الذى يستحق عند تعلم معرفة مقدار الرسم بل أوردت مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن ما نصه " وقد رأت مصلحة الإنتاج أن إلغاء هذه الصناعة يؤثر في حصيلتها من الناحية المالية لرأت اللجنة — التى شكلها مجلس الوزراء — هذه الإعتبارات المالية لا يصح أن تقف عثرة في سبيل خدمة الصالح العام، إذ أن إنتشار هذا النوع من المشروبات الكحولية بين الطبقات الفقيرة التى تضم العمال ومن إليهم وهم الأيدي العاملة، من شأنه أن يؤدي بالفرداها إلى التدهور الخلقي وضباب أجورهم فيما لا يجدى وتلك أسرههم وتشريد أبنائهم وإنزالهم إلى مهوى الفساد خصوصاً وأن ما تنجيه مصلحة الإنتاج من هذا النوع قليل إذا ما قورن بمجموع الرسوم التى تدخل خزينتها، كما أن وزارة المالية والإقتصاد لم تشاطر مصلحة الإنتاج رأياها، وطليت السور في إستصدار القانون " . لما كان ذلك، فقد باتت الدعوى المدنية في شأنها " الثانية " المرتبة على التعامل في مشروب الطافيا هي الأخرى على غير أساس .

إن ما أورده الشارع فى المادة ٢١ من القرار بقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول، من أنه " مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخرانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة، وإذا تعلل معرفة مقدار الرسوم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفى حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض " إنما هو مستقل عن العقوبات الواردة بالمادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ وبالمادة ٣٠ من القرار بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر، ذلك بأنه إذ جوز القضاء على المخالف بتعويض للخرانة العامة على النحو الذى أورده، وإذ قضى فى حالة العود خلال الأجل المضروب، بمضاعفة الحد الأقصى للتعويض إنما كان رائده فى ذلك - على ما هو ظاهر من عبارات النص - الضرب على أبهى التهوين من أداء حق خيانة بتأليم فعلهم والمسل فى الوقت نفسه على إقتضاها تعويضاً عن الرسوم التى ضاعت عليها أو كانت عرضة للتضياع بسبب مخالفة القانون، ومن ثم كانت المسحة المسماة تعويضاً، غير رافعة عنه صفة العقوبة المكسلة للعقوبات الأخرى المقررة فى القانون، وغير مطلوبة لجواز الحكم بها ثمة إدعاء من الخيانة، أو وقوع مضاربتها بالفعل كما لا يرفع عنه هذه الصفة ما أورده المادة ٢٢ من القرار بقانون آنف الذكر عن رفع الدعوى الجنائية أو التصالح وأثره فى إقتضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة، لأن هذه الأحكام مضافاً فى جريمة السرقة إضراً بالزوج أو الأصول أو الفروع، وفى غيرها من الجرائم ذات العقوبات الجنائية المحضة بلا جدال، وإذ كان ما تقدم كذلك فإن تلك المسحة من التعويض تجزئ للخرانة العامة مطالبة الجنائى به أمام مختلف درجات القضاء الجنائى ولو قضى فى الدعوى الجنائية لصالح المتهم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ومن ثم فإن تدخل من يمثل الخيانة فى الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بهذا التعويض يكون جائزاً، وإذ كان الطاعن قد تدخل مدعياً بالحقوق المدنية أمام محكمة الدرجة الأولى طالباً القضاء على الطعون ضدهم بمبلغ ٥٦٥ ج و ٦٩٠ م قيمة رسم الإنتاج والتعويض المستحق ولم يقض له بطلبه، لإستأنف هذا الحكم وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يجوز إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المستول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً. فإن الحكم الطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإستئناف لرفعه من غير صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجه عن نظر الدعوى ليعين نقضه والإعادة.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٥

المبين من إستقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول، أن المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر فى تحصيل الرسم، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة فى اقتضاء التعويض عما ضاع عليها منه، أو كان عرضة للضياع نتيجة مخالفة القانون، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء موضوع الجريمة التى يفرض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل. لما كان هذا القانون لم ينص بتعويض ما بدلاً عن المصادرة فى حالة عدم ضبط الأشياء موضوع الجريمة فلا يكون لمصلحة الجمارك أن تطالب بتعويض تؤسسه على أنه بديل عن المصادرة التى لم يقض بها الحكم بالنظر إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة.

الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ٣/٧/١٩٧٦

- إن مجرد إقرار الطاعن بصحة صدور القانونين اللتين تفيدان شراء المتهم الأول منه زجاجات الخمر المضبوطة والتى أوردى تقرير المعامل أنها غير مطابقة للمواصفات لأن الدرجة الكحولية بها أقل من المقرر قانوناً، لا يدل بذاته على مساهمة الطاعن بفعل إجبارى فى الأفعال المسندة إليه على أى صورة من صور المساهمة مع ما أثبتته من ضبط هذه الخمر فى حوزة المتهم الأول ومخالفتها لأصل العينة المأخوذة من معمل الطاعن وقت إنتاجها لاسيما وأن الحكم دان المتهم الأول بقرافته جريمة غش هذه الخمر وعدم أداء رسم الإنتاج عنها، كما أن الحكم لم يستظهر الحالة التى كانت عليها الزجاجات المخفية على المواد الكحولية المباعة من الطاعن للمتهم الأول وما إذا كانت محكمة المعلق تبحث بتعذر البث بمحواها حتى يمكن الاستدلال عليه بمخالفة المواد الكحولية المعبأة بداخلها للمواصفات القانونية وأصل العينة، فإنه فضلاً عما شابه من لساد الاستدلال يكون معيماً بالقصور فى البيان.

- نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج على أن " كل مخالف للقوانين أو المراسيم الخاصة بالإنتاج أو اللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها. ثم صدر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول وأوجب فى المادة ٢٠ منه الحكم فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ - أداء الرسم الذى يكون مستحقاً فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات مع المصادرة وغلق المعمل أو المصنع أو اغل على التفصيل المبين فى المادة المذكورة. ثم نصت المادة ٢١ من هذا القانون على أنه " مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها

في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعلق معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض " وهو نص خاص يستقل عن العقوبات الواردة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سألني الذكر، قصد به الشارع على ما هو ظاهر من عبارته تعويض الخزانة العامة عما ضاع عليها من الرسوم أو ما كان عرجه للضايح عليها بسبب مخالفة القانون. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي الذي أعيد بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن مع المتهمين الآخرين بأن يؤدي إلى وزير الخزانة بصفة الرئيس الأعلى للجمارك مبلغ ٨١٠ ج و ٢٤٩ م، دون أن يستظهر في مدوناته مقدار الخمر المصبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها، ولم يفصح إن كان المبلغ المحكوم به هو قدر الرسم المستحق على الكحول والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه، أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون، وفي الحالة الأخيرة لم يبين إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعلق ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقتضى به للقيود القانونية المنظمة له، كما أن الحكم لم يبين دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي إقتضى منها الحكم عليهم جميعاً بالمبلغ بالمبلغ المحكوم به، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتباتها بالحكم فإن ذلك كله مما يميته بالقصور ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٤١/٦/٢

إن الفقرة الأولى من المادة ٤ من الرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول حينما تحدثت عن العمليات التي أوجبت عن كل من يرغب بقصد التقطير في إجراء أي منها أن يخطر مقدماً مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج إذا أرادت عمليات نزع الجيوب أو المواد الدقيقية أو النشوية وعمليات تخمير المواد السكرية فقط. أما ما عدا ذلك من العمليات المذكورة فيها وهي العمليات الكيميائية الأخرى التي ينتج عنها الكحول مباشرة أو غير مباشرة، والعمليات الخاصة بصنع أو إعادة تقطير العرق أو الأرواح أو السوائل الكحولية من أي نوع، سواء أكان ذلك على البارد أو بالتقطير أو بتخفيف العرق والأرواح أم بأية طريقة أخرى، فلا يتطلب القانون فيه لوجوب الإخطار أن يتوافر قصد التقطير. وذلك لأن هذه العمليات، بحسب ما عرفتها المادة نفسها، واجب فيها الإخطار ولو في غير حالات التقطير، مما يقتضي القول بأن قصد التقطير الوارد في صدر المادة لا يمكن أن يكون منسحباً على

هذه العمليات وإنما ينصب فقط على ما عداها. وإذن فتصغير البلع أو تقع الجيوب لا يجب فيه الإخطار إلا إذا كان مقروناً بقصد التفتير. ولا تصح المؤاخذه على عدم الإخطار في هذه الحالات بعلّة أن من باشر عملية التخمير أو النقع يعتبر أيضاً أنه في ذات الوقت أجرى عملية كحاوية لإنتاج الكحول. وذلك لأن القانون بإختصاصه عمليتي التخمير والنقع بحكم خاص إنما قصد بذلك إخراجهما من الحكم العام الذي يسرى على سائر العمليات الكحاوية بدليل وصفه هذه العمليات بالعمليات الكحاوية " الأخرى ". وإنما تصح المؤاخذه إذا كان من أجرى التخمير أو النقع من غير أن يكون من قصده التفتير قد وقع منه ما يمكن عده في الوقت نفسه قياماً منه بصنع سوائل كحولية، لأن الإخطار في هذه الحالة لا يكون واجباً لا عن مجرد التخمير أو النقع بل من عمل آخر هو القيام بصنع السوائل الكحولية، الأمر الذي لا يصح القول به بناء على مجرد التخمير أو النقع، بل لابد من ثبوت تهيؤ من يريد القيام به لمباشرة أعمال مادية معينة يصح معها في حقه أن يوصف بأنه من المشتغلين بصنع السوائل الكحولية من مواد أخرى كالمعمل بوسائل مختلفة على ترشيح السائل الناتج من التخمير أو النقع ليفرز السائل عن المواد الأخرى حتى يحصل من ذلك على السائل الكحولي.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٢ مجموعة عر ٥ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٤

إن المسفاد من المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بشأن رسم الإنتاج أنه خاص فقط بمحاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهي التي تقرر رسم إنتاجها بمقتضى الرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠. وما يؤكد ذلك أن مرسوماً آخر صدر في تاريخ هذا المرسوم الأخير بتحصيل رسم إنتاج على المنتجات المستوردة من الخارج نص فيه على أن هذا الرسم يحصل مع رسوم الجمرك ويكون حاجزاً للشروط التي تحصل فيها هذه الرسوم وللجزاءات الخاصة بها. ومن ثم يكون ما جاء بالمادة العاشرة منه بشأن نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر قاصراً على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة. فإذا ما أثبت المتهم أن ما نقله هو من المنتجات الواردة من الخارج فلا تصح معاقبته بمقتضى هذا المرسوم عن نقلها بدون ترخيص، كما لا يصح إلزامه أيضاً بأن يدفع عنها أى رسم. وإذن فإذا أدانت المحكمة المتهم لنقله من غير ترخيص خاص كحلياً كمهرباً، وكانت الواقعة التي ألبستها في الحكم هي أن الكونياك من ماركة كمبرا الأصلي، وأنه لم يحصل تفتيره داخل القطار المصري لأنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون ويسين نقض حكمها وتبرئة المتهم.

الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٢

إن الاستفادة من مجموع نصوص المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول أن الرسوم والتعويضات الوارد ذكرها فيه لا يصح الحكم بها إذا كان الفصل الذى وقع لا يكون إلا مخالفة لحكم المادة الثامنة منه التى تحظر صناعة أى جهاز يمكن استعماله لتقطير أو تكرير أو تحويل الكحول أو حيازته قبل أن يقدم إخطار بذلك لإدارة رسم الإنتاج. إذ أن الأفعال التى تكون هذه المخالفة لا تدل بذاتها على أن كحولاً قطر حتى يكون من الممكن أن تقدر عليه رسوم، ثم أن تقدر التعويضات وهى لا تحسب إلا بنسبة الرسوم. وإذا كان ذلك كانت الدعوى لم ترفع على التهم إلا عن حيازته أجهزة تقطير بلا إخطار على خلاف القانون، ولا علاقة لها بكحول قطر، فلا يكون ثمة محل للحكم على التهم برسم أو تعويض.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ٣/١/١٩٤٣

إن التعويضات المنصوص عليها فى قانون رسم الإنتاج المذكور ليست تضمينات مدنية فحسب، بل هى أيضاً جزاءات تأديبية رأى الشارع أن يكمل بها الغرامة المنصوص عنها فى الجزاءات الخاصة بهذا القانون والقوانين الأخرى التى على شاكلته، فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها فى كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى، ولا حاجة إلى إثبات أن ضرراً معيناً وقع عليها. وإذا فلا يصح النعى على المحكمة بأنها قطعت بالتعويضات دون أن تدخل مصلحة الإنتاج فى الدعوى.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ مكتب قضاى ١١ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٠

إذا كان التهم قد نازع أمام محكمة لثاني درجة فى الأساس الذى بنى عليه التعويض بالنسبة للكميات غير المطبوعة من المواد موضوع الدعوى وأشار إلى حكم المادتين ٣، ١٧/٢ من المرسوم الصادر فى ١٩٤٧/٧/٧ برسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول، فإن الحكم إذا إكفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن مؤدى المادتين المذكورتين وأثرهما فيما قضى به يكون معيباً بالتصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٧

ولئن كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك - المعمول به بعد تاريخ الواقعة - قد نصت على إلغاء القوانين والقوانين الصادرة بغرض أى ضريبة أو رسوم على الإنتاج أو الإستهلاك إلا أن نصوص القانون المذكورة لم تجعل الفعل

المكون لجريمة عدم أداء رسم الإنتاج المقرر على الكحول التي دين بها الطاعن فضلاً عن معاقب عليه، ولم تقرر له عقوبة أخف من العقوبة التي كانت مقررة في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعمول به وقت إرتكابه، ومن ثم لا يتحقق بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للطاعن معنى القانون الأصح .

الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨٨/١/٦

لما كانت المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت - إذا كان الحكم صادراً حضورياً بقوة الإعدام - على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم، وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥، التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية، ونقض الحكم الصادر بإعدام المتهم عليه .

الطعن رقم ٤٢٧٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٦

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد حصل دلاء الطاعن المتمثل في أن الزيادة في الدخان المضبوط مرجعها إضافة نسبة ١٧ ٪ مياه للحفاظ عليه قبل تصنيعه، إلا أنه لم يكن بتحقيق الرد عليه وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة مهناً وجوهياً يوجب عليه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، بما ينفي معه على المحكمة تحييده بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يلزمه، أما وهي لم تفعل لأن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والمقصود في التيسير .

• الموضوع الفرعي : رسوم الدمغة :

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٤٣/١٠/٢٥

إن رسوم دمغة بطاقات التموين مقرر تحصيلها بالمادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٢٤ الصادر بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ . وهذا القرار مبني على أمر المحاكم العسكرية رقم ٧٩ الصادر بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ بمقتضى السلطة المخولة له بالرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية فهذه الرسوم تعبر من نفود الحكومة، واختلاسها من الموظف يعد إدخالاً في الذمة معاقب عليه بالمادة ١١٨ ع.

* الموضوع الفرعي : رسوم جمركية :

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١١/٩/١٩٦٤
متى كانت الطاعة " مصلحة الجمارك " لا تدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على الأذخنة المضبوطة، بل جاء نعيها قاصراً على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ يعطيها من هذا الإثبات، وهو ما تكفل الحكم بالرد عليه رداً صريحاً، حين بين أن هذا القانون وهو الذى يحظر إستيراد أو تداول أو إحراز أو بيع أو خلط أو نقل الدخان اللبى المعروف بالطرابلسى ويعتبر هذا الحظر عملاً من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد صدر فى تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجرى عليه حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خاضعة للرسوم الجمركية، أن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانوناً بإثباته. ومن ثم فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سليم متعيناً رفضه .

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠
نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : " يحكم بتعويض قدره عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته، ويجوز مضاعفة التعويض فى حالة العود " وهو ما يقتضى من المحكمة عن قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مطابقة التعويض لأحكام القانون وإلا كان حكمها معيأ بما يسوجب نقضه.

* الموضوع الفرعى : رسوم قضائية :

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٥١
إنه لما كان القانون لم يوجب أداء رسم إذا ما طعن المحكوم عليه وكان طعنه عاماً يشمل الدعويتين الجنائية والمدنية. فإنه إذا رفض طعنه وحكم بالزامه بالمصاريف المدنية والإستئنافية، لا تسوى هذه المصاريف إلا طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التى تقتضى بسخريان قانون الرسوم فى المواد المدنية وحدها إذ أن حكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن يسرى على حالته لعدم النص على ذلك فلا يبقى سوى الحكم العام الخاص بالدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية.

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥١

مضى كان الحكم قد أثبت على التهم أنه طوّل بدفع رسوم الدفعة المستحقة عن التهار الكهربائي المورد للسينما المملوكة له عن المدة من كذا إلى كذا فلم يقدّم بسداها ثم أعمل حكم القانون في تقدير الرسوم المستحقة وأخذ في ذلك بما قرره الحبر الذي عين لتقديرها ثم أورد الأسس التي بنى عليها الحبر تقريره وكانت الأدلة التي إعتد عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها - فالجاذلة في ذلك من جانب التهم تكون مجادلة موضوعية لا تقبل أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٩

لا يقبل من التهمين الإحتجاج بعدم دفع المدعى بالخلق المدني الرسوم المستحقة على الإستئناف، إذ هذا من شأن قلم الكتاب وحده، وهما ليسا نائين عنه .

الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٢

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والمواد ١ و١٣ و١٥ من المجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون، أن المشرع فرض رسم الدفعة المقررة على كافة الإعلانات والإخطارات والبلديات وما يشاكلها مما نص عليه في تلك المواد، سواء كانت حكومية أو خاصة بالفرد الناس، وإستثنى من ذلك ما يصدر منها عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسادة، ومن ثم فإن الإعلانات وغيرها التي تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة لا تحصل بأعمال السادة تكون خاضعة لرسم الدفعة. وقد جاءت المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ منفذ لسواد القانون السالفة ومبينة نوع الإعلانات والعامّة المعفاة من رسم الدفعة وطبيعتها هي الإعلانات والإخطارات العلنية التي تصدر من البرلمان بمجلسيه والحكومة المركزية وفروعها بقصد إعلان أوامر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تمس الدولة بصفة مباشرة - أما الإعلانات والإخطارات العلنية التي تصدر من مجلس السلطة التنفيذية بصفة أخرى، كما لو حررت بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس مديريات فإنها تخضع لرسم الدفعة في كل الأحوال. ويقع عبء الإلتزام بأداء هذه الرسوم إلى مصلحة الضرائب على عاتق صاحب الجريدة التي تقوم بهذه الإعلانات، على أن يقوم هو من جانبته بتحصيلها من الجهات المعنية .

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٤

مضى كان تقدير الرسوم متفرع من الأصل المقتضى به وهو قضاء محكمة الموضوع، لأن المحكمة التي تنظر في أمر تقدير الرسوم لا تعد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الإلتزام بل يقتصر بحثها على

مدى سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم على ضوء القواعد التى أرساها قانون الرسوم فى حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلتزام وإذا كان ما تقدم كذلك، وكان الثابت من الإطلاع على الحكم الصادر فى المعارضة الإستئنافية أنه لم يلزم المتهم أو الطاعة بوصفها المستولة عن الحقوق المدنية بشئ من المصاريف وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما إشتعل عليه إدراج الرسوم المدنية فى المعارضة الإستئنافية، فإنه قد خرج عن حدود ولايته بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه باستبعاد رسوم المعارضة الإستئنافية.

الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٧

- يجرى نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم الوثائق فى المواد المدنية بأنه : " لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترلعها الحكومة فإذا حكم فى الدعوى بإلتزام الخصم بالمصاريف إستحققت الرسوم الواجبة الأداء ". ولما كانت هيئة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وهى من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة، فإن حكم المادة ٥٠ سالف الذكر لا ينصرف إليها ولا تقضى بالنال من أداء الرسوم المقررة عما ترلعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم وألزم به الطاعن بصفته " رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام بالقاهرة " مناسبة خسارته الحكم الابتدائى القاضى بالتعويض صحيحاً فى القانون.

- تقضى المادتان ٣٢٠، ٣٣١ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه إذا حكم بإدانة المتهم فى الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التى تحملها وبأن يعامل المستول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يخص بمصاريف الدعوى. كما نص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات على أنه : " يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى. ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل فى حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة. وإذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى أو بنسبة مصلحة كل منهم فى الدعوى على حسب ما تقدره المحكمة ولا يلزمون بالتضامن فى المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين فى أصل إلتزامهم المقضى فيه. ولما كان الثابت أن المتهمين والمستول عن الحقوق المدنية " الطاعن " قد خسروا دعواهم الإستئنافية لأنهم يلزمون بمصاريفها وإذا كانوا متضامنين فى أداء التعويض المحكوم به للمدعين بالحق المدنى على ما قضى به الحكم الابتدائى وأيدى فى ذلك الحكم الإستئنافى، فإن الطاعن يكون ملزماً فضلاً عن المصروفات الابتدائية بالمصاريف المدنية الإستئنافية ويكون تسويتها على أساس قيمة الحق الذى

سبق أن قضى به إبتدائياً وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الإستئناف. وإذا إلترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٦

لما كان من المقرر أن تقدير الرسوم مفرع من الأصل المقتضى به وهو قضاء محكمة الموضوع وأن المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الإلتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم ولبي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلتزام - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم الصادر في القضية رقم ١٧٤١ سنة ١٩٧٠ س. مصر بما إشتعل عليه من إخراج الرسوم المدنية الإستمثالية تأسيساً على أن الطاعن بصفته قد أئزم بمصاريف إستئنافه. وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاء له أصله في منطق الحكم الإستئنافي الصادر في تلك الدعوى على ما يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى منازعة في أساس الإلتزام بالمصاريف ومناه وفي شخص الملزم بها وهو ما يمتنع على محكمة المعارضة في تقدير الرسوم أن تفصل فيه لخروجه عن ولايتها وإنما مجال قضاء الموضوع وذلك بالطعن فيه طبقاً لإجراءات المرافعات المعتادة أو بطلب تفسيره على حسب الأحوال - لما كان ذلك - وكان أمر تقدير الرسوم المعارض فيه قد صدر في حدود قضاء محكمة الموضوع بإلزام الطاعن بصفته بها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى - نزولاً على ذلك القضاء النهائي برفض معارضة الطاعن وتأييد أمر التقدير بها تضمنه من الرسوم الإستمثالية يكون قد أصاب صحيح القانون بما تنحصر عنه قاله المحلف في تطبيقه.

رشوة

• الموضوع الفرعي : إثبات جريمة الرشوة :

الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٠
مضى كان مودى الوقائع التي أوردتها المحكمة أن عضوى الرقابة الإدارية قد شاهدا بنفسيهما واقعة تسلم المتهم مبلغ الرشوة إلى الموظف المبلغ تنفيذاً لإتفاق سابق بينهما، فإن الواقعة تكون في حالة تلبس تجبىزهما إحضار المتهم وتسليمه وجسم الجريمة إلى أقرب مأمور ضبط قضائى عملاً بنص المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فلا جدوى مما يتلوع به المتهم من بطلان إجراءات الضبط لإنشاء المصلحة.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١١/١/١٩٦٠
إبلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهم من الرشوة، ثم حضور المتهم وأخيها يوم الحادث ومقابليهما للموظف في مبنى المحكمة ومخروج هذا الأخير برقيقتها ومعه ملف الدعوى وذهابهم تحت بصير الضابط إلى مكان خارج المحكمة ليكونوا بمنأى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئاً في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة إلى أخيها - المتهم الآخر - الذى كان يرافق المتهم - كل هذه مظاهر خارجية تبين عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب في ذلك الوقت، وهذا تلبس يميز له القبض على المتهم في أى وقت وفي أى مكان حالة التلبس قائمة - ولو بغير إذن من سلطة التحقيق -

• الموضوع الفرعي : أن كان جريمة للرشوة :

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ٧/٥/١٩٥١
إن جريمة الرشوة تتحقق متى قبل المرتشى الرشوة مقابل الإمتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق. وإذا كان العرض الذى من أجله قدم المال إلى الموظف [مفتش بوزارة التموين] هو عدم تحرير محضر لمن قدمه وكان تحرير المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف بوصف كونه مفتشاً بوزارة التموين ومن عمله التفتيش على محلات الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالتسمير الجبرى وتحرير اغاظر لمخالفيها بصفة من رجال الضبطية القضائية في هذا الشأن فإن جريمة الرشوة تكون متحققة ولو لم يكن هناك موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال للإمتناع عن تحريره.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢١

إن القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت إلى الموظف كى يقارلها فى أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الإختصاص العام لهذه الوظيفة .

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٠

يكفى فى القانون لإدانة الموظف فى جريمة الرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب . فإذا كان الطاعن يقرر يارتباط إختصاصات وظيفته بإختصاصات رئيس الحسابات فيما يتصل بشئون العمال مما يفيد إتصال وظيفته بهذه الشؤون فلا يصح منه أن ينمى على الحكم الذى أدانته فى جريمة الرشوة مقابل تعيينه عمالاً بالمصلحة التى يشغل فيها بأنه لم يكن له شأن بهذا العمل ولا إختصاص له فيه .

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢

إن القانون لا يتطلب لإعتبار العمل المتعلق بالرشوة داخلياً فى إختصاص وظيفة المرتشى أن يكون هو وحده المختص بالقيام به . بل يكفى أن يكون له نصيب من الإختصاص به . وإذن فإذا كان الحكم قد أدان الطاعن بالرشوة لأنه بصفته موظفاً عمومياً [كونستابلًا من رجال الضبط القضائى] قد أخذ مبلغاً من النقود من متهم فى واقعة يباشر ضبطها وتحرير محضرها على سبيل الرشوة لىؤدى عمالاً من أعمال وظيفته هو تنفيذ الأمر الخاص بإخلاء سبيله ولتسليمه السيارة المعبوطة وتوجيه إجراءات الضبط فى الدعوى إلى غاية مرسومة - هذا الحكم لا يكون قد أخطأ فى شئ .

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٦

- لا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تنبىر لضبط الجريمة ولم يكن الراضى جاداً فيما عرضه على المرتشى متى كان عرضه الرشوة جليداً فى ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى متنبياً العتب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراضى أو مصلحة غيره .

- يكفى فى القانون لإدانة الموظف بالرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب وأن يكون قد انجر مع الراضى فى هذا النصيب .

الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢

إن القانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة . وليس فى القانون ما يمنع أن يدخل فى أعمال الموظف العمومى كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٧
يجب في جرائم الرشوة والشروع فيها أن يكون الغرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو عملاً يزعم الموظف أنه يدخل في اختصاصه.

الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٥٧
إن جريمة الرشوة طبقاً للمادة ١٠٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تقوم في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها ولى قول الحكم بحصول هذا الطلب من جانب التهم وثبت ذلك في حقه ما يتحقق به حكمة معاقبته .

الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٣/٥/١٩٥٨
(١) إن نية الإضرار بالمصالح القومية ليست شرطاً في جريمة التخابر مع دولة أجنبية المنصوص عنها في المادة ٧٨ مكرراً من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠.

(٢) يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بجناية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشيء ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقاً بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع في كلا الأمرين ولهما في سبيل ذلك أن تسعين بمن ترى الإستمعانة به كما أن لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها ما قامت المحكمة بأبانت في حكمها الأساسيد التي إستندت إليها في إستخلاص النتيجة التي إنتهت إليها في طبيعة السر وفي علاقته بالدفاع عن البلاد وكان إستخلاصها هذه النتيجة إستخلاصاً سائفاً يؤدي إليها.

(٣) يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما إشرطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب تباشرها قواتها النظامية.

(٤) إن مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً وأن مسئولية ناقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوي وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة إذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه

(٥) إن المادة ٨٠ لم تفرق في إستحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاماً حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها.

٦) إن المادة ٨٠ قصدت إلى التعميم والإطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون إذ جاء بها " أن المهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذى يرمى إليه الجاني فغير ذى بال الصورة التى يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التى تستعمل فى ذلك. كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة " بأى وجه من الوجوه " يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر أفضى على وجه خاطئ أو ناقص ."

٧) إن سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يحسب فى شئ أن الأسرار التى افشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد.

٨) إن ترمى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهمل ما يجب لها من الحفظ والحكام .

٩) إنه وإن كان الأصل فى فقه القانون الدولى أن الحرب بمعناها العلم هى الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى فى الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهى حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها.

١٠) القانون الجنائى قانون جزائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة متصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإرادة الشارع فى هذا القانون الداخلى ومراعاة أحكامه التى خاطب بها المشرع القاضى الجنائى فهى الأولى فى الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية.

١١) للمحكمة الجنائية فى تحديد معنى الحرب وزمن الحرب أن تهتدى بقصد المشرع الجنائى تحقيقاً للهدف الذى هدف إليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة معى كان ذلك مستنداً إلى أساس من الواقع الذى رآه فى الدعوى وأقامت الدليل عليه.

١٢) إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلاً واستند فى ذلك إلى إتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن إعتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التى لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر التشريعات المؤسسة على قيام الحرب كإنشاء مجلس الفئام ومن إعراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند فى القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذى رآه وللأسانيد والإعتبارات الصحيحة التى ذكرها.

١٣) الهدنة لا تحيى إلا فى أثناء حرب قائمة فعلاً وهى إتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالّت فترة الحرب ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين اعدائهم أما الحرب فلا تنتهى إلا بإنتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبواب صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائياً وإذن فلا يسر ما إستدل بالحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما يعرض به التهمان من عقد إتفاقية الهدنة التى توقف بها القتال أو أن دولة " بريطانيا " التى سلمت الأسرار إلى عملاتها لم تكن تحارب مصر حين كان التهمان يباشران نشاطهما .

١٤) إذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن التهمين الأول والثانى إنما يتسلمان منه فى زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة " بريطانيا " وأن هذا العمل فى ذاته يكشف عن قصد ذينك التهمين الأخيرين من الإضرار بمركز مصر الحربى وأن المستندات التى تعامل بها المتهم الرابع مع التهمين الأول والثانى ناطقة فى إثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما إشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نحو إستيلاء بعض جوانبها. كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخابر المتهم الأول وهو من مأمورى الدولة الأجنبية التى يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والإسعيضاحات فى شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوى بطبيعته على الإضرار بمركز مصر الحربى فإن هذا التقرير يكفى فى توافر القصد الجنائى لدى كل من التهمين الرابع والسابع فى جرعة الإشتراك فى جناية التخابر المنصوص عليها فى المادة ٧٨ مكرراً " ٢ " التى دانتهم بها المحكمة .

١٥) إذا قرر الحكم أنه متى ثبت فى حق المتهم عبث بالأوراق المخطوطة به حفظها بسبب وظيفته بأن إنتزعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجوراً لفعل ذلك من المخابرات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرضته له يكون مرتشياً فإن الحكم يكون صحيحاً فى القانون خالياً من عيب القصور فى التدليل على الجريمة التى دان المتهم بها .

١٦) إذا أثبت الحكم على التهمين أنهما كان يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هى بطبيعتها وفى الظروف التى أبلغت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكيمية فإن الإستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ الذى بين طائفة من الأسرار الحكيمية المشار إليها فى المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٥٨/١/٧

لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتشى هو وحده المخصص بالقيام بجميع العمل المعلق بالرشوة، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتفويض الغرض من الرشوة .

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٣٠

إيراد الشارع لجريمة المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في باب الرشوة هو من قبيل التوسعة في معناها - لنوع شبه لاحظته الشارع بين الجرمين من جهة النتيجة التي يفضي إليها التهديد أو الإعتداء لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة في اصطلاح القانون، وهي لا تكون إلا بوعده أو عطية.

الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٠

- تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بمجرد عرض رشوة لم تقبل متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي .

- لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون نية لـ قد انصرفت إلى الإخلال بواجبات وظيفته، ومن ثم فإن ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر في قيامها .

- التسليم بأن عرض مبلغ الرشوة قد تم من جانب الطاعنين وأن الرفض قد وقع من جانب المبلغ يتمتع به القول بإمكان حصول حصول إضماري بعد ذلك وليس يتقضى ما تم إن حصل الضبط أثناء المهلة التي طلبها الطاعنان للتشاور بعد خلافهما مع المبلغ على مقدار الرشوة ورفض قبول المبلغ الموعود .

- يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية - فإذا كان من الرؤساء، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية - فإذا كان الحكم قد دلل تدليلاً سافهاً على أن عمل الساعي " المبلغ " يقتضى الودد على المكان الذي تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصفيفها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفي مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التحدى بالانعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٦

ليس ضرورياً في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخله ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها.

الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨

إن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عددت صور الرشوة قد نص على " الإخلال بواجبات الوظيفة " كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافأة على ما وقع منه، وجاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة جديداً في التشريع عند تعديله مطلقاً من التقيد ليسع مدلوله لإستيعاب كل حيث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائماً أن تجري على منن قويم، فكل إغتراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجري عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص، فإذا تعاطى الموظف مقابل على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للمقاب وإذن يكون عرض الرشوة على الصورة الناتجة في الحكم على العسكري وهو أحد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة في سبيل حمله على إبداء أقوال جديدة غير ما سبق أن أبداه في شأن كيفية ضبط المتهمته وظروف هذا الضبط والميل به إلى أن يستهدف في ذلك مصلحتها لتتجو من المسؤولية وهو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف وهو إذا وقع منه يكون إخلالاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت حسنه من وقائع وما يوشح فيها من إجراءات تتخذ أساساً لأثر معين يرتبه القانون عليها وهذا الإخلال بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة المصائب عليها قانوناً معنى تقاضي الموظف جملاً في مقابله ويكون من عرض هذا الجمل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨

يقوم مشايخ الحارات في المدن - كما بين من مطالعة الأورنيك " رقم ٢٣ " شياخات - بخدمات عامة لصالح المجتمع، أي أنهم من المكلفين بخدمة عامة، ومن بين هذه الخدمات إستحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام عمدة للأمن العام - فإذا أخذ أحدهم عطية مقابل إحضار أحد الأشخاص المطلوبين إلى مكتب الآداب فإن عمله هذا يعد رشوة .

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨

يكفي لكي يكون الموظف مختصاً بالعمل أن يصدر إليه أمر شفوي من رئيسه بالقيام به، كما يكفي أن يكون العمل الذي دفعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفة المرتضى، وإذا كان العمل قد جرى في الأحكام على أن يقوم الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل في دوائر المحاكم المتعددة، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعاً عادلاً، وكان لا تعارض بين ما جرى عليه العمل وبين

ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات، فإن إدانة المتهم بجرمة عرض رشوة على كاتب أول محكمة للإخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه يكون صحيحاً في القانون .

الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٥٨

إذا بين الحكم واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجرمة عرض رشوة على موظف عمومي " جندى المرور " ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر مخالفة لائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم تقبل منه وهي الجريمة التي دانه الحكم بها فإنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للإمتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز .

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١١/١٧/١٩٥٩

يجب أن تبنى الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وغناصرها - فإذا كانت مؤدى أقوال الخفير أنه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء أمام الخل اعتقاداً منه بأنه الشخص الذي دأب على إلقاء الزراب والملح أمام الخل، والذي طلب منه أصحابه ضبطه، وأن ما فعله المتهم لا يعلو أن يكون من قبيل السحر وأن الخفير إذ قبض على المتهم إنما فعل ذلك نزولاً على رغبة أصحاب الخل مع علمه بماهية الفعل الذي صدر من المتهم - لا اعتقاداً منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت المحكمة، فإن رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الخفير النظامي كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة لهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليه محصلها وإستخلاصها منها ما لا يؤدي إليه لا يكون مستنداً إلى أساس سليم .

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ٣/٣٠/١٩٥٩

- يراد بالموظف العمومي - بحسب قصد الشارع في المادة ١٠٩ - مكرراً من قانون العقوبات - كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة، فلا يدخل في هذا المعنى سوى رجال السلطة القضائية وكبار رجال السلطة التنفيذية والإدارية.

- نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أياً كانت وظيفتهم يعتبرون كانواظيفين وبذلك تطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الإشراف في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيراً، وإنما يشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة، وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الأنظمة، وهناك أنظمة أخرى خاصة برجال الجيش والبوليس، وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والمأمورين

والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكرراً، ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفى
الوزارات والمصالح ومستخدميها على اختلاف طبقاتهم.

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١

- من المقرر فى جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أنه لا
جريمة فى الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الإمتناع عنه لا يدخل فى إختصاص الموظف ولم يزعم هذا
الأخير أنه من إختصاصه .

- مفاد نص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن واجب التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها الموظفون
العموميون أو المكلفون بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو أمر يدخل فى واجبات وظيفتهم
مما يعرضهم للمسئولية التأديبية إذا خالفوا هذا الواجب، ونتيجة لما تقدم فإن عرض الرشوة على الموظف
العمومى للإمتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف به قانوناً هو أمر يتعلق بخدمة الموظف، فإذا
وقع منه هذا الإمتناع يكون إخلالاً عظمواً بواجبات وظيفته التى تفرض عليه التبليغ عن الجرائم التى يعلم
بها أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته، وهذا الإخلال بالواجب يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها
قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً فى مقابله ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راضياً مستحقاً للعقاب

الطعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٨

عُدَّت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ومنها
الإخلال بواجبات الوظيفة وإعتبرته نظير الإمتناع عن عمل من أعمامها، فالموظف الذى يخل بواجبات
وظيفته مسئول جنائياً حتى ولو لم توجد لديه نية الإقهار بها، لأنه يكفى مجرد نية إستغلال الوظيفة للحصول
على فائدة غير مشروعة من وزائها - فإذا كان الثابت أن المتهم توجه إلى مكتب الشخص الذى كلف
بإجراء التحريات عن المنزل يديره للدعارة السرية - ثم كشف له عن شخصيته وألهمه بأن لديه شكوى
تدفع بمائة إله من النهاية ويمكنه حفظها وطالبه بمبلغ عشرة جنيهات، فإن هذا يوفر الإخلال بواجبات
وظيفة المتهم ويقع تحت حكم المادة ١٠٤ السالف الإشارة إليها، سواء كان طلبة المبلغ له، أو فى سبيل
إسداده لقرينه نظير ما دفعه أجرأ لأفعال غير مشروعة .

الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٤

يعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت إلى الموظف بقصد إفساد ذمته ليقارف جريمة دس غثرو في منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء على البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحربي الذي يعمل فيه من قدمت له العطفة .

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٤

— استحدثت الشارع نص المادة ١٠٣ مكرراً مستهدفاً به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشعورها من يستغل من الموظفين العموميين، والذين أحلفهم الشارع بهم في هذا الباب وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الإختصاص المزعوم .

— الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفة المنهم هو مطلق القول دون إشراط أقوائه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية — وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فضلاً من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الإختصاص — فإذا كان الحكم قد دلل تدليلاً سائفاً على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه .

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٧

متى كان الموظف مختصاً بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أداءه أو الإمتناع عنه، كما يؤخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الإمتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق — فإذا كان الثابت أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع المتهم إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ولم يكن في الإجراء الذي قام به أية مخالفة للقانون — وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع " شايأ " معاً في أغلفة ناقصة الوزن، فإن قضاء المحكمة ببراءة المتهم عن هذه الواقعة إستاناداً إلى أن عدم التبعة يجعل الجريمة منعدمة لا يوجب عليه أن المتهم كان في حالة إكراه معنوي أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة — وإنما كان عرضها للتأثير في مفتش الأسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالإمتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها إلى مراقبة الأسعار لوزنها هناك، ومن ثم كان سليماً ما ذكره الحكم من أن براءة المتهم من واقعة عرضه للبيع " شايأ " بأغلفة ناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠

علم الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالاً غير واجبة الأداء لا يفيقه من المستولية — بل هو مما يتحقق به جريمة الرشوة مادام العطاء لم يكن إلا لحمله على الإخلال بواجبات وظيفته.

الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠

- عددت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة، وجاء نصها مطلقاً من كل قيد لتيسر مدلوله لإستيعاب كل عيس يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل دائماً أن تجرى على منن قويم. ومتى تقرر ذلك وكان الإمتناع عن أداء واجب التبليغ عن جريمة السرقة يعتبر إخلالاً عظمياً بواجبات الوظيفة التي تفرض على المتهم بمقتضى المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته، ويسعى أمرها في حكم القانون مع إمتناع الموظف أو المستخدم العام عن أى عمل من أعمال وظيفته - وكان حكم القانون لا يتغير ولو كان الإخلال بالواجب جريمة في ذاته - وهو ما تؤكده المادة ١٠٨ من قانون العقوبات - فإنه إذا تقاضى الموظف جعلاً مقابل هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب. ويكون من عرض الجعيل لهذا العرض راضياً مستحقاً للعقوبة .

- نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف إذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للإمتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك. يستوى الحال أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للإمتناع أو الإخلال أو أن يكون لاحقاً عليه، ما دام الإمتناع أو الإخلال كان تنفيذاً لإتفاق سابق، إذ أن نية الإيجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجباتها، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الإخلال بواجب التبليغ عن السرقة بما يفيد أن عرض الرشوة إنما كان متفقاً عليه من قبل فإن ما يثيره المتهم من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الإخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى .

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

- لا صفة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط للعقاب إختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في الرشوة، لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المعروفة بها في القانون، وما دام الإختصاص أو الزعم به شرطاً في الجريمة التامة فالأمر لا يخلط في حالة الشروع. وهذا المعنى مستفاد من إحالة المادة ١٠٩ مكرراً من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شرط الإختصاص .

- إنه مع التسليم بأنه لا يشترط لإعتبار الموظف محصناً بالعمل أن يكون إختصاصه شاملاً للعمل كله بل يكفي أن يكون له فيه نصيب، إلا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كلياً أو جزئياً في الإختصاص القانوني للموظفة، إما لأن القوانين أو اللوائح تحول الموظف سلطة مباشرة وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفاً صحيحاً. أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة .

الطعن رقم ٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦١

المعلم المعنى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشي بقبوله الرشوة المروجة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة، ذلك أن الراشي أو الوسيط يؤدي فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها وتسهيل إثبات الجريمة عليه، وهذه العلة التي أدت إلى الإعفاء من عقاب الراشي أو الوسيط منتفية في حالة عدم قبول الموظف للرشوة.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦١

تصيب الطاعن - وهو موظف في وزارة الصناعة - نائباً للحارس على الشركة " الموضوعة تحت الحراسة الإدارية " بتكليف من يملكه للسهر على نشاط الشركة وإخضاعها لرقابة الدولة المباشرة بعد تكليفاً بملزمة عامة ويعتبر كالموظفين في حكم الرشوة عملاً بالفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦١

جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس ضرورياً في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها. كما لا يفوق القانون بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦١

- لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة، وأن لا يكون الراشي جاداً فيما عرضه على المرتشي، متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره، وكان للموظف " المتهم " قد قبله على أنه جدي متوثراً بالمبت بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي وغيره من المساجين.

- تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي، وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الإتفاق عليه بينهما.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦١

- توافر إختصاص الموظف بالعمل الذى عرضت عليه الرشوة من أجله، وتوافر نية الإرشاد لدى الراشى هو من الأمور التى يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها مائناً مستنداً إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

- لا يلزم فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوء أو الذى عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل الملتق بالرشوة، بل يكفى أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذه الفرض من الرشوة .

- لا يشترط قانوناً لقيام جريمة عرض الرشوة أن يصرح الراشى للموظف بقصد من هذا العرض وبأنه يريد شراء دمه، بل يكفى أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوى لهذه الجناية شأنه شأن الركن المعنوى لأية جريمة أخرى، قد يقوم فى نفس الجانى وغالباً ما يتكتمه ولقاضى الموضوع - إذا لم يفتح الراشى عن لسانه بالقول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بطائفة طرق الإثبات وظروف وملاماته.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٣

يكفى لتوافر إختصاص الموظف بالعمل الذى من أجله طلب الرشوة أن يكون له منه نصيب يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة، ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن عمل المتهم " الطاعن " هو تلقى الخطابات الواردة وتوزيعها على الأقسام المختصة وأن الشكوى التى دارت عليها الواقعة قد سلمت إليه بسبب وظيفته لاستبقاها لديه وحملها إلى التاجر المشكو وطلب منه مبلغ الرشوة نظير إتلاف هذه الشكوى وعدم إرسالها إلى المختصين، وكان إختصاص الطاعن حسبما أورده المحكمة له أصله فى الأوراق وفى إقراره فى التحقيقات، وكان ما أورده الحكم من ذلك ينطوى على الرد على دفاع الطاعن القائم على عدم إختصاصه بالعمل الذى من أجله طلب الرشوة، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ فى القانون والإسناد وبالقصور يكون على غير أساس متعيناً رفعت موضوعاً .

الطعن رقم ٢٧٨١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٦٣

من المقرر أن الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التى عدلت صور الرشوة - قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أو من فى حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته، وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة فى النص مطلقاً من التقيد يتسع مدلوله لإستيعاب كل عبث بمس الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوى

الذى يكفل لها دائماً أن تجرى على متن قويم، فكل إنحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص، فإذا تماطى الموظف مقابل على هذا الإخلال كان فعله رشوة مسجوبة للعقاب، ويكون من عرض عليه هذا الجعل لهذا الغرض راضياً مستحقاً للعقاب. ولما كان الثابت فى حق الطاعن أنه عرض مبلغاً عن القبول على حاجب النيابة لسرقة إحدى القضايا، وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر أن من عمل حاجب النيابة نقل القضايا بين الموظفين، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة، ودان الطاعن على هذا الأساس، فإن النemy على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب، يكون على غير أساس معيناً ولغنه.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩

استحدث الشارع نص المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ " المعدلة أخيراً بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ " مستهدفاً به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسيع فى مدلول الرشوة وشموها من يستغل من الموظفين العموميين والذين أحفظهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم. وبكفى لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذى يطلب الجعل لأدائه يدخل فى أعمال وظيفته. والزعم هنا هو مطلق القول دون إشراط لقوانه بعناصر أو وسائل إيجابية وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور الزعم فعلاً من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير فى اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم .

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢١

جريمة عرض الوساطة فى رشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تتحقق بتقديم الجاني إلى صاحب الحاجة عارجاً عليه التوسط لمصلحته لدى الغير فى الإرتشاء. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائفة أنى أوردتها أن الطاعن - وهو موظف عمومى - قد عرض على المجنى عليه أن يتوسط لدى الموظف المختص بمكتب السجل الجنائى ليرشوه فى مقابل تسليمه للبطاقة المفقودة لديه وتسليم من المجنى عليه جنيهين ليدفعهما رشوة لذلك الموظف، وهو ما تتحقق به الجريمة المنصوص عليها فى المادة المذكورة بفقرتها الأولى والثانية، ولم تكن المحكمة بمواجهه بعد ذلك للوقوف على إسم الموظف الحافظ لتلك الأوراق.

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧
لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يكون الراشي جاداً فيما عرضه على المرتشي متى كان غرض الرشوة جدياً في ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما إنجه إليه في مقابل ذلك من العتب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي.

الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٦
يستفاد من الجمع بين نص المادتين ١٠٣، ١٠٣ مكرراً المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ من قانون العقوبات - في ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف أو من في حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان حقاً ما تتحقق الجريمة أيضاً في شأنه ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً، مما دلالة أن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما إستسته في نصوصهم التي إستحدثها بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الإحتياز فيها، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل إستحقاقاً للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما زعم الموظف أو اعتقد، إذ هو حينئذ يجمع بين إثمين هما الإحتيال والإرتشاء .

الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٧
- لا يشترط لقيام جريمة عرض الرشوة أن يكون المجنى عليه جاداً في قبولها. إذ يكفى لقيام تلك الجريمة مجرد عرض الرشوة ولو لم تقبل متى كان العرض حاصلاً لموظف عمومي أو من في حكمه.
- يستوي لتكامل أركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة إلى المجنى عليه أو عن طريق وسيط.

- يكفي لتوالم الركن المادى لجريمة عرض الرشوة أن يصدر وعد من الراشي إلى الموظف أو من في حكمه بجعل أو عطاء له متى كان هذا العرض جدياً، لا يهم في ذلك نوع العطاء المعروض، ويقطع النظر عن الصورة التي قدم بها. ولما كان الشيك بطبيعته أداة دفع بمجرد الإطلاع ومن شأنه أن يربط حقوقاً كاملة قبل الساحب ولو لم يكن له رصيد قائم وقابل للسحب، فإن ما أثبتته المحكم المظنون فيه من أن الطاعن الأول قدم شيكاً بمبلغ الرشوة بقصد حله على الإخلال بواجباته في الخدمة العمومية الموكول إليه أداؤها يكفي لتحقيق الركن المادى لجريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات، ذلك بأن وجود أو عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب للشيكين المسلمين إلى المجنى عليه

على سبيل الرشوة هو ظرف خارج عن نطاق جريمة عرض الرشوة ولا مدخل له في إكتمال عناصرها القانونية.

- تقديم العطاء إلى الجني عليه يعتبر عرضاً للرشوة ولو تم بعد تمام العمل الذي وقعت الرشوة من أجل تجنبه، وهو إبلاغ الجني عليه للمسئولين بمخالفة الطاعن الأول لأحكام قانون الإصلاح الزراعي، لأن هذا الأمر خارج عن إرادة الطاعن ولا إرتباط له بجريمته.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨

- متى كان ما أثبتته المحكمة في حق الطاعن من أنه عرض رشوة على الشرطي لحمله على الإخلال بواجبه بالإمتناع عن الإبلاغ عن واقعة رؤيته له يجوز شاياً غير معاً بتوافره به جريمة عرض الرشوة كما هي معرفة به في القانون، وكان لا يؤثر في قيام هذه الجريمة ثبوت توافر جريمة حيازة الشئ غير المباح طبقاً لقرار وزير العمومين أو عدم توافرها، ما دام أن القانون يؤخذ على جريمة الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الإمتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق، فإن ما يثيره الطاعن عن قصور الحكم في استظهار توافر عناصر جريمة حيازة الشئ غير المباح وفحوى القرار الذي يحكمها يكون في غير محله.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد أنزل بالطاعن العقوبة المقررة في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات لجريمة عرض الرشوة على الموظف العمومي التي أتبها في حقه بعد أن أعمل حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات، وكان إيراد المادة ١٠٤ من القانون المذكور إنما قصد به بيان الغرض الذي أراد الطاعن تخفيفه من عرض الرشوة على الموظف العمومي وهو الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وهو من بين الأغراض المشار إليها في تلك المادة والتي يلزم توافرها لقيام جريمة الإرتشاء أو عرض الرشوة. فإذ النعى على الحكم بتطبيقه المادتين ١٠٤ و ١٠٩ مكرراً عقوبات مع اختلاف الجريمة والعقوبة في كل من التصيين لما لا يعرف معه أى التصيين أدخلت به المحكمة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦

من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشود أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة - بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح أياًهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة.

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧

- من المقرر بحسب المستفاد من نص المادتين ١٠٣، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ومن في حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال الوظيفة ولو كان حقاً. كما تتحقق أيضاً في شأنه ولو عسج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً بصرف النظر عن اعتقاد الراى فيما زعم الموظف أو اعتقد.

- لا يغير من وصف فعل الموظف المتهم بأنه إرتشاء أن يكون ما قبضه من مال حرام جزءاً مما إسعوى عليه الراى بغير حق من مال الدولة علم بذلك أو لم يعلم - أو أن يكون الراى موظفاً مثله - لأنه لا ينظر في وصف الوظيفة إلا بالنسبة إلى المرتضى وحده.

- لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الفرض منها. ومن ثم فإن إقرار المتهم في طعنه بأنه كان وكلاً عن الأصل في إنفاذ العمل المطلوب يعقد له الإختصاص بما قبل الرشوة من أجله.

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٧

. أوجبت المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية على كل موظف أو مكلف بخدمة عامة علم أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنهابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً لنهابة العامة أو أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى وإمتناع الموظف أو المكلف بخدمة عامة عن أداء واجب التبليغ عن جريمة يعتبر إخلالاً خطيراً بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة يسعوى فى القانون مع إمتناع الموظف أو المستخدم العام عن أداء عمل من أعمال وظيفته تطبيقاً لنص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التى عددت صور الرشوة وجاء نصها فى ذلك مطلقاً من كل قيد بحيث يتسع مدلوله لإستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل دائماً أن تجرى على منن قويم. وقد إستهدف المشرع من النص على عاقلة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التى عددها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها. وإذ كانت أمانة الوظيفة تفرض على المستخدم فى مصلحة حكومية ألا يتدخل فى عمل رئيسه وأن ينأى عن السعى لديه لإستعناع عن أداء واجب التبليغ الذى يلزمه به القانون، لما قد يؤدى إليه تدخله من إفلات مجرم من

المسئولية الجنائية وهو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف، فإذا وقع منه فإنه يعد إخلالاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يبادر بالتبليغ عن الجرائم فور علمه بها. ولما كان الحكم قد أثبت أن رئيس مجلس المدينة " وهو مكلف بخدمة عامة " وسائق سيارته " وهو مستخدم في الدرجة التاسعة بمحافظة الشرقية " علماً بسبب تأدية عملهما يارتكاب الطاعن جريمة نقل قول سوداني من محافظة الشرقية بدون ترخيص وهي جريمة تقينية يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أو طلب، فإن عرض جعل على أحدهما للإخلال بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة بالإمتناع عن أداء واجب التبليغ عن تلك الجريمة الترمينية يعد في صحيح القانون عرضاً للرشوة وإذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه عرض جعلاً على السائق حتى يتوسط لدى رئيسه لكي يمتنع عن إبلاغ الشرطة بالمخالفة الترمينية واستخلصت من هذه الواقعة أن العرض من عرض الجعل على السائق ينطوي فضلاً عن الواسطة لدى - رئيسه أن يمتنع من جانبه عن التبليغ عن تلك الجريمة لأن قبول الواسطة يقتضي حتماً وبطريق اللزوم العقلي الإمتناع عن التبليغ وهو إستخلاص شديد وسائق ذلك بأن واجب التبليغ عن الجرائم يفرض على رئيس مجلس المدينة وعلى سائق سيارته على السواء بالمبادرة إلى التبليغ عن المخالفة الترمينية التي علم بها كل منهما بسبب تأدية عمله.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٧

- الزعم بالإختصاص يتوافر ولو لم يفصح به الموظف صراحة بل يكفي مجرد إبداء الموظف إستعداده للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق إختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمناً زعمه بذلك الإختصاص.
- إذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائفاً على صدور الزعم بالإختصاص من جانب الطاعن بما أثبت في حقه من أنه إدعى للشاهد المبلغ أن يوسعه إلغاء الأمر الصادر بنقله وزمليه لقاء مبلغ الرشوة فإن ما يثيره الطاعن في شأن القصور في الدليل يكون مردوداً.
- تصدى المحكمة لشرط الإختصاص لبيان ما إذا كان العمل الذي طلبت الرشوة من أجله يتصل بأعمال وظيفة الطاعن بما يقع تحت طائلة المادة ١٠٣ من قانون العقوبات، أو أن هذا العمل لا يدخل في نطاق وظيفته وإنما هو قد ادعى كذباً بإختصاصه به الأمر المؤتم بالمادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات هذا التصدى هو من قبيل تحجيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد إستعلاء حقيقة ركن من أركان الجريمة وليس فيه إضافة لعناصر جديدة لم تكن معلومة للطاعن أو محامية أثناء المحاكمة.

الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٦٧

- سوى الشارع فى نطاق جريمة الإتهام بالنفوذ، المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات، بين تلرع الجانى - فى الطلب أو القبول أو الأخذ - بنفوذ حقيقى للحصول على مزية من سلطة عامة، وبين تلرعه فى ذلك بنفوذ مزعوم، فقد قدر الشارع أن الجانى حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل إستحقاقاً للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع، إذ هو حينئذ يجمع بين الغش أو الإحتيال والإضرار بالثقة الواجبة فى السلطات العامة والجهات الخاضعة لإشرافها، ولا يلزم أن يكون الزعم بالنفوذ صريحاً بل يكفى أن يكون سلوك الجانى منطقياً ضمناً على زعم منه بذلك النفوذ.

- لم يفرق الشارع فى سائر جرائم الرشوة بين الفائدة التى يحصل عليها الجانى لنفسه والفائدة التى يطلبها أو يقبلها لغيره.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧

مضى كان الحكم قد أورد واقعة الدعوى بما يفيد أن الطاعن طلب وأخذ مبلغ الرشوة نظير إعادة الشاهد إلى عمله وساق الأدلة على ثبوت هذه الواقعة فى حقه، ولكنه إنتهى فى ختام أسابيه إلى أن الطاعن عرض وقبل الوساطة فى رشوة موظف عمومى بأن تقاضى من الشاهد مبلغ الرشوة بدعوى تسليمه للموظف المختص لقاء العمل على إلغاء قرار فصله وإعادته إلى عمله دون أن يقوم من وقائع الدعوى وأدلتها ما يوفر جريمة الوساطة فى الرشوة، ثم قضى بمحاسبة الطاعن بالمادة ١٠٦ مكرراً ١ من قانون العقوبات التى تنص على العقاب على جريمة الرشوة إذا وقعت من عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للقانون أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نظام عام أو من مدير أو مستخدم فى إحداها، مما يدل على إحتلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها فى عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطاع إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها.

الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٧

جعل القانون من مجرد طلب الرشوة من الموظف جريمة تامة.

الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١/٨/١٩٦٨

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتوفر الإختصاص فى جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتفويض الغرض من الرشوة. ولما كان الثابت مما أوردته المحكمة أن مفتش التأمينات هو الذى حرر المحضر الذى عرضت عليه الرشوة لتغييره وأن هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائياً من جانب المصلحة

التابع لما هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه وهو ما يتوالى به الإختصاص الذى يسمح له بتفديد العرض المقصود من الرشوة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين إستناداً إلى أن إختصاص الموظف قد إنتهى بمجرد رفع محضره إلى رئيسه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩

إن إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أداءه، أياً كان نصيبه فيه، ركن فى جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات. ومن ثم فإنه يتعين إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩

- إستهدف الشارع بما نص عليه فى المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات التوسع فى مدلول الرشوة حتى تشمل حالة إستعمال النفوذ الحقيقى أو المزعم للحصول أو محاولة الحصول فى مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة، وبذلك تحقق المساءلة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً. والزعم هنا هو مطلق القول دون إشراط إفرانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية، لأن كان الجانى موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإلا وقعت عقوبة اللجنة المنصوص عليها فى عجز المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات. وذلك على إعتبار أن الوظيفة العامة ليست ركناً فى الجريمة وإنما ظرف مشدد للعقوبة .

- تتحقق جريمة عرض الوساطة فى الرشوة بتقديم الجانى إلى صاحب الحاجة عارضاً عليه التوسط لمصلحة لدى الغير فى الإرتشاء .

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١

- نص الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التى عدت صور الرشوة - على الإخلال بواجبات الوظيفة كفرض من أغراض الرشوة، وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن فى حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة. وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التضييد بحيث يتسع مدلوله لإمتناع كل عتث بمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك يتناسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن لقيم. وقد إستهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها، فكل إنحراف عن واجب من تلك الواجبات أو إمتناع عن القيام به يجزئ عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة

الذى عنه الشارع فى النص، فإذا تعاطى الموظف جمعاً على هذا الإخلال كان فعله إرتشاء، ويكون من عرض عليه الجعل هذا الغرض راضياً مستحقاً للعقاب. ولا يتغير حكم القانون ولو كان الإخلال بالواجب جرمية فى ذاته وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات ما دامت الرشوة قد قدمت إلى الموظف كسى يقارف تلك الجريمة أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .

- ليس من الضرورى فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أداؤها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة، بل يكفى أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة، وأن يكون الراضى قد التجر معه على هذا الأساس، ولما كان الثابت فى حق الطاعن أنه عرض مبلغاً من المال على ساع بالتلفزيون - وهو موظف عام - لسرقة أحد الأفلام الموجودة فى أستوديو مصر، وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر أن من عمل الساعى نقل الأفلام بين مكتبة التلفزيون وبين الأستوديو وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة أى كانت الجهة المالكة لل فيلم ودان الطاعن على هذا الإعتبار، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣

الأصل أنه متى كان الموظف مختصاً بالعمل فإن الجانى يؤخذ على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الإمتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق، ومن ثم فلا عمل لما يشيره الطاعن من أن عرض مبلغ الرشوة إنما كان بقصد درء عمل ظالم قام به المخبران لتبطلهما له هو وزميله فى غير الأحوال المصرح بها فى القانون .

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤

تتمعد جريمة الرشوة بالإتفاق الذى يتم بين الراضى والمرتشى ولا تبقى بعد ذلك إلا إقامة الدليل على هذا الإتفاق وتنفيذ مقتضاه بسلم المبلغ.

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٤

إذا إضطرت المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات لتطبيقها أن يطلب الفاعل لنفسهم أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعداً أو عطية تلزماً بتفوزه الحقيقى أو الزعوم بغرض الحصول على مزية للغير من أية سلطة عامة فقد دل ذلك على أن المشرع قد ساوى فى هذه الجريمة بين قبول العطية وأخذها وبين طلبها. فلا يشترط لتحققها قبول العطية أو أخذها فحسب بل أن مجرد طلب العطية تنافى به هذه الجريمة بتمامها، ولا يعتبر هذا فى صحيح القانون بدءاً فى تنفيذها أو شروعاً فيها.

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٨

معى كانت الجريمة التى رفعت بها الدعوى على المتهم وجرت المحاكمة على أساسها هى الجريمة المناهبة عليها بالمادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات، وإخاصة باستغلال النفوذ وهى تختلف فى أركانها وعناصرها القانونية عن جريمة الرشوة - القائمة على الإتهجار بالوظيفة - التى داته المحكمة بها بمقتضى المادتين ١٠٣، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات، وكان التغير الذى أجرته المحكمة فى التهمة على النحو المتقدم ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى المتهم فى أمر الإحالة لما قللك محكمة الجنات إجراءات إجراءه فى حكمها إسباغاً للوصف القانونى الصحيح لتلك الأفعال، وإنما هو فى حقيقةه تعديل فى التهمة ذاتها يتضمن إسناد عنصر جديد إلى الواقعة التى وردت فى أمر الإحالة هو الإتهجار بالوظيفة على النحو الوارد فى المادتين ١٠٣، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات، وهو تغيير لا قللك المحكمة إجراءه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ويشروط تنبيه المتهم إليه ومنعه أجلأ لتضخيم دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١١/١/١٩٧٠

لا جدوى مما يفيره الطاعن من خلو الصقيقات من أى دليل على أنه زعم أن له إخصاصاً بالعمل الذى طلب الرشوة من أجله، ذلك بأن ما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى توالت به عناصر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات، ولئن أعطأ الحكم فى تطبيقه المادتين ١٠٣، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات على واقعة الدعوى، إلا أن العقوبة التى لقضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرراً، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يفيره فى هذا الشأن.

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١/٢/١٩٧٠

- إنه يشوب فى الإعواف الذى يؤدى إلى إعفاء الراضى أو الوسيط من العقوبة وفقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، أن يكون صادفاً كاملاً يغطى جميع وقائع الرشوة التى لرتكبها الراضى أو الوسيط، دون نقص أو تحريف، وأن يكون حصلاً لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته، فإذا حصل الإعواف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة، فلا يمكن أن ينتج الإعفاء.

- إستهدف المشرع من النص فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها.

- ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها، داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة، بل يكفي أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد أقر معه على هذا الأساس.

- إذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه وعد المتهم الأول، السائق بوزارة السد العالي وهو موظف عام، بمنحه مبلغاً من المال لنقل كمية من القصب بالسيارة الحكومية المخصص لقيادتها وإستظهر الحكم أن عمل المتهم الأول هو قيادة تلك السيارة، وهو قدر من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة، وكانت أمانة الوظيفة تفرض على سائق السيارة الحكومية ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له لقضاء مصالح الجهة التابع لها، وأن ينأى عن السعي لإستغلالها لمصلحته الشخصية، فإن ما وقع من هذا السائق يعد إخلالاً بواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات.

- يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة بمجرد علم الراشي بصفة المرتشي، وأن الرشوة التي عرضها أو قدمها إليه، مقابل إيجار الأخير بوظيفته وإستغلاله ليها.

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢

معى كان مرد التعديل في مقدار المبلغ موضوع جريمة عرض الرشوة، هو قصره على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ كله الذى تظاهر الموظف بطلبه وبغير أن يتضمن التعديل إسناد الواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة إلى الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة، وهى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم أساساً لقضائه بالإدانة، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ المحكمة لا تلزم فى مثل هذه الحالة بتبنيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف.

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦

(١) إذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن جميع المتهمين عدا المتهم الأول - الذى لم يطعن حضوروا جلسة ١٦ من إبريل سنة ١٩٦٩ وقد نظرت المحكمة الدعوى فى حضورهم وإستمعت لدفاع الطاعين وبعد أن إستوفيا دفاعهما إنتهى إلى طلب البراءة، أمرت المحكمة باستمرار المرافعة لليوم التالى وفى هذه الجلسة حضر جميع المتهمين عدا الطاعين والمتهم الأول، وتولى الدفاع عن الحاضرين تنفيذ التهم المسندة إليهم، ثم أصدرت المحكمة حكماً المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون حضوراً بالنسبة للطاعين .

(٢) من الهذاعة ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع وغيابه كذلك، وإعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً فرع من هذا الأصل .

٣) يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات في جنائية، حضورياً بالنسبة إلى الخصم الذي يمثل في جلسة المحاكمة وتسمع البينة في حضرة ويتم دفاعه أو يسعه أن يتم بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم

٤) إن المعرفة في تمام المرافعة بالنسبة للمتهم، هي بواقع حالها وما إنتهت إليه، أعلن هذا الواقع في صورة قرار أو لم يعلن، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتمام دفاعه أو لم تزجل، ما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد، ولم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة لسماعه. وإذا كان ما تقدم وكان الواقع أن القضية قد سمعت بيناتها بحضور الطاعين واستوفى الدفاع عنهما مرافعته، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضورياً، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم، أو أن يتخلف الطاعنان في الجلسة التالية التي أجلت إليها الدعوى في مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين، فإن ذلك من جانبهما تفریط في واجب السهر على دعواهما لا يلومان فيه إلا نفسيهما، ولا يؤولهما النسي على المحكمة بشئ، لأن المحكمة أولتهما كل ما أوجب القانون عليها أن توليه حماية لحق الدفاع .

٥) إن الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل في الواقع إلى عدة دعاوى، تفرّد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهمة محددة تجري محاكمته عنها، لاسيما أن ما أسند إليه الطاعين والمتهم الأول من إستيلاء بدون وجه حق على مال شركة من شركات القطاع العام، مستقل عما اتهم به غيرهم من المتهمين من إخفاء هذا المال.

٦) لا محل لما طلبة الدفاع عن الطاعين من وقف نظر الطعن إنظاراً لما عسى أن يكون محكمة الجنايات من رأى في وصف الحكم الصادر منها، لأن تحرى هذا الوصف من القانون الذي تبينه المحكمة وتفصل حكمه ولا يصح أن تنتظر فيه قضاء لسواها.

٧) إن الإختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة، أو الذي يقيم فيه المتهم، أو الذي يقبض عليه فيه، وهذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية في إيجاب إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تقاضيل بينها.

٨) الإستيلاء على مال الدولة يتم بإنتزاع المال خلسة أو حيلة أو عنوة، أما إتصال الجاني أو الجناة بعد ذلك بالمال المسروبل عليه، فهو إمتداد لهذا الفعل وأثر من آثاره. وإذا كان ذلك، وكان الإستيلاء قد تم في دائرة محكمة معينة، فإنها تخص بنظر الدعوى عن هذا الفعل.

٩) لئن كان إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقاً بالنظام العام إلا أن الدفع بعدمه أمام محكمة النقض، مشروط بأن يكون مسنداً إلى وقائع أثبتتها الحكم المطعون فيه ولا

يقتضى تحقيقاً موضوعياً وكانت الواقعة كما بينها الحكم تثبت الإختصاص إلى المحكمة التي أصدرته ولا تنفيه طبقاً للمناطق المتقدم، فإن الدفع بعدم الإختصاص يكون غير منيد.

١٠) رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب بأية صفة كانت في حكم الموظفين العموميين في تطبيق جرمي الرشوة والإختلاس فأورد نصاً مستحدثاً في باب الرشوة هو المادة ١١١ وأوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات سريانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني المتضمن المادة ١١٣ التي طبقها الحكم المطعون فيه، وهو بذلك إنما دل على إلتجأه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في جريمة الإستيلاء بدون وجه حق، وأورد معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والملاحقة بها حكماً، مهما تنوع أشكالها، وأياً كانت درجة الموظف أو من في حكمه وأياً كان نوع العمل المكلف به، وقد إعتبر البند السادس في هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٢ في حكم الموظفين العموميين، أعضاء مجالس إدارة ومديري ومستخدمي المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

١١) لا محل للإستدلال بإختصاص صفة الموظف العام عن موظفي الشركات في موطن الحماية التي أسبغها المشرع على الموظفين العموميين في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن رفع الدعوى الجنائية إذ المخاط في قيام هذه الصفة، الموطن الذي إلصرف إليه مراد الشارع ولا يمتد إلى غيره ولا قياس في هذا الصدد.

١٢) من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات، وإن كان الشارع قد ربطها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه، إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون مخالف الذكر، وبالتالي يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضامين في الإلتزام بها، ما لم ينص في الحكم على خلافه، ذلك بأن المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجنائي بصفة عامة دون تخصيص، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من في حكمه لما كان ذلك، فإن ما يقوله الطاعن العاني عن عدم إنعطاف حكم الغرامة النسبية عليه لكونه غير موظف، شريكاً لا فعلاً، لا يطق وصحيح القانون.

١٣) إن ضبط الأشياء المختلطة "إطارات" لا شأن له بالغرامة النسبية الواجب القضاء بها.

١٤) من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التي تقلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق، متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى.

١٥) إذا كان الحكم قد أورد مؤدى الإعترافات التى عول عليها فى الإدانة، وقال بصورها عن طواعية واختياره فإنه لا يقبل من الطاعن أن يعير أمام محكمة النقض.

١٦) متى تبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة أن الدفاع عن الطاعن الثانى لم يدفع بطلان الإعتراف الصادر منه ولم يقل أنه كان وليد إكراه، وكل ما قاله هذا الدفاع عنه فى هذا الصدد هو أن الإعترافات الموجودة فى الدعوى " إعترافات غير سليمة " دون أن يبين وجه ما ينهض على هذه الإعترافات مما يشكك فى سلامتها، فإنه لا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التى سألها، تشكل دفعاً بطلان الإعتراف أو تشير إلى الإكراه المبطّل له، وكل ما يمكن أن تصرف إليه، هو التشكيك فى الدليل المستمد من الإعتراف، توصلًا إلى عدم تعويل المحكمة عليه.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ مكتب قضاى ٢١ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٠

إن مفاد نصوص المواد ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥ من قانون العقوبات، أنه إذا توافق إلتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على إمتناع الموظف عن أداء عمل معين أو للإخلال بواجبات وظيفته، إنطبقت المادة ١٠٤ عقوبات، يسعى فى ذلك أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للإمتناع أو الإخلال أو أن يكون العطاء لاحقاً عليه، ما دام الإمتناع أو الإخلال كان تنفيذاً لإتفاق سابق، إذ أن نية الإلتجار بالوظيفة فى هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجب الوظيفة، أما إذا أدى الموظف عمله أو إمتنع عنه أو أخل بواجبات الوظيفة دون أن يسبقه إلتفاق مع الراضى على أداء العمل أو الإمتناع عنه أو الإخلال لم طالب بمكافأته، إنطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ مكتب قضاى ٢١ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ٤/٤/١٩٧٠

- رأى المشروع إعتبار العاملين بالشركات المؤتممة، فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين فى تطبيق الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - ومن بينها الرشوة حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق الجرائم المشار إليها، مستخدموا الشركات التى تساهم الدولة فى رأس مالها بنصيب ما بأية صفة كانت. وإذا كان ما تقدم، وكانت العلاقة القانونية التى ربطت بين الطاعن وشركة أوتوبس شرق الدلتا فيما أورده الحكم من شروطها، هى علاقة عمل لتوافر خصيصى التبعية والأجر اللتين تميزان عقد العمل، فإنه يكون فى حكم الموظفين العامين فى مجال جريمة الرشوة يستوى فى هذا الخصوص أن يكون عقد العمل محدد المدة أو غير محدها.

— لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح بتنفيذ الغرض منها، وأن يكون من عرض الرشوة قد تجر معه على هذا الأساس.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٠

متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب الرشوة حوالي يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٦٧ وهو ما تتوافر به أركان جريمة طلب الرشوة وكانت الإجراءات التالية بما فيها إذن التفتيش تهدف إلى القبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة، وهي واقعة لاحقة لطلب الرشوة، فإن القول بأن الإذن بالتفتيش قد صدر عن جريمة رشوة مسبقة، يكون بعيداً عن محجة الصواب .

الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧٠

استهدف الشارع بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض، التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة، وبذلك تحقق المساءلة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً، والزعم هنا هو مطلق القول دون إشراط إقراره بعناصر أخرى أو وسائل احتمالية، فإن كان موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات، وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكرراً من القانون المذكور وإذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٣/٥/١٩٧٢

لا يشترط القانون لتحقيق جريمة عرض الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الإعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الإعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحاً من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها. ومن ثم فإنه ليس من شأن ما استورد إليه الحكم المطعون فيه من أن التقارير الطبية التي قدمها المتهم قد أفادت بعجزه عن سماع حديث الضابط إليه - بفرض صحته واستقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيه أن ينفي واقعة عرض الرشوة على ضابط المباحث على الصورة التي أثبتتها وكيل النيابة في محضره وجررت بها شهادة الضابط .

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢١

نصت المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه " يعتبر مرتشياً ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة " ١٠٣ "كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعداً أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للإمتناع عنه" مما مفاده إضراط الشارع لأن يكون زعم الموظف باختصاصه بالعمل الذى طلب الجمل أو أخذه لأدائه أو للإمتناع عنه صادراً على أساس أن هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية أما الزعم القائم على إنتحال صفة وظيفة منبئة الصلة بالوظيفة التى يشغلها الجانى - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة إذ الوظيفة التى إنتحلها المتهم هى وظيفة ملاحظ بالبلدية للإشراف على الإشرافات الصحية والرخص الخاصة بالمحلات العامة فى حين أن وظيفته الحقيقية هى رئيس كتاسين بالمحافظة - فلا توأله بهذا الزعم جريمة الرشوة التى نص عليها القانون بل يكون جريمة النصب المعاقب عليها طبقاً للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بإنتحال الجانى لصفة غير صحيحة. ولما كان المحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر فيما ألقام عليه قضاءه فإنه لا يكون قد خالف القانون فى شيء، ويكون النعى عليه فى غير محله.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١١

الأصل فى قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً فى نص ما لحنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد عليه فيه. ويؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكرراً لأنها من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة، وإيرادها مع مثيلاتها فى باب بلداته من الكتاب الثانى - وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة إنه وإن كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص يفايز جريمة الوسيط فى الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فإنه يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على إعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداءه أو الإمتناع عنه، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل، ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجانى على هذا الأساس قد إنتهت فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها، ذلك بأنه لو أورد الشارع مد التائب فى هذه الجريمة إلى مجرد الزعم، لعمد إلى الإفصاح عن ذلك فى صراحة على غرار سنته فى المادة ١٠٤ مكرراً من تائبم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع فى التفسير، لأنه فى مجال التائبم محظور. لما كان ذلك، وكان الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى

الجنائية قد أثبت بما أوردته من أدلة سائلة أن قصد المظنون ضلوعها لم يتصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشاله وأنهما إنما قصدا الإمتنار بالمبلغ لنفسيهما، بما ينفي معه - في صورة الدعوى - الركن الملتزم للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات، فإن الأمر المظنون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٣
لا يشترط القانون لتحقيق جريمة الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الإعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الإعطاء أو العرض - وهو شراء خدمة الموظف - واضحاً من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها، ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعن فيما يثيره في شأن إنفاذ الحكم عن الرد على دفاعه القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط إليه وما تقدم به من مستندات تأييداً له .

الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١/٦/١٩٨١
لما كان الحكم قد عرض لما تمسك به الدفاع عن الطاعن من أن طلب الرشوة لا عمل أو سبب له بعد أن أثبتت المناقصة ورد عليه بقوله : " أن الثابت من الأوراق أن لجنة البت قررت بجملة ١٩٧٦/٩/١٨ بناء على مذكرة قسم المشتريات الموقع عليها من المدير والمتهم إلغاء المناقصة بالنسبة " " لقلة المطاءات وإعادة الشراء بطريق الممارسة أمام لجنة البت لإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن، ومن ثم يكون السبب متحققاً وهو وجود ممارسة لتوريد " الحصى " يمكن لأى من الموردين الدخول فيها وتكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكرراً عقوبات موافقة الأركان في حق المتهم وذلك بطلبه وأخذه مبلغ الرشوة لأداء عمل زعم أنه من اختصاصه وأجهت لإداته إلى هذا الطلب وذلك الأخذ وهو يعلم بأن ما أخذه ليس إلا مقابل استغلال وظيفته " . لما كان ذلك، وكان الشارع قد استحدث نص المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ " المعدلة أخيراً بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ " مستهدفاً به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين أحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم، ويكفي لساءة الجنائي على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته، والزعم هنا هو مطلق القول دون إشراط إقوانه بعناصر أو وسائل إحتيالية وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلاً من الموظف دون أن يكون للطلب تأثير في اعتقاد الجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم ولما كان الحكم المظنون فيه قد أثبت واقعة الدعوى

فيما سلف بيانه بما توافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات التي دان الطاعن بها فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون وخالياً من القصور في السبب

الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٢

— من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون المرثى جاداً في قبوله الرشوة متى كان عرضها جدياً في ظاهره وكان الغرض منها البعث بتقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشئ.

— استهدف المشرع من النص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها.

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٢

— إن جريمة الرشوة تتحقق من جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يزعم ذلك كذباً، وبصرف النظر عن اعتقاد الجني عليه فيما اعتقد أو زعم إذ هو حينئذٍ يجمع بين التمين الإحتيال والإرتشاء.

— لما كان الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد نص على "الإخلال بواجبات الوظيفة" كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة إمتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافأة على ما وقع منه، وجاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التشديد ليمنح مدلوله لإستيعاب كل عبث بمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائماً أن تجري على سند قويم، فكل إنحراف عن واجب من هذه الواجبات أو إمتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع، فإذا تعاطى الموظف مقابلاً على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب، وإذن يكون طلب الرشوة على الصورة التي أتبعتها الحكم في حق الطاعن وهو موظف عام وأحد أفراد الحمله المكلفة بضبط المخالفات التصويمية — في سبيل إبداء الأقوال جديدة أمام المحكمة غير ما سبق أن أبداه في شأن واقعة الضبط هو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف وهو إذا وقع منه يكون إخلالاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما يورث فيها من إجراءات تتخذ أساساً لأثر معين يرتبه القانون عليها وهذا الإخلال بالنواجب يندرج بغرض شك في باب الرشوة المعاقب عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابله.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

لما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي سعى بنفسه إلى رئيس المحكمة المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي إتفقا على اللقاء فيها، وأنه هو الذي عرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على الإلتحاق الذي جرى بينهما والطاعن الثاني، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذي إنزلق إلى مقارفة جريمة عرض الرشوة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة. وإذا كان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم كافيًا وساتعًا لإدانة الطاعن الأول بجريمة عرض الرشوة، فإن ما يثيره عن القول بأن المبلغ هو الذي حرّضه على ارتكاب الجريمة، أو أن الحكم لم يفسح عن الأفعال المادية التي صدرت منه - لا يكون صحيحًا.

الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨

المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات تنص على أنه " يعاقب الراضي والوسيط بالطعوبة المقررة للمرتشي ومع ذلك يعفى الراضي أو الوسيط من العقوبة إذا أثير السلطات بالجريمة أو إعترف بها " أما نص المادة ١٠٨ مكرراً من ذات القانون فيجرى بانه " كل شخص عين لأخذ العطية أو الفائدة أو علم به ووافق عليه المرتشي أو أخذ أو قبل شيئاً من ذلك مع علمه بسببه ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به وذلك إذا لم يكن قد توسط في الرشوة ". وبين من هذين النصين أن المشرع عرض في كل منهما لجريمة تختلف عن الواردة في النص الآخر وأن جريمة الوساطة في الرشوة تختلف عن جريمة تعيين شخص لأخذها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن بأدلة سالفة أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مكرراً آنفة الذكر فإنه لا موجب لأعمال الإعفاء المقرر في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات لكونه قاصراً على الراضي والوسيط دون غيرهما ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن لا سند له.

الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦

إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب أدائه أيّاً كان نصيبه فيه، وسواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ركباً في جريمة الإرتشاء المنصوص عليها في المادتين ١٠٣، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٧

لما كانت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدت صور الرشوة وجاء نصها في ذلك مطلقاً من كل قيد بحيث يسمح مدلوله لإستيعاب كل عيب يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك يتناسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل دائماً أن تجري على سنن قويم. ولما كان المشرع قد إستهدف من النص على مخالفة واجبات

الوظيفة كصورة من صور الرشوة التي عددها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها. " فإن تقاضي الموظف مقابلًا على الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع من هذا النص كان فعله رشوة مستوجباً للعقاب " وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر أن الطاعن وهو باحث بمراقبة الخيرة الحسابية بجمرك الإسكندرية ورئيس اللجنة التي أرسلت إلى الجمعية لبحث موضوع الفرامة التي فرضتها مصلحة الجمارك وكان الطاعن لا يدعى خلاف ذلك فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٢

من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدت صور الرشوة قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة وقد جاء النص بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد بحيث يتسع مدلوله لإستيعاب كل عت بمس الأعمال التي يقوم بها الموظف، وكل تصرف أو سلوك ينسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائماً أن تجري على سنن قويم، وقد إستهدف المشرع من النص على مخالفة من واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها، فكل إنحراف عن واجب من تلك الواجبات أو إمتناع عن القيام به يجري عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة التي عناه الشارع في النص، فإذا تعاطى الموظف جعلاً على الإخلال كان فعله إرتشاء ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راضياً مستحقاً للعقاب. وليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة، بل يكفي أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراضي قد أقر معه على هذا الأساس.

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠

من المقرر أن الشارع قد سوى في نطاق جريمة الإجتار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرور من قانون العقوبات بين تلرع الجاني في الطلب أو القبول أو الأخذ - بنفوذ حقيقي للحصول على ميزة من سلطة عامة، وبين تلرعه في ذلك بنفوذ مزعوم فقد قدر الشارع أن الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل إستحقاقاً للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع، إذ هو حينئذ يجمع بين الفسش - أو الإحيال - والإضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لإشرافها والزعم هنا هو مطلق القول دون إشراط إلوانه بعناصر أخرى أو وسائل إحيالية ولم يفرق الشارع في

صدد تلك الجريمة وسائر جرائم الرشوة - بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره، فإن كان الجاني موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٦٥٧٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٤
كانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات تنص على أن " كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بعد مرتشياً يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به " كما تنص المادة ١٠٥ منه على أن : كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملاً من أعمال وظيفته أو إمتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها هدية أو عطية بعد قيام ذلك العمل أو الإمتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير إتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه " ومفاد هذين النصين أنه إذا توافر إتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجعل إنتابت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات يسوى في ذلك أن يكون العطاء مسبقاً أو معاصراً لأداء العمل أو لاحقاً عليه ما دام أداء العمل كان تنفيذاً لإتفاق سابق إذ أن نية الإحتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ البداية، أما إذا كان أداء العمل - أو الإمتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة غير مسبوق بإتفاق بين الراشي والمرتشي فإن العطاء اللاحق في هذه الحالة تنطبق عليه المادة ١٠٥ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٣٢
إذا وعد شخص موظفاً بإعطائه كل ما يملك في نظير قيامه بعمل له فإن هذا القول لا يفيد أن هناك شروعاً منه جديداً في إعطاء رشوة إذ هو لم يعرض فيه شيئاً معيناً على الموظف بل عرضه هو أشبه بالهزل منه بالجد.

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٣٣
إن جريمة الرشوة لا تتم قانوناً إلا بإيجاب من الراشي وقبول من جانب المرتشي إيجاباً وقبولاً حقيقيين. فإذا كان الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشي متلبساً بجريته، فإن القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون متعدياً في هذه الحالة، ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الراشي لم يصادف قبولاً من الموظف، فهو شروع في رشوة تنطبق على المادة ٩٦ عقوبات.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١/٤/١٩٣٤
إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يوهم أن الركن المادي في جريمة الشروع في الرشوة لا يتحقق إلا بتقديم الشيء المرشوب به فعلاً وعدم قبوله، فإنه بالرجوع إلى المادة ٨٩ من قانون

العقوبات " ومدلولها أن الإرتشاء كما يكون بأخذ المروض يكون بقبول الوعد " يبين أن غرض الشارع من المادة ٩٦ إنما هو شمول عبارتها لكل ما تتم به جريمة الإرتشاء من وعد أو عطية .

الظعن رقم ١٤٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٣٦/١/٦

إن المادة ٩٠ من قانون العقوبات نصت صراحة على أن المأمورين والمستخدمين أيأ كانت وظائفهم والحجيرين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون بالنسبة لجريمة الرشوة كالوظفين. فمن شرع فى إرشاء طاه مستخدم فى ملجأ تابع لمجلس المديرية لكيلا يبلغ عن الأغذية الرديئة التى يقدمها له يحق عقابه بمقتضى المادة ٩٦ من قانون العقوبات ولو لم يكن هذا الطاهى عضواً فى اللجنة المختصة لتسلم الأغذية لأنه بحكم وظيفته أول من يستبين حال تلك المواد من الجودة أو الرداءة وعليه أن ينبه اللجنة إلى حقيقة الأمر كلما إنتهت الحال.

الظعن رقم ٦٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٢

— لا يلزم فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوء هو وحده المخصص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح له بتفيل الغرض من الرشوة. فإذا كان الثابت بالحكم أن عاملاً بمعامل الصحة، له بحكم وظيفته علاقة بتحليل الألبان التى تضبط للإستهاء فى غشها قدم له التهم مبلغاً من النقود لتجى نتيجة تحليل عينة من اللبن على وجه خاص، كان عمل التهم شروعاً فى رشوة .

— يكفى فى جريمة الرشوة أن يكون الدافع إليها عملاً من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع. فمع التسليم بأن عينات اللبن المقدمة للتحليل والتى قدمت بشأنها الرشوة ليس فيها غش فذلك لا تأثير له فى قيام الجريمة .

الظعن رقم ٢٩٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٤٣/٣/١

إن الشارع لم يقصر العقاب على الرشوة على الموظفين العموميين، بل هو لى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد سوى بينهم وبين المأمورين والمستخدمين والحقراء والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية. ولما كان مشايخ الحارات فى المدن يقومون، بمقتضى التعليمات الموضوعة لهم، ببعض أعمال القرعة، ومنها الشهادة أمام مجالس القرعة بأن الأشخاص، سواء أكانوا من أنصار القرعة أم من ألقابهم الذين يطلبون للكشف عليهم لسبب من أسباب الإعفاء من القرعة، هم بينهم المطلوب حضورهم فإن من يقبل من مشايخ الحارات مبلغاً من المال مقابل إمتناعه عن إظهار شخصية من يتقدم إلى الكشف الطبى

متحللاً شخصية والد نفر القرعة طالب الإعفاء، بحق عقابه بمقتضى المادتين ١٠٣ و ١٠٤ من قانون المعقبات.

الطنن رقم ٧٥٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٣
إن كل موظف يقبل من آخر وعداً بشيء ما أو يأخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً، أو للإمتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق، يعد مرتشياً مستحقاً للعقاب على جنابة الرشوة. يسعى في هذا يكون الراشى الذى تعامل معه جاداً فيما عرضه عليه أو غير جاد متى كان عرضه الرشوة جدياً فى ظاهره، وكان الموظف قد قبله على أنه جدى متوثباً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى. ذلك لأن العلة التى من أجلها شرع العقاب على الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه، إذ أنه فى الحالتين - على سواء - يكون قد إنجر بالفعل بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد مهددت فعلاً بالضرر عن العبث التى إتمنت عليها الموظف ليردى أعضائها بناء على وحي دتمه وضميره ليس إلا. أما الراشى فإن جنابة الرشوة لا تتحقق بالنسبة له إلا فى حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه، إذ فى هذه الحالة - كما فى حالة الرفض المصرح - لا يكون هناك إنجر فعلي من جانب الموظف بالوظيفة التى أمرها بسده هو وحده ولا شأن للراشى فيه بما يكون منتفياً معه أى عبث بها. وفى هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة على الموظف إلا جنحة شروع فقط.

الطنن رقم ١٦٢٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٤٣
إن أعمال وظيفة الموظف العمومى يدخل فى متاوعها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية يكلفه به رؤساؤه تكليفاً صحيحاً. فمعاون الإدارة، الذى هو خاضع فى وظيفته لأوامر المدير والأمور من واجبه القيام بما يمهدها به إليه من عمل فى حدود اختصاصهما، إذا ندب بناء على أمر المدير للقيام بأعمال الصوبين فى المركز فإن هذه الأعمال تدخل فى أعمال وظيفته. فإذا هو قبل من تاجر مهلفاً من النقود مقابل تسليمه له للحصول على ترخيص بصرف غلال من شونة بنك التسليف الزراعى، فقبول هذا المبلغ وهو صاحب شأن فى الوعىض، يكون مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته ويعد رشوة.

الطنن رقم ٢١٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٣/٣/١٩٤٤
إن الشارع لم يقصر تطبيق أحكام الرشوة على الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين أبداً كانت وظيفتهم بل نص فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على أن كل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر كالموظفين فى باب الرشوة. لىكنى إذن للعقاب أن يكون المقابل قدم إلى شخص يقوم بعمل من الأعمال

العامة ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين. وكل ما يشترط للطالب في هذه الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف. فوكيل شونة بنك التسليف وإن كان لا يعتبر من الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا أنه لما كان الأمر العسكري رقم ٢٤٣ الصادر في ٧ إبريل سنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة للحاكم العسكري العام بالرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢، رغبة في تنظيم العموميين في البلاد وتوفير الغلاء للسكان قد أوجب على كل من يمتلك محصولاً من القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ أن يسلم إلى الحكومة جزءاً من هذا المحصول يودعه الشون التي تعينها وزارة المالية ووفقاً للأوضاع التي تقررها في هذا الشأن، ولما كان قرار وزارة المالية الصادر في ٧ إبريل سنة ١٩٤٢ تنفيذاً لذلك الأمر العسكري قد أوجب تسليم القمح المحجوز لحساب الحكومة إلى شون بنك التسليف على أن يقدم إلى أمين الشونة الذي يعين عليه المبادرة إلى وزنه وتحديد درجة نظافته ولا يجوز له قبول قمح يقل درجة نظافته عن ٢٢ قيراطاً - لما كان ذلك، فإن أمين الشونة والحالة هذه يكون مكلفاً بخدمة عمومية بالمعنى المتقصور في المادة ١٠٤ ع، ومن يحاول إرشاء يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ ع.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦٨ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٥

إن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات إذ كان نصها أنه "يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لإمتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق" فقد ألدت أن جريمة الرشوة لا تتحقق إلا إذا كان العمل الذي يراد من الموظف أداؤه أو الإمتناع عنه داخلياً في أعمال وظيفته. وإذا كان الموظف غير مختص بإجراء عمل من الأعمال، سواء أكان ذلك بسبب أن هذه العمل لا يدخل أصلاً في وظيفته أم بسبب أنه هو، بمقتضى نظام تعيينه، ليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشر فيها، فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه للقيام به أو للإمتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة، ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراءه. وإذا فلا رشوة ولا شروعاً في تقديم نفوذ إلى باشا جويش مباحث مديرية الجزيرة لكلا يعضبط في القاهرة صاحباً مسروقاً من الجيش البريطاني إذ هذا العمل ليس مما يحق له بمقتضى وظيفته أن يباشره.

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٧

يجب في جريمة الرشوة أن يكون الموظف مختصاً بالعمل الذي تصادف على القيام به، فعلى المحكمة إذا ما عاينت موظفاً على هذه الجريمة ينكر اختصاصه بالعمل محل التعاقد أن تبين الدلائل التي استمدت منه هذه الحقيقة القانونية وتذكر مضمونه ومواده، وإلا فإن حكمها يكون قاصراً البيان متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٦

إن إخصاص الموظف بالعمل الذى أداه أو امتنع عن أدائه مقابل رشوة هو ركن من أركان الجريمة فيجب بيانها في الحكم الصادر بالإدانة وإلا كان باطلاً .

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٧

ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح، وإذن فلا مانع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفوية. وعلى ذلك فإذا استندت المحكمة في تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة إلى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الوزارة التى يعمل فيها فلا تترتب عليها في ذلك

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ٧/١٠/١٩٤٧

يجب في جريمة الرشوة أن يكون العمل الذى قدم المجلس إلى الموظف لأدائه أو للإمتناع عنه داخلياً في أعمال وظيفته هو، فإن لم يكن من إخصاصه وكان الغرض هو مجرد سعيه لسدى موظف آخر لا شأن له بالمجلس فلا قيام لهذه الجريمة .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ٣/١/١٩٢٩

— جريمة ارتشاء الموظف المنصوص عليها في المادة ٨٩ من قانون العقوبات تحقق إما بقبول الموظف وعداً بشئ ما لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لإمتناعه عن عمل من أعماله وإما بأخذه عطية أو هبة لأى هذين الغرضين. لتنفيذ هذه الجريمة إما يكون بإيقاع ذلك القبول أو هذا الأخذ. وفي كل من القبول أو الأخذ ينحصر مبدأ التنفيذ ونهايته .

— وإذن فالوعد أو الإعطاء من جانب الراشى مهما يكونا محرمين واقعاً جانيهما تحت العقاب فإن كليهما بالنسبة لجريمة ارتشاء الموظف عمل محضرى تحت. ومفلهما الإستبعاد أو الإستعطاء الحاصلان لدى الحاجة من جانب الموظف. بل هذان أحد من الوعد أو الإعطاء تفللاً في باب التحضيرات من قبل أنهما أسبق زماناً منهما عن مبدأ التنفيذ .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٣٠

— الإعراف المنصوص عنه في المادة ٩٣ ع لم يحدد له النص زماناً ما ولا جهة حكومية خاصة يؤدى لديها. فهو بهذا الإطلاق يكون في أى زمن ولدى أية جهة إدارية أو قضائية، لكنه لا تحقق فائدته ولا ينتج أثره إلا إذا كان حاصلاً لدى جهة الحكم وهى القضاء، أما إذا حصل لدى جهة التحقيق الإدارية أو القضائية لم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الإعفاء.

- إذا حصل الإعراف لدى المحكمة فما دام القانون لم يشترط له أى شرط بل جاء لفظه فيه مطلقاً خالياً عن كل قيد زمنى أو مكانى أو كفى فلا يجوز أن يضع له القاضى قيوداً من عند نفسه، بل كل ما له هو أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الإعراف وهو إقرار الشخص بكل وقائع الجريمة وظروفها إقراراً صريحاً لا مواربة فيه ولا تضليل. فتمتى ولف هذا المدلول حق الإعفاء بدون نظر إلى أى أمر آخر وإذن للمراعى أو الوسيط أن يعترف فى أى وقت لغاية إقفال باب المرافعة لدى محكمة الموضوع وإعزاله هذا بعفيه من العقوبة.

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

- لا يشترط فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أداؤها داخلة فى نطاق الوظيفة مباشرة - بل يكفى أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها وأن يكون من عرض الرشوة قد أجبر معه على هذا الأساس.

- تتحقق الرشوة فى جانب الموظف ومن فى حكمه - طبقاً لنصى المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات - متى قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال الوظيفة كما تتحقق الجريمة أيضاً ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً بصرف النظر عن اعتقاد الراشئ فيما زعم الموظف أو اعتقد.

- تقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف الجمل، أو أخذه أو قبوله، ولو كان العمل الذى يدفع الجمل لتنفيذه غير حق، ولا يستطيعه الموظف أو لا يتتوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون، ما دام العمل المطلوب فى ذاته وبصورة مجردة داخلاً فى اختصاص الموظف.

- يتوافر الزعم بالإختصاص ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به، إذ يكفى إثناء الموظف إستعداده للقيام بالعمل الذى لا يدخل فى نطاق اختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمناً زعمه ذلك الإختصاص.

- إن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً فى الجريمة.

- سوى الشارع، فى نطاق جريمة الرشوة، بما إستنه فى نصومه التى إستحدثها بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله بإستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الإتهار فيها.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

من المقرر أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً، وبصرف النظر عن اعتقاد الجنى عليه الجنى عليه فيما يعتد الموظف أو زعم إذ هو حينئذ يجمع بين إثباتي الإحتيال والإرشاء.

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٦

من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوع أو الذى عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح أياًهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة. ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه غشص بتجميع العطاءات ودراساتها وعرضها على المختصين ومعاينة ما يتم إصطناعه من الأعمال والوقوع على سند الصرف ومقتضى ذلك ولازمه أن له نصيب من الإختصاص بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة. ومن ثم فإن ما يثوره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديداً إذ هو لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩

— من المقرر فى القانون أنه لا يؤثر فى قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون المرشئ جاداً فى قبوله الرشوة، متى كان عرضها جديداً فى ظاهره، وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة المصلحة الراشئ.

— يكفى لتوافر الإختصاص فى جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض منها. وإذا كان ذلك، وكان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش التأمينات هو الذى حرر المحضر الذى عرضت الرشوة لتغييره وأن هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائياً من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه، فإن هذا مما يتوافر به الإختصاص الذى يسمح للموظف بتنفيذ الغرض من الرشوة ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنترم هذا النظر، قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

من المقرر فى القانون أنه لا يشوب فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة، بل يكفى أن يكون له علاقة به، أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة.

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

— إن جريمة الرشوة لا تتم إلا بانتقاد الإلتحاق غير المشروع بين الراشئ والمرئى أو الوسيط بينهما فى ذلك .

— إن مجرد عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة أو وسيطه لا يعد وحده كائناً لوقوع الرشوة كما هى معرفة به قانوناً ولا يجعل من عرضها أو توسط فى عرضها راشئاً أو وسيطاً، ولا يجعل من المعروض ما يصدق عليه وصف ما دفع على سبيل الرشوة، وقد رأى المشرع تجريم السعى نحو إرشاد الموظف وإفساد ذمته بعرض الرشوة عليه، ولم تكن القواعد العامة بدون نص المادة ١٠٩ مكرراً لتؤدى إلى هذه النتيجة طالما أن الجريمة التى أراد الراشئ الإشتراك فيها لم تقع قانوناً كما وأن الشرع غير مصور فى القانون وهو ما حدا بالشارع إلى النص على إعتبار فعل عرض الرشوة الذى لم يلق القبول، جريمة خاصة لها ذاتيتها المستقلة عن جريمة الرشوة، وفى حين أن الشارع الفرنسى قد أعصير جريمة الإرشاء كاملة بمجرد عرض الرشوة ولو لم تصادف قبولاً من المرئى فإن القانون المصرى قد عاقب على عرض الرشوة دون قبولاً باعتبارها جريمة مستقلة، وقد حاول مشروع قانون العقوبات الجديدة الأخذ بنظرية القانون الفرنسى لنص المشروع الأول " المشروع الموحد " على أن كل من عرض الرشوة على الموظف يعد راشئاً، دون أن يعلق هذا العرض على قبول المرئى، إلا أن المشروع الأخير عاد فأخذ بوجهة نظر القانون الحالى — نص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات — وإشروط للعقاب على مجرد عرض الرشوة أن تصادف عدم قبول من الموظف العام. لما كان ما تقدم وكانت جريمة عرض الرشوة على الموظف العام المنصوص عليها فى المادة المشار إليها لا تعد جريمة رشوة كما عناه القانون فى تطبيق حكم المادة ١١٠ من ذات القانون وأن لها ذاتيتها المستقلة وتغاير تلك الجريمة، فإنه يتعين ألا يمتد إليها حكم المصادرة الوجوبية كعقوبة تكميلية مقررة لجريمة الرشوة. وكان لا يصح فى القانون الإحتجاج بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات لأن المصادرة فيها مقررة على سبيل الجواز وليس على سبيل الإلزام. فلا على الحكم إن لم يقض بمصادرة ما عرض من نقود — وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد برىء من عيب مخالفة القانون ويصحى نبي التوبة العامة عليه فى هذا الخصوص غير شديد مستوجب الرضى .

الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

— إن الشارع يتطلب لوالفر جريمة الرشوة المعاقب عليها بالمادتين ١٠٣، ١٠٤ من قانون العقوبات أن يكون الجانى موظفاً عاماً .

- لما كان الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً في نص لمنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه، وكان يؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً وما كشف عنه الأعمال التشريعية لها، وإيرادها مع مثيلاتها في باب بذاته من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - هو الباب الثالث الخاص بالرشوة - أنه وإن كانت الجريمة المستحدثة بالمادة ١٠٩ مكرراً ثانياً آتفة الذكر ذات كيان خاص بغاير جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، إذ تلتها الشارع من الجريمة المستحدثة تجريم الأفعال التي لا تجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حد الإحراك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤثفها نص المادة ١٠٩ مكرراً أو أى نص آخر، وذلك للقضاء على ممارسة الرشوة ودعاتها، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله " كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة " فإنه لا قيام لهذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في جريمة من جرائم الرشوة التي إنتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها ذلك الباب ما دام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أى جريمة منها إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات. لما كان ذلك، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني بفعله في المهد الأول للرشوة وهو علم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فسى حكمه وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ - لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الإمتناع عنه، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة فذا العمل ويلزم في ذلك أن تكون إرادة الجاني على هذا الأساس - قد إنتهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض أو قبول الوساطة في رشوة ذلك بأنه لو أراد الشارع مد التائيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة، على غرار نهجه في المادة ١٠٤ مكرراً من قانون العقوبات من تأييمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير لأنه في مجال التائيم محظور .

الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

- لما كان المشرع قد إستهدف من النص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على عتلفة وإجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها.

- من المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ العرض منها وإن يكون

من عرض الرشوة قد أثير معه على هذا الأساس. وكان الحكم قد إستظهر أن لكل من الطاعين الأول والثاني قدر من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة فإن ما قارفاه يعد إخلالاً بواجبات وظيفتهما في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات، وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أمهل حكم القانون على وجهه الصحيح ويكون معنى الطاعين عليه في هذا الخصوص لا سند له. لما كان ذلك، وكان بين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من إعراف الطاعن الثالث بشأن تسليم الشيك له صدها في التحقيقات فإن الإدعاء بخطأ الحكم في الإسناد في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٨

عددت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ومنها الإخلال بواجبات الوظيفية وإعبرته نظير الإمتناع عن عمل من أعمالها، فالوظف الذي يثل بواجبات وظيفته مستول جنائياً حتى ولو لم توجد لديه نية الإنجاء بها، لأنه يكفى مجرد نية إستغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورائها - فإذا كان الثابت أن المتهم توجه إلى مكتب الشخص الذى كلف بإجراء التحريات عن المنزل يديره للدعارة السرية - ثم كشف له عن شخصيته وأفهمه بأن لديه شكوى ضده محالة إليه من النيابة ويمكنه حفظها وطالبه بمبلغ عشرة جنيئات، فإن هذا يولر الإخلال بواجبات وظيفة المتهم ويقع تحت حكم المادة ١٠٤ السالف الإشارة إليها، سواء كان طلبه المبلغ له، أو فى سبيل إسرداده لتقريبه نظير ما دفعه أجراً لأفعال غير مشروعة .

الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٤

يعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت إلى الموظف بقصد إفساد ذمته ليقارف جريمة دس عذر فى منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء على البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحزبى الذى يعمل فيه من قدمت له العطفة .

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٤

- إستحدثت الشارع نص المادة ١٠٣ مكرراً مستهدفاً به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع فى مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين، والذين أحقهم الشارع بهم فى هذا الباب وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الإختصاص المزعوم .
- إلزم بأن العمل الذى يطلب الجمل لأدائه يدخل فى أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون إشراط أقرانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية - وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور هذا الزعم لفعلاً من

الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الإختصاص - فإذا كان الحكم قد دُلل تدليلاً ساتفاً على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه

- ما إستخلصه الحكم من تراخي المتهم - بوصفه رئيساً لقلم عمال اليومية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدني - التي يعمل بها المبلغ في إتخاذ الإجراءات في الطلب الذي قدمه المبلغ المذكور لإمتحانه وترقيته لا تعارض فيه مع ما إنتهى إليه بعد ذلك من أن المتهم طلب لنفسه مبلغاً من النقود ثم قبل من المبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته هو تسهيل الإجراءات لإمتحانه وترقيته لوظيفة رئيس عمال الحدائق ومساعدته في الرقبة إليها دون من يتقدمه في نتيجة الإمتحان، ذلك أن الواضح من متون الحكم أن الإجراءات التي أشار إليها المتصلة بتقديم الطلب قد تمت قبل طلب الرشوة وقبول المتهم لمبلغها - وهي إجراءات لا شأن لها بما زعمه المتهم للمبلغ .

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠

مضى كان الموظف مختصاً بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أداءه أو الإمتناع عنه، كما يؤاخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الإمتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق - فإذا كان الثابت أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع المتهم إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ولم يكن في الإجراء الذي قام به أية مخالفة للقانون - وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع " شايًا " معاً في أغلفة ناقصة الوزن، فإن قضاء المحكمة ببراءة المتهم عن هذه الواقعة إستناداً إلى أن عدم الصبغة يجعل الجريمة متعذرة لا يلزم عليه أن المتهم كان في حالة إكراه معنوي أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة - وإنما كان عرضها للتأثير في مفتش الأسعار وحله على الإخلال بواجبه بالإمتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها إلى مراقبة الأسعار لوزنها هناك ومن ثم كان سليماً ما ذكره الحكم من أن براءة المتهم من واقعة عرضه للبيع " شايًا " بأغلفة ناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦١

علم الشهود بأنهم يدعون للمتهم أموالاً غير واجبة الأداء لا يعفيه من المسؤولية - بل هو مما تتحقق به جريمة الرشوة مادام العطاء لم يكن إلا لحمله على الإخلال بواجبات وظيفته.

الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦١

- عددت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة، وجاء نصها مطلقاً من كل قيد ليتسع مدلوله لإستيعاب كل عبس يحس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل

تصرف أو ملوك ينتسب إلى هذه الاعمال وبعد واحد من واجبات ادائها على الوجه السوى الذى يكفل دائماً أن تجرى على من فريم. وعلى تقرر ذلك وكان الإمتناع عن اداء واجب التبليغ عن جريمة السرقة يعتبر إخلالاً خطيراً بواجبات الوظيفة التى تفرص على المتهم عقبتى المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته، ويسعى أمرها فى حكم القانون مع إمتناع الموظف أو المستخدم العام عن أى عمل من أعمال وظيفته - وكان حكم القانون لا يتغير ولو كان الإخلال بالواجب جريمة فى ذاته - وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات - فإنه إذا تقاضى الموظف جعلاً مقابل هذا الإخلال كان فعله رشوة مسجوبة للعقاب. ويكون من عرض الجمل لهذا الفرض راضياً مستحقاً للعقوبة

- نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف إذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للإمتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك. يسعى الحال أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للإمتناع أو الإخلال أو أن يكون لاحقاً عليه ما دام الإمتناع أو الإخلال كأن تنفيذا لإتفاق سابق، إذ إن بية الإيجار بالوظيفة فى هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجباتها، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الإخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد أن عرض الرشوة إنما كان مطلقاً عليه من قبل فإن ما يشهده المتهم من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الإخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ مكتب قضاى ١٢ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

- لا صحة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط للعقاب إختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة فى حالة الشروع فى الرشوة، لأن الشروع هو بدء فى تنفيذ الجريمة بأركانها المعروفة بها فى القانون، وما دام الإختصاص أو الزعم به شرطاً فى الجريمة التامة فالأمر لا يختلف فى حالة الشروع. وهذا المعنى مستفاد من إحالة المادة ١٠٩ مكرراً من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شرط الإختصاص

- إنه مع التسليم بأنه لا يشترط لإعتبار الموظف مختصاً بالعمل أن يكون إختصاصه شاملاً للعمل كله بل يكفى أن يكون له فيه نصيب، إلا أنه يشترط فى هذا العمل أن يدخل كلياً أو جزئياً فى الإختصاص القانونى للوظيفة، إما لأن القوانين أو اللوائح تحول الموظف سلطة مباشرة وإما لأنه من أعمال الخدمة

العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفاً صحيحاً. أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة .

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦١

- لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة، وأن لا يكون الراشي جاداً فيما عرضه على المرتشي، متى كان عرضه الرشوة جنياً في ظاهره، وكان الموظف " التهم " قد قبله على أنه جدى متوياً الميث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي وغيره من المساجين.

- تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي، وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما.

الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٥

لا قيام لجريمة عرض الوساطة في رشوة موظفين عموميين إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما في جريمة من جرائم الرشوة التي إنضمتها وحدد عناصرها ومقوماتها باب الرشوة بقانون العقوبات ما دام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أية جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من القانون سالف الذكر، ولهذا فقد لزم لقيام تلك الجريمة أن يأتي الجاني فعلاً من المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقي لموظف عام أو من حكمه، وبوجود عمل حقيقي أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الإمتناع عنه، وبوجود حقيقي لصاحب حاجة لهذا العمل، ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجاني قد إنجذبت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم - إلى إثبات فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها، بذلك بأنه لو أراد الشارع من التأليم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم لعمد على الإفصاح عن ذلك في صراحة على غرار سنته في المادة ١٠٤ القياس أو التوسع في التفسير، لأنه في مجال التأليم محظور، وكان الثابت أن المتهم لم ينصرف قصده البحت إلى الإتصال بالطرف الآخر المزمع إرضائه، وأنه إنما قصد الاستئثار بالمبلغ لنفسه، بما ينفي معه - في صورة الدعوى - الركن المعنوي للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً قانوناً من قانون العقوبات وبالتالي لا يمكن مساءلته استناداً إلى تلك المادة.

الطعن رقم ٣٨٥٥ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٦

لما كان الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن في شأن إحصار اختصاصه عن العمل الذي قبل بطلبه وأخذ الرشوة من أجله وألغت عنه كالية ولم يبين في مدوناته البتة اختصاص الطاعن أو حتى وظيفته سوى ما جاء بعجزه بعد أن إنتهى من تسييه من قناعته بوصف التهمة التي أحيل به الطاعن للمحاكمة والذي

جاء فيه أنه " أمين بضائع سكك حديد محطة " لما كان ذلك، وكان إختصاص الموظف بالعمل الذي دفع الجبل مقابلاً لأدائه سواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه، ركناً في جريمة الرشوة التي تنسب إليه، فيعين على الحكم إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه. الأمر الذي يجعل الحكم قاصراً في البیان.

الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعين أن الأول معين عضواً باللجنة الخامسة لتقدير الإيجارات بحى المنتزه والثاني معين سكرتيراً لها وإنهما قورا للمبلغ إختصاصهما برفع القيمة الإجبارية أو خفضها وطلباً منه مبلغاً من النقود لرفع تلك القيمة ومقتضى ذلك ولازمه أن لما نصيب من الإختصاص بالعمل يسمح لهما بتنفيذ الغرض من الرشوة ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سليم.

الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥

— لما كان توافر عنصر إختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أصل ثابت في الأوراق.

— من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به وأن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة كما هو الحال في الدعوى المطروحة وما يستقيم به رد الحكم على دفاع الطاعن فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير سليم.

— من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرتشى جاداً في قبوله الرشوة متى كان عرضها جدياً لى ظاهره وكان الغرض منها الصب بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشي ومن ثم يكون ما يدعيه الطاعن على خلاف ذلك غير قائم على أساس مجمله قانوناً.

الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

لما كان القانون لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المخص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة، بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح أيهما تنفيذ الغرض من الرشوة، وكان ما يفرضه الطاعن بأسباب طعنه من عدم إختصاصه وحده بإستخراج الصور التفتيشية للأحكام لا ينف أن له نصيباً من الإختصاص بهذا العمل الذى دفعت الرشوة من أجله فإن الحكم إذ دانه بجريمة طلب رشوة للإخلال بواجبات وظيفته يكون قد أعمل القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٧

- لما كان الحكم قد دلى على أن المعطية عرضت من الطاعن على المبلغ وهو مساعد أول بشرطة لمجدة الإسكندرية، مقابل تفاضيه عن إنقاذ الإجراءات القانونية قبله وأخر لإرتكابهما مخالفة مرور وجريمة تموينية، ولكنها لم تقبل فإن ذلك لما يتحقق معه حل الموظف على الإخلال بواجبات وظيفته وإن المعطاء كان ثماً لإستغلاله لها وهو ما يتوفر به القصد الجنائى فى تلك الجريمة كما هو معرف به فى القانون .

- لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت إن الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على مساعد الشرطة أقر قيام هذا الأخير باستيفائه حتى لا يتخذ ضده الإجراءات القانونية بسبب إرتكابه جرائم مرور وتكوين. فإن حالة التلبس بالجريمة تكون قد تحققت أقر الإستيقاف وبنى على ذلك أن يقع القبض عليه أقر قيام هذه الحالة صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون .

الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٦

لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المخص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي توافر الإختصاص فى هذه الجريمة أن يكون للموظف نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض منها ولما كان الغائب لما أورده الحكم أن الطاعن - وهو رئيس قسم الإحتياجات ونائب رئيس مكتب تكوين منية الناصر - قام بتعيين المتهم الثانى - وهو مفتش تكوين - مشرفاً على توزيع حصص الدقيق صورياً وأدرج بدفتر الإعطائات وسجل الزيارات ويونات صرف الدقيق - على خلاف الحقيقة قيام المتهمين الثانى والثالث بعزمها على جمهور المستهلكين، نفاذاً لما إتفق عليه من التصرف فى الحصص بتسليمها للمتهم الرابع لقاء رشوة قدرها ٤٢٠ جنيهاً، فإن الحكم يكون قد أثبت ما يتوفر به الإختصاص الذى يسمح للطاعن بتنفيذ الغرض من الرشوة.

الطعن رقم ٤٠٧٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٨

— لما كان إختصاص الموظف بالعمل الذي دفع الجمل مقابلاً لأدائه سواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه، ركن في جريمة الرشوة التي تنسب إليه، ومن ثم يصح على الحكم إثباته بما ينحسم به أمره .
— من المقرر أن الجهة الإدارية هي المرجع في تحديد إختصاص المتهم بالعمل الذي تقاضى الرشوة للقيام به أو الإمتناع عنه .

الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٨

من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذ العرض منها .

الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٣/٢/١٩٨٨

— المقصود بالإختصاص بالعمل في مجال الرشوة أن يكون لدى الموظف سلطة مباشرة العمل الذي وقع الإرتشاء مقابل تحقيقه أو الإمتناع عنه وتحدد القوانين واللوائح أعمال الموظف العام التي تدخل في إختصاصه وقد تتحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر الرؤساء أو تعليماتهم الشفوية المكتوبة، وكان توافر عنصر إختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله، هو من الأمور التي يؤكد تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .
— إن الشارع قد ساوى في نطاق الرشوة بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة عن طريق الإنجاز فيها ويتوافر الزعم بالإختصاص ولو لم يفصح به الموظف صراحة بل يكفي الزعم الضمني بأن يبدى الموظف إستعداده للقيام بالعمل الذي يدخل في إختصاصه .

الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨

— لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراضى جداً فيما عرضه على المرتشى متى كان عرض الرشوة جدياً في ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما إنجبه إليه في مقابل ذلك من القيام بعمل من أعمال وظيفته، ويكون النعى على الحكم بأن الجريمة تخرجه غير شديد ولا على المحكمة إن أخففت الرد على هذا الدفع، لأنه دفع قانوني ظاهر البطلان .
— لما كانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات تنص على أن " كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بعد مرتشياً، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به " . كما تنص المادة ١٠٥ من القانون ذاته على أن " كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملاً من أعمال وظيفته أو إمتنع عن أداء عمل من أعمالها

أو أخل بواجباتها هدية أو عطية بعد إتمام ذلك العمل أو الإمتناع عنه أو الإخلال بواجباته وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير إتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه . ومفاد هذه النصص أنه إذا توافر إتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء الموظف لعمل من أعمال وظيفته إنطبقت المادة ١٠٣ عقوبات يسعى في ذلك أن يكون المطاء سابقاً أو معاصراً أولاً حقاً على أداء العمل ما دام أن أداء هذا العمل كان تنفيذاً لإتفاق سابق إذ أن نية الإنجرار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر، أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه إتفاق مع الرأى على أداء العمل أو الإمتناع عنه أو الإخلال ثم طالب بمكافأته إنطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٨

إن الشارع قد يستهدف بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة - وبذلك تتحقق المسألة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً. والزعم هنا هو مطلق القول دون إشراط لإلوانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية. فإن كان الجاني موظفاً عموماً وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإلا وقعت عقوبة الجناية المنصوص عليها في مجزء المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات، وذلك على اعتبار أن الوظيفة العامة ليست ركناً في الجريمة وإنما ظرف مشدد للعقوبة .

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١/٦/١٩٨٨

- من المقرر أن جريمة الرشوة تتم بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشئ وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الإتفاق عليه بينهما .

- من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة وألا يكون الراشئ جاداً فيما عرضه على الرأى متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره وكان الموظف المتهم قد قبله على أنه جدى متنبهاً بالبعث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ أو غيره، وكان الثابت بملونات الحكم المطمعون فيه أن الطاعن هو الذى معنى بنفسه إلى المبلغة وطلب منها مبلغ الرشوة وقدمته إليه بساء على الإتفاق الذى جرى بينهما، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى إنزلق إلى مقارفة جريمة الرشوة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة، وإذ كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم كالفأ وسائفاً لإدانة الطاعن بجريمة الرشوة، فإن ما يثيره عن القول بأن المبلغة هي التى حرضته على ارتكاب الجريمة بإعزاز من الشرطة لا يكون صحيحاً .

الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٨

من المقرر أن القانون لا يشطوط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الإختصاص يسمح بتفصيل الفرض من الرشوة، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السانفة التى أوردتها أن الجصل الذى حصلت عليه الطاعة كان لإستخراج الشهادات الصحية دون إجراء التحاليل والأشعات المطلوبة لإستخراجها، كما أثبت علاقة الطاعة بالعمل المتصل بالرشوة بما أوردته من قيامها بأعمال كاتب أول مركز الفحوص الطبية وبهذه الصفة تتلقى الطلبات والى تحول إليها للتأكد من شخص طالب الشهادة الصحية، وتقليد ياناته الشخصية فى الشهادة الخاصة بذلك، ثم تعطيه رقم مسلسل بعد التأشير على الطلب من الرقيب الصحى أو مدير المركز، وهو ما لا تغارى فيه الطاعة بأسباب طعنها، لأن ما تنعاه على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

* الموضوع الفرعى : الإثبات فى جريمة الرشوة :

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٧٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ٤/٢/١٩٥١

مضى كان الحكم قد أثبت فى حق المتهمين أنهما بإعتبارهما مندوبى تحميل ضريبة السيارات أوفناً الحجر على منقولات موجودة بمنزل الجنى عليه وفاء لقيمة الضريبة المطلوبة على سيارة نقل لابنه وأنهما بعد ذلك عرضا عليه أن يدفع لهما رشوة فى نظير إسقاط المطالبة بهذا المبلغ فإتفق متهما على دفع مبلغ ٧٥ جنيهاً وإن هذا الدفع قد تم فعلاً وأن البوليس داهمهما بعد دفع المبلغ ووصله إلى يد واحد منهما بناء على التدبير الذى كان قد إتفق الجنى عليه مع البوليس - متى كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم لا يبين منه أن المتهمين قد قبلوا الرشوة من الجنى عليه على أساس أنه هو صاحب المنقولات المحجوزة دون إنه المدين فى الضريبة أو أنهما أدعيا كذباً بأن الأخير هو صاحبها مع علمهما بعدم صحة ذلك. بل كان الثابت أن الإتفاق تم بين الجنى عليه والمتهمين على دفع الرشوة نظير إسقاط المطالبة بمبلغ الضريبة، لأن معاقبة المتهمين على الرشوة تكون صحيحة. ولا يتقدم فى صحتها ما يقره أحدهما من عدم إختصاصه بمكان الواقعة ما دام الحكم قد عالجه على أساس ما ثبت من إشراكه مع الآخر بطريق الإتفاق.

* الموضوع الفرعى : العذر المعطى من عقوبة الرشوة :

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩

١) إذا كان الحكم الطعون فيه قد أثبت وقوع جناحي تسهيل الإستيلاء على مال الجمعية التعاونية للبرول والتزوير، قبل إعراف الطاعن بإرتكابهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فإن ما يتضمن بذاته

الرد على ما أثاره الطاعن في شأن الإعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٤٨ من قانون العقوبات، بما يدل على إطراره.

٢) إن الملر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة.

٣) مناهة الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره وإختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل، هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - جنون أو عاهة في العقل دون غيرهما. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائفة، سلامة إدراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التي دين بها ووقت إعزائه بإرتكابها في التحقيقات، فإن النعى عليه في هذا الصدد لا يكون له محل.

٤) بيان عدد الأوراق المزورة لا شأن له في توافر أركان جريمة التزوير.

٥) تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع، وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي إرتأته.

٦) إذا كان صحيحاً على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه، ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الإطلاع على الأوراق المزورة، وهو مسلكت من الحكم كان يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا التعليل عن الحكم - في صورة الطعن الحالي - هو إنعدام جنواه ذلك بأن العقوبة التي أوفعتها المحكمة على الطاعن عن مجموع الجرائم المسندة إليه هي العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن جريمة تسهيل الإستيلاء بغير حق على مال الجمعية التعاونية للجزول التي تساهم الدولة في مالها بنصيب، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم بأوجه طعن متصل بجريمة التزوير في محرمات الجمعية، طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعالجته بالعقوبة الأخذ وهي المقررة للجريمة الأولى.

٧) الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فحصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية الميمنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد.

٨) متى كانت الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد هي أن الطاعن عرض رشوة على موظف عمومي ولم تقبل منه، هي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة، وكانت المحكمة قد طبقت

مادة القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى وهي المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات بدلاً من المادة ١٠٦ مكرراً منه التي طلبها النيابة العامة، فإن هذا التعديل لا يعطى الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبني التهم أو المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل في الوصف ومادة القانون.

٩) إن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات ومطاعن، مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير المحررات التي نسبها إلى مستودع الجمعية وتفيد إسداد كميات برولية من المتعهدين الذين من بينهم الطاعن الثاني إلى المستودع حتى يتسنى له تخفيض رصيد حساباتهم الجارية فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك ولا مصادرة عقيدته فيه أمام محكمة النقض.

١٠) ليس ما يمنع المحكمة من أن تكفي بحكمها في صدد بيان عدد الأوراق المزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء في تقرير الخبير في شأنها متى كان هذا التقرير مقدماً في ذات الدعوى كدليل.

١١) جرى قضاء محكمة النقض على أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم، هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها، وهي حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة، وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم، وعدم إطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم، وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر.

١٢) الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الإسهال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وأهميتها في الإثبات بشئ معقب، ما دامت تقيمه على أسباب سالفة.

١٣) من المقرر في قضاء محكمة النقض أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأحوال التهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق، وإن عدل عنه بعد ذلك، متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

١٤) لأن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه التهم من أوجه دفاع وتحقيقه، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى، أن تعرض عن ذلك، بشرط أن تبين علة عدم إيجابها هذا الطلب.

١٥) الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها، هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع، والتي لا تلتزم بإجابتها، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث.

١٦) ليست المحكمة ملزمة بتسحب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يفرضها، وإطمنتها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١٧) لا تلزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

* الموضوع للقرعي : الفاعل الأصلي في جريمة الرشوة :

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتبي قضى ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

١) لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم إعلان أمر الإحالة لا يبنى عليه بطلانه، وأن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق، وأن ما يصدره مستشار الإحالة من قرارات لا يعد أحكاماً في المعنى الصحيح للقانون فلا محل لإحضار أوامره لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان فضلاً عن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد إتصالها بها يقتضي إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة، وأن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكاليف بالحضور ليست من النظام العام، فإذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان، وإلما له أن يطلب تصحيح التكاليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميحداً لمحضّر دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى، لما كان ذلك فإن ما ينهيه الطاعنان معاً على عدم إعلاتهما بأمر الإحالة يكون في غير محله.

٢) لما كان الين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يفر شيئاً عما ينهيه في أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة فليس له من بعد أن يفر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض إذ هو لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم هذا إلى أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالمناقشة.

٣) لما كان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كافة الإجراءات التي أثبت مع الطاعن فقد سبق في عبارة مرسلة مبهمة مما لا يعد دفلاً جدياً لتلزم المحكمة بالرد عليه ومن ثم فإن ما يفرضه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً .

٤) لما كان الحكم قد حصل دفع الطاعن الأول ببطلان إعوانه واستجوابه، وبعد أن رد عليه بما يكفي لإطراحه عن أن إعراف الطاعن بجلسة المحاكمة وموافقه على إستجوابه وإجانبته بما لا يخرج عما تضمنه

تحقيق النيابة العامة يؤكد عدم صحة هذا الدلع، وإذا كان الطاعن لا يجادل فيما أسنده إليه الحكم في هذا الخصوص، فإن ما يثيره في شأنه يكون غير سديد.

٥) من المقرر أن العذر المضي من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مقصوراً على حالة وقوع جريمة المرتشي بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة كما هو الحال في واقعة الطعن، فإن منعى الطاعن في شأن قصته بالإعفاء لا يكون له محل.

٦) لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن الأول إعمال حكم المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً في حقه ورد عليه في قوله "... فإنه واضح من عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية هذه المادة أن المشرع هدف بهذه المادة المستحدثة على مجرد عرض الوساطة في الرشوة أو قبول هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا الحد دون أن يصل الأمر إلى إسهامه في عرض الرشوة، وواضح أن عرض الوساطة غير عرض الرشوة والثابت في حق المتهم أنه قام بعرض الرشوة ولم يقف أمره عند حد عرض الوساطة " وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم كائناً واثماً في إطراح هذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم.

٧) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول لم يتمسك بسماع شهود على خلاف ما ذهب إليه في أسباب طعنه. فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم إتخاذها إجراءً لم يطلبه منها.

٨) لما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي سعى بنفسه إلى رئيس المحكمة المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي إتفقا على اللقاء فيها، وأنه هو الذي عرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على الإتفاق الذي جرى بينهما والطاعن الثاني، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذي إنزلق إلى مفارقة جريمة عرض الرشوة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة. وإذا كان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم كائناً واثماً لإدانة الطاعن الأول بجريمة عرض الرشوة، فإن ما يثيره عن القول بأن المبلغ هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة، أو أن الحكم لم يفصح عن الأفعال المادية التي صدرت منه لا يكون صحيحاً.

٩) لما كان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل منهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون مقرب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته، فإن ما يثيره الطاعن الأول عن مقدار العقوبة التي أوقعتها المحكمة عليه بالمقارنة بالعقوبة التي أوقعتها على المحكوم عليه الآخر، لا يكون مقبولاً .

١٠) من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة. أن رجال السلطة القضائية يدخلون في عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات، وكان الحكم قد

عرض لدفاع الطاعن بأن رجال القضاء لا يعلنون من الموظفين العموميين فى صدد تطبيق هذا النص وبإحسار هذه الصفة عن المبلغ لفقده صلاحية الفصل فى الدعوى ورد عليه بأنه قول ظاهر الفساد " إذ أنه من المقرر أن المراد بالموظف العام بحسب " قصد الشارع فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات كل شخص من رجال الحكومة ينده نصيب من السلطة العامة، ولا عيرة بالنظام القانونى الذى يحكم طائفة معينة من الموظفين، فلا يشترط خضوعه للقانون الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة إذ أن هناك طوائف من الموظفين ينضمون لأنظمة خاصة كأعضاء الهيئات القضائية وهيئة التدريس بالجامعات وأفراد القوات المسلحة والشرطة، ولم يتر أى جدال أو خلاف فى أنهم يدخلون فى نطاق الموظفين العموميين بالنسبة لتطبيق المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أما القول بأن رئيس المحكمة بعد أن جالس المنهم المروض أمر قضيتة عليه قد فقد صلاحيتة وإنقطعت صلته بالدعوى فهو قول يتضمن مغالطة كبيرة إذ أن التهمين وهما يعرضان عليه الرشوة كالما يعلمان بأنه القاضى الذى سيفصل فى الإستئناف المرفوع من التهم الثانى وصاحب الإختصاص ". وكان ما أورده الحكم فيما سلف صحيحاً فى القانون ذلك بأن فقد القاضى صلاحيتة للفصل فى دعوى معينة لا صلة له - بحسب الأصل بولايته للقضاء، ولا يوجب عليه إحسار صفة الوظيفة العامة عنه فى خصوص المادة ١٠٩ مكرراً سائلة الذكر، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى شأن ذلك لا يكون له محل.

(١١) من المقرر أن شكمة الموضوع الحق فى أن تستخلص جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يتالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستصلاحها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولما أصلها فى الأوراق، ولا يشترط أن تكون الأدلة التى إستعمل عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متسائلة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما فصله الحكم منها ومتبعة فى إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

(١٢) من المقرر أن شكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال منهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين.

(١٣) إن القانون لم يرسم شكلاً أو غطاءً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسعوجة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، بل يكفى أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة.

(١٤) إذ كان البين من الحكم أن مجموع ما أورده كاف وسائغ فى تفهم ما خلص إليه من أنه إتفاقاً تم بين الطاعنين ورئيس المحكمة - المبلغ عن دفع مبلغ الرشوة للأخير مقابل إصداره حكماً ببراءة الطاعن الثانى

فى قضية تهريب كانت منظورة أمامه، مما مقتضاه صحة مساءلة كل منهما بإعتباره فاعلاً أصلياً فإنه ينتهاء الحكم إلى ذلك يكون قد أصاب صحيح القانون.

١٥) لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الثانى بأن المبلغ الذى دفعه كان أمانة للطاعن الأول بإعتباره مدافعاً عنه ورد عليه بقوله " فإن هذا الأمر يكذب أنه كان قد وكل محامياً ليعرل الدفاع عنه وأفضل باب المرافعة ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو إلى توكيل محام آخر، كما يقطع بكلمه فيما ذهب إليه من مقابلته ومعه المتهم الأول لرئيس المحكمة بفندق هليون وتحديثه معه فى شأن قضيه وإن كان الحديث لم يتضمن صراحة أمر الرشوة إلا أنه كان معروفاً ضمناً من ظروف هذا اللقاء أن رشوة استدفع مقابل حصوله على حكم بالبراءة وإن كانت آداب الحديث حالت دون التصريح بأمر الرشوة إلا أن أمرها كان مستقراً فى يقين المتهمين وهو ما عير عنه المتهم الأول فى حديثه مع رئيس المحكمة عند مقابلته بمنزله يسوم ٣٩-١٢-١٩٨١ والمسجل بالصوت والصورة من أن المعنى فى بطن الشاعر. وكان هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم كائياً وسائفاً فى إطراح دفاع الطاعن الثانى من أن ذلك بمثابة أتعاب للمحامى لا رشوة فإن نعيه فى هذا الخصوص يكون غير سليم.

١٦) من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة أما النعى على الحكم بالتناقض وإخلال فكرته عن وقائع الدعوى تأسيساً على أنه أورد فى شق منه أن الجنى عليه إستجاب لعرض الرشوة وقبلها ثم أدانته الطاعن الثانى بجرمة عرض رشوة لم تقبل لمردود بما هو بين من مدونات الحكم من أنه إنتهى إلى الإدانة بناء على يقين ثبت لديه من أن الجريمة القائمة هى جريمة عرض رشوة لم تقبل وإنما تظاهر المبلغ بقبولها وما كان إيرادها لما أشار إليه الطاعن الثانى بأسباب طعنه إلا بمناسبة إستعراضه للوقائع بما لا ينفى هذا التظاهر ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن الثانى فى هذا الصند يكون فى غير محله .

١٧) لما كان ما استند الحكم للطاعن الثانى من أنه طلب من الجنى عليه الحكم ببراءته من قضية التهريب المتهم بها له صدق فى أقوال هذا الأخير بمحضر جلسة المخاطبة، كما أن الطاعن الأول أقر بمحضر الجلسة ذاتها بتسليمه النقود للمجنى عليه، على خلاف ما يذهب إليه الطاعن الثانى فى أسباب طعنه فإن دعوى الخطأ فى الإسناد تكون فى غير محلها .

*** الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة الرشوة :**

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٠

من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشي عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الإمتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته وأنه ثمن لإتجاره بوظيفته أو إستغلالها ويستتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الإمتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلت على أن العطية قدمت للطاعن تفليلاً للإتفاق السابق الذي إنعقد بينه وبين المجنى عليه لما يتحقق معه معنى الإتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي كما هو معرف به في القانون، فإن ما يثوره الطاعن من أنه أخذ المبلغ " كوهبة " لا يكون مقبولاً ويضحي النتي على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٧

لما كان البين ما أورده الحكم أن الطاعن بوصفه مرتشياً قد طلب وأخذ العطية الممثلة في مبلغ من النقود لقاء القيام بعمل من أعمال وظيفته وللإخلال بواجباتها على إعتبار أنها ثمن لإتجاره بوظيفته وإستغلالها وأنه بوصفه عارضاً لرشوة لم تقبل منه حاول لإشراء الموظفين المشار إليهما مع علمه بصفتهم مقابل إتجارهما بوظيفتهما وإستغلالهما، وكان ما أورده الحكم من ذلك كائناً في الدلالة على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جرمي الإرتشاء وعرض الرشوة المسندتين إليه فلا يجب الحكم أنه لم يتحدث إستقلالاً عن ركن القصد الجنائي ظناً أن قيامه مستفاد من مجموع عباراته .

*** للموضوع الفرعي : الوساطة في الرشوة :**

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦

لا تقوم للجريمة المستحدثة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً قائمة إلا إذا كان عرض أو قبول الوساطة في جريمة من جرائم الرشوة التي إنتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها باب الرشوة ظالماً أن مدلول النص بالإحالة بالضرورة في بيان المقصود من الرشوة أن يكون الموظف المأمور أو من في حكمه أو المستخدم في المشروعات العامة أو الخاصة - مختصاً بالعمل الذي وقع الإرتشاء مقابل تحقيقه أو الإمتناع عنه، إختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً أو مبنياً على إعتقاد خاطئ منه، فإنه يجب أن يتحقق هذا الشرط إبتداءً وبالصورة المتقدمة في جانب الموظف، المنوط به العمل الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في شأنه - ومن ثم فإن الجريمة المذكورة لا تقوم من جانب العارض - أو القابل للوساطة إلا إذا كان ثمة عمل يدخل أصلاً في إختصاص الموظف المعلوم الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في رشوته - إختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً

أو مبنياً على إعتقاد خاطئ منه بالذات وبالقدر المتصور عليه في المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات - وذلك بصرف النظر عما يزعمه أو يفتضه الوسيط في هذا الخصوص إذ لا أثر لزعمة أو إعتقاده الشخصي على عناصر جريمة الرشوة.

* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الرشوة :

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٥١

- إن جريمة الرشوة قد أتمها القانون لكونها صورة من صور إتهار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التي عهد بها إليه. ولما كان الراشي هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى الموظف لكي يقوم أو يتنصع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فإنه لا يصبح أن يوجب له حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها.

ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القانون من إعفاء الراشي والمتوسط إذا أثير السلطات بالجريمة أو أعترف بها. وإذن فالحكم للراشي الذي أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدني وبمبلغ الرشوة الذي قدمه يكون مجانباً للصواب معصياً تقضه .

- إن القانون قد نص في المادة ١٠٨ من قانون العقوبات على أن " من رشا موظفاً والموظف الذي يورثي ومن يتوسط بين الراشي والمرتشي يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوي قيمة ما أعطى أو وعد به " . وإذن فالغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى صريح النص هي غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٩

لا يوجب القانون على المحكمة أن تشير في حكمها إلا إلى مادة القانون الذي حكمت بوجبه بعقاب المتهم، فلا يجب الحكم عدم إشارته إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أدخلت في حكم الموظفين العموميين طوائف أخرى.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ٥/٢٩/١٩٦١

أطلق الشارع في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات عبارة النص ولم يقبها، فمنح الإعفاء للراشي بإعتباره طرفاً في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء أكان يعمل من جانب الراشي - وهو الغالب - أو يعمل من جانب المرتشي - وهو ما يتصور وقوعه أحياناً. وإذا كان الحكم قد ساءل المتهم بوصف كونه مرتشياً، فإن ما انتهى إليه من عدم تطبيق حكم المادة ١٠٧ مكرراً المذكورة عليه - وهي

بصريح نصها إنما تقصر الإعفاء على الراشئ والوسيط دون غيرهما من أطراف الجريمة - ما إنتهى إليه الحكم من إخراج المتهم من نطاق الإعفاء يكون سليماً في القانون.

الطعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧

إذ نص الشارع في المادة ١٣٧ مكرراً ١٠ " من قانون العقوبات على أنه : " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من إستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليجعله يغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الإمتناع عنه ولم يبلغ مقصده فإذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين. وتكون العقوبة السجن في الحالتين إذا كان الجاني يحمل سلاحاً. وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشر سنين إذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأ عنه عامة مستبدية. وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه في الفقرة السابقة إلى الموت ". فإنه قد أطلق حكمها - دون تخصيص شخص الجاني أو صفته - لينال بالعقاب كل من يقوف الفعل المؤثم، يستوى أن يكون من الموظفين العامين أو المكلفين بخدمة عامة أو من الأفراد، إذ العبرة هي بصفة من يقع عليه الفعل دون اعتداد بشخص أو صفة من أتاه.

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩

- يستوجب نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئاً دفع ممن يصدق عليه وصف الراشئ أو الوسيط.
- إن تبرير عدم ضبط مبلغ الرشوة كله مع المتهم بمظنة إحتمال إحتجازه له في الصباح قبل حضور المجسئ عليه لصرف قيمة الإذن بعد ظهر يوم الحادث - إنما هو من قبيل الإستنتاج المنطقي من وقائع الدعوى وظرونها مما تملكه محكمة الموضوع بغير معقب.

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣١

إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يوهم أن الركن المادئ في جريمة الرشوة لا يتحقق إلا في صورة إعطاء الرشوة أى تقديم الشيء الرشو به عيناً إلى الموظف وعدم قبوله إياه فإنه لا ريب في أن مجرد الوعد الذي لم يقبل كاف أيضاً لتحقيق هذا الركن. لأن نية الإجرام بمحاولة إفساد ذمة الموظف تتحقق في صورتى الإعطاء الفعلي والوعد. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن قبول الموظف في هاتين الصورتين يجعله هو والراشئ والعقبتين تحت عقاب المادة ٩٣ ع.

- لما كان النص في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات - التي دين المظنون ضده الثاني بها على أنه : " من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تزيد على ألف جنية إذا كان الغرض حاصلًا لوظف عام " مؤداه أن الغرامة المقررة هي الغرامة العادية إذ هي محددة بمحددين يعين التزامهما وليست محددة بنسبة الضرر المترتب على الجريمة أو القائلة التي تحصل عليها الجاني أو كان يأمل الحصول عليها - فهي ليست من قبيل الغرامات النسبية ومن ثم تعين وفقاً للمادة ٤٤ من قانون العقوبات أن يحكم بها على كل منهم دين عن هذه الجريمة. لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات رغم وجوب ذلك - بالإضافة إلى العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المظنون ضده الثاني، فإنه يكون قد خالف القانون لما يعين معه تصحيحه بتفريم المظنون ضده المذكور خمسمائة جنية بالإضافة إلى العقوبة المقضى بها - إن نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات وإن جرى على أن " يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقاً للمواد السابقة. وقد أضيفت هذه المادة إلى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ وما جاء في مذكرتها الإيضاحية تعليقاً عليه ما نصه : " ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على مصادرة ما دفعه الراشي على سبيل الرشوة، وقد كانت الأحكام تطبق من قبل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تجيز بصفة عامة الحكم بمصادرة الأشياء التي تحصلت من الجريمة " والذين من النص في صريح لفظه وواضح دلالاته، ومن عبارة المذكرة الإيضاحية أن جزاء المصادرة المنصوص عليه فيه عقوبة، وهي بهذه المثابة لا توقع إلا في حق من يثبت عليه أنه قارف الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولا تعدى إلى غيره ممن لا شأن له بها، وأن الشارع يفرض توقيع هذه العقوبة على سبيل الوجوب، بعد أن كان الأمر فيها موكولاً إلى ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من جواز الحكم بها إيجاباً بأن الأشياء التي ضبطت على سبيل الرشوة قد تحصلت من الجريمة مع ملاحظة التحفظ الوارد في ذات الفقرة من عدم المساس بحقوق الغير حسن النية، وبذلك فإن حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية .

- لما كان نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات - آتف الذكر - يوجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئاً دفعه من تصدق عليه صفة الراشي أو الوسيط في جريمة الرشوة .

الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات على معاقبة الوسيط بالعقوبة ذاتها المقررة للمرتشى قد أطلق لفظ " الوسيط " بما يتعين معه تطبيق النص على كل من يصدق عليه وصف الوسيط في الرشوة سواء أكان يحمل من جانب الراشئ أم من جانب المرتشى، والقول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير محض وتقيد له بغير مقيد، وهو ما لا يصح في أصول التفسير أو التأويل .

الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

من المقرر أنه يشترط في الإعواف الذى يؤدى إلى إعفاء الراشئ أو الوسيط من العقوبة وفقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات أن يكون صادفاً كاملاً يطفى جميع وقائع الرشوة التى إرتكبها الراشئ أو الوسيط، دون نقص أو تحريف، وأن يكون حاصلاً لدى جهة الحكم حتى يتحقق فائدته. فإذا حصل الإعواف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة، فلا يمكن أن ينتج الإعفاء أثره.

*** الموضوع الفرعى : موقف علم :**

الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٩

لما كان المشرع قد تغيا من الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً - المطبقة في الدعوى تجريم الأفعال التى لا تتجاوز عرض أو قبول الوساطة فى رشوة والتى لا تبلغ حد الإشتراك فى رشوة أو فى شروع فيها والتى لا يؤتمها نص آخر، وذلك للقضاء على سماسة الرشوة ودعاتها، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله " كل من عرض أو قبل الوساطة فى رشوة، فإنه لا يلام هذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان فى جريمة من جرائم الرشوة التى إنتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الخاص بالرشوة، ما دام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة - فى بيان المقصود بالرشوة وفى تحديد الأركان التى يلزم تحققها لقيام أى جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣ وما يعادها من هذا القانون. لما كان ذلك، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الإمتناع عنه، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجانى - على هذا الأساس - قد إلتجعت فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها، ذلك بأنه لو أراد الشارع من التأثيم فى هذه الجريمة إلى مجرد الزعم، لعمد إلى الإلتصاح عن ذلك فى صراحة، على غرار سنته فى المادة ١٠٤ مكرراً من تأثيمه زعم الموظف أن العمل

من أعمال وظيفته، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير، لأنه في مجال التأنيم الخطور، لما كان ذلك، وكان الدفاع المبدى من الطاعنين والمؤس على أن قصدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه في شأنه لو صح أن يؤدي إلى إنتفاء القصد الجنائي للجريمة. وكان الحكم المطعون فيه لم يقسط هذا الدفاع الجوهري حقه في البحث فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم، مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١١١ من قانون العقوبات نصت على أنه يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص هذا الفعل أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبين أو معينين، مما يوفر في حق الطاعن أنه في حكم الموظفين العامين في مجال جريمة الرشوة، كما أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أو من في حكمه أداؤها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة، بل يكفي أن يكون له نصيب فيما يسمح بتنفيذ الغرض منها، وأن يكون من عرض الرشوة قد أقر معه على هذا الأساس.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٤

لا يهم لأجل أن يعد الموظف مرشئاً أن يكون الراشي جاداً في عرضه، بل المهم أن يكون العرض جدياً في ظاهره وقبله الموظف على هذا الاعتبار متعباً العبث بأعمال وظيفته بناء عليه. ذلك بأن العلة التي شرع العقاب من أجلها تتحقق بالنسبة إلى الموظف بهذا القول منه، لأنه يكون قد إنخر فعلاً بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ من العبث بالوظيفة .

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠

ما دام الغرض الذي من أجله قبل الموظف " كرنستابل " المال هو عدم تحرير محضر لن قدم إليه المال وما دام تحرير مثل هذا المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف، فإنه يكون مرشئاً ولو لم يكن هناك أي موجب لتحرير المحضر الذي دفع المال لعدم تحريره .

الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٨

يجب في الرشوة وفي الشروع فيها أن يكون الفرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو الإمتناع عن عمل من هذه الأعمال، فإذا كان الواضح من الحكم أن دفع النقود من المتهم إنما كان ليحازل المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيه بمخبر البوليس، لما لا دخل فيه لوظيفة المسكوى الذي قدمت إليه، فإن إدانة المتهم في جريمة الشروع في الرشوة تكون خطأ إذ لا جريمة في ذلك .

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١

إن تقديم مبلغ لموظف لعمل من أعمال وظيفته هو رشوة. ولا يؤثر في ذلك أن يكون تقديمه بناءً على طلب الموظف أو أن يكون قد تم الإتفاق على ذلك في تاريخ سابق، أو أن يكون الراشئ غير جاد في عرضه ما دام المرتشى كان جاداً في قبوله. وحبط الراشئ حال تقديمه المبلغ للموظف هو كشف جريمة الرشوة وقت ارتكابها ليحاج لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم ويفتشه، ولا يقدر في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها قبل تقديم مبلغ الرشوة أن رفضت الإذن في التفتيش لعدم تعيين المراد تفتيشه .

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٧٨٨ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧

إن إختصاص الموظف بالعمل الذي دفع الجمل مقابل لأدائه سواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ركن في جريمة الرشوة التي تسبب إليه، ومن ثم يتعين على الحكم إثباته بما يتحسم به أمره، وخاصة عند المنازعة فيه، دون الإجوء في الرد بتقارير قانونية عامة مجردة عن الإختصاص الحقيقي والمزعوم لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام، ولا يتحقق بها ما يجب في السبب من وضوح البيان، لما يجعل الحكم قاصر البيان معيناً نقضه.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٦

تصيب الطاعن - وهو موظف في وزارة الصناعة - نائباً للحارس على الشركة " الموضوعة تحت الحراسة الإدارية " بتكليف من يملكه للسهر على نشاط الشركة وإعضائها لرعاية الدولة المباشرة بعد تكليفاً بخدمة عامة ويحجر كالموظفين في حكم الرشوة عملاً بالفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣

إن جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجمل أو أخذه أو قبوله سواء كان العمل الذي يدفع الجمل لتفديده خطأ أو غير حق ولا يستطيع الموظف أو لا يتعوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون لأن تنفيذه الفرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً في الجريمة ولأن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما إستنتى في

نصومه التي إستحدثتها بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله بإستغلال الثقة التي تفرجها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الإنجاء فيها وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل إستحقاقاً للعقاب حين يتجر في أعمال وأن الشارع على أساس موهوم منه حين يتجر فيها على أساس من الواقع إذ هو يجمع بين الإثنين هما الإحتيال والإرتشاء.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

— من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يشترط لقيامها أن يكون الجاني عليه جاداً في قبولها إذ يكفي لقيامها مجرد عرض المتهم الرشوة ولو لم يقبل منه متى كان العرض حاصلاً لموظف عمومي أو من في حكمه .

— من المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد أقبر معه على هذا الأساس.

الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أثار في دفاعه أن الموظف الذي قبل بعرض الرشوة عليه غير مختص بنظم تصاريح العمل وأن اختام ليس في عهده، وكان من المقرر أن إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أداؤه، أباً كان نصيبه فيه، ركن في الجريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات لما يعين إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض البتة لما أثاره الطاعن في دفاع في هذا الشأن، يكون معيباً بما يطله .

الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩

نص الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدت صور الرشوة على الإخلال بواجبات الوظيفة كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد بحيث يمس مدلوله لإستيعاب كل عيب يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف وسلوك يتسبب إلى هذه الأعمال وبعد من واجبات أداؤها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائماً أن تجري على سند قويم وقد إستهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث يشمل أمانة الوظيفة ذاتها فكل إنحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجري عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في

النص فإذا تقاضى الموظف جعلاً عن هذا الإخلال كان فعله إرتشاء وليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون لها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشئ قد ألتجى معه على هذا الأساس، كما لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوء أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الإختصاص يسمح أياًهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

رقابة إدارية

* الموضوع الفرعي : إختصاص الرقابة الإدارية :

الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٠

- مؤدى الفقرة " ج " من المادة الثانية والمادة ٦١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية أن إختصاص رجال الرقابة الإدارية مقصور على الجرائم التى يقارنها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم فلا تنبسط ولا يتهم على أفراد الناس، ما لم يكونوا أطرافاً فى الجريمة التى إرتكبها الموظف، فعندئذ تمتد إليهم ولاية أعضاء الرقابة الإدارية إعمالاً لحكم الضرورة، ومن ثم فإن مناط منح أعضاء الرقابة الإدارية سلطة الضبط القضائى هو وقوع جريمة من موظف أثناء مباشرته لواجبات وظيفته أو أن تكون هذه الجريمة بسبيل الوقوع.

- تتوافر حالة التلبس بتسرع عضوى الرقابة الإدارية للحدث الذى دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ فى مسكن هذا الأخير، ورؤيتهما واقعة تسليم مبلغ الرشوة من خلال ثقب باب حجرة الإستقبال، ما دامت تلك الحالة قد جاءت عن طريق مشروع، وهو دعوة الموظف عضوى الرقابة إلى الدخول إلى منزله وتسهيله لما رؤيته الواقعة توصلاً إلى ضبط مقارفيها، بما لا منافاة فيه لحرية شخصية أو انتهاك حرمة مسكن.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ٩/٦/١٩٦٩

- متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين الأول والثانى من مقاولى القطاع الخاص وقد ليط بهم مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهى إحدى شركات القطاع العام، وقد عرض المذكوران الرشوة بقصد إخلال من عرضت عليهما بواجبهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه لهية التأمينات الإجتماعية عن هذه الأعمال، فإن إختصاص الرقابة الإدارية ينسبط عليهما.

(١) إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقق، تخص الرقابة الإدارية بالآتى :
" ج " الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظيفتهم والعمل على منع وقوعها، وضبط ما يقع منها. كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن " تباشر الرقابة الإدارية إختصاصاتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالاً عامة، وكذلك جميع

الجهات التي تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه " فإن ذلك مما يصير معه أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعى المفهوم فى فقه القانون وإنما بسطه ليشمل العاملين فى جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها فى المادة الرابعة المار ذكرها.

٧) متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعين الأول والثاني من مقاولى القطاع الخاص وقدر ليط بهم مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهى إحدى شركات القطاع العام، وقد عرض المذكوران الرشوة بقصد إخلال من عرضت عليهما بواجبهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه فهى التامينات الإجتماعية عن هذه الأعمال، فإن إختصاص الرقابة الإدارية ينسبط عليهما.

٣) تخصص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها، ولا يرد على حريتها من القيود فى هذا الصدد، إلا ما قرره المشرع لإعتبارات إرتأتها ترجع إلى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بإرتكابها، وليس فى القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتحريات والمراقبة قيدا على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها.

٤) إن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية لا يعدو أن يكون إجراء منظماً للعمل فى الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيدا على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، فلاخطاب فى النص موجه إلى الرقابة الإدارية، أما النيابة العامة فهى تسير فى التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

٥) إنه متى كانت الجريمة التى باشرت الرقابة الإدارية إجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التى لا يخلص رفع الدعوى العمومية عنها أو حصد المتهم بإرتكابها لأى قيد من القيود الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية، فإن ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت إحالة الأوراق إليها من الرقابة الإدارية لم يلتزم فى شأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه، ذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من إجراءات ولو أهلت إليها الجريمة من آحاد الناس.

٦) إن صدر المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ صريح فى أن إختصاص الرقابة الإدارية بالتحريات والمراقبة، لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق، ولا يسوغ القول مع هذا بأن المادة المذكورة لا تضع قيدا على ما تجر به الجهات الإدارية من تحقيق ثم تكون هذه المادة قيدا على ما تجر به النيابة العامة من تحقيق.

٧) من المقرر في القانون أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة، بل يكفي أن يكون له علاقة به، أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة.

٨) لا يحتم القانون أن يكون تعين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة، وليس فيه ما يمنع أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صادر من رئيس مختص، ولا يقدح في ذلك أن يكون هناك قرار وزاري بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك إجراء تنظيمي لا يهمل حق رئيس الإدارة في تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى.

٩) إذا كان الطاعنان لا يجهدان أن الموظف المعروض عليه الرشوة هو رئيس الشئون الفنية الذي يدخل في اختصاصه التفتيش على قسم الملفات المهندة إليه باستخراج شهادات التأمين، فإن في هذا ما يجعل له اختصاصاً في صدد استخراج هذه الشهادات.

١٠) متى كان ما أورده الحكم في شأن الغرض من الرشوة غالباً من التناقض والإضطراب وله أصله الثابت في الأوراق، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون على غير أساس وواجب الرفض.

١١) إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات التهمة في حق الطاعنين إلى شهادة الشهود، ولم يعول في ذلك على ما تضمنه شريط التسجيل، فإنه لم يكن بحاجة إلى أن يرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل، أما القول بإحتمال أن يكون عضوا الرقابة الإدارية الشاهدان قد إسعانا في أداء الشهادة بما تضمنه التسجيل، فإنه لا يعدو أن يكون تشكيكاً في أقوال الشاهدين لا تلتزم المحكمة بالرد عليه.

١٢) من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه متى أخذت المحكمة بشهادة فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

١٣) إنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى، كما أنها غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين وأن تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر ذلك بأن أخذها بما أخذت به معناه أنها إطمأنت إلى صحته، وهو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

* الموضوع الفرعي : تحريات رجال الرقابة الإدارية :

الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٠

إن ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ من أنه إذا أسفرت التحريات أو المراقبة التي يجريها رجال الرقابة الإدارية عن أمور تستوجب التحقيق أحلت الأوراق إلى النيابة الإدارية أو النيابة

العامة حسب الأحوال بإذن من رئيس الرقابة الإدارية أو نائبه، لا يعدو أن يكون إجراء منتظماً للعمل في هيئة الرقابة الإدارية ولا يوجب على مخالفته أى بطلان، ولا يقيد من حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها.

زنا

* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة الزنا :

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١

إن المكاتب التي أوردتها المادة ٢٧٦ من القانون العقوبات من الأدلة والتي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهم بالزنا هي التي تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٩

لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات، وقد حددت الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة، أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا. وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المينة كالنظس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصباً على حصوله، وذلك متى إطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً. وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها. ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً، بل للمحاكم - وهذا مما أعص خصائص وظفتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مسعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٦

نصت المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات على النطس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة. ولا يشترط في النطس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنسب بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١١

- متى كان بين من مراجعة الأوراق أن الطاعة، وإن كانت قد طلبت في المحاكمة الأولى إجراء معانعة ودفعت بأن الشاهدة أدلت بأقوالها تحت تأثير إكراه وقع عليها، إلا أنها لم تفر في دافعها لدى محكمة الإحالة شيئاً يتصل بهذين الأمرين، أو ما يشير إلى تمسكها بدافعها السابق في شأنهما، ومن ثم فإنه لا يكون لها أن تتطلب من المحكمة الأخيرة الاستجابة إلى تحقيق دفاع لم يبد أمامها أو الرد عليه ولا بغير من ذلك أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة بعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور

الحكم المنقوض، لأن هذا الأصل المقرر لا يتناهى إلى وسائل الدفاع التى لا مشاحة فى أن ملاك الأمر فيها يرجع أولاً وأخيراً إلى المتهم وحده يختار منها - هو أو المدافع عنه - ما يناسبه ويتسق مع خطته فى الدفاع ويدع منها ما قد يرى - من بعد - أنه ليس كذلك، ومن هذا القبيل مسلك الطاعة فى الدعوى فى المحاكمة الأولى ولدى محكمة الإحالة.

- من المقرر أن إثبات زنا المرأة يصح بطرق الإثبات كافة وفقاً للقواعد العامة. ولما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الزنا التى دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة مستمدة من أقوال الجنى عليه وباقي شهود الإثبات، كما عول فى الإدانة أبعداً على إقرار الطاعة والمتهم الآخر وما تضمنه الخطاب الموجه منه إليها، وقد غلص بالحكم المطعون فيه إلى أن وجود المتهم الآخر بفرقة نوم الطاعة فى منزل الزوجية مرتكباً " ينطلقون بيجاما وفانلة بثون أكمام " ووجود الطاعة لا يسورها سوى قميص النوم وكون باب الشقة موصداً من الداخل، وسعى الطاعة والمتهم الآخر إلى إسعطاف الجنى عليه بعدم التبليغ بدل على أن جريمة الزنا قد وقعت فعلاً منهما وأنه لما يؤيد وقوعها ما سطره المتهم الآخر فى خطابه للطاعة من عبارات دعاها فيها إلى إنتظاره فى موعد لاحق تعويهاً عما فاتته فى موعد خالفته فإن النعى يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٢٥

إن القانون إنما أراد بحالة التلبس التى أشار إليها فى المادة ٢٣٨ عقوبات أن يشاهد الشريك والزوج المزني بها فى ظروف لا تزك مجالاً للشك عقلاً فى أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً. فمعنى بين الحكم الوقائع التى استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالمثل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للإعراض عليه بأن الأمر لا يعدو أن يكون شروعاً فى جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه. خصوصاً إذا لوحظ أن القانون يجعل مجرد وجود رجل فى منزل مسلم فى اهل المخصص للحريم دليلاً على الزنا أى الجريمة التامة لا مجرد الشروع.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٩

لا يشترط فى التلبس الدال على الزنا أن يشاهد الزانى وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه بزهة يسيرة بل يكفى لقيام التلبس أن يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا فى ظروف لا تجعل للشك عقلاً فى أن الجريمة قد ارتكبت فعلاً. فإذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبينت من شهادة الشهود أن زوج المتهم - وهو مسلم - حضر لتزوله فى منتصف الساعة العاشرة ليلاً، ولما قرع الباب فتحه زوجته

وهي مضطربة مرتبكة، وقيل أن يمكن من الدخول طلبت إليه أن يعود للسوق ليستحضر لها حلوى لاستمهلها قليلاً ولكنها أخت عليه في هذا الطلب فاعتذر فعاتت وطلبت منه أن يستحضر لها حاجات أخرى، فإشبعه في أمرها، ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم مخفياً تحت السرير وكان خائفاً خذاه وكانت زوجته عند قدومه لا شيء يسرها غير جلالية النوم، فإلتحذت المحكمة من هذه الحالة التي ثبت لديها دليلاً على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب باعتباره متلبساً بجرمة الزنا، فهي على حق في إعتباره كذلك. على أن وجود المتهم في اغل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التي نصت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات على صلاحيتها وحلها حجة على الشريك المتهم بالزنا.

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٤١

- إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الحالي المقابلة للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات القديم لم تقصد بالمتهم بالزنا في قولها " إن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو إعراله أو وجود مكاتب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في اغل المخصص للحريم " - لم تقصد بذلك سوى الرجل الذي يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة، فهو وحده الذي رأى الشارع أن يخصه بالأدلة المينة المذكورة بحيث لا تجوز إدانته إلا بناء على دليل أو أكثر منها أما المرأة فإثبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقاً للقواعد العامة.

- إن المادة ٢٧٦ المذكورة إذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس كما عرفته المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات. وإذن فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل، بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تنوك عند القاضي مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا. وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة. فلا يجب أن يكون بمحاضر محررها مأمورو الضبطية القضائية في وقتها، بل يجوز للقاضي أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدها ثم شهدوا بها لديه. وذلك لأن الغرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير الغرض الملحوظ في المادة ٢٧٦ المذكورة إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الاستثنائية التي يتحول فيها لمأموري الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق مما تقتضيه - لكي يكون عملهم صحيحاً - أن يجريه ويقره في وقته. أما الثانية فالمقصود منها ألا يعتمد في إثبات الزنا على المتهم به إلا على ما كان من الأدلة صريحاً ومدلوله قريباً من ذات الفعل لم يكن معاصراً له، لا على أمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ.

- إن القانون في المادة ٢٧٦ المذكورة بتحديد الأدلة التي لا يقبل الإثبات غيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤيدة بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا وإذن فعند توافر قيام دليل من الأدلة المينة - كالتليس أو المكاتب - يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصباً على حصوله. وذلك متى إطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً. وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي يعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها. ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً بل للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه.

١- إن الشارع في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات قد نص على أن الأصل في إجراءات المحاكمة هو اعتبار أنها جميعاً - على اختلاف أهميتها - قد روعيت أثناء الدعوى، على ألا يكون من وراء ذلك إخلال بما لصاحب الشأن من الحق في أن يثبت أن تلك الإجراءات قد أهملت أو خولفت في الواقع. وذلك بكل الطرق القانونية إلا إذا كان ثابتاً بمحضر الجلسة أو بالحكم أن هذه الإجراءات قد روعيت ففي هذه الحالة لا يكون لمن يدعى مخالفتها سوى أن يظن بالتزوير في المحضر أو في الحكم وهذا يلزم عنه أن تكون العبرة في مخالفة الإجراءات أو عدم مخالفتها هي بحقيقة الواقع. ولذلك فإن مجرد عدم الإشارة في محضر الجلسة أو في الحكم إلى شيء خاص بها أو مجرد الإشارة خطأ إلى شيء منها لا يبرر في حد ذاته القول بوقوع المخالفة بالفعل، بل يجب على من يدعى المخالفة أن يقيم الدليل على مدعاه بالطريقة التي رسمها القانون.

٢- إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه إذا حصل لأحد القضاة اللذين سمعوا الدعوى مانع يمنعه من الحضور وقت تلاوة الحكم فيكفي بأن يوقع على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته - إذ نص على ذلك، ولم ينص على البطلان إذا لم يحصل هذا التوقيع مع أنه عني بالنص عليه بصدد مخالفة الإجراءات الواردة في المواد السابقة على هذه المادة والمواد التالية لها مباشرة، إما أراد بإجابه التوقيع مجرد إثبات أن الحكم صدر من سمع الدعوى، ولم يرد أن يرتب على مخالفة هذا الإجراء أي بطلان. فإذا لم يوجد أي توقيع للقاضي الذي سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضي لم يشرك بالفعل في إصدار الحكم، ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلاً كما تقول المادة ١٠٠ من القانون المذكور. وكلما ثبت إشراك هذا القاضي في الحكم كان الحكم صحيحاً مهما كانت طريقة الثبوت. فالتوقيع على مسودة الحكم لا على النسخة الأصلية لا يبطل الحكم.

٣) إن صدور مرسوم بنقل القاضى من محكمة إلى أخرى أو بترقيته فى السلك القضائى إلى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء فى المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية.

٤) إن المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون العقوبات الخالى " المقابلتين للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٩ قديم " إذ قالتا عن المحاكمة فى جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة " دعوى " إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى.

٥) إن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كماتو الجرائم فمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزواج الذى هو قوام الأسرة والنظام الذى تعيش فيه الجماعة، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها فى ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع فى سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضاء الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها. وإذا كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المتعين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الوارد بها النص. وهذا يقتضى إعتبار الدعوى التى ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية فى جميع الوجوه إلا ما تناوله الإستثناء فى الحدود المرسومة له، أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه. وإذا لمعى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الإبتدائى وتسرى عليها إجراءات المحاكمة، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدنى.

٦) إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الخالى المقابلة للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات القديم لم تقصد بالمتهم بالزنا فى قولها " إن الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو إعراله أو وجود مكاتب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى أهل المخصص للحريم " - لم تقصد بذلك سوى الرجل الذى يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة، فهو وحده الذى رأى الشارع أن يخصه بالأدلة المبحرة بحيث لا يجوز إدانته إلا بناء على دليل أو أكثر منها أما المرأة فإثبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقاً للقواعد العامة.

٧) إن المادة ٢٧٦ المذكورة إذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس كما عرفته المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات. وإذا فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل، بل يكفي أن يكون قد شوهد فى ظروف لا تترك عند القاضى مجالاً للشك فى أنه ارتكب فعل الزنا. وإثبات هذه الحالة غير ضابط لشروط خاصة أو أوضاع معينة. فلا يجب أن يكون بمحاضر يمررها مأمورو الضبطية القضائية فى وقتها، بل يجوز للقاضى أن يكون عقيدته فى شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه. وذلك لأن الغرض

من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير العرض الملحوظ في المادة ٢٧٦ المذكورة إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الإستثنائية التي يخول فيها للمأمور الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق مما يقتضيه - لكي يكون عملهم صحيحاً - أن يجروه ويثبتوه في وقته. أما الثانية فالمقصود منها ألا يعتمد في إثبات الزنا على التهم به إلا على ما كان من الأدلة صريحاً ومدلوله قريباً من ذات الفعل إن لم يكن معاصراً له، لا على أمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ.

٨) إن القانون في المادة ٢٧٦ المذكورة بتحديد الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤيدة بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا وإذن فعند توافر قيام دليل من الأدلة المعينة - كالتليس أو المكاتب - يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصباً على حصوله. وذلك متى إطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً. وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها. ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً بل للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤد إليه.

٩) إنه وإن كان من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنس يعرف الفعل المعاقب عليه وبين العقوبة الموضوعة له مما يقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس إلا أن ذلك ليس معناه أن القاضي ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التي ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون. والمفروض في هذا المقام هو إلزام الكافة بالقانون بمعناه الذي قصده الشارع ما دامت عبارة النص تتحمل هذا المعنى ولا تتعارض معه.

١٠) إن النزاع الذي يهدى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح إقراره والأخذ فيه بطريق الظن، لأنه نوع من الدوك لابد من إقامة الدليل على حصوله. والنزاع إن كان صريحاً أي صدرت به عبارات تفيد ذات ألفاظها، فإن القاضي يكون مقيداً به، ولا يجوز له أن يحمل معني تنبو عنه الألفاظ. أما إن كان ضمنياً، أي مستفاداً من عبارات لا تدل عليه بذاتها أو من تصرفات معزوة لمن نسب صدورها إليه، كان للقاضي أن يقول بقيامه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المعروضة عليه. ومتى انتهى إلى نتيجة في شأنه فلا يجوز مناقشتها فيها إلا إذا كانت المقدمات التي ألام عليها النتيجة التي لا تؤدي إليها على مقتضى أصول المنطق.

١١) إن الزوج في علاقته مع زوجته ليس على الإطلاق بمثابة الغير في صدد السرية المقررة للمكاتبات فإن عشرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة في كيانها وصحتها - ذلك بخلاف كلاً منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه ولى سيده وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون على بينة من عشيره. وهذا يسمح له عند الإقتضاء أن يقضى ما عساه يساوه من ظنون أو شكوك لينفيه فيها باله أو ليطبب منه فيقرر فيه ما يريته. وإذن فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فإنه يكون له أن يسعوى ولو غلصة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشق في حقيبتها الموجودة في بيته وتحت بصره، ثم أن يستشهد بها عليها إذا رأى محاكمتها جنائياً لإغلاها بعقد الزواج.

١٢) إن عدم الفصل في واقعة زنا حصلت في بلد أجنبية " فرنسا " وحقت هناك لا يمنع من محاكمة المتهم عن واقعة أخرى حصلت في مصر تكون وحدها - بغض النظر عن الواقعة الأخرى - جريمة الزنا. ١٣) يصح في الدعاوى الجنائية الإستشهاد بالصور الفوتوغرافية للأوراق متى كان القاضي قد إطمأن من أدلة الدعوى ووقائعها إلى أنها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها. وتقدره في هذا الشأن لا تصح المجادلة فيه لدى محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى وكفاية البروت فيها.

١٤) متى كان القاضي قد سمع الدعوى وفقاً للأوضاع المقررة في القانون فلا يصح - إذا ما خلا إلى نفسه ليصدر حكمه فيها - أن يحاسب عما يجريه في هذه الحلول، وعما إذا كانت قد إستمعت له للزوى في الحكم قبل النطق به أو ضاقت عن ذلك، فإن مرد ذلك جميعاً إلى ضمير القاضي وحده لاحساب عنه لأحد ولا يمكن أن يراقبه أحد فيه.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٤٦
إن القانون إذ جعل المكاتب من الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يسوجب أن تكون هذه المكاتب موقلة من المتهم، بل كل ما إسعجه هو ثبوت صدورها منه. وإذن فلا تشرب على المحكمة إذا هي إستندت في إثبات الزنا على المتهم إلى مسودات مكاتب بينه وبين المتهمة ولو كانت غير موقلة منه ما دام قد ثبت صدورها عنه .

الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١١/١٢/١٩٣٠
لا يمكن أن تصلح الصورة الفوتوغرافية لستفاد منها دليل على إرتكاب جريمة الزنا، لأن القانون تشدد بحق - كما تشدد الشريعة الغراء وغيرها من الشرائع - في أدلة الزنا، فلم يقبل من الحجج سوى القبض على المتهم متلبساً بالفعل أو إعرافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى منه. ولا يمكن قياس الصورة

الفوتوغرافية على المكاتب والأوراق لأن المشروط في هذه المكاتب والأوراق مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه.

الطعن رقم ٥٧٨١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٩

لما كانت المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات قد نصت على أن " كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحس مدة لا تزيد على ستة شهور " دون أن تضع قيوداً على الأدلة التى تقبل ضد الزوج الزانى، وكانت المادة ٢٧٦ من هذا القانون بنصها على أن " الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو أعرافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه " إنما تكلمت فى الأدلة التى يقتضيها القانون فى حق شريك الزوجة المتهم بالزنا، أما الزوج الزانى فلم يشترط القانون بشأنه أدلة خاصة بل ترك الأمر للقواعد العامة، بحيث إذا افتتح القاضى من أى دليل أو قرينة يارتكابه الجريمة فقد حق عليه العقاب، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على إحصار الدليل الذى قبل فى حق المطعون ضده فى ضبطه حين تلبسه بالفعل، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٩

كل ما يوجه القانون على النيابة العامة أن تثبت فى جرائم الزنا أن المرأة التى زنى بها متروجة، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك، إذ أن علمه بكونها متروجة أمر مفروض وعليه هو لكى ينفى هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو إستقصى عنه .

* الموضوع القرعى : أركان جريمة الزنا :

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١

نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلاً بوجه قانونى وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه كائنه ما كانت، سواء تعينت الجريمة التى إستهدفها من الدخول أم لم تعين، ومواء كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم لإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج. إلا فى حالة تمام جريمة الزنا. الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه بمن يملك الإذن بالدخول فيه أو الأمر بالخروج منه، فمجرد وجود شخص بالدار مخفياً عن صاحبها يكفى لعقابه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .

الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨

لما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهي الزوجة، ويعد الثاني شريكاً وهو الزاني، فإذا إنمحت جريمة الزوجة فإن اللازم الذهني يقتضي محو جريمة الشريك أيضاً، وكانت هذه الجريمة قد إنمحت في الدعوى لوقوع الوطء بغير إختيار من الزوجة ومن ثم فإن ما يغيره الطاعن بشأن إغفال الحكم توقيع عقوبة الزنا على المجنى عليها وشركائها فيها - وهو من بينهم - يكون غير صديد في القانون.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٢

لما كان من المقرر أنه لا يشترط لواقف التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنفي بملاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً، وكانت الوقائع التي أوردها الحكم صوافر بها العناصر القانونية لجريمة القتل العمدى المقرن بالملز المخطف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات بما في ذلك حالة التلبس بالزنا فإن ما تهاه الطاعنة من خطأ الحكم في القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٣

إذا دلت الزوجة بسقوط حق زوجها في طلب محاكمتها على جريمة الزنا لرحالته بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا، ورأت المحكمة أنه لم يتم لديها دليل على صحة ما أدعت به الزوجة، فرأى المحكمة في هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٤٠/٣/١٨

إذا كان المتهم قد سكت عن الدفع بعدم جواز إثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة، ولم يعرض على الأخذ بما ورد في هذه الورقة لإعبار أنها من الأدلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته، فإن هذا السكوت يسقط به حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية، إذ هو يعتبر به متنازلاً عن الطعن في الورقة بعدم حجيتها عليه قانوناً في إثبات التهمة المستندة إليه.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/١٣

للزوجة أن تسكن زوجها حيثما سكن. فلها من تلقاء نفسها أن تدخل أي مسكن يتخلده، كما للزوج أن يطلبها للإقامة به. ومن ثم فإنه يعتبره في حكم المادة ٢٧٧ ع متزلاً للزوجة أي مسكن يتخلده الزوج ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلاً. وإذن فإذا زنا الزوج في مثل هذا المسكن فإنه يحق عليه العقاب، إذ المحكمة

التي توخاها الشارع، وهي صيانة الزوجة الشرعية من الإهانة المخجلة التي تلحقها بخيانة زوجها إياها في منزل الزوجية، تكون متوافرة في هذه الحالة.

الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٤٨

إن القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلاً. وهذا يقتضي أن يثبت الحكم بالإدانة وقوع هذا الفعل إما بدليل يشهد عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقعها بأنه ولا بد وقع. والقانون حين تعرض في هذا الصدد إلى بيان أدلة معينة لم يقصد إلا إلى أن القاضي لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بمحصول الوطء إلا إذا كان إقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو بعضها. وإذا لم يحكم الذي يدين المتهم في جريمة الزنا إكتفاءً بتوفر الدليل القانوني دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فعلاً يكون عطفاً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ٣/٢/١٩٤٩

القانون صريح في عد وجود المتهم بالزنا في اهل المخصص للحریم من الأدلة التي تقبل في الإثبات عليه فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزها وإفراده بها في عخلدها ومن سائر الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى أنه لابد زنى بها في المنزل، فإن القول من جانب المتهم بتطور العادات في هذا الصدد لا يكون في الواقع إلا مناقشة في تقدير الأدلة التي إقتضت بها المحكمة في ثبوت الزنا، فلا يجوز التعدي به لدى محكمة النقض .

الطعن رقم ٧٨١٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٦

من المقرر أن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات وإن نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة إلا أنه لا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنسئ بذاتها وبطريقة تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد وقعت فعلاً.

الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٨٨

إن كل ما يوجه القانون على النيابة العامة أن تثبت أن المرأة التي زنى بها متزوجة، كما هو الحال في هذه الدعوى، وليس عليها أن تثبت علم الطاعن بأنها كذلك إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض وكان عليه أن يثبت أن الظروف كانت لا تحكه من معرفة ذلك لو إستقصى عنه وهو ما لم يقم به .

* الموضوع الفرعي : الشريك في جريمة الزنا :

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٩

من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التى يقتضيها القانون فى حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا. أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر فى ذلك للقواعد العامة بحيث إذا افتتح القاضى من أى دليل أو قرينة بإرتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٩

إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد أوردت القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التى تقبل وتكون حجة عليه، ولا يشترط لتوافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال إرتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف تنسب بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك فى أن جريمة الزنا قد إرتكبت فعلاً. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى ثبوت الجريمة فى حق الزوجة وشريكها " الطاعن " من ضبطهما بملابسهما الداخلية فى حجرة واحدة بالفندق فى وقت متأخر من الليل ومن أقوال الجنبى عليه الذى إستأذنته الزوجة فى المبيت عند أختها فإذن لما بذلك ومن تقرير مصلحة الطب الشرعى بوجود حيوانات متوتة بملاءة السرير، وكانت الوقائع التى إستخلصت منها المحكمة وقوع فعل الزنا من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها، فإن ما يثوره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٢

- إذا صدر تنازل من الزوج الجنبى عليه فى جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائى أو بعده وجب حتماً أن يستفيد منه الشريك ويجوز أن يمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية وهو ما يرمى إليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشر من قانون الإجراءات الجنائية .

- إن دفاع الطاعن فى غصوص تنازل الزوج فى الجنبى عليه فى جريمة الزنا يعد دافعاً هاماً وجوهياً لما يوجب عليه من أثر فى تحديد مسئولية الطاعن الجنائية وجوداً وعدماً مما يتعين معه على المحكمة أن ترضى له إستقلالاً لتقول كلمتها فيه أو أن تحققه بلوغاً لغاية الأمر فيه، أما وقد قصدت المحكمة عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

٢٠١) لما كان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض، ورتب على التنازل إنقضاء الدعوى الجنائية، ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهي الزوجة، ويعد الثاني شريكاً، وهو الرجل الزاني فإذا تمت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهني يقتضي محو جريمة الشريك أيضاً لأنها لا يتصور قيامها مع إنعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة، وإلا كان الحكم على الشريك تأليماً غير مباشر للزوجة التي غدت بمنأى عن كل شبهة إجرام، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلي، والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمتع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات. لما كان ما تقدم، فإن تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعة الأولى والمقدم هذه المحكمة - محكمة النقض - ينتج أثره القانوني بالنسبة لها ولشريكها - الطاعن الثاني - مما يعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية التنازل وبراءتهما مما أسند إليهما.

- لما كان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض، ورتب على التنازل إنقضاء الدعوى الجنائية، ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهي الزوجة، ويعد الثاني شريكاً وهو الرجل الزاني فإذا تمت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهني يقتضي محو جريمة الشريك أيضاً لأنها لا يتصور قيامها مع إنعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة، وإلا كان الحكم على الشريك تأليماً غير مباشر للزوجة التي غدت بمنأى عن كل شبهة إجرام، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية، لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلي، والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمتع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات. لما كان ما تقدم، فإن تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعة الأولى - والمقدم هذه المحكمة - محكمة النقض - ينتج أثره القانوني بالنسبة لها ولشريكها - الطاعن الثاني - مما يعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية التنازل وبراءتهما مما أسند إليهما.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٣٣/٢/١٣

إن المادة ٢٣٨ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بإرتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٦

إن جريمة " دخول منزل " المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ عقوبات من أركانها ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله. فإذا كان القصد قد تعين وهو الزنا فطلب الزوج الذى طلق زوجته معاقبة الشريك بإعتباره مرتكباً لجريمة المادة ٣٢٤ عقوبات أو طلب النيابة ذلك لابتدئ متناول البحث في ركن القصد. والبحث في هذا الركن لابد متناول مسألة الزنا ولو في الجملة. وإذا كانت الزوجة قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التطليق، فمن غير المقبول أن تثار هذه الدعوى بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده، بل الأشكل بالقانون وحكمة التشريع أن يقال إن عدم التجزئة - الذى يقضى بعدم إمكان رفع دعوى الزنا على الشريك ما دام رفعا على الزوجة قد استحال - يستفيد الشريك من نتائجه اللازمة فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول في المنزل، ما دام أحد أركانها هو قصد الإجرام وما دام الإجرام هنا متعين أنه الزنا.

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٣٣/٤/١٠

إن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل من شخصين بعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهى الزوجة وبعد الثانى شريكاً وهو الزانى بها. فإذا إنحلت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائى على الشريك فإن التلازم اللغوي يقتضى محو جريمة الشريك أيضاً، لأنها لا يتصور قيامها مع إنعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة، وإلا كان الحكم على الشريك تأليماً غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام. كما أن العدل المطلق لا يستسيغ إلقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية، لأن إجرام الشريك إنما هو فرع عن إجرام الفاعل الأعلى، بل الواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل. ولا يتبع من تطبيق هذه القاعدة إختلاف الفاعل الأصلي والشريك في الجنسية والتشريع والقضاء ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتع فيه التجزئة، وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف المائلات، فإذا صدر عفو شامل من دولة أجنبية عما جريمة الزوجة قبل صدور الحكم نهائى على الشريك المصرى وجب حتماً أن يستفيد هذا الشريك من ذلك العفو.

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٣٧/٥/٢٤

إن القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكون حجة على الشريك في الزنا، ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل مسلم في اغل المخصص للحريم. فهاذا ما توافر هنا الدليل جاز للمحكمة أن تستند إليه في الإقناع بوقوع الزنا منه فعلاً، وعلى الأخص إذا كان هو لم ينف القرينة المستمدة من هذا الظرف، بل إكتفى بالكار الجريمة وعجزت الزوجة من جانبها عن نفيها .

الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢

متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها النهم طبقاً للأوضاع التي يتطلبها القانون في جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يوجب عليه تأخير محاكمة النهم معها. وإذن فإدانة الشريك نهائياً جائرة ولو كان الحكم على الزوجة غيائياً. والقول بأن من حق الشريك الإسفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح إلا عند قيام مسبب الإسفادة بالفعل أما مجرد التقدير والإحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٣

إنه فيما عدا الطوائف التي نظمت مجالسها بتشريع خاص مثل محاكم طوائف الأقباط الأرثوذكس والإنجليبين الوطنيين والأرمن الكاثوليك، وفيما عدا المسائل التي صدر تشريع خاص بتنظيمها أو إحالتها إلى المحاكم، فإن مسائل الأحوال الشخصية - ومن أخصها مسائل الزواج والطلاق تظل موكدة للهيئات الدينية التي عبر عنها الحظ الهمايوني بأنها " ترى بمعرفة الطرك " والتي ظلت من قديم تباشر ولاية القضاء في هذه المسائل دون إشراف فعلى من الدولة حتى صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فأقر تلك الحال على ما كانت عليه ولم تنجح المحاولة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٦ بإصدار المرسوم بقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣٦ إذ سقط بعدئذ بعدم تقديمه للبرلمان بعد أن أقر هو أيضاً تلك الحال ضمناً بما كان ينص عليه من ضرورة تقديم تلك الهيئات بمشروعات تنظيم هيئاتها القضائية لكى تعتمدها بمرسوم. وإذن فالحكم الصادر من المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس بطلان زواج النهمه بالزنا من زوجها - الطاعن - والذي رفعت الدعوى به قبل واقعة الزنا يكون صحيحاً ويكون الحكم الطعون فيه سليماً فيما إنتهى إليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجريمة لإعدام الزواج في اليوم المقول بمصونها فيه .

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٨

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها، وإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد، وهو شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

للزوج أن يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس في القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام .

الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٣

إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع، فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٥

الحكمة التي تعيها الشارع من غل يد النياة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم إذا ما وضح للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب النكر مع الزوجة كان بعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحماية وعائلته .

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧

المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية في جريمة الزنا المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون العقوبات على شكوى الزوج، نصت في فقرتها الأخيرة على أنه: " لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم الجاني عليه بالجريمة وبمركبتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " . وجريمة الزنا، جريمة الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادى المكون لها وهو الوطء فعل مؤقت، على أنها قد تكون متتابعة الأفعال كما إذا ارتبط الزوج إمرة أجنبية بزيى بها، أو ارتبط أجنبي الزوجة لغرض الزنا، وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمنى متصل جريمة واحدة في نظر الشارع كما هو المستفاد من نص المادة ٢١٨ من قانون الإجراءات الجنائية إيجاباً بأنها وإن نفذت بأفعال متلاحقة كل منها يصدق عليه في القانون وصف الجريمة إلا أنه وقد انتظمها وحدة المشروع الإجرامى ووحدة الجاني والحق المحدث عليه كانت جريمة واحدة. ولما كان القانون قد أجرى معاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة أشهر تسرى حتماً من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتية لا من يوم انتهاء

الفعال التابع إذ لا يصح الخلط بين بدء سريان التقادم الذي يحسب من إنتهاء النشاط الإجرامى وبين بدء ميعاد سقوط الحق فى الشكوى الذى يرتد إلى العلم بوقوع الفصل المؤتم لأن مدة السقوط أجراها الشارع فى تصوره بعامة من وقت قيام موجب الشكوى بمصرف النظر عن تابع الأفعال الجنائية. ولا شك فى أن علم الجنى عليه بالعلاقة الآتية من بدايتها يوفر له العلم الكافى بالجريمة وعركتها ويتيح له فرصة الإلتجاء إلى القضاء ولا يضيف إطراد العلاقة إلى علمه اليقضى جديداً ولا يتوقف حقه فى الشكوى على إرادة الجانى فى إطراد تلك العلاقة. والقول بغير ذلك يخالف قصد الشارع الذى جعل من معنى ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وعركتها قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت الجنى عليه طوال هذه المدة يعد بمثابة نزول الشكوى حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا إستمر أو تأبد سلاحاً للتهديد أو الإبتزاز أو النكابة.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٦
إن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج، أى أنه لا بد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ، فإذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ إمتنع قطعاً بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٣٥ عقوبات أن يبلغ عنها.

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٩
- إن المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون العقوبات الحالى " المقابلتين للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٩ قديم " إذ قالنا عن المحاكمة فى جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم نقصد بكلمة " دعوى " إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى.

- إن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزواج الذى هو قوام الأسرة والنظام الذى تعيش فيه الجماعة، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها فى ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع فى سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضا الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها. وإذا كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المصين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الوارد بها النص. وهذا يقتضى إعتبار الدعوى التى ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية فى جميع الوجوه إلا ما تناوله الإستثناء فى الحدود المرسومة له، أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه. وإذا فتمى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائى وتسرى عليها إجراءات المحاكمة، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدنى.

(١) إن الشارع في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات قد نص على أن الأصل في إجراءات المحكمة هو اعتبار أنها مجمعة - على اختلاف أهميتها - قد روعيت أثناء الدعوى، على ألا يكون من وراء ذلك إخلال بما لصاحب الشأن من الحق في أن يثبت أن تلك الإجراءات قد أتممت أو عوقلت في الواقع. وذلك بكل الطرق القانونية إلا إذا كان ثابتاً بمحضر الجلسة أو بالحكم أن هذه الإجراءات قد روعيت، ففي هذه الحالة لا يكون لمن يدعى مخالفتها سوى أن يظن بالتزوير في المحضر أو في الحكم وهذا يلزم عنه أن تكون الميزة في مخالفة الإجراءات أو عدم مخالفتها هي بحقيقة الواقع. ولذلك فإن مجرد عدم الإشارة في محضر الجلسة أو في الحكم إلى شيء خاص بها أو مجرد الإشارة خطأ إلى شيء منها لا يبرر في حد ذاته القول بوقوع المخالفة بالفعل، بل يجب على من يدعى المخالفة أن يقيم الدليل على مدعاه بالطريقة التي رسمها القانون.

(٢) إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا الدعوى مانع يمنعه من الحضور وقت تلاوة الحكم فيكفي بأن يوقع على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته - إذ نص على ذلك، ولم ينص على البطلان إذا لم يحصل هذا التوقيع مع أنه عني بالنص عليه بصدد مخالفة الإجراءات الواردة في المواد السابقة على هذه المادة والمواد التالية لها مباشرة، إذا أراد بإيجابه التوقيع مجرد إثبات أن الحكم صدر عن سمع الدعوى، ولم يرد أن يرتب على مخالفة هذا الإجراء أي بطلان. فإذا لم يوجد أي توقيع للقاضي الذي سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضي لم يشرك بالفعل في إصدار الحكم، ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلاً كما تقول المادة ١٠٠ من القانون المذكور. وكما ثبت إشراك هذا القاضي في الحكم كان الحكم صحيحاً مهما كانت طريقة الثبوت. فال توقيع على مسودة الحكم لا على النسخة الأصلية لا يبطل الحكم.

(٣) إن صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة إلى أخرى أو بوقيته في السلك القضائي إلى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمات المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية.

(٤) إن المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون الطعون الخالي " المقابلين للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٩ قديم " إذ قلنا عن المحكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة " دعوى " إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى.

(٥) إن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزواج الذي هو قوام الأسرة والنظام الذي تعيش فيه الجماعة، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها في ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع في سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضاء الزوج

عن رفع الدعوى العمومية بها. وإذ كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المتعين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الوارد بها النص. وهذا يقتضى إعتبار الدعوى التى ترفع بهذه الجريمة من الدعوى العمومية فى جميع الوجوه إلا ما تناوله الإستثناء فى الحدود المرسومة له، أى فيما عدا البلاغ وتقديعه والتنازل عنه. وإذن فعلى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة لتحقيق الابتدائى وتسرى عليها إجراءات المحاكمة، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدلى.

٦) إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الخالى المقابلة للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات القديم لم تقصد بالتهم بالزنا فى قولها " إن الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو إعدائه أو وجود مكاتب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم - " لم تقصد بذلك سوى الرجل الذى يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة، فهو وحده الذى رأى الشارع أن يخصه بالأدلة المعنية المذكورة بحيث لا يجوز إدانته إلا بناء على دليل أو أكثر منها أما المرأة فإنبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقاً للقواعد العامة.

٧) إن المادة ٢٧٦ المذكورة إذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس كما عرفته المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات. وإذن فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل، بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف لا تترك عند القاضى مجالاً للشك فى أنه ارتكب فعل الزنا. وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة. فلا يجب أن يكون بمحاضر مجررها مأمورو الضبطية القضائية فى وقتها، بل يجوز للقاضى أن يكون عقيدته فى شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدها ثم شهدوا بها لديه. وذلك لأن الغرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير الغرض الملحوظ فى المادة ٢٧٦ المذكورة إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الإستثنائية التى يخلو فيها لمأمورى الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق مما مقتضاه - لكى يكون عملهم صحيحاً - أن يجرؤه ويتبعوه فى وقته. أما الثانية فالمقصود منها ألا يعتمد فى إثبات الزنا على المتهم به إلا على ما كان من الأدلة صريحاً ومدلوله قريباً من ذات الفعل إن لم يكن معاصراً له، لا على أمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ.

٨) إن القانون فى المادة ٢٧٦ المذكورة يحلله الأدلة التى لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤيدة بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا وإذن فعند توافر قيام دليل من الأدلة المعنية - كالتلبس أو المكاتب - يصح للقاضى أن يعتمد عليه فى ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً فى الدلالة عليه ومنصباً على حصوله. وذلك متى إطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد

وقع فعلاً. وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما إنتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التى وصل إليها. ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشراً بل للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التى أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤد إليه.

٩) إنه وإن كان من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعه له مما مقتضاه عدم التوسع فى تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس إلا أن ذلك ليس معناه أن القاضي ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التى ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون. والمفروض فى هذا المقام هو إلمام الكافة بالقانون بمعناه الذى قصده الشارع ما دامت عبارة النص تتحمل هذا المعنى ولا تتعارض معه.

١٠) إن التنازل الذى يدعى صدره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح إرفاؤه والأخذ فيه بطريق الظن، لأنه نوع من الوك لا بد من إقامة الدليل على حصوله. والتنازل إن كان صريحاً أى صدرت به عبارات تفيد ذات ألفاظها، فإن القاضي يكون مقيداً به، ولا يجوز له أن يحمّله معنى تبو عنه الألفاظ. أما إن كان ضمنياً، أى مستفاداً من عبارات لا تدل عليه بلفظها أو من تصرفات معزولة من نسب صدرها إليه، كان للقاضي أن يقول بقيامه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المعروضة عليه. ومتى إنتهى إلى نتيجة فى شأنه فلا تجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت المقدمات التى أقام عليها النتيجة التى لا تؤدي إليها على مقتضى أصول المنطق.

١١) إن الزوج فى علاقته مع زوجته ليس على الإطلاق بمثابة الغير فى صدد السرية المقررة للمكاثبات فإن عشرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة فى حياتهما وسمعتها - ذلك بخلاف كلاً منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله فى سلوكه وفى مسيره وفى غير ذلك بما يتصل بالحياة الزوجية لكى يكون على بينة من عهده. وهذا يسمح له عند الإقتضاء أن يتقصى ما عساه يساوه من ظنون أو شكوك لينفيه فيها بآله أو ليثبت منه فيقرر فيه ما يريته. وإذا فُيذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فإنه يكون له أن يسئولى ولو غلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشق فى حقيبتها الموجودة فى بيته وتحت بصره ثم أن يستشهد بها عليها إذا رأى محاكمتها جنائياً لإخلالها بعقد الزواج.

١٢) إن عدم الفصل فى والعة زنا حصلت فى بلد أجنبية " فرنسا " وحققت هناك لا يمنع من محاكمة المتهم عن والعة أخرى حصلت فى مصر تكون وحدها - بفض النظر عن الواقعة الأخرى - جريمة الزنا.

١٣) يصح في الدعاوى الجنائية الإستهانة بالصور الفوتوغرافية للأوراق متى كان القاضي قد إطمأن من أدلة الدعوى وولائتها إلى أنها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها. وتقدره في هذا الشأن لا تصح الجادلة فيه لدى محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى وكفاية الثبوت فيها.

١٤) متى كان القاضي قد سمع الدعوى وفقاً للأوضاع المقررة في القانون فلا يصح - إذا ما خلا إلى نفسه ليصدر حكمه فيها - أن يحاسب عما يجريه في هذه الخلوة، وعما إذا كانت قد اتسعت له للدعوى في الحكم قبل النطق به أو ضافت عن ذلك، فإن مرد ذلك جميعاً إلى ضمير القاضي وحده لا حساب عنه لأحد ولا يمكن أن يراقبه أحد فيه.

الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢
متى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجة قائمة بتطليقه وزوجه بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨
- الحكم الصادر بالعقوبة في دعوى الزنا يجب أن يوضح به أن رفع دعوى الزنا كان بناء على بلاغ الزوج وإلا كان باطلاً .

- طلب الحكم من المحكمة الشرعية على الزوجة بطاعة زوجها حتى لو كان مقدماً من الزوج نفسه لا من وكيله وحتى لو كان تقديمه هو بصفة دعوى أصلية لا دفاعاً في دعوى نفقة فإنه لا يفيد أن الزوج صفح عن زوجته ورضى بأن تعود لمعاشرته ولا ينال في حقه في الإصرار على عقوبتها على الزنا بل إن أظهر ما يفيد ذلك هو أنه يريد إعتقالها في منزله لمراقبتها .

الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٣
إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع، فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

* الموضوع الفرعى : إنقضاء الدعوى الجنائية في جريمة الزنا :

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٧١/٥/٣١
إن جريمة الزنا هي جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهي الزوجة وبعد الثاني شريكاً وهو الرجل الزانى. فإذا أخت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب وقبل صدور حكم نهائى على الشريك فإن التلازم اللغوى يقتضى محو جريمة الشريك أيضاً،

لأنها لا يتصور قيامها مع إنعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة، وإلا كان الحكم على الشريك تأكيماً غير مباشر للزوجة التي عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام، كما أن العدل المطلق لا يستتبع بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام القاعل الأصلي والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشان الخاص الذي تتسع معه الجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات .

* الموضوع الفرعي : تنازل الزوج بالنسبة للزوجة :

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٧١/٥/٣١
إذا صدر تنازل من الزوج انجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حبساً أن يستفيد منه الشريك ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية في خصوص جريمة الزنا. وهو ما يرمى إليه الشارح بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الإجراءات الجنائية .

* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الزنا :

الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/١١
- المقرر شرعاً أن التعليق الرجعية الثابتة تصبح بائدة بينونة صغرى متى إقضت العدة قبل أن يراجع الزوج زوجته وأن حكم البينة الصغرى أنها تزيل الملك وإن لم تول الحبل بمعنى أن للزوج - وقد فقد ملك عصمة زوجته - أن يستحيل مقاربتها بعقد ومهر جديدين فقط بدون أن يكون هذا الإستحلال موقوفاً على تزوجها بزواج آخر كما هو الحال في البينة الكبرى. وإذا جدد المطلق العقد على المطلقة كان في ذلك ما يفيد أن مطلقه قد إقضت عدتها وبانت منه بينونة صغرى سقط بها ملكه لمصمتها وأصبحت طليقة تتزوج ممن شاءت. فإذا ما إتهمت المطلقة بإرتكاب الزنا في المدة التي كانت فيها بائدة قبل تجديد العقد فإنه لا عقاب عليها قانوناً. وليس من الجائز في مثل هذه المواد المخلة بالعرض والشرف أن يقبل القاضي مطلق دليل ولا أن يؤول الوقائع تأويلاً في مصلحة الإتهام، بل يجب عليه الإعراف مع القانون بأنها لما يجب التحرج الشديد في قبول أدلتها وفي إستنتاج النتائج من وقائعها وظروفها أخذاً بتلك القاعدة المحكمة قاعدة حرة الحدود بالشبهات.

- إذا ثبت بمباشرة أحد الأشخاص لطلاق شخص آخر في وقت كانت هي فيه مقيمة بمنزل المطلق فله مطالبتها بالتعويض المدني متضامنة مع هذا الشخص. لأن للمطلق في هذه الحالة الحق في أن تكون مطلقته المقيمة بمنزله حمنة السلوك كما له على هذا الشخص أن يعرض حقه لهذا ولا يؤذيه فيه.

سب وقذف

* الموضوع للقرعى: إثبات جريمة السب والقذف :

الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٥

- متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات.

- متى كانت العبارات التي إعتبرتها المحكمة قذفاً وسباً، قد أوردتها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بعث بها لأكثر من جهة حكومية، والتي أعرف في التحقيق وأمام المحكمة بإرسالها، فإن دليل الجريمة يكون قائماً بلا حاجة إلى سماع شهادة الجنى عليه.

الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦

الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام، يعد دعماً جوهرياً، لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى، لأن القاذف في حق الموظفين العموميين يعطى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الجنى عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية، بأن كان يعتقد صحة الإسناد وأنه يقصد به إلى المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلقن إلى هذا الدفع ولا إلى ما قدمه الطاعن من أدلة عليه فلم يعن بتحقيقه أو الرد بما يسوغ الأخذ به أو إطراره أو إثبات سوء النية، فإنه يكون معيماً بالقصور في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢١

من المقرر أن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد إستثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصلة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافرت فيه ثلاثة شروط " الأول " أن يكون الطعن حاصلاً بسلامة نية أى غرض خدمة المصلحة العامة مع الإعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها " الثاني " ألا يتعدى الطعن أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة " الثالث " أن يقوم الطاعن بإثبات كل أمر أسنده إلى الطعون فيه، فكلما إجمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارح ونجا الطاعن من العقاب أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها، فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب، وكانت عبارات القذف موضوع الجريمة - المشار إليها بمذونات الحكم المطعون فيه لا تتعلق بعمل المطعون فيه بل بحياته الخاصة أى بصفته فرداً فإنه لا يجوز إثباتها قانوناً، ويكون دفاع الطاعن من أنه يتمتع بالإعفاء

المصوص عليه بالمادة ٢/٣٠٢ من قانون العقوبات بمقولة أنه قدم المستندات الدالة على صحة ما أسنده للمدعى بالحق المدني من وقائع ليس من شأنه - بفرض صحته - نفي مسؤولية الطاعن عن الجريمة التي قارفها ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير سند.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٣١/٦/١١
يجب لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات أن تتراعى شروط منها حصول السب علناً أى فى محل أو محفل عمومي فإذا اقتصر الحكم على ذكر أن التهمة ثابتة من شهادة المدعى المدني وكانت شهادة المدعى المدني قاصرة على ذكر ألفاظ السب بدون بيان اخل الذي حصل فيه السب وهل هو عمومي أو خصوصي كان الحكم باطلاً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٣٣/٤/٢٤
- إذا لم يثبت التهم واقعة القذف المنسوبة إليه ولم يطلب من محكمة الموضوع إثباتها لم طلب محاميه إلى محكمة النقض إحتياطياً في حالة نقضها الحكم أن تعيد القضية إلى محكمة الموضوع لتسنى له إثبات واقعة القذف متبرعاً لذلك بأن تركه الإثبات لدى محكمة الموضوع كان على أثر الصلح الذي تم بينه وبين أحد الجاني عليهم فمثل هذا الطلب لا يمكن إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض. خصوصاً إذا كان ظاهراً أن محامي المتهم قد استنفذ كل ما كان لديه من الدفاع ولم يكن في مراجعته أدنى ما يستشف منه أن المتهم كان في استطاعته إثبات واقعة القذف المزورة إليه.

- إذا لم يتحقق شرط إثبات صحة النسب القذفية فلا محل للمعوض في مسألة نية المتهم سلبية كانت أو غير سلبية إذ هذا البحث لا يكون متجاً ما دام القانون يستلزم توفر الشرطين معاً للإعلاء من العقاب.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٥
إن الإثبات في جرائم السب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها أى عبارة " وذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ عقوبات ". وتلك الأحكام التي تشير إليها تلك العبارة هي الأحكام الخاصة بالطعن الجائز في أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية ويشترط إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف .

الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٣٤
حسن النية الذي إضطر القانون المصري توفره لدى القاذف تبريراً لطعنه في أعمال الموظفين لا يكفى وحدة الإغناء من العقاب، وإنما يجب أن يقرون بإثبات صحة الواقعة المسندة إلى الموظف العمومي. فإذا عجز القاذف عن إثبات الواقعة فلا يفيد الإحتجاج بحسن نية.

الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٣٦
إن القانون لم يقيد حق القاذف في إثبات ما قذف به بأى قيد، بل هو يسمح له بإثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية. وإنفاذ أى قرار إدارى فى أمر معين لا يمنع من إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وأنه قصد به الإهانة وعدملة الأشخاص. وليست الأحكام مقيدة عند تقدير هذه القرارات فى قضايها القذف بأن تأخذ بالإعتبارات أو التأويلات التى قد تدلى بها الجهة التى أصدرت تلك القرارات.

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ٢١/٣/١٩٣٨
ما دام الثابت أن المهم كان سى النية فيما قذف به الجنى عليه بمعنى أنه لم يكن يقصد خدمة المصلحة العامة، بل كان الباعث الذى دفعه إلى ذلك هى الأحقاد الشخصية فهذا يكفى لإدانته ولو كان فى مقدوره إقامة الدليل على صحة وقائع القذف. وإذا كانت عبارات القذف شخصية وليست متعلقة بأعمال الوظيفة فليس من الجائز على كل حال إثبات صحتها .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٨
لا يقبل قانوناً من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا إذا كان القذف طعنأ فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، وكان حاصلأً بسلامة نية وغير متصد لأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة. فإذا كان الجنى عليه وكيلأً لبنك السليف الزراعى - الذى لا يؤدى إلا خدمات خاصة، شأنه شأن سائر المصارف والتاجر والنشآت الحرة، والذى مهما كان مبلغ إتصاله بالحكومة، فإن ذلك لا يخرج عن طبيعته الخصوصية ولا يخلع عليه نصيباً من السلطة العامة - فإنه لا يمكن إصهاره موظفأً عمومياً، ولا يمكن أن يقبل من قاذفة أى دليل يقدم به لإثبات صحة ما قذفه به .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٤٣
- إن السب لا يجوز فيه الإثبات إلا إذا كان مرتبطأً بجرمة قذف وقعت من المهم ضد الجنى عليه ذاته.
- إن القانون صريح فى المادة ٣٠٢ ع فى أن صحة الوقائع موضوع القذف فى حق الموظف لا يكون لها تأثير فى نفي الجريمة عن المهم إلا إذا كان حسن النية يسعى وراء مصلحة عامة ولم يكن همه النيل من الجنى عليه والتشهير به.

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٧ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤
متى كان التهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بإثبات صحة جميع الوقائع التي قذف بها المني عليه فإن تمسكه بخطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل على صحة ما قذف به وطريقة تقديمه لا يكون له من ورائه أية جدوى .

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٥٢ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٠
الإثبات المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦١ ع يقع على عاتق المتهم. فإذا طلب الدفاع عنه ضم ملف حكومي لإثبات الوقائع التي أسندت إلى الموظف المقلوب في حقه، ولكن المحكمة قدرت أنه لا ينتظر بداهة أن يحوى ملف حكومي شيئاً من هذه الوقائع لرفضت طلب الضم إحصائياً لمبدأ فصل السلطات وضناً بتفويضها أن تبدله فيما رأت أنه لا يجدي، ولم تكن في تقديرها بعيدة عن محجة الصواب أو مقتضى العقل فلا تملك محكمة النقض مناقشتها في هذا الرضى بحجة أنه قد ترتب عليه إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٥٢ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٢
لا يحتيز المني في أداء واجبه موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عمومية، فلا يسوغ إثبات حقيقة ما أسند إليه من وقائع القذف.

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٥٢ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٣١/٤/١٦
إذا كان المني عليه في القذف غير موظف فلا يقبل من القاذف إقامة الدليل على صحة ما قذف به.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٢ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٣
إن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلاً معيناً بل هي يجوز إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال .

الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١٦
إن عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة المدنية لا يقدح في سلامة الحكم الصادر بإدانة المتهم بالنسب، إذ أن حجة المني قاصرة على ما ورد به ولا تمنع إثبات وقوع الممارات التي لم تثبت فيه بكافة طرق الإثبات .

*** الموضوع الفرعي : أركان جريمتي السب والقذف :**

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٨٧
قضاء الحكم المطعون فيه بمعالجة الطاعنة بقوة الحبس مع الشغل لمدة أسبوع وهي عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجرمة الضرب التي دانها بها - وهي ليست من الجرائم التي ينصرف إليها القيد الوارد في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية - ما دام أن الحكم في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جرائم الضرب والقذف والسب معاً. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

*** الموضوع الفرعي : أركان جريمة القذف :**

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٢/١٩/١٩٣٤
ليس لهكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع فيما تثبته من صحة وقائع القذف، ما دامت الأدلة التي تستند إليها في هذا الإثبات تتج عقلاً ما إرثاته في هذا الشأن.

*** الموضوع الفرعي : استعمال حق الدفاع في جريمتي السب والقذف :**

الطعن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ٤/٦/١٩٨٢
لما كان نص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات قد جرى على أنه : " لا تسرى أحكام ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨ على ما يستند أحد الخصام خصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يوجب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية " وكان الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع موكفاً لهكمة الموضوع، وكانت لهكمة الإستئنافية قد رأت أن العبارات التي تضمنتها صحيفة المعارضة التي رفعها المدعي عليه " المظنون بده " والفرض الذي سبقت من أجله إنما تصل بالنزاع القائم وبالقدر الذي تقتضيه مراعاة الخصم عن حقه وانتهت في منطق سليم إلى أن تلك العبارة مما تنمذ إلى حاية القانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض طلب التعويض تأسيساً على تعلق تلك العبارات بالخصومة ومناسبتها لسياق الدفاع ومقتضياته لا يكون قد أخطأ في شيء.

الطعن رقم ١١ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ٦/١١/١٩٣١
عمل تطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات أن يقع الإلواء بالقذف أو السب من الخصم على خصمه أثناء دفاعه في قضية فلا تطبق هذه المادة في حالة ما إذا وقع الإلواء على شخص لم يكن خصماً في القضية الحاصلة فيها المرافعة وكان حصوله بمذكرات وزعت على الجمهور بعد إتمام المرافعة .

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ١٠مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٤٠

إن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات يتناول فيما يتناوله ما يدينه الخصم في عريضة الدعوى إذ المقصود من الإغفاء الوارد في هذه المادة هو إطلاق حرية الدفاع للمتقاضين في حدود ما تقتضيه المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم. ولما كانت عريضة الدعوى من الأوراق الواجب أن تبين فيها طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم فهي لذلك تدخل في نطاق الإغفاء. ولا يرد على ذلك بأن الدعوى وقت إعلان عريضتها لا تكون مطروحة بالفعل أمام القضاء لأن نظر الدعوى أمام المحكمة إنما يكون بناء على ما جاء في عريضتها.

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ١٠مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٤٠

إن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وإن كانت ترفع المسؤولية الجنائية عما يقع من المصنوع من السب والقذف على بعضهم البعض في أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفاهياً أو تحريراً بما يتناول بطبيعة الحال ما يرد من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة، إذ هذه العريضة إنما تعد لتكليف المدعي عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها بعبارة صريحة من الأدلة التي يستند إليها المدعي، إلا أنه يجب لذلك أن تكون هذه العريضة جديرة مقصوداً بها طرح الدعوى بالفعل على القضاء ليفصل في موضوعها الذي يقتضي حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه مساس به أو خدش لشرفه أو اعتباره. فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد في عريضة دعوى شرعية مكونة لجرمة السب، وأدانت من صدرت عنه على اعتبار أن الإغفاء الوارد بالمادة ٣٠٩ لا يشمل لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له أمام المحاكم ولم يكن يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة، وإنما قصد بإعلان العريضة بما حوته مجرد إيلام المدعي عليه والتبيل منه فلا تترتب على المحكمة فيما فعلت.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤١

يشترط للإلتفاع بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات القذف أو السب التي استعملت في المدافعة عن حق أمام المحاكم بما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق. والفصل في ذلك موقوف لقاضي الموضوع بقدره على حسب ما يراه من العبارات التي أبدت والغرض الذي قصد منها.

الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٤١

إن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الخالي التي تنص على إعفاء المصنوع من العقاب على ما يستندونه بعضهم إلى بعض أمام المحاكم يتناول حكمها ما يدينه الخصم أثناء التحقيق في سبيل الدفاع عن نفسه في

التهمة التي يحق معه فيها. وذلك لأن ما جاء في هذه المادة ليس إلا تطبيقاً لقاعدة عامة هي حرية الدفاع في حدوده التي يستلزمها، فيدخل في ذلك ما يدلى به المتهم أمام النيابة من عبارات القذف وهو يفند لها التهمة التي وجهتها إليه.

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٢٣

إذا كان ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد استلزمه حقه في الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى فإنه لا يكون مسئولاً عنه طبقاً للمادة ٣٠٩ من قانون العقوبات. أما إذا كان قد خرج في ذلك عما يقتضيه المقام فإنه يكون قد تجاوز حقه وتجب مساءلته مدنياً عما وقع منه. ولذلك فإنه يجب على المحكمة في هذا النوع من القذف أن تعرض في حكمها لبحثه من هذه الناحية وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٣

يشترط للإطاع بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب أو القذف التي أسندها أحد الخصوم إلى خصمه في أثناء الدفاع عن حقه أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق. والفصل في ذلك معزول لقاضي الموضوع بقدره على حسب ما يراه من فحوى العبارات التي قيلت والغرض الذي قصد منها. فإذا كانت المحكمة قد رأت أن العبارات التي تضمنتها مذكرة التهم ما كان ليقضيها مقام الدفاع عن حقه في المعارضة المرفوعة منه في أمر تقدير أتعاب الخبير المدعي بالحقوق المدنية، فإنه لا يكون للمتهم وجه في أن ينعى عليها أنها أخطأت فيما أوردته من ذلك.

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٢

بشروط لتطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات أن تكون عبارات القذف والسب التي استعملت في المدافعة عن الحقوق أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع.

الطعن رقم ٦٦٩٧ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣

لما كان الحكم قد حصل أقوال الطاعن من تحقيقات الشكوى رقم..... بما مؤده أنه إكتشف أثر دخوله بزوجه المدعية بالحقوق المدنية إنها تيب وجحد نسب مولودها إليه وكان القذف هو إسناد واقعة محددة تستوجب عقاب من نسبت إليه أو إحتقاره، وكان ما أورده الحكم من عبارات قالها الطاعن يعد قذفاً في حق المدعية بالحقوق المدنية، فإن منعه في هذا الصدد يكون غير سليم. لما كان ذلك، ولئن كان حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لبدا عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه، يسعى أن تصدر العبارات - التي تتضمن قذفاً - أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه، إلا أن الدفع بإباحة الفعل إستناداً إلى

توالى حق الدفاع هو دفع قانوني بخالطه واقع ينفي التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضي تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

* الموضوع الفرعي : إقتضاء الأمرات :

الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٠
لا عقاب بمقتضى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على إنشاء السر إذا كان لم يحصل إلا بناء على طلب مستودع السر . فإذا كان المريض هو الذى طلب بواسطة زوجه شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج له فلا يكون فى إعطاء هذه الشهادة إنشاء سر معاقب عليه .

* الموضوع الفرعي : الركن الملقى لجريمة السب :

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤
ما دامت عبارات السب التى أبتها الحكم على الطاعن تتضمن بذاتها خدشاً للشرف والإعبار فلا موجب للتحديث صراحة وإستقلالاً عن القصد الجنائى لديه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٣
المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ولا رقابة عليه فى ذلك بحكمة النقض . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن سب المدعية بالحق المدنى علناً وتطمئن سبه طعناً فى عرجها وخذلها سمعتها مما ينطبق عليه حكم المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات فإن الحكم إذ عقاب الطاعن بالعقوبة المقررة فى هذه المادة يكون صحيحاً .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ٢/١١/١٩٦٥
الأصل أن المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ولا رقابة عليه فى ذلك بحكمة النقض ما دام لم يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة .

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٢
الأصل أن المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ، ولا رقابة عليه فى ذلك بحكمة النقض ما دام لم يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة . ولما كان الحكم قد أورد واقعة الدعوى بقوله إنها " تخلص فيما أبلغ به وقرره الجنى عليه من أنه أثناء قيامه بعملية مراجعة حسابات جمعية بنى حياض التعاونية حضر المتهم وطلب منه صرف مستلزمات

زراعة، فلما طالبه بعض البيانات والأوراق اللازمة اعتدى عليه بالقول بعبارة " إنت صفتك إيه علشان تطلب هذه الأشياء أو لأصغى إليك " ، وكانت محكمة الموضوع قد إطمأنت فى فهم سائغ لواقعة الدعوى إلى أن الألفاظ التى وجهها الطاعن إلى المجنى عليه تنطوى على معنى الإهانة فى الظروف والملابسات التى إستظهرتها فى حكمها، وهو ما لم يخطئ فى تقديره، فلا وجه لما يتعاه الطاعن فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٤

يشترط للعقاب على السب المنصوص عليه فى المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات أن يكون مرتكب السب قد إعتبر المجنى عليه بالسب أى ألا يكون قد ألقى إلى السب رداً على سب موجه إليه، مما يعتبر معه الإستغزاز علناً مبرراً للسب فى هذه الحالة. ولما كان بين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ما ورد فى الرسالة موضوع الإتهام لم يخرج عما يقتضيه المقام ويتلزم مع حق المظنون ضده بوصفه نائباً لرئيس الجهة الدينية والمنوط به الرد على ما يوجه إليها - فى الرد على ما تضمنته رسالة كانت قد صدرت من الطاعن وموجهة إلى أشخاص معينين هم بلواتهم الذين وجهت إليهم الرسالة موضوع الإتهام وتضمن عبارات فيها تهجم على رئيس تلك الجهة الدينية وينسب إليه فيها إرتكاب أفعال وتصرفات تسيء إلى الجهة المذكورة ويدعو فيها إلى إتخاذ إجراءات معينة فى هذا الصدد، وكان الحكم لم يخطئ فى فهم مدلول عبارات الرسالة الأخيرة وإلزام التطبيق القانونى الصحيح كما صار إثباتها فى الحكم وقد خلا من التناقض الذى يعبه، فإن النعى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥

المواد بالسب فى أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التى تؤمى إليه، وهو المعنى الملحوظ فى إصطلاح القانون الذى إعتبر السب كل إصباح لعب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يخلش سمعته لدى غيره.

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٦

إن تهمة السب ثابتة فى حق المستأنف فى العبارات الواردة فى مذكرة دلاعه المقدمة فى الدعوى رقم مستعجل القاهرة، والتى أقر أمام محكمة أول درجة بملسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ بصدرورها عنه ومستولته عما جاء بها، والتى أستند فيها إلى المدعى بالحق المدنى أنه " كان يعمل بالسلك القضائى ثم انحرف نحو الجريمة ففصل من عمله وأراد أن يشغل بإغمامة فأبنت لجنة التقيد أن ينضم إلى صفوف المخامين نصاباً عالمياً " - وهى عبارات تنطوى على خلش الشرف والإعتبار وقد توافر ركن العلانية قانوناً بتقديم المذكرة للمحكمة وتداولها بين أيدى الموظفين كنتيجة حتمية لإيداعها ملف الدعوى.

الظعن رقم ٧٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٣٢/١/٢٥

إن المادة ٢٦٥ عقوبات تعاقب في عبارتها الأولى على كل سب مشتمل على إسناد عيب معين وفي العبارة الثانية على كل سب مشتمل على خدش الناموس أو الإعتبار بأى كيفية كانت. ومراد الشارع من عبارة الإسناد هنا إنما هو لصق عيب أخلاقي معين بالشخص بأى طريقة من طرق التعبير. فمن يقول لغيره " ما هذه الدسائس " و " أعمالك أشد من أعمال المرصين " يكون مسنداً عيماً معيماً لهذا الغير عارداً للناموس والإعتبار ويحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦٥ ع لا بمقتضى المادة ٣٤٧ ع.

الظعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٢٨

قول شخص لمأمور مركز حال إجماع عام بمكبه " أنا مش أشغل في الدار بساعتك " مقوفاً هذا القول بالإشارة باليد في وجه المأمور يكلى لتكوين جريمة الإهانة المبينة في المادة ١١٧ من قانون العقوبات. فإذا اقتصر الحكم الاستئنافي على إثبات هذه العبارة مقوفاً بالإشارة باليد في الظروف التي حدثت فيها وكانت هذه العبارة هي بعض ما أسند إلى المتهم صدوره - على ما هو ثابت بالحكم الابتدائي - فإن عدم ذكر باقي الألفاظ المنسوبة لصدورها إلى المتهم والمذبذبة في الحكم الابتدائي لا يعد قصوراً في بيان الواقعة.

الظعن رقم ١٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٤

السب العلني غير المشتمل على إسناد عيب معين يجب، متى كان عارداً للناموس والإعتبار أن يعد جنحة منطبقة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات لا مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧، وذلك على رغم ما بين المادتين المذكورتين من التعارض. ومن قبل هذا السب قول واحد لآخر في الطريق العام " يا ابن الكلب "

الظعن رقم ٨٦٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٣٣/١/١٦

إن النص الفرنسي للفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد عبر عن القذف المغلفة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المتضمن طعناً في " شرف العائلات " "Honneur des familles". وهذا التعبير ورد أيضاً بالنسخة الفرنسية للمذكرة الإيضاحية، وورد بالنص العربي لتلك المذكرة أنه المتضمن طعناً في " أعراض العائلات ". وإذن فمن الواجب فهم النص العربي للفقرة المذكورة على هذا الإعتبار وأن ظرف التشديد الذي أتى به هو كون الظعن حاصلاً في أعراض العائلات. " ومثل ذلك تماماً السب المتضمن طعناً في " الأعراض " المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات.

الظعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩/٢/١٩٣٤
لقاضي الموضوع كامل السلطة في الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من ألفاظ السب وعبارات القذف وتقرير ما إذا كان هناك خطأ مشترك وتكافؤ في السينات يقتضي رفض ما يدعي أحدهما قبل الآخر من التعويض المدني أم لا .

الظعن رقم ١٢٨١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٣٦
إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع شددت عقاب من يسب غيره إذا تضمنت ألفاظ السب طعناً في الأعراض، كما شددت من قبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع عقاب القاذف إذا كان ما قذف به يتضمن طعناً في الأعراض. وقد عير بالفرنسية عن الظعن في الأعراض في كلتي المادتين بتعبير واحد (*de Familles L honneur*). ولا يكون الظعن كذلك إلا إذا كان ماساً بالكيان العائلي جارحاً لشرف الأسرة خادشاً لناموسها. أما إذا كانت ألفاظ الظعن منصبة على شخص الرجل وحده وتتناول المساس بشرف عائلته فيعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ ع دون الفقرة الثانية. من هذا القبيل سب إنسان بألفاظ " يا معرّض يا فواحش " فهذه الألفاظ مع عمومها خالية مما عيس شرف العائلة وليس فيها ما يخرج غير المسبوب وحده.

الظعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ٣١/٥/١٩٣٧
إذا حكم ابتدائياً بمعالجة المتهم على السب الذي صدر منه للمجنى عليه وألزم بتعويض له، ورأت المحكمة الاستئنافية أن المتهم وبجنى عليه تبادلا عبارات السب بل أن اجنئ عليه كان هو البادئ، وأن ألفاظ السب التي صدرت منه كانت ألدع في خلخلى الناموس وأشد في الإهانة، فأيدت الحكم بالنسبة للعقوبة وألغته بالنسبة للتعويض المحكوم به لعدم أحقية اجنئ عليه فيه، فليس فيما فعلته من هذا أى تناقض، لأن الأسباب التي رفضت من أجلها الدعوى المدنية لا تتألف مع الأسباب التي قام عليها العقاب على السب .
ولا يصح القول بأن المحكمة ما كان يجوز لها من تلقاء نفسها أن ترفض الدعوى المدنية إعمالاً على المقاصة لتبادل عبارات السب من الطرفين مع أن المتهم لم يطلب هو أيضاً الحكم بتعويض عن السب الواقع عليه. وذلك لأن أساس وفضى الدعوى المدنية لم يكن المقاصة بل هو إنشاء مسئولية المتهم عن تعويض الضرر الذي لحق اجنئ عليه لأنه هو الذى بدأ بالسب فتسبب في حصول ما وقع عليه .

الظعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٣٧
ليس الضابط المميز بين ما يعتبر من السب جنحة وما يعتبر منه مخالفة كون الأول يشتمل على إسناد عيب أو أمر معين، وكون الثاني يشتمل على مجرد ما يخلخلى الناموس والإعترار، بل إن المرة في ذلك بالعلانية

وعلمها. لكل سب خادش للشرف والإعتبار يحتر جنة متى وقع علانية ولو لم يكن مشتعل على إسناد عيب أو أمر معين، وكل سب يقع في غير علانية فهو مخالفة وإن اشتمل على إسناد عيب معين.

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٨/٤/١٩٣٨
حكمة الموضوع أن تعرف شخص من وجه إليه السب من عبارات السب وظروف حصوله والملاسات التي اكتسفتها إذا أحاط الجاني فلم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عباراته. ومتى استبانت المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات فلا تجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٣٩
إن إدانة المتهم بأنه سب المجنى عليه بعبارات معينة دون غيرها من العبارات المدعاة اعتماداً على أقوال المجنى عليه وأقوال شهوده وقول المتهم نفسه لا يصح أن يكون بين بعض هذه الأقوال وبعض زيادة أو نقص في ألفاظ السب لأن المرجح في تعرف الحقيقة هو ما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك حكمة النقض.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٤٠
بعد سباً معاقباً عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ترجيه المتهم للمجنى عليها في الطريق العام " راحة فين يا باشا. يا سلام يا سلام. يا صباح الخير. ردى يا باشا. هو حرام لما أنا أكلمك. إنت الظاهر عليك خارجة زعلانه. معلش ". فإن هذه الألفاظ تخلص المجنى عليها في شرفها واعتبارها وتجرح كرامتها.

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٤٢
إن نعت المتهم امرأة بأنها شرموطة يتضمن طعناً في عرضها.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١/٤/١٩٤٣
إن القانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة المجنى عليه، بل إن السب إذا كان معاقباً عليه متى وقع في حضرة المجنى عليه فإنه يكون من باب أولى مسجوباً للعقاب إذا حصل في هيئته.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٨/٥/١٩٤٤
إن عبارة " طعناً في الأعراض " التي كانت واردة في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة ٣٠٨ من القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة " طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات ". وقد أريد بإضافة كلمة " الأفراد "

على ما هو واضح في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون الأخير - حماية عرض المرأة والرجل على السواء. فالقول بأن المادة ٣٠٨ ع لا يقصد بها سوى حاية أعراض النساء غير صحيح.

الظعن رقم ٦٩٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢
ما دام المتهم قد أدين في جريمة السب العلني المعاقب عليها بالمادتين ٣٠٦ و ١٧١ عقوبات فلا يكون له وجه في الدفع بأن الجنى عليه هو الذى ابتلره بالسب، إن هذا الدفع لا يكون له محل إلا إذا كانت الجريمة التى أدين فيها هى جريمة السب غير العلني المنصوص عليها فى المادة ٣٩٤ عقوبات.

الظعن رقم ١٣٣٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١
إن كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تكون عبارته متضمنة طعناً فى عرض النساء وخدشاً لسمعة العائلة. فمضى كانت الألفاظ التى أثبت الحكم أن المتهم وجهها إلى الجنى عليه تتضمن فى ذاتها طعناً من هذا القبيل فلا يبيح أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب إلى الجنى عليه كان الطعن فى عرضه أو خدش سمعته عائلته.

الظعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٧
السب سب دائماً لا يخرج عن هذا الوصف أى شئ ولو كان الباعث عليه إظهار الإستهاء من أمر مكدر.

الظعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨
الكاتب الذى ينسب لغيره دولة مسلمة الخط من كرامة دولته وعدم مراعاة حرمة الدين بتعاطيه الحمر فى الحفلات الرسمية يكون مرتكباً لجريمة السب المتعمد الذى يحمل فى ذاته سوء القصد .

الظعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٢٩/٤/١١
يجب - لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات - أن يذكر بالحكم ألفاظ السب التى فاه بها المتهم. ولا يفتى عن ذلك مجرد الإحالة على محضر التحقيق لأن الحكم يجب أن يكون بذاته مظهرًا للواقعة التى عاقب عليها وإلا تعين نقضه .

الظعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٢٩/٥/١٦
علو الحكم من بيان التلحق الذى حصل فيه السب ومن ذكر ألفاظ هذا السب يعيب الحكم ويوجب نقضه .

الظعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٢٩

يجب على المحكمة إذا أدانت شخصاً متهماً بسب على أن تثبت بحكمها الألفاظ التي إعتبرتها سباً كما يجب عليها تعيين المكان المدعى بوقوع السب فيه. ولا يصح أن يكفى الحكم في إيراد الألفاظ السب بقوله إنها الواردة باغضض، لأن هذا مانع من إمكان تقديرها، ولا يكفى في تعيين المكان المدعى بوقوع السب فيه بذكر أنه بدائرة قسم كذا لأن هذا البيان لا يمكن من معرفة صفة هذا المكان عام هو فتكون العلانية معروفة أم خاص فلا تكون .

الظعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ٧/١١/١٩٢٩

يجب أن يكون الحكم بذاته مظهرأ لواقعة الفعل المراد إعتبره جريمة حتى تستطيع محكمة النقض مرابفة صحة تكوينه للجريمة وعدم صحة ذلك. فإذا إكتفى الحكم بأن ذكر أن السب " حاصل بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى " دون بيانها كان معيأ عبأ جوهراً موجباً لنقضه .

الظعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ٦/١٠/١٩٦٩

المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تومئ إليه، وهو المعنى الملحوظ في إصطلاح القانون الذي إعتبر السب كل إصاق لعب أو تعير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخلش سمعته لدى غيره.

الظعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٥

من المقرر إن المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تومئ إليه وهو المعنى الملحوظ في إصطلاح القانون الذي إعتبر السب كل إصاق لعب أو تعير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخلش سمعته لدى غيره. والمرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى، ما دام أنه لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ولا يسمح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها إذ أن تحرر مطابقة الألفاظ للمعنى الذي إستخلصه الحكم وتسميتها بإسمها المعين في القانون سباً أو قذفاً أو عبأً أو إهانة أو غير ذلك هو من التكليف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض، كما أنها هي الجهة التي تهمين على الإستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلّمه، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه أقام قضاءه براءة المطعون ضدهما الثانية والثالث من تهمتي القذف والسب المستندي إليهما ورفض الدعوى المدنية المقامة قبل المطعون ضدهم من الطاعن تبأ لذلك على قوله " أن ما نسب إلى المتهمين - المطعون ضدهم الثانية والثالث - هو ورود بعض

الألفاظ في مذكرة الدفاع كقولها أنه تمحىل وتواطأ وهي الألفاظ القانونية دارجة في العمل القانوني، وهي فضلاً عن عدم توأله العالقية فيها لم يقصد من وراء ذكرها التشهير به " الطاعن " أو الخط منه " لما كان ذلك وكان الحكم قد أصاب وجه الحق في إعتبار هذه الألفاظ الواردة بمذكرة الدفاع دارجة في العمل القانوني وأنه لم يقصد من وراء ذكرها التشهير بالطاعن أو الخط من قدره، يؤكد هذا المعنى تلك الألفاظ ومنحها والمناق الطبعي الذي وردت فيه ومن ثم فإن ما وقع من الطعون ضدهم - بما فيهم الأول وهو الخامي مقدم المذكرة - لا جريمة فيه ولا عقاب عليه. وإذا كان ما أورده الحكم على نحو ما سلف بيانه يكفي لحمل قضائه بالنسبة إليهم جميعاً ما دام الطاعن لا يدعي أن ثمة ألفاظ أخرى مغايرة أغفلها الحكم .

*** الموضوع الفرعي : الركن المادي لجريمة القذف :**

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٦

إنه لما كان محكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثانية بالحكم، كان لها في جرائم النشر أن تستظهر مرامي العبارات - كما هي ثابتة بالحكم لتصرف ما إذا كانت هذه العبارات تكون جريمة أم لا.

الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٨

مضى كانت الألفاظ التي جهر بها المتهم وأبتها الحكم تشمل إسناد واقعة معينة تتضمن طعناً في العرض فإن ذلك يعتبر قذفاً.

الطعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٨

إن الفصل في كون عبارات السب أو القذف بما يستلزمه الدفاع مؤوكة محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٤

دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩، ١٩٠ من قانون العقوبات أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علناً، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير العلنية، ولا إلى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيها كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة، ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحس وتفتيش وإتهام وإحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته، ويجوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٧/١/١٩٦١

مضى كانت العبارة المنشورة، كما يكشف عنوانها وألفاظها، دالة على أن الناشر إنما رعى إلى إسناد وقائع معينة إلى المدعى بالحق المدنى هي أنه يشتغل بالجاسوسية فإن إيراد هذه العبارة بما إشتملت عليه من وقائع تتضمن بلدياتها الدليل على توافر القصد الجنائي، ولا يعفى المتهم أن تكون هذه العبارة منقولة عن جريمة أخرى أجنبية فإن الإسناد فى القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى فى الأذهان عقبة ولو وقتية أو فناً أو احتمالاً، ولو وتبين فى صحة الأمور المدعاة .

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٢

— الأمل أن القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن إسناد فعل جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحطار المسند إليه عند أهل وطنه. وإذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن حكمة النقض أن ترأله فيما يرتبه من النتائج القانونية بحث الواقعة محل القذف لتبين منحها واستظهار مرامى عباراتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .

— ما نشرته الجريدة من أن شابين اتصحا على الجنى عليه — وهو عماد مكبه وقذفه بزجاجات الكوكا كولا وإنهالا عليه ضرباً بالمصى الفليضة ثم أمره بخلع ملابسه عارياً ثم أوقفاه من يديه ورجليه بحزام من جلد — ما نشر من ذلك هو بلا شك يتطوى على مساس بكرامة الجنى عليه ويحط من قدره واعتباره فى نظر الغير ويدعو إلى احتقاره بين مخالفيه ومن يعارضهم فى الوسط الذى يعيش فيه ويتوافر به جريمة القذف كما هى معرفة به فى القانون .

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ٨/٢/١٩٦٦

من المقرر أن القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحطار المسند إليه عند أهل وطنه. ولما كان ما أسنده الطاعن إلى الجنى عليه يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية فضلاً عن أنه يوجب إحطاره عند أهل وطنه فإن النعى بأن الطاعن لم يكن لديه قصد الإسناد يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ٨/٢/١٩٦٦

إن عبارة المادة ١٣٣ من قانون العقوبات عامة تشمل كل إهانة بالإشارة أو القول أو التهديد بلا فرق بين أن تكون الإهانة حصلت ابتداء من المحدث أو حصلت ردأ لإهانة وقعت عليه .

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣١

الأصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانوناً هو الذي يتضمن إسناده فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه. وإذا كان من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن حكمة النقض أن تراقبه فيما يترتب من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناسبتها وإستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح. ولما كان الحكم المطعون فيه بما أورده من أن المظنون ضده نسب للمدعى بالحق المدني أنه يؤجر شقة مفروشة " لمن هب ودب " وأنه يقيم بها أحياناً حفلات صاخبة ولعب ميسر يمتد إلى ما قبل الفجر، هو بلا شك مما ينطوي على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني ويدعو إلى إحتقاره بين مخالفيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوالى به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٨

الأصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانوناً هو الذي يتضمن إسناده فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه وأنه من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى وحكمة النقض أن تراقبه فيما يترتب من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناسبتها وإستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أورد أن الطاعن الأول بسببه إلى المدعى بالحقوق المدنية في المذكرة المقدمة منه أنه طابت نفسه لأخذ مال الغير وأنه ليس له أن يطمع فيما لا يطمع فيه غيره من الخصوم وأنه ليس قاضياً لحسب بل شريك في جراح للسيارات وأنه ليس قاضياً خائلياً للقضاء بل يعمل بالتجارة وهي عبارات تنطوي على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني وتدعو إلى إحتقاره بين مخالفيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوالى به جريمة القذف كما هي معرفة في القانون ومن ثم فإن مناصح الطاعن يخطأ الحكم في تطبيق القانون بمقولة إن القانون لا يؤثم جمع القاضى بين مهنة وبين الإشغال بالتجارة، وأن ذلك وإن كان يشكل مخالفة مهنية تستوجب المخاطبة التأديبية، إلا أنها لا تكون أية جريمة ولا تقوم بها جريمة القذف، غير صحيح في القانون.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥

من المقرر أن المرجع في تعريف حقيقة الفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لقهم الواقع فى الدعوى، إلا أن حد ذلك ألا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم أو يسخ دالة الألفاظ بما يجعلها عن معناها، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى إستخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون، سباً أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك، هو من التكيف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض وإنها هى الجهة التى تهيم على الإستخلاص النطقى الذى يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة.

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٧

لا يشترط لوفى جريمة الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين، بل يكفى أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة، وأنه يكفى لتوافر القصد الجنائى فيها تعمد توجيه الألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الساعت على توجيهها فمضى ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهنية فى حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة فى حكمها على أن الجنائى قصد بها الإساءة أو الإهانة. ولما كانت العبارات التى أثبت الحكم صدورها من الطاعن للمحكمة المعتدى عليها أثناء إنقادها بالجلسة قيد بذاتها قصد الإهانة، فإن ما يفتاه الطاعن على الحكم من قصور فى بيان ألفاظ الإهانة والقصد الجنائى عنها لا يكون له أساس.

الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٨

لما كان الحكم الابتدائى قد ساق - فى حدود سلطته الموضوعية - الأدلة السالفة على المعنى المستفاد من العبارات التى صدرت من الطاعنين، وما تحمله من إسناد أمور للمجنى عليهما لو كانت صادقة لأوجبت إحضارها عند أهل وطنهما وهى أن كليهما كان يعاض الآخر معاشره غير مشروعة قبل الزواج - ومن بين هذه الأدلة ترديد هذا المعنى صراحة فى مذكرة دفاع الطاعن الثالث وسائر الطاعنين وإذ كان أحد منهم لا يمارى فى صحة ما نقله الحكم عنهم فى هذا الصدد، فإن حسب الحكم المطعون فيه - فى الرد على قائلهم بعدم حجية حل المنازات الضائرة منهم بحمل القذف أخله بأسباب الحكم الابتدائى، وذلك بغرض إثارتهم تلك القالة إذ هى ليست دفاعاً جديداً وإنما محض منازعة فى ركن من أركان الجريمة التى دلت الحكم الابتدائى من قبل على توافرها بما فيه الكفاية - على ما ملف بيانه - ومن ثم فإن تعيب الحكم

المطعون فيه في هذا العدد، لإكفائه بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي، يكون في غير محله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يرتفع على غير أساس معيّن وفرضه موضوعاً .

الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٠

لا يشترط لوفّر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو إسناد أمر معين، بل يكفي أن تعمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة، إنه يكفي لوفّر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه ألفاظ تعمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها .

الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

من المقرر أن الأصل في القذف الذي يسوجب العقاب قانوناً هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه وأنه من حق القاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى وحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها وإستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨

الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠

لما كان الأصل في القذف الذي يسوجب العقاب قانوناً، هو الذي يتضمن إسناد فعلاً يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية، أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه، ومن حق القاضي أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى، وحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها ومرامي عباراتها، لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح، وكان الحكم النهائي الإستمثافي الذي تبناه لأسباب الحكم المطعون فيه، قد أورد أن الطاعن نسب إلى المجني عليهم في صحيفتي الدعويين المرفوعين منه قبلهما، أن أحدهم وهو القاضي الذي حذر مسودة الحكم في الدعاوى أرقام قد تعمد التزوير في هذه المسودة وشاركه رئيس وعضو الدائرة وهي عبارات مهينة شائنة تنطوي بذاتها على المساس بكرامة القضاة المذكورين وشرفهم وإعتبارهم وتدعو إلى عقابهم قانوناً بجنايتي التزوير في الأوراق الرسمية والإشراك فيها بالعقاب عليهما بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عملاً بالمادة

٢١١ من قانون العقوبات فضلاً عما في تلك العبارات من دعوة إلى إحتقارهم بين غائلهم ومن يعاشرهم في الوسط الذي تتوافر به في حق الطاعن جرمتا القذف والإهانة كما هما معرفتان به في القانون، فإن النعي على الحكم في هذا المعنى يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٨٤

لما كانت المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف تقع طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات على عاتق محرر المقال بالإضافة إلى رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس للتحرير، وكانت مسئولية رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم هي مسئولية إفرادية جاءت على خلاف المبادئ العامة التي تقضي بأن الإنسان لا يكون مسئولاً إلا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلاً، فهي مسئولية إستثنائية رتبها القانون لتسهيل الإثبات في جرائم النشر ولا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها، وبلى يجب قصرها على من نص عليهم القانون لا تصدهم إلى سواهم من العاملين في الجريدة، ومن ثم وجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم النشر ببيان صفة المنهم - إذا لم يكن هو محرر المقال - بما يتحقق به قيام تلك المسئولية الفرضية في حقه، وإذا كان الحكم المطعون فيه - على الرغم مما ألبسه من أن محرر المقال المشتمل على الواقعة المعتبرة قذفاً هو شخص آخر خلاف الطاعنين قد عملاً من بيان صفة كل من هذين الآخرين والوظيفة التي يشغلها كل منهما في الجريدة إستجلاء لمسئولتهما عما ينشر فيها، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١/٤/١٩٣٢

إذا كان للإنسان أن يشهد في نقد أخصامه السياسيين فإن ذلك يجب ألا يمتد إلى حد النقد المباح، فإذا خرج إلى حد الطعن والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون. ولا يبرر عمله أن يكون أخصامه قد سبقوه في صفتهم إلى إتيان إسماحة حرمات القانون في هذا الباب ويكفي أن تراعى المحكمة هذا الظرف في تقدير العقوبة.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ٣/١٤/١٩٣٢

إن القضاء قد استقر على أن غشمة النقض والإبرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناصر لأنه وإن عد ذلك في الجرائم الأخرى تدخلاً في الموضوع إلا أنه في جرائم النشر وما

شابهها يأتي تدخل محكمة التقض من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل خطأ فى التطبيق على الواقعة بحسب ما هى مثبتة فى الحكم.

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٣١

إذا قدم شخص إلى النيابة بلاغاً نسب فيه إلى موظف صدور أوراق منه يستفاد منها ارتكابه جريمة ما وطلب فى بلاغه تحقيق هذه المسألة ومحاكمة هذا الموظف إن صح صدور هذه الأوراق منه أو محاكمة مزور هذه الأوراق إن كانت مزورة ثم نشر بلاغه مع هذه الأوراق فى الجرائد فلا يمكن أن يفهم معنى لهذا النشر على الملأ إلا أن الناشر يسند إلى الموظف المعنى المستفاد من صيغ تلك الأوراق. ولا يظن فى تحقيق هذا الإسناد كون الناشر أورد فى بلاغه الذى نشره ما يحتمل معه أن تكون تلك الأوراق غير صحيحة فإنه لا شأن لهذا البلاغ مطلقاً بنشر الأوراق المخفية على القذف بالجريدة، بل إن كان فى هذا النشر فى ذاته قذف فإنه يأخذ حكمه القانونى بدون أى تأثير لمباراة البلاغ عليه. ولا يقال إن نشر صورة البلاغ مع نصوص تلك الأوراق قد يكون له أثر فى تحديد قوة الإسناد المستفاد من الأوراق فإن نشر صورة هذا البلاغ فيه هو أيضاً جريمة قذف صريحة لأن الإسناد فى هذا الباب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية يتحقق أيضاً بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى فى أذهان الجمهور عقيدة ولو وقفية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقفية فى صحة الأمور المدعاة ولذلك لا عبرة بما يتخلله القاذف من الأسلوب القولى أو الكتابى الذى يجهد فيه فى التهرب من نتائج قذفه. ولا يصح التمسك فى هذا الصدد بما ورد فى صدر الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ ع من أنه لا عقاب على مجرد إعلان الشكوى إذ أقصى ما يستفاد من هذه العبارة أنه مباح هو مجرد إعلان الشكوى المقدمة فى دعوى من الأنواع الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٦٣ أى الإخبار البسيط عن حصول هذه الشكوى إخباراً خالياً عن كل تفصيل

" Simple annonce "

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٣٣/١/٢

إن الإهانة التى نصت عليها المادة ١٥٩ المعدلة بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ هى كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه لإضرار وحطاً من الكرامة فى أعين الناس وإن لم يشمل قذفاً أو سباً أو إهزاء. فمن وصف حكم محكمة بكلمة جرى العرف بعدها زبابة وحطاً من الكرامة فقد أهان هذه المحكمة وحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ١٤٨، ١٥٩ من الرسوم بقانون المقدم الذكر، ولا يقلل إن ما يوجه إلى الحكم من الأوصاف المزرية لا ينسحب إلى هيئة المحكمة، فإن هناك تلازماً ذهنياً بين الحكم والهيئة التى أصدرته، فالإضرار بحكم يشمل هو والهيئة التى أصدرته معاً.

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٦/١/١٩٣٣

الطعن في أعراض العائلات معناه رمى الخصمات أو غير الخصمات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن، أى يذلن مواضع عفتهم بدلاً عنماً شرعاً، أو يأتين أموراً دون بدل موضع العفة ولكنها مخالفة تتم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الإقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى الممقوت. فكل قذف أو سب متضمن طعناً من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من عائلته ويلزمه أمرهن يكون قذفاً أو سباً فيه طعن في الأعراض ويقع تحت متناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقوبات، أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥، بحسب الأحوال أى بحسب ما يكون هناك إسناد الواقعة أو مجرد إنشاء لوصف بغير رواية عن واقعة سلفت.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٣٣

— محكمة النقض والإبرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر من ناحية أن لها بمقتضى القانون تصحيح الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي نتيجة في الحكم. وما دامت العبارات المنشورة هي بعينها الواقعة الثابتة في الحكم، وصح محكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها وذلك لا يكون إلا بتبين مناحيها وإستظهار مراميها.

— الإهانة هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه إزدراء وحطاً من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قذفاً أو سباً أو إلقاء. ولا عبرة في الجرائم القولية بالمداورة في الأسلوب مادامت العبارات مفهدة بسياقها معنى الإهانة.

الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٣٣

متى أثبت حكم ما صادر في جريمة نشر أن المتهم نشر فعلاً العبارات التي يؤاخذ بسببها كانت هذه العبارات هي في نفس الواقعة المزعومة إلى المتهم والنتيجة بالحكم. ولا تستطيع محكمة النقض أن تفصل فيما إذا كان قانون العقوبات يتناولها أو لا يتناولها وهل طبق عليها تطبيقاً صحيحاً أم لا - لا تستطيع ذلك إلا إذا فحصتها وتعرفت ما فيها من الدلالات اللغوية وما لها من المرامي القريضة أو البعيدة. ومن أجل ذلك فلمحكمة النقض دائماً حق فحص تلك العبارات للفرض المتقدم وتقديرها في علاقتها مع القانون التقرير الذي تراه مهما يكن رأى محكمة الموضوع في دلالتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون. أما القول بأن البحث في وقوع إسناد المطاعن إلى الجنبى عليه أو عدم وجوده هو مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع فضلاً نهائياً لا معقب عليه لمحكمة النقض فقول غير مقبول .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٣٣/١٢/١١

لا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف. فبئى كان المفهوم من عبارة الكاتب أنه يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المذنوب، بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو إحضاره عند أهل وطنه، فإن ذلك الإسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذى صيغ فيه .

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٣٨/١/١٠

إن مجرد نقد القرارات الصادرة من اللجنة المشار إليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ هو من النقد المباح ما دام الناقد لم تعرض فى نقده لأشخاص أعضاء هذه اللجنة ولم يرم إلى إهانتهم أو التشهير بهم .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٢

إن القانون إذ نص فى جريمة القذف على أن تكون الواقعة المسندة لما يوجب عقاب من أسندت إليه أو إحضاره عند أهل وطنه فإنه لم يحتم أن تكون الواقعة جريمة معاقباً عليها، بل لقد اكتفى بأن يكون من شأنها تحقير الجنى عليه عند أهل وطنه. فإذا نسب المتهم إلى الجنى عليه " وهو مهندس بإحدى البلديات " أنه استهلك نوراً بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور، وأن تحقيقاً أجرى معه فى ذلك، فهذا قذف، سواء أكان الإسناد مكوناً لجريمة أم لا .

الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٤٧/٣/١١

إنه إذا جاز أن تحقق جريمة توجيه الإهانة إلى الموظف أو إلى الهيئة التابع لها الموظف على سبيل الاستثناء فى غير حضور الجنى عليه فذلك مشروط بأن تعمل الإهانة بالفعل إلى علم الموظف أو الهيئة وأن يكون المتهم قد قصد إلى هذه الغاية. فإذا كانت واقعة الدعوى - كما أثبتها الحكم - لا تدل على توافر هذين الشرطين فلا يصح اعتبار الإهانة قد وجهت إلى الجنى عليهم .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢١

بحسب الحكم أن يثبت على المتهم كتابة المقال المتضمن للتحريض والإلارة وتقديعه للنشر ثم حصول النشر فعلاً ليكون ذلك بذاته شاهداً على قيام القصد الجنائى لديه، إذ القانون يكفى فى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٦ عقوبات بالقصد الجنائى العام الذى يستفاد من إتيان الفعل المادى المكون للجريمة عن علم واختيار، ولا يشترط لثبوت القصد الجنائى التأكيد السلم العمومى بل يكفى أن يكون ذلك من شأن التحريض الذى صدر عنه .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٥

مضى كان المقال محل الدعوى قد اشتمل على إسناد وقائع للمجنى عليه هي أنه مقام بمصر أمة وحباء شعب، وأن التاريخ كتب له مسطوراً ينجل هو من ذكرها، وأنه تولى على مواعيد المستعمرين ودعامة من دعامات الإقتصاد الإسماعري الذي بناه اليهود بأموالهم، وأنه أحد الباشوات الذين لا يدرون مصيرهم إذا استغل الشعب وتولت عنهم تلك اليد التي تسمى مخازيهم - يد الإنجليز التي يهيمها وجود هؤلاء الزعماء على رأس الحكومات في مصر وغيرها من الدول المنكوبة، وأنه يسافر إلى بلاد الإنجليز ليمرغ كرامة مصر في الأوحال وليخروج نوعاً من التسول هو الإستجداء السياسي، فإنه يكون مستحقاً لعقوبة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات، إذ أن عباراته تشتمل على نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من نسبت إليه قانوناً أو إحقاره عند أهل وطنه. ومن الخطأ اعتبار هذا المقال نقداً مباحاً لسياسة الجبني عليه وقع بحسن نية دون أن يكون المتهم قد تمسك بأنه إنما كان ينتقد أعمال الجبني عليه "و هو موظف" سلامة نية ويقدم على كل واقعة من تلك الوقائع ما يثبت صحتها.

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٢٩/١١/١٤

الشركات التجارية هي أشخاص معنوية. والقذف الذي يحصل في حقها بطريق النشر هو قذف يلحق القائمين بإدارتها فيكون معاقباً عليه قانوناً. على أن شككة الموضوع أن تستخلص في حكمها أن المقصود بالقذف هو شخص مديروها بعينه. وإستخلاصها هذا مسألة موضوعية لا رقابة شككة النقض عليها فيه.

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٠

- إن للمصاحفة الحرية في نقد التصرفات الحكومية وإظهار قرائنها على ما يقع من الخطأ في سير المظلمين بأعباء الأمر وإبداء رأيها في كل ما يلاص الأحوال العامة. ولكن ليس لها الخروج عن دائرة النقد الذي يبيحه القانون - مهما أخلط الناقد فيه - إلى دائرة القذف القائل على إسناد وقائع شائنة معيبة والذي أوجب القانون العقاب عليه إلا في أحوال إستثنائية إلتصتها المصلحة العامة وبشروط مخصوصة.

- يكفي لوجود جريمة القذف أن تكون عباراته موجهة على صورة يسهل معها فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذي يعنيه القاذف. فإذا أمكن للمحكمة أن تدرك من لحيوى عبارات القذف من هو المعنى به إستنتاجاً من غير تكلف ولا كبير عناء، وكانت الأركان الأخرى معروفة حق العقاب على الجريمة ولو كان المقال خلواً من ذكر إسم الشخص المقصود.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٢٧

التقد المباح هو الذى يقتصر فيه الناقد نظره على أعمال من ينقده ويبحث فيها ببصير وتعقل دون مساس بشخصه أو بكرامته. لهما كان الباعث على النقد فى الصحف مرتبطاً بالصالح العام فإن سوء النية إذا ثبت توافره لدى الناقد كان فى حد ذاته كالياً ومبرراً للمقاب.

الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٩

فى جريمة الإهانة يعرف سوء القصد من مجرد توجيه العبارات المهينة عمداً مهما كان الباعث على توجيهها.

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٣١/٤/١٦

إذا كان المتهم فى جريمة القذف بطريق النشر لم يتكرر أنه نشر فى جريدته العبارات التى إعتبرتها المحكمة قذفاً واكتفت المحكمة بقلبك وحكمت عليه بالطريقة بدون أن تسمح شهادة الجنى عليه كان حكمها صحيحاً. ولا يجوز أن يطعن المتهم بعدم سماع شهادة الجنى عليه، خصوصاً إذا كان هذا الأخير قد ادعى مدنياً ولقد هو أو وكيله كل الفنية عن سماع ألقائه.

الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥

من المقرر أنه وإن كان المرجع فى تعريف حقيقة ألقاظ السب أو القذف، هو بما يطمئن إليه قاضى الموضوع فى تحصيله لهما الواقع فى الدعوى. إلا أن حد ذلك أن لا يخطئ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتائها فى الحكم أو مسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٦١/١/١٧

معى كانت العبارة المنشورة، كما يكشف عنوانها وألفاظها، دالة على أن الناشر إنما رعى إلى إسناد وقائع معينة إلى المدعى بالحق المدنى هى أنه يشتغل بالجاهسية فإن إيراد هذه العبارة بما إشتملت عليه من وقائع تضمن بدايتها الدليل على توافر القصد الجنائى، ولا يعفى المتهم أن تكون هذه العبارة منقولة عن جريمة أخرى أجنبية لأن الأمتد فى القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية معى كان من شأنها أن تلقى فى الأذهان عقيدة ولو نتيجة أو شناً أو إحمالاً، ولو وتبين فى صحة الأمور المدعاة .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٩

يجب على الحكم الصلبر بالإدانة أن يقيم الدليل من وقائع الدعوى على أن المتهم هو من أدلى بالحديث المنشور موضوع الإتهام أو أنه إشرك فى تحريره حتى تتحقق مساءلته عن عبارات السب والقذف التى تم نشرها بالجريدة ولا عفى فى هذا الصدد للمسئولية المفترضة ما دام أن الطاعن ليس من الأشخاص الذين

حددهم الشارع في المادة ١٩٥ من قانون العقوبات إذ أنه - على ما بين من مدونات الحكم ليس رئيساً لتحرير هذه الجريمة أو المحرر المستول عن القسم الذي حصل فيه النشر، ذلك بأن المشرع قصر هذه المسؤولية المقترحة على من إختصهم بها دون غيرهم ممن يقومون بالتحرير أو النشر، ومن ثم تبقى مسؤولية هؤلاء خاضعة للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية. فيجب لإدانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلاً المقال موضوع الإتهام أو أنهم إشركوا في تحريره إشراكاً يقع تحت نصوص قانون العقوبات. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد خلت أسبابهما من إقامة الدليل على ارتكاب الطاعن للجريمة طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية سواء باعتباره فاعلاً أم شريكاً فإنه يكون معيماً بالقصور .

*** الموضوع الفرعي : الشكوى في جريمة السب والقذف :**

الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٣

منى كانت الدعوى العمومية بجريمة القذف قد رفعت على الطاعن في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى الذي لم يكن يتطلب لرفعها تقديم شكوى من الجاني عليه، فلا يكون ثمة وجه للتمسك في صدد رفع هذه الدعوى بما إستحدثه قانون الإجراءات من قيود لرفعها، إذ أن الإجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً .

الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٣

إن المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى بأنه " لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من الجاني عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي " في جرائم معينة نص عليها في هذه المادة منها جريمة السب والقذف، وتصر المادة العاشرة من هذا القانون على أن " لمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي "، وأن الدعوى الجنائية تنقضي بالتنازل وأن " التنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين " . لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر الجلسة أن المدعين بالحق المدني تنازلوا عن إتهام التهمة التي كانت دعوى الجلسمة المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن من أجل تهمة السب والقذف، فإن من مقتضى ذلك إمتداد أثر هذا التنازل وهو صريح غير مقيد إلى الطاعن بحكم القانون أسوة بالتهمة الثانية أيّاً . كان السب في هذا التنازل مما ينبنى عليه إنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين. فإذا كان الحكم قد قضى بإدانة الطاعن بمقولة إن التنازل لا يشمل لأنه لم يكن منصّباً على أصل الحق في إقامة الدعوى ولم يكن متضمناً معنى الصريح، فإنه يكون قد أخطأ لمخالفته صريح حكم القانون مما يتعين معه نقضه .

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢١

إن الشارع إذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " لمن قدم الشكوى أو طلب فى الأحوال المشار إليها فى المواد السابقة أن يتنازل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتقضى الدعوى العمومية بالتنازل " . لم يرسم طريقاً لهذا التنازل فيستوى أن يقرر به الشاكي كتابة أو شفهاً، كما يستوى أن يكون صريحاً أو ضمنياً يتم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى وينفذ فى غير شبهة، أنه أعرض عن شكواه .

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٧٤ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١

جرائم السب من الجرائم التى لا تجوز أن يرفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى من الجنى عليه ولئن قدم الشكوى أن يتنازل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقاً للمادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٤ .

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٧

إن تنازل الجنى عليه فى دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا فى حقوقه المدنية ولا يصدى إلى الدعوى العمومية التى ترفع باسم الجماعة عن الضرر الذى يصبىها من الجريمة. وما دام القانون لا يشترط فى رفع الدعوى العمومية فى السب والقذف رأى الجنى عليه فهما كما فعل ذلك - إستثناء من القاعدة العامة - فى بعض الجرائم لإعتبارات خاصة بها فلا يصح القول بأن تنازل الجنى عليه عن دعواه فى هاتين الجريمتين تقتضى به الدعوى العمومية.

الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢١

لا يشترط القانون المصرى فى رفع الدعوى العمومية بسب أو قذف إذن الجنى عليه فيها كما يشترط هذا الإذن فى محاكمة الزانية بالمادة ٢٣٥ عقوبات. فتنازل الجنى عليه فى قذف أو سب عن شكواه أو عن دعواه المدنية لا يمنع النجاة من رفع الدعوى العمومية أو السر فيها .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٣١/١/٨

تنازل المدعى بالحق المدنى لا يؤثر إلا على الدعوى المدنية ولا يوجب عليه إسقاط دعوى العمومية لأن قيام الدعوى العمومية مرتبط بالصالح العام. وليس هذه القاعدة فى القانون المصرى سوى إستثناء واحد وهو حالة الدعوى العمومية التى ترفع على الزوجة الزانية حيث لا تجوز محاكمتها إلا بناء على دعوى زوجها. وما دام الزوج هو وحده الذى يملك تحريك الدعوى العمومية فله أن يتنازل عنها كما أن له أن يوقف تنفيذ حكم المحس الذى صدر عليها برضائه معاشرتها له كما كانت. أما جريمة السب فلا يمكن أن تقاس

على هذا الإشتهاء القذم كما لا يجوز الإحتجاج - في صدها - بأن القانون الفرنسى يقضى بإيقاف سير الدعوى العمومية فيها إذا تنازل المدعى بالحق المدني عن دعوها ما دام القانون المصرى لم ينص على ذلك.

*** الموضوع الفرعى : القصد الجنئى فى جريمة السب والقذف :**

الظعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٦

مضى كانت العبارات المنشورة - كما يكشف عنوانها وألفاظها وما أحاط بها من علامات وصور دالة على أن الناشر إنما رعى بها إلى إسناد وقائع مهينة إلى المدعية بالحقوق المدنية هى أنها تشتمل بالجاموسية لمآرب خاصة وتتصل بخالف يستغل زوجه الحسناء وأنه كان لها اتصال غير شريف بآخرين فإن إيراد تلك العبارات بما إشتعلت عليه من وقائع مقلدة يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائى. ولا يبنى التهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريمة إلحجية وأنه ترك للمجنى عليها أن تكذب ما ورد فيها من وقائع أو تصحيحها، فإن الإسناد فى القذف يتحقق ولو كان بصيغة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى فى الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتيين فى صحة الأمور المدعاة.

الظعن رقم ١٣١٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢١

ما دامت المحكمة قد أوردت فى حكمها ألفاظ السب، وما دامت هذه الألفاظ تتضمن بذاتها عذساً للشرف ومسأماً بالعرض فإنه لا يكون ثمة ضرورة لأن تتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائى إذ يكفى فى السب أن تتضمن ألفاظه عذس الشرف بأى وجه من الوجوه، كما يكفى أن يكون القصد مستفاداً من ذات عبارات السب.

الظعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٥٠/١/٩

القصد الجنائى فى جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب، فما دامت العبارات الناجية بالحكم هى ما يخلص الشرف ويمس العرض فلذلك يكفى فى التدليل على توافر القصد الجنائى.

الظعن رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٨

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة القذف قد أقامت ثبوت توافر ركن الملاية على أن البراقة الضحية للقذف لم ترسل إلى وزارة العمومين التابع لها الموظف المقلوف لحسب بل أرسلت صورة منها إلى النائب العام وأن تداولها بين أيدي الرؤوسين بحكم عملهم من شأنه إذاعة ما تحويه من عبارات القذف إ.خ. فهنا منها تصور إذ يجب لتوافر الملاية فى جريمة القذف أن يكون الجنائى قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه، وما ذكرته المحكمة ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد إستظهرت توافر ذلك القصد .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣٠

إن القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها أو تستلزم عقابها .

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٦ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

من ثبت للمحكمة أن المتهم أرسل صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وحقيقته تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه في أوضاع تنبئ بوجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو سلمها يداً بيد دون إيصالها للجمهور ودون أن يكون لديه قصد الإذاعة ودون أن تتحقق العلانية في شأنها بأي طريقة من الطرق فإن الواقعة الثابتة في حق المتهم لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤ فقرة أولى من قانون العقوبات .

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٨

البحث في توافر قصد الإذاعة في جريمة القذف أمر موكول إلى محكمة الموضوع تتصل فيه حسبما يتكون به إلتصاعها .

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٤

لا يتطلب القانون في جريمة القذف لصداً خاصاً، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقلوب أو إحقاره ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية، أي معتقداً صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف، وهذا العلم مفروض إذا كانت العبارات موضوع القذف، وهذا العلم مفروض إذا كانت العبارات موضوع القذف، وهذا العلم مفروض إذا كانت العبارات موضوع القذف - شائنة بذاتها ومقلعة .

الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢

يستقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادراً عن حسن نية، أي عن إعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح فشاء لضعفها أو دوافع شخصية، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحال إثبات صحة الوقائع التي أسندتها إلى الموظف، بل تجب إدانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها، ولا على المحكمة إن هي لم تحدث عن قصد الإذاعة على استغلال طائلا أن هذا القصد يستفاد من علانية الإسناد التي إستظهرها الحكم بأدلة سائفة.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٢/١/١٦

لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصداً خاصاً بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب القاذف لى حقه أو احتقاره. وهذا العلم مفروض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها. ومعنى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك علة للتحديث عن سلامة النية مادام أن المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من لم يحكمهم .

الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣٠

لا يمكن لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدى الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجنائي قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه. ولما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد إقتصر على القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه بما إحتوته من وقائع القذف ووصول محواتها إلى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف إنتهى إلى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ويستظهر الدليل على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه لأنه يكون معيماً بما يسوجب لقضه .

الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١١

من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الإختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعدو قلداً معالياً عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه وإستظهار ذلك القصد من إختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وطرونها دون معقب عليها لى ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج، فإذا كان مفاد ما خلص إليه الحكم إنتفاء سوء القصد عن المطعون ضدهما وكان هذا الإستخلاص مسالماً وسليماً فإن تكيفه الواقعة بأنها لا تعدو قلداً ليس فيه مخالفة القانون .

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٤

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر إذا كانت الطاعن صادرة من الساب أو القاذف محشوة بالمبارات الحادثة للشرف والألقاظ الماسة بالإعتبار فيكون علمه عندئذ مفروضاً ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك غمّة محل للحدث عن النقد المباح الذي هو مجرد إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجريمة السب أو القذف.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٥

– القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى الجنى عليه شائنة بذاتها – وقد إستقر القضاء على أنه في جرائم النشر يعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامى العبارات التى يحاكم عليها النشر وتبين مناسبتها، فإذا ما إشتمل المقال على عبارات يكون الفرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير للمحكمة فى هذه الحالة أن توازن بين القصدتين وتقدير أيهما كانت له الغلبة فى نفس الناشر.

– النقد المباح هو إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته. وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره. ذلك أن النقد كان عن واقعة عامة وهو سياسة توفير الأدوية والعقاقير الطبية فى البلد وهو أمر عام يهم الجمهور. ولما كانت عبارة المقال تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ولم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين. فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ٢/٨/١٩٦٦

من المقرر أنه يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومى بالقول والإشارة أثناء تأديته لأعمال وظيفته مجرد تعمد توجيه الألفاظ التى تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسبها .

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٠

يتوافر القصد الجنائي في جرمتى القذف والسب متى كانت العبارات النعى وجهها التهم إلى الجنى عليه شائنة بذاتها.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩

- من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قلعاً معاقباً عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل به وإستظهار ذلك القصد من إختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها فى ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج. فإن الحكم إذ إستخلص قصد التشهير بالمطعون ضده من إقحام الطاعن فى شكائاته لوقائع مشينة يرجع عهدها إلى عام ١٩٣٠ مدفوعاً فى ذلك بأحقاد شخصية ترجع إلى نزاع قديم بينهما، وخلص إلى أن نية الطاعن قد إنتصرت من تعدد بلاغاته إلى توريد لحوادثها بين الموظفين المكلفين بفحصها بما يحقق الغاية التى قصد منها التشهير بالمطعون ضده وليس مجرد التبليغ أو الشكوى، يكون قد دلى على سوء قصد الطاعن وتوافر ركن الغاية بما يسوغ الإستدلال عليه وتتمسح به دعوى القصور فى البيان.

- متى تحقق القصد الجنائى قبل الطاعن فى جريمة القذف بما أثبتته الحكم عليه من قصد التشهير بالمطعون ضده فإنه لا يكون هناك محل للتحدث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام الجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من فى حكمهم .

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٧٥/١/٥

من المقرر أن الغاية فى جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين، أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والآخر إنتواء الجنائى إذاعة ما هو مكتوب. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - لا يفيد سوى إفراش علم الطاعنين بتداول الشهادتين والبلاغ الذى قدمه أولهم إلى لجنة تصفية الإقطاع بين أيدي الموظفين وكان هذا الذى ذهب إليه الحكم فى هذا الخصوص لا يفيد حتماً وبطريق الزوم أن الطاعنين إنتروا إذاعة ما هو ثابت فى الشهادتين فإن الحكم يكون قد خلا من إستظهار هذا القصد، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور المستوجب النقص. والإعادة.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٤

إن القصد الجنائى فى جرمى القذف والسب يعاثر متى كانت العبارات التى وجهها التهم إلى الجنى عليه شائنة بذاتها بغض النظر عن الباعث على توجيهها، فمضى كانت الألفاظ دالة بذاتها على معانى السب والقذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التى دفعت لنشرها.

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢

يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة بالقول مجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل بذاتها معنى الإهانة، بغض النظر عن الباعث على توجيهها وهو ما لم يخطيء الحكم في تقريره بصدد الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ومن ثم فلم تعد بالحكم حاجة - من بعد ثبوت صدور الألفاظ المهينة من الطاعن - إلى التدليل على أنه كان يقصد بها الإهانة. لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة انتقل إلى المركز أثر علمه - من شكوى قدمها محامي المحوسين - بوجودهما فيه بصفة غير قانونية وبقيام الطاعن بمجهما بدون وجه حق بالرغم من صدور قرار القاضي بالإفراج عنهما، وإن الإهانة قد وقعت على كل من وكيل النيابة والمحامي عن الطاعن - لما أن علم بأمر الشكوى والانتقال وتحويل وكيل النيابة دون إخباره فتعشش السجن - وذلك أثناء قيام وكيل النيابة بإجراء التحقيق المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية بديوان المركز وحضور المحامي الشاكي هذا التحقيق بقاء على الحق المخول له بالمادتين ٨٣، ٨٥ من قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فإن في ذلك ما يحقق وقوع جريمة الإهانة - المنصوص عليهما في المادتين ١٣٣ من قانون العقوبات، ٩٨ من قانون المحاماة .

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢١

معي كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية وإستظهر الدليل على أن الطاعن قصد إذاعة ما نسبته إلى المجني عليه بما إستخلصه الحكم من أن الطاعن تعمد إرسال شكواه إلى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القذف والسب. وكان من المقرر أن إستظهر القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علناً من إختصاص محكمة الموضوع باستعلمه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج فإن الحكم إذا إستخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علناً بالمجني عليه يكون قد دل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الإستدلال عليه وتحتسره به دعوى القصور في التسيب.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٨

لما كان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الإختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير لليل منه.

الظعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨

من المقرر أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الظن عليهم صادراً عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة مصلحة عامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لاضمان أو دوافع شخصية - ولا يقبل من موجه الظن في هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التى أسندتها إلى الموظف بل يجب إدانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به.

الظعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠

- من المقرر أن إستظهار القصد الجنائى فى جريمة القذف علناً من إختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها، دون معقب عليها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف، لا يتنافى عقلاً مع هذا الإستنتاج .

- من المقرر أنه متى تحقق القصد الجنائى فى جرائم القذف والسب والإهانة، فلا محل للخوض فى مسألة النية، إلا فى صورة ما يكون الظن موجهاً إلى موظف عام، ففى هذه الصورة إذا أُلحح المتهم فى إلتاع المحكمة بسلامة نيته فى الظن، بأن كان يعنى به الدفاع عن مصلحة عامة، وإستطاع مع ذلك أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده إلى إجنى عليه، فلا عقاب عليه برغم ثبوت قصده الجنائى، أما إذا تبين أن قصده من الظن إنما هو مجرد التشهير والتجريح فالعقاب واجب ولو كان فى إستطاعته أن يثبت حقيقة كل ما أسنده إلى إجنى عليهم.

الظعن رقم ٥٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤

لا مانع يمنع من إشعمال المقال الواحد وما يعنه من رسم وغيره على عبارات يكون الفرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير. وللمحكمة فى هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة فى نفس الناشر. ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم فى كل الأحوال على ما عداه وإلا إستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهرياً عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة الموظف المسمى ما شاء دون أن يناله القانون بعقاب.

الظعن رقم ٦٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٣٢/٣/١٤

إن حسن النية الذى يتطلبه القانون فى جريمة الإهانة هو إعتقاد المتهم بصحة الوقائع التى ينسبها لغيره وأن يكون قصده مما يقر له من ذلك مصلحة البلاد لا مجرد التشهير.

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٣٣/١/٢
القصد الجنائي في جريمة الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المذكورة بتحقيق معنى كانت العبارة بذاتها تحمل الإهانة. ولا عورة بالبواض.

الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٥
القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر إذا كان القاذف يعلم بأن الخبر الذي نشره يوجب عقاب الجنى عليه أو احتقاره. وهذا العلم مفروض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائعة بذاتها ومقلدة.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٣٣/١٢/١١
يكفي لإثبات توافر القصد الجنائي لدى القاذف أن تكون الماعن الصادرة منه محشوة بالعبارات الشائعة والألفاظ المقلدة، فهذه لا تترك مجالاً لإفراض حسن النية عند موصلها.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٥
القصد الجنائي في جرائم السب والإهانة يعتبر متولفاً متى كانت ألفاظ السب وعبارات الإهانة متضمنة لعب معين أو خادشة للناموس والإعتبار.

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٣٤/٣/١٩
إن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه النقد صحته وأن يقصد به إلى المصلحة العامة، لا إلى شفاء الضعفاء والأحقاد الشخصية.

الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١١
إن قصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للمقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضرراً مادياً أو أدبياً، وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طبقاً للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف، إلا أن عبارات القذف قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمدلولها وبأنها تمس الجنى عليه في سمعته أو تستلزم عقابة وعندئذ يكون معنى هذه العبارات حاملاً بنفسه الدليل الكافي على قصد الجنائي، فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى أن تقدم دليلاً خاصاً على توافر هذا الركن. ولكن يبقى للمتهم حق إدحاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظ المقال وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه لهما كتب.

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٢

إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصداً جنائياً خاصاً، بل يكفي بعوار القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذدوف في حقه أو إحقاره عند الناس. ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أي معتقداً صحة ما روى الجنى عليه به من وقائع القذف .

الطعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٧

إن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى ولها أن تستخلص توافره من ذات عبارات القذف والسب والعيب، وعلى المتهم في هذه الحالة عبء النفي، وليس على المحكمة أن تتحدث في الحكم صراحة عن قيام هذا الركن، فإن ما تورده فيه عن الإدانة وأدلة ثبوته يتضمن بملأه ثبوته، إلا أنه إذا كان الحكم قد قضى بالإدانة في جريمة من تلك الجرائم، وكان قضائه بذلك معضماً توافر القصد الجنائي لدى المحكوم عليه، ولكنه أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بملأها مع القول بوجود القصد وانطائه. وإذا كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب في الذات الملكية، ثم قال ما مفاده إن هذا المتهم حين ارتكب الخطيئة المقول بتضمنها العيب كان في حالة إنفعال وثورة نفسانية فيجمع لسانه وزل بيانه والترك إلى العبارة التي تضمنت العيب، فإنه يكون قد أخطأ. لأنه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفواً من المتهم في الظروف والملابسات التي ذكرها الحكم، فإن القول بأنه قصد أن يعيب يكون غير سائغ وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى، حين رأت الإدانة، أن تبين على مقتضى أي دليل أسست قيام القصد الجنائي الذي قالت بقيامه.

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٢

إذا كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة القذف، ولكن كان هذا القصد مستفاداً من ذات عبارات القذف التي أوردتها الحكم نقلاً عن المقالات التي نشرها المتهم في حق الجنى عليه، فإن هذا يكفي.

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٤٣/١٠/٢٥

إن القصد الجنائي في جرائم العيب والسب والقذف يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ النابية المكونة لها مع العلم بمعناها، ولا يشترط أن يكون المتهم قد قصد النيل من صدرت في حقه تلك الألفاظ .

الظعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٤٥

إذا كانت المحكمة قد انتهت بناء على الإعتبارات التي ذكرتها في حكمها إلى أن المتهمين بقذف قاض بأحكام المختلطة حين طبعها بلاغتهما المرفوعة عنه دعوى القذف في مطبعة، وأعطيا صورة منه إلى مستحق في الوقف الذي يديره المقلوب في حقه ووزعاه على مستشاري محكمة الإستئناف المختلطة والنائب العام إنما قصدوا تبليغ الوقائع التي ضمنها بهما إلى جهة الإختصاص ولم يقصدا نشرها على الملأ وإذاعتها وأن تلك النسخة التي سلمها للمستحق في الوقف لم يكن تسليمها هي أيضاً بقصد النشر لأنها سلمت إلى شخص معين وبطريقة سرية، وبناء على ذلك لم تعتبر العلانية، كما هي معرفة في القانون، متحققة في الدعوى، فإن الجادلة في ذلك لدى محكمة النقض لا تكون مقبولة.

الظعن رقم ١٤٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٥/١/١٩٤٥

يكفي في إثبات القصد الجنائي في جريمة السب أن يقول الحكم : " إن القصد الجنائي ثابت من نفس الفاظ السب ومدلولها ومن ظروف المناقشة التي صدرت فيها " ما دامت الألفاظ التي أثبت الحكم صدوراً من المتهم هي في ذاتها مما يخلش الشرف والإعتبار ويحط من قدر الجنى عليه في أعين الناس.

الظعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ٢٩/١/١٩٤٥

إن قول الجنى عليه " يا معرض " تتضمن الظعن في عرجه. وجهر المتهم بهذا اللفظ المحادش للشرف والإعتبار فيه ما يفيد بطلان قيام القصد الجنائي لديه. ولا يغير من ذلك أنه كان غللاً، ما دام هو لم يكن فاعداً الشعور والإعتبار في عمله، ولم يتناول المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢٢ع.

الظعن رقم ١٥١٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦

إن حسن النية المشروط في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ليس معنى باطنياً بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديراً كافيّاً وإعتماده في تصرفه فيها على أسباب معقولة. ولقد أشارت إلى هذا المعنى تعليقات وزارة الحقانية على المادة ٢٦١ من قانون العقوبات السابق " المادة ٣٠٢ الحالية " حين قالت : " ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتقد في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادراً عن سلامة نية وأن يكون قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف تقديراً كافيّاً ". وليست هذه الإشارة إلا تطبيقاً لتساعلة إعتماده قانون العقوبات في المادة ٦٣ الواردة في باب الأحكام العامة والتي أوجبت على الموظف، لكي يدرأ عن نفسه مسؤولية جريمة إرتكيبها بحسن نية تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من إختصاصه، أن يثبت لبيان حسن نية أنه لم

يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى، وأنه كان يعتقد مشروعته، وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة. وقد ذكرت تعليقات وزارة الحفانية على هذه المادة أن حكمها مأخوذ من المادتين ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندي الذي عرف حسن النية في المادة ٥٢ صراحة بقوله " لا يقال عن شيء إنه عمل أو صدق بحسن نية إذا كان قد عمل أو صدق بغير التثبت أو الإلتفات الواجب ". هذا ولقد أوجب المشرع فضلاً عن ذلك، على القاذف الذي يحتاج بحسن نية أن يثبت صحة كل فعل أسنده للمقذوف في حقه لدلّ بذلك على أن التثبت الذي لا غنى عنه لحسن النية يجب أيضاً أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة في جرمه وواقعة واقعة، وأنه لا يكفي القاذف أن يكون قد ثبت من واقعة ليجتج بحسن نية فيما عداها من الوقائع التي أسندها للمقذوف في حقه دون دليل .

الظعن رقم ١٧٣٥ لسنة ١٦مجموعة عمر ٥٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٧/٦/١٩٤٦
إن مجرد تقديم شكوى في حق إنسان إلى جهات الإختصاص وإدلاء مقدمها بأقواله أمام الغير لا يمكن إعتباره قلماً علنياً إلا إذا كان القصد منه مجرد التشهير بالشكوى للبل منه .

الظعن رقم ١٧٩٩ لسنة ١٦مجموعة عمر ٥٧ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٧
إذا كان كل ما قاله الحكم للدليل على توافر قصد الإذاعة لدى المتهم بالقذف في حق قضية إحدى الدوائر بإحدى أحكام وإهانة رجال القضاء بالحكم الابتدائية هو أنه قدم شكوتين إحداهما لوزير العدل والأخرى لرئيس محكمة وأن هذا منه يدل على قصد الإذاعة إذ أنه يعلم مقدماً بأن هاتين الشكوتين ستداولان بحكم الضرورة بين أيدي الموظفين المختصين، وقد تمت الإذاعة بالفعل إذ أحال حضرة رئيس محكمة مصر الشكوى المرسلة إليه إلى النيابة العمومية، فهذا لا يسوغ القول بغير قصد الإذاعة، إذ لا يبين منه أن إحدى العريضتين، وهي المرسلة بالإسم الشخصي لوزير العدل، قد أطلع عليها غير من أرسلت إليه، مما يدل عليه أنه ليس من طبيعة المرائض التي ترسل بهذه الطريقة أن يحصل تداولها، أما تمام الإذاعة فعلاً فقد رتبته الأحكام على ما حصل من رئيس المحكمة حين أحال العريضة إلى النيابة العمومية، وإذا كانت هذه الإحالة هي - كما جاء بالحكم - بقصد إنفاذ الإجراءات التأديبية والقضائية ضد المتهم لما اشتملت عليه العريضة من ظعن في رجال القضاء، مما لا يمكن أن يكون المتهم قد رمى إليه حين بعث بالعريضة، فإن هذا من الحكم يكون غير سديد.

الظعن رقم ٧٧٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٧ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٧
إذا كانت العبارات المسندة إلى المتهم هي قوله " تريد حكومة تقول إنها أتت بأمر الشعب لا بأمر الملك نريد ملكاً يحتر بالشعب والشعب يحتر به، وما هذا الملك إلا الفاروق لو بعدت عنه بعض بطائنه "

واستخلصت المحكمة توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة العيب التي تتكون من هذه العبارات من جهره بها مع علمه حملاً بمعناها لأنها من إنشائه لذلك منها سالف .

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٧

متى كانت المحكمة قد استجبت من ألفاظ الخفاف والظروف التي صدرت فيها أن المتهم قصد به سب رئيس مجلس الوزراء، وكان هذا الإحتجاج سائفاً تحتمله ألفاظ الخفاف ووقت حصوله ومكانه، فلا يغير من ذلك قوله إنه كان حسن النية فيما هدف به لأن غرضه منه لم يكن إلا الإلتئام من الملك أن يستعمل حقه الدستوري في إسقاط الوزارة وإيداعها بغيرها .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٥/٦/١٩٤٨

الألفاظ متى كانت دالة بذاتها على معاني السب والقذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفعته لنشرها، فإن القصد الجنائي يتحقق في القذف والسب متى أقدم المتهم على إسناد العبارات الشائنة علماً بمعناها .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٤٨

النقد لا يخرج عن كونه قذفاً متى إشتعل على ما يشين الموظف من جهة عمله. ولا يجدي المتهم أن تكون العبارات التي أسند فيها إلى أجنبي عليه أموراً لو صحت لأوجبت عقابه قانوناً أو إحقاراه عند أهل وطنه قد سبقت على سبيل الفرص لا على أنها حقيقة، فإن القصد الجنائي يتحقق متى كانت العبارات شائنة بذاتها دون حاجة إلى دليل آخر. ولا تصح تبرئة المتهم على أساس أن هذا منه إنما كان نقداً مباحاً إلا إذا أثبت حسن نيته وقدم الدلائل على صحة كل واقعة من الوقائع التي أسندتها إلى الموظف .

الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ٤/١/١٩٤٩

متى كان الحكم متضمناً ما يفيد أن المتهم كان فيما نسب إليه إلى أجنبي عليه في الحدود المرسومة في القانون للنقد الذي لا عقاب عليه فلا يقدح في صحته أن كانت العبارات التي إستهملها المتهم مرة قاسية .

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٣١

يحق توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع متى كانت جريمة السب معروفة الأركان في المقالات التي ينشرها المتهم في جريدته طعناً على آخر. ولا عبرة بما يدعيه من حسن النية وأنه كتمحالي له حق النقد، ما دام أن الألفاظ في ذاتها هي ما يخلش الناموس والإعتبار وتحط من قدر الأجنبي عليه ولم يكن الأجنبي

عليه من الرجال العموميين الذين خصصوا أنفسهم للخدمة العامة. على أن نقد الرجال العموميين نفسه لا يباح فيه الخروج على محارم القانون باستعمال السباب والشتائم.

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٩

من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والآخر إنتواء الجاني لإذاعة ما هو مكتوب، وإذا كان ما أورده الحكم الابتدائي الذي اعتنى بالحكم المطعون فيه أسبابه تبريراً لقضائه بالبراءة ويرفض الدعوى من إنفاء قصد الإضرار بالطاعن وتختلف ركن العلانية - على ما سلف بيانه سابقاً ويؤدي إلى ما رتب عليه وينبئ عن إلزام المحكمة بالدعوى وظرفها عن بعسر وبصورة، فإن كل ما يفره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٩

من المقرر أن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٦١

القصد الجنائي في جريمة القذف يوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها، ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على إسقاط طائل أن هذا القصد يستفاد من علانية الإسناد التي إستظهرها الحكم بأدلة سائفة.

الطعن رقم ٤٥٣١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٧

من المقرر أن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصداً خاصاً بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق فيها متى أذاع القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لا وجبت عقاب القاذف لحقه أو احتقاره عند الناس ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أى معطفاً صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف .

الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٨

إنه يجب لتوافر ركن العلانية في هذه الجريمة - القذف أن - يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .

*** الموضوع الفرعى : إتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :**

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٦
لا يشترط فى الشكوى النصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع إستدلالات من مأمورى الضبط القضائى .

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣
إذا كان البين من مطالعة المفردات التى أموت احكامه بضمها تحقيقاً للطعن - أن الخطر رقم ١٤٦٣ سنة ١٩٦٣ إدارى بندر النيا قد أرفقت به شكاويان من المتهم فى حق اجنبى عليها إحداهما بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨ والثانية فى ١٩٦٣/٧/١٦ وقدمتا للمور بندر النيا وللمور مركز أبى قرقاص على التوالي وقد سئلت اجنبى عليها فى الشكوى الأولى بتاريخ ١٩٦٣/٥/١ وأمرت النيابة بحفظها إدارياً فى ١٩٦٣/٥/٢٣ وأما الشكوى الثانية المؤرخة ١٩٦٣/٧/١٦ فأرفقت دون أى إجراء فيها وقد حوت الوقائع التى أوردها الحكم الابتدائى وهو فى صدد بيانه لواقعة الدعوى التى دين الطاعن عن وقائع القذف التى تضمنتها وكانت الدعوى المباشرة التى أقامتها المدعية بالحق المدنى التى أعلنت فى ٢٩ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ وإن كانت تعد غير مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكوى الأولى المؤرخة ١٩٦٧/٤/٢٨ لمضى ثلاثة أشهر على تاريخ علم اجنبى عليها بالجريمة ومركبتها، إلا أنها تعتبر مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكوى الثانية المؤرخة ١٩٦٣/٧/١٦ من وقائع القذف التى لم تسأل فيها اجنبى عليها بل أرفقت بالشكوى الأولى بعد حفظها، ذلك بأن علم اجنبى عليها بجريمة القذف الواقعة عليها فى هذه الشكوى ومركبتها لا يقوم فى حقها إلا من تاريخ افتتاح صحيفة الدعوى، فإن قضاء الحكم يكون عمولاً على وقائع القذف التى تضمنتها الشكوى الثانية ويكون ما يثيره المتهم من أن الدعوى غير مقبولة لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علم اجنبى عليها بالجريمة ومركبتها على غير سند من القانون.

*** الموضوع الفرعى : حالات الإعطاء من العقاب فى جريمة القذف :**

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٣١
- إن مسألة " سلامة النية " المشروطة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع وجوب تورطها لإعفاء القاذف من عقوبة قذفه فى حق الموظفين العموميين ومن فى حكمهم - هذه المسألة وإن كان الشارع المصرى يرى أنها مسألة موضوعية إلا أنه رسم لها أقل قاعدة مقررة للعناصر الأساسية التى يتكون منها معناها . وهذه القاعدة هى أن يكون موجه الإنقاذ يعتقد فى ضميره صحته وأن يكون قدر الأمور التى نسبها إلى الموظف تقديراً كافياً وأن يكون إنتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد، فأصبح من الواجب على قاضى الموضوع

عند بحثه في توفر هذا الشرط أو عدم توفره أن يفهمه على ذلك المعنى، فإن فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعاً تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل القانون وتفسيره ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال إن مسألة حسن النية وسونها أمر متعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحده إذ المسألة متعلقة بماذا يجب قانوناً على القاضي أن يثبت لا بصحة الأمر المادى الواقعى الذى أثبتته وعدم صحته، فهى مسألة قانونية بحتة.

- إن القانون قد إضطر لإعفاء القاذف في حق الرجال العموميين من العقاب فوق سلامة النية إثبات صحة الوقائع المقلوب بها. ومعنى هذا الشرط أن يكون القاذف مستعناً على الدليل على صحة ما قلّف به وأن يقدمه للمحكمة لتتصيده، أما أن يقدم على القذف ويده بحالته من الدليل معدداً على أن يظهر له التحقيق دليلاً فهذا ما لا يجيزه القانون.

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٢

إن القانون قد أوجب في الشق الأخير من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات لإعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تتم بالنشر في الجريدة التي تتم بالنشر في الجريدة توافر شرطين : أحدهما أن يرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة، ويقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسئوليته، والاخر أن يثبت أيضاً أنه لو لم يتم النشر لعرّض نفسه لحسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسم آخر. فإذا لم يتم بتحقيق هذين الشرطين أو قام بتحقيق واحد منهما فقط دون الآخر فلا تزول عنه المسؤولية.

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٨

إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصداً جنائياً خاصاً بل يكفي بموافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المقلوب في حقّه أو إحقاره عند أهل وطنه. ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف متهماً ما رُمى بجنتى عليه به من وقائع القذف. غير أن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة قد إستثنى من جرائم القذف بنص صريح في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الطعن الذي يحصل في حق الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة إذ أباح هذا الطعن متى توافرت فيه ثلاثة شروط : " الأول " أن يكون حاصلاً بسلامة نية أى مجرد خدمة المصلحة العامة مع الإعتقاد بصحة الطاعن وقت إذاعتها. " والثاني " ألا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة. " والثالث " أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المظنون فيه. فكلما اجتمعت هذه الشروط

تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب. أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق الغرض ويتعين العقاب. فإذا كان الحكم قد بين أن عبارات القذف التي تضمنتها عرائض الطاعن هي من الصراحة والوضوح بحيث لا يخفى عليه مدلولها، كما أوضح أنه "أى المتهم" لم يستطع أن يثبت ما ادعاه من أن القاضى دس عليه إعرافاً مزوراً فى محضر الجلسة أو أنه أعان عليه خصومه على صورة من الصور، بل قامت الأدلة على عكس ذلك، وكان واضحاً من مراجعة العبارات التى ذكرها الحكم نقلاً عن العرائض المذكورة أنه لا يمكن أن يكون قد قصد بها مجرد رد القاضى بل أنها بطبيعتها عبارات قذف قصد بها النيل منه، فإن الحكم يكون قد تضمن بيان القصد الجنائى فى جريمة القذف على وجهه الصحيح.

*** الموضوع الفرعى : ركن العلانية فى جريمتى السب والقذف :**

الطعن رقم ١٣١٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢١
ما دام الحكم قد أثبت أن التهمة جهوت بالفاظ السب وهى على سلم العمارة التى وصفها بأنها تتكون من تسعة مساكن بصوت يسمعه سكانها فذلك كاف لإثبات تولد العلانية طبقاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٥٠/١/٩
مضى كالت التهمة قد جهوت بالفاظ السب فى شرفة مسكنها المظلة على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين، فإن العلانية تكون موفرة.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٢
إن طرق العلانية قد وردت فى المادة ١٧١ من القانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه رد عبارات القذف أمام عدة شهود فى مجالس مختلفة بقصد التشهير بالجنى عليه ونم له ما أراد من إسفاحة الخبر وذيوعه فإنه يكون قد استظهر توافر ركن العلانية كما هى معرفة به فى القانون، وذلك بعض النظر عن مكان هذا الوجد.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١
إن مكتب المحامى هو بمحكم الأصل محل خاص، فإذا كان الحكم فى صدد بيانه توافر ركن العلانية فى جريمة السب لم يقل إلا أن التهمة توجه حوالى الساعة ١١ صباحاً إلى مكتب المحامى [الجنى عليه] وبينما كانت كل الأبواب والنوافذ مفتوحة اتهم بصوت عال بالسرقة بحضور فلان زميله، وأنه يتعين إعتبار مكتب المحامى فى أوقات العمل محلاً عمومياً حيث يمكن لكل العملاء الدخول وحيث يمكن للمساعدين سماع

الناقشة، فهذا الذى ذكره لا يجعل مكتب الخاص محلاً عمومياً بالصدفة ولا يتحقق به العالاية التى يتطلبها القانون للسب الذى يجهر به فى اغل الخاص المثل على طريق عام. وهذا قصور يعيه.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٠

إن مندرة العمدة هى بحكم الأصل محل خاص، فالحكم الذى يعتبر السب الحاصل فيها علنياً يجب أن يبين منه كيف تحققت العالاية وإلا كان قاصراً قصوراً يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥١

إن جريمة العيب فى الذات الملكية تتحقق بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساساً بصريحاً أو تلميحاً من قريب أو من بعيد، مباشرة أو غير مباشرة، بتلك الذات الموصولة التى هى بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأدى بكل ما يمس أن فيه مساساً بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يعد بالنسبة لسائر الناس قلداً أو سباً أو إهانة.

و المقصد الجنائى فى هذه الجريمة يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة للعيب مع إدراك معناها.

و يكفى لتوفر العالاية أن تثبت المحكمة أن المتهم قد جهر بعبارات العيب فى مكان مفرح للجمهور وعلى مسمع ممن كانوا موجودين فيه.

الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥١

إذا كان الحكم قد أسس ركن العالاية فى القذف والسب على أن المنزل الذى وقع فيه هو محل عام لأن به مكاناً آخرين فذلك منه قصور فى البيان، إذ المنزل هو بحكم الأصل محل خاص وما ذكره الحكم من سماح السكان الآخرين لا يجعل منه محلاً عاماً بالصدفة ولا يتحقق به ركن العالاية لهما يجهر به من القذف والسب فى اغل الخاصة.

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٢

ما دام الحكم قد أثبت أن السب كان على مسمع من السابلة لأن المتهمه والجنى عليها كانتا واقفتين بباب المنزل المثل على الطريق العام فذلك يكفى فى بيان وقوع السب علناً وعلى مسمع من السارة فى الطريق من غير حاجة إلى تحديد مكان وقوف المتهمه من باب المنزل .

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ٨/١٢/١٩٥٢

متى كان المتهم قد جهر بألفاظ السب من نافذة غرفة مظلة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان ماراً فيه، فإنه بهذا يتحقق العالاية وتكون الواقعة جنحة .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٥

إنه وإن كانت العلانية قد تتحقق بالجهر بالفاظ السب فى فناء المنزل إذا كان هذا المنزل يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله ويختلفون إلى فئانه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم، إلا أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتصر على القول بأن السب حصل فى فناء المنزل الذى تقطنه أكثر من عائلة واحدة دون أن يبين ما إذا كان سكانه من الكثرة بحيث تجعل من فئانه محلاً عاماً على الصورة المتقدمة - فإنه يكون قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١

يكفى لتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف فى حق موظف عمومى أن يصل المكروب إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً يتداول نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة حتمية لعمل القاذف .

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٦

إن المادة ١٧١ من قانون العقوبات لم تبين طرق العلانية بيان حصر وتحديد .

الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤

المنزل بحكم الأصل محل خاص، والعلانية قد تتحقق بالجهر بالفاظ السب فى فناء المنزل إذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله ويختلفون إلى فئانه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم. فإذا كان الحكم قد إلتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما إذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء محلاً عاماً على الصورة المتقدمة فإنه يكون حكماً قاصراً .

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٩

- العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت ألفاظ السب أو القذف فى مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة .

- سلم المنزل ليس فى طبيعته ولا فى الغرض الذى خصص له ما يسمح باعتباره مكاناً عاماً، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذى يجمعهم على كثرة عددهم .

الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٥
المرافق التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها يحكم
الضرورة تداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة، ووقوع الإذاعة
فعلاً بتداولها بين أيدي مختلفة.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٨
لا يكفى لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقية تداولت بين
أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسندته إلى الجنى عليه .

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٠
يسوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من إنشائه هو، ذلك أن
نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعبر في حكم القانون كأن نشر الجاني سواء بسواء ولا يقبل من
أحد للإفلات من المسؤولية الجنائية أن يتلوع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى إذ الواجب
يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من تلك الكتابة لا تطوى على
أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢
جهر المتهم بفعل القذف في حانوت الكواء - وهو من أبواب الحرف الذين يفتحون أبواب محافهم
للجمهور ويوددون عليه بغير تمييز، فضلاً عن اتصال هذا محل بالطريق العمومي - وترديد النهم. ذلك في
مكتب عمله " وهو ناظر مبرسة " في حضور شاهدي الإثبات الفريين عن مخالطته في عمله مما يسوغ عليه
صفة المكان المطروق، هو مما يتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٧
مكتب الخايمي يحكم الأصل، محل خاص. وما ذكره الحكم المطعون فيه من " أن التهمة اعتدت بالشتم على
الجنى عليها بصوت مرتفع على مسع من جميع الموكلين وجميع الموظفين الذين كانوا بالمكتب " ما ذكره
الحكم من ذلك، لا يجعل مكتب الخايمي محلاً عمومياً بالصدف ولا يتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون
للسبب الذي يجهر به في محل الخاص المطل على طريق عام .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٣

مضى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن سب المدعية باخلاق المدني في الطريق العام - وهو مكان عمومي بطبيعته - مما يتوالت به ركن العلانية قانوناً. فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهرت بألفاظ السب وهي تقف في " بنو السلم " بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ فإن ذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٠

إن علانية الإسناد تتضمن حتماً قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في الحفل العام مع العلم بمعناها.

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢١/٣/١٩٧١

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يذلل بتخلف ركن العلانية، فإنه لا على المحكمة أن هي سكتت عن التحدث عن توافر هذا الركن على استقلال في حكمها ما دامت الوقائع كما حصلها الحكم تقطع بما يوفر جريمة القذف ركن العلانية على ما هو معرف به في القانون .

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٤

مضى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته بياناً لواقعة الدهوى أن الطاعنة إعدت على اجتهت عليه بالسب العلني أمام المارة في الطريق العام بتوجيه العبارات التي أوردتها الحكم بما يقتضاه أن السب وقع في الطريق العام وهو مكان عمومي بطبيعته مما يتوالت به ركن العلانية قانوناً، فإن نعى الطاعنة على الحكم بالقصور يكون غير سديد.

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٧

لما كانت العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت ألفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة، وكان الحكم المطعون فيه قد أقصر في مدوناته على القول بأن السب حصل في سلم المنزل وقد أثبت الضابط في المخضر دون أن يبين أنه قد حصل الجهر به بصوت يقرع السمع وكان سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكاناً عاماً، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع من الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل

يجمعهم على كثرة عددهم لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر العناصر التي تجعل من سلم المنزل محلاً عاماً على الصورة المقدمة، ولا بين منه كيف تحقق من توافر ركن العلانية في واقعة الدعوى بحصول السب في هذا المكان، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٧

من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى محكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح. وأن إغفال هذا البيان المهم يعيب الحكم بالقصور بما يستوجب نقضه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يتحدث عن واقعة هذا الظرف وكيفية توافره في حقه من حيث طبيعة المكان الذي حدث فيه وما إذا كان قد حصل الجهر به بين سكان المنزل وما إذا كانوا من الكثرة بحيث تجعل مكان الحادث محلاً عاماً، فإنه يكون قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعة قصدت إذاعة ما نسبته إلى الجاني عليها وذلك بما استخلصه الحكم من أن الطاعة تعمدت لإرسال الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب إلى زوج الجاني عليها - المدعي بالحق المدني - وأنها حررت الخطاب في حضور الشاهدة التي أحضرت عليه كما علم الشاهد من الطاعة بفحوى الخطاب وما تضمنته من ألفاظ، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علناً من اختصاص محكمة الموضوع - تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علناً بالجاني عليها يكون قد دلت على سوء نية الطاعة وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتتحسر به دعوى القصور في السبب .

الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٢

من المقرر أنه لا يكفي ركن العلانية في جرميتي القذف والسب أن تكون عبارات القذف والسب قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى الجاني عليه، وإذا كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي الذي أعاد الحكم المطعون فيه بأسبابه لم يستظهر الدليل على الطاعة قصدت إذاعة ما أسنده إلى المطعون حده الثاني فإنه يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٤

- من المقرر أن العلانية في جريمة السب لا تحقق إلا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات السب على عدد من الناس بغير تميز، وللايهما إنتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب.

- من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العلني أن يبين عنصر العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى محكمة النقض القيام بوظيفتها في مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح وكان ما حصله الحكم في صدد بيانه واقعة الدعوى ولحوى المستندات التي قدمها المدعي بالحقوق المدنية لا يتوافر فيه عنصر العلانية.

- لا يكفي لتوافر العلانية أن تكون عبارات السب قد تضمنتها ورقة رسمية تداولتها أيدي موظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى الجني عليه. وكان الحكم قد أخفق بيان ما إذا كانت صحيفة الإنذار قد تداولتها أيدي عدد من الناس بلا تميز فضلاً عن بيان مقصد الطاعن من فعله، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٣٢

إن المادة ٣٤٧ ع يفيد نصها أن السب غير المشتمل على إسناد عيب أو أمر معين يكون مخالفاً حتى ولو كان علنياً مهما يكن في هذا السب بما يندش الناموس أو الإعتبار، بينما أن المادة ٢٦٥ يقضي نصها صراحة بأن مثل هذا السب المخادش للناموس والإعتبار متى وقع علنياً كان جنحة مما تعاقب عليه المادة المذكورة حتى ولو كان غير مشتمل على إسناد عيب معين، فأى النصين أولى بالإعتبار ؟

تري محكمة النقض أن المنطبق على غرض الشارع هو إعتبار مثل هذا السب جنحة لا مخالفة وذلك؛ "أولاً" لأن المادة ٢٦٥ ع حلت محل المادة ٢٨١ ع من قانون سنة ١٨٨٣ الأهلى المنقولة إليه من القانون المخطوط " مادة ٢٧١ ع " التي أخذها هذا من القانون الفرنسي وأضاف إليها ما يفيد أنه جعل العلانية هي الفارق المميز بين الجنحة والمخالفة. فهذه الإضافة الواردة على أصل النص الفرنسي هي إضافة مقصودة عند الشارع المصري والتوسيع الذي أتت به في نطاق الجنحة يعتبر أنه تخصيص للنص المحدد لنطاق المخالفة والمنقول عن القانون الفرنسي. وكل ما في الأمر أن الشارع حين إضافتها فاتته أن يعدل النص الخاص بالمخالفة التعديل الذي يفرضه بل نقل هذا النص عن الأصل الفرنسي على حاله نقلاً خطأ. " ثانياً " لأن المادة ٢٦٥ ع التي تنص على السب المحتر جنحة قد عدلت أخيراً في سنة ١٩٣١ " القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١ " ولم يمس الشارع أصل تلك الإضافة بل إستبقاها على حالها. وفي هذا ما يشير إلى تأكيد رضائه بوجودها وأنها واجبة التطبيق. هذا إلى أن من قواعد الأصول أنه إذا تعارض نصان عمل بالمتأخر منهما

فإذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ متعارضين فإن نص أولاهما أصبح هو المتأخر بما طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل اللفظي الذي لم يمس جوهره بل بينه وأكد حرص الشارع على إستبقائه. وعليه فإذا كان المتهم قد سب الجنى عليه علناً بقوله " إطلع بره يا كلب " فتمثل هذه العبارة الخادشة للناموس والإعتبار تجعل الواقعة جنحة لا مخالفة ولو أن السب غير مشتمل على إسناد عيب معين .

الظعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٢٨

من ثبت عليه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٧ ع لا يخليه من العقاب عليها أنه كان في حالة دفع إعتداء وقع عليه، لأن عبارة هذه المادة عامة تشمل كل إهانة بالإشارة أو القول بلا فرق بين أن تكون حصلت إعتداء من المعتدى أو حصلت رداً لإهانة وقعت عليه. والجريمة الوحيدة التي لنس القانون على أن العقاب عليها يستحق إذا وقعت إعتداء ولا يستحق إذا وقعت دافعاً عن إعتداء هي جريمة مخالفة السب غير العلني المبينة في المادة ٣٤٧ ع، فإن مفهوم نصها أن من وقع منه السب غير العلني دافعاً عن سب وقع عليه لا عقاب عليه. أما المادة ١١٧ فإذا لم ينص المشرع فيها على ما يفهم منه ذلك فيجب تطبيقها بحسب عموم نصها.

الظعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢٣

إن حوش المنزل هو بحكم الأصل مكان خصوصي، وليس في طبيعته ما يسمح بإحضاره مكاناً عمومياً إلا أنه يصح إعتباره عمومياً إذا اتفق وجود عدد من الأفراد الجمهور فيه بسبب مشادة حدثت بين طرفين والسبب الذي يوجه أحدهما للآخر حال إجماع أولئك الأفراد فيه يكون علنياً .

الظعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢٣

العلانية ركن من أركان جنحة السب، فالحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة يجب أن يثبت توافر هذا الركن. وإذاً فإذا قصر الحكم على تلخيص شهادة الشهود بدون أن يبين اغل " أو اغفل " الذي حصل فيه السب يكون حكماً ناقص البيان مصححاً نقضه .

الظعن رقم ٩٨٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢١

توافر العلانية التي يقتضيها القانون من مواد القذف والسب بالطرق الواردة في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات لأن المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ أحالتا عليها. وهذه الطرق لم تعين في تلك المادة على سبيل الحصر بل ذكرت على سبيل البيان، فالعلانية قد تتوافر بغير الوسائل المعينة المعرفة فيها. ولكن بمقتضى أحكام القانون العامة يجب لتوافر هذا الركن أن يثبت في كل حالة أن المتهم قصد الإذاعة وأن ما قصر إذاعته أذيع فعلاً بين أناس غير معينين وغير معروفين له. فالمراتب التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالظعن في حق

موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة لدى مقدمها ووقوع الإذاعة فعلاً بتداولها بين أيد مختلفة .

الطنين رقم ١٤٦٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٧

مضى أسند المتهم، عن علم، بإحدى طرق العلانية إلى الجنى عليه [وهو عمدة] أمراً معيناً لو صح لأوجب معاقبته، وعجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه، فقد توافرت في حقه أركان جريمة القذف وحق العقاب. ولا يشفع له تمسكه بأن ما وقع منه كان على سبيل التبليغ ما دام الثابت بالحكم أنه كان مسمى النية فيما فعل قاصداً التشهير بالجنى عليه. على أن ذلك النظر لا يمنع من اعتبار ما حصل من المتهم في الوقت نفسه بلاغاً كاذباً مع سوء القصد متى توافرت أركانه .

الطنين رقم ١٨٨٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٣٧

إن غرفة ناظر المدرسة ليست بطبيعتها محلاً عمومياً يعتبر السب الواقع فيها علناً إلا إذا كانت وقتئذ قد تحولت إلى محل عمومي بالصدفة. وإذن فالسب الحاصل فيها أمام الناظر واثنين من المدرسين لا يعتبر حاصلاً في علانية .

الطنين رقم ٦٩٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ٣/٤/١٩٣٩

إن القانون نص في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة ١٧١ من القانون الحالي على أن العلانية في الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل تتوافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق أو في أى مكان مطروق، أو متى بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان. ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانوناً بإعطاء المكاتب ونحوها إلى عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة. ووسائل العلانية الواردة بالمادة مسالفة الذكر لم ترد على سبيل التعيين والخصر بل جاءت من قبيل البيان والتمثيل. وهذا يقتضى أن يعمد إلى القاضي تقدير توافرها على هدى الأمثال التي ضربها القانون. فإذا اعتبرت المحكمة ركن العلانية في جنحة القذف متوافراً، لأن المتهم أرسل مكتوباً حاوياً لعبارات القذف في حق الجنى عليه إلى أشخاص عدة، وأنه إنما كان يقصد التشهير بالجنى عليه، فإنها تكون قد أصابت في ذلك، لأن هذا الذي استندت إليه - فضلاً عن أنه ينطبق عليه التصريف الوارد في القانون لتوزيع المكاتب - فيه ما تصحقيق به العلانية في الواقع ما دام المكتوب قد أرسل لأشخاص عديدين، وكان مرسله يتوهم نشره وإذاعة ما حواه .

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٣٩

إن القانون لا يوجب للعقاب على القذف والسب أن يقع أيهما في حضرة المجنى عليه، بل إن إشراف توافر العلانية في جريمة القذف والسب العلني فيه ما يدل بوضوح على أن العلة التي شرع العقاب من أجلها لم تكن مواجهة شخص المجنى عليه بما يؤله ويتأذى به من عبارات القذف والسب، وإنما هي ما يصاب به المجنى عليه من جراء سماع الكافة عنه ما يشينه في شرفه وإعتباره. وهذه العلة تتحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم المجنى عليه بما رمى به.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٣٩

إن القانون لا يجوز أن يحمل القاذف مسؤولية نشر عبارات القذف أو إذاعتها أو جعلها علانية بأية طريقة كانت إلا إذا كان هو الذي عمل على ذلك وقصد إليه كوسيلة لإتمام جريمته. فمن خطأ محاسبة مقدم البلاغ الكاذب على العلانية الحاصلة من طريق رفع الدعوى عليه مباشرة من المجنى عليه لكذبه في الوقائع التي بلغ عنها، لأنه وقت تقديمه البلاغ لم يكن يقدر أن بلاغه سوف ينتهي برفع الدعوى العمومية والمدنية عليه أمام محكمة الجناح. وإنما هو محاسب على العلانية المتوافرة عن غير طريق رفع الدعوى بتداول البلاغ في أيد كثيرة بالجهات التي قدمه إليها، وبسبب التحقيق الذي استلزمه ما لا بد أن يكون قد قصده كنتيجة حتمية للبلاغ الذي قدمه متعمداً وقائع معينة تكون جرائم يعاقب عليها القانون وتستدعي إجراء تحقيق فيها.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ٢/٢٦/١٩٤٠

إن قانون العقوبات بنصه في المادة ١٧١ على أن الكتابة والرسم وغير ذلك من طرق التمثيل تعتبر علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس، أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان، لم يشترط أن يكون التوزيع أو البيع بالغا حداً معيناً، بل يتحقق عرضه بمجرد حصول التوزيع أو البيع بالغا ما بلغ متى كان مقوفاً بنية الإذاعة التي يسعى في ثبوتها أن يكون عن طريق تعدد ما وزع أو بيع أو عن أي طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٠

العلانية من أركان جريمة السب فيجب أن يعني الحكم بيان طريقة تحقيقها لكي يسنى حكمه النقض مراقبة صحة تطبيق القانون. وإغفال هذا البيان يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٤١/٣/٢٤

مضى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم أن المتهم وهو في محل خاص قد جهر بألفاظ السب ليسمعها من كان في الطريق العام فذلك تتحقق به العلانية في جريمة السب طبقاً للمادة ١٧١ ع.

الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٤١/١٢/١

العلانية والقذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : أن تحصل الإذاعة، وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم. فإن حصلت الإذاعة من غير أن يكون المتهم قد قصدوا فلا تجوز مؤاخذته. وإذا كان المتهم " وهو موظف في شركة " قد شكوا أحد زملائه إلى مجلس إدارة الشركة، وكتب على غلاف الشكوى المرسلة منه إلى المدير كلمتي " سرى وشخصي "، لم أمام المحكمة بمسك بأنه ما كان يقصد إذاعة ما حوته الشكوى من العبارات التي عدتها المحكمة قذفاً في حق المشكو بدلالة ما كتبه على غلافها، ولكن أدانته المحكمة في جريمة القذف علناً دون أن تتحدث عما تمسك به في دفاعه، فإنها تكون قد قصرت في بيان الأسباب التي بنت عليها حكمها.

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٢٣

- العلانية في جرمي القذف والسب المنصوص عليهما في المادة ١٧١ من قانون العقوبات يشترط لها توافر عنصرين : توزيع الكتابة المضمنة لعبارات القذف والسب على عدد من الناس بغرض تمييز وانتواء المتهم إذاعة ما هو مكتوب. ولا يجب أن يكون التوزيع بالفاً حداً معيماً، بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس، ولو كان قليلاً، سواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة حوز ما دام ذلك لم يكن إلا بفعل المتهم أو كان نتيجة حمية لعمله لا يتصور أنه كان يجهلها. فإذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها بالإدانة أن المذكرة التي يحاكم من أجلها المتهم " وهو محام " لما حوته من عبارات القذف والسب قد كتبت بالآلة الكاتبة من ثلاث نسخ بقيت إحداها بدوsie المحامي عن المتهم وسلمت الثانية لمحامي المدعين بالحق المدني وقدمت الثالثة فيئة المحكمة لتودع ملف القضية، فهذا يدل على أن المذكرة قد إطلع عليها المحامي عن المقلوف في حقه وهيئة المحكمة وكتاب الجلسة أيضاً بحكم وظيفه. والمتهم بوصفه محاماً - كما ذكر الحكم - لم يكن يجهل تداول المذكرة بين الموظفين المختصين بالمحكمة كتبئة حمية للإبداع الذي يستلحق الضرورة إطلاعهم عليها وبهذا كله توافر العلانية في جرمي القذف والسب كما عرفها القانون، لتداول المذكرة بين محامي للمقلوف في حقه وهيئة المحكمة وغيرهم ممن تقتضى طبيعة عملهم أن يطلعوا عليها، ولتثبت قصد الإذاعة لدى المتهم ووقع الإذاعة بفعله.

- إنه وإن كان حكمه الموضوع أن تقدر وقائع دعوى القذف والسب المطروحة عليها وتعرف توافر العلانية فيها أو عدم توافرها إلا إذا استجبت نتيجة من مقدمات لا تؤدي إلى ما انتهت إليه فيكون لحكمة النقض أن تراجمها في ذلك.

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٤٢
لا يكفي لتوافر ركن العلانية أن تكون العبارات المضمنة للإهانة أو القذف قد قيلت في محل عمومي بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسميها من يكون في هذا المحل. أما إذا قيلت بحيث لا يمكن أن يسميها إلا من ألفت إليه فلا علانية.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٣
- إن المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد نصت على أن القول يعبر علنياً إذا حصل الجهر به في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان. ولذلك فإن ألفاظ السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل تعبر علنية إذا سمعها من يرون في الشارع العمومي.

- إنه يبين من مطالعة المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي تعاقب على السب باعتباره جنحة، والمادة ٣٩٤ التي تعاقب على السب باعتباره مخالفة، أن السب، جنحة كان أو مخالفة، يكفي في العقاب عليه أن يكون متضمناً بأي وجه من الوجوه عمداً للشرف أو الإعتبار. وهو يكون جنحة إذا وقع بوجه من وجوه العلانية الواردة في المادة ١٧١ ع. فعنايت المميز في القانون الجنائي بين الجنحة والمخالفة هو العلانية فقط.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٣
إن فناء المنزل ليس عملاً عمومياً إذ ليس في طبيعته ولا في الفرض الذي خصص له ما يسمح بإعتباره كذلك. وهو لا يتحول إلى محل عمومي إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه. وإذن فالسب الذي يحصل فيه لا تتوافر فيه العلانية، ولو كان سكان المنزل قد سمعوه. وإذن فإذا كانت الواقعة هي أن التهمة سبت الجاني عليها بمجرد دفعها إلى المنزل وصعودها على السلم أمام من كانت ترافقها هي وإبنها فإن هذا يعبر مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤ فقرة أولى عقوبات وإعتبار محكمة النقض الواقعة كذلك، بعد الحكم فيها على أنها سب علني، ليس من شأنه أن يؤثر في التصويح المحكوم به.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٣

إذا كان من وقائع القذف المرفوعة بها الدعوى على المتهم أنه نشر تقرير الطبيب المعين من المجلس الملي للكشف على المدعية بالحق المدني الوارد فيه أنها مصابة بإرتخاء خلقى فى غشاء البكارة ناشئ عن ضعف طبيعى فى الأنسجة مما يجعل إيلاج عضو الذكر ممكناً من غير إحداث تمزق ولا يمكن طبيياً البت فيما إذا كان سبق أحد مباشرتها، وذلك بطريقة توزيع صور من هذا التقرير على عدة أشخاص بقصد التشهير بالمدعية - إذا كان ذلك، وكان كل ما ذكرته محكمة الموضوع عن هذه الواقعة هو " أنها ترى أنه لم يحدث طبع ولا نشر للتقرير كما تتطلبه المادة ١٧١ عقوبات " دون أن تبين المقدمات التى رتب عليها هذه النتيجة، فى حين أن الدفاع لم يقل صراحة بعدم حصول توزيع بل كل ما قاله هو أنه إذا كان ثمة توزيع فإن ما وزع هو تقرير الطبيب، فإن هذا منها يكون قصوراً فى بيان الأسباب التى أقيم عليها الحكم، إذ كان من الواجب أن تبحث المحكمة فى مدى توزيع التقرير وفى الغرض من توزيعه حتى إذا ثبت لديها أنه وزع على عدد من الناس بغير تمييز بقصد النشر وبنية الإذاعة كان ركن العلانية موافراً، وكانت دعوى المدعية صحيحة، ولا يقلل من صحتها أن هذا التقرير غير ثابت به إزالة بكارة المدعية، ولا مقطوع فيه بسبق إفراشها، إذ الإسناد فى القذف يتحقق أيضاً بالصيغة التشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى فى الروح عقيدة أو ظناً أو إجمالاً أو وهماً، ولو عاجلاً فى صحة الواقعة أو الوقائع المدعاة.

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٨

إن القانون قد نص فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات على أن العلانية فى الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل توافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان مطروق، أو إذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان. ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانوناً بمجرد جعل المكاتب ونحوها فى متناول عدد من الجمهور بقصد النشر وبنية الإذاعة. ووسائل العلانية الواردة بالمادة المذكورة ليست على سبيل الحصر والتميز بل هى من قبيل التمثيل والبيان، مما يقتضيه أن تقديرها يكون من سلطة قاضى الموضوع. فإذا استخلص الحكم توافر ركن العلانية من الكيفية التى قدم بها المشتكى شكواه ضد القاضى، وهى إرساله إلى الجنى عليه، وإلى المحكمة الابتدائية الأهلية التى يشغل فيها، وإلى الإدارة القضائية الأهلية بوزارة العدل، وإلى وزارة العدل، عدة عرائض سماها رداً للقاضى الجنى عليه، على اعتبار أن هذا منه يدل دلالة واضحة على أنه أراد إذاعة ما نسب إليه إذ أنه لم يقصد الإذاعة لإقتصر على إرسال الشكوى للقاضى وحده دون الجهات الأخرى التى

يعلم بالبداهة أن كل جهة منها تحوى عددا من الموظفين من الضروري أن تقع الشكوى تحت حسهم وبصرهم، فإنه لا يكون قد أخطأ.

الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٩

إذا كانت الواقعة الثابتة على المتهم هي أنه سب المجنى عليهن وهو فوق سطح المنزل على مسمع ممن كانوا بالطريق العام، فإن العلانية تكون متوافرة في هذه الحالة. لأن القانون صريح في أن القول أو الصياح يعتبر علنياً إذا حصل الجهر به في غفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٤٦/٣/١١

يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العلنى أن يبين العلانية وطريقة توافرها في الواقعة الدعوى حتى يتسنى محكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح. فإذا أدانت المحكمة المتهم في هذه الجريمة دون أن تتحدث عن الواقعة هذا الطرف وكيفية توافره في حقه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٨

إذا كان الحكم قد أدين المتهم بجريمة السب العلنى دون أن يبين ركن العلانية ويورد الإعتبارات التى استخلصت منها المحكمة قيامه فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٢

إن قانون العقوبات لم يبين طرق العلانية في المادة ١٧١ بيان حصر وتحديد، فللقاضى الموضوع أن يستخلص العلانية من كل ما يشهد بها من ملابس وظروف. وإذن فإذا كانت المحكمة قد حصلت قيام العلانية من أن المتهم ألقى خطابه الذى تضمن العيب في جمع من الناس " أعضاء اتحاد غريحي الجامعة " ولم تر في الرابطة التى تربطهم بعضهم ببعض ما ينفي وصف العلانية عن هذا الخطاب، فهذا الفهم من جانبها سائق وتحصيله في حدود سلطتها .

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١٨

يكون في التحدث عن العلانية في جنحة السب واستخلاصها أن تقبل محكمة الموضوع إن " العلانية متوافرة لحصول السب أمام الموجودين وقت توقيع الحجز ومنهم المحضر وشيخ الجهة " .

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٠٦ صفحة رقم ١٩/١٢/١٩٢٩

المبارات التي تخدش الناموس والاعتبار وتكون موجهة من شخص لآخر وإنذار رسمي هي بلا شك مما يقع تحت نص المادة ٢٦٥ عقوبات لتوافر العلانية فيها. ومن الخطأ القول بأن هذه العبارات لا تفيد معنى السب المعاقب عليه كجرمة لدخولها في حدود المطاعنات التي تحصل بين الخصوم أثناء النزاع على حق. لأن المادة ٢٦٦ عقوبات تستلزم - للإغناء من العقاب على السب كجرمة - قيام دعوى بالفعل بين المقرى والجنى عليه، وأن يحصل الإفواء أثناء المرافعة أمام المحكمة شفهاً أو تحريراً.

الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ١٤٠٦ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٣١/٢/١٥

- إذا كان الحكم الابتدائي باطلاً لعدم ذكره ألفاظ السب وإحاطته في بيانها على محضرى التحقيق والجلسة فإن المحكمة الاستئنافية تلك تصحيح هذا البطلان بإيرادها ألفاظ السب في صلب حكمها بلا حاجة إلى إعادة الدعوى للمحكمة الأولى. وليس في هذا أى مساس بحق الدفاع ولا تفويت لدرجة من درجات التقاضى عليه.

- لا يقبل وجه الطعن المبني على أن المحكمة أغفلت بيان ركن العلانية الواجب توافره في جرائم السب العلنى متى كان الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذى ورد في صلبه أن السب وقع بقاعة جلسة المحكمة فإن قاعات الجلسة مفتوحة لكل من أراد دخولها فالعلانية معروفة.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ١٤٠٦ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٣١/٢/٢٢

إذا أرسل شخص تليفافاً لرئيس مصلحة يشكو فيه من أحد مرعوسيه وينسب إليه أنه لفق عليه قضية فلا يمكن إعتبار المرسل قاذفاً بما ورد في التلغراف معاقباً على فعلته بالمادة ٢٦١ عقوبات لعدم توافر ركن العلانية فيها من جهة ولأن طيعة المراسلة التلغرافية لا تدل على قصد إذاعة محتوياتها من جهة أخرى. ولكن يصح النظر في فعلة المرسل من وجهة جواز إنتباهاها على جريمة البلاغ الكاذب.

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧

من المقرر أن المرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة بالطعن في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلاً تتوالى بتداولها العلانية لوقوع الإذاعة فعلاً بتداولها بين أيدي مختلفة، ولا يغير من ذلك قول الطاعنين أن الجهة التي تقدموا لها بالشكوى تعمل في سرية. وإذن فمتى كان الغائب مما أورده الحكم أن الطاعنين اعترفوا بالتحقيقات بتقديم العديد من الشكاوى والمذكرات في حق المظعون ضده، فقد توافر لجرمة

القذف ركن العلانية على ما هو معرف به في القانون، ومن ثم يكون ما ينهيه الطاعنون على الحكم في هذا الشأن غير سليم.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩
لا يكفي لخواهر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقيات تداولت بين أيدى الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ويستظهر الدليل على أنه قصد ما أسنده إلى المجنى عليه، فإنه يكون ممياً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩
لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد إستظهر ركن العلانية في قوله " وحيث أن المتهم محام ولقد ذكرته التي تتضمن عبارات القذف والسب للمحكمة وإستعلم محامى المتهم صورتها وأطلع عليها ومكوبة على الآلة الكتابة وأطلع عليها كاتبها كما أطلع عليها كاتب الجلسة وأن المتهم وهو محام لا يجهل تداول المذكرة بين هؤلاء وقاموا بإذاعتها ووقعت الإذاعة بفعله فمن ثم يصين عقابه بمادتي الإتهام سالفتي البيان " وكانت العبارات الواردة بالمذكرة تلك والتي وصفت المدعى بالحقوق المدنية بأنه " كذاب ومزور وجبان ورعديد وأشر " هي عبارات تطوى على غشش للشرف والإعترار وقد توافر ركن العلانية قانوناً بتقديم المذكرة للمحكمة وتداولها بين أيدى كاتبها والموظفين المختصين كنتيجة لإيداعها ملف الدعوى، فإن ما يدعيه الطاعن في شأن عدم توافر ركن العلانية يكون على غير سند.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٦١
جهر المتهم بفعل القذف في حانوت الكواء - وهو من أرباب الحرف الذين يفتحون أبواب محالهم للجمهور ويرددون عليه بغير تمييز، فضلاً عن إتصال هذا اهل بالطريق العمومي - وترديد المتهم ذلك في مكتب عمله " وهو ناظر مدرسة " في حضور شاهدى الإلبات الغربيين عن غلاطيه في عمله مما يسوغ عليه صفة المكان المطروق، هو مما يتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ٦٢٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ٤/٦/١٩٨٦
لما كان من المقرر أن العلانية في جريمة القذف النصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين، أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز وثانيهما، إنشأه الجاني إذاعة ما هو مكتوب، ولا يتطلب القانون أن يكون التوزيع بالغا حداً معيناً، بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس، ولو كان قليلاً، سواء أكان ذلك عن طريق تداول

نسخة واحدة منه، أم بوصول عدة نسخ أو صور منها، ما دام ذلك لم يكن إلا بفعل المتهم، أو كان نتيجة حتمية لعمله لا يتصور أنه كان يجهلها، ولما كان مفاد ما أورده الحكم في ملوناته من إقدام الطاعن على إرسال برقيتين إلى كل من رئيس الجمهورية ووزير العدل، تضمنتا أن اجنبي عليه خرج على نزاهة القضاء واستغل نفوذه وتوسط لدى الحاكم للحصول على حكم طرد ضده، ودون دليل يظهر ذلك، وعلى الرغم من إقراره أنه لم يحصل إلجاء إلى القضاء، وإقرار بتسليم كافة حقوقه، فإن هذا من الحكم يتوالى به عنصرا العلانية في جريمة القذف، لما هو معلوم بالضرورة من أن كلنا البرقيتين تداولتها أيدي الموظفين المختصين في رئاسة الجمهورية ووزارة العدل بحكم وظائفهم، كنتيجة حتمية للإبراق بهما وضرورة الإطلاع عليهما منهم، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الصدد على غير سند.

الطعن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في ملوناته بياناً لواقعة الدعوى أن الطاعن إعتدى على اجنبي عليه بالسب العلني أمام المارة في الطريق بوجهه العبارات التي أوردها الحكم بما مقتضاه أن - السب وقع في الطريق العام وهو مكان عمومي بطبيعته مما يتوالى به ركن العلانية قانوناً. فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون غير سليم.

الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٤

من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه والتحقيق فيها لا يعد قذفاً معالفاً عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه

* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة القذف :

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٢

متى كانت الدعوى المباشرة قد رفعت على المتهم بالقذف في حق المدعى بالحقوق المدنية علناً فإنه يكون على المحكمة أن تطبق مواد القانون التي تنص على العقاب على الواقعة بغض النظر عن المادة التي طلب المدعى بالحقوق المدنية تطبيقها، ولا يكون للمتهم أن ينعى على المحكمة أنها لم تلفته إلى هذا التصحيح ما دام أن وصف التهمة التي أدين فيها هو بذاته الوصف الذي رفعت به الدعوى عليه، ولم تسند إليه المحكمة وقائع جديدة.

* الموضوع الفرعي : قذف في حق موظف عام :

الطنن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٦

مضى كانت جريمة القذف التي أثبتها الحكم على المتهم قد وقعت في حق موظف عام وبسبب أداء وظيفته وبطريق النشر في إحدى الجرائد، فإنه لا يجوز طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون العقوبات أن تقلل العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من هذا القانون. فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم قد قضى بمحاكمته بغرامة قدرها أربعون جنيهاً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطنن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١

إن ما يدعيه المتهم بالقذف في حق موظف عمومي من سلامة نيته لا يفي به من المقاب ما دام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه.

الطنن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٥

يشترط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قللاً وسباً في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة المصلحة العامة، أما إذا كان القذف سبباً، ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضفائان وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندتها إلى الموظف، ونجس إدانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به.

الطنن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨

إسقط قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادراً عن سلامة نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضفائان أو دوافع شخصية، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التي أسندتها إلى الموظف .

الطنن رقم ٤٣٧٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١١

إن حسن النية الذي يشترط القانون توافره لدى القاذف تبريراً لظنه في أعمال الموظفين لا يكفى وحده للإعفاء من العقاب وإنما يجب أن يقرون بالإثبات صحة الوقائع المستندة إلى الموظف العمومي، فإذا عجز القاذف عن إثبات الواقعة فلا يجلبه الإحتجاج بحسن نيته.

الظعن رقم ١٢١٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٢
يشترط قانوناً لإباحة الظعن المتضمن قلداً في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة المصلحة العامة. فإذا كان القاذف سعى النية ولا يقصد من طعنه إلا شفاء ضحائان وأحقاد شخصية، فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التى أسندها إلى الموظف، وتجب إدانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به.

الظعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٢
إن القانون - فى سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف الظعن فى أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط : [الأول] أن يكون الظعن حاصلاً بسلامة نية أى مجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها. [والثانى] ألا يتصدى الظعن أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة. [والثالث] أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المطعون فيه. فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب. أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب.

الظعن رقم ٦٧٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٤٩/١/٤
مضى كانت عبارة القلاف فى حق موظف شائنة فى ذاتها خادشة شرف المجنى عليه وإعباره بالقصد الجنائى يصير معاولاً فى حق قائلها. ويكون من اللازم عند تبرئة المتهم أن تعنى المحكمة بإثبات أمرين : أولهما صحة جميع الوقائع التى أقام عليها المتهم عبارات قلده، وثانيهما حسن نيته على أساس أنه إنما رمى من وراء مطاعنه إلى اخير لبلاده ولم يقصد التشهير بالمجنى عليه .

الظعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧
من المقرر أنه يشترط قانوناً لإباحة الظعن المتضمن قلداً فى حق الموظفين العموميين أو من فى حكمهم أن يكون صادراً عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف، وخدمة المصلحة العامة، أما إذا كان القاذف سعى النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضحائان وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة وقائع القذف وتجب إدانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

*** الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة :**

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ١٩ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٠
ليس للمتهم أن يتضرر من اعتبار المحكمة المقال محل الاتهام قذفاً في حين أنه سب ما دامت المحكمة قد
لقت نظره إلى الدلائل على أساس تهمة السب، والعقوبة التي قضت بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة
لجريمة السب العلني.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٠
ما دام المتهم لم يدلع بأن القذف الذي صدر منه كان بحسن نية متعلقاً بوظيفة اجني عليه وطلب إثباته بل
كان على الضد من ذلك ينكر صدوره منه، فلا يجوز له أن ينفي على المحكمة أنها لم تصح له فرصة إثبات
وقالاه.

الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٢
متى كان بين من أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة دانت الطاعن بجرمى القذف والبلاغ الكاذب
تطبيقاً للمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات، وقضت عليه بعقوبة واحدة هي غرامة قدرها
عشرون جنيهاً تطبيقاً للمادة ٣٢ لإرتباط الجرمين إرتباطاً لا يقبل التجزئة ثم رأت المحكمة الإستئنافية
للأسباب التي ساقها براءته من تهمة البلاغ الكاذب وقضت بتأييد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض
متى كان ذلك وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المستأنف على الطاعن من أجل الجرمين هي الحد
الأدنى للعقوبة المقررة بالقانون لجريمة القذف التي دانه بها الحكم المطعون فيه فإن الطعن على الحكم
بالتسبة للدعوى العمومية بسبب إستيقاله للعقوبة كما هي يكون على غير أساس غير أنه لما كان الحكم
الإبتدائي قد قضى بمبلغ عشرين جنيهاً تعويضاً للمدعي بالحق المدني عن جرمى القذف والبلاغ الكاذب
وكان الحكم إذ قضى بالبراءة في تهمة البلاغ الكاذب قد قضى في نفس الوقت بتأييد الحكم الإبتدائي
فيما قضى به من تعويض ولا يبين من الحكم ما إذا كان هذا التعويض محكوماً به للمدعي بالحق المدني عن
القذف وحده رغم عدم إستئنائه بشأنه أو أنه يشمل تعويضاً للمدعي بالحق المدني عن واقعة البلاغ
الكاذب أيضاً ورغم براءة الطاعن منها، فإن الحكم يكون قاصر البيان في الدعوى المدنية مما يعيه
ويسوجب نقضه بالنسبة لما .

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٩
متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للعوض في مسألة سلامة التية إلا في حدود ما
يكون الطعن موجهاً إلى موظف عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا

يقبل من الطاعن الأول أى دليل يقدم به لإثبات صحة ما قذف، وفي هذا ما يكفى لرفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢٧
لا يشفع فى تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهينة التى إستعملها التهم هى مما جرى العرف على المساجلة بها.

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٣٠
إن جرمى القذف والسب العلنى لا يتأثر قيامهما قانوناً باعتذار الجانى بأنه إنما دفع إلى ما وقع منه بعامل من عوامل الإستفزاز صدر من الجنى عليه أو غيره، لأن فى نهي القانون على اعتبار ذلك عنراً مانعاً من العقاب من مخالفة السب غير العلنى المنطبق على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات، مع عدم إيراد هذا النص فى جنحتى القذف والسب العلنى ما يدل على أنه لم ير الإعتداد فيهما بهذا العنر .

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٩
إن القانون لا يعد الإستفزاز عنراً معقياً من العقاب فى جريمة القذف والسب إلا أن تكون الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات لعدم توافر ركن العلانية.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٨
إن جنحة السب العلنى من الجنب التى تختص محكمة المركز بنظرها والحكم فيها، طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ الخاص بمحاكم المراكز. وليس فى هذا القانون ما يخرج السب عن اختصاصها إذا كان قد تضمن طعناً فى الأعراض. ومع ذلك فلا مصلحة للمتهم من وراء الطعن فى الحكم لهذا السب. لأن محكمة المركز، بمقتضى قانون إنشائها، ليس لها أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة شهور أو بغرامة تزيد على عشرة جنيهات مهما كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة فى القانون، بينما المحكمة الجزئية غير مقيدة بمثل هذا القيد. كما ليس له أن يعترض بأنه حرم من ضمانته قررها القانون لمصلحته أو من درجة من درجات التقاضى. لأن الذى يقوم بالعمل فى محكمة المركز هو قاضى المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذى يندبه وزير العدل لهذا الغرض، ولهذا المحكمة فى الجرائم التى من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التى للقاضى الجزئى فيما عدا الحكم بما يزيد على العقوبة السابق ذكرها.

الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦

إن حسن النية المأثر في المسئولية عن الجريمة رغم توأله أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض، وهو معنى لا يختلف مقوماته باختلاف الجرائم. ويكفي أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره في نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضى من ذلك القاعدة العامة الواجبة الإتباع فى مناسبة أخرى.

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ٤/٧/١٩٦٩

يشترط القانون لمدح العقاب على القذف الوجه إلى الموظف العمومى أو من فى حكمه إثبات القاذف صحة وقائع القذف كلها وأنه إذا كان القاذف قد أقدم على القذف وبه خالية من الدليل معتمداً على أن يظهر له التحقيق دليلاً، فهذا ما لا يميزه القانون. ومتى كان ما يثيره الطاعنون من أنهم أثبتوا صحة ما قذفوا به المظنون ضده بما هو مستفاد من صدور قرارات بعزله من الاتحاد الإشتراكي العربى ومن مجلس المحافظة، وحل الجمعية التعاونية، ومن تقديم المظنون ضده للمحاكمة بجريمة حيازة أطنان زراعية تهريب عن القدر المسموح به قانوناً، مردوداً بأن الفصل فى ذلك من الأمور الموضوعية التى تستغل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه، وقد خلص الحكم المظنون فيه إلى أن التحقيقات قد أثبتت عجزهم عن إثبات صحة وقائع القذف ودلل على ذلك تدليلاً سائفاً وسليماً، فإن دعوى الطاعنين فى هذا الشأن لا يعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى بما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

سجون

* الموضوع الفرعي : إعتراف المسجون :

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢

إن مجرد وجود المتهم في السجن تنفيذاً لحكم، لا أثر له في صحة إقراره.

* الموضوع الفرعي : الإتصال بالمساجين :

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢

إن المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون، إذ جرى نصها على أنه لا يسمح لأحد رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس إحتياطياً داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة فقد دلت على أن هذا المنع قاصر على المحبوس إحتياطياً على ذمة القضية ذاتها، سداً للريشة الفأثر عليهم ومنعاً لمظنة إكراههم على الإعتراف وهم في قبضة السلطة العامة. ولا كذلك من كان محبوساً حبساً تنفيذياً على ذمة قضية أخرى، فضلاً عن أن القانون لم يوجب الإعلان على مخالفة حكم هذه المادة، لأنه لم يقصد منها سوى تنظيم الإجراءات داخل السجن، بدلالة ورودها في باب الإدارة والنظام داخل السجن، منبهة الصلة بإجراءات التحقيق.

مقدمة

* الموضوع الفرعي : أركان جريمة السرقة :

الطعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠

من أركان جريمة السرقة أن يأخذ السارق الشيء بنية تملكه. والمفروض أن من يتخلص شيئاً فإنما يتنوى تملكه. وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في هذه الحالة لا تلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن. ولكن إذا كان المتهم قد نازع في قيام هذا الركن بقوله إنه ما قصد بأخذ البطانية محل دعوى السرقة إلا مجرد الإلتصاح بها إلقاء للبرد فإنه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصد الجاني وتقييم الدليل على توفره، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٧

متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أنه عقب حصول السرقة أمر صاحب المتجر بإغلاق أبواب المحل فوراً وأعلن بين الموجودين أنه سيقوم بتفتيش، فلما أحسست المتهمه بذلك وأيقنت أن فعلها سينكشف أمرها سارعت بإلقاء الكيس من يدها ثم أخذت تدفعه بقدمها محاولة إخفاؤه تحت إحدى المشاجد المدة لعمى البضاعة - فإنه يكون ظاهراً من ذلك أن قبضاً لم يقع بخلق الأبواب فعلاً وأن تفتيشاً لم يحصل بل بمجرد أن هدد صاحب المحل بخلق الأبواب وتفتيش من كانوا داخلين بادرت المتهمه إلى إلقاء الكيس المسروق محاولة إخفاؤه تحت المنضدة أي أنها تخلت عنه بعد سرقتها، ومن ثم فلا يكون هناك محل لما تنوره المتهمه حول بطلان القبض والتفتيش.

الطعن رقم ١٩١٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢

إن علم المتهم بالسرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى. فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن المتهم الذي يقول إنه لم يكن له علم بما يفعل بالي المتهمين الذين استدعاه أحدهم إلى مكان الحادث كان على علم بالسرقة مستخلصة ذلك من وجوده مع السارقين بمحل الحادث ومن مشاهدته الحفرة التي انزعرت منها المواشير المسروقة وجدة قطعها ووجود أدوات السرقة إلخ فلا يقبل منه الجدل في ذلك أمام محكمة النقض لكونه جديلاً موضوعياً لا شأن لها به.

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢

لا يشترط في الحكم الذي يعاقب على جريمة السرقة أن يحدد صراحة عن نية تملك المسروق بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٩

مضى كان الحكم قد أثبت أن الكاتب المساعد بقلم الحفظ بمحكمة القاهرة التجارية كان قد بارح مكتبه يوم الحادث إلى غرفة كاتب أول المحكمة لإغتم المتهم - وهو كاتب عمومي - فرصة غيبته وجعل يقلب الملفات الموضوعة على المكتب وإختلس منها أمر أداء معين والمستندات المرافقة له وأغشى هذه الأوراق بين صديريه ولقميصه، ثم أحس بعد ذلك بالفتضح أمره إذ رآه بعض الموظفين وهو يختلس الأوراق ويخفيها فأعادها ووضعها بين أوراق أحد الدفاتر التي كانت موضوعة على المكتب، فإن هذه الواقعة كما أثبتها الحكم على المتهم تكون جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١، ١٥٢ عقوبات كما هي معرفة بها في القانون.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٢

مضى كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم بوصفه لائق سيارة نقل إستلم من الجني عليه مائة شيكارة أصبحت بمقتضى بوليصة لتوصيلها إلى آخر فلم يسلم منها إلا ٤٥ شيكارة، فإن الحكم إذ إنتهى إلى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ في شيء.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٠

إن تسليم الطعن المسروق للشركة الجني عليها بعد معاينة وإثبات حالته لا يؤثر في سلامة الإجراءات التي تمت في الدعوى.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٨

يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستطاع توافر فعل الإختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة.

الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٢

لا يؤثر في قيام جريمة السرقة، عدم الإعتداء إلى معرفة شخص المالك للمسروقات.

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٩

عدم استبقاء السارق ما إختلسه في حوزته لا ينفي ركن الإختلاس.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣١

إذا كان ما يؤخذ من مجموع أسباب الحكم المطعون فيه أنه إنتبه إلى إستاند حيازة المنقولات للزوجة، ثم إتخذ من ذلك بحق قرينة على ملكيتها لها معززة بما ساقه من قرائن أخرى فلا مخالفة في ذلك للقانون.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٧

- الشئ المزك - على ما اشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدنى فى فقرتها الأولى - هو الذى يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته ونية إنهاء ما كان له من ملكية عليه فيغدو بذلك ولا مالك له فإذا إستولى عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريمة فى الإستيلاء على الشئ لأنه أصبح غير مملوك لأحد، والعبرة فى ذلك بواقع الأمر من جهة المتخلى وليس بما يدور فى خلد الجاني، وهذا الواقع يدخل تحريمه واستقصاء حقيقته فى سلطة قاضى الموضوع الذى له أن يبحث فى الظروف التى يستفاد منها أن الشئ مزك أو مفقود.

- لا يكفى لإعتبار الشئ مزكاً أن يسكته المالك عن المطالبة به، أو يقعد عن السعى لإسترداده بل لا بد أن يكون تحليه واضحاً من عمل إيجابى يقوم به مقرونًا بقصد النزول عنه.

الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/١٨

الأصل أن المشرع جعل من الحيازة فى ذاتها سنداً للملكية المنقولات وقبضة على وجود الصحيح وحسن النية ما لم يقم الدليل على عكس ذلك، وهو ما صرح به فى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٧٦ من القانون المدنى، أما بالنسبة إلى حالة الشئ المسروق أو الضائع فإن الحكم يختلف، إذ وازن الشارع بين مصلحة المالك الذى جرد من الحيازة على رغم إرادته وبين مصلحة الحائز الذى تلقى هذه الحيازة من السارق أو العاثر، ورأى - فيما نص عليه فى المادة ٩٧٧ من القانون المدنى - أن مصلحة المالك أولى بالرعاية.

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٦

لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه فى السرقة إستقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه.

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٩

عدم تحدث الحكم صراحةً وحللاً للإستقلال عن علم المتهم بإخفاء الأشياء المسروقة بالسرقة، لا يعيبه ما دامت الوقائع كما أثبتها تفيد ببلاتنا توفّر ركن العلم بالسرقة.

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٤

الإعتساف فى جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه. فإذا تم له ذلك، كان كل إتصال لا حق للجاني بالمسروق يعتبر أثراً من آثار السرقة وليس سرقة جديدة مادام سلطاته ظل مبسوطةً عليه. لا كان ما تقدم، وكان اكتشاف المجنى عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه واعتناؤه على مقربة

منه لضبط من يحاول نقله، لا يخرج المسروق من حيازة الجاني، ولا يعيده إلى حيازة الجاني عليه الذى لم يسرد، فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موجهه الذى أخفى فيه سرقة جديدة. ذلك بأن السرقة تمت فى الليلة السابقة ولا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من المسروق من مكان آخر بعد ذلك، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن وآخرين عن الواقعة التى تمت فى الليلة التالية للسرقة باعتبارهم قد ارتكبوا سرقة جديدة فإنه يكون قد اعتدأ فى تطبيق القانون بما يعين معه نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن وانحكوم عليهما الآخرين اللذين لم يكنا الحكم لوحدة الواقعة

الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٢ مكتب قضاى ١٣ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٢
يكفى للعقاب فى السرقة أن يكون ثابتاً بالحكم أن المسروق ليس مملوكاً لمتهم ذلك أن السارق كما عرفته المادة ٣١١ عقوبات هو "كل من اختلس متقولاً مملوكاً لغيره" ومن ثم فإن خطأ الحكم فى ذكر إسم مالك الشئ المسروق لا يبيح.

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٣ مكتب قضاى ١٤ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٦٣
من المقرر أن استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة. ولما كان المتهم "الطاعن" يجادل فى قيام هذه النية لديه، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى إثبات الواقعة فى حقه على القول بأنه تسلم الحقيبة الموجود بها الكابل المسروق من متهم آخر، وعلى أعراف هذا المتهم دون أن يبين حقيقة قصد الطاعن من هذا الإستلام أو مدى علمه بمحتويات الحقيبة التى إستلمها وكان ما أشار إليه الحكم من أعراف المتهم الآخر لا يكفى بالقدر الذى أوردته للكشف عن هذه النية، ولا لإثبات مساهمة الطاعن فى ارتكاب جريمة السرقة فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قاصراً بقصوراً يعيبه بما يسوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن.

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ مكتب قضاى ١٤ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٣
من المقرر أن لكل من جرمى السرقة والنهيب الجرمى ذاتية معيزة تقوم على مغايرة الفعل المادى فى كل منهما عن الأخرى بما يجعل منهما جرمين مستقلين تماماً لكل أركانها التى تميزها عن الأخرى.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ مكتب قضاى ١٥ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٤
نصت المادة ٣١١ من قانون العقوبات على أن كل من اختلس متقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق. والمتقول هو هذا القام هو كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن حالة قيمته ما دام ليس مجرداً من كل قيمة لأن تضاغة الشئ المسروق لا تأثير لها ما دام هو فى نظر القانون مائلاً. ومن ثم فإن طابع الدفعة المستعملة يصح أن تكون محلاً للسرقة، ذلك لأن لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن

إستعمالها وبمعها والإنشاع بها بعد إزالة ما عليها من آثار. وقد إعتبرها المشرع أوراقاً جديدة وأتم العيث بحرمتها فنص في المادة ٣/٣٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ بتقرير رسم الدفعة على عقاب "كل من إستعمل أو باع أو شرع في بيع طوابع دفعة سبق إستعمالها مع علمه بذلك" كما نص في المادة ٢٨ من هذا القانون على أنه "لا يجوز لمصلحة الضرائب التصالح مع المخالفين لأحكام المادة ٢٧ منه". وذلك تقديرأ بأن هذه الطوابع المستعملة ليست مجردة من كل قيمة وأن في إستعمالها وبمعها من الخطورة على الصالح العام مما لا ينبغي معه لمصلحة الضرائب التقاضي عنه أو الصالح بشأنه.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٣

- أراد المشرع بنص المادتين ١٥٩، ١٥٢ من قانون العقوبات، العقاب على كل إستيلاء يقع بطريق الفش أياً كان نوعه، أى سواء كان سرقة أم إعتلاصاً أم سلباً للحيازة، ومهما كان الباعث عليه يستوى أن يكون الغرض منه تملك الشئ أو إتلافه.

- إن جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية، جريمة من نوع خاص، نص عليها قانون العقوبات بغية إلزام الخصوم سلوك سبيل الذمة والأمانة في المخاصمات القضائية، وأن القصد الذى رمنى إليه الشارع من تجريم الأعمال الواردة بالمادتين ١٥٩، ١٥٢، من قانون العقوبات، هو المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية، ومن ثم لا ينال من توافر أركان هذه الجريمة حصول التسليم، ما دام أن الإستيلاء قد وقع بطريق الفش.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١١

مضى كان مؤدى ما أئجه الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى أن الموقوفات لم تخرج من حيازة المبنى عليها وأن إتصال الطاعة بها - بوصف كونها عادمة بالأجرة عند المبنى عليها - لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها فى دارها، مما ليس من شأنه نقل الحيازة إلى الطاعة، فإنه لا محل للقول بأن الجريمة فى حقيقة تكيفها القانونى لا تعدو أن تكون جريمة حيازة أمانة، ويكون الحكم إذ دان الطاعة بجريمة السرقة لم يخطئ القانون فى شئ.

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٥

من المقرر أن السرقة تتم بالإستيلاء على الشئ المسروق إستيلاء تاماً تخرج من حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق وتحت تصرفه. وإذ كان ذلك وكانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعن وآخرين دخلوا مسكن المبنى عليها بواسطة نزع النافذة من الخارج ولقاهم الطاعن بسرقة المسروقات من حجرتها. فإن الحكم

إذا اعتبر الواقعة سرقة تامة لا شروعا فيها يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعمى عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سليم.

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٣١/٢/٢٢
الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات لا ينطبق على من سرق شيئا مملوكاً لعمه ووالده لأن المسروق ما دام ليس متمحضاً للملكية الوالد بل له فيه شريك فهذا الإعفاء لا يمكن الأخذ به سواء ذكر في الحكم اسم هذا الوالد كمجني عليه أو لم يذكر.

الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٦
من المقرر أن السيارة الأجرة معدودة من وسائل النقل البرية في عرف الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٧
لما كان من المقرر أن السرقة هي إختلاس منقول مملوك للغير والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضآلة قيمته ما دام أنه ليس مجرداً من كل قيمة. كما أنه لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسماً معميماً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة، بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للملك والحيازة والنقل من مكان إلى آخر وكان من المقرر أيضاً أن قيمة المسروق ليس عنصراً من عناصر جريمة السرقة لعدم بيانها في الحكم لا يبيح.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥
من المقرر أن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه إلى النهم تسليماً مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من اعتبار إختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه في ذات وقت التسليم تحت إشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في إستموار ومتابعته ماله ورعايته إياه بجواسه ما يدل بذاته على أنه لم ينزل ولم يخطر له أن ينزل عن سيطرته وهيمته عليه مادياً، فبقى له حيازته بعناصرها القانونية، ولا تكون يد المستلم عليه إلا بدءاً عارضة مجردة، وإذا كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن تسليم المجنى عليه لطاعتين إقراراً مكتوباً بإستلامه منهما مبلغ ألف جنيه كان مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال هو تسليم الطاعتين له المبلغ المذكور فإن إنصرف المتهمين - الطاعتين - بالإقرار وهو بهما به دون تسليمه ذلك المبلغ يعتبر إخلالاً بالشرط يتعذر معه الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافرة الأركان.

- لما كانت المادة ١/٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه "يعاقب بأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها في الأحوال الآتية: "أولاً" إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً. ويتضح مما تقدم أنه لكي تعتبر واقعة السرقات التي ترتكب في الطريق العام جنائية يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة ضرورة توافر الطرفين المشددين الآتين: ١- أن تقع هذه السرقة من شخصين فأكثر. - ٢- وأن يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً. وكان مسلماً أن المقصود بالطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد، كما يعد في حكم الطريق العمومي جسر الوعة الباح المرور عليه سواء أكانت هذه الوعة عمومية مملوكة جسرًا للحكومة أم كانت عصرية ولكن المرور عليها مباح. وأن المحكمة في تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات. كما أن العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة المتقدم بيانها، ليست بمخالفة حله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التي تحظر حراً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة.

- لما كان الثابت من مطالعة المردات المضمومة، أن الجنى عليها قرواً بأن السرقة حدثت أثناء وجود "المجتلين" في مقدمة الحقل "على رأس الفيط"، ولم يرد بالتحقيق ما يقطع بحصول السرقة في طريق عام، وإن ما ورد بأقوال الجنى عليهما، رداً على سؤال المحقق، من حدوث ذلك بطريق تيرة أبشاش إنما المقصود منه، كما هو واضح من أقوالهما مشاهدتهما للسيارتين أثناء فرارهما بالمسرودات ومحاولة اللحاق بهما لضبطهما، وليس حصول السرقة على هذا الطريق. لما كان ذلك، فإن الطريق العام في مفهوم المادة ١/٣١٥ عقوبات يكون غير موافق في هذه الواقعة، وتعدو مجرد جنحة تحكمها المادة ٣١٧ عقوبات وينتقد الإختصاص بالحكم فيها شعبة الجناح المختصة، كما يحق شعبة الجنائيات - وقد أحيلت إليها - أن تحكم بعدم الإختصاص بنظرها وإحالتها إلى المحكمة الجزئية، ما دامت قد رأت ويحق أن الواقعة ما هي مينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة، تعد جنحة وذلك إعمالاً لنص المادة ١/٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون في حسي مما ينحصر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه وذلك دون حاجة لبحث مدى توافر الظرف المشدد الثاني "حمل السلاح" بعد أن تخلف

الطرف المشدد الأول. ولما كان قضاء الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢
من المقرر أنه لا خلاف على أن الدائن الذي يحتسب متاع مدينه ليكون تأمناً على دينه يعد سارقاً إذا كان لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير مشروعة مقابل رده الشيء المحتسب. وإذا كان الطاعن لا يدعى وجود دليل على أن له في ذمة المجنى عليه ديناً ثابتاً محققاً حال من النزاع فإن ما يثيره في شأن خطأ الحكم في تطبيق القانون أو فساد إستلله على توافر القصد الجنائي لديه لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠
— لما كانت محكمة الموضوع قد خلصت بما لها من سلطة التقدير إلى ارتكاب الطاعن لجرمة سرقة السند محل الجريمة مستغلاً في ذلك تحرير سند آخر في ذات التاريخ بدلاً منه، ودلت على ثبوت هذه الواقعة في حقه بما يتجه من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن نفسه من أنه لم يقرض المدينة غير فرض واحد في تاريخ تحرير ذلك السند، فإنه لا تكون للطاعن — الذي لم توجه إليه تهمة التزوير — مصلحة في النفي على المحكمة لعدم مضيها في تحقيق واقعة تزوير السند، ويضحي ما يثيره في هذا الشأن من قالة الإخلال بحق الدفاع غير سليده.

— لما كان ما ألبه الحكم من تقديم سند الدين المسروق للمدعى بالحق المدني وإيهامه بصحته وحصوله منه على قيمته نتيجة هذا الخلداع كافية لتحقيق ركن الإحتيال في جريمة النصب، وكان لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة على إستقلال ما دام ما أورده الحكم من وقائع دالاً بذاته على قيامه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون صحيحاً.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٩
لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة إستقلالاً ما دامت مقولاته تكشف عن توافر هذا الركن وتوجب جريمة السرقة عليه.

الطعن رقم ٥٥٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٥
من المقرر أن الإختلاس في جريمة السرقة يتم بإنتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه، وأن التسليم الذي يتطوّر به ركن الإختلاس يجب أن يكون برضاء حقيقي من واضع اليد مقصوداً به التخلي عن الحيازة. وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بصدد بيان واقعة السرقة التي دان الطاعن بها لا يبين منه كيف أخذ الطاعن والمتهمان الآخران مبلغ النقود من المجنى عليه وهل كان ذلك نتيجة إنتزاع المبلغ من حيازة

الجنى عليه بغير رضاه أو نتيجة تسليم غير مقصود به التخلي عن الحيازة، أم أن التسليم كان بقصد نقل الحيازة نتيجة إغداغ الجنى عليه في صفة الطاعن، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣

لما كان الحكم قد أثبت حصول السرقة في مكان يقع بالطريق العام وهو شارع السودان بمدينة إمبابة - بما لا ينازع فيه الطاعن - وإذا كانت الطرق العامة داخل المدن معدودة من الطرق العامة في حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ سنة ١٩٧٠ المتطبقة على واقعة الدعوى فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٤

المقول الذي تتحقق بإختلاس جريمة السرقة هو كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله.

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٣٢

جرى قضاء بحكمة النقص على أن أخذ أحجار من الجبل من غير المناطق المخصصة للمعاجر لا يعتبر سرقة لأن تلك الأموال مباحة وملكية الحكومة لها هي من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التي يعد إختلاسها سرقة. فلا عقاب على من أخذ هذه الأحجار إلا في صورة ما إذا ثبت أن الحكومة وضعت يدها عليها وضماً صحيحاً يفرجها من أن تكون مباحة إلى أن تكون داخلية في ملكها الآخر أو المخصص للمنفعة العامة.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٣١

- الإختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات إلا إذا كانت حيازة الشئ قد إنتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يكون هذه الأمانة بإختلاس الشئ الذي أوثمن عليه. أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشئ كما هو الحال في التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل وكان الغرض منه مجرد القيام بعمل مادي "acte materiel" مما يدخل في نطاق عمل المسلم بإعتباره خادماً أو عاملاً كتوظيف الشئ أو نقله من مكان إلى آخر فإن الإختلاس الذي يقع من الخادم أو العامل في الشئ المسلم إليه يعد سرقة لا تبديداً.

- إنه وإن كان التسليم الحاصل إلى الخوذين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل إنما يقع بناء على عقد من عقود الإئتمان يتم بين صاحب الشئ ومعهده نقله سواء أكان القيد شفوياً أم كتابياً وكان مقتضى ذلك أن تنتقل حيازة الشئ إلى مسطمه إلا أنه إذا إختلس هذا الخوذن الشئ المسلم إليه فإنه يعد سارقاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٧٤ ع. وقد يعرض على هذا النص بأنه شذ عن

القواعد العامة للسرقه إذ لم يعتد بالتسليم الحاصل في هذه الحالة والذي من شأنه أن ينقل حيازة الشئ المسلم إلى مستلمه فإذا إختلسه عد عائناً للأمانة لا سارقاً - قد يعرض بهذا غير أنه لا محل للإجتهد في مقام النص الصريح.

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٣١

من المتيقن عليه أن الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قد سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد. فوقع سرقه على جسر ترعة مباح المرور عليه يقع تحت متساوول المادة ٢٧٢ عقوبات سواء أكانت هذه الترعة عمومية مملوكة جسرهما للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح.

الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٤/١/١٩٣٢

إذا طلب منهم باقي قطعة من النقود "ريال" فسلمه اجتنى عليه هذا الباقي ليأخذ منه الريال وبذا يسوفي دينه منه فهذا التسليم مقيد بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت وهو تسليم الريال للمجتني عليه. فإذا إنصرف عنهم خفية بالنقود التي تسلمها فقد أعمل بالشرط وبذا ينعدم الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقه متوفرة الأركان.

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٣١/٣/١٩٣٢

لا يعد سرقه ولا خيانة أمانة إختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جديدة ذات حرمة ولا يمكن إعتبارها متاعاً للحزب يحرص عليه وأنها إنشئت لغرض خاص لا إرتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدعة وأداة غش البست ثوب ورقة لها شأن.

الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ٢١/١١/١٩٣٢

حضر شخص إلى بائع فاكهة في دكانه، وطلب منه آفة موز، وأن يبدل له ورقة بخمسة جنيهات بفضة فأعطاه الفاكهه أربعة جنيهات وثلاثة وتسعين قرشاً، وحسب عليه آفة الموز بسبعة قروش فطلب منه إحسابها بسعة قروش وطالبه بالقرش، فأعطاه إياه ولم يسلمه هو الورقة ذات الخمسة الجنيهات وشغل الفاكهه بإحضار فاكهة لشخص آخر، ثم ألقت إلى الشخص الأول فلم يحده. هذه الواقعة تتحقق فيها أركان جريمة السرقه، ويحق العقاب عليها بمقتضى المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات، لأن تسليم المجنى عليه النقود للمتهم كان تسليمًا ماديًا إضطرابياً جر إليه العرف الجارى في المعاملة وكان نقله للحيازة مقيداً بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه. وهذا الشرط هو أن يسلم المتهم ورقة ذات

خسة جنهيات للمجنى عليه بمجرد تسلمه الأربعة الجنهيات والأربعة والتسعين قرشاً، فإن لم يتحقق هذا الشرط الأساسى، ولم ينفذ المتهم فى الحال فإن رضا المجنى عليه بالتسليم يكون غير ناقل للحيازة، فلا يكون معتبراً، بل يكون إنصراف المتهم خفية بالنقود التى أخذها من المجنى عليه مرفقة وعقابه ينطبق على المادة ٢٧٤ عقوبات.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٣٥/٢/١١
إن القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التى تقع فى المنازل أن يكون المنزل مسكوناً فعلاً بل يكفى أن يكون معداً للسكنى فقط.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢٣
إن المادة الأولى من دكرهيو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ قد حددت لمن يعثر على شئ أو حيوان ضائع مدة معينة لتسليمه أو التبليغ عنه وإلا اعتبر مخالفاً، كما أنها نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه إذا حبس هذا الشئ بنية إمتلاكه بطريق الدش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لنشل هذه الحالة، أى دعوى السرقة. ويجوز رفع هذه الدعوى ولو لم تقض المدة المحددة للتسليم أو التبليغ متى وضحت نية التملك واستخلاص تلك النية موكلول لسلطة قاضى الموضوع بغير رقابة عليه فى ذلك شكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٢١
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن صراف المدعية تسلم بعض رزم الأوراق المالية من صراف البنك الأهلى، ووضعها على منضدة بجواره، وشغل بتسليم باقى الأوراق، لإغتم المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها، وأخفاها تحت ثيابه، ولما اكتشفت السرقة ألقاها خلف عامود يمد عن محل وقوله حيث وجدها أحد عمال البنك، فهذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لأن المال قد إنتقل فعلاً من حيازة الصراف إلى حيازة المتهم بطريق الإعتلاس وبنية السرقة.

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٥
لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسماً متحيزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة، بل هو يتناول كل شئ مقيم قابل للتملك وللحيازة والنقل من الأموال المنقولة المعاقب على سرقتها.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٣٨/١/١٧
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم دخلت منزل المجنى عليها وأعيرتها أنها تعرف فى أمور الحمل، لطلبت إليها خلع كرادتها وحلها ووضعها فى صحن به ماء، وكلفتها أن تقرأ على الصحن مسيح

مرات، ثم طلبت منها دقيقتاً عجنته ووضعت المصوغات به، وكلفتها الخروج لإحضار بعض آخر من الدقيق، وحزوتها من العث بالمجينة حتى تمود في الصباح، فلما إستبطلتها أنجنى عليها بجحت عن المصوغات فلم تجدها - فأخذ المتهمه للمصوغات بعد خروج أنجنى عليها لا يكون جريمة النصب وإنما هو سرقة، لأن أنجنى عليها لم تسلم المصوغات للمتهم لتحوذها وإنما هى فقط أبقتها فى الصحن وخرجت لتحضّر الدقيق ثم تمود. ولكن إذا كان الحكم قد كيف هذه الواقعة بأنها نصب، وكانت القوبة المقضى بها تدخل فى نطاق مادة السرقة المنطبقة، فلا مصلحة للمتهمة فى الطعن عليه لا بالخطأ فى التكييف ولا بعدم بيانه ركن الطرق الإحتيالية.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٣٨

يجب لتطبيق أحكام السرقة فى أحوال الخور على الأشياء الضائعة أن تقوم لدى من عثر على الشئ نية تملكه ولو كان ذلك بعد العثور عليه. فإذا كان المتهم [وهو مساح عربات بمصلحة السكك الحديدية] قد خالف التنبيه الموجه إليه هو وزملائه بأن يقدموا كل ما يجدونه متروكاً فى العربات لرؤسائهم فسمى إلى معرفة حقيقة المصوغات التى عثر عليها بأن عرضها على أحد الصياغ، فاستخلصت المحكمة من ذلك أن نية إنصرفت إلى حبس هذه المصوغات ليملكها بطريق الغش، فاستخلاصها هذا لا يعقب عليه ولو كان المتهم قد سلم الأشياء إلى البوليس فى اليوم التالى لليوم الذى عثر فيه عليها.

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٥/٥/١٩٣٩

- التسلق هو دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته. يسعى فى ذلك إستعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوط إلى الداخل من نافذة أو المبوط إليه من أية ناحية.
- إنه لما كان التسلق ظرفاً مادياً مشدداً للعقوبة فى جريمة السرقة التى ترتكب بواسطته، فإن فعله يعد بدءاً للتنفيذ فيها لإرتباطه بالركن المادى للجريمة. فإذا انضج للمحكمة من عناصر الدعوى أن الغرض الذى رعى إليه المتهمون من وراء التسلق كان السرقة واعتبرت تسلفهم شروعاً فيها فلا تريب عليها فى ذلك.

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٣٩

إذا كان المسروق غير مملوك للمتهم فلا يؤثر فى قيام جريمة السرقة عدم الإعتناء إلى معرفة شخص المالك.

الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٣٩

إنه وإن كان صحيحاً أن إختلاس الشئ بعد تسلمه بمقتضى عقد إئتمان يكون جريمة خيانة الأمانة لا سرقة إلا أن القانون قد خالف ذلك فأدخل بنص صريح [المادة ٣١٧/٤] فى جريمة السرقة فعل الإختلاس الذى يقع من اشرفين بنقل الأشياء فى العربات أو المراكب أو على دواب الحمل، أو من أى إنسان آخر

حكلف بنقل أشياء، أو أحد أباغ هؤلاء، إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة. وهذا يقتضى اعتبار الإختلاس الذى يقع من هؤلاء سرقة ولكن فى حدود النص المقرر لهذا الإستثناء فقط.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٣٩

إذا كانت الواقعة التابعة بالحكم هى أن فاة صغيرة عثرت على محفظة فيها نقود فأخذها منها المتهم مقابل قرش، فإن ذلك منه لا يعتبر إغفاء لشئ مسروق بل يعد سرقة طبقاً للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء المفقدة، إذ المتهم يعتبر أنه هو الذى عثر على المحفظة وجسها بنية تملكها بطريق الغش، والفتاة البرينة لم تكن إلا مجرد أداة.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٥/١/١٩٤٠

إن تسليم الشئ من صاحب الحق فيه إلى المتهم تسليمًا مقيداً بشرط واجب التفتيش فى الحال لا يمنع من إعتبار إختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تفتيشه فى ذات وقت التسليم تحت إشراف صاحب الشئ ومراقبته حتى يكون فى إستمرار متابعته ماله ورعايته إياه بحواسه ما يدل على أنه لم ينزل، ولم يخطر له أن ينزل، عن سيطرته وهيمته عليه مادياً، فبقى له حيازته بعناصرها القانونية، ولا تكون يد المتسلم عليه إلا يداً عارضة مجردة. أما إذا كان التسليم ملحوظاً فيه الإبتعاد بالشئ عن صاحبة لقوة من الزمن - طالت أو قصرت - فإنه فى هذه الحالة تنتقل به الحيازة للمتسلم ولا يتصور معه فى حق المسلم وقوع الإختلاس على معنى السرقة. إذ الإختلاس بهذا المعنى لا يعاير قانوناً إلا إذا حصل ضد إرادة المئضى عليه أو غير علم منه. فإذا سلم شخص إلى آخر مبلغاً من النقود وسنداً محرراً لصالحه على المسلم على أن يجره له المسلم فى مجلس التسليم سنداً بمجموع المبلغين : المبلغ الذى تسلمه عنياً والمبلغ الوارد بالسند المسلم إليه، ثم رضى المسلم بأنه ينصرف عنه المسلم بما تسلمه إلى خارج المجلس، فإن رضاه هذا يفيد تنازله عن كل رقابة له على المال المسلم منه، ويجعل يد المسلم بعد أن كانت عارضة، يد حيازة قانونية لا يصح معها إعتباره مرتكباً للسرقة إذا ما حدثته نفسه أن يملك ما تحت يده، فإن القانون فى باب السرقة لا يحمى المال الذى يفرط صاحبه على هذا النحو فى حيازته.

الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٤٠

إن تسليم الطرف مطلقاً أو إحققية مقفلة بموجب عقد من عقود الإتمان لا يدل بذاته على أن المتسلم قد أقرن على ذات المظروف أو على ما بداخل الإحققية بالذات، لأن تغليب الطرف وما يقتضيه من حظر إستنتاجه على المتسلم، أو إقتال الإحققية مع الإحتفاظ بمفتاحها، قد يستفاد منه أن صاحبهما، إذ حال مادياً بين يد المتسلم وبين ما فيهما، لم يشأ أن يأتمنه على ما بداخلهما. وإذا فُتختلاس المظروف بعد فسخ الطرف

هذا الغرض ثم إعادة تغليفه يصح اعتباره سرقة إذا رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤمن على الظروف وأن صاحبه إنما احتفظ لنفسه بجيازته ولم يشأ بتغليفه الظروف أن يمكنه من هذه الجائزة.

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٩

إن نقاشه الشيء المسروق لا تأثير لها ما دام هو في نظر القانون مالاً.

الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٢

الحقنم الذي يحتلس مال مخدومه بعد مرتكباً جريمة خيانة الأمانة إذا كان المال قد سلم إليه على سبيل الأمانة، أما إذا كانت يده على المال لا تكون إلا مجرد حيازة عارضة غير مقصود فيها إنتقال الحيازة إليه فإنه لا تكون إلا مجرد حيازة عارضة غير مقصود فيها إنتقال الحيازة إليه فإنه يكون مرتكباً لجريمة السرقة. وإذن فإذا كيفت محكمة الدرجة الأولى والقة الدعوى بأنها خيانة أمانة، وعالفتها محكمة الدرجة الثانية فاعتبرتها سرقة، ولم يكن في الحكم ما يفيد أن حيازة المتهم للمال المختلس لم تكن إلا مجرد حيازة عارضة، فهذا يكون قصوراً في الحكم يبيحه ويطلعه.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٤٢/١/١٢

التسليم الذي ينتفى به ركن الإختلاس في السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقي من واضح اليد مقصوداً به التخلي عن الحيازة حقيقة، فإن كان عن طريق التغافل بقصد إيقاع المتهم وضبطه فإنه لا يعد صادراً عن رضاء صحيح، وكل ما هنالك أن الإختلاس في هذه الحالة يكون حاصلًا بعلم المجنى عليه لا بناء على رضاء منه، وعدم الرضا - لا عدم العلم - هو الذي يهيم في جريمة السرقة.

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٦ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/١٤

إذا كان الثابت بالحكم أن بعض الأشياء المسروقة وجد بمنزل غرب مجاور لمنزل المجنى عليه، وبعضها على حائط هذا المنزل الخرب، فإن هذه الواقعة تكون جريمة السرقة. ومن الخطأ عدّها شروعاً ما دامت تلك الأشياء قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه إلى خارجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبها.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٥٦ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢٥

يكفى للعقاب في السرقة أن يكون ثابتاً بالحكم أن المسروق ليس مملوكاً للمتهم. وإذن فإذا أخطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المسروق فذلك لا يستوجب بطلانه.

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٣

مضى كان الحكم قد بين بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه أن العقيد المدعى إختلاسه كان وقت أن أودع لدى المتهم موقفاً عليه من جميع المتألفين بما فيهم مورث المدعية بالخقوق المدنية، وأنه لذلك يرتب حقولاً لهذا المورث، فإن إختلاسه يكون جريمة خيانة الأمانة، بغض النظر عن حقيقة وصف هذا العقيد بأنه بيع، وعن الثمن الوارد فيه وعلم دفعه كله أو بعضه، فإن هذه الجريمة لا يشترط فيها أن تكون الكتابات التي يعاقب على إختلاسها خاصة بعقود دون عقود.

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٣١

إن ما جرى عليه القضاء من اعتبار حبس الشيء الضائع بنية تملكه عند العثور عليه في حكم السرقة يقتضي تطبيق جميع أحكام السرقة عليه. وهذا يلزم عنه أن يعد من يفتي الشيء بعد العثور عليه وهو عالم بحقيقة الأمر فيه مرتكباً لجريمة إخفاء أشياء مسروقة. وإذا كان هذا هو حكم القانون فإنه إذا ادعى المتهم أنه كان يعتقد أن الشيء هو من الأشياء الضائعة، وأنه أخذه ممن عثر عليه ليحفظه على ذمة صاحبه وأثبتت المحكمة عليه أنه غير صادق فيما ادعاه من ذلك وأنه كان على علم بأن هذا الشيء مسروق ثم أولعت عليه عقوبة المخفى، فإنها لا تكون ملزمة بأن تذكر في حكمها من البيان أكثر من ذلك.

الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٣١

إن وجود المسروقات لدى المتهم من شأنه أن يبرر القول بأنه سارق أو مخف للأشياء تبعاً لظروف كل دعوى. فإذا قالت المحكمة إنه سارق كان معنى ذلك أنها رأت من وقائع الدعوى وظروفها التي سردتها في حكمها أن الواقعة سرقة، ولا يصح في هذه الحالة مطالبتها بالتحدث صراحة عن الإعتبارات التي إعتمدت عليها في رأيها، فإن المناقشة في ذلك مما يتعلق بتصميم الموضوع.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٧

إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن حافظة نقود ضاعت من أحد ركاب سيارة أو أتوبيس فمصر عليها غلام من الركاب فإلتقطها، فبأنه منها أنها لأحد أصنافه الركابيين معه، ولم يكن من الكمساري بمجرد أن شاهده في لحظة غفوره عليها إلا أن أخلصها منه، وكان ذلك، لا يقصد توصيلها لإدارة الشركة بل يقصد إختلاسها لنفسه، فإن هذه الواقعة لا تنطبق عليها نص المادة ٣٤١ ع، إذ الكمساري لم يتسلم الحافظة بمقتضى أى عقد من العقود المبينة في هذه المادة، وإنما تنطبق عليها المادة الأولى من الدكرتين الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الفالدة إذ الكمساري بإستيلائه على الحافظة في لحظة العثور عليها من الغلام يكون في الواقع هو الذي إلتقطها وحسبها بنية تملكها بطريق الغش، والغلام لم يكن إلا مجرد

واسطة بريئة. على أنه إذا كان الحكم قد أخطأ في تكيف هذه الواقعة بإعبرها بخيانة أمانة لا سرقة فذلك لا يبنى عليه نقضه ما دامت العقوبة المقررة بها لا تتجاوز العقوبة المقررة للسرقة.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٥
إذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن المتهم، وهو معلم ألعاب رياضية بمدرسة ما، أمر أحد الفواشين بأن يعمل عدة ألواح خشبية من المدرسة ويوصلها إلى تجار معين، ففعل وصنع التجار منها "بوفيهات"، فإن هذه الواقعة تعد سرقة، لا نصيباً ولا خيانة أمانة. لأن الأختاب لم تكن مسلمة للمتهم بقصد من عقود الأتيمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع، ولأنه من جهة أخرى لم يحصل عليها بطريق الإحتيال بل هو أخذها خلسة بغير علم صاحبها.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٤٤/١/١٧
إن نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من دكرينو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ لا يمنع من رفع الدعوى العمومية بجرمة السرقة، ولو لم تكن المدة المينة فيها لتسليم الشيء الذي عثر عليه أو التبليغ عنه قد إنتقضت، متى كانت نية التملك معروفة لدى المتهم.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٨
إن السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير. والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته، ونقله بصرف النظر عن حالة قيمته ما دام أنه ليس مجرداً من كل قيمة. فإذا كان الحكم قد أثبت أن كيوونات الكيرومين المسروقة لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق، كما أثبت أن المتهم قد إنتفع بها فعلاً ولو أنه توصل إلى هذا الإنتفاع بمخضها بخاتم مصطنع، فإن عقابه يكون في محله.

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٨
إن دكرينو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ اخصص بالأشياء الضائعة - على ما جرى عليه القضاء في تفسير نصوصه - بعد حبس الشيء الذي يعثر عليه بنية إعتلاكه سرقة يعاقب عليه بقوانينها ويجرى عليه سائر أحكامها. وإذن فمن يجتاز الشيء بعد إلتقاطه، سواء ممن عثر عليه أو من غيره، وهو عالم بحقيقة أمره يكون مرتكباً لجرمة إخفاء الأشياء المسروقة.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٥
إنه لا كانت جريمة السرقة - بحسب التعريف بها الوارد في نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات - لا تتحقق إلا إذا وقعت على أموال مملوكة لا يقتضيه حق أصحابها فيها من ضرورة وضع عقاب لحمايتهم مما

يكون من شأنه الإضرار بهم عن طريق الإعتداء على ملكهم، ولا يتصور وقوعها على الأموال المباحة التي لا مالك لها، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يمينه إذا أدان المتهم في هذه الجريمة دون أن يرد على ما دفع به من أن الأخشاب موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه من الأموال المباحة.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦٣ صفحة رقم ١٩/٣/١٩٤٥
التسليم الذي ينفي ركن الإختلاس في جريمة السرقة هو الذي ينقل الحيازة. أما مجرد التسليم المادى الذى لا ينقل حيازة ما وتكون به يد المتسلم على الشيء بدءاً عارضة فلا ينفي الإختلاس. فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تسلم السند لعرضه على شخص ليقراه له في نفس المجلس ويرده في الحال ثم على إثر تسلمه إيابه أنكروه في نفس المجلس فإنه يعد سارقاً، لأن التسليم الحاصل له ليس فيه أى معنى من معاني التخلي عن السند.

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٦
إذا كان الحكم قد بين أن خالداً تمهد لشركة ما بنقل أخشاب لها من جهة إلى جهة لعهده بهذه المهمة إلى زيد، فأقدم زيد على سرقتها بإشراكه مع آخرين قبل نقلها من حيازة خالد، لم إشراكه بكر من السارقين مع علمه بسرقتها، وبناء على ذلك أدان زيداً وشركائه في السرقة وبكراً في جريمة الإخفاء وقضى خالده الذى إدعى بحق مدنى بالتعويض على مظلوم المخطئ الذى إرتكب جريمة الإخفاء وهو فى خدمته ولمصلحته، بالتضامن مع السارقين، فلقضاؤه بهذا يكون فى عمله وله ما يورده.

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٤٦
إن الفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات صريحة فى عد الإختلاسات التى تحصل من "المخوفين بنقل الأشياء فى العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهن السابقة" من قبيل السرقة وإعطائها حكمها على الرغم من وجود المال المختلس فى يد من إختلسه عند وقوع فعل الإختلاس منه.

الطعن رقم ١٨٧٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٤٦
إنه وإن كان التحدث عن نية السرقة إستقلالاً ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المعروضة فإنه يكون على المحكمة أن تبينها صراحة وتورد الدليل على تورفها. فإذا كانت الواقعة - على ما أورده الحكم - كما يفهم منها أن المتهم إنتوى تملك الطنبجة المتهم بسرقتها بالإكراه عندما إنتزعها من الكونستابل يفهم منها فى ذات الوقت أنه لم يرد بذلك إلا تعجيز الكونستابل عن مطاردته والقبض عليه، ففى هذه الصورة التى تختلط فيها نية السرقة بغيرها على هذا

التحوي يكون على الحكمة أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل على قيامها، كما هي معرفة به فى القانون، وإلا كان حكمها قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٢٠٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٤٨/١/٦

إذا كانت الواقعة العالقة بالحكم هي أن المتهم قابل المجنى عليه وطلب إليه أن يدل له ورقة مالية من فئة الخمسين جنبها بأوراق أصغر منها فأجابته إلى طلبه، ثم سأله عن الورقة فاعتذر إليه بأنه تركها سهواً فى اللوكائندة التى يبيت فيها واستصحبه معه لتسليمها إليه، وفى طريقه إشارى قطعة قماش ودفع ثمنها ثم قصد إلى محل تروى لتفصيلها وأعطاه بعض أجره، ثم طلب إلى المجنى عليه انتظاره ريثما يذهب إلى اللوكائندة ليحضر الورقة ثم ذهب ولم يعد، فإنه يكون من الواجب لمعاقبة المتهم على هذه الواقعة باعتبارها سرقة أن تبين المحكمة فى حكمها أن ما دفعه المتهم ثمناً للقماع من المال الذى تسلمه من المجنى عليه لم يكن بموافقه، وأن المكان الذى تركه فيه كان عند المحل الذى قصد إليه سويلاً لإستلام الورقة، وإلا كان حكمها قاصراً، فإنه إذا كان تصرف المتهم فى المال برضاء المجنى عليه فقد يستفاد من ذلك أن المجنى عليه تخلى عن حيازته له، وكذلك الحال إذا كان قد تركه يتصرف فى ماله بعيداً عن رقابته، وفى كلتا الحالتين لا يصح أن تعد الواقعة سرقة.

الطعن رقم ٢٤٠٤ لسنة ٢٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٢٩/١١/١٤

السرقه قانوناً هي إختلاس السارق ملك غيره بدون رضائه. فإذا سلم شخص بإختياره شخصاً آخر سند دين لإستعماله فى أمر معين فتصرف فى هذا السند لمصلحة هو ثم إتهم بمسلم السند بسرقة لعدم رده لصاحبه وحكمت المحكمة بإدانته ولم تبين بحكمها كيف إعتبرت التصرف فى السند المسلم إليه برضاء صاحبه سرقة بالمعنى القانونى كان فى حكمها قصور عن بيان الواقعة بياناً كافياً. وهذا موجب لنقضه.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢١

أعطى سيد خادمه حجارة وجعشت لبيعهما فى السوق فبادل بهما حجارة أخرى لم يقبلها المجنى فإحضر المتهم لأخوها ثم باعها. لا يعتبر عمل الاتهام سرقة لأن الحمازة الأخيرة دخلت فى حوزته بعد أن رفضها المجنى عليه فهي لم تزحل غلصة. والأخذ غلصة من أركان جريمة السرقة. كذلك لا يعتبر خيانة أمانة لأن من أركان هذه الجريمة أن يقع تسليم الشئ المبدد على وجه من الوجوه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ ع على سبيل الحصر، والحمازة الأخيرة لم تسلم للمتهم لغرض من تلك الأغراض بل هي بقيت عنده لعدم قبول المجنى عليه إضافتها للملكة بدلاً من حمارته التى أذن المتهم فى بيعها.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٣/٢/١٩٣٠
ذكر كيفية حصول السرقة في الحكم ليس شرطاً في صحته.

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٨/١/١٩٣١
تسور منزل بقصد السرقة منه يعتبر شروعاً قانونياً فيها لا مجرد عمل من الأعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها. ذلك بأن المنازل حرم آمن لا يجوز لأحد دخولها إلا برضاء أصحابها أو في حدود القانون لما تجرم الذي يقصد السرقة تنتهي أعماله التحضيرية إلى سور المنزل بحيث لو تخطى هذا السور بنقب أو تسور وصار في هذا الحرم الآمن الذي لا حق لأحد من غير أهله في الوجود فيه سواء أكان وجوده في داخله أم فوق سطحه فإن مجرد فعله هذا لا يمكن اعتباره شيئاً آخر غير بدء في تنفيذ فكرته الإجرامية. فإذا ما فوجئ وهو على تلك الحال فاضطر على الرغم منه للهرب قبل البحث في المنزل على الشيء المقصود سرقته وقبل تناوله إياه فلا يستطيع الإدعاء بأنه لم يأت إلا مجرد عمل تحضيرى.

الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ٣/٧/١٩٨٩
من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار المتهمين لفاعلين أصليين في جناية السرقة ياكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس - بل يكفي لعدم ذلك أن يرتكب كل منهم أى الفعلين متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعاً. وكان من المقرر أن تعطيل مقاومة الجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم الجنى عليه يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح.

الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٩
لما كان الحكم المطعون فيه قد ساق في مدوناته بياناً لواقعة الدعوى ما مؤداه أنه أثناء قيادة الجنى عليه لسيارته الأجرة في الطريق العام استوقفه الطاعن وأخرون سبق الحكم عليهم وطلبوا منه توصيلهم لطبقة... فاستجاب لهم وأثناء سوره فوجئ بأحدهم يضع سكيناً على رقبته وشهر الآخرون مذى في وجهه وهددوه باستعمالها واستولوا منه تحت هذا التهديد. على مبلغ سبعين جنيهاً ثم أنزلوه من السيارة وفروا بها هاربين ومن ثم فلا يجدى الطاعن الأول ما يفرض بشأن عدم توافر نية السرقة بالنسبة للسيارة الأجرة وأن هذه الواقعة مجرد جنة ما دام قد بُست في حقه وباقي الجناة مقارفتهم بجناية سرقة نفوذ الجنى عليه المنصوص عليها في المادة ٣١٥ من قانون العقوبات والتي تكفى لحمل العقوبة المحكوم بها عليه.

الطعن رقم ٧٨٢٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٦
إذ كان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يتخلص المتقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية إمتلاكه ولئن كان تحدث الحكم بالإدانة إستغلالاً عن نية السرقة

ليس شرطاً لصحته، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة، فإنه يتعين على المحكمة أن ترمي هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها. لا كان ذلك، وكان مدار دفاع الطاعن على ما سلف بيانه هو إنفاء نية السرقة لديه، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثير من إنفاء القصد الجنائي لدى الطاعن لأن الحكم يكون معيماً بالقصور في البيان الموجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ٥٥٤٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩
من المقرر أن يتحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه.

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٥
من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة إستقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وتوجب جريمة السرقة عليه.

* الموضوع الفرعي : الإشتراك في جريمة السرقة :

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٠
يجب على المحكمة - عند الحكم على متهم لإشواكه بطريق الإلتحاق والمساعدة في سرقة - أن تبين واقعة السرقة التي حصل فيها الإشواك. وبعد بيانها وتأكيد ثبوتها تبين أن المتهم إلتحق مع غيره على إلتواء هذه الجريمة. فهذا البيان وحده تكون جريمة الإشواك مرتكزة على أساس قانوني صحيح تستطيع معه محكمة النقض التثبت من أن محكمة الموضوع طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على ما أثبتته من الوقائع أما إغفال ذلك في الحكم فنقص فيه مبطل له.

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢٨
إذا كانت الواقعة الطائفة بالحكم هي أن المتهمين إلتفقا على سرقة سوار من الجني عليها، وعلى إثر سقوط السوار منها إنقطعه أحدهما وسلمه في مكان الحادث للآخر، فإن المتهمين كليهما يكونان شامكين للسوار.

* الموضوع الفرعي : التنازل عن جريمة السرقة :

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٨
- يختلف معنى التنازل في المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية عنه في المادة ٣٩٢ من قانون العقوبات فهو في أولاهما ذو أثر عيني مطلق يحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو

فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شخصى يقتصر على شخص الجانى الذى قصد به وقصر عليه - لإعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين الجنى عليه والمتهم - ولا تمتد إلى سواه من المتهمين. - متى كان الحكم قد جعل للنازل الصادر من الزوج فى جريمة السرقة أثراً يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ فى القانون.

* الموضوع الفرعى : الشروع فى جريمة السرقة :

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٧
إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى جرمى الشروع فى سرقة كرومين وفك أختام مصلحة السكة الحديد الموضوعة على المهرج وطبقت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما بين الجرمين من الإرباط وفضت عليه بالعقوبة الأشد وهى عقوبة الشروع فى السرقة فلا مصلحة للمتهم فيما يفره فى الطعن على هذا الحكم من جهة كون الأختام ليست لمصلحة السكة الحديد بل هى لشركة الغاز المصرية وهى ليست مصلحة حكومية.

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧
يكفى فى بيان توفر ظرف الإكراه قول الحكم إن أحد الجناة قذف الجنى عليه فى وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الخفية فأمسك بها الجنى عليه ولم يتخل عنها وأخذ يستغيث حتى حضر أحد زملاء الجانى متظاهراً بالعمل على إنقاذ الجنى عليه وأخذ يجذب الخفية إلا أنه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور على صباحه وعندها فر اللسان.

الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٢
إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم [غورجى] كسر قفل باب عزون المستشفى الأمري المسملة أمصحه إلى معاون المستشفى بوحفه أميناً عليه وأخذ بعض البطاطين المحفوظة به وحملها إلى العنبر الذى يشغل هو ممرضا به حيث أخفى بعضها فوق أسرة المرضى وبعضاً تحت فراش تلك الأسرة وذلك بقصد اختلاسها فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الشروع فى السرقة إذ أن نقل البطاطين من المخزن الذى كانت محفوظة به إلى العنبر الذى يشغل به المتهم وإخفاؤها فيه على ذلك النحو هو من الأفعال التمهيدية لجريمة السرقة وقد تحقق به إخراجها من حيازة الأمين عليها وجعلها فى قبضة الجانى تمهيداً لإخراجها كلية من المستشفى.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٠

إذا كانت الواقعة هي أن المتهم دخل إلى منزل مسكون ليلاً وكان يحمل معه أدوات مما يستعمل في فتح الأبواب وكسرها لم ضبط قبل أن يتمكن من ارتكاب السرقة لهذه الواقعة تعتبر شروعاً في جناية سرقة إذ أن الأفعال التي صدرت من المتهم تعد من الأعمال المؤدية مباشرة إلى ارتكاب هذه الجريمة، ولا يصح اعتبارها جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٨

إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن الطاعن يشغل قائد سيارة بشركة الغاز المصرية ويتولى توزيع البنزين على عمالها لحسابها، وأن الشركة اعتادت أن تضع في صهريج السيارة التي يقددها كمية من البنزين تزيد على ما هو مقرر توزيعه على العملاء، وذلك للإستمانة بهذه الكمية على زيادة ضغط البنزين ودفعه بالخرطوم عند إفراغه للعملاء، وأن الطاعن بعد أن فرغ يوم الحادث من توزيع البنزين على عملاء الشركة تبقى لديه في صهريج السيارة خمسة عشر جالوناً، هي الكمية التي خصصتها الشركة لزيادة قوة دفع البنزين، وقد ضبط الطاعن وهو يحاول إفراغها علسة في طلبه أحد باعة البنزين دون علم الشركة فالواقعة على هذه الصورة تتوالى فيها جميع العناصر المكونة لجريمة الشروع في السرقة لأن البنزين موضوع الجريمة وضعته الشركة في صهريج السيارة ليستعين به الطاعن على أداء عمله، وهو بهذه الصفة لم يخرج أصلاً من حيازة الشركة، ولم تكن يد الطاعن عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا يبدأ عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣

مضى كان الحكم قد أثبت على المتهم بالوقائع التي بينها ارتكابه جناية الشروع في السرقة بطريق الإكراه وبين والفتحا بما تتوالى به جميع عناصرها القانونية من نية معقودة لديه وأفعال مادية وقعت منه تؤدي إلى الجريمة مباشرة وسبب لا دخل لإرادته فيه حال بينه وبين إتمام لصد، وكان إثبات الجاني شطراً من الأفعال المكونة للظروف المشددة يكفى لإعباره شاعراً في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة وكان إستخلاص نية السرقة من هذه الأفعال هو أمر موضوعي تستقل به محكمة الموضوع - متى كان ذلك فيان ما ينهه المتهم على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ١٣٢٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥

متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة اجنبي عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا يبدأ عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة

تكفيها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يغطي القانون في شيء.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٠
متى كان المتهم قد توصل إلى اختلاس بعض الأقطان من عبر القرفرة بالشركة ووضعها في أكياس بفناء الخلع وكب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر إثباتاً للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يستلم الأقطان بعد حلجها، فإن ما وقع من المتهم لا يعدو في الحقيقة أن يكون شروعا في سرقة وليس سرقة تامة.

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٣
ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلاً ما دام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة.

الطعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١١
من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي إعتبار الفعل شروعا في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالاً ومباشرة. ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعين وآخر قد دخلوا منزل الجني عليه من بابهم ثم تسللوا جميعاً إلى الحظيرة بقصد سرقة ما بها من مواشى وعندئذ هاجتهم القوة، فإن ذلك يعتبر بدءاً في تنفيذ لجريمة السرقة لأنه يؤدي فوراً ومباشرة إلى إتمامها، ومن ثم فإن الحكم إذ اعتبر ما وقع من الطاعين شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠
من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لإعتبار الفعل شروعا في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالاً ومباشرة. ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعين الأول بعد أن توجه إلى المخزن المعد لتطريخ "الملازوت" لم يتم بالطريق والكمية بإزالة "الرصاص" الذي يقلل به صبروز خزان السيارة وحصل على توقيع الطاعن الثاني على الفاتورة بما يفيد استلامه الزيت ثم سلك الطريق المؤدي إلى خارج مصنع الشركة وعندئذ اكتشف شيخ الخفراء وجود "الملازوت" بالسيارة وقام بضبطه فإن ذلك يعتبر بدءاً في التنفيذ لجريمة السرقة لأنه مؤد فوراً ومباشرة إلى إتمامها ومن ثم فإن الحكم إذا اعتبر ما وقع من الطاعين الأول شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١

تحدث الحكم استقلاً عن نية السرقة وإن كان ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة، فإنه يمين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على تواليها. فإذا كان الدفاع قد نازع في قيام نية السرقة لدى الطاعين وكان ما أورده المحكمة يصدد بيان واقعة الشروع في السرقة لأكرهه التي دانت الطاعين بها لا يبين منه قصد الطاعين من انتزاع بتدلية الجنى عليه وهل انتزاعاً واختلاسها وتقليها أو إتباعاً عمداً إلى مجرد منع الجنى عليه من استعمالها في الإعتداء عليهما بها للعلاف القائم بينهما وبين مخدومه، مما كان يقتضى من المحكمة في هذه الصورة التي تختلط بها نية السرقة بغيرها - أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل على قيامها كما هي معرفة به في القانون. أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان الموجب لنقضه.

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٩

لما كان الحكم قد انتهى في منطق سليم إلى أن الطاعن الأول ضبط خارج مبنى الشركة الجنى عليها حاملاً آلة حاسبة مملوكة لها وإعترف بشروعه في سرقتها وبأن وقوع هذه الجريمة كان بناء على إضالته والطاعن الثاني، بمعنى أن البدء في تنفيذ الجريمة كان نتيجة إ اتفاق الطاعين وأن ضبط الطاعن الأول قد تم وهو في هذا الطور من أطوار الجريمة بغير تراجع من جانبه عن المضي في تنفيذها فيكون غير صحيح في القانون قول الطاعن الثاني بأن ما إقرره يعد عملاً تحضرياً.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٤

- الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو غاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها. فلا يشترط لتحقق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لإعتباره شارعاً في ارتكاب جريمة أن يأتي فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادى لها ومؤدياً إليه حالاً. ولما كان الغابت في الحكم أن الطاعين الثلاثة الأول تسلقوا السور الخارجي للحديقة إلى داخل المنزل وبقي الطاعن الرابع بالسيارة في الطريق في انتظارهم حتى إتمام السرقة وأن الطاعن الثاني عاجل الباب الداخلى بأدوات أحضرها لكسره إلى أن كسر بعض أجزائه، وأثبت الحكم أنهم كانوا ينوون سرقة محتويات المنزل، فإنهم يكونون بذلك قد دخلوا فعلاً في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً إلى ارتكاب السرقة التي إتفقوا على ارتكابها بحيث أصبح عدوهم بعد ذلك بإختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمراً غير متوقع ويكون ما ارتكبه سابقاً على ضبطهم شروعاً في جريمة السرقة.

- من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلاً، ما دام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٣
معي كان الثابت من مدونات الحكم أنه خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها في حق الطاعة مما شهد به الجني عليه وحبط حافضة نقوده معها، فلا يعيه من ذلك عدم تحذره صراحة عن نية السرقة.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٧
إن ما يثيره الطاعن من إنتفاء نية السرقة لديه مردود ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها فلا يعيه عدم تحذره صراحة عن نية السرقة.

الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٣٣
يكفي أن تثبت المحكمة دخول المتهم مع آخرين لنزول الجني عليه والشروع في سرقة مواشيه منه بالإكراه ليكون ذلك وحده موجباً لتعويض الجني عليه مديناً. وهي ليست بعد هذا الإلتزام بحاجة إلى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض.

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٣٤
إن الشروع في عرف المادة ٤٥ من قانون العقوبات الأهلي هو "البعد في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها". فلا يشترط - بحسب هذا التعريف لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة، بل يكفي لإعتبار أنه شرع في ارتكاب جريمة أن يبدأ بتنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادي لها ومؤد إليه حصاً وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي يشره الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤدياً حالاً ومن طريق مباشر إلى ارتكابها، ما دام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوماً وثابتاً. فإذا كان الثابت بالحكم أن التهمين تسلفوا جدار المنزل الملاصق للمنزل الذي أثبت ذلك الحكم أنهم كانوا يذون سرقته وصعدوا إلى سطحه، فلا تفسر لذلك إلا أنهم دخلوا فعلاً في دور التنفيذ وأنهم قطعوا أول خطوة من الخطوات المؤدية حالاً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب السرقة التي إنفقوا على ارتكابها من المنزل الملاصق، بحيث أصبح عدوهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمراً غير محتمل. وإذاً فيجب إعتبار الفعل الذي ارتكبهوا إلى حين مناهتهم شروعا في جريمة السرقة.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٣٦/١/٦

لا يشترط في تحقيق جريمة الشروع في السرقة أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية، بل يتوفر الشروع في السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئاً مما أراد سرقة.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٠

إن الأكفان والملابس والخلى وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس إيداعها القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم. وقد خصصوها لبقى مع جثث موتاهم لما وقر في نفوسهم من وجوب إكرامهم في أجدانهم على هذا النحو موثقين بأن لاحق لأحد في العث بشيء مما أودع. فهذه الأشياء لا يمكن عدها من قبيل المال المباح السائغ لكل شخص تملكه بالاستيلاء عليه. فمن يشرع في اختلاس شيء من ذلك يعد شارباً في سرقة وعقابه واجب قانوناً.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٣٨/١/٣

إن نص المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات صريح في أنه يشترط لجواز الحكم بالمرافقة الواردة فيها أن يكون المتهم عائداً ارتكب جريمة سرقة تامة استحققت توقيع عقوبة الحبس عليه. فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها شروعاً في سرقة فلا يجوز الحكم بالمرافقة لأن النص لم يتكلم عن الشروع، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٥

إن فتح المتهم باب المنزل لسرقة ماشية فيه ودخوله في الحوش الموجودة فيه الماشية يعتبر بدءاً في تنفيذ جريمة السرقة لأنه يؤدي فوراً ومباشرة إلى إتمامها.

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٨

إن جذب قفل باب إحدى الغرف بقوة والتوصل إلى فتحه ثم فتح الباب - ذلك كسر من الخارج فيجب عده بدءاً في تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت أن مقارن هذا الفعل كان يقصد السرقة.

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٩

متى كان المتهم قد فتح الباب العمومي للمنزل بواسطة كسره من الخارج، ثم كسر كذلك باب قاعة فيه بقصد السرقة منها ولكنه فزجى قبل أن يتم مقصده، فإن ذلك يعد في القانون شروعاً في سرقة المنقولات التي بالقاعة ولو لم يكن قد دخلها ولم يمس شيئاً مما قصد سرقة.

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢١
إن فك الصواميل المربوط بها الموتور لسرقته يعتبر بدءاً في التنفيذ مكوناً لجريمة السرقة.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٤٧/٢/١٧
لا تترتب على محكمة الموضوع إذا هي اعتبرت السرقة متوالراً من الاتهام المتهمين لسور أحد المصانع، وهو من الأسلاك الشائكة، ووجودهما داخل حرم المصنع على بعد أمتار من بنائه وعلى مقربة من نافذة قال أحد الشهود بسبق حصول سرقة عن طريقها، ومن ضبط آلات مع واحد منهما مما يستعمل للكسر.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٤٨/٣/١
إذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها الأدلة التي استخلصت منها واقعة الدعوى وهي أن التهم أدخل يده في جيب الجني عليه بقصد سرقة ما به، ثم عاقبته على السرقة في السرقة، فإن حكمها يكون صحيحاً.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٥
من المقرر أنه ليس بشرط في جريمة السرقة أن يوجد مال فعلاً، ما دام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة.

الطعن رقم ٣٨٠٧ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٩
أن الطاعنين إذ قاما - مع المتهمين الآخرين - بالعودة إلى مكان الحادث ورفع وإخراج بعض البضائع منه، فقد تجاوزوا بذلك مرحلة التحضير ودخلوا فعلاً في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً إلى ارتكاب جريمة السرقة التي إتفقا على ارتكابها مع المتهمين الآخرين، بحيث أصبح عدولهما بعد ذلك بإعتبارهما عن مقارفة تلك الجريمة، أمراً غير معوق، ويكون ما ارتكبهما سابقاً على واقعة الضبط شروعا في جناية معاقباً عليه.

الطعن رقم ٣١٠٥ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٤
لما كانت المادة ٣٢١ من قانون العقوبات تنص على أن "يعاقب على السرقة في السرقات المحددة من الجنيح بالحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلاً"، وكانت جريمة السرقة التامة معاقباً عليها طبقاً للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين، وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على المظنون ببله عقوبة الغرامة فإنه يكون معيباً بالخطأ في

تطبيق القانون. لما كان ذلك، وكان ما وقع فيه الحكم من خطأ يتصل بتقدير العقوبة إحصائياً وواقعاً مما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فإنه يصح لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة لبحث وجه الطعن الآخر.

*** الموضوع الفرعي : الظروف المخففة لعقوبة السرقة :**

الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٩
يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صريح النص - أن يكون الفعل في الأصل جنحة أي من السرقات العادية التي ينطبق عليها نص المادة ٣١٧ أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون أما إذا كان الفعل يكون جنابة فلا يمكن أن يسرى عليه هذا الظرف المخفف.

*** الموضوع الفرعي : الظروف المشددة في جريمة السرقة :**

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٨
الكرس المعبر ظرفاً مشدداً للسرقة يتحقق باستخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف الفصح مدخل معد للإغلاق، فإذا كان الحكم قد أثبت أن السارقين قد إستعملوا العنف في فتح باب مخزن ليلاً باستخدامهم منسطرة في نزح "الجمع" دون مساس بالحجم وإعادته عقب السرقة فإنه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٥٦١ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٧
حل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً كان أم شريكاً ولو لم يعلم به.

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢١
يتوافر ظرف حل السلاح المشدد في جريمة السرقة ما دام الجاني يحمل سلاحاً بطبيعته "بتدقية" وقت إرتكاب السرقة ليلاً أي كان سبب حمله لهذا السلاح وسواء أكان الجاني يحمل السلاح عرضاً بحكم وظيفته أم عملاً بقصد السرقة.

الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٩
طرف الإكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة، فهو بهذا الوصف لا يصح بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه.

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٥٨

- إن ما قرره المحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين ولت السرقة الحاصلة ليلاً - سلاحاً يعاير بمحمله الظروف المشدد في جناية السرقة إذا لم يكن محمله مير من الضرورة أو الحرفة وكان مقصوداً به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ شأن الأسلحة والذخائر وهي التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى المجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمشمول على بيان هذه الأسلحة، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التأويل المذكور، لأنه وقف على إحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل أو الإحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يعوق تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو إحرازها أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى وللإستعانة به على إيقاعها إستعمل السلاح، أو لم يستعمل فإنه يعد سلاحاً يعاير به الظروف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات.

- إن المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كفوها من المواد الواردة في باب السرقة التي جعلت من حمل السلاح مطلقاً ظرفاً مشدداً دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر، فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميلة ارتكبا السرقة ليلاً، وكان أولهما يحمل السكين في يده فإن ذلك يعاير به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٨

النسور كما عرّفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته.

الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ٨/٢/١٩٦٠

العلّة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً بطبيعته إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الإستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يلقبه بمجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه - وهذه العلّة تتوافر ولو كان السلاح فاسداً أو غير صالح للإستعمال.

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٩

خطأ الحكم فى تحديد مكان إحدى إصابات الجنى عليه وهل هى فى الساق اليمنى أو اليسرى لا يعيب الحكم ما دام أن ذلك ليس له من أثر فى قيام الجريمة التى دان المتهمين بها إذ المولى عليه فى جناية السرقة - ياكراه المنطقة على المادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة الجنى عليه وأن يترك الإكراه أثر جروح - وهو ما أثبتته الحكم فى حق المتهمين.

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢

حل السلاح فى السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى ويسرى حكمه على كل من قارب الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولو لم يعلم به.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٥

الحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التى تقع فى الطرق العمومية هى تأمين المواصلات، وهذه الحكمة تتوالى سواء وقعت السرقة على الجنى عليه من لصوص إنقضوا عليه فى عرض الطريق أو من لصوص والقوه منذ البداية.

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٧

حل السلاح فى السرقة طرف مادى متصل بالفعل الإجرامى يسرى حكمه على كل من قارب الجريمة فاعلاً أم شريكاً ولو لم يعلم به.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧

المعلم بالسرقة لا يستلزم حتماً بالظروف المشددة التى إقوت بها.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

من المقرر أن حل السلاح فى السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى ويسرى حكمه على كل من قارب الجريمة فاعلاً أم شريكاً ولو لم يكن يعلم به.

الطعن رقم ٥٤٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥

من المقرر أن العبرة فى إحصاء السلاح ظرفاً مشدداً فى السرقة ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكن لطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لإستخدامه فى هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التى تعبير عرجاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا

استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية بأدلة مساندة أن حملها كان مناسبة السرقة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بما أورده في منوناته سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو إطاره للدفاع الطاعن بأن الواقعة تشكل جثة سرقة، لم يستظهر أن حمل المتهم الثاني للمنية التي جبهت معه عند القبض عليه في أعقاب إقراره هو والطاعن واقعة السرقة المسندة إليهما كان مناسبة لارتكابهما لتلك الجريمة لأنه يكون معيياً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة مما يتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٤

يكفي حمل أحد السارقين السلاح وقت السرقة ظاهراً أو غيباً، حتى يتحقق مراد القانون من توافر حمل السلاح المنصوص عليه في المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات، فإن عبارة القانون في تلك المادة تفيد بنصها الصريح أن مجرد حمل السلاح في ذاته كاف، وأنه لا عيرة بالقصد من حمله، ولا يكون ظروف الحادثة في ذاتها ما لا يحتمل معه استعمال السلاح، بحيث يستطاع القول بأن الشارع إذ نص على هذا الظرف، ذلك النص المطلق عن كل قيد، قد دخل في إعتباره أن من يحمل سلاحاً هو في ذاته شر من لا يحمل، وأن شره هذا يؤخذ به زملاؤه وإن كان سلاحه غيباً وكانوا هم لا يعلمون بمحله إياه، وأنه شر موجب بذاته لتشديد العقاب.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٣٤/٥/١٤

إن المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات لم تشط لإستحقاق العقاب علم رلقاء حامل السلاح بوجوده معه لأن حمل السلاح في جريمة السرقة المذكورة هو من الظروف المشددة العينية "objectives" التي تقضى بتشديد العقوبة على باقي الفاعلين للجريمة ولو لم يعلموا بوجود السلاح مع رفقتهم، وليس من الظروف الشخصية التي لا يتعدى أثرها إلى غير صاحبها.

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٢٨

يكفي لإعتبار الجاني خارعاً في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة إتيانه شرطاً من الأفعال المكونة للظروف المشددة. وبمحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تفيد الأفعال دون أن تكون حاضرة في ذلك لرعاية محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٦

لا يشترط لتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات أن يثبت علم جميع المتهمين بأن أحدهم يحمل سلاحاً وقت السرقة بل يكفي أن يثبت وجود السلاح مع أحدهم ولو كان الآخرون مجهولين.

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٣٨

إن ظرف حمل السلاح المتخصص عنه فى المادة ٧٧٣ ع القديعة التى تقابلها المادة ٣١٦ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ سنة ١٩٣٧ يتحقق متى كان أحد من باسروا جريمة السرقة يحمل سلاحاً، ولعدم وجود سلاح مع بعض السارقين لا يمنع من تطبيق هذه المادة عليهم متى كان واحد أو أكثر - معلومين أو مجهولين - ممن ساهموا معهم فى السرقة يحملون سلاحاً.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٢

متى كان قد سبق الحكم على المتهم بسرقة بأكثر من عقوبة مقيدة للحرية فى سرقات ونصب، وكانت آخرها بالأشغال الشاقة، فإنه يكون عائداً فى حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات، ويكون الحكم بإرساله إلى الخلل الخاص ليسجن فيه حتى يأمر وزير العدل بالإفراج عنه طبقاً للمادة ٥٢ من القانون المذكور صحيحاً. وذلك مهما كان تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة، لأن سبق توقيع هذه العقوبة عليه يجعله عائداً مهما طال أمد الحكم عليه بها.

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٤٢

إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم وزملاً له قد ارتكبا جريمة السرقة لئلاً وأنه كان حينذاك يحمل سلاحاً نارياً، فلذلك تتوالى به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات. ولا يهم أن يكون حمل المتهم السلاح راجعاً إلى سبب لا إتصال له بالجريمة كأن يكون من مقتضيات عمله الرسمى أن يحمل السلاح وقت قيامه به. ذلك لأن العلة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً إنما هى مجرد حمل السلاح - ظاهراً كان أو مخبأ - وقت مقارفة الجريمة. إذ هذا من شأنه أن يلقى الرعب فى نفوس الجنبى عليهم إذا ما وقع بصرفهم عليه، وأن يهدد حامله - فضلاً عن السرقة التى قصد إلى ارتكابها - سبيل الإعتداء به على كل من يحاول ضبطه أو الخيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده، وهذا يسعى فيه أن يكون السلاح قد لوحظ فى حمله ارتكاب السرقة أو لم يلاحظ فيه ارتكاب أية جريمة.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٤٣

إنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذى عد حمله ظرفاً مشدداً فى السرقة، ولا كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطيحتها لأنها معدة من الأصل للقتل كالبنادق والسيوف والحراب والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على إحرازة وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ فحملها لا يفسر إلا بأنه لإستخدامها فى هذا الغرض، وأسلحة عرضية من شأنها القتل أيضاً ولكنها ليست معدة

له بل لأغراض برية فحملها لا يدل بذاته على إستعمالها في غير ما هي معدة له كالكسكاكين والسواطير المنزلية والبلط والفؤوس - لما كان الأمر كذلك فإن مجرد حمل سلاح من النوع الأول يتحقق به الطرف المشدد حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة. أما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقق الطرف المشدد بحمله إلا إذا ثبت أنه كان لمناسبة السرقة - الأمر الذي يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة فى الدعوى كإستعمال السلاح، أو التهديد بإستعماله، أو عدم وجود ما يسوغ حمله فى الظروف التى حمله فيها فعندئذ تتحقق به العلة الداعية إلى تشديد العقاب، ويحق عده سلاحاً بالمعنى الذى أراده القانون. فإذا كان المستفاد من الوقائع الثابتة بالحكم أن المحكمة قد إعترت أن حمل السكين لم يكن إلا لمناسبة السرقة فإن الطرف المشدد يكون متحققاً فى حق المتهم وزميله، وتكون الواقعة جناية منطبقة على المادة ٣١٦ ع.

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٨

إنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذى يعد حمله طرفاً مشدداً فى جريمة السرقة، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطبيعتها، وهى المعدة للقتل ويدل حملها بذاته على أن هذا هو المقصود منها كالبنادق والحراب والسيوف والملاكم الحديدية وغيرها مما يعاقب على إحرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧، وأسلحة يمكن أن تحدث الوفاة ولكنها معدة لأغراض برية ولا يدل حملها بذاته على أن المقصود منها الإحصاء على الأضف، كالكسكاكين العادية والبلط والفؤوس إلخ مما يستعمل فى الشئون المنزلية والصناعية وغيرها - لم كان ذلك فإنه يجب بمقتضى القواعد العامة إعتبار كل ما هو من النوع الأول سلاحاً يتحقق بحمله الطرف المشدد ولو لم يكن ذلك لمناسبة السرقة. أما النوع الثانى فإن مجرد حمله لا يكفى فى ذلك، بل يجب أن يقوم الدليل على أنه إنما كان لمناسبة السرقة. وهذا يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة فى الدعوى، كإستعمال السلاح، أو التهديد به، أو عدم وجود المقتضى لحمله فى الظروف التى حمل فيها، وعندئذ يحق عده سلاحاً بالمعنى الذى قصده القانون لتحقيق العلة التى دعت إلى تشديد العقاب. وإذا ثبت قاضى الإحالة فى الأمر الصادر منه أن المتهمين شرعوا فى السرقة ليلاً من الحقل، وكان إثنان منهم يحمل كل منهما سكيناً إستعملها لعلاً فى الإحصاء على الجنى عليه عند مفاجأته ثم متلبسين بالجريمة، ومع ذلك إعتر الجريمة غير متحقق فيها طرف حمل السلاح، فإنه يكون قد أخطأ. لأن السكين - ولو كان قانون حمل السلاح لا يعاقب على حملها لأنها مما يستعمل فى الشئون المنزلية ولها حد واحد - يجب أن تعد سلاحاً بعد أن تحقق إستعمالها فى السرقة.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٤٣

إن الإكراه الذى يحصل عقب السرقة مباشرة بقصد تمكين السارق من التخلص من الجنى عليه والفرار بما سرقه يعتبر إكراهاً مشدداً لعقوبة السرقة.

الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٤

إن اعتبار السرقة جنابة حمل أحد المتهمين سلاحاً يقتضى قانوناً معاقبته عن الجنابة هو وسائر من قاربوا السرقة معه.

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ٣/٢٤/١٩٤٧

إن مجرد حمل السلاح ظاهراً أو سراً وقت السرقة يعد بمقتضى القانون ظرفاً مشدداً للجرمة، ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه أن يحمل السلاح لأى سبب من الأسباب أو غرض من الأغراض المشروعة المجازة أى ولو كان لم يقصد من حمله الإمتعانة به وإستخدامه فى الجرمة.

الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١/٦/١٩٤٨

إذ قانون العقوبات إذ نص على الليل كظرف مشدد للسرقة [المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧] ولقتل الحيوان والإضرار به [المادة ٣٥٦] ولإتلاف الزراعة [المادة ٣٦٨] ولإنتهاك حرمة ملك الغير [المادة ٣٧٧]... إلخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد أفاد أنه إنما يقصد بالليل ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها. فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب القجر بقليل أى قبل شروق الشمس، فإنه لا يكون قد أخطأ فى اعتبار الواقعة متوافراً فيها ظرف الليل.

الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١١/١٣/١٩٣٠

يكفى لتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات أن تذكر المحكمة بحكمها أن أحد المتهمين ضبط عقب إرتكاب السرقة بزمان قريب وهو حامل سلاحاً كما ضبط معه المتهم الثانى يحمل الأشياء المسروقة، إذ هما يعتبران فى هذه الحالة أنهما ضبطا متلبين بالجرمة بحسب المادة ٨٠ من قانون تحقيق الجنائيات. وفى ضبطهما على هذا الوجه ما يسوغ للمحكمة أن تتخذ أن حمل هذا السلاح كان مقارناً لإرتكاب السرقة.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٣١

إن القانون إذ جعل حمل السلاح فى المادة ٢٧٣ ظرفاً مشدداً للسرقة لم يفكر قط فى صفة حاملة إن كان من شأنه حمل السلاح عادة أم لا، كما أنه لم يعلق أدنى أهمية على كون حمله هو بقصد السرقة أم لأى

داع آخر. وكل ما أراده هو أن تقع السرقة والجاني حامل سلاحاً فمضى لتحقيق هذا الظرف تحقّقاً مادياً بقطع النظر عن علله وأسبابه فقد إستوفى القانون مراده وحقت كلمته.

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩
إذا كان الحكم الصادر بالحبس ضد المتهم عن جرعة السرقة قد صدر غيابياً وخلت الأوراق من الدليل على أنه أصبح نهائياً فإنه لا يحد به فى توافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادتين ٧/ب، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨.

الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٩
من المقرر أن الليل كظرف مشدد فى السرقة يقصد به الفترة من غروب الشمس وشرورها وعلى ذلك فإن الجزء الأول حتى منتصف الليل يدخل فى تاريخ النهار السابق عليه والجزء الأخير منه يتبع اليوم التالى له.

الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ٨/٢/١٩٦٠
العلة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً بطبيعته إنما هى مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الإستعانة به وإستخدامه فى الجريمة وذلك لما يلقبه بمجرد حمله من رعب فى نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوالى ولو كان السلاح فاسداً أو غير صالح للإستعمال.

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٠
خطأ الحكم فى تحديد مكان إحدى إصابات الجنى عليه وهل هى فى الساق اليمنى أو اليسرى لا يجب الحكم ما دام أن ذلك ليس له من أثر فى قيام الجريمة التى دان المتهمين بها إذ الممول عليه فى جناية السرقة يأكراه المنطقة على المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة الجنى عليه وأن يوك الإكراه أو جروح - وهو ما أثبتته الحكم فى حق المتهمين.

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٠
- البيرة فى إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل وإحراز السلاح وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وحل هو معد فى الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه كان لإستخدامه فى هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التى تعبر عرجاً من

الأسلحة لكونها تحدث القتل وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة لا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة.

- حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولو لم يعلم به.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٩

إن المفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ يسرى على ما فى داخل المدن أو القرى أو خارجها سواء بسواء، وكانت العبرة فى إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله بأنه لإستخدامه فى هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضاً من الأسلحة التى تحدث القتل وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالمسكين أو المطواه - فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة.

الطعن رقم ٥٥٤٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩

العبرة فى إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لإستخدامه فى هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضاً من الأسلحة التى تحدث القتل وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالمسكين والمطواه - فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة.

* الموضوع الفرعى : الفاعل الأصلي فى جريمة السرقة :

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥

يكفى فى صحيح القانون لإعتبار الشخص فاعلاً أصلياً فى الجريمة، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها. ولما كان بين مما حصله الحكم المظنون فيه أن كلاً من الطاعنين الأول والثانى قد ساهم فى جريمة السرقة - التى قارفها ودبرها أمروها مع الفاعلين المجهولين - بفعل من الأفعال المكونة لها، فذلك يكفى لإعتبار كل منهما فاعلاً أصلياً.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧

لا يشترط لإعتبار المتهمين فاعلين أصليين فى جنابة السرقة بإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الإعتلاص - بل يكفى فى عدمه كذلك أن يرتكب كل منهم أى الفعلين متى كان ذلك فى مسيل تنفيذ السرقة المنطق عليها بينهم جميعاً.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٠

متى كان مفاد ما أثبتته الحكم، أن الجنابة - بما فيها الطاعن - قد إتفقوا على سرقة الجنى عليه، وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة، فإن ذلك يكفى لإعتبارهم فاعلين أصليين فيها.

الطعن رقم ٦٢٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٤

لما كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى حق الطاعن مساهمته بتصيب فى الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمله مدية وتواجده مع آخرين على مسرح الجريمة وهو ما يكفى لإعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين فيها. فإن ما يفرضه الطاعن فى شأن التدليل على مشاركته فى ارتكاب الجريمة - لا يمسو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدوى وإستنباط معطضا لما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩٢٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٤

لما كان من المقرر أنه يكفى فى صحيح القانون لإعتبار الشخص فاعلاً أصلياً فى الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى حق الطاعن أنه ساهم فى جريمة السرقة بإكراه التى دانه بها، بأن رافق زميله المحكوم عليه الآخر، وظل معاً بجداً يدرأجه البخارية على مسرح الجريمة بينما قام زميله بالإعتداء على الجنى عليه وسرقة نقوده، فإن فى ذلك ما يكفى لإعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً فى الجريمة بما يضى مع منعه فى هذا الخصوص غير سديد.

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٣

إن ظهور فاعل السرقة أو رفع الدوى عليه ليس بضرورى لصحة معاقبة المخفى متى ما ثبت أنه أخفى ما سرقة غيره وهو عالم بحقيقة الأمر فيه. فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت من الأدلة التى أوردتها أن الشىء المصبوط لدى المتهم مسروق، وأن المتهم أخفاه مع علمه بسرقة، ثم عاقبه بمقتضى المادتين ٣١٨ و ٣٢٢ لقرة أولى من قانون العقوبات لأنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدوى.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١

إن جلوس أحد المتهمين بالسرقة يتكلم مع حارس الشئ الذى سرق لكى يسهل لزميله السرقة - ذلك يعد عملاً من الأعمال المكونة للجريمة، لئلا فاعلاً فيها متى تمت الجريمة بأخذ المسروق وإخراجه عن حيازة صاحبه.

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠

يجب لإعتبار المتهمين فاعلين فى السرقة أن يقوم الدليل على إلتفاههم على مقارفة الجريمة. فإذا كان الحكم لد أدان المتهمين فى جناية السرقة بالإكراه ذاكراً أنهم جميعاً سرقوا بأن فاجأ أولهم اللام الذى كان يحمل الشئ الذى سرقوه وأخذته منه بالقوة لإسقاطات فحضر إليه صاحب الشئ وقد كان يسير أمامه وحاول إستخلاص المسروق، فهدهد هذا المتهم باستعمال سكين كان يحملها وتمكن بذلك من إعطاء المسروقات لباقي المتهمين الذين كانوا بانتظاره بالقرب منه فحملوها وهربوا بها، فهذا الحكم يكون معيباً إذ هو وإن عني بذكر ما قارله كل من المتهمين لم يعن ببيان صلة فعل الآخرين بفعل التهم الأول وهل كان نتيجة إلتفاق على السرقة أو أنه حصل عرضاً، خصوصاً مع قول المحكمة إن المتهم الأول قابل الضمى مفاجأة وأخذ المسروق منه، ثم هو لم يورد دليلاً على أن تواجد المتهمين الآخرين قريباً من المتهم الأول إنما كان نتيجة إلتفاق بينهم ولم يكن محض مصادفة.

الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٤٨/١/٦

إذا كانت الواقعة الفاتية بالحكم هي أن المتهم إلتفق مع زملائه على السرقة وذلك بأن يدخل الزملاء المنزل لأخذ المسروق منه ويأتي هو على مقربة منهم يجرسهم ليتمكنوا من تنفيذ مقصدتهم المتفق عليه فإنه يكون فاعلاً فى السرقة لا مجرد شريك فيها.

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٩

يكفى فى القانون لمعالجة المتهمين فى جناية السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملاً من الأعمال التى إلتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها، ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الأعمال جميعاً فإذا كان هو قد وقف هم على مقربة من مكان الحادث يجرسهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق فإنه يكون فى هذه الحالة فاعلاً معهم فى السرقة على أساس أن العمل الذى قام به هو من الأعمال التى إلتفقوا بها على إتمام السرقة. ولا يصح الإعراض على ذلك بأن هذا الذى كان معه السلاح لم يتصل بالمسروق بل كان واقفاً ينتظر زملاءه.

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ مكتب قضى ٢٠ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

مضى كان الحكم قد أثبت أن المحكوم عليهم قد إنفقوا على سرقة مسكن الجنى عليه ولو جهرا جمعاً إليه وسام كل منهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة، فإن هذا يكفى لإعتبارهم جمعاً فاعلين أصليين فى الجريمة سواء من قام منهم بالإستيلاء فعلاً على المسروقات أو من بقى على مسرح الجريمة للمراقبة والحراسة وقت إرتكابها.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قضى ٢٠ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ١٩٦١/٧/٢٠ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركتى الشمال للنقل وشركة الميناء والبحيرة لنقل البضائع - اللتين أطلق عليهما فيما بعد إسم شركة الميناء لنقل البضائع بالإسكندرية وشركة النيل العامة لنقل البضائع بالإسكندرية ثم أدمجتا تحت إسم شركة النيل العامة لنقل البضائع - وهى التى يعمل بها الماطعون - إلا أن هذا القانون قد نص على إحفاظ الشركات المؤتممة بشكلها القانونى وعلى إستمرارها فى مزولة نشاطها مع إعضاعه لإشراف الجهة الإدارية التى يرى إلحاقها بها. وقد أفصح الشارع عن إتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تصح المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات وإعتبار هذا النظام جزءاً معممأ للعقد العمل. وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى حلت محل اللائحة السابقة وإمتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذى حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وفى ذلك كله آية بينة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أمثلة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها، وكلما رأى المشرع إعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين فى موطن ما أورد به نصاً، كالتشأن فى جرائم الرشوة وإختلاس الأموال والتسيب بالخطأ الجسم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أحاط بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات لفترة

مستحذلة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين - في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها - مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت. فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبقته من حماية خاصة على الموظف العام. لما كان ما تقدم، فإن المطعون حذبه في علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف العام أو المستخدم العام وبالتالي لا تطبق عليه الحماية المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات وإذا خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك - وقد حجبه الخطأ الذي تردى فيه عن نظر الموضوع - أن يكون مع النقص الإحالة.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

إن مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة وإتيانه عملاً من الأعمال المكونة لما مما يدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات - وهو مظاهرته وباقي التهمين للمتهم الأول بالإلتفاف حول سيارة اجنبي عليه ومطابقته بالنفود - يجعله كما إنتهى إليه المحكم فاعلاً أصلياً في جريمة السرقة بالإكراه التي دين بها.

الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨

من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لإعبار الشخص فاعلاً أصلياً في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها - لما كان ذلك - وكان المحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة التي قارلها ودير أمرها مع التهمين الآخرين، بأن رافقهما إلى مكان الحادث وظل في سيارته خارج المسكن لمراقبة الطريق بينما قام زميله بكسر باب المسكن والإستيلاء على المسروقات فإن هذا يكفي إعتباره فاعلاً أصلياً في الجريمة.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١

من المقرر في صحيح القانون أنه يكفي لإعبار الشخص فاعلاً أصلياً في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها، وكان المحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة بإكراه التي دانه بها بأن رافق التهمين الآخرين إلى مكان الحادث واعرض معهم اجنبي عليه وظل معهم على مسرح الجريمة بينما قام أحد التهمين الآخرين بتفتيش اجنبي عليه وسرقة نقوده وقام الثاني بالإعتداء عليه بالضرب كما أورد مؤدى أقوال الطاعن من أنه صاحب التهم..... أثناء سرقة التامعين في الطريق العام ولما أن باذر اجنبي عليه بالصباح لتبنيه التامعين

إلى ذلك توجهوا إليه ومعهما التهم الثالث وسرقوا نقوده واعتدوا عليه بالضرب ثم فروا هاربين، فإن في ذلك ما يكفي لإعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في الجريمة.

*** الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السرقة :**

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٢
إن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ لا يمكن أن تنصرف إلى العقاب على مجرد إستخراج الرمال دون رخصة باعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي الذي هو عنصر أساسي لجريمة السرقة ويؤكد هذا المعنى ما نص عليه ذلك القانون في المادة ٢٦ منه من أنه "مع عدم الإخلال بما يقرره هذا القانون أو قانون آخر من عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح التي تصدر تنفيذاً له بغرامة من عشرة جنيهات إلى مائة جنيه، وتحدد مصلحة المناجم مهلة لا تتجاوز شهراً لإزالة المخالفة" وإذن فمضى كانت النية قد قنعت المتهم إلى محكمة الجناح بتهمة أنه إستخرج رمالاً وحصى بدون ترخيص من مصلحة المناجم والهاجر، وطلبت معالته تطبيقاً للمواد ١٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات، فقضت المحكمة بمعاقبة المتهم على هذا الأساس باعتبار أن مجرد إستخراج الرمال بدون ترخيص يعد في حكم السرقة من غير أن تنحصر دفاع التهم من إنضاء القصد الجنائي لديه، وما دلت به على صحته من تقديمه طلباً للمصلحة للترخيص بإستخراج الرمال ودفعه الرسوم المستحقة على هذا الطلب فإن الحكم يكون قاصراً واجباً لقضه.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٤
إن التحدث عن نية السرقة إسقاطاً ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة ما دامت الواقعة التي أثبتها الحكم تفيد تعمد إقوال الفعل المكون للجريمة عن علم وإدراك.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢
إن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه.

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٣
القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب الفعل بأنه يجلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية إمتلاكه. وأنه وإن كان تحدث الحكم إسقاطاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فإنه

يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن بجرمة السرقة على حيازته للسيارة المسروقة، وكان الدفاع عن الطاعن قد نازع في قيام نية السرقة وأوضح أن الطاعن استعار هذه السيارة من صديقه المتهم الثاني فإنه كان يقتضى من المحكمة في هذه الصورة التي تخطط فيها نية السرقة بغيرها - أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل عليها كما هي معرفة به لدى القانون، أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان، ولا يغير من الأمر ما أضافه الحكم المطعون فيه من قرائن على نفى حسن نية الطاعن في حيازة السيارة طالما أن المحكمة لم تعن بالتدليل على قيام القصد الجنائي للسرقة. ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧

يتحقق القصد الجنائي في جريمة السرقة بقيام العلم عند الجنائي بأنه يتخلص المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية إمتلاكه.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٤

من المقرر أن المتحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة عليها خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر القصد الجنائي لدى الطاعنين بأدلة سائفة مستمدة من أقوالهم ومن أقوال شهود الإيجاب وما دلت عليه المماثلة كما عرض للدفاع الطاعنين وأطرحه في قوله: "ولا يتأتى عقلاً أو عملاً أن تاجرين يتوجهان ليلاً بسيارة تنقل إلى مكان الشراء ليستروا بالظلام وينقبان الحائط ويفران بالماضية ثم يتصلان بأنهما لم يكونا يعرفان أن الماشية مسروقة الأمر الذى يجعل المحكمة تنظمن إلى كونهما سارقين ضالعين في ارتكاب الجريمة" وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ومن ثم فإن النية على الحكم بقصوره في التدليل على توافر القصد الجنائي أو الرد على دفاع الطاعنين لا يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٤

القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي، وقت ارتكابه الفعل، بأنه يتخلص المنقول المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية إمتلاكه، ولا يشترط تحدث الحكم إستقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه.

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣
من المقرر أنه يجب تطبيق أحكام السرقة في أحوال الخور على الأشياء الضامة أن تقوم لدى من عثر على الشيء نية تملكه ولو كان بعد العثور عليه.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤
- القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب الفعل بأنه يخلس المملوك للغير بدون رضاء مالكة بنية إستلاكه.
- لكن كان تحدث الحكم بالإدانة إستقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحته، إلا أنه إذا كانت النية محل شك في الواقعة المطروحة، فإنه يصح على المحكمة أن تعرض لهذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها، لما كان ذلك، وكان مدار دفاع الطاعن هو إضفاء نية السرقة لديه، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون لم يعرض لما أثير من إذن الجني عليه للطاعن بأخذ الأشياء موضوع الإتهام، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور في البيان الموجب لنقضه.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣٠
لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكابه للفعل بأنه يخلس المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية تملكه، ولما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها وما رد به على دفاع الطاعن يكشف عن توفر هذا القصد لديه، وكان المتحدث عن نية السرقة إستقلالاً في الحكم أمراً غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية كما أثبتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما إحتلته إلى ملكه. وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافق به جناية الشروع في السرقة بإكراه بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون وكان إستخلاص نية السرقة من الأفعال التي قارفها الطاعن على النحو السالف بيانه، وكذا إثبات الإرباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذي يستغل به قاضية بغير مقبب ما دام قد إستخلصهما عما ينتجهما، فإن ما يجادل فيه الطاعن لا يكون مقبولاً. لما كان ذلك، فإن الحكم إذ إنتهى إلى إدانة الطاعن بجناية الشروع في السرقة بالإكراه لا يكون قد خالف القانون بما ينحصر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه.

للطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٣٠
١- إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل للنصاب الذي يكون فيه حكم القاضى الجزئى نهائياً تنص على عدم سريانه على الدعاوى التى صدر فيها حكم حضورى أو غيابى أو المؤجلة لتعلق الأحكام وتعملها خاضعة لأحكام النصوص القليلة.

الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٨٠
من المقرر أنه يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توالف الإختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة - كما أن التحدث عن القصد الجنائي صراحة وإستقلالاً في الحكم أمر غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها تفيد بمالاتها أن المتهم إنما قصد من فعله إضافة ما إختلسه للملك.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٨١
من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت إرتكابه الفعل أنه يختلس المقتول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه.

الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨١
من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان التهم يجادل في قيامها لديه.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٥/٩/١٩٨٢
القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت إرتكاب الفعل بأنه يختلس المقتول المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية إمتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم إستقلالاً.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٢٤
إذا علل الدين إحتفاظه بالسند على رغم إرادة الدائن بأنه لم يقصد تملك السند بل قصد بالإستيلاء عليه تهديد الدائن لحمله على أن ينضم له كلها جنيهاً، يدعى أنه غش في البيع الذي كان من نتيجته تحرير ذلك السند، فإن هذا التعليل لا يغنيه من المسؤولية الجنائية. لأن طلبه الخصم هو تحكم منه في الدائن لا يستند إلى أي أساس، وإستبقاؤه السند ومساومته على الحصول على هذا المبلغ الذي لا حق له فيه يعد إختلاساً بنية سلب المال المختلس، وهي النية الواجب توافرها قانوناً في جريمة السرقة.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٤٠
إن قانون الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يعد عدم التبليغ عن المفقود على الشيء المفقود مخالفة مجرد عدم حصوله في الوقت المعين. أما إذا كان حبس الشيء بقصد تملكه فإنه يكون إختلاساً لمال الغير معاقباً عليه بالمادتين ٣١٨ و٣٢٢ ع.

الظعن رقم ١٨٧٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤١

لا يشترط في جريمة تملك الشيء الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند المتهم حال عبوره على الشيء. فوجود هذا الشيء في حيازة غير من عثر عليه يكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة متى كان المتهم عالماً بحقيقة الأمر فيه. ذلك لأن ذكره ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ اعتبر حبس الأشياء الضائعة بنية إمتلاكها في حكم السرقة، فبعاقب عليها بعقوبتها، ويجرى عليها سائر أحكامها. فمن يجوز شيئاً منها مع علمه بطروقه يعاقب على ذلك عقاب مخفي الشيء المسروق.

الظعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩/٥/١٩٤١

إذا كان المتهم قد سرق قرطاً على أنه من الذهب وهو من نحاس "لأن المجنى عليها استبدلت بقرطها الذهبي قرط النحاس الذي سرق" لأن الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة للقرط الذهبي شروعاً في سرقة.

الظعن رقم ٤٤٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٣

إن القصد الجنائي في السرقة هو قيام العلم عند الجاني، وقت إرتكاب فعله، بأنه يخلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية إمتلاكه. فإذا كان الحكم، مع تسليمه بأن المتهم لم يسول على أدوات الطباعة إلا بقصد الإستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والذلف في حق، قد اعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بمقولة إن القصد الجنائي فيها يتحقق بإستيلاء الجاني على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتاً، فإنه يكون قد أخطأ. لأن الإستيلاء بقصد الإستعمال المؤقت لا يكفي في القصد الجنائي، إذ لا بد فيه من وجود نية التملك.

الظعن رقم ٤٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ٢١/١/١٩٤٧

متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهمين، بناء على إعتبرات ذكرتها، أن نهم كانت معقودة على السرقة وأن الأفعال المادية التي وقعت منهم من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى الجريمة، وأنه لم يحل بينهم وبين إتمام مقصدهم إلا سبب لا دخل لإرادتهم فيه يثبت في حكمها، لأنها تكون قد أثبتت عليهم جريمة شروع في السرقة بجميع عناصرها القانونية.

الظعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٢٩

إذا تبين أن ملكية الشيء المسروق محل نزاع جدى بين المتهم والجنى عليه ولم يقدم دليل على أنه لا شبهة لدى المتهم في ملكية المجنى عليه للشيء المسروق وأن أخذه للشيء إنما كان إحتلاساً له وسلباً من مالكه

الذى يعتقد أن الملكية خالصة له من دونه فلا يتحقق القصد الجنائى فى السرقة ولا يمكن العقاب عليها. بل تبقى المسألة نزاعاً مدنياً محضاً يظهر فيه من يكون دليله مقبولاً بمقتضى قواعد القانون المدنى.

الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٢٩
القصد الجنائى فى جريمة السرقة ينحصر فى قيام العلم عند الجنائى وقت ارتكاب الجريمة أنه يختلس المثلول المول للغير رغم إرادة مالكة بنية أن عتلكه هو لنفسه.

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٩
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوقع عقوبة واحدة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات، وكانت هذه العقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة إستعمال القوة أو العنف مع موظفين عموميين لحملهما بغير حق على الإمتناع عن عمل من أعمال وظفتهما، فإن مصلحة الطاعن من المجادلة فى توافر نية السرقة موضوع التهمة الثانية المسندة إليه تكون معتمدة.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٥
من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة السرقة لا يتحقق إذا تبين أن ملكية الشئ المسروق محل نزاع جدى بين المتهم والجنى عليه ولم يتم دليل على أن لا شبهة لدى المتهم فى ملكية الجنى عليه للشئ المسروق وأن أخذه للشئ إنما كان إحتلاصاً وسلباً من مالكة الذى يعتقد هو أن الملكية خالصة له من دونه إذ تبقى المسألة نزاعاً مدنياً محضاً يظهر فيه من يكون دليله مقبولاً لا بمقتضى القانون المدنى.

الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٥
من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المثلول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية قتلكه، وكان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها وما رد به على دفاع الطاعن يكشف عن توافر هذا القصد لديه، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته تتوافر به جنابة السرقة ياكراه بكافة أركانها كما هى معرفة به فى القانون، وكان إستخلاص نية السرقة من الأفعال التى قارفتها الطاعن على النحو السالف بيانه وكذا الارتباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذى يستلزم به قاضيه بغير مقب ما دام إستخلاصها عما يتبعها فإن ما يجادل به الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا.

*** الموضوع الفرعى : جريمة تملك الشئ الضائع :**

الطعن رقم ٢٧٩٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١
من المقرر أنه لا يشترط فى جريمة تملك الشئ الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند التهم حال عبوره على الشئ، بل يكفى أن تكون قد توافرت لديه بعد ذلك الوقت.

*** الموضوع الفرعى : سرقة التيار الكهربائى :**

الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٨
إذا كان المتهم يسرق تيار كهربائى وإن إستعان بآخر فى تركيب الأسلاك على الوجه الذى يسر له سرقة التيار الكهربائى إلا أنه هو فى الواقع المقارن للفعل المادى المكون للسرقه وهو إدارة المفصاح الذى يعطل سير العداد رغماً من إستمرار سحب الكهرباء المستعملة فى الإضاءة، فإن هذا التهم يكون هو الفاعل فى جريمة سرقة التيار الكهربائى وليس شريكاً.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٠
تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائى بل هو مؤد إليها حصراً بمجرد مرور التيار به بعد توقفه، فلا يغير من موقف التهم أن يستعين فى إتلافه بمن له خبرة فى ذلك أو أن يقوم به بنفسه، وما دام هو الذى يخلص التيار فهو السارق له.

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣٠
لما كان بين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أسندت للمطعون ضده وآخر أنهما فى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ سرقا عداد الإنارة المصنوع بالقيمة والتحقيقات والملوك لإحدى وحدات الحكم المحلى "مجلس مدينة دمنهور" والمخصص لرفق الكهرباء وكان ذلك فى زمن الحرب، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢/٢ و ١/٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة، فأمر مستشار الإحالة باعتبار الواقعة جنحة بالمادتين ١/٢ و ١/٨ من هذا القانون. لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٦ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه "يعاقب بالسجن على السرقات التى تقع على المهمات والأدوات المستعملة أو المعدلة للإستعمال فى المواصلات الطيفونية أو التلغرافية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائى المملوكة للمرافق التى تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها، أو ترخيص بإنشائها لمنفعة عامة..." وكان الأمر المطعون فيه حين رأى عدم إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم

٣٥ لسنة ١٩٧٢، واعتبر الواقعة جنحة بالفقرة الأولى من تلك المادة، قد غاب عنه نص المادة ٣١٦ مكرراً ثانياً سائلة الذكر الذى يحكم واقعة الدخول مما يعد خطأ فى تطبيق القانون. لما كان ذلك وكان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ قد ألغى بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بعد صدور الأمر المطعون فيه فإنه لم يعد هناك محل لمناقشة ما تثيره الطائفة عن خطأ الأمر فى عدم إعمال الفقرة الثانية من المادة ٨ المار ذكرها، لما كان ذلك وكانت النهاية المأثرة قد قصرت طعنها على المطعون ضده دون التهم الأخرى، فإنه يتعين نقض الأمر المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضده وحده والإعادة.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٧٢ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣١
التيار الكهربائي هو مما تناوله كلمة "منقول" الواردة بالمادة ٢٦٨ ع. إذ المنقول - طبقاً لأحكام القانون المدني - هو كل شيء ذي قيمة مالية يمكن نقله وحيازته ونقله، وهذه الخصائص متوفرة في الكهرباء. ولا يشترط في المنقول أن يكون جسماً متحركاً قابلاً للوزن.

*** الموضوع القرعى : سرقة المستندات :**

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٨
لا يلزم تطبيق المادة ١٥١ من قانون العقوبات أن يكون الفاعل هو الحافظ للأوراق المسروقة.

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ٤/١١/١٩٦٣
- نص المادة ١٥١ من قانون العقوبات على أنه "إذا سُرقت أوراق أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متصلة بالحكومة أو أوراق مراعاة قضائية أو إحتلت أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو سلمت إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنهاً مصرياً". ونص الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من القانون المذكور على "وأما من سرق أو إحتلس أو أتلقت شيئاً مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالسجن". ولما كانت أوراق التفيد محل الجريمة - وهي حكم رد حيازة بمرفقاته - من أوراق المراعاة القضائية التي شملها نص المادة ١٥١، وكانت هذه المادة لا تستلزم لإعمالها في شأن تلك الأوراق أن تكون متصلة بالحكومة على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقى الأوراق التي عدتها في صدرها. فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ طبق المادتين ١٥١، ١٥٢ عقوبات، يكون غير سليم.

- مراد الشارع من استعمال ألفاظ السرقة والإحتلاس والإتلاف في المادتين ١٥١، ١٥٢ من قانون العقوبات هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المينة بهما مهما كان الباعث عليه. ومن ثم فإنه يسوى أن يكون الطاعن قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو إمتلاكها ذلك أن

القصد الذى رعى إليه المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين المذكورتين هو المحافظة على مستندات الدولة وأوراق المرافعة القضائية.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦

جرى نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات على أن "كل من إغصب بالقوة أو التهديد سنداً مبيعاً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة أو سنداً ذا قيمة أدبية أو اعتبارية أو أوراقاً تثبت وجود حالة قانونية أو إجتماعية أو أكره أحداً بالقوة أو التهديد على إمضاء ورقة مما تقدم أو عقمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة" ومفاد ذلك أن ركن الإكراه فى هذه الجريمة كما يكون مادياً باستعمال القوة والعنف يكون أدبياً بطريق التهديد - ويعد إكراهها أدبياً كل ضغط على إرادة الخفى عليه يعطل من حرية الاختيار لديه ويغرمه على تسليم السند أو التوقيع عليه وفقاً لما يتهدده، وهذا التهديد يجب أن يكون على درجة من الشدة تسوغ إعتباره قرين القوة بالمقارنة لما مما يبرر صرامة العقوبة التى يفرضها القانون فيما على حد سواء.

الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٠

قابلية السند للإبطال لا تحول دون قيام جريمة إغصاب السندات بالقوة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات، ومن المقرر أن بيع ملك الغير قابل للإبطال لصلحة المشوى وحده ولا يسرى فى حق المالك الحقيقى الذى له أن يقر البيع فى أى وقت فيسرى عندئذ فى حقه وينقلب صحيحاً فى حق المشوى، كما ينقلب العقد صحيحاً فى حق المشوى إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد ومضى قضى بإبطال العقد إلزم البائع برد ما قبضه من الثمن.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠

لما كان من المقرر أنه ليس يلزم توقيع السندات المثبتة للحقوق حتى يصبح إعتبارها محلاً للسرقة والإختلاس، فضلاً عن أن السند موضوع الجريمة كان بلا مراء ذا قيمة عند الطعن وانطبع به فى إرتكاب جريمة النصب، وكان الثابت من الأوراق أن السند لم يتم التخلي عنه، فإن الحكم لا يكون قد جابج الصواب إذ إعتبر الطاعن مخطئاً له.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٨

إذا طلب مدین إلى دائته إحضار سند الدين اأخر عليه للذفع جانب من الدين والتأشير به على ظهر السند، فأحضر الدائن السند وسلمه إياه ليطلع عليه وليؤشر بالبلغ الذى سيدفع ويرده إليه بنفس المجلس، فإن هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة، بل هو تسليم إقتضته ضرورة إطلاع المدین على السند المأخوذ عليه للتحقق من أنه هو السند الموقع عليه منه والتثبت من قيمة المبلغ الذى لا يزال بذمته للدائن

على أن يردّه إليه في نفس المجلس، فهو تسليم مادي بحث ليس فيه أى معنى من معاني التخلي عن السند بل هو من قبيل التسليم الإضطرارى المجمع على أنه لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الإختلاس المعنوي قانوناً في السرقة، إذا ما إحفظ المدين بالسند على رغم إرادة الدائن أو تصرف فيه بوجه من الوجوه.

الظعن رقم ٩٦٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٣٨

إذا كانت الواقعة أن المدين طلب من دائته سند الدين للإطلاع عليه ريثما يحضر إليه الذى أرسله لإستحضار الشيك الذى إتفق على أن يتسلمه الدائن خصماً من دينه، فسلم العمدة، الذى كان حاضراً في مجلس الصلح، السند إلى المدين لهذا الغرض، وبعد قليل تظاهر المدين بأنه ينادى على ولده وإنصرف بالسند ولم يعد، ثم أنكر بعد ذلك تسلمه إياه - فهذه الواقعة تنوافر فيها أركان جريمة السرقة لأن تسليم المدين للسند كان مجرد الإطلاع عليه ورده في الحال، ولم يكن الغرض منه نقل حيازة السند كان مجرد الإطلاع عليه ورده في الحال، ولم يكن الغرض منه نقل حيازة السند إليه ولا التخلي عنه لإختلاس المدين له يكون جريمة السرقة.

الظعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٣٨

إن جريمة سرقة الأوراق والمستندات التى تقع من قديمها إلى انحازم أثناء تحقيق القضية بها هى جريمة من نوع خاص نص عليها قانون العقوبات فى المادة ٢٩٨ بمقتضى إلزام المحصوم سلوك سبيل النعمة والأمانة فى المعاصمات القضائية والتسليم إلى أن السندات والأوراق التى يقدمها كل منهم للمحكمة تصبح حقاً شاملاً للفريقين يسوغ للمحصر الآخر أن يعتمد عليها فى إثبات حقوقه. فلذلك وما دام نص هذه المادة صريحاً فى عقاب من قدم الورقة ثم سرقها، فإن هذا النص يتناول حتماً صاحب الورقة الذى يسرقها بعد تقديمها.

الظعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٩

إذا كان المتاعدان قد وقعا على عقد بيع وأودع العقد مرفقاً لسبب ما لدى أمين ثم أستولى عليه البائع بأن عطفه من المودع لديه فإنه يعد مرتكباً لجريمة السرقة، لأن هذا الإبداع ليس من شأنه فى حد ذاته أن يزيل عن المشوى ماله من حق فى ملكية العقد. وإذن فلا يحدى البائع احتجاجه بأن هذا العقد لا يدخل فى ملك المشوى إلا بدفع المبلغ المتفق عليه كما هو شرط الإبداع.

الظعن رقم ١٨٤٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٤٤

إن الشارع إذ نص فى المادة ١٥٢ عقوبات على عقاب من سرق أو إختلس أو أتلف شيئاً مما ذكر فى المادة ١٥١ قد أراد العقاب على كل إستيلاء يقع بطريق الغش أياً كان نوعه، أى سواء أكان سرقة أم إختلاصاً، ومهما يكن الباعث عليه، أى سواء أكان الغرض منه تملك الشيء أو إتلافه. ولئن كان النص

الفرنسي للمادة لم يرد فيه لفظ "detournement" الذي يفيد معنى الإختلاس بل ورد فيه لفظاً "soustraction" و "enlevement"، وترجمتهما السرقة والأخذ، بدلاً من لفظي السرقة والإختلاس الواردين في النص العربي، إلا أنه لا شك فيه أن الإختلاس داخل في حكم المادة ١٥٢ المذكورة "أولاً" لأن النص العربي هو النص الذي يعول عليه في حالة وجود غلاف بينه وبين النص الفرنسي. "وثانياً" لأن المادة تعاقب الحافظ للأشياء إذا ارتكب فعلاً من الأفعال الواردة بها، والسرقة لا يتصور وقوعها من يكون حائزاً الشيء من قبل فلا بد أن يكون المقصود هو إختلاسه إياه. وهذا هو التفسير الصحيح الذي فسر به القضاء والفقه في فرنسا المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من قانون العقوبات الفرنسي اللتين نقلت عنهما المادتان ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات المصري. وهما أيضاً قد وردت فيهما ألفاظ "enlevement , soustraction , destruction" ولم يرد فيهما لفظ "detournement". هذا فيما يخص بالأفعال المادية التي يعاقب عليها القانون في المادة ١٥٢. أما فيما يخص بشرط حفظ الشيء في عِزْن عام أو تسليمه إلى شخص مأمور بحفظه فما تبقي ملاحظته أن القانون ينص على حالتين حكمهما واحد، الحالة الأولى كون الشيء محفوظاً في عِزْن عام، أي في مكان عام أصد لحفظ الأوراق والسندات.... إلخ. والحالة الثانية كون الشيء مسلماً إلى شخص مأمور بحفظه ولم يكن موضوعاً في عِزْن عام. وإذاً فإن تطبيق المادة ١٥٢ لا يستلزم حتماً وجود الشيء في عِزْن عام معد لحفظه بل يجوز تطبيقها متى كان الشيء قد سلم إلى شخص مأمور بحفظه أينما كان مكان الحفظ، كما أنه لا يستلزم وقوع فعل الإختلاس أو الإتلاف.... إلخ من الحافظ بل يطبق حكمها على الحافظ وغير الحافظ. مع هذا الفارق وهو أن الحافظ يعاقب بعقاب أشد ويعبر فعله جنابة، أما غير الحافظ ففعله جنحة. وإذاً فإذا اعتُلس أحد موظفي المحكمة أوراقاً ومستندات من ملف قضية جنحة بعد تسليمه من كاتب الجلسة المختص بحفظه، فإنه يعدّ عتسلاً لأوراق مرافعة قضائية وسندات كانت مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها، ويقع تحت طائلة المادة ١٥٢ ولو كان الإختلاس لم يتم إلا بعد أن نقل القضية إلى منزله. وإعتبار هذه الواقعة سرقة بمقولة إن يد الموظف على ملف القضية كانت عارضة غير صحيح في القانون، ما دام الثابت أنه تسلم الملف ليطلع عليه شخصياً بمنزله وليت في حيازته أياماً، مما يجعل يده على الملف يد أمين. لكن هذا الخطأ في الوصف لا تأثير له في الإدانة، لأن السرقة والإختلاس والإتلاف في المادة ١٥٢ ع حكمهما جميعاً واحد.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٤٥

إن السندات المثبتة للحقوق تصلح محلاً للسرقة، لأنها أموال منقولة في معنى المادة ٣١١ من قانون العقوبات.

الظعن رقم ٦١٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٣/٢/١٩٣٠
متى ذكرت المحكمة أن الورقة المسروقة كانت مودعة بالقضية غرة... محكمة... كان هذا كالياً لبيان أنها من ضمن الأوراق المرافعة القضائية. لأن هذه العبارة تشمل كل ورقة يكون وجودها في ملف الدعوى من مستندات السير والمرافعة في القضية وليست قاصرة على أوراق المرافعات.

الظعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٣٠
إخلاص دفتر شيكات مملوك لآخر ولو أنه غير بمعنى يعتبر أنه سرقة شيء هو وإن كان قليل القيمة في ذاته لكنه ليس مجرداً عن كل قيمة.

* الموضوع الفرعي : سرقة بالإكراه :

الظعن رقم ٩٨٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ٦/٣/١٩٥١
إذا كان ما أتيته الحكم من وقائع الدعوى تتوافق فيه العناصر القانونية لجناية السرقة بالإكراه الذي ترك أثر جروح، المعاقب عليها بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات، وكانت العقوبة التي أوقعها على التهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة، فلا جدوى من الظعن على هذا الحكم بأنه قد إعتبر تلك الجريمة سرقة بإكراه في طريق عمومي وطبق على التهم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات.

الظعن رقم ١١١٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٠
متى كان الحكم حين أدان المتهم بجناية السرقة بالإكراه قد بين واقعة الدعوى وأثبت أن المتهم وزملاءه حاربوا الجاني عليه بالعصى حتى كسرت فزاعه وهددوه باستعمال السلاح بأن أطلق عليه أحدهم عيارين نارين وبذلك شلت مقاومته وتمكنوا من سرقته فإنه يكون قد بين ظرف الإكراه بنوعه المادى والمعنوى.

الظعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥١
متى كان الثابت من الحكم أن المتهمين بالسرقة بطريق الإكراه قد ساهموا في تنفيذ الجريمة عن طريق توزيعها عليهم لإعتسلس واحد منهم النقود وتسليمها آخر منه وساهموا جميعاً في تعطيل مقاومة الجاني عليه فإنهم يكونون في القانون مسئولين جميعاً باعتبارهم فاعلين في واقعة السرقة على أساس أنها تكونت من أكثر من عمل واحد وأن كلاً منهم مع علمه بعمل زملائه قد قام بعمل من هذه الأعمال بقصد تحقيق الغرض المشترك.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥١

مضى كان الحكم قد أشار إلى ما دافع به المتهم من أن الواقعة المسندة إليه هي جحة سرقة بطريق النشل وليست سرقة إكراه ورد على ذلك بأنه بين من محضر تحقيق النيابة أن الجنى عليه قاوم المتهم وقت إقترافه الجريمة ولكن المتهم تمكن من إنتزاع الساعة كرهاً من يده وأنه ثبت بمحضر البوليس وجود جرح يده أحمل من أجله إلى الكشف الطبي - فإن فيما رد به الحكم من ذلك ما يتحقق به ظرف الإكراه في جريمة السرقة وتفيد دفاع المتهم.

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٥٢

إن القانون لم ينص في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نوع معين من أنواع الإكراه. ولما كان تعطيل مقاومة الجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم الجنى عليه كسا يصح أيضاً أن يكون بالتهديد بإستعمال السلاح، فإنه إذا كان الجاني قد اتخذ التهديد بإستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة الجنى عليه في ارتكاب جريمة السرقة فإن الإكراه الذي يتطلبه القانون في تلك المادة يكون متحققاً.

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١١/١٧/١٩٥٣

لما كانت جريمة السرقة بالإكراه التي دين المتهمان بها معاقباً عليها طبقاً للمادة ٣١٤ لفقرة أولى من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة المؤقتة، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون العقوبات تجرم بأنه لا يجوز أن تنقص مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخموصية المنصوص عليها قانوناً فإن الحكم إذ عاقب المتهمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين تصحيح هذا الخطأ والحكم بعقوبة القانون.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ٣/٢/١٩٥٤

إن ظرف الإكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة، ومن المقرر أن الظروف العينية لاصقة بنفس الفعل، ولذلك فهي تسرى على كل من ساهموا في الجريمة المقررة بها سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء، وليس لأحد منهم أن يتصل من المسؤولية عن النتائج المترتبة عليها.

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٤

إذا كان الحكم قد قال "إن الجنى عليها ذكرت أنها تمكنت من الإمساك بالتهم الذي إعدى عليها وقاومها فترك مجسمها تلك الآثار المادية التي ثبت في التقرير الطبي فعاليتها وبين الإمساك بزملائه في السرقة، فممكنهم من سلب النقود والمصاغ والقرل بها، ومصدقاً لهذا شهد سائر الشهود بأنهم وجدوا الجنى عليها

وزوجها يستغيثان ويمسكان بالمتهم الذي كان يستعمل العنف مع الجنى عليها محاولاً الفرار بما سرقه وزملاؤه- فإن هذا الذي قاله الحكم يتحقق به ركن الإكراه في جريمة السرقة بالإكراه المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على ما إسطر عليه قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٧

لا يشترط في الإعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة إكراه أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الإختلاس بل إنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الفرض منه النجاة بالشئ المختلس وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين "السرقة والإعتداء" فهو فاعل في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما.

الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٣

مضى كان الحكم قد انتهى إلى أن المتهم قد طعن الجنى عليه بمطواه عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومة ويمكن من الفرار بالقطع المسروق فأحدث به الإصابة الموصوفة بالنظرير الطئي، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يعوفر به ظرف الإكراه في السرقة وقيام الصلة بين العنف الذي إستعمله المتهم وبين السرقة التي شرع في ارتكابها.

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٩

لقضاء الحكم ببراءة المتهمين من تهمة إحراز السلاح الناري المسندة إليهم إستناداً إلى عدم ضبط السلاح لدى أحد منهم، كما أنه لم يثبت إحرازهم له - نتيجة عدم فهم المحكمة لدلول معنى الإحراز في القانون - وأن كان غير مطق مع ما انتهى إليه من إدانة المتهمين في جريمة سرقة السلاح بالإكراه إلا أن ذلك لا يعيه بالنسبة لما قضى به في هذه الجريمة الأخيرة التي أثبت وقوعها من المتهمين وبين أركانها وأرقام الأدلة الساتفة على ثبوتها في حقهم وهو ما يكفي لحمل الحكم.

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٦

الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلاً للسرقة. فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة الجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه، فإنه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح. وليس بلامزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة إستقلاً، ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وتترتب جريمة السرقة عليه.

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٦٤
من المقرر أن ظروف الإكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم في الجريمة المقنونة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين.

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ٣/٢٣/١٩٦٥
- من المقرر أنه لا يشترط في الإعتداء الذي تتوالف به جريمة السرقة بإكراه أن يكون الإكراه سابقاً أو مقارناً لفعل الإختلاس، بل إنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس، وكل من أسهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين - السرقة والإعتداء - يعتبر فاعلاً في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما.
- لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توالف هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١١/١٤/١٩٦٦
إسفر قضاء محكمة النقض على أن جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانوناً بالنسبة إلى طرف حل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملاً سلاحاً ظاهرة أو عتياً أيها كان سبب حله لهذا السلاح، وسواء كان الجاني يحمل السلاح عرضاً بحكم وظفنه أو عمداً بقصد السرقة.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ٦/١٩/١٩٦٧
- لم ينص القانون في المادة ٣١٤ عقوبات على نوع معين من أنواع الإكراه - لتعطيل مقاومة الجاني عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم الجاني عليه يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح.

- من المقرر أن طرف الإكراه في السرقة عيني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة لذلك فهو يسرى على كل من أسهم في الجريمة المقنونة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الغالبين.

الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٧٧ بتاريخ ١٢/١٨/١٩٦٧
لا يلزم في الإعتداء الذي تتوالف به جناية السرقة بإكراه أن يكون الإكراه سابقاً أو مقارناً لفعل الإختلاس، بل إنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإختلاس، متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس، سواء وقع على الجاني عليه نفسه أو على غيره لمنه من ملاحقة السارق وإسوداد ما سرقه. ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن نشل حافظة النقود من الجاني عليها وسلمها لآخر فلما لاحقه إنها تعرض الطاعن سبيله وضرره بالعصا على ذراعيه حتى يمكن السارق معه من القرار بما

سرقه، وتم له ما أراد، فإن ما أثبتته من ذلك تتوافر به جناية السرقة بالإكراه كما هي معرفة في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥
الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم سهلاً للسرقة.

الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢١٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤
لم ينص القانون في المادة ٣١٤ عقوبات على نوع معين من أنواع الإكراه. فالإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة وإعدامها عندهم سهلاً للسرقة، سواء كانت تؤدي إلى تلك النتيجة بذاتها أم بعد إعداد وعلى نحو معين، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من التقرير الطبي أن السكران هو نبات غنى بالكرويين وأنه يستعمل في التخدير بقصد السرقة، وأن مفعوله يؤدي إلى تخدير الجهاز العصبي وأن التأثير الفام الذي يحدله هو شلل أطراف الأعصاب، وأن المتهم وضع تلك المادة وهو عالم بتأثيرها في شراب تناوله الجني عليها وأنه هدف من ذلك تعطيل مقاومتها حتى يتمكن من ارتكاب السرقة، فإن الإكراه الذي يتطلبه القانون في المادة ٣١٤ عقوبات يكون متحققاً.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٥
إذا كانت التهمة الأولى التي أحيل بها الطاعن إلى محكمة الجنايات، هي أنه مع آخرين "سرقوا النقود والساعة المينة بالمخضر والملوكة له... حالة كون المتهم الأول حاملاً سلاحاً ظاهراً" مطواة" وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه، بأن أوهموه أنهم من رجال الشرطة واستولوا بهذه الصفة على نقوده وساعته فلما طالبهم بردها حربه الأول بمطواه في أذنه بينما إتهال عليه باقي المتهمين بقصد شل مقاومته فتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الفرار بالمسروقات، وقد ترك الإكراه أثر الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي" وقد خلص الحكم إلى وصف هذه الواقعة بالنسبة للطاعنين بأنهما : ١- سرقا مع آخرين النقود والساعة المينة بالمخضر ل... بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أوهموه..... إلخ. ٢- سرقا مع آخرين النقود والساعة سالفة الذكر ل... حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً مطواة" ضربه بها، فليس في هذا الوصف الجديد ما ينظم إضافة واقعة جديدة إلى الطاعن لم يشملها أمر الإحالة، فضلاً عن أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إليه جميعاً - بما فيها التهمة الثانية - مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم، وهي جناية السرقة، بالإكراه، فإنه لا يكون للطاعن - من بعد - مصلحة في هذا الوجه من الطعن.

الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٧١/١/١٨

- لا يلزم في الإعتداء الذي تتوالى به جريمة الشروع في السرقة بالإكراه، أن يكون الإعتداء سابقاً أو مقارناً لفعل الإختلاس، بل يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإختلاس، متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس.

- لا يشترط إعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جناية السرقة بالإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الإختلاس، بل يكفي في عددهم كذلك أن يرتكب كل منهم أى الفعلين، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعاً. وإذا كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن إعرض الجنى عليه عند ملاحقته للمتهم الأول الذى سرق حافضته، ثم تبعه وحضره بقبضة اليد بقصد تمكين زميله السارق من الفرار بالمسروقات، فإن الحكم إذ اعتبر الطاعن فاعلاً أصلياً في جناية الشروع في السرقة بالإكراه، يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨

من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت اتفاق الطاعن وآخرين فيما بينهم على السرقة، ومباشرة أحدهم فعل الإكراه تلياً لمقصدهم المنطوق عليه وإرتكاب الطاعن فعل الإختلاس. فإن جريمة السرقة بالإكراه تكون قد تحققت في كل من ساهم في فعل السرقة أو الإكراه المكونين للجريمة ويكونون جميعاً فاعلين أصليين فيها.

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٢

لما كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن مساهمته بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها دفعه الجنى عليه بدراجته وانتزاع حافضته نقوده وبها حصة وعشرون جنيهاً فإنه يكون قد بين ظرف الإكراه والرابطة بينه وبين فعل السرقة.

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢

- إن التسليم الذي ينتفي به ركن الإختلاس في السرقة، يجب أن يكون برضاء حقيقي من واضع اليد مقصوداً به التخلي عن الحيازة الحقيقية، فإن كان عن طريق التغافل، فإنه لا يعد صادراً عن رضاء صحيح وكل ما هنالك أن الإختلاس في هذه الحالة يكون حاصلًا بعلم الجنى عليه لا بناء على رضاه منه، وعدم الرضا - لا عدم العلم - هو الذي يهيم في جريمة السرقة.

- من المقرر أنه لا يشترط في الإعتداء الذي تصاحبه جريمة السرقة بإكراه أن يكون الإكراه سابقاً أو مقارناً للفعل الإعتدائي، بل يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإعتدائي، متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣

لما كان لا يلزم في الإعتداء الذي تصاحبه جريمة الشروع في السرقة بإكراه أن يكون الإعتداء سابقاً أو مقارناً للفعل الإعتدائي بل يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإعتدائي متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس. وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن أخذ يدلع الجنى عليها بيديه بقوة وأطبق على عنقها يريد إلقاءها على الأرض حتى يتمكن من الفرار بالتدليل وما به من نفوذ سرقة من جيب الجنى عليها فإن ما أورده الحكم في هذا الشأن مما يتوافق به طرف الإكراه في جريمة الشروع في السرقة كما هو معرف قانوناً.

الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٦

- الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلاً للسرقة.

- إثبات الارتباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد استخلصه مما ينتج.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٠

من المقرر أن طرف الإكراه في السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاحق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا معه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط ولو لم يعلم به.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٩

لما كان من المقرر أن الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلاً للسرقة وأنه كما يصح أن يكون تعطيل مقاومة الجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فإنه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه للواقعة وفي تحصيله لأقوال الجنى عليه أن الإكراه قتل في التهديد باستعمال السلاح ولم تنبع فيه الوسائل المادية التي تقع مباشرة على الجسم والتي يمكن أن تتخلف عنها آثار جروح فإنه لا يكون فإنه لا يكون هناك عمل لما يثيره الطاعنان من غلو جسم الجنى عليه من الإصابات.

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٨٤

لما كان من المقرر أن المادة ٤٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أن إذا كان لفاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه، أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً فقد جاءت بحكم عام شامل للجرائم كلها، فمضى لبث وقوع جريمة السرقة بالإكراه ولبت إشراك المتهم في ارتكابها بإحدى طرق الإشراك، وتوافرت سائر أركان الجريمة المذكورة في حقه وجبت معاقبته ولو كان الفاعلان الأصليان غير معاقبين ما دام عدم عقابهما راجعاً إلى سبب خاص بهما.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٣٥

إن المادة ٢٧١ ع، ولو لم تذكر التهديد باستعمال السلاح في ارتكاب السرقة صراحة وتعمده بمنزلة الإكراه، لقد أشارت إلى الإكراه إطلافاً، ولقي إشارتها هذه ما يكفي لأن يتدمج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد الجاني عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٣٧

يكفي لتطبيق المادة ٢٧٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات أن يثبت الحكم أن أحد المتهمين أمسك بسلع الجاني عليه اليمنى وضغط عليها فعمل مقاومتته حتى تمكن الآخر من إدخال يده في جيبه، وأخرج ما فيها من النقود، فإن بهذا يعاير ظرف الإكراه، وإذا كان الحكم قد ذكر زيادة على ذلك أن أحد المتهمين كان يحمل مدية ولكنه لم يبحث فيما إذا كانت هذه المدية تعد سلاحاً أو لا فهذا لا يؤثر فيه لأن ما ألبته من توافر ظرف الإكراه وتعدد الفاعلين ينفي عن الخوض في شيء من ذلك.

الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٨/٤/١٩٣٨

إذا كان الثابت بالحكم أن متهمين ثلاثة إنطلقوا فيما بينهم على سرقة بقوة فلدهوا إلى مكانها ومع الأول والثاني منهم أسلحة نارية وإعرضوا لصاحب البقرة وتمكنوا من سرقتها منها، وحضر ابنه وآخر على إستائته وإعرضا للمتهمين، وأمسك الابن بزمام البقرة فضربه أحد المتهمين بعصا على يده وأطلق الآخران النار على زميله فأصاباه ثم هرب المتهمون جميعاً وتركوا البقرة - فهذه الواقعة تعتبر سرقة بإكراه لحصول التعدي بالعصا من أحد المتهمين على ابن الجاني عليه عند ما أراد تخليص البقرة منهم ولأن جريمة السرقة كانت وقت حصول هذا التعدي في حالة تلبس، وكل إكراه يقع من الجاني والجريمة في هذه الحالة ليمكن من الإفلات بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الإكراه.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٣٨

إذا كان المستفيد من الثابت بالحكم أن فعل القتل الذي كان اتهم مصرراً عليه هو الذي مكّنه من السرقة من المجنى عليه فلا غبار على الحكم إذا اعتبر المتهم موتكياً لجنايتي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقة بإكراه.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ٢٣/١/١٩٣٩

إذا ساهم عدة أشخاص في تنفيذ جريمة سرقة بطريقة توزيع الأعمال التي تتكون منها، فبعضهم يستعمل الإكراه على المجنى عليه وأمسك به حتى تمكن البعض الآخر من نقل المسروقات والفوار بها فهذا يجعلهم قانوناً مسئولين جميعاً باعتبارهم فاعلين أصليين في السرقة على أساس أنها تكونت من أكثر من عمل واحد، وأن كلا منهم، مع علمه بها ويعمل زملائه، قام بتنفيذ عمل فيها.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٦/١/١٩٣٩

يكفي لتوافر ظرف حمل السلاح في جريمة السرقة أن يثبت للمحكمة من أي عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحاً وقت ارتكابه الجريمة. فإذا أخذت المحكمة بأقوال المجنى عليه وزوجه فيما شهدا به من أن أحد اللصوص كان يحمل سلاحاً وقت الحادثة وأنه هدد أولهما باستعماله إذا قاومه فذلك يكفي للقول بتوافر هذا الظرف ولو لم يضببط هذا السلاح. على أنه إذا كان الحكم قد أثبت من جهة أخرى وقوع السرقة في الطريق العام من المتهمين، وهم ثلاثة، بطريق الإكراه، ففي هذا ما يكفي لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات بغض النظر عن السلاح، وذلك على أساس توافر ظرفين آخرين هما العدد والإكراه.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ٣٠/١/١٩٣٩

يكفي لتوافر ركن الإكراه في جريمة السرقة أن يستعمل الجاني القوة لإتمام السرقة أو للفرار بما سرقه ولو لم تترك القوة إصابات بالجاني عليه. فإذا أثبت الحكم أن المتهم دفع المجنى عليه فوقع على الأرض وتمكن بذلك من الاستيلاء على المسروق لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣١٤ عقوبات على الواقعة صحيح. أما إشواط تخلف إصابات بمن وقع عليه الإكراه، فإنه لا يلزم قانوناً إلا في الأحوال التي يغلظ فيها العقاب طبقاً للفقرة الثانية من المادة المذكورة.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١/٢/١٩٤٣

لا يلزم في الإكراه الذي يعبه القانون ظرفاً مشدداً في السرقة أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس بل إنه يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة أثناء مشاهدة المتهم متلبساً

بالجرعة وكان الغرض منه الفرار بالشئ المختلس، ففي هذه الحالة يكون القول بأن السرقة قد وقعت بالإكراه صحيحاً. إذ أن تمام إستحواذ المتهم على الشئ المسروق لم يكن ميسوراً إلا بما إرتكبت من الإكراه. وإذن فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم خطف شيئاً ليسرقه من كان يحملهُ فجري هنا وراءه وضبطه ففضربه المتهم ليتمكن من الفرار بالمسروق، فإن هذه الواقعة تعد سرقة بالإكراه.

الطعن رقم ١٣٤٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٤

إنه وإن كان القانون لم ينص في باب السرقة بالمادة ٣١٤ ع على التهديد باستعمال السلاح وعلى عده بمنزلة الإكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى إلا أنه ما دام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرباً من ضروب الإكراه لأنه شأنه شأن الإكراه تماماً من حيث إضعاف المقاومة وتسهيل السرقة، وما دام القانون لم يخصه بالذكر في المواد الذي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما إقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجانين، ولم يقصد التفريق بينه وبين الإكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم فلا محل للقول بأن الإكراه لا يكون إلا بإعتداء مادي وأنه لا يكفي فيه التهديد باستعمال السلاح، فإن هذا التهديد لا يقل تأثيره عن تأثير الإعتداء المادي، وعلة تشديد العقوبة متوافرة كما هي متوافرة في الإعتداء المادي.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤

إذا كان الحكم قد إستخلص من وقائع الدعوى وأدلتها أن المتهمين وقت محاولتهما الخروج بالسيارة وفيها القماش المسروق من دار الجمرك التي حصل فيها الإختلاس، أي وقت مشاهدتهما متلبسين بجرمة السرقة قد عملا على الفرار بالمسروق والتخلص من الجندي الذي هم بضبطهما حين رآهما على هذه الحال بأن فرا بالسيارة بسرعة كبيرة وفي طريق وعر، ولم يكن قصدهما من ذلك إلا أن يرغما الجندي المذكور، وهو متعلق بالسيارة نصفه العلوي إلى داخلها والنصف الآخر في خارجها، على تركهما بسيارتهما وما فيها شاء أو لم يشأ، وهما عالمان أنه وفي كلتا الحالتين سيركها لا محالة ويصيبه الأذى جماً، فإن السرقة التي تمت في هذه الظروف تكون قد وقعت بطريق الإكراه. إذ السيارة وهي آلة خطيرة عمياء لا تترك والمتهمان هما اللذان كانا يسيطران عليها ويوجهانها إلى ما قصدا إليه من غرض، يحترق ما يحدث عنها في تلك الظروف حادثاً عنهما بأيديهما.

الطعن رقم ١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٤

يكلّى في بيان ركن الإكراه في السرقة أن تقول انحكمه في حكمها : "إن ركن الإكراه لا شبهة فيه إذ شهد الجاني عليه أن شخصين تغلبا عليه فأماله أحدهما وألقاه الآخر وتمكنا من سلب نقوده. ومصدقاً لهذا شهد مائر الشهود أنهم وجدوا الجاني عليه ملقى يستغيث فأغبرهم بما ناله من إكراه لسرقة".

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٤٥

إن جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانوناً بالنسبة إلى طرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملاً سلاحاً ظاهراً كان أو مخبأً. ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعاً إلى سبب برئ لا إصطال له بالجريمة كالعمل الرسمي الذي يتطلب حمل السلاح وقت القيام به. لأن العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة، إذا كان مرتكبها وقت مقارفتها يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأً هي أن مجرد حمل السلاح من شأنه أن يشد أزر الجاني ويلقى الرعب في قلوب الجاني عليهم إذا ما وقع بهرمهم، ولو معاذلة، على السلاح، وأن يسر للجاني، فضلاً عن السرقة التي قصد إلى ارتكابها، سبيل الإعتداء به، إذا ما أراد، على كل من يهيم بتضطه أو يعمل على الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده، مما لا يهم معه أن يكون السلاح ملحوظاً في حمله لارتكاب السرقة أو غير ملحوظ.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ٢١/٤/١٩٤٧

إن استعمال القوة مع الجاني عليه أو غيره لثمة من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بالفعل السرقة - ذلك يجعل السرقة بالإكراه.

الطعن رقم ١٦٥٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٨

إنه لما كان القانون يوجب في طرف الإكراه الشدد لجرمه السرقة أن يكون الجاني قد لجأ إلى القوة لتعطيل مقاومة الجاني عليه في سبيل تسهيل فعل السرقة، كان من الواجب أن يعني الحكم ببيان الرابطة بين الإعتداء على الجاني عليه بالضرب وبين فعل السرقة لمعرفة توافر هذا الظرف، كما هو معروف به في القانون، وإلا فإنه يكون قاصر البيان معيّنًا نفعه.

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٩

إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن انحكمه حصلت من ظروف الدعوى والأدلة المقدمة لها أن اللجنة كان غرضهم إبتزاز أموال الجاني عليهما عن طريق حبسهما والإستيلاء على ما يكون مع كل منهما من نقود وأمتعة وقت القبض عليهما، ثم أخذ لثمة لإطلاق سراحهما، وأن هذين الفرعين هما غرضان أصيلان

عندهم، وأن الإعتداء الذي وقع على الجنى عليهما وحبسهما إنما كانا في سبيل تحقيق هذين الغرضين معاً، لكل من هؤلاء الجناة يكون مسئولاً عن السرقة بالإكراه التي وقعت من أحدهم على المقبوض عليهم.

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤١ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧

يعتبر الإكراه ظرفاً مشدداً للسرقة إذا حصل بقصد الإمتناع به على السرقة أو النجاة بالشئ المسروق عقب وقوع الجريمة. أما إذا حصل بقصد فرار السارق والنجاة بنفسه بعد ترك الشئ المسروق فلا يعتبر ظرفاً مشدداً بل هو إنما يكون جريمة قائمة بذاتها يعاقب عليها بما يقضى به القانون.

الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤١ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٠

يتحقق ظرف الإكراه في سرقة تحصل بإعتطاف المسروق إذا وقع من الجنائي عنف مادي عطل قوة المقاومة التي تتبها عند الجنى عليه أثناء محاولة الإعتطاف منه وإنهت هذه المقاومة بتطلب الجنائي على الجنى عليه. أما إذا كان ما وقع من المجهم مقصوراً على مجرد تغطله الجنى عليه وإعتطافه الشئ المسروق وفراره به قبل تبها قوة المقاومة عند هذا الجنى عليه فلا يتحقق ذلك الطرف.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١٤١ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٣٠/١/٢

إنه وإن كان الظاهر بادی الرأي من عدم ذكر التهديد بإستعمال الأسلحة معطوفاً على الإكراه في نص المادة ٢٧١ عقوبات أن التهديد بإستعمال الأسلحة لا يكون الجنائية التي تقع تحت نص هذه المادة إلا أنه متى لوحظ أن التهديد بإستعمال السلاح هو في ذاته إكراه لأنه يضمف مقاومة الجنى عليه وبسبب السرقة، ولوحظ أيضاً أن القانون سوى بينهما في حكم المادتين ٢٧٠ و ٢٧٢ عقوبات يكون من المصعين قانوناً الأخذ بهذه التسوية بينهما في حكم المادة ٢٧١ عقوبات. وإذن فإن من يرفع مكيئاً في وجه مجنى عليه أثناء السرقة ليمنع هذا الجنى عليه من الإستغالة يكون مرتكباً للجنائية المنوء عنها في المادة ٢٧١ المذكورة.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ١٤٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٥

من المتفق عليه أن الإكراه الذي يحصل عقب السرقة مباشرة بقصد تمكن السارق من التخلص من المسروق منه والقرار بما سرقه يعتبر من الإكراه المشدد لعقوبة السرقة.

الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١

لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة إستقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه وهو ما دلل عليه الحكم تدليلاً سائفاً في معرض تحصيله لظروف الواقعة

وإنه إلى ثبوته في حق الطاعنين. ولا يجب الحكم أن يعتبر التهديد باستعمال السلاح إكراهاً ذلك بأن تعطيل مقاومة الجاني عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم الجاني عليه يصح أيضاً أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح ويندمج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لبل يد الجاني عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني من مقارفة جريمته— على أنه لا جدوى من النعي على الحكم في هذا الخصوص طالما أنه قد استظهر حصول السرقة في طريق عام من جناة متعددين يحملون سلاحاً وهو ما يكفي لتبرير العقوبة المقررة بها ولو لم يقع إكراههم من الفاعلين.

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٥٩ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥

(١) لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالظن بالنقض في المبدأ إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الظن شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

(٢) من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وما أصلها في الأوراق وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي إعتقها أدلة إستعملها من أقوال شهود الإثبات ومن إعوانات الطاعن وباقي المحكوم عليهم بمحض الضبط وهي أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولا ينافي الطاعن في أن لها ما أصلها الصحيح من الأوراق. فإن ما يفور من أن الواقعة في صورتها الصحيحة لا تعدو أن تكون مشاجرة إذ أن الجاني عليه لم يذكر واقعة السرقة بمحض الضبط ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها منها لا لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

(٣) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه بغير معقب وكان الأصل أنه متى أخلت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطرأها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

(٤) من المقرر أن تأخر الجاني عليه في الإبلاغ عن واقعة السرقة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد إطمأنت إليها.

(٥) من المقرر أن تناقض الشاهد أو إختلاف رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

٦) من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك ما دامت قد إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

٧) لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وباقى المتهمين لم يدفوا بأن إعترافاتهم وليدة إكراه أو تهديد فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي لتحسّر عنه وظيفه هذه المحكمة.

٨) من المقرر أن الدفع بتطبيق الإتهام أو كيدته من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردأ صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها.

٩) من المقرر أن للمحكمة أن تتولّى في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لا ساقطة من أدلة أساسية فإن ما ينهائ الطاعن على الحكم من تعويل على تحريات الشرطة رغم قصورها عن التذليل على مقارفته لا أدّين به ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى لما يترجّح من رقابة محكمة النقض.

١٠) من المقرر أن الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بسطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهياً للسرقة وكان لا يشترط لتحقيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات أن يكون الإعتداء الذي ينشأ عنه الجرح سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس بل يتحقق ولو كان قد تلاه مباشرة متى كان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس.

الطعن رقم ٥١٤٦ لمنعنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٦

- إن الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهياً للسرقة سواء كانت هذه الوسيلة من الوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم الجاني عليه أو كانت تهديداً باستعمال السلاح.

- لا يلزم في الإعتداء الذي تتوالى به جريمة الشروع في السرقة بإكراه أن يكون الإعتداء سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون عقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن هرب الجاني عليه بقبضة يده وأخرج سكيناً من طيات ملابسه وحاول الإعتداء عليه بها حتى يتمكن من الفرار بالخلافة والنقود التي سرقها من جيبه، فإن ما أورده الحكم في هذا الشأن مما يتوالى به ظرف الإكراه في جريمة الشروع في السرقة كما هو معروف قانوناً.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢
من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة عني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم في الجريمة المقررة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين.

الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٢
إن الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهياً للسرقة، وكان لا يشترط لتحقيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات أن يكون الإكراه الذي ينشأ عنه الجرح سابقاً أو نقارناً للفعل الإختلاس، بل يتحقق ولو كان قد تلاه مباشرة متى كان الغرض منه النجاء بالشئ المختلس، وإذا كان ما أورده الحكم في مدوناته متوافقاً به كافة أركان جنابة للسرقة بالإكراه الذي ترك أثر جروح كما هي معرفة به في القانون، وكان إثبات الإرباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد استخلصه مما ينتجه.

الطعن رقم ٣٦٧٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٣
لما كان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعين بالعقوبة المقررة لجريمة السرقة في الطريق العام لئلاً بطريق الإكراه، وكانت العقوبة المقررة لتلك الجريمة طبقاً لما نصت عليه المادة ٣١٥/٢ ثانياً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وكان تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع ما دامت تدخل في حدود العقبة المقررة قانوناً فإن النعي على الحكم لمعاينه الطاعين بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون غير سليم.

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٥
من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاحق بنفس الفعل واصر في حق كل من ساهموا فيه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط ولو لم يعلم به.

• الموضوع الفرعي : شك غير موقع - جواز اعتباره محلاً للسرقة :

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٠
الشبكات الغير موقع عليها يصح أن تكون محلاً للسرقة والإختلاس إذ هي وإن كانت قليلة القيمة في ذاتها ليست مجردة عن كل قيمة.

*** الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة السرقة :**

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٠٢٢/١٠/٩ ١٩٧٢

أضاف القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ إلى قانون العقوبات - فيما أحاطه من مواد - نص المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً التى قضت الفقرة الأولى منها بأن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات على السرقات التى ترتكب فى إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية. ولما كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه سرق السكر المملوك للشركة العامة لتجارة السلع من وسيلة النقل العام وطلبت عقابه طبقاً للمادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات وأن محكمة أول درجة داته بمقتضى الفقرة الأولى من المادة المذكورة وأولقت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأنه إذ استأنف الحكم عليه قضت المحكمة الإستئنافية مستندة إلى نفس الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف، بالإكتفاء بحسبه ثلاثة أشهر مع الشغل فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان، الأمر الذى يعين معه نقص الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس التى لا تقل عن ستة أشهر.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٤

نص المادة ٣٢١ من قانون العقوبات عام ينطبق على الشروع فى السرقات المعاقب عليها بعقوبة الجنحة فينبسط بهذه المثابة على ما نص عليه منها سواء فى قانون العقوبات أو فى غيره من القوانين فكان حقه محتمداً على ما نص عليه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢.

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الممول به من تاريخ نشره فى ١٣/٨/١٩٧٠ وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة التى دين بها المطعون ضدهما قد أضاف إلى قانون العقوبات فيما أحاط من مواد - نص المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً التى قضت الفقرة الثانية منها - وهى المنطبقة على واقعة الدعوى - بأن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات على السرقات التى تحصل فى مكان مسكون أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر.... وكانت المحكمة الإستئنافية قضت بحبس المتهمين شهراً واحداً فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٧

يكفي لتوالف ظرف تعدد الجناح المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات وقوع السرقة من شخصين فاكتر - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن مقارفة جريمة الشروع في السرقة مع شخص آخر فإن الحكم إذ أنزل عليه العقاب بموجب المواد ٤٥، ٤٧، ٣١٧/٥، ٣٢١ من قانون العقوبات يكون بريئاً من قالة الخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٤

لما كانت المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات وفقاً لما جاء بالفقرة "أولاً منها" على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية. وتضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه لقصده الشارع من إضافة هذا النص إلى مواد قانون العقوبات أنه يستهدف توفير الحماية للمواطنين في تنقلاتهم". فدل بذلك على أنه لا يوفر بتشديد العقاب حماية لوسيلة النقل في ذاتها لكن المراد كفالة أمن ركابها بما يجعل وجود أشخاص فيها شرطاً لإعمال هذا النص.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٢

إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات نصت على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يعملوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو ستين على الأكثر. وهذا النص صريح في أنه يجب لجواز الحكم بالمراقبة، أن يكون المحكوم عليه ارتكب جريمة سرقة تامة، وأن يحكم عليه من أجل هذه السرقة بالحبس، وأن يكون عادلاً. فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها المتهم جريمة شروع في سرقة، فلا يجوز الحكم عليه بالمراقبة لمخالفة ذلك لصريح هذا النص، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى بين الجريمة التامة والشروع فيها من جهة العقوبة، كما أنه في جرائم السرقات بالذات نص على عقوبة خاصة للشروع فيها.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩

لا يشترط القانون لتطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ ع الحكم على شخصين أو أكثر لإرتكاب جريمة السرقة بل يكفي مجرد وقوع الجريمة من شخصين أو أكثر ولو لم يعرف إلا أحدهم. وعلى ذلك فبراءة أحد المتهمين لا تمنع من تطبيق هذه الفقرة على المتهم الثاني ما دام قد ثبت في الحكم مساعدة آخرين له في ارتكاب السرقة.

الظعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٧

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة السرقة التي تحصل من مكان مسكون الكسر، هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات، وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الحبس عن الحد الأدنى المقرر قانوناً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

*** الموضوع الفرعي : قيام جريمة السرقة :**

الظعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ٤/٥/١٩٦٥

لما كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن الكحول المختلس لم يكن وقت إختلاسه مسلماً للمتهمين بل كان مودعاً في المكان المعد له في الشركة، ولم يكن إلتصال المتهمين به بسبب كونه مسلماً إليهم وفي حيازتهم بل كان بصفة عرضية بحكم عملهم في الشركة. ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جندحة سرقة بالمادة ١٧/٣، ٥، ٧ من قانون العقوبات.

الظعن رقم ١١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٣٤

- إذا سلم دائن إلى مدينه سند الدين انحرز عليه ليدفع جانباً من الدين ويؤثر به على ظهر السند، فإن هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة، بل هو تسليم إقتضه ضرورة إطلاع المدين على السند المأخوذ عليه والتأخير على ظهره بالمبلغ الذي دفع من الدين على أن يرده عقب ذلك إلى الدائن. فهو تسليم مادي يمتح ليس فيه أى معنى من معاني التخلي عن السند، فلا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الإختلاس المعصير قانوناً في السرقة إذا ما إحتفظ المدين بالسند على رغم إرادة الدائن. ولا يعتبر هذا العمل خيانة أمانة، لأن الدائن حين سلم السند للمدين لم يكن قد تخلى عن حيازته القانونية، بل إن تسليمه إياه كان تحت مراقبته.

- إنه وإن كان إختلاف واقعاً بين إتهامهم والشراخ فيما إذا كان الدائن الذى يختلس منع مدينه ليكون تأمناً على دينه الثابت يعد سارقاً أم لا يعد فلا خلاف إذا كان المختلس لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير شرعية مقابل رد الشيء المختلس.

الظعن رقم ٨٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ٨/١٢/١٩٤١

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم طلب إلى أجنبي عليه أن يطلعه على الدفوع المدون فيه الحساب بينهما فسلمه إليه فهرب به ولم يردده إليه فإن الأجنبي عليه لا يكون قد نقل حيازة الدفوع كاملة إلى المتهم، لأنه إنما سلمه إليه ليطالع تحت إشرافه ومراقبته على ما هو مدون به ثم يردده إليه في الحال فيد المتهم على الدفوع تكون مجرد يد عارضة. فرفضه وده وهربه يعد سرقة.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤١
إذا كان المتهم قد قصد أن يقطع علاقة الزوجية القائمة بينه وبين الجنى عليها، وتحقق له ذلك فعلاً بتطبيقه إياها مقابل ما استولى عليه منها بطريق التهديد، فلا يجوز في هذه الحالة إعفاؤه، إذ الحكمة من الإعفاء تكون عندئذ متفية.

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٢
إن السرقة لا تتم إلا بالإستيلاء على الشيء المسروق إستيلاء تاماً يخرج عن حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه. فإذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد إلى مكان آخر في دائرة المحطة بعيد عن الرقابة، ثم حضر ليلاً وهو يحمل سلاحاً ومعه آخرون وحلوا القمح إلى خارج المحطة حتى يضطروا به، فإن هذه الواقعة تكون جنابة سرقة بالنسبة للمتهم ولزملائه ولا يصح أن تعتبر جنحة، لأن القمح لم يكن عندما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد، فلا يعتبر إختلاسه تاماً إلا عندما نقله المتهمون معاً من دائرة المحطة في الظروف التي نقلوه فيها، والسرقة في هذه الحالة تكون جنابة.

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ٧/١٢/١٩٤٢
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم "وهو خادم في صيدلية" أخذ بعض أدوية ونقلها من المكان المهدى لها إلى المكتب الموجود بالمخزن، ثم جاء آخر ودخل المخزن لأعطاه الخادم بعض هذه الأدوية فأخذها وانصرف، فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الشخص الآخر لم يكن إلا شروعاً في سرقة. أما ما وقع من هذا الآخر فإنه سرقة تمت بأخله الأدوية ومخروجه بها من الصيدلية.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٢
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو في أحد مراكز إقامة الجيش البريطاني تسلم البنزين المرسل في سيارة إلى الجيش وأعطى إيصالاً بتسلم البنزين كله نيابة عن المرسل إليه، ولكنه أفرغ منه بعضه في الطلمبة التي لديه واستبقى في السيارة بعضه، ثم خرج بها مع السائق من مراكز الجيش على زعم الإفرار العالي في ظلمة أخرى، إلا أنه بدلاً من ذلك، عرّضه على أحد تجار البنزين لشتره فلم يقبل لفظن لذلك سائق السيارة وعمل على ضبطه، فهذه الواقعة تنوافر فيها جميع أركان جريمة الشروع في السرقة. لأن البنزين وقت أن عرض للبيع كان في حيازة الجيش البريطاني ولم تكن يد المتهم عليه إلا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه. ولا يؤثر في ذلك علم تعين المحكمة الشخص الذي عرض عليه البنزين ما دام الثابت أن المتهم قد عرّضه فعلاً للبيع ولم يتم له مقصده لسبب لا دخل لإرادته فيه.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤
إذا كانت واقعة الدعوى التي إستخلصها الحكم هي أن القماش المختلس لم يكن، وقت إخلاسه مسلماً للمتهمين تسليمًا، بل كان مودعاً في المكان المدّ له في دار الجمرّك، ولم يكن إتصال المتهمين به بسبب كونه مسلماً إليهما وفي حيازتهما بل كان بصفة عرضية بحكم كونهما مستخدمين في الجمرّك ويعملان في داره، فإن القماش في هذه الظروف يكون في نظر القانون في حيازة مصلحة الجمارك صاحبة الدار ويد المتهمين عليه لا تكون إلا عارضة. وذلك لا يصحّ معه إعتبار إختلاسهما إياه خيانة أمانة بل يجب عده سرقة.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٢
إنه لكي يمكن إعتبار المتهم سارقاً للشيء الذي بيده يجب أن تكون الحيازة باقية لصاحبه بحيث يظل مهمماً عليه يرعاه بحواسه كأنه في يده هو، على الرغم من التسلم. فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم تسلم من موظف بنك السليف الزراعي ترخيصاً معداً لصرف الدقيق بمقتضاه لكي يسرفي بعض الإجراءات ويرده إلى الموظف، فاحفظ به لنفسه، فأدائه المحكمة في سرقة بناء على ما قالت به من أن تسليمه الوعّيص كان مشروطاً برده بعد الفراغ من إجراءات توقيع إذن الصرف من وكيل البنك أو الباشكاتب دون أن تبين ما يجب توافره في هذا التسليم من بقاء الوعّيص تحت بصير الموظف وإستمرار إشرافه عليه، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور.

سلاح

• الموضوع الفرعي : إحرار سلاح بدون ترخيص :

الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/٦

إن عبارة المادة الرابعة من الأمر المسمى رقم ٣٥ الصادر فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٨ بشأن الأسلحة النارية تفيد أن رجال العبطية القضائية لهم حق التفتيش، كما أن السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العسكرية لها الحق فى أن تتدب غيرهم من الموظفين لتنفيذ هذا القانون، لحينئذ يكون هم أيضاً حق التفتيش ويكون التفتيش الذى يجروله صحيحاً.

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٥٢/١/١٤

الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص خاص جائز إثباتها بكافة الطرق ومنها البينة وقرائن الأحوال، وإذا كانت جريمة إحرار بنذقية لا يشملها إستثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات، وللمحكمة كامل الحرية فى أن تستمد إقتناعها من أى دليل تظمن إليه، فإذا هى أقامت قضاءها بغير هذه الجريمة على ما إستخلصه وإطمأنت إليه من شهادة الشهود فلا تكون قد خالفت القانون فى شئ، ولا يمنع من المساءلة وإستحقاق العقاب عدم ضبط السلاح ما دام القاضى قد إقتنع من الأدلة التى أوردها أن المتهم كان يحرز السلاح وأنه من النوع المعين بالقانون.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٠

إنه بمقتضى المادة الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والمادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر فى ٨ إبريل سنة ١٩٥١ بمقتضى السلطة المخولة له فى المادة ١٦ من القانون المذكور لا يصح أن يحرز أحد سلاحاً بغير ترخيص سارى المفعول إلا فى مدى سنة من تاريخ منحه وهو ينقضى من تلقاء نفسه بإنقضاء هذه المدة دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة ما لم يجدد لمدة أخرى. أما القول بوجود إصدار قرار بسحب الرخصة وإعلان صاحب الشأن به فمحلل عندما ترى جهة الإدارة سحب ترخيص سارى المفعول قبل نهاية مدته أو رفض طلب قدم لها فعلاً بتجديده. وإذن فمن ينتهى أجل الرخص الممنوح له دون أن يقدم طلباً لتجديده فإنه يعتبر حائزاً لسلاح بغير ترخيص.

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤

إن جريمة إحرار الأسلحة لا تتطلب سوى القصد الجنائى العام، الذى يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤

إن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد حظر به ترخيص إحراز الأسلحة النارية أو حيازتها أو الإتجار بها أو صنعها أو إستيرادها ونص على أمور مختلفة ليس من بينها النص على الكيفية التي تجدد بها الرخصة، ثم نص في الفقرة الثانية من المادة ١٦ منه على أنه لو زير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون كل فيما يخصه وقد أصدر الوزير قراره في هذا الشأن بتاريخ ١٠ من إبريل سنة ١٩٥٤ وبين من أحكامه نصوص هذا القرار أنه نظم الوسائل التي تجدد بها الرخصة ولكنه لم يعرض هو ولا القانون للجزاء على عدم التجديد في ذاته أو التأخير عن تقديم الطلب في الميعاد الذي حدده القرار بل إن القرار على العكس من ذلك قد أباح للمدير أو المحافظ التجاوز عن التأخير في طلب التجديد إذا قدم الطالب أعلالاً يقبلها، كما أوجب إعطار الطالب برفض طلبه وأعطاه مهلة شهر يتصرف فيه في السلاح، وهذا مما يقصر مجال البحث في أحوال عدم تجديد الرخيص على توافر عناصر جريمة إحراز السلاح دون ترخيص وهو ما لا يمكن إنساده إلا بعد انقضاء الرخيص.

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة إحراز السلاح بدون ترخيص التي دان الطاعن بها بما توافر به أركانها واستظهر ركن الإحراز من أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم فإن ما يشوه الطاعن في شأن إختلاط الأسلحة المضبوطة بعضها ببعض لا جلودى منه ما دام الحكم قد أثبت إستناداً إلى تقرير الطبيب الشرعي أن البنادق التي ضبطت مع جميع المتهمين ومن بينهم الطاعن كلها من البنادق المشخنة التي تطلق الرصاص وصالحة للإستعمال وكان الطاعن محرزاً لواقعة منها.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١

يقصد بالإحراز [في جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص] مجرد الإستيلاء على السلاح أياً كان الباعث عليه، ولو كان الأمر عارض.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٤

إن أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تحظر إحراز الأسلحة وحيازتها بغير ترخيص وتجعل هذا الرخيص سارياً لمدة سنة واحدة وما لم يجدد لمدة أخرى فإنه ينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٤

إن جريمة إحراز السلاح بدون رخصة، تتم بمجرد إنتهاء مفعول الرخيص وعدم تجليده فى الموعد المقرر ولو إتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣٠

إن الإعفاء من العقاب المشار إليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٨ من يوليه سنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقباً على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩، وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة فى الفقرة الثانية من المادة ٣١ [أ] التى أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه فى هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزاً أو محرزاً لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون وهو نص تفسىري للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٠

يجرى قضاء محكمة النقض على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٨ من يوليه سنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها، أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأن الشارع ألغى عن هذا المعنى حين نص صراحة فى الفقرة الثانية من المادة ٣١ التى أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه فى هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزاً أو محرزاً لأسلحة نارية أو ذخائر بدون ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون، وهو نص تفسىري للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٥

يكفى لوقوع جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية أياً كان الباعث على الحيازة. ولو كان لأمر عارض.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٦
تم جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص بمجرد إنتهاء مفعول الوعص وعدم تجديده فى الموعد المقرر ولو
يُتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لإستصدار رخصة جديدة.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٥٨
إن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد
أورد المسدسات بجميع أنواعها فى القسم الأول من الجدول رقم ٣ الخاص بالأسلحة المشبته وهى التى
يعاقب على إحرازها بغير ترخيص بالأشخاص الشاقة المؤقتة.

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٨
تم جريمة إحراز السلاح والذخيرة بدون رخصة بمجرد إنتهاء مفعول الوعص وعدم تجديده فى الموعد
المقرر، ولو يُتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لإستصدار رخصة جديدة.

الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٢/١٦/١٩٥٨
يكفى لتحقيق - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة إحراز ذخيرة مما يستعمل فى السلاح
الناري - مجرد الحيازة المادية لها، أى كان الباعث على حيازتهما، ولو كان لأمر عارض أو طارئ.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ٣/٣٠/١٩٥٩
عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة
١٩٥٤ بالإحالة إلى العقوبة الملبدة للحرية لجريمة إحراز الذخيرة ذات طبيعة عقابية بمقتضى، فلا يجوز القضاء
بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح وهى الجريمة الأشد التى دينس المتهم بها طبقاً للمادة ٣٢ من قانون
العقوبات التى أعملها الحكم فى حقه.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠
مجرد الإستيلاء على السلاح فى غير الأحوال الموعص بها قانوناً عن علم وإدراكه يتحقق به معنى الإحراز
كما هو معرف به فى القانون مهما نصرت قوة الإحراز ومهما كان الباعث عليه.

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١/١٧/١٩٦١
المقصود بالإحراز فى جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص، مجرد الإستيلاء على السلاح أى كان الباعث
عليه ولو كان لأمر عارض، لأن الإحراز فى هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق
بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراكه.

الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٥

ما ذكره الحكم المطعون فيه تبريراً لعدم توليع عقوبة المصادرة، من أن تمت منازعة جديفة قائمة فى ملكية البندقية المضبوطة، ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن مجرد النزاع على السلاح المضبوط لا يمنع قانوناً من الحكم بعقوبة المصادرة.

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٦١/١١/٧

عبارة "المشتبه فيهم" الواردة فى الفقرة "و" من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر، تشمل كل من تنصف بالإشتباه طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشددين والمشتبه فيهم. ولا ريب أن من صدر عليه حكم بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً يدخل فى عموم نص الفقرة "و" المذكورة ويتواءم بالنسبة إليه الطرف المشدد للعقاب المنصوص عليه فى المادة ٢٦ من قانون الأسلحة المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ فى فقرتيها الثالثة والرابعة، ما دام الحكم بإنذاره قائماً فى التاريخ الذى أرتكب فيه جريمة إحراز السلاح والذخيرة، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار حكم الإنذار ما لا يتواءم به الطرف المشدد يكون منطوياً على خطأ فى تطبيق القانون كما يعين معه نفيه وتصحيحه وفقاً للقانون.

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن لأنه حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخص حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب القضى إلى الموت، وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١/١ و٧/ب و٣-١/٢٦ و٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجنح رقم الملحق به وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة إستناداً إلى أدلة ثبوت فى الدعوى وإلى صحيفة حالة الطاعن الجنائية والى نفيه سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية فى ١٩٤٦/١١/١٩ - وكان يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى أنه لم يرفق بها ملف تنفيذ تلك العقوبة أو ما يفيد بده وإنهاء تنفيذها، وكانت المادة ٥٥٠ إجراءات المعتلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الإعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى معفى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة إثنا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة فى جنائية أو جنحة مما يحفظ عند صحيفة بقلم السوابق، وزيت المادة ٥٢٣ إجراءات على رد الإعتبار نحو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يوجب عليه من إعدام الأهلية والحرمان من الحقوق ومائر الآثار الجنائية، وكان

الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافى مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها مما يوجب التحقق من عدم إنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على الطاعن في السابقة التي اتخذت أساساً للظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣/٣٦ من قانون الأسلحة والذخائر، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستمد من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في جناية عامة دون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقضى بعد وعلى الرغم مما يشير إليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال إنقضاء اثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه، فيكون الحكم إذ قضى بالعقوبة على أساس الظرف المشدد قد صدر من غير تمحيص سببه، ولا يعرض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها - وهي السجن لمدة ثلاث سنوات - داخلية في العقوبة المقررة لجناية إحراز سلاح مجرمة من الظرف المشدد، إذ الواضح من الحكم مع استعمال الرافعة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات وقد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد، الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا التقييد القانوني - لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يعيه مما يتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٣

مصاد نصوص المواد الثانية والعاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن الأسلحة والذخائر - والثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نافذاً للمادة ٣٧ من القانون المذكور - أن جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد إنتهاء مفعول الرخص وعدم تجديده فى الموعد المقرر ولو إتخذ التهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لإستصدار رخصة جديدة.

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٣

- إستقر قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتحقيق جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص بمجرد الحيازة المادية - طالوت أو قصرت وأياً كان الباعث عليها، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري بغير ترخيص - عن علم وإدراكه.

- مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - أن الترخيص شخصي، فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك طبقاً للمادة الأولى من القانون المذكور.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٦٤
يكفى لتحقيق جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المرحبة طالوت أو قصرت وأياً ما كان الباحث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح النارى بغير ترخيص عن علم وإدراكه. وإذ ما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن حصل على البندقية موضوع التهمة من أحد الأشخاص وأطلق منها عياراً فى حفل العرس دون أن يكون مرصعاً له بميازتها فإن جريمة إحراز هذا السلاح النارى بغير ترخيص تكون قائمة قانوناً مستوجبة مساءلته عنها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدالة الطاعن عن هذه الجريمة يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٥
الإحراز هو الإستيلاء المادى على الشئ لأى باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لإخفائه. ويكفى فى توافر الحيازة أن يكون سلطان التهم ميسوفاً على الشئ ولو لم يكن فى حيازته المادية أو كان اضمحز له شخصاً آخر نائباً عنه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول أخذاً بإعوافه بميازته الطنبجة المضبوطة وأنها كانت بمسكنه، ودان الطاعنة الثانية أخذاً بما ثبت فى حقها من أنها إسمولت إستيلاء مادياً على الكيس الذى كان يحوى الطنبجة المذكورة وسلمته إلى المتهم الثالث - يكون متفقاً مع صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ٤/١٩/١٩٦٥
لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر الواقعية والقانونية لجرمته إحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص اللتين دان بهما المطعون ضده الأول وجرمته تسليم المطعون ضده الثانى لذلك السلاح المرخص له بحمله وذخيرته للمطعون ضده الأول من غير أن يكون مرصعاً له بإحرازه وأورد على ثبوت كل من تلك الجرائم فى حق المطعون ضدهما أدلة مستمدة من الأوراق من شأنها أن تؤدى إلى ما ربه الحكم عليها من تأليم فعل كل من المطعون ضدهما بما يؤدى بالضرورة وبحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المطلق إلى إلغاء الترخيص الصادر للمطعون ضده الثانى بحمل السلاح المضبوط وحظر وتجريم إحرازه وتداوله بالنسبة إليه وللغير.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣

حدد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن الأسلحة والذخائر - الأحكام التى تعد طرفاً مشدداً لجريمة إحراز السلاح. وقد إضربى فى الأحكام الصادرة فى قضايا المخدرات أن تكون حيازتها وإحرازها بقصد الإتجار فيخرج من عدادها الأحكام الصادرة فى قضايا المخدرات لغير قصد الإتجار. ولما كان الثابت أن الحكم الصادر ضد المتهم إنما كان لإحرازه مخدراً بقصد التعاطى وهو لا يتدرج ضمن الأحكام المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من المادة السابعة من القانون سالف البيان. فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إعتبار ذلك الحكم طرفاً مشدداً وتوقيعه على المتهم العقوبة المخلطة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون لما يعين معه نقتضيه وتصحيحه.

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٤٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٣

يبين من إستعراض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والصيدليات التى طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الإحراز لقرقر لجريمة حيازة أو إحراز الأسلحة النارية بصفة مجردة مقصودة لئلاها عقوبة الجنابة المنصوص عليها بالمادة ٢٦ منه بينما قرر للحيازة أو الإحراز بقصد الإتجار أو الإستيراد أو التصنع أو الإصلاح عقوبة الجنحة التى نص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه. كما أنه حين إنجه إلى تجريم حيازة أو إحراز أجزاء الأسلحة النارية بالمادة ٣٥ مكرراً من القانون المذكور المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على إعتبار أنها فى حكم الأسلحة النارية قصر التجريم على حالة الحيازة أو الإحراز لإحدى القصود المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨ المشار إليها دون حالة الحيازة الجردة المقصودة بذاتها. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعن باستظهار قصد الطاعن من إحرازه السلاح النارى غير المششخن ودانته على أساس أن إحرازه إياه كان مقصوداً لذاته دون أن يعرض لما حوته الدعوى من عناصر تكشف عن قصده وبسبب براهبه فيها فإنه يكون مشوباً بقصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتباتها فيه مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٣

إن حمل المتهم سلاحاً ظاهراً وفراره بمجرد رؤيته رجال الشرطة يوفى فى حقه من المظاهر ما يسمح للضابط التدخل للكشف عن حقيقة أمره.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٧

لا تتطلب جريمة إحراز وحيازة السلاح سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح بغير ترخيص عن علم وإدراك.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٨

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الأسلحة والذخائر قد حدد الأحكام التى تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز السلاح ومن يتتها سبق الحكم على الجنائى بعقوبة مقيدة للحرية فى إنجبار فى المخدرات، فتخرج من عدادها الأحكام الصادرة فى قضايا المخدرات لغیر قصد الإنجبار، وإذا كان الثابت من مطالعة الحكم الصادر فى الجنابة التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الحكم إنما دان الطاعن بجريمة إحراز مخدرات بقصد الصاعى ومن ثم فهو لا يندرج ضمن الأحكام التى تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز الأسلحة النارية ويكون الحكم إذا أوقع على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ٥/٧/١٩٦٨

— البين من إستقراء أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والتعديلات التى طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الإحراز، فقرر لجريمة حيازة أو إحراز الأسلحة بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجنابة المنصوص عليها فى المادة ٢٦ منه بينما قرر للحيازة أو الإحراز بقصد الإنجبار أو الإستيراد أو الصنع أو الإصلاح بغیر ترخيص عقوبة الجنابة التى تنص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨، أما إذا كان الإحراز أو الحيازة فى نطاق الإنجبار المرعص بمزاولة، فقد ارتفع عن الفعل التأثيم وحققت له الإباحة المستفادة من ممارسة الحرفة بغیر ترخيص سواء بموجب قانون الأسلحة والذخائر أو وفقاً للأحكام العامة فى قانون العقوبات.

— إذا كان الحكم الطعون فيه مع تسليمه بأن الطاعن تاجر مرعص له فى تجارة الأسلحة، قد باع بتدقيقه غرطوش لآخر بموجب فاتورة، قد آخذته بجنابة إحراز البندقية بغیر ترخيص فجرد أنه لم يقيد البيان الخاص بها فى دفعه المعد لذلك عملاً بالمادة ١٤ من قانون الأسلحة والذخائر، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لأن ما وقع منه يكون معاقباً عليه بنص المادة ٢٩ من القانون المذكور بالمحس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٨

إن البين من استقراء نصوص المواد الأولى والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والسابعة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨، أن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو إحرازه أو حمله بغير ترخيص بصفة عامة إباحة - عل سبيل الاستثناء - لطائفتين من الأشخاص. الطائفة الأولى مميزة أولاًها إياهم بصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم، وهؤلاء نص في المادة الخامسة على إعفائهم من الرخص، وأوجب عليهم الإخطار. والطائفة الثانية لم يجر عليهم أحكام القانون جملة، بنصه على عدم سريانه عليهم، وهم رجال القوة العامة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم وإنما إجتزأ في الفقرة الثانية من المادة الثامنة بالزام العمد والمشايع ومن في حكمهم بواجب الإخطار المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بشرط ألا يجاوز ما لديهم من السلاح قطعة واحدة من النوع المبين بالجدول رقم ٢ المرفق للقانون. وفي كلتا الحالتين، بالنسبة لكلتا الطائفتين تتحقق الإباحة المستمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة، كما أن واجب الإخطار طبقاً لهذه الإباحة هو بعينه واحد لا يتغير بما يوجب على مخالفته من تطبيق العقوبة التي رتبها القانون في المادة السابعة والعشرين، وإذا كانت هذه المادة لم تشر إلا إلى واجب الإخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة، فإن من البدهة أن مخالفة الأمر الواحد يقتضي حكماً واحداً لوروده على محل واحد هو السلاح المعفى من الرخص به في ذات القانون كما أن المادة الثامنة وقد أحالت إلى المادة الخامسة في شأن واجب الإخطار، فقد إندمجت فيها بطريق اللزوم بحيث لم تعد بالشارع حاجة في المادة ٢٧ إلى ترديد الإحالة المذكورة، لهذا ولأن من يلزم بالإباحة المستمدة من أداء الوظيفة أقوى سنداً ممن يلزم بالإباحة المبنية على الميزة التي أولاهها القانون لنفسه، ولا يعقل أن يكون من ثم أسوأ حظاً منه في مجال التجريم والعقاب. ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن شيخ البلد لم يضبط لديه سوى قطعة واحدة من السلاح غير المشغين المشار إليه في الجدول رقم ٢ المرفق للقانون، فإنه لم يكن يلزمه أن يطلب الرخص به حتى يحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦ "٣" من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل، وإنما كان يجب عليه الإخطار عنه طبقاً للمادة الخامسة ويكون ما وقع منه - في صحيح القانون - جنحة عدم الإخطار للعقاب عليها في المادة ٢٧ سالفة الذكر، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجهالة إحراز السلاح بدون ترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠
مضى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن التهم سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة لقتل بتاريخ ٢١ من إبريل سنة ١٩٥١ فى قضية جنائية ثم حكم عليه بالأشغال الشاقة لإحراز سلاح بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ فى جنائية أخرى قبل أن تنقضى المدة المقررة لرد الاعتبار بإسنادها إلى الحكم الأخير لأن العقوبة التى كان يعين توقيعها هى الأشغال الشاقة المؤبدة التى لا يجوز أن تنقضى عن السجن عند إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ مكتب قضى ٢٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١١
استقر قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتحقيق جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص بمجرد الحيازة العرضية طالبت أو قصرت وأياً كان الباعث عليها.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨
المعيرة لى اعتبار السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للإعداد على النفس وعندئذ لا يفسر حله إلا بأنه لإستخدامه فى هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة، فلا يتحقق الظرف المشدد بمحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية إن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذى خلصت إليه المحكمة - فى هذه الدعوى - فى حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السالفة.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ مكتب قضى ٢٥ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥
من المقرر أنه يكفى لتحقيق جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية للسلاح - طالبت أو قصرت - أياً كان الباعث على حيازته ولو كان لأمر عارض أو طارئ، ومن ثم فإنه - حتى مع ما يزعمه الطاعن فى طعنه من أنه كان يحفظ السلاح النارى لديه كإمانة - فإن جريمة إحراز السلاح النارى بغير ترخيص تكون معارفة لى حقه ويكون الحكم قد أصاب صحيح القانون إذ دانه عنها.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢١
- إن المفهوم الواضح للقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بمنع إحراز السلاح وحله هو أن هذا القانون لم يتعرض لرجال القوة العمومية لا بمنع ولا بترخيص، بل إنه إستثناء من متناول المنع إستثناءً مطلقاً تاركاً معاملة من فيما يخص إحراز السلاح وحله إلى اللوائح الجارية بها العمل فى تنظيم أمورهم سواء أكان الإحراز أو الحمل بحسب تلك اللوائح مطلقين أو مقيدتين بزمان أو مكان أو ظرف أو شرط خاص.

- إن عبارة "رجال القوة العمومية" الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ هي من صيغ العموم فهي تشمل كل رجال القوة العمومية بلا تفریق بین من كان منهم يزودون عملهم على الدوام ومن يزودونه الوقت بعد الوقت مع إستعدادهم لأدائه في أي وقت حسب الإقتضاء. فشيخ البلد المعرض بمقتضى وظيفته لأن يحل محل العمدة في عمله ولأن يكون عند الضرورة رئيساً للدورية السيارة له حق حل السلاح باعتباره رئيساً لكل القوة العمومية أو لجزء منها في قريته. وعلى ذلك فلا يجوز - تطبيقاً لهذا القانون - الحكم بتفريم شيخ بلدة حمله سلاحاً نارياً في غير أوقات العمل المسموح له بها وبمصادرة بندقية لأن حالته ليست مما يعاقب عليه بالقانون عمرة ٨ لسنة ١٩١٧ بل إن كان هناك عقاب فيكون بمقتضى اللوائح الإدارية الأخرى دون سواها.

الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١/٣١/١٩٨٠

يكفي لتحقق جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص مجرد الحيازة المادية - طالت أو قصرت وأياً كان الباعث عليها، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري بدون ترخيص - عن علم وإذراكه. وإذا كان الثابت بما أورده الحكم أن الطعون ضدها أحرزت السلاح الناري المضبوط، وهو ذات السلاح الذي أثبت الحكم صلاحيتها للإستعمال عند التحدث عن جريمة حيازته المسندة إلى زوج الطعون ضدها - في الدعوى المطروحة - فإنه بذلك تكون جريمة إحراز الطعون ضدها سلاحاً نارياً بغير ترخيص قائمة قانوناً مسجوعة مساءلتها عنها ما دامت قد صحت نسبتها إليها.

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١/٥/١٩٨١

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أن الوعيص يكون صالحاً من تاريخ صدوره وينتهي في آخر شهر ديسمبر من السنة التي منح فيها، ونصت المادة العاشرة منه على الأحوال التي يعتبر فيها الوعيص ملغياً ومن بينها حالة عدم تقديم طلب تجديده في الميعاد، كما نصت المادة الثامنة من قرار الداخلية الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ نافذاً للمادة ٣٧ من القانون المذكور على أن طلب تجديد الوعيص يقدم قبل نهاية مدته بشهر على الأقل إلى الجهة التقيد بها، مقابل إيصال يسلم للطالب موضحاً به بيانات الوعيص وأوصاف السلاح. ويجوز تقديم الطلب بكتاب موسى عليه بعلم الوصول ويشفع به الوعيص المطلوب تجديده والرسم المستحق والقرار من الطالب بأن مسوغات الوعيص لا تزال قائمة وأن السلاح لم يغير وفي هذه الحالة الأخيرة يرسل الإيصال للمرخص له بخطاب موسى عليه وكان البين من هذه النصوص -

قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - ومن نصوص الأمرين العسكريين رقمي ٢٢ لسنة ١٩٧٣، ٩ لسنة ١٩٧٤ واللذين أجازا الثاني منهما تجديد الرخيص بمجازة السلاح الممنوح وفقاً لأولهما. وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - أن جريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص تقوم بمجرد إنتهاء الرخيص بمجازته، وعدم تجديده فى الموعد المقرر أو عدم تقديم طلب بتجديده فى المياد، ولو إتخذ المتهم من يعد لدى جهة الإدارة الإجراءات المقررة لإستصدار ترخيص جديد كما هو الحال فى الدعوى المطروحة. وكان القول بوجود إخطار صاحب الشأن بقرار رفض طلب تجديد الرخيص بحيازة السلاح، إنما يكون عندما ترى جهة الإدارة رفض الطلب المقدم لها فى المياد بتجديد الرخيص وفقاً لقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ السابق ذكره والذي يوجب أن يقدم الطلب قبل نهاية الرخيص بشهر على الأقل. لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يقدم طلب تجديد الرخيص بإحراز السلاح النارى محل الإتهام إلا فى... بعد إنتهاء الرخيص بما يزيد على ستة أشهر فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار حيازة المطعون ضده للسلاح محل الإتهام مشروعة إلا أنه تعلنه جهة الإدارة بإنهاء الرخيص يكون غير سليم.

الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٤

الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ اعتبر الأسلحة النارية المصقولة الماسورة من الداخل أسلحة غير مشخصة أياً كان نوع الذخائر التى تستعمل فيها، وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من ذات القانون على معاقبة حائزها أو محرزها بغير ترخيص بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه، كما بين الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون والمعنون بمجازة^(١) الأسلحة المشخصة لتلك الأسلحة وأوردتها فى قسمين أولها يشمل المسدسات بجميع أنواعها والبنادق المشخصة من أى نوع، وثانيها يشمل المدافع والمدافع الرشاشة، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون على معاقبة حائزها أو محرزها بغير ترخيص بالأشغال الشاقة المؤقتة، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن السلاح المضبوط سلاح نارى صناعة يندوبة ذو ماسورة غير مشخصة، فإنه يندرج تحت الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون، ويعاقب حائزه بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦ مضافة البان، وهى السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه.

الطعن رقم ٤٤٩٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦

جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص - المؤقتة بالمواد ١/١، ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من

القسم الأول في الجدول رقم ٣ الملحق به - يكفي لتحقيقها مجرد الحيازة المادية - طالت أو قصرت - وأياً كان الباعث على الحيازة ولو كانت لأمر عارض أو طارئ، وكانت محكمة الموضوع طبقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ملزمة بأن تحبس الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وصولاً إلى إزال حكم القانون صحيحاً عليها دون أن تنقيد بالوصف القانوني الذي أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن نفي عن المطعون ضده الانجرار في الأسلحة بغير ترخيص وقضى ببراءته إغفال حكم مواد القانون سالف الإشارة إليها ومدى انطباقها على ذات الواقعة المادية وهي حيازة سلاح ناري "بندقية مششخنة" بغير ترخيص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وكان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحييص الواقعة ولم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه، مما يتعين معه أن يكون مع النقص الإعادة.

الطاعن رقم ٤٥١٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٢

و من حيث أن البين من استقراء نص المادتين الرابعة والعاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلتين بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨، والقانون رقم ٢٦ سنة ١٩٧٨، أن الشارع أعبر الترخيص بحيازة السلاح ملغياً في حالات حددها منها الوفاة، وأوجب على ذوى الشأن تسليم السلاح إلى مقر الشرطة الذي يقع في دائرته محل إقامة المرخص له في خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة، وجعل لهم - من بعد الحق في التصرف في هذا السلاح خلال خمس سنوات من تاريخ التسليم أو من تاريخ إذن الجهات المختصة بالتصرف في السلاح بالنسبة للقصر وعديمي الأهلية، فإذا لم يتم التصرف فيه خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلاً منهم للدولة عنه وسقط حقهم في التصرف. وفرض في المادة ٢٩ من القانون ذاته عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو أحدهما جزاء على عدم تسليم السلاح في الأجل المحدد - وهو أسبوعان من تاريخ الوفاة - فضلاً عن مصادرة السلاح عملاً بنص المادة ٣٠ منه. لما كان ذلك، وكان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ضبط السلاح تم بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧، وأن دفاع الطاعن قام على أن هذا السلاح مرخص بحيازته لوالده الذي توفي قبل الضبط، كما بين من المفردات المضمومة أن الطاعن قدم شهادتين أحدهما صادرة من مركز البدرشين تتضمن أن البندقية المضبوطة مرخص بحيازتها لوالده الطاعن حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ والأخرى صادرة من المجلس الأعلى لثقة وفاة والد الطاعن بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٧ - قبل عشرة أيام من تاريخ الضبط - وكان دفاع الطاعن سائل الذكر بعد - في صورة الدعوى - دفاعاً جوهرياً لما قد يوتب على ثبوت صحته من إلحاح التأكيد عن الواقعة المسندة إليه، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له أو

ترد عليه بما يدفعه أن رأت الإلغيات عنه، أما وهي لم تعمل فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٢

لما كان من المقرر أنه يكفي لتحقق جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية للسلاح - طالت أو قصرت - أياً كان الباعث على حيازته ولو كان لأمر عارض أو طارئ فإنه - حتى مع ما تزعمه الطاعة فى طعنها من أنها كانت تحفظ بالسلاح النارى والذخيرة لديها كامانه - فإن جريمة إحراز السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص تكون متوافرة فى حقها، ويكون هذا الدفاع ظاهر البطلان فلا على الحكم أن هو إلتفت عنه ولا يكون هناك محل للنعى عليه فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢

إذا كان الحكم بعد أن أثبت فى حق كل من الطاعنين الثلاثة تهمة إصابة أحد الجنى عليهم نتيجة إطلاق عيار من سلاح نارى كان يحملة، واعتمد فى ذلك على أقوال الشهود وما أسفرت عنه التقارير الطبية من أن إصابة كل من الجنى عليهم حدثت من عيار نارى، خلص إلى ثبوت تهمة إحراز السلاح والذخيرة فى حق كل من الطاعنين استنتاجاً من الأدلة سالفة البيان، وهو استساع لازم فى منطق العقل، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يضحى فى غير محله.

الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢

لما كانت الأسلحة غير محرم إحرازها فى الأصل، وإنما نظم القانون حالات الترخيص بحملها، ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحمى حقوق الغير المحسنى النية، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرم تداوله بالنسبة إلى الكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً فى حملها، فإذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصاً له قانوناً فيه فإنه لا يصح قانوناً الحكم بمصادرة ما يملكه. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المرخص له بحمل السلاح وهو والد المطعون ضده لم يسهم فى الجريمة المنسوبة للمطعون ضده ولم يستد إليه أنه سلم سلاحه المرخص إليه، فإنه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه.

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ٦/٩/١٩٨٢

يبين من إستقراء نصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل أن الشارع بعد أن حظر فى المادة الأولى منه حيازة أو إحراز أو حمل الأسلحة النارية المينة فى النص إلا بموجب ترخيص من وزير الداخلية، نص فى المادة الثانية على سريان الترخيص من تاريخ صدوره حتى آخر

ديسمبر من السنة التالية بما في ذلك سنة الإصدار، ونص في المادة الثالثة على أن الرخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الرخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك، ثم حدد القانون من بعد الحالات التي يحسب فيها الرخيص أو يلغى، وهي أما أن تكون بقرار من وزير الداخلية كما هو الحال في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون، وأما أن يعتبر الرخيص ملغياً بقوة القانون في حالات واردة على سبيل الحصر تكفلت المادة العاشرة منه ببيانها، وهي : "أ" فقد السلاح "ب" التصرف في السلاح طبقاً للقانون "ج" الوفاة. وكانت نصوص القانون في هذا الشأن واضحة الدلالة لى أن الرخيص يحمل سلاح ينصرف إلى سلاح بعينه ويبقى هذا الرخيص مستمراً إلا إذا سحب أو ألغى بقرار من وزير الداخلية، أو أعتبر الرخيص ملغياً بقوة القانون في الحالات المحددة حصراً فيه - على ما سلف بيانه - وكان القانون لم ينص على أن إدخال تعديل على السلاح المرخص به من شأنه أن يلغى الرخيص أو يسقطه، وكانت الطاعة لا تلعب في طعنها إلى أنه صدر قرار من الوزير المختص بسحب الرخيص الممنوح للمطعون ضده بحيازة السلاح المضبوط أو بإلغائه، فإن إدخال المطعون ضده تعديلاً على مأسورة السلاح يجعلها مصقولة بهد أن كانت مششخنة، لا يوجب عليه في صحيح القانون إلغاء الرخيص، بل يبقى قائماً إلى أن يسحب أو يلغى بقرار من وزير الداخلية أو يعتبر ملغياً إذا توافرت حالة من الحالات سالفة البيان، ومن ثم فقد باتت حيازة المطعون ضده السلاح المضبوط في وقت كان الرخيص به قائماً بمنأى عن التجريم ويؤكد هذا النظر أن الشارع لو أراد أن يجعل من إجراء تعديل على السلاح المرخص بحيازته موجباً لإلغاء الرخيص، لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١١، ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٤٥ في شأن الحال الصناعية والتجارية وغيرها من الحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة، إذ نص على إلغاء ترخيص الحبل إذا أجرى فيه تعديل يتناول أوضاعه في الداخل أو الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة القوة الحركية أو تعديل أقسام الحبل بغير ترخيص وفي المادتين ١٠، ٣٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن الحال العامة من إلغاء ترخيص الحبل إذا أجرى فيه تعديل بغير ترخيص ولم يتم المرخص له بإعادة الحبل إلى أصله خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة، وفي المادة ١٧ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ من وجوب الأعطال بكل تغير في أجزاء المركبة الجوهرية، وبكل تغير في وجوه إستعمالها أو وصفها بما يجعلها غير مطابقة للبيانات المدونة بالخصة وتقديم المركبة للفحص الفني، وحظره تسير المركبة قبل تمام هذا الفحص وقد حددت الفقرة الأخيرة من تلك المادة أجزاء على مخالفة أحكامها، وهو اعتبار الرخيص ملغياً من تاريخ وقوع المخالفة.

الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٨٢

لما كان بين من المفردات المنضمة ومن التقرير الطلى الشرعى بفحص السلاح أن المظعون ضده لم يغير ماسورة السلاح المرخص له به وإن كل ما أدخله عليه من تعديل هو وضع جلبة لتعرف الماسورة من الخلف تسمح له - فى حالة وضعها - باستخدام الطلقات روسية الصنع بدلاً من الطلقات إيطالية الصنع الغير معروفة فى الأسواق، وإن هذا التعديل لم يؤثر على طبيعة السلاح لظل مطابقاً للسلاح المرخص به من حيث نوعه ورقمه، فإن الحكم المظعون فيه يكون قد إلتزم فى قبضه صحيح القانون ويكون النعى عليه بالفساد فى الاستدلال واحطاً فى تطبيق القانون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٠١٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٢/١٤/١٩٨٢

لما كانت المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والأختار المعدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه "تعتبر أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٣،٢ وكائنات أو مخفضات الصوت والتسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية، ويعاقب على الإتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن على الأسلحة النارية. ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكائنات أو مخفضات الصوت والتسكوبات التى تركيب على الأسلحة المذكورة". فإن الأمر المظعون فيه إذ رأى أن هذه المادة لا تنطبق إلا فى حق التجزين فى الأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون فى صنعها أو إصلاحها يكون قد غاب عنه نص الفقرة الثانية من المادة المشار إليها الذى يحكم بالقيمة الدعوى، والذى يعاقب على مجرد حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية، لما يمد خطأ فى تطبيق القانون يعيب الأمر بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٠٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٢/١٥/١٩٨٢

منى كان الحكم المظعون فيه فى تحصيله للواقعة وشهادة النقيب....معاون الباحث قد أورد أن السلاح الذى ضبط فى حيازة المتهم عبارة عن "مدفع رشاش ماركة بورسعيد" وعند إيراد الأدلة التى صحت لديه على ثبوت الواقعة نقل الحكم عن تقرير المعمل الجنائى أن السلاح المضبوط عبارة عن بندقية سريعة الطلقات "رشاش" ماركة بورسعيد بماسورة "مششخنة". ولما كان تضارب الحكم - على السباق المتقدم - فى تحديد نوع السلاح المضبوط وما إذا كان مدفعاً رشاشاً أم بندقية سريعة الطلقات يدل على إحتلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها فى عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة، فضلاً عما ينشئ به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إلى الحد الذى يؤمن معه

الخطأ في تحديد العقوبة، الأمر الذي يجعل الحكم معيماً بالتناقض الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رافقتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وإعلان كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٥٢ مكتب قس ٣٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/١/٧٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول عن إحرازه السلاح والذخيرة أخذاً بإعماله وإحفظه بالسلاح تحت الوصاية والذخيرة بدولاب حجرة نومه، فإن ذلك ما يتحقق به إستيلاء الطاعن الأول مادياً على السلاح والذخيرة وتحويله به معنى الإحراز، ذلك أن الإحراز هو الإستيلاء المادي على الشيء لأى باعث كان ولما كان ما أوردته المحكمة من إعراف للطاعن الثاني أن السلاح المضبوط والذخيرة ملك له فإن ذلك مما يتوالت به معنى الحيازة ذلك أنه يكفى في توالت الحيازة أن يكون سلطان المتهم ميسوراً على الشيء ولو لم يكن في حيازته المادية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن الأول عن إحراز السلاح وذخيرته ودان الطاعن الثاني عن حيازة ذات السلاح والذخيرة يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يكون هناك تناقضاً ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن غير سليم، لما كان ذلك وكان يكفى لتحقيق جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص مجرد الحيازة المادية طالبت أو قصرت وأياً كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد حيازة السلاح الناري بدون ترخيص عن علم وإدراك، وكان الثابت مما أوردته المحكمة أن الطاعن الثاني حاز السلاح المضبوط وهو ذات السلاح الذي أثبت الحكم صلاحته للإستعمال وإحراز الطاعن الأول له، فإن ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الخصوص يكون غير سليم.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٣١/٦/١١

إذا فصل شيخ بلد في حين غيابه عن بلده ولم يعلن بهذا الفصل واستمرت حيازته للسلاح فلا عقاب عليه. لأن حيازته في الأصل قبل فصله كانت مباحة لأنه من رجال القوة العمومية، لاستمرار تلك الحيازة بعد فصله وأثناء غيابه عن مقر بلده لا يغير صفة الحيازة من مباحة إلى محرمة، بل المفروض في هذه الحالة أن تطالبه الإدارة بتسليم السلاح حتى يحصل من جديد على ترخيص بحمله وإحرازه. وليس تصيين شيخ آخر بلده مما يصح إعتباره إعلاناً له بالفصل.

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١١

إن القانسون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ لا يسرى على رجال القوة العمومية - اللذين منهم مشايخ البلاد - وذلك بناء على الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون. فسواء أكان السلاح الموجود عند أحد

أفراد القوة العمومية واحداً أو أكثر، فإن القانون المذكور لا يسرى عليهم، وبخالفته لا تؤدي إلى عقابهم بقتضاه. ولا يعارض من ذلك منشور الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣، إذ لا نص فيه على عقوبة من حمل منهم زيادة على سلاح واحد بلا رخصة، بل هو يحظر عليهم أكثر من سلاح واحد لمن خالفه لا يعاقب جنائياً بل يعاقب إدارياً إن كانت هناك عقوبة إدارية مفروضة على المخالفة.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠
لا يسرى قانون منع إحراز السلاح وحمله على شيخ البلد. إذ هو بحسب النظام الإداري قد يجل محل العمدة ليكون من رجال القوة العمومية التي لها حل السلاح.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣
لئن كانت العقوبة المقررة في السجن ثلاث سنوات داخلية في العقوبة المقررة جنائياً إحراز السلاح مجردة من الظروف المشددة، إلا أنه متى كان الواضح من الحكم أن المخكمة مع استعمال الواقعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر جنائياً إحراز السلاح مع قيام الظروف المشددة، مما يشعر بأنها إنما وقعت عند حد التخفيف الذي وقعت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى، مما نزلت مقيدة بهذا الحد - الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني، فإنه يصح نقض الحكم والإحالة.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٥
إن العبرة في اعتبار حل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حله لقانون الأسلحة والذخائر، وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعدن ذلك لا يفسر حله إلا أنه لإستخدامه في هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التي تعبر عرضاً عن الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالكسكين أو المطواه - فلا يتحقق الظروف المشددة بحملها إلا إذا إستظهرت المخكمة في حنود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٥
- مخالفة قيود الرخيص بإحراز سلاح هي في واقع الأمر مخالفة لقتضى المادتين ٤ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وللمادتين الثانية والرابعة من القرار الذي أصدره وزير الداخلية في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ - والمعدل بقراريه الصادرين في ٥ من يولييه سنة ١٩٥٥ و ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٦ - بقتضى السلطة الممنوحة له بالمادة ٣٧ من القانون.
- القول بأن مخالفة قيود الرخيص يتخلف بها الرخيص بإحراز السلاح لا سند له من القانون.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٠

مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانوناً عن علم وإدراك يتحقق به معنى الإحراز كما هو معرف به في القانون مهما قصرت فوة الإحراز ومهما كان الباعث عليه.

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١١/١٧/١٩٦١

المقصود بالإحراز في جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص، مجرد الاستيلاء على السلاح أياً كان الباعث عليه ولو كان لأمر عارض، لأن الإحراز في هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك.

الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٥

إن البين من استقراء القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والتعديلات التي طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الإحراز لقرار جريمة حيازة أو إحراز الأسلحة بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجنابة المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه، بينما قرر للحيازة أو الإحراز بقصد الاتجار أو الاستعداد أو الصنع أو الإصلاح بغیر ترخيص عقوبة الجنحة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه، أما إذا كان الإحراز أو الحيازة في نطاق الإتيان المرحص بمزاويلته فقد إرتفع عن الفعل التأنيم وحقت له الإباحة المساعدة من ممارسة الحرفة بدوخص سواء بموجب قانون الأسلحة والذخائر أو وفقاً للأحكام العامة في قانون العقوبات.

* الموضوع الفرعي : إحراز مفترقت :

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ٧/٧/١٩٥٣

لما كُتِل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قبل أن ينص في مادته الرابعة على إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات قد استبقى في مادته الأولى نصها، وجعله بلباته نصاً لمادة جديدة هي المادة ١٠٢ فقرة [ج] وقد بينت المذكرة الإيضاحية للقانون حكمه إلغاء المادة ٢٥٨ واستبدال المادة ١٠٢ بها فقالت إنه "رأى إتياعاً لأصول الصياغة التشريعية وعلى سبيل التيسير أن ينظم مجموع تلك الأحكام باب واحد يكون موضعه بعد الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهو الخاص بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل عقب المادة ١٠٢ من قانون العقوبات مباشرة" - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل الطوارم الجرائم المنصوص عنها في المواد ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات، وكانت الجريمة موضوع هذا التنظيم وإن كانت معاقبة عليها الآن بالمادة ١٠٢ ج بدلاً من المادة ٢٥٨ الملغاة إلا أن المشرع إنما تحدث عن جرائم ولو مع الإشارة إليها بأرقام

المواد، وكان من بين الجرائم التي نصت الفقرة الثالثة المشار إليها على إستئثارها من العضو جريمة إستعمال المفرقات، وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقاً، وغاية ما في الأمر أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد غير موضعه بين مواد القانون مع إستبقائها بوصفها وبأركانها - لأن القضاء بإدراج إسم المتهم بهذه الجريمة في كشوف المفرد تطبيقاً للرسم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ يكون منبياً على الخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٥٣

إن المادة ١٠٢ [أ] من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو إستوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك، ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية، وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات التي تستخدم في صنعها أو لإلتجارها، ثم نصت المادة ١٠٢ [ب] على أنه "يعاقب بالإعدام كل من إستعمل مفرقات بنية إرتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بفرض إرتكاب قتل سياسي أو تخريب المباني والمنشآت الممنعة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للإجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن الممنعة لإرتياد الجمهور" وجاء بالمذكرة الإيضاحية أن الشارع إستهدف بهذا التعديل "توسيع نطاق تطبيق المواد ٨٨ و ٢٥٨ و ٣٦٣ من قانون العقوبات بحيث تتناول كل الصور التي تهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم" ووضح من ذلك ومن وضع المواد المضافة بهذا القانون بعد الباب الثاني الخاص بالجنايات واجتنب المضرة بالحكومة من جهة الداخل، أن المقصود بمجازة المفرقات هو حيازة المواد التي من شأنها أن تستعمل في غرض من الأغراض الإجرامية التي بينها الشارع في المادة ١٠٢ [ب]، ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الذي صدر بعد إضافة المادة ١٠٢ [أ] لمواد قانون العقوبات قد نص في مادته العاشرة على أنه "يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز للأمانة جنبة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يحرز ذخائر مما يستعمل في الأسلحة النارية بالمخالفة لأحكام المادة الخامسة" وكان المستفاد من نصوص التشريع ومن تفاوت العقاب الذي فرضه الشارع لكل من الجرمين، وما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية سالفة الذكر: أن إحراز المفرقات يعاقب عليه بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ هو الذي من شأنه أن يهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم، وأن إحراز تلك المواد إذا كان مقصوداً به مجرد إستعمالها كذخيرة للأسلحة النارية فإنه يكون معاقباً عليه بقوة الجنحة، وعلى قاضي الموضوع أن يستظهر من الظروف والأدلة القائمة في الدعوى ما إذا كانت الواقعة مما تنطبق عليه أحكام المادة ١٠٢ [أ] من قانون

العقوبات أو المادة العاشرة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩. وإذ لم يمتنع كان الحكم المطعون فيه قد قال إن البازود الذي ضبط في حيازة الطاعن كان الفرض من إحرازه تبعية الفرد المضبوط، وهو ما كان يقتضي من المحكمة معاقبة الطاعن باعتباره أنه أحرز ذخيرة مما يستعمل في الأسلحة النارية إلا أنها دانت الطاعن بعقوبة الجنائية على أساس أن المادة ١٠٢ [أ] تعاقب على الإحراز في جميع صورته وبأن كان الفرض منه بعقوبة الجنائية، لأن حكمها يكون مبنياً على الخطأ في تأويل القانون.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣
القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات يتحقق دائماً متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات، ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف. كما أن القصد الجنائي لا شأن له بالباحث على الإحراز.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٠
تنص المادة ١٠٢ "١" من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة إحراز المفرقات قبل الحصول على ترخيص بذلك، ونصت المادة ١٠٢ "هـ" من هذا القانون على أنه: "إستثناء من أحكام المادة ١٧ لا يجوز في تطبيق المواد السابقة التزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة". والذين من هذين النصين أن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ "٣" لجريمة إحراز المفرقات بغير ترخيص لا يجوز ابتدائها عند معاملة المتهم بالواقعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة في ترسيم العقوبات وهي عقوبة السجن التي جعلها المشرع من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً. ولما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة في جريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص إلى الحبس لمدة سنة شهور مع إيقاف التنفيذ يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يستوجب تقصيره نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المطعون جدهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقررة بها.

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١١
لما كانت المادة ١٠٢ "٤" من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه: "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو أسعدها قبل الحصول على ترخيص بذلك، ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتعديدها قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لأفئادها". وقد أوردت المادة الأولى من قرار وزير الداخلية المعلنة بقراره رقم ١١ سنة ١٩٦٣ مادة الجلجيت باعتبارها

فى حكم المفرقات. ولما كان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المفرقات يتحقق دائماً متى ثبت علم أخير بأن ما يحوزه مفرق أو ما يدخل فى تركيب المفرقات، ولا ضرورة بعد ذلك فى حكم تلك المادة لإثبات نيته فى استعمال المفرق فى التخريب والإتلاف - وإنما ذلك هو شرط لتطبيق المادة التالية ١٠٢ "ب" التى تعاقب بالأعدام كل من إستعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ أو يفرض ارتكاب قتل سياسى أو تخريب المباني أو المنشآت المصلة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للإجماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لإرتياد الجمهور، ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس. لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر إنما تحظر حيازة أو إحراز الذخائر التى تستعمل فى الأسلحة إلا لمن يكون مرعصاً له فى حيازة السلاح وإحرازه وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من يجوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية المنصوص عليها فى الجدولين رقمى ٢، ٣ مما يبين معه أن ما إلقوه الطاعن لا يندرج تحت حكم أى من نصوص قانون الأسلحة والذخائر، لأن أصحاب الجلبجيت لا تعبر من الذخائر التى تستعمل فى الأسلحة النارية المششعة وكذلك الخال أيضاً بالنسبة إلى قنابل البارود المضبوط. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ حصل واقعة الدعوى ودان الطاعن على أساس توافر العناصر القانونية لجريمة إحراز مواد مفرقة وعلم إلى معاقبه بالمادة ١٠٢ "ب" من قانون العقوبات يكون قد أنزل على الواقعة حكم القانون الصحيح مما لا محل معه للنعى على الحكم فى هذا الخصوص هذا إلى أنه لا جدوى مما يجادل به الطاعن من أن ما قاربه لا يعدو أن يكون جريمة إحراز ذخائر ينطبق عليها نص المادتين ٦، ٢٦ فقرة رابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ذلك أنه يفرض صحة دعواه - فإن العقوبة المقررة عليه وهى السجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة مقررة فى القانون سالف الذكر لجريمة إحراز ذخائر مما تستخدم فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرعصاً بإحرازها، مما لا تكون معه مصلحة له بهذا الوجه من النعى.

الظعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٣

منى كان القصد الجنائى فى هذه الجريمة - إحراز المفرقات - يتحقق دائماً متى ثبت علم أخير بأن ما يحوزه مفرق أو ما يدخل فى تركيب المفرقات أو ما يستخدم فى صنعها أو لإتلافها ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته فى استعمال المفرق أو ما فى حكمه فى التخريب والإتلاف، كما أن القصد الجنائى لا شأن له بالباعث على الإحراز ومن ثم يكون هذا الوجه من النعى غير سليم.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٩

إن المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات، المعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢، تماثل على إحراز المفرقات في كافة صوره وألوانه، مهما كان الباعث لهذا الإحراز، إلا ما كان منه برخصة أو بمسوغ قانوني. والقصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الإحراز. وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المحرز أن المادة مفرقة أو مما يدخل في تركيب المفرقات.

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٧

إن المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات والتي تعدلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢، تماثل على إحراز المفرقات في كافة صوره وألوانه، مهما كان الباعث على هذا الإحراز اللهم إلا ما كان منه برخصة أو بمسوغ قانوني. وإذا كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية، فإن القصد الجنائي فيها يقوم على تعدد الفاعل بخلاف ما ينتهي عنه القانون، بصرف النظر عن البواعث التي تكون دفعه إلى ارتكاب ما ارتكبه منها، إذ الباعث لا يؤثر في كيانها، وإنما قد يصح أن يكون له دخل في تقدير العقوبة ليس غير.

الطعن رقم ١٠٦٠٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٣٤/١٠/٢٩

لتطبيق المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات يجب التمييز بين حالة صنع أو إستيراد أو إحراز القنابل أو الديناميت أو المفرقات بصفة عامة، وبين حالة صنع أو إستيراد أو إحراز المواد الملمدة لأن تدخل في تركيب تلك المفرقات، وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو إنفجارها. ففي الحالة الأولى يقع العقاب متى ضبط المفرق ولم يكن عند صانعه أو مستورده أو محرزه رخصة به، ولم يكن لديه مسوغ شرعي لصنعه أو إستيراده أو إحرازه، ولا يشترط لتوقيع العقاب إثبات نية التهم في استعمال المفرق في الإجرام، بل يكفي مجرد وجود المفرق مادياً مع ثبوت علم التهم بأنه مفرق. والمقصود من عبارة "مسوغ شرعي" هو أن يكون لدى التهم أسباب مقبولة غير محرمة تجيز له إحراز المفرق أو صنعه أو إستيراده. أما في الحالة الثانية "حالة صنع أو إستيراد أو إحراز المواد الملمدة لأن تدخل في تركيب المفرقات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو إنفجارها فإن هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات إنما تخبر في حكم المفرقات، وبالعاب صانعيها أو محرزيها أو مستورديها وفقاً للمادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات إذا ظهر من وقائع الدعوى وطرورها أن هذه الأشياء أعدت لأن تدخل في تركيب المفرقات. وهذا أمر مبروك لتقدير قاضي الموضوع. وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر "بارود الصيد" مفرقاً مما يدخل في حكم تلك المادة. ولكن إذا كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة مما يستعمل عادة في الصيد فلا يمكن مبدئياً أن يعد من قبل المفرقات، لأن هذه الكمية الصغيرة لا

تحدث الفرقعة إذا ما أشعلت وحدها، ولا يترتب على إشعالها ضرر التخريب والتعيب والإتلاف الذى هو مناط العقاب فى المادة المذكورة إلا أنه نظراً إلى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل فى تركيب المفرقات فيجب لتوقيع العقاب على حائزة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣١٧ المكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أن هذا البارود القليل قد أعد لأن يدخل فى تركيب مفرق ما. فإذا كان الثابت -بالحكم- أن كمية البارود المضبوطة لدى المتهم صغيرة، وأنها مما تستعمل فى ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرقاً فى حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ المكررة كما لا يمكن اعتبار المتهم محمراً لمادة تدخل فى تركيب المفرقات ما دامت ظروف الدعوى المبينة بالحكم لا تدل على أنها قد أعدت لذلك.

الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٣٥/١/١٤

- القصد الجنائى فى جريمة إحراز المفرقات بدون رخصة أو مسوغ شرعى يتحقق دائماً متى ثبت علم الحُرْز بأن ما يحوزه مفرق. ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نية فى إستعمال المفرق فى التخريب والإتلاف.

- بارود الصيد لا يعتبر مفرقاً فى حكم المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات، إلا إذا كان القدر المضبوط منه كمية كبيرة تلحق كثيراً ما يستعمل عادة فى الصيد بحيث إذا أشعل هذا القدر وحده فى مكان مغلق لا يتسع للغازات التى يتحول إليها عقب الإشعال فإنه يحدث الفرقعة. أما إذا كان القدر المضبوط ضئيلاً لا يحدث فرقعة إذا ما أشعل وحده، ولا يترتب على إشعاله ضرر التخريب والتعيب والإتلاف - وهو مناط العقاب فى المادة ٣١٧ المكررة المذكورة - فلا يعتبر محمزه عن يتناولهم حكم هذه المادة.

الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٨

المفرقات المحرمة التى تشير إليها المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات هى التى من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة. فلعب الأطفال "السوارىخ" لا تدخل فى عداد المفرقات التى يتناولها حكم المادة المذكورة.

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٥ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٤٠/٤/٢٢

إن البارود لا يعتبر من المفرقات الوارد ذكرها فى المادة ٣٩٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكمية كبيرة وفى حيز مغلق لا يتسع للغازات التى يتحول إليها عقب الإشعال. فإذا كانت كمية يسيرة ليس من شأنها أن تحدث عنها هذه النتيجة فإنه لا يعد من تلك المفرقات. فإذا ضبط بارود زنته ١٠٦٠ جراماً فى كيس داخل قفة بقطار السكة الحديد فلا يمكن عده مفرقاً لأنه بحسب كميته والظروف الموجود فيه لا يمكن - إذا ما أشعل - أن يحدث الفرقعة ذات الخطر المعنى فى المادة المذكورة.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٨

إن المقصود من عبارة "مفرقات أخرى" الواردة بالمادة ٣١٧ مكسورة عقوبات الخاصة بإحراز القنابل أو الديناميت إنما هو المواد التي من قبيل القنابل والديناميت والتي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة. لأن غرض الشارع من إيراد هذا النص الذي جاء به القانون غرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ هو العقاب على صنع هذه المواد أو إستيرادها أو إحرازها بعد أن كان القانون قبل سنة ١٩٢٣ لا يعاقب إلا على تدمير الأموال. وعليه فإحترافيش والرصاص التي تقذف بواسطة البنادق والطبجات ونحوها من الأسلحة النارية والتي تحتوي على رش أو رصاص وشي من البارود كاف لإنطلاقتها، وإن كان في الواقع مفرقة إلا أنها - نظراً لقلّة كمية البارود أو المادة المنفجرة التي تكون بها - قد حدد العرف موطن إستعمالها وحصره في إصابة الحيوان من إنسان وغير إنسان. وطريقة صنعها نفسها ملاحظ فيها صلاحيتها لهذا الغرض الخاص بالذات. ولذلك فلا يمكن إعتبارها من قبيل المفرقات التي تستعمل لتدمير الأموال. وإذا ن فلا عقاب على من أحزها ولا محل لتطبيق المادة ٣١٧ ع مكورة عليه.

* الموضوع الفرعي : الشريك في جريمة حيازة السلاح بدون ترخيص :

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١

قواعد الإشواك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى أيضاً - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن إحراز الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة لا تمنع من معاملة الشريك في الجرائم الواردة فيه، فيكون ما يثوره المتهم من أن القانون لا يعرف الإشواك في إحراز السلاح غير سليم.

* الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في جريمة حيازة السلاح بدون ترخيص :

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٢

لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن إقوف جرمته مع آخرين حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً وكان حمل السلاح في السرقة مثل ظرف الإكراه هما من الظروف المادية العينية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمها على كل من قارب الجريمة أو أسهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً ولو لم يعلم بهذين الظرفين ولو كان وقوعهما من بعضهم دون الباقي فإن ما يثوره الطاعن من قتاله القصور في بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها لا يكون له محل.

* الموضوع الفرعي : ترخيص السلاح :

الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٥٤
إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه "يحظر بيع ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه إحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها" ونصت المادة الثانية على أنه "يسرى مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة سنة ويجوز تجديده" ونصت المادة الثامنة من قرار ٨ إبريل سنة ١٩٥١ الذى أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من القانون سالف الذكر على أنه " يقدم طلب الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل إلى الجهة المقيده بها". ويبين من ذلك أن الشارع قصد ألا يجوز أحد سلاحاً بغير ترخيص سارى المفعول وهو لا يعتبر كذلك إلا فى مدى سنة من تاريخ منحه. وينقضى من تلقاء نفسه بإقضاء هذه المدة.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٩٦ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٥٦
التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح لحين إتمام إجراءات الترخيص هو فى الواقع تصريح مؤقت يجذب بالبداهة حده الطيعي بعد معنى سنة من تاريخ صدوره وذلك وفقاً لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر.

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٨
تعيين المتهم فى وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة - إحراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لأنه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التى فى حوزته طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ٤/٢٥/١٩٦٠
- عاتلة قيود الترخيص بإحراز سلاح هى فى واقع الأمر عاتلة لمقتضى المادتين ٤ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وللمادتين الثالثة والرابعة من القرار الذى أصدره وزير الداخلية فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ - والمعدل بقراريه الصادرين فى ٥ من يونيو سنة ١٩٥٥ و ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ - بمقتضى السلطة الممنوحة له بالمادة ٣٧ من القانون.
- القول بأن عاتلة قيود الترخيص يتخلف بها الترخيص بإحراز السلاح لا سند له من القانون.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧

إعلان صاحب الشأن بإلغاء الرخيص أو سحبه - إعمالاً للمادة الرابعة في فترتيها الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أمر ضروري يبدأ به مصادم تسليم السلاح إلى مقر البوليس أو التصرف فيه. أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم أهمية الإخطار ومن وجوب تسليم السلاح في نهاية السنة المرخص بحمله أثناءها، فهو تقرير لا يتفق مع القانون.

الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٣٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١

جرى قضاء محكمة النقض على أن الرخيص لحفر المالك بحمل السلاح لا يوجب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الرخيص. ومن ثم فإن ثبوت ملكية بنك التسليف للسلاح المضبوط مع خفيه وإنقطاع صلة البنك بالجريمة يحلان دون الحكم بمصادمته.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧

إعلان صاحب الشأن بإلغاء الرخيص أو سحبه - إعمالاً للمادة الرابعة في فترتيها الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أمر ضروري يبدأ به مصادم تسليم السلاح إلى مقر البوليس أو التصرف فيه. أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم أهمية الإخطار ومن وجوب تسليم السلاح في نهاية السنة المرخص بحمله أثناءها، فهو تقرير لا يتفق مع القانون.

*** الموضوع الفرعي : جرائم السلاح المنصوص عليها في القانون :**

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠

نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر على عقاب كل من تجر أو يستورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الإحراز سلاحاً نارياً من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم "٢" وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم "٣". ونصت المادة ٣٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن "تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالباب الثاني والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للإحتياز فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة". ومزدى نص هذه المادة أنها لا تنطبق إلا في حق المتحصين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو إصلاحها فإنه لا يقع تحت طائلة حكم هذه المادة ولا يحد إليه العقاب للوارد في المادة ٢٨ من القانون.

الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢١

- لما كان بين من إستقرأ نصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر بتعديلاته المتعاقبة، أنه بعد أن أتم حيازة وإحراز الأسلحة النارية الكاملة المنصوص عليها بالجدولين رقمى ٢، ٣ المرفقين به، بغير ترخيص، أتم حيازة وإحراز تلك الأسلحة بما أورده فى نص المادة ٣٥ مكرراً من المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى - من أنه يحظر أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢، ٣، ويعاقب على الإتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة. وتسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المذكورة إذا كانت بقصد الإستعمال، وكان مودى ما تقدم أن الشارح وما نص عليه فى قانون الأسلحة والذخائر - أنشأ ثلاثة أنواع من الجرائم، أولها حيازة أو إحراز الأسلحة النارية فى مدلول ما أورده القانون بالجدول المرفقة له وثانيها حيازة أجزاء الأسلحة النارية المشار إليها - بقصد الإتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها، وثالثها حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية لهذه الأسلحة بقصد الإستعمال، وحدد القانون نطاق كل نوع منها - فى وجوبه لا لبس فيه - تحديداً لا يسمح بدخول أى نوع منها فى نطاق النوع الآخر، ذلك بأنه إكتفى لتحقيق النوع الأول بمجرد الحيازة المادية - طالت أو قصرت، وأياً كان الباعث عليها ولو كان الأمر عارض - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح النارى - عن علم وإدراك.

- إشرط - القانون - لتحقيق النوع الثانى - حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية - أن تقوم حيازة أجزاء الأسلحة النارية بقصد الإتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها.
- لم يكفى القانون فى النوع الثالث بمجرد حيازة أو إحراز أجزاء الأسلحة النارية، بل إشرط أن تكون الحيازة والإحراز لأجزاء رئيسية للسلاح النارى وبقصد الإستعمال.

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١

قواعد الإشتراك المنصوص عليها فى قانون العقوبات تسرى أيضاً - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التى تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد فى هذه القوانين نص على غير ذلك، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن إحراز الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة لا

تتبع من معاقبة الشريك في الجرائم الواردة فيه، فيكون ما يفرضه عليهم من أن القانون لا يعرف الإشتراك في إحراز السلاح غير سديد.

*** الموضوع الفرعي : سلطة المحكمة للتقديرية في تحديد نوع السلاح :**

الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٤
لا سبيل إلى مصادرة محكمة الموضوع في إقتناعها بالأدلة التي إطمأنت إليها ومن حقها الأخذ بها في تكوين عقيدتها بشأن إثبات نوع السلاح وصلاحيته للإستعمال، سواء لى ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضبوط تقريراً قنياً، أو محضراً حرره مأمور الضبط القضائي الذي تولى فحص السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض.

الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٤
مضى كان مؤدى ما ألتزمه الحكم نقلاً عن التقرير الطبي الشرعى عن فحص البندقية المضبوطة، وأن ماسوريتها وإن كانت مششعنة إلا أنها قد فقدت طبيعتها فأصبحت فى حكم الماسورة غير المششعنة فإن ما خلص إليه الحكم - فى حدود السلطة التقديرية للمحكمة - من إعتبار السلاح مصقول الماسورة حكماً وتوقيع العقاب على هذا الأساس سائغ ولا معقب عليه فيه، ويكون النى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

*** الموضوع الفرعي : عقوبة حيازة سلاح بدون ترخيص :**

الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣١
إن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تنص فى فقرتها الثالثة على أنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على حيازة أو إحراز السلاح الناري إذا كان السلاح من الأنواع المينة فى الجندول [ب] الملحق بالقانون ومنها البنادق التي تطلق برصاص، فإذا كان الحكم قد دان المتهم لإحرازه سلاحاً نارياً يطلق الرصاص بدون ترخيص وعاقبه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر تطبيقاً للمواد ١ و ٩ و ٣/ ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ١٧ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد خالف القانون إذ أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إذ أجازت عند إستعمال الرأفة أن تسبدل بعقوبة الأشغال الشاقة عقوبة السجن أو الحبس قد إشتطت أن لا تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر.

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٤

إن الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والدخائر، لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محزين أسلحة نارية أو ذخائر معاقباً على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩، وقد أوضح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ [١] التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزاً أو محزراً لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون، وهو نص تفسيري للتشريع السابق، كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية.

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٠

إنذار المتهم هو من الظروف المشددة التي يتطوّر بها وصف الجريمة المسندة إليه وهي إحرازه سلاحاً نارياً مشخّصاً بدون ترخيص ويوجب أن تصل أحكامه حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - وهي التي تفرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وهذه العقوبة تصل في حدها الأدنى إلى عقوبة السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات، ومن ثم يكون قضاء محكمه الموضوع بالخمس تطبيقاً للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والدخائر - في فقرتها الثانية والمادة ١٧ من قانون العقوبات منطوقاً على خطأ في تطبيق القانون - متى صح قيام الطرف المشدد الذي أشار إليه الحكم - وهذا الخطأ كان يقتضى مع نقض الحكم تصحيحه - لولا أن أحكامه لم تنبئ لأثر الطرف المشدد ولم تنبئ بحامي المتهم إليه لتبها له فرصة إبداء دفاعه فيه، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦١

تطبيق العقوبة المشددة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والدخائر لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة تسوجب تشديد العقاب وفقاً للفقرة ج من المادة السابقة من القانون آنف الذكر.

الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ مكتب قضى ١٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢
عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة
والذخائر هى عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة
المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد.

الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ مكتب قضى ١٤ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ٦/٣/١٩٦٣
متى كان الثابت أن مذكرة جدول النيابة المرفقة بملف الطعن تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غيابياً فى
جريمة السرقة الحيس شهراً مع الشغل والنفاذ، وأنه عارض فى هذا الحكم وقضى بالتأييد، وأن العقوبة
نقلت عليه. وكانت هذه المذكرة لا تدل بما حوته على أن الحكم الذى أشارت إليه صار نهائياً بحيث بعد
به فى إثبات توافر الظروف المشددة المنصوص عليه فى المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ -
فى شأن الأسلحة والذخائر - المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ولم تقدم النيابة ما يخالف الظاهر
من تلك المذكرة ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من
إسبعاد الظروف المشددة بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للنائب فى
الأوراق.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٤ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٢/٥/١٩٧٣
إن العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح من الأسلحة النارية غير المشخصة بغیر ترخيص طبقاً لما نص عليها
الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و٧٥ لسنة ١٩٥٨ هى السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة
جنيه، فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة موضوع الجريمة وفقاً لنص المادة ٣٠ من
القانون سالف الذكر. ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى قوله: "وحيث أن الجرائم التى وقعت من
التهمم إنما وقعت لغرض واحد ومرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة، مما يعين معه اعتبارها جريمة واحدة
وتوقيع العقوبة المقررة لأشدها وهى جريمة إحراز السلاح الناري غير المشخصة بغیر ترخيص عملاً بالمادة
٣٢ من قانون العقوبات، إلا أن المحكمة وهى بصدد توقيع العقوبة أخفقت توقيع عقوبة الغرامة المنصوص
عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦ سالف الذكر وهى عقوبة أصلية وجوبية مع عقوبة السجن، كما فاتها
الحكم بمصادرة السلاح الناري المضبوط، ولا يسعها مداركة لما فاتها إلا أن تهيب بالناتبة بأن تطعن بطريق
النفذ فى الحكم لتصويبه". لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح القانون إذ اعتبر
الجرائم الثلاث التى ثبت إفراغ الطعون ضدها وهى جرائم إحداث جرح عمداً وإحراز سلاح ناري

غير مششخن بغير ترخيص وإحراز ذخيرة مرتبطة في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عنها جميعاً العقوبة المقررة لأشدها، دون عقوبتي الغرامة ومصادرة المضبوطات. فإنه يكون قد خالف القانون ما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه في هذا الخصوص بتفريم المظنون ضده حصة جنيهاً ومصادرة المضبوطات بالإضافة إلى عقوبة السجن المقتضى بها.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٥

من المقرر أن المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة - بما في ذلك المالك والحائز والخز على سواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً في إحرازها، فإذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذى لم يسهم في الجريمة ومرخصاً له قانوناً في حيازته، فإنه لا يصح قانوناً الحكم بمصادرة ما يملكه - وإذا كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التى إقتلها الحكم سنداً لقضائه بالمصادرة - تحمى حقوق الغير حتى النية، فإن الحكم المظنون فيه فيما قضى من مصادرة مطلقة تشمل هذه البنادر الثلاث المرخص بها لأشخاص لم يسهموا في الجريمة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بإلغاء ما قضى به من مصادرة بالنسبة إليها.

الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ٣/٢/١٩٨٢

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح ناري مششخن بغير ترخيص طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر هي الأشغال الشاقة المؤقتة. فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة وفقاً لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تعديل الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقض عن ستة شهور. لا كان ذلك، فإن الحكم المظنون فيه وقد نزل بالعقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة شهور يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بمعالجة المظنون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المحكوم بها.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ٢٨/١/١٩٤٦

إن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات تنصها على أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن إنتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها. قد أضافت أن حكمها خاص بالقوانين المؤقتة، أى التى تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة، فهذه هي التى يطل العمل بها بانقضاء هذه الفترة بغير حاجة إلى صدور قانون بالغائها. أما القوانين الإستثنائية التى تصدر في حالات

الطوارئ ولا يكون منصوباً فيها على مدة معينة لسريانها فإنها لا تدخل في حكم هذا النص لأن إبطال العمل بها يقتضى صدور قانون بالغائها. هذا هو المستفاد من عبارة النص، وهو أيضاً المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسي التى نقل عنها هذا النص ومن المناهضات التى إقتضت وضع هذه المادة هناك، وهو بعينه الذى يستخلص من عبارة المادة الثالثة من قانون العقوبات الإيطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ والمشار إليه فى المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصرى فقد ذكرت المادة صراحة أن حكمها يتناول حالتين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين الطوارئ ولم تقتصر على النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصرى، وجاء فى التعليقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما يتفق وما صبت الإشارة إليه. وعلى ذلك فالأوامر العسكرية التى تصدر لتناسب الأحكام العرفية غير معدة بمدة معينة وجائزاً إبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بالغائها - لا يمكن اعتبارها من القوانين المؤقتة بالمعنى الذى تقصده الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات. وإذن فانهم يستطيعون إلغاء هذه الأوامر فى أية حالة كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم فيها. وبناء على هذا فانهم بإحراز سلاح لا تصح معالجته بمقتضى تلك الأوامر الملغاة بل يجب معالجته على مقتضى أحكام القانون العام.

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٥/٥/١٩٣٠
لا يصح الحكم بمصادرة بندقية كان مخصصاً لصاحبها فى استعمالها بمعرفه خبير زراعته وضبطت هذه البندقية مع خبير كان قد طلب الإذن له فى حملها ووافق المركز على ذلك.

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩
مفاد نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات أن الشارع قد اعتبر جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب فى حكم النصب إلا أنها فى الحقيقة والواقع جريمة من نوع خاص وليست بطبيعتها نصباً، وإلما صارت فى حكمه بإزادة الشارع وما أفصح عنه ليكون معنى النصب فيها حكماً لا يحتاج دائرة الغرض الذى فرض من أجله، وترتيباً على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة سالفة الذكر بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة ٣ من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المصلد بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨، ذلك لأن الشارع عندما ينص صراحة على جرائم الإعتداء على النفس أو المال يكون قد أفصح عن إرادته فى أنها وحدها ذات الأثر فى قيام الظرف المشدد فى جريمة إحراز السلاح دون غيرها من الجرائم التى تأخذ حكمها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ فى

القانون بما يعين معه نفعه، ولا يعرض على ذلك بأن العقوبة المقضى بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخله في نطاق العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع إستعمال الرافعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلزمت الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مفيدة بهذا الحد، الأمر الذي كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة إلى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانوني.

الطعن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦١
تطبيق العقوبة المشددة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر لا يستند إلى أحكام العود. بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقاً للفقرة ج من المادة السابقة من القانون آنف الذكر.

شهادة الزور

* الموضوع الفرعي : لركان جريمة الشهادة الزور :

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٠ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٢

إن القانون لا يتطلب في جريمة شهادة الزور قصداً جنائياً خاصاً، بل يكفي لتوفر القصد الجنائي فيها أن يكون الشاهد قد تعمد تغير الحقيقة بقصد تضليل القضاء، وليس يعتبر الحكم عدم تحمله عن هذا القصد استقلالاً ما دام توافره مستفاداً مما أورده الحكم.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٥٢/١/١

إن القانون إذ أجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن ما يقع من الجنب والمخالفات في الجلسة لا يمكن أن يكون قد قصد إلى ضرورة إقامة الدعوى بالنسبة إلى شهادة الزور فور إدلاء الشاهد بشهادته بل إن ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية يقتضي بقاء هذا الحق للمحكمة ما دامت المرافعة مستمرة. وإذا لم تكن كانت الدعوى بشهادة الزور قد أقيمت على المتهم أثناء استمرار المرافعة في الدعوى الأصلية وصدر الحكم فيها مع الدعوى الأصلية في وقت واحد، فقد تحقق ما يقصده القانون من الفورية، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم في دعوى شهادة الزور قد تأجل صدوره للجلسة المحددة للحكم في الدعوى الأصلية.

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧

يكفي لإدانة المتهم في شهادة الزور أن تثبت المحكمة أنه كذب ولو في واقعة واحدة مما شهد به .

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٩

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في شهادة الزور استناداً إلى عبارة وردت في عريضة استئناف في دعوى مدنية معلنة باسمه إلى المدعي بالحق المدني تناقض مع الشهادة التي أداها، في حين أنه تمسك أمام المحكمة بأن تلك العبارة قد وردت خطأ من المحامي عند تحريره عريضة الاستئناف بناء على ما لقاه من أخص المتهم لا منه، ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع واقتصرت على القول بأنها لا تعول عليه لأن المتهم وقد كان مستأنفاً مقيد بما ذكر في عريضة استئنافه، فإن هذا القول منها - فضلاً على أنه لا يصلح رداً على ذلك الدفاع الذي قد يوجب على ثبوته لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى - غير صحيح هنا إذ أن الأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على حقيقة الواقع حسبما يصل إليه إجتهد القاضي دون أن يكون مفيداً في ذلك بالقرال أو إعومات نسبت إلى المتهم أو صدرت عنه .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١

إذا كان الشاهد قد عدل في الجلسة عما سبق له أن أيداه من الأقوال الكاذبة إلى ما قرره في شهادته الأولى وجاء عدوله بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل نقل باب المرافعة في الدعوى فإن إدانته على جريمة شهادة الزور لا تكون صحيحة في القانون.

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٥

للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسة، ومن لم فإنه لا محل للنفي على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور إلى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع دفاع المتهم .

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٦

لا يلزم أن تكون الشهادة مكتوبة من أولها إلى آخرها، بل يكفي أن يعتمد الشاهد تغير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢

يشترط القانون لاستولية الشاهد زوراً جنائياً قصده إلى الكذب وتعمد قلب الحقيقة، بحيث يكون ما يقوله محض البواء في مجلس القضاء وسوء نية - فإذا كان الحكم قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنهما إنما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات فإن المحكمة إذ قطعت ببراءة الشاهدين من جريمة شهادة الزور لم تخطئ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٧

لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك، لأن ما يقوله كذبا في حالة وما يقره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تفعل به نفسه من العوامل التي تلاسه في كل حالة، مما يجزم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صبرت عنه إلا بناء على ظروف يرجع معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى - فإذا التزم المتهم في جريمة شهادة الزور بمجرد أن روايته أمام المحكمة الإستئنائية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٦١/٥/٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر شهادة الطاعنين الثالث والرابع بالجلسة شهادة كاذبة قصداً منها إفلات المتهمين في الجنابة من العقاب ناسين إلى الجني عليه ما لم يلقه، وصمما على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى مفارقتها الحق وتأييد الباطل بعد حلف اليمين وذلك بقصد تضليل القضاء ومحاباة المتهمين، فإن الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التي دان الطاعنين من أجلها وأورد في شأنها بياناً كافياً سائفاً وصحيحاً.

الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٧٣/١/١

مضى كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - حصل والتمة الدعوى بما جمعه أن النيابة العامة إتهمت بأنه "أولاً" يشتغل ببيع المواد الغذائية "خوماً" دون أن يحصل على شهادة صحة "ثانياً" عرض للبيع خوماً مكشوفة مما يجعلها عرضة للتلوث. وقام الإتهام إستناداً إلى محضر محرر بمعرفة الطاعن بصلفته مراقباً صحياً. وقد أنكر "المتهم الأصلي" في الدعوى" ما نسب إليه وقرر بأنه لا يعمل جزائراً وإنما يشتغل بالزراعة وعمل ما أثبتته الطاعن بمحضه إلى وجود نزاع بينهما بخصوص شئ أرض إشرافاً منه. وبعد أن سمعت محكمة أول درجة شهادة الطاعن التي أصر فيها على ما أثبتته في محضره وجهت إليه تهمة الشهادة الزور وقضت بإدانة وتيرة "المتهم الأصلي" مما نسب إليه. وأمام المحكمة الإستئنافية شهد شيخ الخفراء وشيخ البلدة بأن "المتهم الأصلي" وإن كان يشتغل بالزراعة إلا أنه شريك لآخر في جزارة، كما نفى الطاعن وجود نزاع بينه وبين من حرر ضده محضره. لما كان ذلك، وكان الحكم قد اتخذ مما هو مثبت بالبطاقة العائلية وما إدعى به "المتهم الأصلي" من وجود نزاع بينه وبين الطاعن دليلاً على توافر القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور، دون أن يحقق أمر ذلك النزاع المدعى به أو يورد ما يدل على أنه واجه عناصر الدعوى وألم بها على وجه يفصح عن أنه لطن إليها ووازن بينها. ولا كان اللطاع الذي تمسك به الطاعن وأيده فيه الشاهدان اللذان ستلا أمام المحكمة الإستئنافية بعد في خصوص الدعوى المطروحة دافعاً جوهرياً، مما كان يبين معه على المحكمة أن قبحه وأن تناوله في حكمها بياناً لوجه ما انتهى إليه قضاؤها بشأنه. أما وهي قد إلتفتت كلية عن العرض له بما يكشف عن أنها قد أطرحت وهي على بينة من أمره، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢

من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى التي أدبت الشهادة فيها، وموضوع هذه الشهادة، وما غير في الحقيقة فيها، وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى

والضرر الذى ترتب عليها، وأن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية وإلا كان ناقصاً في بيان أركان الجريمة نقصاً يمتنع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون - وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التى سمعت فيها الشهادة، وأثر مغايرة الحقيقة في أقوال الطاعن أمامها على مركز المthem الأعلى في الدعوى ولم يستظهر تعمد الطاعن قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية بقصد تضليل القضاء. فإنه يكون قابراً عن بيان أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٧

- لما كان القانون يشترط لمسئولية الشاهد زوراً جنائياً قصده إلى الكذب وتمهده قلب الحقيقة بحيث ما يقوله محض ألفراء في مجلس القضاء وسوء نية، وكان الفصل في مخالفة الشهادة للحقيقة أمر يتعلق بالواقعة موكل إلى قاضي الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود المختلفين وقرائن الأحوال وفي الجلسة من ظروف الدعوى المختلفة، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنها شهادة بما يتعلق به شواهد الحال وظاهر المستندات - لما كان ذلك فإن شهادتهما لا تتوالت فيها أركان جريمة الشهادة الزور، وتكون المحكمة إذ حكمت ببراءة الملعون جنهما لم تخطئ في تطبيق القانون.

- من المقرر انه يكفى في جريمة شهادة الزور أن يكون من شأنها أن تؤثر في الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦

لما كان من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى التى أدبت الشهادة فيها، وموضوع هذه الشهادة وما غير في الحقيقة فيها وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى والضرر الذى ترتب عليها، وإلا كان ناقصاً في بيان أركان الجريمة نقصاً يمتنع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون - وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التى سمعت فيها الشهادة وأثر مغايرة الحقيقة في أقوال الطاعن أمامها على مركز المدعى في الدعوى ولم يستظهر الضرر الذى يترتب عليها فإنه يكون قابراً عن بيان أركان الجريمة التى دان الطاعن بها لما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقيبها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ونقل كلماتها في شأن ما يفهمه الطاعن بوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٥٥٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٩

الأصل لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذباً في حالة، وما يقرره صدقاً في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تفعل به نفسه من العوامل التى تلبسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه

إلا بناء على ظروف يرجع معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى وإذن فإن إدانة الطاعنين في جريمة الشهادة الزور مجرد أن روايتهم أمام المحكمة خالفت ما قرروه من التحقيقات لا تكون مقاسة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها بما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين معيماً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٢

الحكم على شاهد الزور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أدبت الشهادة فيها وموضوع هذه الشهادة، وما غاير الحقيقة منها، وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى، والضرر الذي ترتب عليها أو احتمال ترتبه عليها وأن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية، فإذا هو لم يبين ذلك كان ناقصاً في بيان أركان الجريمة نقصاً يمنع معه على محكمة النقض إمكان مراقبة صحة تطبيق القانون ويصين إذن نقضه .

الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١١

إن الشريك في الجريمة الملقى قانوناً من العقوبة متى دعي للشهادة وحلف اليمين على أداها يجب عليه أن يؤديها مطابقة للحقيقة. فإذا هو لم يفعل وجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توافرت أركانها لأن إعفاءه من العقوبة يجعله في مركز لا تتعارض فيه مصلحته الشخصية مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها.

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٠ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢

- الأقوال التي تصدر على خلاف الحقيقة من المتهم في مجلس القضاء لا تعد شهادة زور، لأنه لا يهلف اليمين، ولأن أقواله هذه تتعلق بدعوى خاصة به. ولكن هذا الحكم لا يسرى على من يدهى بصلته شاهداً ويقر بالجلسة، بعد حلف اليمين القانونية، ما يخالف الحقيقة ليدرا عن نفسه مسؤولية جنائية لم تكن موضوع المحاكمة. وذلك لأن القانون لا يميز في شهادة الزور بين شاهد وآخر، ولأن الحلف يقتضي قول الحق دائماً ولو كان للحالف مصلحة شخصية في قول الزور للرد شبهة عن نفسه.

- القصد الجنائي في شهادة الزور هو قلب الحقائق أو إخفاؤها عن قصد وسوء نية. ويحذر هذا القصد موافراً متى كذب الشاهد ليلضل القضاء بما كذب فيه .

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٠ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٠

- إذا قرر الشاهد - منهم ما عليه - ما يغاير الحقيقة بإنكار الحق أو تأييد الباطل، وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء، فإن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور.

- إن مخالفة الشهادة للحقيقة أمر متعلق بالوقائع موكل تقديره إلى قاضي الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود ومن الظروف الخيطية بالدعوى أو من تناقض الشاهد في أقواله إلى غير ذلك.

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢١

إنه وإن كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة، إلا أنه يشترط أن يكون الكذب حاصلًا في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع الشاهد فيها، مدنية كانت أو جنائية فإذا كان الكذب حاصلًا في الواقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى، وليس من شأنها أن تنفي أحداً أو تضره، فلا عقاب. وإذا كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن جنسية المرفعى المدعى تغييراً للحقيقة في شأنها لا أهمية لها في موضوع الدعوى الشرعية التي أدبت فيها الشهادة، فإنها تكون على حق إذا هي إعبرت أن الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليه كشهادة زور.

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٥

لا يصح تكليب الشاهد في إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك، لأن كلتا الروايتين مصدرهما واحد له إحصار ذاتي واحد. ولأن ما يقوله الشخص الواحد كلياً في حالة وما يقرره صدقاً في حالة، إنما يرجع إلى ما تفعل به نفسه من العوامل التي تلاسه في كل حالة، مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يرجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى، وإذا كان يقول الشاهد أمام هيئة المحكمة في جلسة المحاكمة بين رهبة الموقف وجلاله وقدمية المكان، محسوطاً بالضمانات المعهولة التي وضعها القانون للحصول منه على الحقيقة الخالصة - ذلك فيه ما من شأنه أن يشعره بعظم مسئولية فيما يدلي به في آخر فرصة تسمح فيها أقواله بما يصح معه في العقل أن يفرض أنه، وهو في هذه الحال، ويكون أدنى إلى أن تغلب عليه النزعة إلى الحق فيؤثره ولا يتماذى في الخنث يمينه إذا كان قد حلفها من قبل - إذ كان ذلك وكذلك فإن إعتبار روايته الأولى - عند اختلاف روايته - هي الصحيحة، لا شيء إلا لكونها هي الأولى لا يكون له ما يقضيه، بل لعل شهادته أمام المحكمة تكون هي الأولى بهذا الاعتبار، وإذا كان أدلة الشاهد في جريمة شهادة الزور أن روايته أمام محكمة قد عاينت ما قاله في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها. وعصوباً أنه يجب في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفسح أمام الشاهد المجال ليقهر الحق ولا يتقيد بأقواله الأولى التي سبق له إبدائها في التحقيقات إلى حد تعريضه للعقوبة الجنائية إذا هو عدل عن هو ذلك حتى لا يتغلق في وجهه الباب إذا ما عاود ضميره إلى الرجوع

إلى الحق والإقلاع عما كان عليه من باطل - الأمر الذى يرعاه القانون نفسه إذ لم يعاقب على شهادة الزور إذا عدل الشاهد وقرر الحق فى أى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى قام نظرها أمام المحكمة.

الطعن رقم ٤١٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٤٧

يكفى فى جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر فى الحكم لصالح المتهم أو ضده، ولو لم يتحقق ذلك بالفعل. وإذن فلا يمنع من قيام هذه الجريمة كون المحكمة قد أدانت المتهم الذى أحيت الشهادة زوراً لمصلحته .

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١١/١٧/١٩٤٧

يكفى لتوفر القصد الجنائى فى شهادة الزور أن يكذب الشاهد عن علم وإرادة ليعمد إلى تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء بقطع النظر عن الباحث .

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٨/٤/١٩٢٩

إذا إتهم شخص بتأديته شهادة زور فى دعوى وحكمت المحكمة بإدائته بدون أن تبين الوقائع التى شهد فيها زوراً مكتفية بذكر أن التهمة ثابتة من المستندات المقدمة فى الدعوى فإن هذا يكون قصوراً فى البيان يعيب الحكم عيباً جوهرياً يطله .

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٩

لا تتحقق جريمة شهادة الزور إلا إذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة فى الدعوى الأصلية بحيث إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة فى الدعوى عيصرت هذه الأقوال كأن لم تكن. ولما كانت المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن بجريمة شهادة الزور قبل انتهاء المرافعة فى الدعوى الأصلية التى أدبت فيها تلك الشهادة وقل أن صيرافر أركان هذه الجريمة، فإن حكمها يكون قد أعطى فى تطبيق القانون بما يعين معه نفعه والقضاء براءة الطاعن.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ٨/٥/١٩٦١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر شهادة الطاعنين الثالث والرابع بالجلسة شهادة كاذبة لقصد منها إفلات المتهمين فى الجناية من العقاب ناسين إلى اجنى عليه ما لم يقله، وصمما على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى مغايرتهما الحق وتأييد الباطل بعد حلف اليمين وذلك بقصد تضليل القضاء ومحاباة المتهمين، فإن الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التى دان الطاعنين من أجلها وأورد فى شأنها بياناً كالياً سائلاً وصحيحاً.

* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الشهادة الزور :

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢
إن ما يتطلبه القانون للمقاب على شهادة الزور، هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين أقوالاً يعلم أنها تخالف الحقيقة، بقصد تعطيل القضاء، وإذا كان ذلك، وكان الثابت أن الشهادة المسندة إلى المظنون ضده لم تحصل أمام القضاء، وإنما أدلى بها في تحقيقات النيابة، فإن الواقعة لا تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور .

الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١١
من المقرر قانوناً لتوقيع العقوبة شهادة الزور أن يبقى الشاهد مصراً على ما أدلى به من أقوال في شهادته. ومعنى الإصرار لا يعدل الشاهد عن أقواله حتى نهاية إجراءات الدعوى وإقفال باب المرافعة فيها. ومعنى إقفال باب المرافعة تكون جريمة الشهادة الزور قد تمت فعلاً، وبدول الشاهد، بعد إقفال باب المرافعة، عن أقواله التي قررهما لا تأثير له على هذه الجريمة. فإذا كان الثابت بالحكم وبمحضر الجلسة أن المتهم لم يعدل عن أقواله التي قررهما بصلته شاهداً أمام المحكمة حتى إقفال باب المرافعة في القضية فعليه أن يثبت عن شهادته بعد ذلك عند محاكمته على جريمة الشهادة الزور لا يجهل به نفعاً.

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢
و لا يشترط قانوناً للمقاب على شهادة الزور أن تكون لدى الشاهد نية الإيقاع بالتهمة الذي شهد عليه بل يكفي في ذلك أن يكون من شأن الشهادة أن تسبب ضرراً، بعقاب برئ أو براءة مجرم .

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٤٠/٢/١٢
- إن من سلطة القاضي الجنائي في الدعوى المرفوعة أمامه بشهادة الزور أن يبحث في الشهادة ويقدرها كما يرى ولو كان هو في تقديره ما يخالف الجهة التي أقيمت أمامها. إذ القول بغير ذلك يؤدي إلى تعويق النص الذي يقضى بمعاينة شهود الزور ولو كانت جرماتهم لم تكشف إلا بعد الفصل في الدعوى التي أدبت الشهادة فيها.

- الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الإقناع لإبانتها على عيان الشاهد وبقينه من جهة وإمكان فحصها والتحقق من صحتها من جهة أخرى. أما الشهادة التي لا ترجع إلا إلى مجرد السماع والشهرة فلا تعد شهادة على المعنى المقصود في القانون لإستحالة التحقق من صحتها. ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامع من إعتبار في بعض الحالات الإستثنائية، فإن هذا ليس من شأنه أن يبرر من طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ويوصله إلى مرتبة الشهادة

التي قيد القانون العقاب على الكذب فيها. وإذن فإذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهد ليست إلا إنباء بما يدعى أنه إتصل إلى علمه بالتسامح فالكذب فيها غير معاقب عليه.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢١
إن ما يتطلبه القانون للمعاقبة على شهادة الزور هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة، بعد حلفه اليمين أقوالاً يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء. ومن غير المقبول القول بأنه يشترط أن يكون الشاهد متهماً يذنب بالقراله الكاذبة التهمة عن نفسه فإن الذي هذا حاله هو الذي تكون مساءلته كشاهد زور محل نظر. أما الذي يقرر الكذب إضراراً بغيره أو لتحقيق مصلحة لغيره فهو الشاهد الذي يعاقب على شهادة الزور.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢
إن الشاهد إذا قرر، بعد حلف اليمين، لمهم أو عليه، ما يخالف الحقيقة بإنكار الحق أو تأييد الباطل وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء، فإن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور معاقب عليها قانوناً.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٤٦/١/١٤
إذا أدانت المحكمة شاهداً في شهادة الزور متعمدة في ذلك على أن أقواله في الجلسة قد جاءت مخالفة لما جاء بالخصم الذي حرره معاون الزراعة ووقعه هو بصفة ختمه دون أن تتقدم ما أثاره البلاغ عنه من أنه في الواقع كان يجهل حقيقة ما تضمنه الخصم الذي وقع، فإن حكمها هذا يكون ممياً للصورة عن بيان علم الشاهد فعلاً بالحقيقة وتعمده تغييرها في شهادته أمام المحكمة لمصلحة المتهم في الدعوى التي شهد فيها، وهو ما يجب توافره للعقاب على جريمة شهادة الزور .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٤٦/١/٧
للنيابة وللمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود، ولا يصح عد ذلك من وسائل التهديد أو الضغط على الشاهد .

الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٣٠/١١/٢٠
لا عقاب على من شهد زوراً لدى القاضي الشرعي في إظهار شرعي بتحقيق وفاة أو وراثة.

الطعن رقم ٦٩٠٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٥

لما كان ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين أقوالاً يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء، لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على أوراق

القضية المرفقة بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها - أن الشهادة المسندة إلى الطاعنين لم تحصل منهم أمام القضاء وإنما أدلى بها في تحقيقات النيابة العامة لأن الواقعة على هذا النحو لا تتوافر فيها العناصر القانونية لجرمة شهادة الزور، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

شيك

* الموضوع الفرعي : أركان جريمة الشيك بدون رصيد :

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٥٢/١/١

إذا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن الخقق أثبت في محضره أنه إنتقل إلى المحكمة التجارية وإطلع على أوراق القضية رقم كذا فوجد أن الشيك [محل الشكوى] عبارة عن ورقة بيضاء بصورة شيك على بنك مصر بمبلغ كذا لأمر فلان بتاريخ كذا وأنه قد تأخر عليه في نفس التاريخ بالرجوع إلى الساحب، وأن الخقق أرفق بمحضره صورة مطابقة للأصل من هذه الورقة، وكان الطاعن لا يدعي في طعنه أنه تنازع أمام محكمة الموضوع في هذه الصورة، وكان واضحاً منها أن الورقة لا تحمل غير تاريخ واحد هو تاريخ الاستحقاق وأن اجنبي عليه لقمها للبنك في نفس التاريخ فأعادت إليه، فهذا يكفي لتوافر أركان الجريمة ومن بينها القصد الجنائي الذي يكفي فيه أن يعطى المتهم الشيك للمجنى عليه وهو عالم بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١١

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق متى أصدر الساحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب وقد قصد المشرع بالطاب على هذه الجريمة حماية الشيك بإعتباره أداة وفاء تجرى تجرى النقود في المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الإطلاع دائماً. ولهذا فلا يؤثر في قيام الجريمة بالنسبة إلى الساحب أن يكون المسحوب له على علم بحقيقة الواقع. فإذا قضت المحكمة ببراءة المتهم استناداً إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وأن اجنبي عليها كانت تعلم وقت قبولها الشيك بأنه لا يقابله رصيد مما تنطى به الجريمة إذ لا يكون محتملاً عليها - فإنه يكون قد أعطى.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٨

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع.

الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/٦

إذا كانت الورقة التي أدين الطاعن بإعتبارها شيكاً لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانوناً إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بعبارات التحية وتدل عبارتها على أنها

أصدرت في يوم سابق على تاريخ إستحقاقها ما لا يجعلها أمراً بالدفع مستحق الأداء لدى الإطلاع فإن الحكم إذ اعتبرها شيكاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويعين نقضه وتيرة الطاعن.

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٧

إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافق به القصد الجنائي بمعناه العام الذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت إلى إصداره لأنها من قبل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية، ولا يستلزم الشارع لية خاصة لقيام الجريمة.

الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٥٨

استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان يحمل تاريخاً واحداً، فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من التهم الإدعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يجعله، ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بإشهار الإفلاس التهم قد صدر قبل التاريخ الذي يجعله الشيك وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد إظهار الإفلاس وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب.

الطعن رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٥٨

إن قول التهم إنه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ إستحقاقه بما جعله لا يودع رصيداً في البنك يقابل قيمة الشيك لا يؤثر في الجريمة ما دام هو - يفرض صحة هذا الدلاء - لم يسرد الشيك من الجني عليه.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ٥/٢٧/١٩٥٨

- متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الودعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تخفى فيه الساحب نهائياً عما سلمه لهذا الوكيل فإن الركن المادي للجريمة يكون قد تحقق.

- متى كانت الوقائع كما أثبتها الحكم أن التهم أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل إستحقاق كل منها في تاريخ معين، وكان ما ثبت بالتحكمين من ذلك قاطع في أن ما وقع من التهم إنما كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الإرتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعاً، فإنه يتعين إعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين.

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨

- إن السداد لا تأثير له على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أنه قد تم فى تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها.

- لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك فى تاريخ إصداره بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد فى تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذى تطلبه القانون لكى يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع دائماً - فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر فى تاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لعرف قيمته فلم يجد له رصيداً قائماً قابلاً للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائفة مقبولة عامه وقت إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل ولاء وقابل للسحب مما يتحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٠

القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجانى بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٠

- إذا كان الثابت أن الشيك لا يحمل إلا تاريخاً واحداً، فإنه يكون فى حكم القانون التجارى أداة ولاء - لا أداة إئتمان، ولو كان هذا التاريخ مخالفاً لحقيقة تاريخ تحرير الشيك.

- يستفاد علم المتهم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب.

- لا عبرة فى قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والفرض من تحريره، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب فى البنك المسحوب عليه.

الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٠

سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر ولاء كالتوفاء بالنقود سواء بسواء، وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له - لا يجوز للساحب أن يسردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها لصالحها ومن ثم لا يجدى المتهم ما يثوره من الجدل عن الظروف التى أحاطت به وأدت إلى سحب الرصيد، أو صدور قرار بتأجيل الدين.

الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٦

إذا كان مظهر الشيك بصفته وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة إلتزام، فإن ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعة - ذلك أن المسؤولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك، ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن "مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود، وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمناً ما دامت هذه الورقة قد إستوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون" - ما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١١

عدم وجود أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما إطمأنت إلى صحتها.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/٨

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب، وذلك يصدق على الشيك الإسمى فيخضع حكم المادة ٣٣٧ عقوبات، إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديراً بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وأنها لا تقع إلا على من تحرر الشيك باسمه، ولما كان الشيك الإسمى غير معد للتداول بالطرق التجارية بل يطبق الحوالة المدنية، ويقتصر إستعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فإن الحكمة من العقاب تكون منطوية في هذه الحالة.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

معي كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى في التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بقوله "إن علمه بتوقف البنك عن الصرف مستمد من إرتباطه مع سلاح التموين بالجيش بعقود التوريد والبنك بورود المستخلصات المستحقة له إليه يومياً بانتظام، وأنه يحيط بظروفه المالية التي نبت عنها توقيع الحيز تحت يد القوات المسلحة وتوقف البنك عن الصرف، وكان سوء القصد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره"، فإن الحكم يكون قد قصر في إستظهار القصد الجنائي وأقام قضاؤه على فروض. ذلك أن علم الطاعن بمديونيته لا يفيد وحدة ثبوت علمه

بتوقيع الحيز تحت يد القوات المسلحة وما ترتب عليه من توقف البنك عن الصرف ومن ثم فإن الحكم يكون معياً معيئاً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٢

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل ولاء له قابل للسحب فى تاريخ الإستحقاق، إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة ولاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات.

- إذا كان بما أوردته الحكم المطعون فيه أن أصدر الشيكين موضوع الجريمة وتسليمها إلى المستفيد قد تم فى جدة، وقد عاصر ذلك على الطاعن بعدم وجود رصيد له يغطى قيمة الشيكين فى تاريخ السحب فإن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت فى حقه بكافة أركانها القانونية فى مكان حصول الإعطاء للمستفيد وهو جدة، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع فى مصر.

- لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ إستحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقى، طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً، إذ أن تأخير تاريخ الإستحقاق ليس من شأنه فى هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول وإستحقاقه الدفع فى تاريخ السحب بمجرد الإطلاع. فأصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٣٣٧ عقوبات ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له فى التاريخ المكتب بالشيك، وبذلك يندمج ميعاد الإصدار فى ميعاد الأستحقاق وتنقل ملكيته مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه. أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له فى توافر أركان الجريمة، بل هو إجراء ماذى يوجه إلى إستيفاء مقابل الشيك، وما أفاده البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التى تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد من قيام القصد الجنائى، سواء عاصر وقوع الجريمة أو تراخى عنها.

- لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته إلى مصر هو أن تكون جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التى ألتمت عليه الدعوى من أجلها والى وقعت بالحارج "معدة" معاقباً عليها طبقاً لقانون المملكة العربية السعودية، وإذا ما كان الطاعن بمحمد العقاب على هذا الفعل فى تلك الدولة، فإنه من المنع على قاضى الموضوع - وهو بصدد إتزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى إرتكب فيه.

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٨

- سوء النية - وهو القصد الجنائي - يتحقق فى جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك فى تاريخ سحبه ولو كان التقدم به فى تاريخ لاحق ما دام مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع أو كان قد تم الوفاء بقيمته ما دام معطيه لم يسرده.

- ليس بلام أن تتحدث المحكمة إستقلاً عن القصد الجنائي فى جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد إلا إذا كان مثار نزاع.

الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

تفليس حامل الشيك من الأسباب التى تخول للساحب المعارضة فى صرف قيمته بدون حاجة إلى دعوى. ولذلك أضحى الأمر بعدم الدفع فى هذا النطاق - المؤتم بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات - قيداً وارداً على نص من نصوص التجريم، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لإستاده إذا ما صدر بنية سليمة إلى حق مقرر بمقتضى القانون - ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات أن الطاعن أسس دفاعه على أنه إنما أصدر أمره إلى البنك بعدم صرف قيمة الشيك لأن المطعون ضده كان فى حالة إفلاس واقعى وقدم مستندات لتأييد دفاعه ومنها صورة دعوى رفعت ضده من آخر يطلب إشهار الإفلاس من قبل تاريخ إستحقاق الشيك، مما كان يعين معه على المحكمة مواجهة ما أبداه الطاعن من دفاع فى هذا الخصوص وتحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم إذ هو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يصير به وجه الرأى فى الدعوى. أما وقد خلا حكمها من إيراد هذا الدفاع الجوهري ولم يتناوله بالتمحيص، فإنه يكون قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور فى النسيب لما يعيه ويطله ويتعين نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢١

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك - متى إستوفى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الإستحقاق.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠

- من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحاً - أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهير الدفع مما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره. ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها فى

المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومصل بها إتصلاً سببياً مباشراً.

— لما كان المدعي بالحقوق المدنية لم يطلب في عريضة دعواه المباشرة القضاء له بقيمة الشيك وإنما القضاء له بتعويض عن الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة، فإن هذا الطلب يكون جائزاً قانوناً.

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٠

— إن إدعاء الطاعن بأن الشيك محل الجريمة كان يحمل تاريخين أصلاً وأجرى تعديل في أحد التاريخين لينفق مع التاريخ الآخر، مردود بأنه دفاع موضوعي لم ينده الطاعن أمام محكمة الموضوع، فلا يحق له التحدث عنه لأول مرة أمام محكمة القضاء.

— من المقرر أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد، يتوافر لدى الجاني بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب، وإذا كان ذلك ثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أسند الطاعن أنه أصدر الشيك وهو يعلم بعدم وجود رصيد له، فإن ما يدّره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

— لئن كانت المادة ٩٩١ من القانون التجاري تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع ومنها الشيك يجب تقديمها للمصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة، إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يوجب عليه زوال صفته، ولا يحول الساحب إسداد مقابل الوفاء، وإنما يفرضه فقط أن يثبت كما تقول المادة ٩٩٣ من القانون المذكور، إن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعة.

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٠

— من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأنه تظهيره — متى وقع صحيحاً — أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة التظهير من الدفع، مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حصر الشيك لأمره، وإنما يمتداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكاً لقيمته فور تظهيره، ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومصل بها إتصلاً سببياً مباشراً. وإذا كان ذلك، وكان الظاهر من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع التهمة صدر لأمر المستفيد وإذنه — وهو ما لم ينازع فيه الطاعن — وقام المستفيد بتظهيره للمدعى المدني، فإن هذا الأخير يكون هو المضرور من الجريمة، ويكون ما أثاره الطاعن من دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعهما من المظهر إليه لا محل له.

- متى كان الحكم قد قضى بالتعويض المؤقت على أساس ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد، وهي ذات الواقعة الجنائية المعروضة على المحكمة والمطلوب محاكمة الطاعن وإلزامه بالتعويض عنها، فإن هذا حسب الحكم كى يستقيم قضاءه فى الدعوة المدنية، ولا يقدح فى صحة الحكم تريد محكمة الدرجة الثانية إلى ثبوت جريمة النصب أيضاً فى حق الطاعن، إذ الخطأ فى وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى المدنية متى توافرت عناصرها.

- إذا كان التعويض المؤقت قد قضى به عما أصاب المدعى المدلى من ضرر مباشر عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد - وهو لا يمثل قيمة الشيك أو جزءاً منها - فإن الحكم تنحصر عنه دعوى الخطأ فى القانون.

- لنن كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة إصدار شيك بدون رصيد التى رفعت بها اللجنة المباشرة ضده، كما دانه بجريمة النصب التى رفعت بها الدعوى ضد متهم آخر، إلا أنه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة هي عقوبة إصدار شيك بدون رصيد التى ثبتت غشكة الموضوع لإرتكابه لها ومن ثم فإن مصلحة فى التى على الحكم بالطلاق لإضافته إلى جريمة إصدار شيك بدون رصيد المرفوعة بها الدعوى جريمة النصب التى لم ترفع بها الدعوى عليه تكون منطقية، إذ المقرر أنه إذا أخطأ الحكم فأسند إلى التهم مع الجريمة الثابت وقرعها منه جريمة أخرى وعاقبة على المجرمين معاً بعقوبة واحدة داخلية فى حدود المادة المنطقية على الجريمة الواجب معالته من أجلها، فإنه تنضى مصلحة فى الطعن.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٧١

يتوفر سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق. ومن ثم فإن الأسباب التى ساقها الطاعن للتدليل على أنه كان حسن النية عند إصدار الشيكين بسبب المعاملات التى كانت قائمة بينه وبين الجنى عليه مما اقتضته إلى إصدارهما ضماناً لوفائه بالتزاماته - لا تنفى عنه توافر القصد الجنائى ولا تؤثر فى مسئوليته الجنائية.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ٣/١/١٩٧١

الأصل أن إعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد، إنما يكون على وجه يتعلل فيه الساحب نهائياً عن حيازته بحيث تصرف إرادة الساحب إلى التخلي عن حيازة الشيك، فإذا انضت الإرادة لسرقة الشيك من الساحب أو فقده له أو تزويره عليه، إنهار الركن المادى للجريمة وهو فعل الإعطاء.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٥

لا يوجد فى القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب وقطع يمين أن يحصل الشيك توقيع الساحب لأنه إذا خلا من هذا التوقيع يكون ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها فى التعامل.

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧

لا تلزم المحكمة بالتحدث على إستقلال عن القصد الجنائى فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد، إذ أن المشرع لم يستلزم فيها توافر نية خاصة، فيكفى فيها القصد الجنائى العام ويستغاد العلم من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤

— الأصل أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تحقق متى أعطى الساحب شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل لم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك إذ أنه بمجرد إعطاء الشيك على وضع يدل مظهره وصحته على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة إتمان يتم طرحه فى التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التى أسهلها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات.

— القصد الجنائى فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو القصد الجنائى العام فلا يستلزم فيها قصد جنائى خاص. ويعتبر هذا القصد لدى الجنائى إعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب كما يتحقق القصد الجنائى بسحب الرصيد بعد إعطاء الشيك لأن الساحب يعلم أنه بفعله هذا إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذى أصدره من قبل.

— مراد الشارع من العقاب فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو حماية الشيك وقبوله فى التداول على اعتبار أن الوفاء به كالوفاء بالنقود سواء بمسواه. فلا عيرة بالأسباب التى دعت صاحب الشيك إلى إصداره إذ أنها لا أثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية التى لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشيك قد إستوفى شرائطه القانونية فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من جدل حول الأسباب والظروف التى أحاطت بإصداره أو الدوافع التى أدت به إلى سحب الرصيد.

— لا يجدى الطاعن ما يدّعى به فى صدد نفى مسؤوليته الجنائية بقوله إن الشيك كان مسلماً منه لشركة كتمانى فى مناقصة تقدم إليها وأن المدير المالى لها تحصل عليه عن طريق إختلاسه من الشركة وسلمه للمدعى بالحقوق المدنية لأن هذه الحالة لا تدخل — بالنسبة إلى الطاعن فى حالات الإستهانة التى تندرج

تحت مفهوم حالة ضياع الشيك - وهي الحالات التي يتحصل فيها الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضاً الحصول عليه بطريق التهديد. فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أتيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يهون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرًا من الشارع بطور حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد إستناداً إلى مسبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سبباً للإباحة.

- تنقل ملكية مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه ولا يكون للساحب أى حق على الشيك بعد أن سلمه للمستفيد. فلا يجوز له أن يسود قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء لصاحبه بل إنه لا يمكن أن يكون الرصيد قائماً وقابلًا للسحب وقت إصدار الشيك ولكن يعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توألر أركان الجريمة بل هو إجراء ماضى يتجه إلى إستيفاء مقابل الشيك وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائى ومواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها.

الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفة رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٢

- تم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد فمرد إعطاء الساحب الشيك متى إسوفى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق. ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ما دام هو بذاته يدل على أنه يستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه ومن ثم فليس يجدى الطاعن منازعه في صحة تاريخ إعطاء الشيك موضوع الدعوى.

- حين فرض الشارع في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات جزاء لكل من يعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب إما أراد حماية الشيك من عيب مستور لا يستطيع أن يقف عليه هو تخلف مقابل الوفاء ما دام أن الشيك قد إسوفى شروطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء طبقاً للقانون.

- إستقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك متى كان يحمل تاريخاً واحداً فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ويكون لحامه الحق في إستيفاء قيمته فيه، ومن ثم فإن ما تمسك به الطاعن من أن توقيع الحجز على حسابه لدى البنك واتخاذ إجراءات دعوى الصلح الواقع بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذى جعله يصحز عن أداء هذا المقابل - ما دفع به من ذلك لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية ما دام لا يقبل منه بأن الإدعاء بأن الشيك حرر في تاريخ مايق على التاريخ الذى يحمله، ذلك بأنه متى كان

التاريخ المدون بالشيك هو المعبر قانوناً بتاريخ إصداره وكان توقيع الحيز والبدء في إجراءات دعوى الصلح الوالي قد تم قبل هذا التاريخ وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد توقيع الحيز والبدء في إنفاذ تلك الإجراءات وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب، وقد أقر الطاعن بأنه كان فيه عاجزاً عن توفير مقابل الوفاء بقيمته، لما تتحقق منه الجريمة.

(١) الأصل في الإجراءات أنها روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجهل ما ثبت بمحضر الجلسة وما أُنبهه الحكم أيضاً من تلاوة تقرير التلخيص بجلسة المرافعة الأخيرة إلا بالطعن بالتزوير.

(٢) تكفل قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها ولم يوجب البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع، أما معاد الضمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يوجب البطلان على عدم مراعاته.

(٣) إذا كان الطاعن لم يطلع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني بنظر الدعوى وكانت مدونات الحكم عالية لما ينفي هذا الاختصاص ويظهر ما يدعيه الطاعن فلا يجوز له أن يجر هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها.

(٤) تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمرء إعطاء الساحب الشيك متى إسترعى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل ولاء قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق. ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ما دام هو بذاته يدل على أنه يستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه ومن ثم فليس يهدى الطاعن منازعته في صحة تاريخ إعطاء الشيك موضوع الدعوى.

(٥) من المقرر أن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد منه حقوق للمصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه. وإذا كان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الإستئنافية قررت بإحدى جلساتها ضم ملف دعوى صلح للإطلاع عليها إلا أن القضية أجلت بعد ذلك لمدة جلسات دون أن ينفذ هذا القرار ودون أن يتمسك الطاعن بعدم تلك الدعوى إلى أن حيزت القضية للحكم فلا وجه لما ينهه الطاعن على الحكم الطعون فيه بدعوى إخلاله بحق الدفاع لمعول المحكمة عن تنفيذ قرارها بضم الدعوى سابقة الذكر.

(٦) لا وجه لما ينهه الطاعن على المحكمة الإستئنافية لعدم إستجابتها لطلبه - في جلسة المرافعة الأخيرة - تأجيل الدعوى لنظرها أمام هيئة أخرى، لنظرها مع قضية جنحة مرفوعة من النيابة العامة عن ذات النزاع إذ أنه فضلاً عن أن الثابت بمحضر تلك الجلسة أن الطاعن إنما إقتصر على مجرد الإشارة إلى وجود جنحة مستأنفة عن ذات الواقعة دون أن يطلب تحقيق أمر معين بشأنها فإنه لا يدهي أن تلك الدعوى قد فصل

فيها بحكم نهائي يمنع من محاكمة الطاعن عن التهمة المسندة إليه في الدعوى المطروحة ومن ثم فلا على المحكمة إن هي قضت فيها وفقاً للإحصاء المقرر في القانون.

(٧) ما ينهض الطاعن من قائله الإخلال بحق الدفاع لانقضات المحكمة الاستئنافية عن طلبه إعادة القضية للمرافعة لضم قضيتين مردود بأن المحكمة متى حوزت القضية للحكم فإنها لا تلزم بإعادتها للمرافعة لتطبيق طلب ضمها للدفاع مذكرة بشأنه.

(٨) حين فرض الشارع في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات جزاء لكل من يغتلي بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيده قائم وقابل للتسحب إما أراد حاية الشيك من عيب ممسوق لا يستطيع أن يقف عليه هو بخلاف مقابل الوفاء دائماً أن الشيك قد أسرف في خروجه الشكيلة التي تجعل منه أداة ولاء طبقاً للقانون.

(٩) إسقاط قضاء محكمة النقض على أن الشيك متى كان يحمل تاريخاً واحداً فإن مفاد ذلك أنه صدر في ذلك التاريخ ويكون مخالفه الحق في استيفاء قيمته فيه؛ ومن ثم فإن ما تنسك به الطاعن من أن توقيع الحيز على الخشبة لدى البنك وإتخاذ إجراءات دعوى الصلح الوافي بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذي جعله يفرض عن أداة هذا المقابل - ما دفع به من ذلك لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية ما دام لا يقلل منه بأن الإدهاء بأن الشيك حُرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي بهنك، ذلك بأنه متى كان التاريخ المذكور بالشيك هو المحرر قانوناً تاريخ إصداره وكذا توقيع الحيز والبدء في إجراءات دعوى الصلح الوافي قد تم قبل هذا التاريخ وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد توقيع الحيز والبدء في إتخاذ تلك الإجراءات وفي وقت لم يكن له فيه رصيده قائم وقابل للتسحب، وقد أقر الطاعن بأنه كان في حيزه عن توفير مقابل الوفاء بقينته مما تحقق معه الجريمة من حيثها.

١٠- في نوفمبر سنة التهمة في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل الوفاء إلا في تاريخ إصداره وهو علم مفروض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المتخوف عليه للإستيفاء من قدرته على الوفاء حتى يتم صوفه، فلا عورة بما يدفع به الطاعن من عدم إستطاعة الوفاء بقيمة الشيك بسبب توقيع الحيز على حسابه الجاري لدى البنك وغل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب إتخاذ إجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح الوافي.

١١- لا يبرر الإشكال إلا على تنفيذ حكم يطلب وقته مؤلفاً حتى يفصل في النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب التظلم في ذلك ما زال مفتوحاً، وذلك طبقاً لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا كان الظن بالقض في الحكم المستشكل في حقيقته قد انتهى بالقضاء برفضه فإنه لا يكون ثمرة أوجهة نظر الظن في الحكم الصادر في الإشكال لعدم الجدوى منه بصوررة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائياً.

- متى كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم الغايي الإستتالي - بين والقة الدعوى بما مفاده أن الطاعن أصغر سبعة شيكات على بنك القاهرة فرع الأزهر لمصلحة المدعى بالحق المدني وبعرض هذه الشيكات على البنك المسحوب عليه أعادها بالرجوع على الساحب، ثم حصل دفاع الطاعن من أن الشيكات حررت لضمان كمبيالات ورد عليه بأن هذا الدفاع غير مقبول وإنتهى الحكم إلى أن التهمة المستندة للطاعن ثابتة قبله من تحرير شيكات لا يقابلها رصيد وكان هذا الذي أورده الحكم صحيحاً في القانون وكان ما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طيعته ما دام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة إلتمان، وكانت المسئولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك وكان لا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بحجزه من قيمة الشيكات إلى المدعى بالحق المدني ما دام لم يسرد الشيكات من المستفيد، فإن ما ينهض على الحكم لا يكون له أساس.

- متى كان الحكم الابتدائي قد أثبت في مدوناته أن المدعى بالحق المدني قدم حافظة مستندات طواها على الشيكات وإفادة البنك بالرجوع على الساحب فإن ذلك مفاده أنها أطلعت عليها وعولت عليها في قضائها بإدانة الطاعن.

- من المقرر أنه إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وكان الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة بحرى النقود، فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات.

- من المقرر أن توقيع الساحب للشيك على يباح دون أن يدرج فيه القيمة التي يستحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى البيانات التي يتطلبها القانون قبل تقديمه للمسحوب عليه إذ أن إعطاء الشيك للصادر لمصلحته يفسر إثبات القيمة أو التاريخ بفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البياتين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه. ولما كان لا يوجد في القانون ما يلزم بأن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ولقط يصح أن يحمل الشيك توقيع الساحب، وكان الطاعن لا يتنازع في إستيفاء الشيكات موضوع الدعوى لساتر البيانات عند تقديمها للبنك المسحوب عليه ولا يجحد توقيعها عليها وأنها استوفت الشكل الذي يتطلبه القانون كى تجرى بحرى النقود في المعاملات، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبرها كذلك وأدان الطاعن بهتمة إصداره تلك الشيكات دون أن يكون لها رصيد قائم وقابل للمسحب يكون قد طبق حكم القانون تطبيقاً سليماً.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١١

إن ما ينهض الطاعن بدعوى أنه أكرهه على إصدار الشيكات موضوع التهمة وأنه إذا أصدرها مضطر لتقبل الشركة تمويل عملية التوريد، مردود بأن الإكراه بمعناه القانون غير متوافر في الدعوى لأن الشركة قد استعملت حقاً نحوها إياه القانون فلا تترتب عليها في ذلك.

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧

إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دفاعه على عدم علمه بعدم وجود مقابل وفاء للشيك، إلا أنه لم يقدم دليلاً يقطع في إثبات هذا العلم ولا يفني في ذلك - إثباتاً حسن نيته - مجرد اعتقاده أن بعض تابعيه قد أودعوا في حسابه في البنك بعض المبالغ التي تنطوي قيمة الشيك.

الطعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره، وهو أمر مفروض في حق الساحب ولا يلغى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً له مقابل لم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات ورصيده محتفظاً بما يلقى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه، متى كان ذلك، وكانت المحكمة قد أسست قضاءها بالإدانة على ما ثبت من إفادة البنك بعدم وجود حساب جارى للطعن وهو يلغى في معنى واحد وعبرة عدم وجود رصيد في الدلالة على تخلف الرصيد.

* الموضوع الفرعى : الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين :

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧

الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إلزامها لأول مرة أمام محكمة النقض.

* الموضوع الفرعى : المطالبة بقيمة الشيك - خروج ذلك عن ولاية المحكمة :

الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٦

استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست ترضياً عن جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتب عليها بما تنطوي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به.

*** الموضوع الفرعي : شيك بدون رصيد :**

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

مضى كان الثابت أن الورقة التي أعطاهها المتهم للمجنى عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الإستحقاق هو ذات تاريخ السحب، فهي تعد شيكاً ولا يجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولا إثبات ما يخالف ظاهر الشيك، كما لا يجوز الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ التحويل. كما أن تقاضى الدائن دينه بعد تاريخ الإستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة.

الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٥١/١/١٥

إن ركن القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب يتوافر لدى الجاني بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٠

مضى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعة أعطت شيكين كل منهما لا يحمل إلا تاريخاً واحداً وكان لا يقابلهما رصيد للوفاء قابل للسحب في تاريخ الإصدار، فهذه الواقعة معاقب عليها بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات. ولا يؤثر في ذلك ما تدعيه الطاعة من أن الشيكين قد أصدرا في تاريخ غير التاريخ المثبت فيهما أو أنه حصل اتفاق بينهما وبين المجنى عليهما على إستبدال الدين المستحق لهما وسداده على أقساط.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٩

مضى بين الحكم واقعة الدعوى بما يتحقق فيه أركان الجريمة التي أدين المتهم بها واستخلص من الأدلة التي ذكرها علم المتهم وقت إصداره الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك يغطي للوفاء به مما يتحقق به ركن سوء النية المنصوص عليه في القانون - فكل جدل من المتهم حول حسن نيته في إصدار الشيك لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٠

إذا كان الثابت بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه، وأنه وقت تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن يقابله رصيد، فإن تبرة مصدر هذا الشيك بمقولة إنه وقت تحريره لم يكن به تاريخ - ذلك يكون خطأ في القانون، فإن إعطاء الشيك للمصدر لمصلحةه بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه إلى المسحوب عليه.

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٥٢

قد استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء لدى الإطلاع دائماً ويعنى عن استعمال النقود في المعاملات، وليس أداة إئتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه، وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يعتبر صادراً في ذلك التاريخ المثبت فيه، وأن سوء النية في هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء وقابل للسحب. فمتى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المذكورة ولا يقبل من مساحبه القول بأنه صدر في حقيقة الأمر في تاريخ سابق.

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٢

— متى كان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى الشكل الذي يطلبه القانون لكي تجرى الورقة بحرى النقود، فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه، ذلك بأن المشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقة للتداول وفي حمايتها حماية للجماهير وللمعاملات.

— إن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره. وإذن فلا حيرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بإشهار إفلاسه إذ كان يعين عليه أن يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحريره.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٤

إذا كان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يطلبه القانون لكي تجرى الورقة بحرى النقود فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه.

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ٦/١٢/١٩٥٤

استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك بمعناه المعروف به في القانون التجاري من أنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد الإطلاع دائماً، ويعنى عن استعمال النقود في المعاملات وليس أداة إئتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه، وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يعتبر صادراً في ذلك التاريخ المثبت فيه.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٣١٤ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٤

المبرة في تعريف الشيك أنه أداة ولاء قابلة للصرف هي بالتاريخ الذي يحمله فإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يعمل إلا تاريخاً واحداً فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو معرف به في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٤٤٣ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٢

إن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجري فيها مجرى النقود. وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأميناً لدائته ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة ولاء في نظر القانون.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢

مضى ذكرت المحكمة أن الشيك موضوع التهمة يحمل تاريخاً واحداً فإنه يكون أداة ولاء بغض النظر عن حقيقة الواقع، وإصداره على هذا الوضع يكون الجرمية المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ما دام الساحب لم يكن له رصيد قائم في التاريخ المثبت بالشيك - فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسن عليه قضاء يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٣

يحقق سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بأنه ولت إصداره لم يكن له مقابل ولاء للسحب.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٤

مضى كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ إستحقاقه: إمتنع القول برفعها قبل الأوان وانتفت الحاجة إلى بحث موضوع الخلاف بين المتهم والشركة المدعية على تنفيذ الصيغة التي حرر الشيك ضماناً لتنفيذها.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩

- لا يشترط لزماً أن يكون الشيك محرراً على نموذج مطبوع، وما عود من دفتر الشيكات الخاص بالساحب، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع ما دام أنه هو بدلائه يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه.

— مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته في القانون التجاري.

— يتوفر سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٩

يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره، فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب إشهار إفلاسه، إذ أنه كان متعباً أن يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحرير الشيك، فالدفاع المتهم المستند إلى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب إشهار إفلاسه هو مما لا يستأهل رداً لظهور بطلانه.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣

— الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المرفع عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع وفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه ويغني عن استعمال النقود في المعاملات، وما دام أنه قد استوفى في المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون، فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيكات — التي أصدر أمره بعدم صرفها — أن تكون تأمناً له في يوم تحريرها، إذ أن المتهم لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصصها به القانون.

— قول المتهم أنه إنما أصدر الشيكات مضطراً بعد أن أغلق عمله وأحاطت به دعوى إشهار الإفلاس لمعند إلى إصدار الشيكات للخلاص من الخطر المخلق به — هذا القول مردود بأن الإكراه بمعناه القانوني غير متوافر في الدعوى، لأن الشركة الدائنة استعملت حقاً نحوها بإيه القانون، فلا تترتب عليها في ذلك وبأن المعروف قانوناً أن حالة الضرورة لا تتوافر إلا إذا وجد خطر يهدد النفس، وأنها لا تتوافر إذا كان الخطر يهدد المال لمعبد.

الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٦

— الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية إستثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تعداه إلى الألفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة — ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرئ المخالفة عنها — لإنفاذ علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية — ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة — إصدار أمر بعدم دفع قيمته — التي دين المتهم بها، بل هي عبارة عن دين سابق على

وقوعها غير مرتب عليها - ٤٤ تنفي معه ولاية الأحكام الجنائية في الحكم به - فإنه لا تعارض بين إستبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعي بالحق المدني بما حققه من ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة.

- تتحقق جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع، ذلك بأن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري فيها مجرى النقود.

الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٠

تم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبقها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات - أما الأطفال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية - مادام الشيك لم يسلم بعد إلى المستفيد - فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لحكمتها، ولم يكن للمتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب، ولم يقض عليه في دائرتها، فإن الاختصاص بتعقد محكمة بولاق، ويكون ما ذهب إليه الحكم من جعل الاختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البتط المسحوب عليه بدائرتها قد بنى على خطأ في تأويل القانون امتد أثره إلى الدفع وإلى الموضوع - حين تناولت المحكمة، ومن ثم يبين نقض الحكم والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ٥/١١/١٩٦١

تعتبر جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متوافرة الأركان بمجرد إعطاء المتهم الشيك وعلمه بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب، بغض النظر عن كيفية سداد قيمته بعد ذلك.

الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١/١٢/١٩٦٢

يعترف سوء النية - في جريمة المادة ٣٣٧ من قانون المرافعات - بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب. ومن ثم فإنه لا يجدي المتهم ما دفع به من أنه رد البطاعة إلى إشرائها من الجني عليه وأعطاه الشيك مقابل ثمنها - قبل تاريخ إستحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى ما دام أنه - وبفرض صحة هذا الدلائل - لم يسود الشيك من الجني عليه.

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٢

إذا كان بين من الإطلاع على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة، من تهمة إعطائه شيكاً بدون رصيد المسندة إليه، إستناداً إلى أن جسم الجريمة غير موجود وهذا البيان وإن جاء مجملأً إلا أن الطاعن قد أورد فى وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة لم تتصرف لها الشروط الشكلية والموضوعية لإعتبارها شيكاً مما ينعدم به وجودها كأساس للجريمة، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى - ولم يرد عليه، وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن ذكر أن بيانات الشيك متجه بمحضر الشرطة إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد إستوفى الشروط اللازمة لإعتباره شيكاً، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٣

الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالفداء الحاصل بالنقد بحيث لا يجوز للمسحب أن يسود قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه. إلا أن تمت قيداً يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمى المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و١٤٨ من قانون التجارة، فقد نصت المادة ٦٠ عقوبات على أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة، مما مؤداه أن إستعمال الحق المقرر بالقانون أينما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها - بإعتبارها كلاً متسقاً بمواظب القواعد - يعتبر سبباً من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة. فالقانون يلغى قيام مصلحة يؤول بها ويحميها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتطبيقها وإستخلاص ما تطوى عليه من مزايا، وهو فى ذلك إنما يوازن بين حقين يهمل أحدهما صيانة للأخر، وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة - الذى يسرى حكمه على الشيك - وقد جرى بانه "لا يقبل المعارضة فى دفع قيمة الكميالة إلا فى حالتى ضياعها أو تظليس حاملها" فإباح بذلك للمسحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء لما قدره المشرع من أن حق المسحب فى حالتى الضياع واللاس الحامل يملو على حق المستفيد. وإذ جعل هذا الحق للمسحب بإشره بنفسه بغير حاجة إلى دعوى وعلى غير ما توجه المادة ٣٣٧ عقوبات، فقد أضى الأمر بعدم الدفع فى هذا النطاق قيداً وارداً على نص من نصوص التجريم، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لإستناذه - إذا ما صدر بنية سليمة - إلى حق مقرر بمقتضى الشريعة. والأمر فى ذلك يختلف عن سائر

الحقوق التي لا بد لحمايتها من دعوى، فهذه لا تصلح مجردة سبباً للإباحة. لما كان ما تقدم، وكان من المسلم أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بطرود والحصول على الورقة بالتهديد، كما أنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف، فإنه يمكن إلحاق حائتي تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة في الوفاء بقيمته، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة. ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يوجب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل ذلك بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التي هي الأصل - هي الأولى بالرعاية. لما كان ذلك وكان هذا النظر لا يحس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحاكم في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ عقوبات وإنما يضع له إفتاء يقوم على سبب من أسباب الإباحة، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إليه فإنه يتعين نقضه وإحالة.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢

لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقدم المستفيد بالشيك إلى البنك في تاريخ إصداره، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد إستوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع دائماً. ولما كان ذلك، فإنه لا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطي شيكاً لا يقابله رصيد أو من أعطى شيكاً له مقابل لم سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ أن على الساحب أن يوجب تحركات رصيده ويظل محتفظاً فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه.

الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٣

متى كان الثابت أن الطاعن هو الذي أصدر الشيك بوصفه وكيلاً عن زوجته - صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب، فإنه يكون مسئولاً ويعق عقابه بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا ينفي أنه هو الذي قارف الجريمة التي دين من أجلها.

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣

- من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك - وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل ولاء له في تاريخ السحب.

- من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات. وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذ ما إطمأنت إلى صحتها. ولما كانت محاضر الجلسات قد خلست في درجتي النقاضي من طلب للطاعن بضم أصل الشيك، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك الذي حرره الطاعن يحمل تاريخاً واحداً ومسحوباً على بنك مصر وقد توافرت فيه الشروط الشكلية التي يتطلبها القانون. فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب يكون على غير أساس متعيناً رفضه.

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٦٤/١/٦

لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكى يجرى مجرى النقود ويكون مستحق اللواء بمجرد الإطلاع دائماً. فلا يعفى من المسؤولية من يعطى شيكاً له مقابل في تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كافٍ للواء بقيمة الشيك عند تقديمه - بعد تاريخ الاستحقاق لضرف قيمته - إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظاً فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٦

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق، أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له ففى توافر أركان الجريمة بل هو إجراء ماذى يتجه إلى إسفاء مقابل الشيك، وما أفاده البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة.

- الأمر بوضع أرصدة شركات الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية تحت التحفظ عملاً بأحكام القرار بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦١، يولر فى صحيح القانون قوة قاهرة يوجب على قيامها إنعدام مسؤولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تقع خلال القوة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الإفراج عن أموال تلك الشركات.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٤

- تتحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد متى أعطى الساحب شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم السحب، أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك.

- سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذى أصدره. ولا يجدى الطاعن ما دلع به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ الإستحقاق ما دام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسود الشيك من الجنى عليه.

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٤

إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائى بمعناه العام - فى جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد - والذى يكفى فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذى سحبه من قبل. ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٥

- من المقرر أن الشيك ما دام قد إستوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكى تهرى الورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، ومعنى كان كل من الشيكين موضوع الدعوى يحكما تاريخاً واحداً وهو لاحق لإنهاء الوكالة عن البنك التى يدهبها الطاعن، فإن مفاد ذلك أنه صدر فى هذا التاريخ ولا يقبله الإدعاء بأنه حرر فى تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله. كما أن سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الإستحقاق. ومن ثم فلا عبرة بما يقوله الطاعن من قيام البنك المسحوب عليه بتجميد الاعتماد المقترح به ما دام أنه وسلم فى تقرير أسباب طعنه بأنه قد سحب الشيكين بعد تجميد هذا الاعتماد على أثر تأميم البنك وهو ما أقر به أيضاً فى المذكرة التى قدمها بدلاؤه إلى محكمة تالى درجة.

- متى كانت الوقائع كما أثبتها الحكم أن الطاعن أصدر الشيكين لصاغ شخصين مختلفين فى تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين وهو ما يفيد أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد يتحقق به الإرباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرمين اللتين إرتكبهما مما لا محل معه لإعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٦٤

من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظاً فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه. ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار إليه المحكم من كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط. كما أن محاسبة المطعون ضده مع المستفيد لا تؤثر في مسؤوليته الجنائية ما دام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة.

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٤

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك - متى استوفى مقوماته - إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق. أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى إستيفاء مقابل الشيك. ولما كان المحكم المطعون فيه قد استند في التذليل على عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إلى إفادة البنك التي يطلب فيها إيضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن، وكانت هذه الإفادة لا تكفي بذاتها لأن يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ الاستحقاق - مما كان يقتضي من المحكمة أن تجري تحقيقاً تستجلي به حقيقة الأمر. لأن المحكم المطعون فيه إذ أغفل ذلك يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه بما يطله ويعجز محكمة النقض عن موازنة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلزامها به، مما يعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١/١٨/١٩٦٥

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعقد عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة باعتبارها أداة لفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات. ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً إذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قبلهته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الإطلاع ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن هذا الشيك كان وسيلة إتمام لا أداة وفاء

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٥

من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ إستحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسرده من أجنبى عليه. كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة.

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١١/١٧/١٩٦٦

إن مراد الشارع من العقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات هو حماية الشيك من التداول وقبوله فى المعاملات على أساس أنه يجرى فيها مجرى النقود. ولا عبرة بالأسباب التى دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع لأنها دوافع لا أثرها على قيام المسترلية الجنائية. كما أنه لا وجه للتحدى بقضاء الهيئة العامة للمواد الجزائية الذى صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ فى الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ قضائية، ذلك بأن هذا القضاء لم يشأ الخروج على ذلك الأصل الذى استقر عليه قضاء محكمة النقض وحرصت على تأييده فى الحكم المشار إليه، ولم تستثن منه إلا الحالات التى تستدرج تحت مفهوم حالة الضياع التى أباح الشارع فيها للساحب أن يتخذ من جانب ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرأ من الشارع بغير حق الساحب فى تلك الحال على حق المستفيد، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التى لابد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سبباً للإباحة.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٦٦

مفاد ما جاء فى نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وما أهرّب عنه الشارع فى مذكرته الإيضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هى إصدار ورقة تتضمن التزاماً صرفياً معنأ هو الشيك أى إعطائه أو مناوئته للمستفيد، وتخلّف الرصيد الكافى القابل للصرف أو تجميده لم سوء النية. ولا جريمة فى الأمر ما دام للساحب عند إصدار الشيك فى ذمة المسحوب عليه رصيد سابق يحقق المقدار، حال من النزاع، كاف للوفاء بقيمة الشيك، قابل للصرف، وأن يظل ذلك الرصيد خالياً من التجميد الذى يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع. ومعنى أصدر الساحب الشيك مستوفياً شرائطه الشكلية التى تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود تعين البحث بعدئذ فى أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وإنتوائه عدم صرف قيمته إستغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التشكك فى صحة التوقيع، أو عند عدم مطابقة توقيعها للتوقيع المحفوظ لديه، أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص، لأنه لا يسار إلى بحث القصد الملبس للفعل إلا بعد ثبوت الفعل نفسه. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن فى

المصرف وجوداً وعدمًا واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوالف الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع الشيك بغير توقيعه المخفوظ في المصرف، فإنه يكون قد أخطأ في تأويله القانون فوق قصوره وهو ما يتسع له وجه الطعن على الجملة، لما يتعين منه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٦

- تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات متى أصدر الساحب الشيك وهو عالم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب. وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات، فهو مستحق الأداء لدى الإطلاع دائماً.

- يتوفر سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب. ومن ثم فلا يجدي الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بقيمة السندات التي أصدر الشيك ضماناً لها وأن وفاء بها قد تم قبل تقديم الشيك إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته، ما دام أنه - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسرد الشيك من المجنى عليه.

- من المقرر أن المسؤولية الجنائية في تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك. ومن ثم فلا عبرة بما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك أو الغرض من تحريره، ما دام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة إتمام.

- الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالتوفاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسرد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصالحه، ولا يستثنى من ذلك إلا الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أتيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد حمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سبباً للإباحة، فلا محل لتذرع الطاعن - في صدد نفيه مسئولية الجنائية - سابقة وفاته بقيمة الشيك فيما أوفى به من السندات التي يقول إنه أصدر الشيك ضماناً لها.

- لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقدم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد إسدوفى مقوماته.

- عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والمحكمة أن تكون عقبتها في ذلك بكافة طرق الإثبات. ولما كانت محاضر الجلسات قد غلت في

درجتي التقاضي من طلب للطاعن بضم أصل الشيك، فلا يعيب الحكم أن يدين المتهم إستناداً إلى العناصر والأدلة المطروحة ومنها محضر ضبط الواقعة الذي ثبت مما ورد به إستيفاء الشيك كافة الشروط الشكلية والموضوعية.

- إن ملكية مقابل الوفاء تنتقل إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه، أما تقديم الشيك للصرف فلا شأن له في توأله أو كان الجريمة، بل هو إجراء مادي يتجه إلى إستيفاء مقابل الشيك، أما إضافة البنك بعدم وجود الرصيد فليست إلا إجراء كاشفاً للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي وسواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها.

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٦ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٦

- جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب إنما تتم بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب - أيأ كانت صفته - له في التداول.

- سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتولر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب إذ عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للإستيفاء من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك، ولا محل لإعفاء الوكيل في السحب من ذلك الإلتزام بفرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص، لأن طبيعة العمل الصادرة بشأنه الوكالة - وهو إصدار الشيك - يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد، الذي يأمر بالسحب عليه، فإذا هو أغفل بهذا الإلتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي تحقق بفعله وحدة إطلائه في التداول. ولا يعني في ذلك - إثباتاً لحسن نية - مجرد اعتقاد الوكيل في وجود رصيد لموكله لدى البنك المسحوب عليه أو كفاية هذا الرصيد للوفاء بقيمة الشيك، بل يعصين عليه أن يقيم الدليل على إنتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته.

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١١/٢١/١٩٦٦

إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوألر به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسئولية الجنائية ولم يستلزم الشارح نية خاصة لوقوع هذه الجريمة.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٦
من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك. وإتفاق الطرفين بعد وقوع الجريمة على إستبدال الدين الثابت بالشيك وتسيطه لا يحو الجريمة.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٧
البحث فى توافر الشروط القانونية لصحة الشيك إنما ينتظر فيه إلى وقت تحريره ويظل إلزام الساحب بتوفير الرصيد قائماً إلى حين تقديم الشيك وصرف قيمته بغض النظر عن شخص المستفيد أو مصيره لأن القانون إنما أسبغ حايته على الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى فى المعاملات مجرى النقود ويستحق الأداء بمجرد الإطلاع.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٧
الدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير الإكراه، إنما هو دفع جوهري لما يوجب عليه - إن ثبت صحته - من أثر فى تحديد المسؤولية الجنائية للحاسب. ولما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الحاضر مع الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بأنه أكره على التوقيع على الشيك وطالب فى سبيل تحقيق هذا الدفاع بعض تحقیقات أشار إليها فلم تنجبه المحكمة إلى طلبه، وردد المدافع عنه ذلك أمام المحكمة الإستئنافية، فقد كان من المصين على المحكمة الأخيرة أن تحقق ذلك الدفع إلزاماً بواجبها فى إستكمال النقص فى إجراءات محكمة أول درجة، وأن تعرض له فى حكمها وتحصنه وترد عليه إن إرتأت إطرأحه. أما وأنها لم تفعل وإلضت عنه كلية مكتفية بما أجرا به الحكم المستأنف من رد قاصر عليه، فإن حكمها يكون معيباً بما يطله ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٧
من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - إذ يعم بذلك طرح الشيك فى التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواغى التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم لية خاصة لقيام هذه الجريمة. كما لا عبرة بإستعماله على كلمة "نقداً" لأن ذكر سبب الإلتزام فى الشيك لا يعبه وليس من شأنه أن يغير من طبيعته ومن قابليته للتداول وإستحقاق الدفع فى تاريخ السحب بمجرد الإطلاع.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩

— إن مراد الشارع من العقاب في جريمة إصدار شيك بدون رصيد هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري مجرى النقود، ولا عبء بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره لأنها دوافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية.

— إن قضاء الهيئة العامة للمواد الجنائية الذي صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ في الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ لم يشأ الخروج على الأصل الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض من حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري مجرى النقود — والذي حرصت على تأييده في الحكم المشار إليه ولم تستن فيه إلا الحالات التي تدرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أباح الشارع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجرد سبب للإباحة.

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٦

— تم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك متى إصولى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق. ولا يجزئ الطاعن منازعته في قيمة الشيك أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه بصرف قيمته ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسرده من الجنى عليه.

— إحتفاظ المدعي بالحق المدني "المستفيد" بالشيك بعد تحالفيه مع الطاعن "الساحب" لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء.

الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٥

إذا كان بين من اغترر أنه يتضمن أمراً صادراً من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لأنه في هذه الحالة يعتبر أداة ولاء مستحق للدفع بمجرد الإطلاع، وبعد شيكاً بالمضى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، ويجرى مجرى النقود في المعاملات.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٣

— من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ إستحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسرده من الجنى عليه، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد عالج هذا النظر بما انتهى إليه من تبرئة المظنون

جده على أساس أن الدين محل الشك موضوع الإتهام قد استبدل بإقرار التخالص الذي قدمه وأنه كان يتعين على المدعي بالحقوق المدنية أن يرد الشك إلى التهم بعد تمام الوفاء بقيمته فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- أن إحفاظ المستفيد بالشك بعد تخالفه مع الساحب لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أتيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء، ومن ثم فهو لا يصلح مجرداً سبباً للإباحة.

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء شيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له مقابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشك في التداول.

الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٧٠/١/١١

إن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد، تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك، متى استوفى مقوماته، إلى المستفيد، مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع، ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه، كما لا يهدى التهم أن يكون قد أولى قيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه لعرف قيمته ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسرده من الجني عليه.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٥

استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك متى صدر لحامله أو أصغر لأمر شخص معين أو إذنه، فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحاً، أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويضع لقاعدة تظهيره من الدفع، مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره، وإنما يمتداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره، ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه، طالما أنه قد أصابه ضرر ناشى عنها ومنصل بها اتصالاً سببياً مباشراً، ومن ثم تكون دعواه المباشرة قبل التهم مقبولة.

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩

- تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد، بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب. إذ يتم بذلك طرح الشك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع عليه. بالمقابل على هذه الجريمة باعتباره أداة وفساء تجرى مجرى النقود في المعاملات. أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه لئلا من قبيل الأعمال التحضيرية، وإذا كان ذلك. فإن

ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الإختصاص حكمة المنشأة بدعوى تحوير الشيك فى دائرتها. يكون قد بنى على خطأ تأويل القانون. إذ المول عليه فى تحديد الإختصاص فى هذا الخصوص بالمكان الذى تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد.

— إنه يتعين على الحكم بالإدانة فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد. أن يظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يبحث رصيد الطاعن فى المصرف وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة فى حق الطاعن. ما دام انجنى عليه قد أضاف بأن الشيك لا يقابله رصيد قائم وإن المتهم أجاب بأنه سيغنى مع انجنى عليه ويحصل منه على إيهال بالتخالص. فإنه يكون قد إنطوى على قصور فى البيان. مما يتعين معه نقض الحكم.

الطعن رقم ١٨٨ المعنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٠

من المقرر أنه وإن كان الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء قانوناً كالحاصل بالنقود سواء بسواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسرد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه، إلا أن ثمة لبداً يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمى المادتين ٦٠ من قانون العقوبات ١٤٨ من قانون التجارة التى جرى نصها بأنه لا تقبل المعارضة فى دفع الكمبيالة إلا فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها فباح للساحب أن يتعد من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء كما أنه من المسلم به أنه يدخل فى حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته. ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات التى ضمت تحقيلاً لوجه الطعن أن الطاعن قد أثار فى مذكراته المقدمة إلى محكمة ثانى درجة أن تحوير الشيك كان نتيجة غش وتفليس صاحب تحويره فصدر نتيجة جريمة نصب وأنه يتقدم بأشرطة صوتية تثبت وقوع ذلك الغش، وأنه أقام دعوى بطلان الشيك أمام محكمة القاهرة التجارية. كما أثار أنه قدم أمام محكمة أول درجة ما يدل على أن المدعى بالحق المدنى قد توقف عن الدلع وأنه حرر ضده عدة احتجاجات عدم دفع "بروتسو"، فإن الدلاع على هذه الصورة يكون جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقسم فى الدعوى بحيث إذا صح لتعير به وجه الرأى فيها، وإذا لم تفلح المحكمة إلى لقواء ولم تقسطه حقه وتعىى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر منه بل سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٧٠

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل ولقاء له قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطى عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالطابق على هذه الجريمة باعتباره أداة ولقاء تجري مجرى النقود في المعاملات، أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة، بل هو إجراء مادي يتجه إلى إستيفاء مقابل الشيك، وما إفاضة البنك بعدم وجود رصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقسوع الجريمة أو تراخي عنها. وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع الدعوى قد إستوفى البيانات الشكلية التي يتطلبها القانون التجاري وهي إسم الساحب والمستفيد وإسم المسحوب عليه وهو بنك مصر الذي يتمتع بالشخصية المعنوية دون فرعه والمعنى بالأمر بالصرف، فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتباره أداة ولقاء تجري مجرى النقود في المعاملات ولا يؤثر على قيام وتوافر هذه الجريمة ألا يكون للبنك المسحوب عليه فرع بالجهة التي أثبتت بالشيك، إذ البنك - دون فروعه - هو الذي يتمتع بالشخصية المعنوية وهو الذي يتطلب القانون ذكر إسمه باعتباره المسحوب عليه المخاطب بالصرف حتى تقبل الورقة في التداول، ويكفي أن تكون هذه الورقة بحسب ظاهرها شيكاً بالمعنى القانوني بغض النظر عن حقيقة الواقع بما ذكر فيها من بيانات شكلية خاصة بأطراف الشيك ليقبل في المعاملات على أساس أنها تجري فيها مجرى النقود.

الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١/٣١/١٩٧١

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكتابة والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وإتوانه عدم صرف قيمته إستغلالاً للأوضاع المصرفية. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعلماً وإستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن ما دام البنك قد أفاد بتقديم الشيك الأول مرة أخرى وبأن إحصاء مقل بالنسبة للشيك الثاني دون بحث علة ذلك، فإنه يكون قد إنتوى على تصور في البيان بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١/٤/١٩٧١

من المقرر أن عدم تقديم الشيك للمحكمة، لا ينفي وقوع الجريمة، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات. لما كان ذلك، وكانت محاضر الجلسات قد خلعت في درجتي التقاضي من طلب ضم

الشيك وكان الحكم المستأنف قد ألقم قضاءه بالإدانة على ما استخلصه من بيانات الشيك المجتعة بمحضر الاستدلالات، فإن ما يثيره الطاعن من عدم إطلاع المحكمة على الشيك محل الجريمة، يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٧١/١/١٧

— من المقرر أن جريمة إصدار شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل ولاء له قابل للسحب فى تاريخ الإستحقاق، إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبقها الشارع على الشيك فى التداول بإعباره أداة ولاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات. ولا يبرر من ذلك أن يكون تاريخ إستحقاق الشيك مفايزاً لتاريخ إصداره الحقيقى طالما أنه لا يخلل إلا تاريخاً واحداً إذ أن تأخير تاريخ الإستحقاق ليس من شأنه فى هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول وإستحقاقه الدفع فى تاريخ السحب بمجرد الإطلاع.

— إن عدم تقديم الشيك فى المعاد المنصوص عليه فى المادة ١٩١ من القانون التجارى لا يترتب عليه زوال صفة.

— إن مراد الشارع من العقاب فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد هو حماية الشيك فى التداول وقبوله فى المعاملات على أساس أنه يجرى مجرى النقود، ولا عبرة بالأسباب التى دعت صاحب الشيك إلى إصداره لأنها دوافع لا اثر لها على قيام المسؤولية الجنائية التى لا تنأى بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى الشيك، إذ سوء النية إما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل ولاء له فى تاريخ السحب. — لا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أولى بجزء من قيمة الشيك إلى المدعى بالحق المدنى ما دام هو لم يسرد الشيك من المستفيد.

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٥

إن مفاد ما جاء بنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومذكرتها الإيضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة إصدار شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاث هى : إصدار ورقة تتضمن التزاماً صرفياً معيناً هى الشيك أى إعطاؤه أو مناولته للمستفيد، وتختلف الرصيد الكافى القابل للصرف أو تجميده، ثم سوء النية. ولا جريمة فى الأمر ما دام للساحب عند إصدار الشيك فى ذمة المسحوب عليه رصيد سابق، يحقق المقدار، حال من النزاع، كاف للوفاء بقيمة الشيك، قابل للصرف وأن يظل ذلك الرصيد خالياً من التجديد الذى يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع، ومعى أصدر الساحب الشيك مسعولاً شراطه الشكلية التى تجعل منه أداة ولاء تقوم مقام النقود تعين البحث بعدئذ فى أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكتابة والمقابلية للصرف بنفى النظر عن قصد الساحب وإتواته عدم صرف قيمته إستطلاعاً للأوضاع المصرفية

كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع، أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المخفوظ لديه أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص لأنه لا يسار إلى بحث القصد للملابس للفعل إلا بعد ثبوت الفعل نفسه. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصد الطاعن في المصرف وجوداً وعلماً وإستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن بمجرد إفادة من البنك بالرجوع على الساحب فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون فوق قصوره وهو ما يتسع له وجه الطعن على الجملة مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٧١

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دلت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة. كما أنه لا محل لما يحتج به الطاعن من صدور حكم مدنى حاز لقوة الشئ المقضى بأن الشيك حرر ضماناً لعملية تجارية لما هو مقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنطبق بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لإنعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها إكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يصاب بسوء أو يغفل مجرم، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧١

— إن توقيع الساحب للشيك على بياض، دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه، أو دون إثبات تاريخ به، لا يؤثر على صحة الشيك، ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل

تقديمه للمسحوب عليه، إذ أن إعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ، يفيد أن مصدره قد فوض المسفيد في وضع هذين اليائين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه.

- إن المسئولية الجنائية في صدد جريمة إصدار شيك بدون رصيد لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك.

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد، تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المسفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب، وهو قصد جنائي عام، لأن المشرع لم يستلزم نية خاصة لوقوع هذه الجريمة إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة - بإعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات.

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧

- تتحقق جريمة إصدار شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المسفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها المشرع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة بإعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات.

- إن حالة الحجز على رصيد مصدر الشيك في البنك ما هي إلا صورة من صور عدم قابلية الرصيد للسحب، حتى ولو تحقق وجود رصيد قائم، متى كان الثابت أن الحجز قد توقع على هذا الرصيد قبل إصدار الشيك.

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩

من المقرر أن إصدار المتهم لعدة شيكات - كلها أو بعضها - بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة - أيًا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها - يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجرأ تقضى الدعوى الجنائية عنه - وفقاً لما تقتضيه به الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية - بصدر حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أي شيك منها. ولما كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه: "إذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن في الحكم بالطرق المقررة قانوناً". وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقوة الأمر المقتضى بالقول بأن التاريخ والقيمة يختلفان في كل من الشيكين، دون أن يبين ما إذا كانا قد حذرا في تاريخ واحد وعن معاملة واحدة مع ذات الجاني عليه أم أن كلا منهما يختلف في ظروف تحريره والأسباب التي دعت إلى إصداره، وكان اختلاف تاريخ الاستحقاق أو القيمة في كل من الشيكين

المشار إليهما، لا ينفي بذاته أن إصدار كليهما كان وليد نشاط إجرامي واحد تنقضي الدعوى الجنائية عنه بصدر حكم نهائي في إصدار أيهما، لأن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أوردته رداً على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤدية إلى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى في شأن ما أثر من خطأ في تطبيق القانون بما يصبه بالقصور ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥

من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب ومن ثم فإن نعي الطاعن بعدم توافر سوء القصد لديه يكون في غير محله، ولا يجدي - إثباتاً لحسن نيته - وفاء للقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسدده من المدعى بالخقوق المدنية.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠

جرى قضاء محكمة النقض على أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد وإن تعددت تواريخ إستحقاقها يكون نشاطاً إجرامياً لا يجزأ تنقضي الدعوى الجنائية عنها جميعاً بصدر حكم نهائي واحد بالإدانة أو البراءة في إصدار أي شيك منها.

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٥

من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الساعت الذي من أجله أعطى الشيك - كما أن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب - ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيكين لا أثر له على طبعتهما - كما لا يجدي ما يدفع به من أن شقيقه أولى بقيمة الشيكين قبل تقديمهما للبنك المسحوب عليه لصرف قيمتهما ما دام أن الثابت أن الشيكين لم يكن لهما رصيد قائم ولم يسددهما من المدعى بالخقوق المدنية.

الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/١/٧

من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين أو إذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحاً - أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويضع لقاعدة تظهيره من الدفوع، مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره، وإنما يعمدها إلى المظهر إليه الذي يصبح مالِكاً لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع

الجرمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، بل تقع الجريمة - في هذه الحالة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر الشئ منها ومتصل بها إتصلاً سببياً مباشراً لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إصدار الشيك بدون رصيد على أن الشيك موضوع الاتهام لم يعد أداة ولقاء تقوم به هذه الجريمة بعد أن ظهر المستفيد إلى شخص آخر، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٩

تنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "تقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للتهم المرفوعة عليه والوقائع المستندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن على الحكم بالطرق المقررة في القانون" ومتى كانت النيابة العامة قد أثارت وأقرت في طعنها بأنه سبق الحكم على المطعون ضده عن الواقعة ذاتها بحكم نهائي من قبل الفصل في الدعوى المطروحة، وكان الثابت من مراجعة محاضر جلسات الدعوى الحالية أن المطعون ضده طلب تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع قضية تقوم في موضوعها على ذات الشيك وهو ما يحمل على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، وكان يبين من الإطلاع على القضية المضمومة لأوراق الطعن أن الواقعة موضوع الدعوى الجنائية فيها هي بعينها الواقعة موضوع الدعوى الحالية فقد اتحدتا سبباً وخصوصاً وموضوعاً إذ حررتا عن شيك واحد وبذات المبلغ وهو شيك لم يقابله رصيد. وقد حكم في الدعوى الأولى نهائياً على الطاعن بالإدانة من قبل صدور الحكم المطعون فيه الصادر في الدعوى الحالية. ولما كان الثابت - مما سلف - أن الواقعة المادية موضوع الدعوى الجنائية المطروحة هي بعينها الواقعة موضوع الدعوى الجنائية المضمومة فأولاهما حرر محضرهما بمقتضى الصورة الفوتوغرافية للشيك، وأما الأخرى فقد أقيمت فيها الدعوى بالطريق المباشر بموجب أصل الشيك نفسه، فيكون المطعون ضده قد حوكم في الدعويتين عن فعل واحد، وإذا كان قد قضي في الدعوى الأخيرة بحكم نهائي حاز قوة الأمر المقضي بإدانة المطعون ضده، فإنه كان يصح أن يقضي في الدعوى الحالية - التي صدر الحكم فيها بعد صدور الحكم في الدعوى الأخرى وصورته نهائياً - بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها، أما وقد قضي الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن عن نفس الفعل الذي سبق أن عوقب عن ارتكابه في الدعوى المشار إليها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٣

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وإتوالاته عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه، لأنه لا يسار إلى بحث القصد الملاصق إلا بعد ثبوت الفعل نفسه، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه وإستيفائه شرائطه بل أطلق القول بغير أركان الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع على الشيك وأفاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علة ذلك، فإنه يكون قد إنتطوى على قصور في البيان مما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٤

من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المرفق عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه ويعني عن إستعمال النقود في المعاملات. وما دام أنه قد إستوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذه الشيكات أن تكون تأميناً لدينه الناشئ من عمليات تجارية جرت بينه والشركة المدعية بالخقوق المدنية أو أنه في قيمة الدين الذي حررت الشيكات تأميناً له، إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يفهم من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات. كما أنه لا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم ولأجل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره، ولا يعلم المستفيد وقت إستلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه، ومن ثم فإن مما ينهض الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٤

معي كان الثابت أن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإدعاء بتزوير المعالصة موضوع الإدعاء بالتزوير لم يكن لازماً للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة إصدار شيك بدون رصيد - الأساس المشوك بين المدعين الجنائية والمدنية - أو في الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله، بل هو أمر إرتأت المحكمة تحقيقه كطرف مخفف في تقدير العقوبة، ومن ثم فليس للقضاء في هذا الشق حجية الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية - فإن مصلحة الطاعن في الطعن فيه تكون منعدمة.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٥

من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه، فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحاً أن ينقل قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تطهير الدلوع بما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يمتداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالِكاً لقيمته فور تظهيره. لا كان ذلك، فإن صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر إليها الأخيرة في المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها، ولا يكون الحكم المطعون فيه معيباً إذا هو إلتفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن لكونه دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠

لما كان البين من الإطلاع على المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن عمامي الطاعن قدم مذكرة بدفاعة أودعت ملف الدعوى ضمنها أن البنك ألاب بعدم تطابق التوقيع دون بحث أمر رصيده الطاعن، كما قدم بملف الدعوى حافظة بها خطاب صادر من البنك ثابت فيه أن سبب رفض البنك صرف الشيك موضوع هذا الطعن يرجع إلى عدم مطابقة التوقيع للنموذج المخفوظ لدى البنك. وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثاره المدافع عن الطاعن ولم يبحث أمر رصيده في المصرف وجوداً وعدمياً واستيفائه شرائطه بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه فإن الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوباً بقصور يصح ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٠

- لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب، فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأن علوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يلزم بها في التعامل.

- توقيع الساحب على الشيك على ياض دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد إسوفاً تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه. إذ أن إعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقديمه للمسحوب عليه، ويتحسر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا الفويض وطبيعته ومده، وينقل هذا العبء إلى من يدعي خلاف هذا الظاهر - لما كان ذلك - وكان الطاعن لا ينازع في صحة توقيعهم على الشيكين موضوع النزاع ولا يجادل في واقعة قيامه بتسليمهما للمدعى تسليمياً صحيحاً فإن الحكم المطعون فيه إذ إستخلص من ذلك التصرف أن الطاعن فوض المدعى في

إستكمال بياناتهما بإثبات تاريخهما وتعيد قيمتهما يكون إستخلاصاً موضوعياً سائفاً لا رقابة حكومية النقض عليه.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٧

مفاد ما جاء بنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومذكرتها الإيضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة إصدار شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هي إصدار ورقة تتضمن إلزاماً صريحاً مبنياً هي الشيك وإعطائه أو تناوله للمستفيد وتخلّف الرصيد الكافي المقابل للصرف أو تجميده، ثم سوء النية. ولا جريمة في الأمر ما دام الساحب عند إصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق يحقّق المقدار خالٍ النزاع كافٍ للوفاء بقيمة الشيك قابل للصرف وأن يظلّ ذلك الرصيد خالياً من التجميد الذي يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفياً شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بعض النظر عن قصد الساحب وإترائه عدم صرف قيمته إستغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث إعتداء أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه ولم يعن بتحصيص ما إذا كان الحجز قد توقع على هذا الرصيد قبل إصدار الشيك ودون أمر من قبل الطاعن أم أن توقيعه كان لاحقاً على إصدار الشيك المذكور، بل أطلق القول بتوافر الجريمة، في حق الطاعن بمجرد إفادة البنك بإمكانه إمتناعه عن الصرف لعدم مطابقة التوقيع وللحجز على الرصيد، فإن الحكم يكون قاصراً.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٠

من المقرر أنه حسب القاضي للقضاء بالبراءة أن يتشكك في ثبوت التهمة بيد أن هذا رهن بإحاطته بالدعوى عن بصر وبصيرة ويخلو حكمه من الخطأ في القانون ومن عيوب التصيب وإذا كان من أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد، وجود الرصيد وكفايته وقابليته للصرف فإنه يعين على المحكمة - وهي في سبيل قول كلمتها في تهمة من هذا القبيل - أن تبحث ما ذكر من أمر الرصيد وتقطع فيه لأن هذا القطع مما تدور عليه الإدانة أو البراءة، أما وإن الحكم المطعون فيه، قد قضى للمطعون عليه بالبراءة مجرد أن له حساباً جارياً بالبنك وقت إصدار الشيك وأن إفادة البنك بتقديم الشيك مرة أخرى، غير قاطعة في إنقضاء الرصيد عند تقديم الشيك، دون جزمها في وجود الرصيد وكفايته وقابليته للصرف وقت تقديم الشيك فإن هذا من المحكمة يتطوّل على خطأ في القانون. أدى بها إلى مجيء حكمها مشوباً بالقصور والفساد في الإستدلال. مما يعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن.

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٤

- من المقرر أن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو من الدفوع الموضوعة التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، وإذا كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها إجراء تحقيق من شأنه، فليس له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها.

- من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي الجرمية المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما إطمأنت إلى صحتها.

- إن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ إستحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب، ما دام أن صاحب الشيك لم يسدده من الجني عليه، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة، ومن ثم فإن النعي على الحكم بقالة القصور أو الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد على ما يثوره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً. لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٦/٩/١٩٧٥

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تقتضي أن يتوافر في الشيك عناصره المقررة في القانون التجاري ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحد وإلا فقد مقوماته كأداة وقاء تجرى مجرى النقود وتقلب إلى أداة إنتمان فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسيغ حائتها على الشيك بمعناه المعروف به قانوناً. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه إذ ساءل الطاعن عن هذه الجريمة قد شابه غموض وتناقض في تحديد تاريخ الشيك بحيث لا يفهم منه ما إذا كان يحمل تاريخاً واحداً أو أكثر مع ما لذلك من أثر في الوقوف على توافر أو عدم توافر هذه التهمة ذلك فإنه بعد أن أشار إلى تاريخ الواقعة الواردة في وصف النيابة العامة على أنها في أول سبتمبر سنة ١٩٧١ عاد فذكر أنه يستحق في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ ثم عاد فذكر أنه مؤرخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧١ الأمر الذي يشوب الحكم بالإبهام والتناقض في بيان توافر أو كان التهمة بما يجب الحكم بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن ويجوز محكمة النقض عن مراعاة صحة التطبيق القانوني على الواقعة. لما كان ما تقدم، فإنه يمتنع نقض الحكم مع الإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

يجب على محكمة الموضوع قبل الفصل في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن تبحث في أمر الشيك واستيفائه لشرائطه الشكلية ثم تبحث أمر الرصيد ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف ومن ثم فإنه إن كان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بعدم توافر أركان الجريمة في حق المظنون ضده فجرد أن إفادة البنك إقتصرت على عبارة الرجوع على الساحب وأن هذه العبارة لا تقطع في أن المظنون ضده ليس له رصيد قابل للمصرف دون أن تبحث المحكمة رصيد المظنون ضده في المصرف وجوداً وعدمياً واستيفاءه شرطاً الكفاية والقابلية للمصرف فإن هذا الحكم يكون قد إنطوى على قصور في البيان بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٤

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء شيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول.

- الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان هذه الجريمة ما دام أن صاحب الشيك لم يسوّه من الجني عليه، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة.

- عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات.

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ليست من الجرائم التي حصرتها المشرع ويعرّف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من الجني عليه، ومن ثم فإن مسلك الجني عليه ليس من شأنه أن يؤثر على السير في الدعوى أو على الحكم فيها وإذا كان من المقرر أن قيمة الشيك هي دين سابق على وقوع الجريمة غير مرتب عليها، فإن الاتجاه الجني عليه إلى القضاء المدني - بفرض حصوله - لا يؤثر على سير الدعوى الجنائية أو على الحكم فيها.

- المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٨

الوفاء اللاحق بقيمة الشيك لا ينفي قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٦

من المقرر أن طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره، وإذا كانت الورقة تحمل تاريخين فقد فقدت بذلك مقوماتها كأداة وفاء تجرى مجرى التقدود وانقلبت إلى أداة إلتزام فخرجت بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانوناً وكان دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهري لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سائلة تودى إلى إطراده.

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٦

إن قيام التهم بإصدار عدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد - لصالح شخص واحد فى يوم واحد عن معاملة واحدة - أياً كان التاريخ الذى يحمله كل منها أو القيمة التى صدر بها - يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تقتضى الدعوى الجنائية عنه، وفقاً لما تقتضى به الفقرة الأولى من المادة ٥٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية، بصدر حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار أى شيك منها، وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه "إذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى الحكم بالطرق المقررة فى القانون"، وكان الحكم المطعون فيه قد إكتفى فى الرد على الدفع بقوة الأمر المقضى بالقول بأن تواريخ الشيكات مختلفة وأن التهم لم يقم الدليل على صحة دفاعه، كما أن مجموع قيمة الشيكات يزيد بمقدار سبعة جبهات عما ذكره التهم فى دفاعه، وكان ما ساقه الحكم للرد على الدفع لا يكتفى لحمل قضائه برفضه، ذلك أن إختلاف تواريخ الإستحقاق أو القيمة فى الشيكات موضوع الدعوى الراهنة عن الشيك موضوع اللجنة رقم ١٨٨٤ لسنة ١٩٦٨ الأنيكية لا ينفى بذاته أن إصدار كل منها كان وليد نشاط إجرامى واحد تقتضى الدعوى الجنائية عنه بصدر حكم نهائى فى إصدار أى منها. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده رد على الدفع قد بين العناصر الكافية المؤدية إلى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى فى شأن ما أثبت من خطأ فى تطبيق القانون، بما يحيه بالقصور ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٦

لما كانت قوة الشئ المقضى به مشروطة باتخاذ الخصوم والموضوع والسبب فى الدعوين، وكانت دعوى إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب تخلف موضوعاً وسبباً عن دعوى تزوير الشيك وإستعماله مع العلم بتزويره. فإن الحكم الصادر فى الدعوى الأولى لا يجوز قوة الشئ المقضى به بالنسبة للدعوى

الثانية. ولا يغير من ذلك أن ورقة الشيك التي اتخذت دليلاً على تهمة إصدار شيك بدون رصيد هي بذاتها أساس تهمة تزوير الشيك واستعماله، ذلك أن تلك الورقة لا تخرج عن كونها دليل من أدلة الإثبات لدى الجرمية المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات وأن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى، ومن ثم فإن قضاء محكمة برّد وطلان الشيك بقالة تزويره وببراءة المطعون ضده من جريمة إعطائه بدون رصيد لا يلزم المحكمة التي نظرت جريمة تزوير الشيك واستعماله، ولها أن تنصدي هي لواقعي التزوير والاستعمال لتقدير بنفسها مدى صحة التزوير من عدمه.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

(١) إذا أحيل متهم إلى محكمة الجنايات بتهمة الإشتراك بالإتفاق والمساعدة لتهمة آخر هو الذي قارف الجريمة بإطلاق عبار ناري على القتل وسمعت المحكمة الدعوى على هذا الاعتبار ثم حكمت عليه بالعقوبة معتبرة إياه أنه هو الفاعل الأصلي المطلق للعار الناري بنفسه ولم يسبق لها أن نهت الدفاع إلى هذا التفسير في التهمة كان حكمها باطلاً يجب نقضه لمخالفته للمواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات.

— إذا أحيل متهم إلى محكمة الجنايات بتهمة الإشتراك بالإتفاق والمساعدة لتهمة آخر هو الذي قارف الجريمة بإطلاق عبار ناري على القتل وسمعت المحكمة الدعوى على هذا الاعتبار ثم حكمت عليه بالعقوبة معتبرة إياه أنه هو الفاعل الأصلي المطلق للعار الناري بنفسه ولم يسبق لها أن نهت الدفاع إلى هذا التفسير في التهمة كان حكمها باطلاً يجب نقضه لمخالفته للمواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢١

— إن الأصل الذي جرى عليه قضاء النقض أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب الرصيد أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك، إذ أنه بمجرد إعطاء الشيك على وضع يبدل مظهره وصيغته على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة إلتزام يتم طرحه في التداول فتستلطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات.

- القصد الجنائي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل - فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص.

- يتوافر هذا القصد الجنائي بإعطاء الشيك مع علم مصدره بعدم وجود رصيد قائم له ولقابل للمسحب أو بإصداره أمر إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع، إذ أن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اعتبار أن الوفاء به كالتقود سواء ولا عبء بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره إذ أنها لا أثر لها على طبيعته وتعتمد من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة.

- سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل ولاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفروض في حق الساحب وعليه متابعة حركات ورصيده لدى المسحوب عليه للإستيقاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه.

- من المسلم به أنه يدخل في حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتي تهديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب، من حيث حق المعارضة في الوفاء بقيمته، فهي بها أخيه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة. وهذا القيد لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإنما يرضع إستثناء يقوم على سبب الإباحة فمجال الأخذ بهذا الإستثناء أن يكون الشيك قد وجد لدى التداول عن طريق جريمة من جرائم سلب المال سابقة الذكر. ومن ثم فلا قيام له في حالة إصدار الشيك مقابل ثمن لصفقة حقيقية مهما وجد بها من عيوب تجارية لأن الأمر لا يرقى إلى جريمة النصب، بل هو لا يعدو إخلالاً من المستفيد بالإنترام الذي سحب الشيك بناء عليه.

- لا يجدي الطاعن ما يفوه حول الأسباب والظروف التي أحاطت بإصدار الشيك أو الدوافع التي أدت به إلى سحب الرصيد، كما أنه لا يجدي ما تلوع به في صدد نفي مسؤوليته الجنائية بقالة أنه كان ضحية جريمة نصب من جانب الشركة المدعية بالخقوق المدنية بسبب إكتشافه تلف البضاعة المحرر الشيك وفاء لثمنها، لأن هذه الحالة - وهي في خصوصية الدعوى المطروحة - لا تدخل في حالات الإستثناء التي تندرج تحت مفهوم حالة خياع الشيك وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال.

- لا يجب الحكم ما يستطرد إليه من تقرير قانوني خاطيء لم يكن له أثر في منطوقه عند عرضه للدفاع الطاعن من قوله "وكان الشاهدان اللذان إستمعت إليهما المحكمة قد ذكرا أن المتهم حرر الشيك بالفعل ثناً للبضاعة التي إشتراها ومن ثم فإن القول بأن المتهم كان ضحية جريمة نصب لا يؤثر على قيام الجريمة إذ لا

مجرد للبواحي التي حدثت بالتمهم إلى تحرير الشيك بلا رصيد لما هو مقرر من أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد إنتوى على تقريرات قانونية خاطئة ما دامت لم تمس جوهر قضائه وكانت النتيجة التي خلص إليها صحيحة تتفق والتطبيق القانوني السليم.

- إن ما يتناه الطاعن على الحكم من خطئه في الإسناد فيما نقله عن شاهدي تقيه بخصوص تلقى البضاعة التي حرر الشيك ثنائياً لها، فمردود بما هو ثابت من أن ما أورده الحكم في مدوناته من أقوال هذين الشاهدين له معناه الصحيح من الأوراق، ومن ثم فإنه تنحسر عنه قتاله الخطأ في الإسناد. هذا فضلاً عن أنه - بفرض قيام هذا الخطأ فإنه لا يعبه، لما هو مقرر من أن خطأ الحكم في الإسناد لا يعبه ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة. ولما كان هذا الخطأ - على فرض وجوده - لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي إنتهى إليها، إذ هو لم يمول على أقوال الشاهدين المذكورين إلا في خصوص كون الشيك موضوع الاتهام حرر ثنائياً للبضاعة التي وردت للطاعن، ومن ثم يكون هذا النعي غير سديد.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٨

- سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يعترف بمجرد علم مصدر الشيك بعلم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفروض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للإستباق من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك ولا محل لإعفاء الوكيل في السحب من ذلك الإلتزام مجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص لأن طبيعة العمل المسند إلى الطاعنين - وهو إصدار الشيك يستلزم منه التحقق من وجود الرصيد الذي يأمر بالسحب عليه فإذا هو أحل بهذا الإلتزام وقعت عليه مسؤولية الجريمة بإعباره بمصدر الشيك الذي تحقق بفعله وحده إطلاقه في التداول.

- إن جريمة إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب إنما تتم بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب - أباً كانت صفته - له في التداول.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٨

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تقتضي أن يتوافر في الشيك عناصره المقررة في القانون التجاري ومن بينها أن يكون ذات تاريخ واحد إلا لقد مقوماته كأداة وفاء تجرى بحري النقود وإتقلب إلى أداة إتمان فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسخ حايته على الشيك بمعناه المعروف به قانوناً، ومن ثم فإن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهري يوجب عليه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، بما ينتهي معه على المحكمة بمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه.

- إن محكمة ثاني درجة وإن إلتفتت عن الدفع بأن الشك موضوع الدعوى يحمل تاريخين لإيدائه في غيبة الطاعن عند نظر إستئنافه إلا أن هذا الدفاع، وقد أثبت بمحض تلك الجلسة، أصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى، قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر موضوع معارضة الطاعن الإستئنافية، وهو ما يوجب عليها إبداء الرأي بشأنه وإن لم يعاود المعارض إثارته، ذلك بأن من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل يمينه لإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً، وهذا بعض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل، لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشينة المتهم في الدعوى، فإن هي إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الإستدلال السالم.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٨

- لما كان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشك محررة بخط الساحب ولقط تعين أن يحمل الشك توقيع هذا الأخير. لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في الصامل، فإن توقيع الساحب على الشك على يياض دون أن يخرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشك ما دام قد إستوفى تلك البيانات.

- أن إعطاء الشك للمصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البابين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه وينحسر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التوضيح وطبيعته ومداه ويتقل هذا العبء إلى من يدعى بخلاف الظاهر.

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبقها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة ولقاء تجرى مجرى النقود في المعاملات.

- لا عبرة بالأسباب التي دفعت لإصدار الشك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام الجريمة.

- لا يجدي الطاعن تسانده إلى أن المدعية بالحقوق المدنية قد ملأت بيانات الشيكات على خلاف الواقع بما كان يصير منه أن تمتد إليها أسباب الإباحة، إذ أن هذه الحالة لا تدخل في حالات الإستثناء التي تسترج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتدبير وأيضاً الحصول عليه بطريق التهديد - فعالة الضياع وما في حكمها هي التي أتيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يعوون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بملو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد إستناداً إلى سبب من

أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لابد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سبباً للإباحة.

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠

- من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابه لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإسعانة بخبر تخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها، وأنه لا مان كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إذا من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإسعانة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء.

- لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى وجاء مقصوداً على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهري لصلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير الرأى فيها، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها هذا الدفاع وأن تحمسه وأن تبين العلة في عدم إجابه إن هي رأت إطراره أما إنها لم تفعل وإنظمت عنه كلية فإن حكمها يكون معيباً بما يطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥

من المقرر - في جريمة إصدار شيك بدون رصيد - أنه لا يكفي أن يكون الرصيد قائماً وقابلًا للسحب وقت إصدار الشيك ولكن يبين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للمصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للمصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يعجبه إلى استيفاء مقابل الشيك وما لإفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشفاً للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقسوع الجريمة أو تراعى عنها. لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما أفاد به البنك من عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ لاحق لإصدار الشيك فإن ما انتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد يطق وصحيح القانون.

الظعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦

جرمة إعطاء شيك بغير رصيد هي جريمة الساحب الذى أصدر الشيك فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها فى التداول وهي تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديرًا. بأن الجريمة إذا تم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك. لما كان ذلك، وكان الظهور الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بمثابة إصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان يعلم وقت الظهور بأن الشيك ليس له مقابل ولاء لدى المسحوب عليه كما أن المظهر لا يعتبر شريكًا للساحب لأن الجريمة تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عمل سابق على الظهور اللهم إذا ثبت أنه إضرب معه - بأى طريق من طرق الإثبات - فى إصداره على هذه الصورة على أن عدم العقاب على الظهور بوصفه جريمة شيك بغير رصيد لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصبًا متى ثبت فى حق المظهر توافر أركان هذه الجريمة.

الظعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢

(١) جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل ولاء له قابل للسحب فى تاريخ الإستحقاق. إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول باعتباره أداة ولاء تجري مجرى النقود فى المعاملات.

(٢) متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإن مفاد ذلك أنه صدر فى هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الإدعاء بأنه حرر فى تاريخ سابق.

(٣) حالة الحجز على رصيد مصدر الشيك فى البنك ما هى إلا صورة من صور عدم قابلية الرصيد للسحب.

(٤، ٥) متى تسوء النية فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل ولاء له - فى تاريخ إصداره وهو علم مفروض فى حق الساحب بل وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للإستحقاق من قدرته على الوفاء بقيمة الشيك حتى يتم صرفه، فإنه لا يجدى المتهم الدفاع بتوقيع الحجز بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٤ قبل تاريخ إصدار الشيكين. ذلك بأنه كان عالماً وقت إصدارهما أن قيمتهما لن تصرف نتيجة الحجز ويكون قصده الجنائى عن جريمة إعطاء شيكين لا يقابلهما رصيد قائم قابل للسحب ثابتاً فى حقه لما توافر معه أركان الجريمة المسندة إليه، ولا ينفى قيامهما علم تقديم أصل الشيكين ذلك أن للمحكمة أن تكون عقيدتها فى هذا الشأن بكافة طرق الإثبات ومن ثم فهى تطمئن إلى صحة الصور المقدمة وتأخذ بها كدليل فى الدعوى.

٦) من المقرر أن المحكمة لا تلجأ إلى دفاع المتهم المستند إلى التعارض لأنه جاء لاحقاً لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشروط التي نص عليها القانون ولا تأثير له على قيام المسؤولية الجنائية.

٧) متى كان الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية قد قرر أمام محكمة الإشكال بملسة ١٩٧٥/١١/٣٠ بأن المتهم صدد قيمة الشيكين وأنه يتنازل عن الدعوى المدنية وقدم إقراراً مؤرخاً في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ صادراً من المدعى بالحقوق المدنية يحمل هذا المعنى فإنه يتعين لذلك إثبات ترك المدعى بالحق المدني لدعواه المدنية مع إلزامه معاريفها السابقة على ذلك الركن عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٠

متى كان البين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، أن المدعية بالحقوق المدنية أقامت الدعوى المباشرة ضد الطاعن بوصف أنه أصدر لها شيكاً بدون رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي لها قرشاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت، ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بحبس المتهم "الطاعن" شهراً مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية قرشاً واحداً تعويضاً مؤقتاً، وبنت ما انتهت إليه من إدانة المتهم والقضاء بالتعويض على أن المتهم أصدر للمدعية بالحقوق المدنية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وقد أصابها من ذلك ضرر، وإن ارتكبت المتهم هذه الجريمة ثابت من الشيك المقدم من المدعية بالحقوق المدنية ومن إفادة البنك بعدم وجود رصيد للمتهم قائم وقابل للسحب، بما يتعين معه عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات. لمعارض الطاعن وقضى في المعارضة برفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه. لإستئناف الطاعن وقضت محكمة ثاني درجة حضوراً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، ولئن كان قد أثبت في ديباجة الحكم المطعون فيه أن الواقعة التي طرحت على المحكمة الإستئنافية هي تبديد الطاعن متعلقات مملوكة للمدعية بالحقوق المدنية ومسلمة إليه على سبيل الأمانة الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، إلا أن الحكم أورد في مدوناته ما نصه: "وحيث إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيعين تأييده". لما كان ذلك، وكان إذا ذكرت التهمة في الحكم الإستئنافية بصيغة مخالفة بالمرة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الإستئنافية عند تأييدها الحكم الابتدائي سوى قولها: "إن الحكم المستأنف في محله، فإن محي حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة عالية من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من

جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت عليها أحكامه ويعين إذن نقضه. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيلاً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٠

— المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسرده من أجنبى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة.

— وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع ومنها الشيك يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يؤثر عليه زوال صفته ولا يتحول الساحب لإسداد مقابل الوفاء وإنما يتحوله فقط أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفته.

— من المقرر أنه لا يكفى أن يكون الرصيد قائماً وقابلاً للسحب وقت إصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف، ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء ماضى يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك وما ألقاه البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائى سواء عاصر هذا الإجراء وقوع أو تراخى عنها

— القصد الجنائى في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب.

— مراد الشارع من العقاب في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو حماية الشيك وقبوله في التداول على اعتبار أن الوفاء به كالوفاء بالنقد سواء بسواء ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره إذ أنها لا تؤثر في طبيعته وتعد من قبل الواعث التي لا تأثير لها على قيام المسؤولية الجنائية التي لم تستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة.

الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٠

— من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتستطع عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات وأن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة

وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا إطمأنت إلى صحتها، وإذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة أن الحاضر عن المدعى باطن المدني قدم إلى محكمة أول درجة بملسة ١٩٧٤/١٠/٢٣ حافظة تنطوي على صورة فوتوغرافية للشيك موضوع الدعوى وإفادة البنك بعدم وجود رصيد وثبقت المحكمة من مطابقتها للأصل الذي أعيد إليه كما أورد الحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء طبقاً للقانون وأنه ثبت من إفادة البنك عدم وجود رصيد للمتهم قائم وقابل للسحب ومن ثم فلا تغريب على المحكمة إذا هي لم تستحب لطلب الطاعن ضم أصل الشيك وإفادة البنك أو ترد عليه ويكون منفي الطاعن في هذا الصدد في غير محله.

— لما كان من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما جاء بصورة الحكم الصادر في القضية رقم..... لسنة ١٩٧٤ جح الأزيكية ومحضر الصلح المقدمين من الطاعن وانتهى إلى أطراح ما يثيره حول سبب تحرير الشيك، فإنه لا يكون هناك وجه لما ينماه الطاعن على المحكمة من عدولها عن تنفيذ قرارها بضم أوراق القضية مسالفة الذكر إذ من المقرر أن المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يبدو أن يكون قراراً تحضياً لا تتولد عنه حقوق للمصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صولاً لهذه حقوق.

— لما كانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه: "يعين الإختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم، أو الذي يقبض عليه فيه". وهذه الأماكن قسائم متساوية في إيجاب إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها، ويعتبر مكان وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم إختصاص محكمة عابدين محلياً بنظر الدعوى ورفضه على سند من القول أن واقعى تحرير الشيك وتسليمه إلى الجنى عليه كانتا بدائرة قسم عابدين وهو ما لم يحمده الطاعن أو يعاود الجدل في شأنه أمام المحكمة الإستئنافية، فإن ما يثيره من قاله الخطأ في تطبيق القانون في هذا لا يكون له وجه.

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت من المحكمة منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة ما عملها تمكيناً لمخكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً والتسبب المعتر في هذا الصدد يجب أن يكون في بيان جلي مفصل يثبت استطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به، كذلك فمن المقرر أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وإتواته عدم صرف قيمته إستغلالاً للأوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقعه للتوقيع المحفوظ لديه لأنه لا يسار إلى بحث القصد الملائس إلا بعد ثبوت القصد نفسه لما كان ذلك، وكان الحكم الإبتدائي المؤبد بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إكتفى في بيان الواقعة بالإحالة على أقوال المجني عليه وورقة الشيك وإفادة البنك دون أن يورد مضمون أى منها مؤداه ووجه إستدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق المتهم كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً أو عدماً وإستيفاء شرائطه وأطلق القول بربوت التهمة في عبارات جملة مبهلة لأنه يكون ممياً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة في خصوص ما قضى في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧

- لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ولقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير، لأن علوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤيدها في الصامل، وكان توقيع الساحب على الشيك على يباح دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به، أو غير ذلك من بيانات، لا يؤثر على صحة الشيك، ما دام قد إستوفى هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه، إذ أن الأصل أن إعطاء الشيك، لن صدر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ أو غير ذلك من بيانات يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذه البيانات قبل تقديمه إلى المسحوب عليه، وينحصر عنه بالضرورة عن إثبات وجود هذا التوقيع وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء إلى من يدعى بخلاف هذا الأصل.

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد، تحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول لتتمتع عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثر لها على المسؤولية الجنائية، ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة.

- من المقرر أن الدفع بأن الشيك في حقيقته يحمل تاريخين وبأنه مزور، وبأنه لم يقصد من توقيعه أن يكون شيكاً كل أولئك من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تتطلب تحقيقاً موضوعياً تتحسر عنه وظيفتها، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة والحكم أن الطاعن لم يشر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها إجراء تحقيق في شأنه، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لتحقيق لم يطلبه منها، أو الرد على دفاع لم يطره أصلها.

- لما كان الوفاء اللاحق لوقوع الجريمة أو طلب التهم تمكينه من القيام بهذا الوفاء لا ينفي الجريمة ولا المسؤولية عنها، فإن النعي على المحكمة إنتفاها عن طلب تمكينه من سداد قيمة الشيك موضوع الإنهام ذريعة للحكم بالعقاب، يكون بعيداً عن الصواب.

الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ١١٨٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣

إفادة البنك بأن رصيد الطاعن لا يسمح بصرف الشيك، مفادها أن الرصيد أقل من قيمة الشيك، وهو ما يؤتمنه نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، شأن إنقضاء الرصيد كلية، وشأن أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع، إذ كلها قسائم متساوية في التجريم وفي العقاب.

الطعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٣ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء صاحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول لتتمتع عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك في التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره أنها دوافع لا أثر لها على مسؤوليته الجنائية.

الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣

- لما كان أمر الرصيد من الأمور الموضوعية، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد إستخلصت طلب البنك الرجوع على الطاعن لعدم وجود حساب جاز لديه، أن الشيك يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، وكان الطاعن لا ينزع في عدم وجود رصيد له ولم يدع أنه طلب من محكمة الموضوع إجراء تحقيق في هذا الشأن، فليس له أن ينهى عليها فودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها والرد على دفاع لم يثر أمامها.

- لما كان من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعرف في القانون التجاري بأنه أداة دفع ولاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات، وما دام أنه قد إستوفى القومات التي تجعل منه أداء ولاء فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذا الشيك أن يكون تأمناً لدينه الناشئ عن عملية تجارية جرت بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية أو أنه أوفى بقدر من قيمة الدين الذي حرر الشيك تأمناً له، إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات. كما أنه لا عورة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب مسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره.

الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٣

- لا يشترط لزماً أن يكون الشيك محرراً على النموذج مطبوع ومأخوفاً من دفور شيكات يخص الساحب كما أن عبارة "عدم وجود حساب" تقابل في معناها مع عبارة "لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب" الواردة في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات.

- إن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد، تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل ولاء له قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق، ذلك العلم المقوض في حق المتهم الذي يعلم من قبل عند إصدار الشيك أنه لا يوجد له حساب أصلاً بالبنك، وإذا كان المتهم قد أعترف بأنه أصدر الشيك وسلمه للمجنى عليه، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات، ولا يؤثر في قيام مسؤوليته عنها أن يكون قد سدد كل أو بعض قيمة الشيك موضوع الإتهام ما دام أن هذا السداد على فرض قيامه قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة وتوافر أركانها.

- لما كان طلب التعويض في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يكون من إصداره كذلك ورده إلى المجنى عليه وعدم صروفه فإن طلب المدعي بالحقوق المدنية إلزام المتهم بالتعويض الناشئ عن ارتكابه هذه الجريمة تكون قد توافرت مقوماته، لما هو مقرر من أنه يكفي في وقوع الضرر المسعرج للتعويض أن تثبت إدانة

المتهم، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد إستئنافاً بالحكم المعارض فيه قد دان المحكوم عليه للأسباب التي أوردتها طبق مادتي الإتهام فيما أوقعه عليه من عقوبة وأسس قضاءه بالتعويض المألوف المحكوم به للمدعى بالحق المدني على ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد في حقه وترتب الضرر الموجب للتعويض مرتبطاً مع الفعل المسند إليه برابطة سببية مباشرة فإنه يكون قد أصاب فيما إنتهى إليه من قضاء بما يتعين معه رفض المعارضة موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه، بلا مصاريف جنائية.

الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٤

لما كان يبين من المفردات المضمومة للطعن رقم ٦٢٥٠ لسنة ٥٣ قضائية - على ما يبين من الصورة الرسمية للحكم الصادر فيه والمرققة بالأوراق - أن من بين ما أثاره الطاعن قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين اللجنة - موضوع الطعن المائل - والجنح المنظورة معها الخاصة بالشيكات إستحقاق ١٥/٧/١٩٧٨، ١٥/٨/١٩٧٨، ١٥/٩/١٩٧٨ موضوع القضايا أرقام ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٠، ١٣٧٣ لسنة ١٩٨٠، ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٠ من طعنا اغررة للمطعون ضده الثاني على اعتبار أن الشيكات الأربعة وإن اختلفت مواعيد إستحقاقها فقد أعطائها الطاعن جميعاً إلى المطعون ضده الثاني مقابل ثمن سيارة إشراها منه بموجب عقد البيع المؤرخ ٢٦/٢/١٩٧٨ المرفق بملف اللجنة والذي يؤيد هذا البلاغ لما كان ذلك، وكان الحكم قد قضى في الدعوى محل الطعن بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كي يبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهري لو تحقق قد يتغير به وجه الرأي في الدهوى، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٦٢٥٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٤

لما كان يبين من المفردات التي أموت المحكمة بعضها تحقيقاً لوجه الطعن أن من بين ما أثاره الطاعن قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين هذه اللجنة والجنح المنظورة معها الخاصة بالشيكات أرقام.....، إستحقاق.....، موضوع القضايا أرقام.....، جنح قسم أول اغله ".....، جنح مستأنف طعنا"،.....، جنح قسم أول اغله ".....، مستأنف"،.....، جنح قسم أول اغله ".....، جنح مستأنف طعنا"، اغررة للمطعون ضده الثاني على اعتبار أن الشيكات الأربعة وإن اختلفت مواعيد إستحقاقها فقد أعطائها الطاعن جميعاً إلى المطعون ضده الثاني مقابل باقي ثمن سيارة إشراها منه بموجب عقد البيع المؤرخ.....، المرفق بملف اللجنة والذي يؤيد هذا الدفاع، ولما كان ذلك، وكان الحكم قد قضى في الدعوى محل الطعن بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كي يبين حقيقة الأمر فيه مع أنه

دفاع جوهرى لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم يكون معيأً بالقصور بما يقتضى نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٤٥٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشيك قد استوفى فى شرائطه القانونية فإنه لا يبعدى الطاعن ما يثيره من جدل فى صدد نفى مسئولية الجناية من أن الشيك كان مسلماً لأمين على ذمة تصفية حساب بينه وبين المدعى بالحق المدنى ولأن هذه الحالة لا تدخل بالنسبة إلى الطاعن فى حالات الإستثناء التى تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك - وهى الحالات التى يتحصل فيها الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضاً الحصول عليه بطريق التهديد لحالة الضياع وما يدخل فى حكمها هى التى أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانب ما يصون به ماله بغير توقف على حكم للقضاء تقديراً من الشارع بملو حق الساحب فى تلك الحال على حق المستفيد إستناداً إلى سبب من أسباب الإباحة.

الطعن رقم ٧٠٥٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٤

- لما كان من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الإستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتمطلف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة بأعباءه أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات، ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ إستحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقى طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً، إذ أن تأخير الإستحقاق ليس من شأنه فى هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول وإستحقاق الدفع فى تاريخ السحب بمجرد الإطلاع. لإصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له فى التاريخ المثبت بالشيك، وبذلك يتدمج معاد الإصدار فى معاد الإستحقاق وتتطلف ملكية مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه.

- لما كان من المقرر أنه لا عرة بالأسباب التى دعت صاحب الشيك إلى إصداره إذ أنها لا أثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البوائت التى لا تأثير لها فى قيام المسئولية الجناية التى لم يسنزم الشارع لتوالتها لية خاصة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيأً بمخالفة القانون والقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والإحالة فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٤

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالمقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات وأن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة وللمحكمة أن تكون عقبتها في ذلك بكل طرق الإثبات فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا إطمأنت إلى صحتها. وإذا كان بين من محاضر جلسات المحاكمة أن الحاضر عن المدعى بالحق المدني قلم إلى محكمة أول درجة بجلسة..... حافظه تطوى على صورة فوتوغرافية للشيك موضوع الدعوى وإفادتين من البنك المسحوب عليه وصورة فوتوغرافية لقرار وصاية وأخرى لإعلام شرعى وأثبت باخضار أن "الحكمة طابقت الأصل على الصورة وردت الأصل إليه." كما أورد الحكم الإبدائي أن الشيك المقدمة صورته الضوئية مستحق في..... ومسحوب من الطاعن على بنك مصر فرع جاردن سبى لصالح الورثة المستفيدين بمبلغ ٢٧٢٠٠ جنيه ثم سجل الحكم أن "الشيك قد إستوفى كافة أوضاعه الشكلية ومن ثم كان قابلاً للوفاء بمجرد الإطلاع عليه، إلا أن الثابت من خطاب البنك أن رصيد المتهم - الطاعن - كان لا يفي الشيك حيث كان رصيد حسابه الجاري مبلغ ٢٢٨,١٣٤ جنيهاً فقط ثم أعيد تقديم الشيك مرة أخرى وأعيد لعدم كفاية الرصيد" ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي لم تستجب لطلب الطاعن ضم أصل الشيك - بفرض تسككه بذلك - أو ترد عليه ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد في غير محله.

- من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ومن ثم فلا جناح على الحكم إن هو أعرض عما يثيره الطاعن بشأن أساس العلاقة التي حدثت به إلى إصدار الشيك، ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير صديد.

- الوفاء بقيمة الشيك كلها أو بعضها قبل تاريخ إستحقاقه - بفرض حصوله - لا ينفي توافر أركان الجريمة ما دام أن صاحب الشيك لم يسرده من الجنى عليه، فإنه لا جدوى للطاعن من تعيب الحكم فيما تضمنته تقريراته من صورة تاريخ المخالصة لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً، ومن ثم يعين التقرير بذلك.

الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٠
مجرد تقديم الشيك الذي لا يقابله رصيد قائم، والإستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس في ذاته جريمة معاقباً عليها، بل يجب أن يكون مصحوباً بطرق إحتيالية. فالحكم الذي يماقب على ذلك بمادة النصب دون أن يبين الطرق الإحتيالية التي إستعملها الجاني للوصول إلى غرضه هو حكم معيب معين نقضه.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٤٠/٢/١٩
إن القانون إذ نص في الشطر الأول من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على عقاب كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد نهى في عبارة صريحة، لا لبس فيها ولا غموض، عن إصدار كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وفاء كاف ويمكن التصرف فيه. ولم يشترط لإتزال العقاب من يخالف نهيه هذا إلا مجرد علمه بأن الشيك الذي أصدره لم يكن له وقت إعطائه من أصدره له مقابل وفاء مستكمل لتلك الصفات. هذا هو مفهوم عبارة نص القانون. وهو الذي أسطر عليه القضاء وفقه القانون الفرنسي الذي نقل عن هذا النص. وهو كذلك الذي يتفق مع طبيعة الشيك والفرض الذي أعد له مما كان له إحصار في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي فرض رسم دفعة على الشيك أقل من سائر الأوراق التجارية ولم يكن ذلك إلا لأنه أداة دفع ووفاء تغني عن إستعمال النقود وتستحق الأداء لدى الإطلاع دائماً وليس أداة إئتمان تمكن المطالبة بقيمتها في غير التاريخ الذي أصدرت وأعطيت فيه بالفعل. ومتى كان هذا مقروئاً كان القول بأن القانون لا يوجب وجود مقابل للشيك إلا عند إستحقاقه أو في وقت موعد دفعه، لا في وقت إصداره، وأن الميزة إذن في سوء القصد هي العلم بوجود المقابل وقت الإستحقاق أو الدفع فقط - هذا القول كله مخالف لصريح النص الذي صدر به القانون فلا يمكن بأية حال التعويل عليه.

الطعن رقم ١٨٦٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٤١/١٢/١
إن الشيك الذي تنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل الشروط المبينة فيها إنما هو الشيك بمصاه الصحيح، أي الذي يكون أداة وفاء توفى به الديون في المعاملات كما توفى بالتقود تماماً، مما يقتضيه أن يكون مستحق الوفاء لدى الإطلاع دائماً. فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ ما على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر، وكانت تحمل هذين التاريخين فلا يصح علمها شيكاً معاقباً على إصداره. وذلك لأنها لا تكون أداة وفاء وإنما هي أداة إئتمان، ولأنها في ذاتها تحمل ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه.

الطعن رقم ١٩١٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٤١/١١/١٠

إن الشيك الذى يقصد بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل الشرائط المبيحة فيها إنما هو الشيك بمعناه الصحيح، أى باعتباره أداة وفاء تولى به الدينون فى المعاملات كما تولى بالنقود تماماً مما مقتضاه أن يكون مستحق الوفاء لدى الإطلاع دائماً. فإذا كانت الورقة قد صدرت فى تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع فى تاريخ آخر، وكانت تحمل هذين التاريخين، فلا يصح عدّها شيكاً معاقباً على إصداره، وذلك لأنها ليست أداة وفاء وإنما هى أداة إلتصان فيها ذاتها ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه.

الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٤

— متى كان الشيك بحسب التاريخ المكتوب فيه قابلاً للصرف من وقت تحريره فإنه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع. ولا يحق للساحب أن ينازع فى ذلك بتقديم الدليل على أنه إنما أصدره فى تاريخ سابق.

— إنه وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى تنص على أن الأوراق المضمنة أمراً بالدفع — ومنها الشيك — يجب تقديمها للصرف فى الميعاد المعين فيها إلا أن عدم تقديم الشيك فى ميعاد تاريخه المكتوب فيه لا يوجب عليه زوال صفته، ولا يحول الساحب إسداد مقابل الوفاء، وإنما يحوله فقط أن يبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور — أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل فى منفعته.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٦

الشيك المسحوب وفاءً لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل، فإن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من سحب شيكاً ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المخرجه به. أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاءً لدين قمار فلا يعد به إلا عند المطالبة بقيمته.

الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ مكتب قس ٢٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٠

— متى كان التهم حينما أصدر الشيك يعلم بأن قيمته لا تصرف بدلالة إفادة البنك بعدم وجود حساب له، فإن القصد الجنائى بمعناه العام فى جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم يكون ثابتاً، وتكون الجريمة المستندة إلى التهم قد توافرت أركانها القانونية.

- إن إيفاء قيمة الشيك إذا كان قد جاء لاحقاً لوقوع الجريمة بعد إستكمالها للشروط التى نص عليها القانون، لا يكون له تأثير على قيام المسؤولية الجنائية.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

من المقرر أن الشيك إذا ما إستوفى شرائطه القانونية يعتبر أداء دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع دائماً ويعنى عن إستعمال النقود فى المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها، فإن التعامل به ما دام قوامه نقداً أجيباً يقع تحت طائلة التأليم.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩

- إن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعلم وجود مقابل ولاء له قابل للسحب فى تاريخ الإستحقاق، إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول بإعتباره أداة ولاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات، أما عبارة بسوء نية الواردة فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فلا تفيد شيئاً آخر غير إستنزاف القصد الجنائى العام، أى إنصراف إرادة الساحب إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يطلبها القانون دون أن تشير إلى قصد خاص من أى نوع كان.

- الحكم الجنائى الصادر فى جريمة إعطاء شيك بغرر رصيد لا يجوز قوة الأمر القضى بالنسبة إلى الدعوى المدنية التى ترفع من بعد أمام المحاكم المدنية، إلا فيما فصل فيه فصلاً لازماً من وقوع هذا الفعل متسبباً إلى فاعله، ولا شأن له بالسبب الذى إستطرد إليه من أنه أعطى مقابل دين معين.

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩

من المقرر أن سوء النية فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل ولاء له فى تاريخ إصداره، وهو أمر مفروض فى حق الساحب، ولا يفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً له مقابل لم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك، إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده محظفاً فيه بما يلقى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه.

الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٩

- إن القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل ولاء للشيك الذى أعطاه فى تاريخ السحب.

- لما كان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ إستحقاقه لا ينفي توافر أو كان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد دائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسرده من الجني عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

- إن عبارة عدم وجود رصيد للساحب التي إستخلصها الحكم من إجابة البنك وعبارة عدم وجود حساب جار - التي يستند إليها الطاعن في أنها كانت إجابة البنك عند تقديم المستفيد بالشيك إلى البنك هما عبارتان يتلانيان في معنى واحد في الدلالة على تخلف الرصيد، ومن ثم فإن ما يشهده الطاعن من وجود خطأ في الإستناد يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٧

لما كان الثابت من المقررات، أن التظهير الوارد على الشيكات موضوع الدعوى الماثلة قد إقتصر على عبارة "ادفعوا لأمر....." والقيمة برسم التحصيل "ومذلل بتوقيع المستفيد" فإن هذا التظهير يعد في وصفه الحق وتكييفه الصحيح تظهيراً توكلياً قصد به المظهر أن ينب عنه البنك المظهر إليه في قبض قيمة الشيك نيابة عنه ليس إلا، ولا يغير من ذلك أن يكون الشيك خامله، ما دام أن الأخير قد حوله إلى المظهر إليه تظهيراً توكلياً، أخذاً بصريح عبارات التظهير آتفة الذكر، على خلاف الحال لو أن البنك تقدم لصرفه وهو خلو من عبارات تظهير بالمعنى آتف الذكر، تأسيساً على أنه حامل الشيك وليس مظهراً إليه، إذ يفرض في هذه الحالة أنه مالكة، وهو ما لا عمل له عند صراحة عبارات التظهير وأنه للتحصيل، وهو الحال في الدعوى الماثلة.

الطعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

من المقرر أن عدم تقديم الشيك للمحكمة لا ينفي وقوع الجريمة وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات، وكانت محاضر الجلسات قد علت في درجتي التقاضي من طلب ضم الشيك لأجل إطلاع المحكمة أو الخصوم عليه أو اللطعن عليه بالتزوير، كما أن الثابت أن الطاعن أن يتمسك بالجلسات بتزوير الشيك أو بطلب سلوك طريق اللطعن بالتزوير عليه، وكان الحكم المستأنف قد أقام قضاءه بالإدانة على ما إستخلصه من بيانات الشيك المثبتة بحضور جمع الإستدلالات فإنه ليس للطاعن من بعد أن ينعي على المحكمة عدم إستجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه.

الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٥٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦

- من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجارى بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه ويعنى عن إستعمال النقود في المعاملات وما دام أنه قد إستوفى القومات التى تجعل منه أداة وفاء فى نظر القانون فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أن الشيك تحرر تأميناً لتفقد قرض من البنك المدعى بالحقوق المدنية، إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات.

- من المقرر أن سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره، فلا عبرة بما يدفع به الطاعن من عدم استطاعته تغطية الرصيد ليلقى بقيمة الشيك بسبب فرض الحراسة إذ أنه كان معيناً أن يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحرير الشيك لدفاع الطاعن المستند إلى تعذر توفير مقابل الوفاء لفعل يده عن الإدارة لفرض الحراسة هو مما لا يستأهل رداً لظهور بطلانه.

- من المقرر أن تغاير تاريخ إصدار الشيك عن تاريخ إستحقاقه - على فرض صحته - لا ينال من إعطاف الحماية القانونية عليه طالما أنه لا يعمل إلا تاريخاً واحداً، إذ أن تاريخ الإستحقاق ليس من شأنه فى هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول وإستحقاق الدفع فى تاريخ السحب بمجرد الإطلاع إذ أن معاد الإصدار يندمج فى هذه الحالة فى معاد الإستحقاق وتتقل ملكية مقابل الوفاء بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إلى المستفيد.

- من المقرر أنه لا عبرة بعلم المستفيد وقت إستلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب فى البنك المسحوب عليه وكان الثابت من الحكم أن الدعوى قد أقيمت على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك فإنه يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية، ومن ثم تكون مقبولة.

الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦

- إن نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة قد جرى على أنه "لا تقبل المعارضة فى دفع قيمة الكمبيالة إلا فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها"، وكان المقرر طبقاً للنص القانونى سالف الذكر أن الشارع أباح للساحب أن يتخذ من جانبته إجراء يعصم به ماله بغير توقف على حكم من القضاء، لما قدره من أن حق الساحب فى حالى الضياع والافلاس الحامل يعطو على حق المستفيد.

- لما كان من المسلم به أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد، كما إنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف، فإنه يمكن إلحاق حائى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة في الوفاء بقيمته، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال، وأن الورقة متحصلة من جريمة ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل، ذلك بأن الشارع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التي هي الأصل - هي الأولى بالرعاية.

الطنين رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٧

من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على يباح دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك إذ أن إعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد في ظاهره - أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانين قبل تقديم الشيك للمسحوب عليه، وينحصر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه، وينقل هذا العبء إلى من يدعى بخلاف هذا الظاهر.

الطنين رقم ٣٥٣٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١١

لما كان البين من محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب أجلاً للطعن بالتزوير على الشيك محل الإتهام بيد أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن وأطرح ما أثاره من دفاع بقوله "وحيث أن المحكمة تلقت عما قرره المتهم بشأن طلبه أجلاً للطعن بالتزوير على الشيك موضوع الإتهام ذلك أن المحكمة ترى أن هذا الطعن غير جدى ليس من ورائه هدف سوى إطالة أمد النزاع وتعطيل الفصل في الدعوى الجنائية أية ذلك أن المتهم لم يطعن بالتزوير على الشيك طيلة نظر الدعوى الجنائية أمام محكمة أول درجة، إضافة أنه ليس ثمة ما يمنع المتهم من التقرير بهذا الطعن من تلقاء نفسه الأمر الذي يفعله" لما كان ذلك وكان الدفع بتزوير الشيك هو دفاع جوهري بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذ صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها، فكان على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه. فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل عليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وكان رد الحكم بأن التأخير في الطعن بالتزوير يجعل الدفع به غير جدى لا يصلح رداً على هذا الدفع ولا يسوغ إطراره لما هو مقرر من أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حملاً على عدم جدته ما دام منتجاً من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى في الدعوى، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع

عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل منهم حقه في أن يدلي بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزعم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلّية للحقيقة وهداية إلى الصواب.

الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٧

دفاع المتهم بأن الورقة تحمل تاريخين وطلبه الإطلاع على الشيك للتحقيق من ذلك هو دفاع جوهري من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها، والفصل فيه لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها - فإذا استند الحكم إلى البيانات المثبتة بمحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخاً واحداً، فإن ذلك لا يكتفى ردّاً على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أحلت بحق المتهم في الدفاع والحكم معيّناً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٠

- إذا كان الثابت أن الشيك لا يحمل إلا تاريخاً واحداً، فإنه يكون في حكم القانون التجاري أداة وفاء لا أداة إلتزام، ولو كان هذا التاريخ مخالفاً لحقيقة تاريخ تحرير الشيك.

- القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل ولاء له في تاريخ السحب، وليست المحكمة ملزمة بالتحدث على إستقلال عن هذا العلم لأنه من القصور الجنائية العامة - ما دام المتهم لم يتنازع أمام محكمة الموضوع في قيام هذا العلم لديه - بل إنه يسلم في طعنه بقيامه إذ يقول أن المستفيد كان يعلم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك.

- يستفاد علم المتهم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب.

- لا حيرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والفرض من تحريره، ولا يعلم المستفيد وقت إستلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

تعتبر جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات معافرة الأركان بمجرد إعطاء المتهم الشيك وعلمه بعدم وجود مقابل ولاء له في تاريخ السحب، بغض النظر عن كلفة صناديق ليمته بعد ذلك.

الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥

إن البيانات التى يتطلبها القانون لإعتبار السند شيكاً يجرى مجرى النقود أن يحمل أمراً صادر من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين وهو فى هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الإطلاع وبعد شيكاً بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، لما كان ذلك وكانت جريمة إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات وكان سوء النية فى جريمة إصدار الشيك بدون رصيد يعرّف مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره وهو علم مفروض فى حق الساحب.

الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ٥/٦/١٩٨٥

— من المقرر أن الشيك فى حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف فى القانون التجارى بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه وينتفى عن إستعمال النقود فى المعاملات، وما دام قد إستوفى المقومات التى تجعل منه أداة وفاء فى نظر القانون فإن الساحب لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما غصصها به القانون من ميزات، ولا عبء فى قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ولا يعلم المستفيد وقت إستلامه بعدم وجود رصيد للساحب فى البنك المسحوب عليه، والقصد الجنائى فى تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ السحب.

— من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفى توافر أركان إعطاء شيك بدون رصيد قائم للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسوفه من الجنى عليه، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة.

— من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو أصدر لأمر شخص معين أو أذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره — متى وقع صحيحاً أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه وينتفع لقاعدة تظهيره من الدفع مما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره وإنما يعمده إلى المظهر إليه الذى يصبح مالِكاً لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهيره الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بل تقع الجريمة فى هذه الحالة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومعتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٨

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل ولاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة ولاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواحث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة.

- من المقرر أن حالة ضياع الشيك وما يدخل في حكمها - وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضاً الحصول عليه بطريق التهديد - وهي التي أوجب فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد إستاداً إلى سبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لابد لحمايتها من دعوى ولا تصلح سبباً للإباحة.

الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠

إن مجرد إعطاء الشيك من الساحب إلى المستفيد يتحقق به معنى طرحه للتداول فإذا تبين أن ليس له رصيد قائم وقابل للسحب، أو كان الرصيد أقل من قيمته. أو سحب مضمونه كل أو بعض رسمه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك مع العلم بذلك أو أمر المسحوب عليه بعدم دفع قيمته، قامت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، إذ تعطف بهذا الطرح للتداول، الحماية القانونية التي أسبغها الشارع، بالعقاب على هذه الجريمة، باعتبار أن الشيك أداة ولاء تجرى مجرى النقود في المعاملات وأن الوفاء به، كالوفاء بالنقود سواء بسواء، وذلك صوناً لهذه الورقة، وحاجة لها عند قبولها في التداول، وأنه لا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره، إذ لا أثر لها على طبيعته، وتعبد من قبيل البواحث التي لا تأثير لها على قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة.

الطعن رقم ٧١٠٩ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٤

لما كان الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمستفيد يعتبر ولاء كالوفاء بالحاصل بالنقود سواء بسواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسود قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصالحه، إلا أن ثمة تقييداً يرد على هذا الأصل هو المستفاد من التجميع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة فقد نصت المادة ٦٠ من قانون العقوبات على أن "تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكبت به

سليمة عملاً بحق مقر بمقتضى الشريعة بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون أينما كان موضوع هذا الحق من القوانين المعمول بها - بإعتبارها كلا متسقاً مع رابط القواعد - يعتبر سبباً من أسباب الإباحة إذا ما إرتكب بنية سليمة، فالقانون يفرض قيام مصلحة يعرف بها ويحميها بحيث يسمح بإتخاذ ما يلزم لتحقيقها وإستخلاص ما تنطوي عليه من مزايا، وهو فى ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر، وعلى هذا الأساس نصت المادة ١٤٨ من قانون التجارة على أن "لا تقبل المعارضة فى دفع قيمة الكمبالة إلا فى حالتى ضياعها أو تقلص حاملها" فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ما له بغير توقف على حكم القضاء لما قدره الشارع من أن حق الساحب فى حالتى الضياع والإفلاس الحامل يعلو على حق المستفيد. وإذ جعل هذا الحق للساحب يشاره بنفسه بغير حاجة إلى دعوى وعلى ما توجهه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، فقد أضحي الأمر بعدم الدفع فى هذا النطاق قبلاً وأردأ على نص من نصوص التجريم وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لإستاده - إذا ما صدر بنية سليمة - إلى حق مقرر بمقتضى القانون، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يدخل فى حكم ضياع السرقلة البسيطة والسرقلة بطرؤف والحصول على الورقة بالتهديد، كما أنه من المقرر أن القياس فى أسباب الإباحة أمر يقره القانون، فإنه يمكن إلحاق حالتى تهديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته، فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة، ولا يغير من الأمر أن يوجب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن تتوافر للشيك من ضمانات فى التسامى، ذلك بأن الشارع رأى أن مصلحة الساحب فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون التجارة هى الأولى بالرعاية، وأذ كان ذلك، فإن ما تمسك به الطاعن من دفاع - على السياق آنفاً - وهو دفاع يظهره ما قدمه من مستندات يضحى هاماً وجوهرياً لما له من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية لما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وتستظهره وتخلص عناصره كشفاً لدعى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت إطراره، أما وقد سكنت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٦ مكتب قضا ٣٧ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٦

من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على ياح دون أن يدرج القيمة التى يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك إذ أن إعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يبعد أن مصدره قد فوض المستفيد فى وضع هذين البيتين قبل تقديمه للمسحوب عليه وينحصر

عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه، وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الظاهر.

الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٦

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات تتم خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل ولاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أصبحها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة ولاء تجري مجرى النقود في المعاملات أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه تعد من قبيل الأعمال التحضيرية، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الإختصاص بحكمة مكان تحرير الشيك قد بنى على خطأ في تأويل القانون إذ الموعول عليه في تحديد الإختصاص اختلف في هذه الدعوى بالمكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد وهو ما لم تكن المحكمة بالوقوف عليه بما يجعل حكمها مشوباً بالقصور.

- لما كان إصدار التهم لعدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد وفي يوم واحد عن معاملة واحدة أيما كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها - يكون نشاطاً إجرامياً لا ينجز اقتضى الدعوى الجنائية عنه، وفقاً لما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية، بصدر حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أي شيك منها، وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه "إذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في الحكم بالطرق المقررة في القانون". وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقوة الأمر المقضي بالقول بإختلاف الشيكات وإن التهم لم يقدم الدليل على أن الشيكات جميعها قد حررت عن معاملة واحدة، وكان ما ساقه الحكم للرد على الدفع لا يكفي لحمل قضائه برفضه، إذ كان يعين عليه أن يثبت إطلاعه على الجنحتين المتقدم ياتهما وأشخاص ومحل وقوع كل منها ومدى نهائية الحكم فيها. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده رداً على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤدية إلى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير - برأى في شأن ما أثير من خطأ في تطبيق القانون بما يبيحه أيضاً بالقصور.

الطعن رقم ٥٧٧١ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٨

من المقرر أن إصدار التهم لعدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة - أيما كان التاريخ الذي يحمله كل منهما أو القيمة التي صدر بها يكون نشاطاً إجرامياً

واحداً لا يتجزأ وهو ما يحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم، فإنه يتعين إعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن تلك الوقائع. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقيام الارتباط بين الشيكات موضوع الإتهام في الطعن المائل والطعنين رقمي،....، بالقول بأن الأوراق قد حلت من إنتظام الشيكات موضوع الإتهام بنشاط إجرامى واحد وكان ما ساقه الحكم للرد على الدفع -- على نحو ما تقدم بيانه -- لا يكف لحمل قضائه برفضه، ذلك أن الثابت من الإطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم للمحكمة بمسند صادر من الشركة المدعية بالحق المدني تضمن صدور الشيكات موضوع الإتهام عن عملية واحدة - هى عملية إستيراد مواتير فورڤ "٨١" وصادرة لشخص واحد "الشركة المدعية بالحق المدني" وفي يوم واحد - فضلاً عن تسلسل أرقامها، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده رداً على الدفع بقيام الارتباط بين العناصر الكافية والمؤيدة إلى قبوله أو عدم قبوله.

الطعن رقم ٦٨٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٧

لما كان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يتعين أن يستظهر الحكم بالإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للسرف. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه وإستيفائه لشرايطه فإنه يكون قد إنطوى على قصور في البيان.

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ٤/١٠/١٩٨٧

من المقرر أنه لا يكفي أن يكون الرصيد قائماً وقابلاً للسرف وقت إصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للمصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للمصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء ماضى يتجه إلى إستيفاء مقابل الشيك وما أفاده البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التى تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام الجنائى سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها وأن القصد الجنائى في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب.

الطعن رقم ٣٠٧٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٧

لما كان مفاد تأجيل المحكمة للدعوى أثناء نظرها للإستعلام عن رصيد التهم - أنها قدرت أهمية هذا الإجراء في تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها، بيد أنها عادت وأصدرت حكمها في الدعوى دون تحقيق هذا الإجراء، ودون أن تورد في حكمها ما يبرر علونها عنه، وإذ كان من المسلم به أن المحكمة متى

وأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل يعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً وهذا بغض النظر عن مسلك التهم أو المدعى بالحقوق المدنية في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإثبات في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشينة التهم أو المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى، فإن هي استنتت عن تحقيق هذا الدليل لعلها أن تبين علة ذلك بشروط الإستدلال السالغ وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع، ولا يرفع هذا العوار عدم معاودة الطاعن إبداء هذا الدفاع أمام المحكمة الإستئنافية إذ كان عليها تدارك ذلك الخطأ.

الطعن رقم ٥٧٤٥ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٨

- من المقرر أن الشيك متى صغر خامله أو لأمر شخص معين أو لأذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحاً أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره إبداء وإنما يصعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات.

- من المقرر أن السداد اللاحق على وقوع جريمة إصدار الشيك بدون رصيد لا أثر له في المسؤولية الجنائية.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٨

- من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على يباس دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به أو غير ذلك من بيانات لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد إستوفى هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه.

- من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علم الساحب بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالمقاب على هذه الجريمة بإعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة، مما يكون نصي الطاعن في هذا الخصوص غير سديد. كما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يفر من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ إستحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً.

- لما كان البين من المفردات المضمومة على ما سلف أن الشيك محل الجريمة وإن كان قد سلم للمطعون ضده الثالث بموجب عقد من عقود الأمانة هو عقد الوديعة إلا أن الطاعن فوض هيئة التحكيم في تسليمه خصمه المطعون ضده الثاني في حالة تقاعسه عن تنفيذ حكم المحكمين، ومن ثم فإن قيام المطعون ضده الثالث بتسليم الشيك تنفيذاً لقرار المحكمين يخرج عن نطاق التأنيم طبقاً لنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لتخلف قصد الجنائي وهو 'تصرف نية إلى إضافة المال إلى ملكه وإعتلاسه لنفسه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته قد إقون بالصواب لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان للساحب بحسب نص المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و١٤٨ من قانون التجارة أن يتخذ في حالات ضياع الشيك أو سرقة أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تبديده من الإجراءات ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء إلا أن مناط ذلك هو تحقق حاله من تلك الحالات، فإذا إنقضت تحققها عاد الأمر إلى الأصل العام وهو أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء قانوناً كالحاصل بالنقود سواء بسواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسرد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصالحه.

الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥

من المقرر أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد، وإن تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنها جميعاً بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار شيك منها.

الطعن رقم ٢٧٨٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٢

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسفها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة بإعباره أداة تجبرى مجزئ النقود في المعاملات. لما كان ذلك، وكان ثمة طرق ثلاث لتعيين المستفيد في الشيك، الأولى : أن يصدر الشيك لإذن أو لأمر شخص معين، وهذه هي الصورة الغالبة وفيها يتداول الشيك عن طريق ظهوره، والثانية أن يصدر لحامله وهي صورة مألوفة للشيك في التعامل التجارى، وفيها يتداول الشيك عن طريق تسليمه وتعيين المستفيد فيه بواسطة حياته، والثالثة تفرض تعيين المستفيد باسمه ومثل هذا الشيك ينقل الحق الثابت فيه عن طريق الحوالة المدنية، وهذا لا يسلبه الحماية الجنائية وإن اقتصر ذلك على العلاقة بين الساحب والمستفيد، ولما كان الطاعن لا يجارى في أنه هو الساحب للشيك، وكان صدور الشيك لإذن

المستفيد فيه - على فرض صحته - لا ينفي عنه صفة الشيك ولا يسلبه الحماية الجنائية، بل يفيد إمكان تداوله عن طريق تظهيره.

الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١١/١٣/١٩٨٨

- من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على ياح لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد إستوفى البيانات الخاصة به قبل تقديمه للمسحوب عليه وأن التوقيع على يباح يفرض حلوله مفاده أن مصدر الشيك قد فوض المستفيد في وضع بياناته.

- من المقرر أنه لا عرة بالأسباب التي دفعت إلى إصدار الشيك فإنه لا يجدى الطاعن ما يثبته بصدد ذلك ويصدد الفصل في دعوى خيانة الأمانة التي أقامها ضد المدعية باحلق المدنى.

الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٨٨

من المقرر أن طيبة الشيك كأداة وفاة تجرى مجرى النقود وهذا يقتضى أن يكون موحد التاريخ بحيث يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء، ليكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه بغض النظر عن وقت تجريه، بحيث لو حلت الورقة تاريخين لأنها تفقد بذلك مقوماتها كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلبت إلى أداة إلتصاف وخرجت بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسيع حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانوناً، وكان دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل أكثر من تاريخ، هو دفاع جوهري لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - خاصة وأن ما قدمه من مستندات يظهر دفاعه - أو ترد عليه بأسباب مائلة تؤدي إلى إطراره أما وهى لم تفعل واكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يعنيه ويوجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ٦/٥/١٩٨٨

لما كان بين من الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن تظهير الشيك على يباح للبنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيراً توكلياً لتحصيل قيمته وقيدها في حساب المظهر.....، بدلالة أقوال المذكور بالتحقيقات وما أثبتته البنك المدعى على ظهر الشيك من أنه مجرى تحصيل قيمة الشيك لحساب المستفيد بالبنك. وكان من المقرر أن مجرد التوقيع على ظهر الشيك يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية ما لم يثبت صاحب الشأن أنه أراد بالتوقيع أن يكون تظهيراً توكلياً. وقد جرت العادة على أن المستفيد يظهر الشيك إلى البنك الذى يتعامل معه تظهيراً توكلياً فيقوم بتحصيل قيمته وقيدها في حساب العميل فإن دفاع الطاعن يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترتب

عليه - لو صح - تغير وجه الرأي فيها لإتضاء الضرر عن الوكيل المدعى، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أو ترد عليه بأسباب سائلة تؤدي إلى إطرأحه، أما وهي لم تفعل واكتفت بقولها أن تظهير الشيك على يياض يعد تظهيراً ناقلاً للملكية ما لم يثبت خلاف ذلك، وهو تقرير قانوني وإن كان صحيحاً - إلا أنه لا يواجه دفاع الطاعن القائم على أن تظهير الشيك كان تظهيراً توكلياً للشواهد التي ساقها وليس تظهيراً ناقلاً للملكية، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبب مما يوجب نقضه والإحالة.

*** الموضوع الفرعي : شيك سباحي :**

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

إن الشيك السباحي إذا حل توقيعين لم يعد بينه وبين الشيك العادي فارق.

*** الموضوع الفرعي : طبيعة الشيك :**

الطعن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ٩/٤/١٩٦٣

طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضي أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء، بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره. وإذا كان الشيك بعد التأخير عليه باستئصال ما دفع من قيمته الأصلية قد حل تاريخين فقد بذلك منذ هذه اللحظة وإلى - حين تقديمه للبنك - مقوماته كأداة وفاء تجري مجرى النقود وإنقلب إلى أداة إئتمان، فنخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسخ حايها على الشيك بمعناه المعروف به قانوناً، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه محطناً حين دان الطاعن على أساس معايير لهذا الفهم، ويتعين لذلك نقضه وبتيرة الطاعن.

*** الموضوع الفرعي : مقومات الشيك :**

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧١

إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع، وكان قد إستوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود، فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات.

ضرب

* الموضوع الفرعي : أركان جريمة الضرب :

الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٩

- متى كان الجاني قد ارتكب فعل الضرب متعمداً إصابة شخص معين فهو مسئول عن الضرب العمد سواء أصاب من إنتوى ضربه أم أصاب غيره، فإن الخطأ الحاصل فى شخص الجنى عليه لا قيمة له فى توافر أركان الجريمة.

- إن جريمة الضرب لا تتطلب توافر قصد جنائى خاص بل يكفى لتوفر القصد الجنائى فيها تعدد الضرب. وإذن فلا حاجة بالمحكمة إلى أن تتحدث فى حكمها عن هذا القصد على إستقلال.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٠

إن جريمة الضرب لا تقتضى قصداً جنائياً خاصاً يعين على المحكمة التحدث عنه، إذ أن فعل الضرب يتضمن بذاته العمد. وإذن فالطعن على الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة الضرب بأنه لم يذكر أن الضرب حصل عمداً هو طعن لا وجه له .

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٢/١١/١٩٥١

لا يشترط فى فعل التعدى الذى يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يكفى أن يعد الفعل ضرباً ولو كان حاصلًا باليد مرة واحدة .

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٢

- إذا كانت الواقعة التى ألجأ إليها الحكم هى أن المتهم وهو غير مرخص له فى مزاوله مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه فسبب له بذلك ورمأً بالفلك الأيمن فهذه جريمة إحداث جرح عمد بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، لا إصابة خطأ .

- إن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء أكانت تستخدم فى ذات المهنة أو كانت لازمة لها كالكاث العادة. فالحكم فى الجريمة السابقة بمصادرة ما عند المتهم من قوالب وجبى يكون فى محله .

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٥٢

ما دام الدفاع عن المتهم لم يطلب استدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب، وما دام الحكم قد استخلص في منطق سائغ أن الآلة المستعملة كانت عصا، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ٦/٤/١٩٥٦

المتهم في جريمة الضرب يكون مستولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالراعي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان معتمداً لتجسيم المستولية .

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ٦/١١/١٩٥٦

حتى استبعدت المحكمة إصابتي العامة لعدم حصولها من المتهمين، فلا يصح لها أن تسند إليهما إحداث إصابات أخرى اجنئى عليهما وأخضعهما بالقدر المتيقن في حقهما، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله، وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٣/٢٥/١٩٥٧

حتى كان الثابت أن المتهم تعمد إصابة شخص بضربه بالعصا فأصابته العصا عين آخر وأفقدتها الإبصار، فإن ركن العمد يكون معولاً في هذه الصورة ذلك أن الخطأ في شخص اجنئى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي إرتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ٤/١٥/١٩٥٧

لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يعد الفعل ضرباً بصرف النظر عن الآلة المستعملة في إرتكابه ولو كان الضرب بقشة اليد.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٤/١٦/١٩٥٧

حتى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يصعد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن إعتباره معدداً لهذا الجرح عن عمد وإرادة، وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في إحداث هذا الجرح، ومن ثم فإذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تعذيب مرود بعين اجنئى عليها لم يكن مقصوداً به إحداث جرح وأن

إستعمال المروء على هذا النحو ليس من طيحه إحداث الجرح وأن الجرح إنما نشأ عن غطشه فلا يمكن القول بعد ذلك إن القصد الجنائي في جريمة الجرح احدثت للعامة متوفر لدى المتهم .

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٧

- معى كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أجرى للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته، فإن جريمة إحداث الجرح عمداً تتوافر عناصرها كما هو معرف بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

- إن القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد إنما يتحقق باقدام الجاني على إحداث الجرح عن إرادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يحظره القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته، ولا يؤثر في قيام المسؤولية أن يكون المتهم قد أقدم على إتيان فعلته مدفوعاً بالرغبة في شفاء المجنى عليه .

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٦/١/١٩٦١

لا تلزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التي إستعملت في الإعتداء متى إستقيمت أن المتهم هو الذى أحدث إصابة المجنى عليه .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨

لا يشترط لتوافر جبهة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل بعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أو لم يترك.

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد ساءل الطاعن الأول عن جريمة الضرب العمد المنطبق على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات مستنداً إلى أقوال شهود الإثبات، وكانت المحكمة قد حصلت أقوالهم - في خصوص تعيين أشخاص المحدثين على المجنى عليه - بما مفاده أن المحدثين كانوا ثلاثة أشخاص مجهلين في قول البعض وأنهم كانوا أربعة أو خمسة أو ستة في قول البعض الآخر وكان الحكم لم يفصح كيف إنتهى إلى أن الطاعن الأول كان من بين أولئك المحدثين، حال أن أحداً من الشهود لم يحدده باسمه أو يعرف عليه فيما بعد، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتموض والإبهام والقصور مما يعميه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٠

من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى، تناقضاً يستعصى على الموائمة والتوفيق. وإذا كان ذلك، وكان ما

أورده الحكم من شهادة المجنى عليه من أن الطاعن قد إعتدى عليه بالضرب، فأحدث إصابته التي بينها التقرير الطبي، فإنه يسرى بعد ذلك أن يكون ذلك الإعتداء قد أسفر عن إصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك بالمجنى عليه أى أثر على الإطلاق، ذلك بأنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يعد الفعل ضرباً ولو حدث باليد مرة واحدة، سواء ترك أثراً أو لم يترك، ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة الحكم الإدانة بمقتضى تلك المادة، أن يبين مواقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها، وعليه فإن ما يثيره الطاعن - من عدم إتساق أقوال المجنى عليه مع التقرير الطبي، لما قرره المجنى عليه من أن الطاعن جربه ضربة واحدة بعضاً في حين أثبت التقرير الطبي وجود إصابتين به - يكون غير سديد

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩

إن آلة الإعتداء ليست من أركان الجريمة .

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨

إنه من البدهة أن الضرب بقبضة اليد على العين يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يقف بجانبه على السواء، مما لا يحتاج في تقريره أو إستباطه إلى خبرة فنية خاصة يصعب على القاضى الالتجاء إليها. ولما كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعى لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك فليس له أن يعيب على المحكمة مسكوها عن إجابته إلى طلب لم يده أو الرد على دفاع ظاهر الفساد .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

لما كانت الأداة المستعملة في الإعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة وأنه لا فرق بين السكين والمطواة في إحداث الجرح الطعنى الذى أثبتته التقرير الطبي، فإن معنى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٧

لا يشترط لتوافر جملة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك.

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٤
إذا طبقت المحكمة المادة ٢٠٦ عقوبات على متهم فليس من الضروري مطلقاً ذكر الجروح التي حدثت للمجنى عليه سببت له مرضاً أو أعجزته عن القيام بأشغاله. إذ لا ضرورة لخل هذا البيان إلا عند تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات.

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦
إن جريمة إحداث الجرح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام، وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٠
جريمة إحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته. لما كان ذلك، وكانت المحكمة لا تلزم بأن تحدث استطلائاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى، فإن ما يشهده الطاعن في هذا الصدد لا يعمد أن يكون جديلاً موضوعياً لا يقبل منه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٣
لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعصاء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم مواقع الإصابات التي أنزلها الطاعنان بالمجنى عليها ولا أثرها ولا درجة جسامتها.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٦
من المقرر أن العادة المستدعية بحسب المستفاد من الأمثلة التي حرمها المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بعفة مستدعية وكان يكفي لتوافر العادة المستدعية - كما هي معروفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه، أو أن تكون منفتحة قد فقدت كلياً حتى ولم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة، وكانت المحكمة قد إطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي وعناصر الإثبات التي أوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه في عينه اليمنى قد خلقت له عاهة مستدعية هي فقد ما كانت تتمتع به من قوة إبصار قبل الإصابة فقدت تماماً، ومن ثم فإن ما يشهده الطاعن من ضعف قوة إبصار هذه العين

أصلاً لا يؤثر في قيام أركان الجريمة ما دام أنه لم يدع في مراجعته أن تلك العين كانت لفائدة الإبصار من قبل الإصابة النسوب إليه أحداثها.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٠

(١) من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتفسير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها.

(٢) لما كان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يجب الحكم ولا يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عناه، وهذا في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحكمة دون أن تبين العلة في ذلك، فإن ما يبرره الطاعنان في شأن أقوال المجني عليه لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إسقاط معتقدها لما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(٣، ٤) لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة البوت التي إطمأنت إليها المحكمة - وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة، فلا على المحكمة إن هي أعرضت عنه وألغت عن إجابته، وهو لا يستلزم منها عند رفضه رداً صريحاً وكان البين من الإحلال على محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب ضم القضية رقم ... عسكرية الزبوعن، وأشار في مراجعته إلى أنه وإن كانت واقعة القضية المطلوبة ضمها سابقة على الواقعة موضوع الدعوى إلا أن الدفاع يستدل منها على الخصومة السابقة بين الطرفين، ولما كان الثابت من ذلك أن قصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن إلا إثارة الشبهة في أدلة البوت التي إطمأنت إليها المحكمة، ومن ثم فلا يحق للطاعنين - من بعد - إثارة دعوى الإحلال بحقهما في الدفاع لأنطاعت المحكمة عن طلب ضم القضية المذكورة، ولا يقدر في ذلك ما ذهب إليه الطاعنان في أسباب طعنهما من أنهما كانا يرميان من هذا الطلب إثبات إنه لم يكن في مقدورهما الإعتداء على المجني عليه بنسب ما لحق بهما من إصابات في الواقعة السابقة موضوع القضية المطلوب ضمها، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصبح أن ينشئ الطعن على ما كان يحتمل أن يديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يده بالفعل.

٤) لما كان ذلك، كان لا يشترط لوائح جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك، وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما اعتديا على الجنى عليه بالضرب مما أحدث به الإصابات التي أثبتها الحكم من واقع التقرير الطبي وأخلعهما بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، فإن معنى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سليم.

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١
من المقرر أن التعذيب وإن كان حقاً للزوج من مقتضاء إباحة الإيذاء، إلا أنه لا يجوز أن يتعدى الإيذاء الخفيف، فإذا تجاوز الزوج هذا الحد فأحدث أذى بجسم زوجته، كان معاقباً عليه قانوناً، حتى ولو كان الأثر الذي حدث بجسم الزوجة لم يزد عن موجعات بسيطة.

الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١
لما كان من المقرر أنه لا يشترط لوائح جريمة الضرب البسيط التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أم لم يترك، وعلى ذلك فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم موقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالجنى عليه ولا أثرها أو درجة جسامتها .

الطعن رقم ٤١٦٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢
إذا كان الطاعن لا يمارى في صحة ما حصله الحكم من أقوال شاهدي الإثبات من اعتدائه بالضرب على الجنى عليه، وكان من المقرر أنه لا يشترط لوائح جريمة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك، فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم.

الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧
في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً فإن الجاني يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي - كإطالة أمد علاج الجنى عليه أو تخلف عاهة مستديمة به أو الإضرار إلى موته - ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائفة على أن وفاة الجنى عليها كانت نتيجة إعتداء

الطاعن، ولقد دافعه في هذا الشأن بما أثبت من أن الجنى عليها ظلت تعاني من الحروق المبرحة التي أصيبت بها منذ وقوع الحادث ونقلها إلى المستشفى في ١٩٧٧/٢/٢٢ وحسب مفادتها لما في ١٩٧٧/٥/٨ وإعادتها إلى بلدتها ووفاتها أثر ذلك مباشرة في ١٩٧٧/٥/١٠، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أقيم الحكم عليه قضاء له معينة الصحيح من الأوراق، فإن ما أثاره عن إقطاع علاقة السببية تأسيساً على فوات القوة السابقة ما بين إصابة الجنى عليها ووفاتها لا محل له ما دام أنه لا يدعى بوقوع إهمال متعمد في علاجها.

الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٤
الطبيب الجراح لا يعد مرتكباً لجريمة الجرح عمداً لأن قانون مهنته - اعتماداً على شهادته الدراسية - قد رخص له في إجراء العمليات الجراحية بأجسام المرضى. وبهذا الوعى وحده ترتفع مسئوليته الجنائية عن فعل الجرح.

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٣١
لا شيء في القانون يوجب على محكمة الموضوع أن تذكر في حكمها نوع الآلة التي استعملها المتهم في الضرب.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١٩
يكفى لتطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً.

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١٢
ذكر لفظ " العمد " ضرورياً في الحكم متى كان العمد مفهوماً من عباراته.

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٦
ليست المحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ عقوبات ملزمة أن تبين مواقع الإصابات ولا أضرارها ولا درجة جسامتها. فإذا كانت التهمة المطروحة عليها هي جناية ضرب النفس إلى موت مما يقع تحت نص المادة ٢٠٠ عقوبات، وليت لديها أن جميع المتهمين المسندة إليهم هذه التهمة ضربوا الجنى عليه، ولكنها لم تبين من التحقيقات التي تمت في الدعوى من هؤلاء المتهمين هو الذي أحدث الإصابة التي سببت الوفاة حتى تصبح مقابلة بموجب المادة ٢٠٠ عقوبات، لاستبعدت تلك المادة مكففة بمقابلة المتهمين جميعاً بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات، لأنه، فضلاً عن أن تصرف المحكمة هذا في مصلحة المتهمين، لا وجه هؤلاء المتهمين

في أن يتعوا على حكمها أنه لم يحدد الإصابات التي عوقب كل من الطاعين من أجلها، إذ الاعتداء بالضرب مهما كان بسيطاً ضيقاً تاركاً أثر أم غير تارك، فإنه يقع تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات.

الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٥
التأديب المباح شرعاً لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسراً أو جرحاً، ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض. فإذا ربط والد ابنته بجمل ربطاً محكماً في عضديها أحدث عندها غرغرينا سببت وفاتها فهذا تعذيب شنيع يقع تحت طائلة المادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢٣
إن وصف الآلة المستعملة في ارتكاب الجريمة ليس من الأركان الجوهرية الواجب بيانها في الحكم. فإذا أغفل الحكم بيانها فلا يجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٣٧/١٠/٢٥
يكفي لإثبات توافر ركن القصد الجنائي أن يكون العمد في ارتكاب الفعل مفهوماً من عبارات الحكم فتصير الحكم بأن المتهم حرب الجنى عليه يُلغى حتماً أن الفعل الإيجابي الذي وقع من المتهم قد صدر عن عمد منه.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٢
إن جريمة إحداث الضرب أو الجرح تتم قانوناً بارتكاب فعل الضرب أو الجرح عن إرادة من الجنائي وعلم منه أن هذا الفعل يؤثر عليه الساس بسلامة جسم الجنى عليه أو صحته. وإذاً فلا يؤثر في قيام هذه الجريمة رضاء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح.

الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٦٥ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٤١/١٠/٢٧
لا يشترط في الحكم بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن تبين فيه درجة جسامته الإصابات التي نزلت بالجنى عليه، إذ أن مجرد الاعتداء بالضرب يقع تحت هذا النص ولو كان بسيطاً لم ينشأ عنه أى أثر. وإذا طبقت المحكمة هذه المادة على المتهمين باعتبار أن كلا منهما ضرب الجنى عليه فإنها لا تكون ملزمة بأن تبين من منهم الذى أحدث كل إصابة مما شوهد به، إذ يكفي أن تكون قد أثبت أن كل واحد منهم قد وقع منه ضرب عليه.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥

إن كل شخص لا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشملته بسبب الإباحة، يحدث جرحاً بآخر وهو عالم بأن هذا الجرح يؤلم الجرح، يسأل عن الجرح العمود وما ينتج عنه من عاهة أو موت، سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء الجرحى عليه أو لم يتحقق.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٥

إن أحكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لحظ فيها قيام حسن النية لدى الجاني عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادي مراعاته. فإذا كان الجاني عليه قد تعمد تسويء مركز المتهم فأهمل قصداً، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سوا نتيجة تلك الفعل، فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت إليه حال الجاني عليه بسبب ذلك. وإذا كان الجاني عليه في الضرب أو نحوه مطالباً بتحمل المداواة المعتادة المعروفة، فإنه إذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه. لكنه لا يصح أن يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له آلاماً مبرحة، وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظاً فيه عنده أمر المتهم وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلبسها من الظروف.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٢٧

لا يشترط فيما يقع من أفعال التعدي تحت نص المادة ٢٠٦ ع أن تحدث جرحاً أو تسوجب علاجاً بل يكفي أن يكون الفعل ضرباً في ذاته. وإذا لم يضر باليد يقع بغر شك تحت نص المادة ٢٠٦ المذكورة.

الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٢

أعمال الإعتداء لا تستلزم تورطية إجرامية خاصة بل يكفي فيها مجرد تعمد الفعل لتكوين الركن الأدبي للجريمة. فباعتبار الحكم مستوفياً لكل الشرائط القانونية متى أثبت تورط هذا العمد ولو بطريقة ضمنية.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٣١/١/٨

يجب لإمكان تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يكون الجرح أو الضرب قد أحدث بالجاني عليه مرضاً أو عجزاً عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً. ولما كانت هذه النتيجة هي علة تشديد العقوبة وجب عند تطبيق هذه المادة أن يذكر في الحكم أن هذه النتيجة وقعت فعلاً وإلا كان الحكم ناقصاً في بيان الواقع ووجب نقضه. الغالب أن المرض يترتب عليه العجز عن القيام بالأعمال الشخصية إلا أنه لما كان أحد الأمرين كافياً على إنفراد لإمكان تطبيق المادة ٢٠٥ ع وجب أن يكون المرض الذي لا يتسبب عنه

العجز عن الأفعال الشخصية بالغاً من الجسامة مبلغاً يجعله أمام القانون في درجة ذلك العجز. وبلوغ المرض هذا المبلغ من الجسامة أمر تقديري موكول لقاضي الموضوع. ولكن لا يكفي لتطبيق المادة المذكورة أن يقول القاضي في حكمه أن الجنى عليه مكث تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوماً لأن هذا القول لا يكفي في الدلالة على شدة المرض الذي أصاب الجنى عليه لجواز أن يكون العلاج الذي إستمر هذه المدة قاصراً على الودد على الطبيب لعمل غيار يومي أو ما أشبه ذلك من الأحوال التي لا تدل بذاتها على جسامة المرض.

الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٩

من البدهة أن الضرب بألة راحة على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام الجنى عليه أو يلف خلفه على السواء، مما لا يحتاج في تقريره أو إستباطه إلى خبرة فنية خاصة بتعين على القاضي الإلتجاء إليها.

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٩

إذا كانت جريمة إحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يوجب عليه مساس بسلامة جسم الجنى عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تنترم بأن تحدثت إستقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى - كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في الدعوى، فإن ما يفور في هذا العدد لا يعمد أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل منه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٩

من المقرر أن جريمة إحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يوجب عليه المساس بسلامة جسم الجنى عليه أو صحته ولا تنترم المحكمة في هذه الجريمة بأن تحدثت إستقلالاً عن القصد الجنائي بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى .

الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٩

لما كانت جريمة إحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام، وهو يتوفر كلما ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يوجب عليه المساس بسلامة جسم الجنى عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تنترم بأن تحدثت إستقلالاً عن القصد الجنائي في الجرائم بل يكفي أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى .

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٦/١/١٩٦١
لا تلزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التي استعملت في الإعتداء متى استقيمت أن المتهم هو الذي أحدث إصابة الجاني عليه .

الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٥
من المقرر أيضاً أن آلة الإعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٢٤٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ٦/١١/١٩٨٦
من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالجاني عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ومن ثم فإن النص على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٧
لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين إعتداءهما بالضرب على الجاني عليه وإحداث إصاباته الموصوفة بالتقویر الطبي، وكان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثر أو لم يترك فإذا كانت المحكمة قد انتهت إلى إعتباره كذلك وطبقت المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات في حق المتهمين فإنها لا تكون قد أخطأت في شيء إذ أن المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات خاصة بمالة ما إذا وقعت مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح . ومن ثم يضحى معنى الطاعنين على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١/٢/١٩٨٧
من المقرر أن جريمة إحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يوجب عليه الساس بسلامة جسم الجاني عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تلزم بأن تتحدث استطلائاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١
من المقرر أن جنحة الضرب المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات تتحقق ولو حصل الضرب باليد ولو مرة واحدة نوك أثراً ولم يوك .

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١
يكفى للحكم بالتعريض المؤقت في صورة الدعوى - أن يثبت الحكم وقوع العمل الضار الناشئ عن جريمة الضرب في حق الطاعن يستوى في ذلك أن يؤدي الضرب إلى عاهة مستديمة أم يقتصر على مجرد الضرب البسيط، فإنه لا جدوى مما يجادل فيه الطاعن بشأن التقارير الطبية وفساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذي أسنده إليه والعاهة .

* الموضوع الفرعي : الاشتراك في جريمة الضرب :

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠
إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في الضرب الذي نشأت عنه عاهة بالجنبي عليه وعاقب كلاهما بالسجن دون أن يبين أن كليهما قد أحدث من الإصابات ما ساهم في تخلف العاهة وذلك مع علوه مما يدل على سبق إصرارهما على مقارفة جريمة الضرب أو إلتاقهما على مقارفتها قبل وقوعها، فذلك يكون قصوراً منه في البيان مستوجباً لنقضه، إذ أنه مع عدم قيام سبق الإصرار بين المتهمين أو قيام الإلتاق بينهما لا يصح أن يسأل كل منهما إلا على الأفعال التي إرتكبها.

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٣٥/٣/١١
إذا أثبت المحكمة في حكمها توافر طرف سبق الإصرار للمتهمين، وطبقت في حكمهم جميعاً الفقرة الثانية من المادة ٢٥٥ ع، تعين أن تطبق عليهم العقوبة المقررة وهي الحبس لا الفرامة. فإذا هي قضت على أحدهم بالفرامة تعين نقض حكمها وتوقيع عقوبة الحبس على هذا المتهم أسوة بباقي المتهمين .

الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٢٤
إن الإلتاق الجنائي بين شخصين أو أكثر على إرتكاب جريمة ضرب يجعل كلاً منهم مسئولاً بصفته شريكاً بالإلتاق عما يقع من الباقيين تنفيذاً لهذا الإلتاق، كما يجعله مسئولاً أيضاً عن المضاعفات الناتجة عن الضرب. وذلك لأن القانون نص على تشديد العقاب في حالة هذه المضاعفات مجرد حصولها ولو لم تكن مقصودة بذاتها من الضارب، فتسوى في ذلك مسئولية الفاعل الأصلي والشريك. وما دام ما وقع من الفاعل الأصلي لم يخرج عما حصل الإلتاق عليه مع الشركاء فلا محل مع هذا للرجوع إلى المادة ٤٣ من

قانون العقوبات، لأن هذه المادة تفرق وقوع جريمة أخرى غير التي تناولها فعل الإضرار. فإذا قدم متهمون إلى قاضي الإحالة لحاكمهم بالمادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من قانون العقوبات لإحداً منهم بالجنى عليه إصابات تختلف عن إحداها عامة مستتعة وكان ذلك منهم عن سبق الإصرار، وقرر قاضي الإحالة أن لا وجه للإقامة الدعوى ضدهم في جناية الضرب الذي نشأت عنه العامة لعدم معرفة محدثه من بين المتهمين وإحالتهم إلى النيابة لإجراء اللازم لحاكمهم جميعاً على جناية ضربهم الجنى عليه مع سبق الإصرار طبقاً للمادة ٢/٢٤١، واستند في قراره هذا إلى أن المتهم الذي أحدث العامة بالجنى عليه غير معروف، فإن ما أثبت في قراره من توافر طرف سبق الإصرار في الجريمة المسندة إلى المتهمين يلزم عنه وحده أنهم إتفقوا جميعاً على الإعتداء على الجنى عليه بالضرب، وهذا يقتضي إحصار كل منهم مستولاً كشريك بالإتفاق مع كل من الباقين عما وقع منه من ضرب وعن مضاعفات هذا الضرب .

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٤٠/٦/٢٤

لا يشترط للطالب بمقتضى المادة ٢٠٧ ع قديم " المقابلة للمادة ٢٤٣ جديد " أن يكون لدى المتهمين سبق إصرار على الضرب أو بينهم إتفاق عليه بل يكفي مجرد توافقه على إيقاع الأذى بالجنى عليه. فإذا أدانت المحكمة المتهمين الذين ضربوا الجنى عليه بالمادة المذكورة على أساس أنهم قد تواردت خواطرهم على الإجرام، واتجهت إتجاهاً ذاتياً نحو الجريمة، فإنها تكون قد طبقت القانون على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٤١/٣/٣١

إذا كان المتهمان متفقين على ضرب الجنى عليه وقام كلاهما بتنفيذ الإعتداء فيه فضربه أحدهما على ذراعه والآخر على رأسه فإن كلاهما يعتبر فاعلاً في جريمة إحداث العامة الناشئة عن إحدى الضريبتين.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٥٢ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٣٠/١١/٦

المرافق ركن مطلوب في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ وسبق الإصرار ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ عقوبات. ولا مانع قانوناً من الجمع بين التوافق وسبق الإصرار لى حادثة واحدة متى رأت محكمة الموضوع أن الأفعال التي وقعت من المتهمين تتكون منها الجريمة المنصوص عليها في المادتين المذكورتين معاً.

*** الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في جريمة الضرب :**

الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩

متى كان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار فى حق جميع المتهمين بالضرب الذى أحدث باجنى عليه إصابات نشأت عن إحداها عاهة، مستنداً فى ذلك إلى أسباب ذكرها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها، فإنه لا يكون قد أخطأ بمسألتهم جميعاً عن العاهة لأنه مع قيام ظرف سبق الإصرار عند المتهمين جميعاً يكون كل منهم مستولاً لا عما وقع منه لحسب بل أيضاً عما يقع من باقى المتهمين معه. وإذا كان الحكم فى تلخيصه الأخير للحادثة قد سها عن ذكر سبق الإصرار لذلك لا يؤثر فى سلامته، إذ هذا منه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر فى حقيقة مراده.

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ٤/١٢/١٩٧٣

من المقرر أن يسأل الجانى بصفته فاعلاً أصلياً فى جريمة إحداث عاهة مستديعة إذا كان قد إتفق مع غيره على ضرب الجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنقيلاً لهذا الغرض الإجرامى الذى إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت العاهة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذى أحدثها لما كان يبين من مواجهة الحكم المطعون فيه أنه وإن نفى توافر ظرف سبق الإصرار فى حق الطاعنين إلا أن ما سألته من ثبوت إلتحامهما سوياً مكتب الجنى عليه بحمل أولهما آلة حديدية والثانى ساطوراً إنها لا بهما ضرباً عليه - وذلك بسبب تجمد نزاع القديم محتدم بين الطرفين على ملكية المديعة - لما يقطع بهواهر إلتفاههما على التعدى على الجنى عليه بما يتعين معه مساءلة كل منهما عن جريمة إحداث عاهة مستديعة بصرف النظر عن باشر منهما الضربة التى لجمت عنها العاهة - ليكون معامهما على الحكم فى صدد إعتبارهما فاعلين أصليين فى الجريمة غير منديد، فضلاً عن عدم جدواه ما دامت العقوبة المقررة للشريك طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هى نفس عقوبة الفاعل الأصلي .

*** الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة الضرب :**

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠

القصد الجنائي فى جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجانى الفعل عن إزادة وعلم بأن هذا الفعل يوجب عليه المساس بسلامة جسم الجنى عليه أو صحته ولا يلزم التحدث عنه صراحة فى الحكم بل يكفى أن يكون مفهوماً من عبارته، فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم ضرب الجنى عليه فذلك يفيد حتماً أن الفعل الإيجابى الذى وقع منه قد صدر عن عمد.

الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٥٢

إن القصد الجنائي في جريمة الضرب العمد يتحقق متى ارتكب الجنائي فعل الضرب عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٣

إن القصد الجنائي في جرائم الضرب يتحقق متى ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو بصحته ولا يلزم التحدث عنه بصراحة، بل يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وظروف الواقعة .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ٥/٣١/١٩٥٥

إن ركن القصد الجنائي في جرائم الضرب العمد عموماً يتحقق بإرتكاب الجنائي فعل الضرب عن علم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه .

الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٨

توافر القصد الجنائي على الضرب لا يستلزم من الحكم بياناً خاصاً وإنما يكفي أن يستفاد من عبارته .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٤/١٥/١٩٦٨

الإصابات الرضية كما يجوز حدوثها من الضرب بالأيدى يجوز حدوثها من الضرب بالمصوى .

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٣/١٣/١٩٨٠

من الثابت أن جريمة أحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي للعالم وهو يتوافر كلما ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ويكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١١/١/١٩٨٢

من المقرر أن جريمة أحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي للعالم، وهو يتوافر كلما ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تلزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي لى هذه الجرائم بل يكفي أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٢

لما كانت جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يوجب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١١/١٦/١٩٣١

النية المبيتة على الإعتداء يصح أن تكون غير معلومة " indeterminee " ويكفي فيها أن يدبر الجنائي الإعتداء على من يعرض عمله كائناً من كان ذلك الموضع.

الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٣٢

يعتبر القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح العمد متى ارتكب الجنائي فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يوجب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته. ولا عبرة بالبواحيث.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٢/١٨/١٩٣٣

إن حق الزوج في تأديب زوجته مبن بال مادة ٢٠٩ من قانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية التي نصها " يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر. ولا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق ". وقد قالوا إن حد الضرب الفاحش الذي تشر إليه المادة هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد. فإذا ضرب زوج زوجته فاحشاً بها سحجين في ظاهر الخصر وسحباً آخر في الصدر، فهذا القدر كاف لإعتبار ما وقع منه محارجاً عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومسوراً للعقاب عملاً بالمادة ٢٠٩ عقوبات .

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ٥/٢٧/١٩٣٥

إن القصد الجنائي في جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفضي إلى الوفاة أو إلى العاهة المستديرة يتحقق متى تعمد الجنائي فعل الضرب أو إحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يوجب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته. ولا عبرة بعد ذلك بالبواحيث على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة. فإذا ثبت من الوقائع أن الجنائي لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يوجب عليه عادة حصول الجرح، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محمداً لهذا الجرح عن عمد وإرادة، وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في إحداث هذا الجرح. وإذا كان الوالدة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه شعر بال ألم عند التبول فقصد إلى منزل المتهم الذي

كان مخرجاً بعبادة أحد الأطباء فتولى هذا التهم علاج الجنى عليه بأن أدخل بقبله قسطرة، ولكن هذا العمل قد أساء إلى الجنى عليه وتفاقت حالته إلى أن توفي، وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمائة ومقدم القلب نتيجة لإلاج قسطرة معدنية بمجرى البول بطريقة غير لنية، وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموى عفن أدى إلى الوفاة - فهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ عقوبات، وهى جريمة إحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى إلى الموت، وإلها هى تكون جريمة القتل الخطأ، وعقابها ينطبق على المادة ٢٠٢ عقوبات.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢٣
إذا أراد شخص أن يضرب زهداً فأصاب عمراً فذلك لا ينفى توفر ركن العمد فى الجريمة التى وقعت على عمرو، إذ العبرة بالنية لا بشخص الجنى عليه .

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢١
مضى لت أن الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الأول الحرك لعمول أخرى تعاونت - وإن تنوعت - على إحداث وفاة الجنى عليه، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر، فالنهم مسئول جنائياً عن كافة النتائج التى ترتبت على فعله مأخوذاً فى ذلك بالقصد الإحتمالى إذ كان عليه أن يتوقع كل هذه النتائج المجازة الحصول :

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٢
يتحقق القصد الجنائى فى جريمة الضرب بمجرد إنتواء الجاني إلوف الفعل المكون للجريمة وهو إحداث فعل الضرب ذاته. ولا تأثير فى ذلك للبواعث الدافعة إلى ارتكاب الجريمة. فمع التسليم بأن الجنى عليه قد استفز الجاني لإحداث الضرب فلا تأثير لهذا الإستفزاز على قيام الجريمة التى ارتكبت تحت هذا العامل.

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٢٣
إن القصد الجنائى فى جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذى أوقع عليه هذا الفعل أو صحته. ومتى توافر القصد على هذا المعنى فلا تؤثر فيه البواعث التى حملت الجاني والدوافع التى حفزته إلى ارتكاب فعله مهما كانت شريفة مبحثها الشفقة وإيتفاء الخير للمصاب، لا ولا كون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاء منه. ولا يؤثر أيضاً فى قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مرخصاً له قانوناً فى مزاوله مهنة الطب أو مباشرة فرع من فروع. على أنه إذا كانت الرخصة القانونية لا تأثير لها فى قيام القصد الجنائى بل ولا فى وقوع الجريمة، فإنها باعتبارها من أسباب الإباحة

النصوص عليها في القانون ترفع عن المرحص لم المسؤولية المرفوعة على الجريمة التي وقعت. وإذا كانت أسباب الإباحة قد جاءت إستثناء للقواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم، فإنه يجب عدم التوسع فيها حتى لا يتفنع بها إلا من قصرها القانون عليهم. فالخلاق الذي يجري لشخص عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائياً عن جريمة إحداث الجرح العمد رغم رخصة الجراحة الصغرى التي يده، إذ هي على حسب القانون الذي أعطيت على مقتضاه لا تبيح له إجراء هذا الفعل .

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٠

إذا رمى زيد عمراً بحجر قاصداً إصابته فأعطائه الرمية وأصابته بكرة كان يسير معاذلة بجواره فإن مسؤولية زيد عن إصابة بكر هي مسؤوليته عن فعله الذي تعمد ارتكابه، لأن الخطأ في شخص الجاني عليه لا يغير من قصده ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١/٥/١٩٤٢

إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٧ إبريل سنة ١٩٣١ باعتماد اللائحة الداخلية للمعاهدة المدنية قد نصت على منع التأديب الجسماني منعاً باتاً. فلا يصح إذن التمسك بأحكام الشريعة في صدد وسائل التأديب. ومع ذلك فإنه إذا صح للمدرس بتلك المعاهد " مدرّس بالأزهر " أن يؤدّب أحد الطلبة جسمانياً فإن هذا ليس معناه أنه لا يعاقب إذا هو تخلف في ذلك الخلود المقبولة عقلاً.

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٣

إذا كانت الواقعة كما إستخلصتها المحكمة هي أنه على إثر النزاع الذي حصل بين المتهم وعصمه إتسوى كل منهما بالإعداد على الآخر، وبعد ذلك أنفذ مقصده بضرب طرفه، فإن كلاهما يكون في هذه الحالة معدياً، إذ كلاهما حين أوقع فعل الضرب كان قاصداً الضرب لذاته لا لسود به ضرباً موجهاً إليه فكلاهما معاقب على فعلته بلا تفرق بين من بدأ منهما بالعنوان ومن لم يبدأ، إذ أن حق الدفاع الشرعي يكون متطابقاً.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٤٥

منى أثبت الحكم على المتهم أنه تعمد إيذاء الجاني عليه حين إتلف قطعة من الحديد وهوى بها على رأسه فأحدث بها جرحاً نشأت عنه عاهة مستديمة فإنه يكون قد بين ركن العمد في الجريمة التي أدانته من أجلها بياناً كافياً .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٦

إذا إنتوى المتهم إيذاء شخص فأخطأ وأصاب شخصاً آخر، سواء أكان ذلك لعدم أحكامه تسديد الضربة أم كان لجهله حقيقة ذات شخص غريمه، فإنه يحاسب على أنه أحدث الإصابة عن عمد كما لو كانت ضربه قد أصابت من قصد إلى إصابته. وإذن فإن توجيه المتهم ضربة واحدة إلى امرأة وإصابتها بها هي وإنتها الصغرة التي كانت تحملها ولم تكن مقصودة بالإيذاء - ذلك يجعله مسئولاً عن إصابة البنت وعن مضاعفات الإصابة على أساس أنها متعمدة .

*** الموضوع القرعي : رابطة السببية في جريمة الضرب :**

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ٦/٦/١٩٣٨

إن رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة إحداث الجرح بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ. وإذا نفى الحكم وجود رابطة السببية بين خطأ المتهم [وهو سائق سيارة] والتصادم الذي وقع دون أن يبين كيفية إمكان تصور وقوع الحادث بدون ارتكاب المتهم لمخالفة المرور المنسوبة إليه، فإن هذا يكون قصوراً يجب الحكم عيماً جوهرياً مطلقاً له .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١/١/١٩٤٥

من يرتكب فعل الضرب عمداً يجب قانوناً أن يتحمل المسئولية عن النتائج المحتمل ترتها على الإصابة التي أحدثها، إذ هو كان عليه أن يتوقعها وقت ارتكابه فعله. فإذا كان الحكم قد ساءل المتهم عن وفاة الجنى عليه بناء على ما ثبت لدى المحكمة، الإعتبارات التي أوردتها في حكمها، من أن وفاة الجنى عليه إنما نتجت عن تلح الجرح ووصول عداوه إلى المخ، مما هو من المضاعفات المعروفة في مثل الإصابة التي أحدثها به المتهم، فذلك منها صحيح. ولا يغير منه أن يكون هناك إهمال في علاج الجنى عليه ما دامت لعله المتهم كانت هي العامل الأول الذي لولاه لما حصلت الوفاة.

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٩

علاقة السببية في المواد الجنائية، مسألة موضوعية يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها، فلا يجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض، ما دام الحكم قد أقام قضاؤه في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه.

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥

من المقرر أن إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يتفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا يجوز الجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه. لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضة يده ثم تناول عصا وإنهال بها ضرباً عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي تختلف عنها عاهة مستدعة يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً إرتبط بتخلف عاهة مستدعة بالمجنى عليه فقد لى السمع بالأذن اليسرى ونقص بالسمع بالأذن اليمنى مع ضعف بعضلات الوجه بالجهة اليسرى إرتباط السبب بالمسبب لأنه لو لا هذا الضرب بقبضة اليد والعصا لما حدثت تلك الإصابة - فيكون معنى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير سليم.

*** الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة الضرب :**

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد فى أسبابه ما يفيد تحقيق النتيجة التى يستقيم بها إنزال حكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى، فإنه يكون قاصراً عن بيان شرط تطبيق حكم المادة المذكورة .

الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١

لا يجدى للطاعن أن يجادل فى إنطباق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات التى أخذه بها الحكم، ما دام قد أثبت فى حقه أنه ضرب المجنى عليه ضرباً أحدث أذى بجسمه، وكانت العقوبة التى أوقعها عليه داخلة فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢

عجز المصاب أو مرضه مدة تزيد على العشرين يوماً شرط لازم لتطبيق المادة ٢٠٥ ع، فبان ذلك فى الحكم واجب. ولا يمكن أن يستند الحكم فى إثبات العجز أو المرض إلى أن علاج المصاب إستغرق مدة تزيد على العشرين يوماً، فإن هذا لا يقطع فى عجز المصاب عن أداء أعماله مدة العلاج. ولكن إذا كان الحكم مع هذا الإبهام قد أوقع على المحكوم عليه عقوبة مما يدخل فى نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فلا يبقى لهذا المحكوم عليه وجه للطعن على الحكم لإبهامه فى هذا الصدد .

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٣٥
للمحكمة حق الأخذ بما يقرره الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز عن الأعمال الشخصية، ولو كان المصاب يعالج خارج المستشفى .

الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٣٠
يكفى لتطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يذكر بالحكم أن المجنى عليه مرض وعولج أكثر من عشرين يوماً حتى لو كان المرض لم يمنعه عن مزاولة أعماله.

ضرب أفضى إلى الموت

* الموضوع الفرعي : أركان جريمة الضرب المفضى إلى الموت :

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٨

فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت يكون المتهم مسئولاً ما دامت الوفاة قد نشأت عن الإصابة التى أحدثها ولو عن طريق غير مباشر، كالوإجنى فى العلاج أو الإهمال فيه، ما لم يثبت أن ذلك كان متعمداً لتجسيم المسئولية .

الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥

ما دام التثبت مما أورده الحكم بإدانة المتهمين فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت أن المتهمين إلتفقوا فيما بينهم على ضرب الجنى عليهم وبأش كل منهم لفعل الضرب تنفيذاً لما إلتفقوا عليه، مما يقتضاه قانوناً مساءلتهم جميعاً عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت دون حاجة إلى تعيين من منهم أحدث الإصابة أو الإصابات الممعة، فإن مصلحتهم فى إثارة الجدل حول توافر ظرف سبق الإصرار فى حقهم أو عدم توافره تكون منطقية.

الطعن رقم ١٣٥٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٦

الأصل ألا يسأل شخص بصفته فاعلاً أصلياً فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضرب أو الضربات المقتضية إلى الوفاة أو التى ساهمت فى ذلك، أو إذا كان قد إلتفق مع آخرهم على ضرب الجنى عليه ثم بأش معهم الضرب فعلاً تنفيذاً للفرض الإجرائى الذى إلتفق معهم على مقارفته وفى هذه الحالة الأخيرة يسرى أن يكون هو محدث الضربات التى سببت الوفاة أو أن يكون قد أحدثها غيره ممن إلتفقوا معه. وعلى هذا فإنه إذا كان الحكم قد خلا بما يثبت أن الإصابة أو الإصابات التى وقعت من متهم كانت هى السبب فى وفاة الجنى عليه أو أنه إلتفق مع المتهم الآخر على ضرب الجنى عليه، وكان كل ما قاله هو أن هذا المتهم ضرب الجنى عليه على رأسه كما ضربه الآخر على الراس أيضاً وأن ضربات الرأس جميعاً ساهمت فى إحداث الوفاة، مشواً فى ذلك إلى التقرير الطبى الشرعى عن الكشف على الجنى عليه مع أن ما أورده من هذا التقرير لا يؤدى إلى تلك النتيجة التى إنتهى إليها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٨

إذا كان الحكم قد أثبت أن جذب المتهم للحقبة من يد الجنى عليها بعنف هو الذى أوقع الجنى عليها من الزام فأصابت بجروح، وأصبحت أثناء علاجها منها يالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج، وانتهى بوفاتها - فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر فيه ظرف الإكراه فى جناية السرقة كما يجعل للمتهم مسئولاً عن جناية إحداث جرح عمدى القضى إلى موت الجنى عليها .

الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٥٥/١/١٩

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بأنهم ضربوا الجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب القضى إلى موته، فدانتهم المحكمة بهذه الجريمة ذاتها بعد أن استبعدت ظرف سبق الإصرار لعدم ثبوته فى حقهم وأسست هذه الإدانة على النتيجة القانونية المستخلصة من قيام الاتفاق بينهم على ضرب الجنى عليه ومباشرة كل منهم ضربه، فإن ذلك منها لا يعد تغييراً فى الوصف القانونى للتهمة.

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٨

لما كان ما أجرته المحكمة بالجلسة قد أقصر على لفت نظر الدفاع إلى أن يتناول فى مراجعته أيضاً ما تمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض - لا الإصابات - هى التى أودت بحياة الجنى عليه مما لا يعد فى حكم القانون تغييراً لوصف جناية الضرب الذى ألقى إلى الموت وإنما هو مجرد بيان لعناصرها. ولما كانت المحكمة قد إنتهت - فى حدود سلطتها التقديرية - إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاته الجنى عليه واستبعدت تبعاً لذلك وصف الجناية وأسبغت على الواقعة وصفاً جديداً هو وصف اللجنة المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، فما كانت إذن بحاجة إلى أن تشير فى مدونات حكمها إلى ما أجرته بالجلسة من تعديل لعناصر جناية الضرب المقضى إلى الموت.

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٧

١) إنه وإن أبيع للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل ممصية لم يرد فى شأنها حد مقرر إلا أنه لا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً - ولو بحق - وحد الضرب الفاحش هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد.

٢) محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالف ذلك من صور أخرى، وما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أداة مقبولة فى العقل سائفة فى المنطق ولها أصلها فى الأوراق. وهى فى ذلك ليست مطالبة بالأناخذ إلا بالأدلة المباشرة، بل إن لها أن تستخلص الصورة الصحيحة للواقعة

كما إرتسمت في وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً منطقاً مع حكم العقل والمنطق دون تقليد هذا التصوير بدليل معين.

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٦

الإشراك بالمساعدة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الشريك قصد الإشراك في الجريمة وهو عالم بها، بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلاً مقصوداً يتجاوب صده مع فعله، وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة. ومعنى كانت المحكمة - وإن خلصت في قضائها إلى أن وفاة المجنى عليه قد نشأت عن إصابة واحدة، ونفت حصول إتفاق بين المتهمين على إرتكاب الحادث - قد أسست مسئوليتهم جميعاً على ما قائلته من علمهم بإرتكاب الفاعل - وهو مجهول من بينهم - للجريمة ومساعدته بقصد معاونته على إرتكابها، دون أن تدلل على قصد إشراكهم في الجريمة التي دانتهم بها وأنهم كانوا وقت وقوعها عالين بها قاصدين إلى الإشراك فيها وذلك ببيان عناصر إشراكهم ومظاهره بأفعال إيجابية صدرت عنهم تدل على هذا الإشراك وتقطع به - فإن ذلك لا يعاير به الإشراك بالمساعدة ولا يتحقق به معنى وحدة الجريمة كما هي معروفة في القانون، ولا يكفي لمساءلة كل من الطاعنين عن الوفاة التي نشأت عن إصابة بعينها لم يعرف محلها. ومن ثم فإن الحكم يكون معيماً بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٢

من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون قد إتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باخر معه الضرب تنفيذاً للفرض الإجرامى الذى إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذى أحدثها. ولما كانت الواقعة الدعوى كما حصلها الحكم وأقوال الشهود كما أوردتها قد خلت من توفر سبق الإصرار أو وجود إتفاق بين المظنون جندهما على مقارفة الإعتداء بالضرب على إصابات المجنى عليه قد ساهمت مجتمعة في إحداث الوفاة، وكان من بين تلك الإصابات ما لا يؤدي إلى الوفاة ولم يمكن تحييد أى من المظنون جندهما الذى أحدث الضربات التي نشأت عنها كسور عظام الجمجمة وتهتك ونزيف المخ التي كانت السبب في الوفاة، فإن الحكم المظنون فيه وقد أقام قضائه على أساس أن كلاً من المظنون جندهما ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما الذى أحدث الإصابات التي نشأت عنها الوفاة فأعلنهما بالقتل المتيقن في حقهما ودانتهما بمنجحة الضرب العمد المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ قانون العقوبات، يكون قد أصاب محجة الصواب .

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠

إذا كان مفاد ما أورده الحكم أنه ثبت من تقرير الصفة التشريعية - ١٤ لا ينزاع الطاعن أن صحة إسناد الحكم بشأنه - أن وفاة الجاني عليه نشأت من الإصابات المجتمعة التي أوقعها به الطاعنان وأن كلاً منهما ضربه على الأذن ضربة ساهمت في إحداث الوفاة لأن ما انتهى إليه من مساءلتهما معاً عن جناية الضرب المقضى إلى الموت يكون قد أصاب محجة الصواب في تقدير مسئولتهما وأثبت بما فيه الكفاية العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت وهي موت الجاني عليه.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

لما كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل والعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن إنقضى بالجاني عليها بساحة المولد وصحبها إلى مكان بعيد عن جمهور اغتضلين وبعد أن راودها عن نفسها خلعت ملابسها وأخذ يرتكب الفحشاء معها إحكاماً من خارج قبلها ثم ما لبث أن جححت به الشهوة وإنقضى إتيانها إيلاجاً وما أن هم بذلك حتى استعالت وقاومته ولكنه جثم بيديه على فمها وألفها ليعول دون إستفائها ومقاومتها وتكمن بذلك من بلوغ غايته وترتب على ذلك تمزق بكارتها ومهبليها ونجم عن ضغطه على فمها وألفها وفاتها بأسفكسيا كتم النفس - ثم غلص الحكم من ذلك إلى أن ما وقع من الطاعن بضغطه بيديه على فم وأنف الجاني عليها فعلى عددي لم يقصد منه قتل الجاني عليها ولكنه أدى لوفاتها وكان ما ألبسه الحكم فيما تقدم توافر به أركان جناية الضرب المقضى إلى الموت ما دام قد ثبت تسمده الفعل ذاته وهو كتم فم وأنف الجاني عليها ومساسه بسلامتها، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى أن قيام الطاعن بكم فم وأنف الجاني عليها كان بقصد منها من الإسمال في الإسمالة ذلك لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصر من عناصرها .

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٠

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي إقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وهذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومعنى فصل فيها إلباتاً أو نفياً فلا رقابة حكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه دفع الجاني عليه لسقوط على الأرض وإرتطمت رأسه بقطعة من المباني المسلحة والمرتفعة عن الأرض فأخذت الدماء تنزف، جبه، ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة بما أثبت تقرير الصفة التشريعية من أن الوفاة نتيجة كسر شرعي بالجمجمة وتزيف ضغوط على المخ بما يجعل الطاعن مسؤولاً في

صحيح القانون عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالزواحي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له في الأوراق ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الوجه يضحى غير قوي.

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/٧/٧

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارله الجاني وتربط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقفه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يفرد قاضي الموضوع بتقديرها، ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة حكمة النقص عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، وكان الحكم المطعون فيه اعتماداً على الأدلة الساتفة التي أوردتها والتي لا يمارى الطاعن أن لها معنيها الصحيح من الأوراق قد غلص إلى إحداث الطاعن جرحاً عمدياً برأس اجنبي عليه بضربه بعضاً، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن وفنده وأطرحه بأسباب سائفة إلتزم فيها بالتطبيق القانوني الصحيح، فإن الطاعن يكون مسئولاً عن جناية الضرب المقتضى إلى الموت التي أثبت الحكم مقارفته إياها، ولا يجدى الطاعن ما يثيره عن الإهمال في علاج اجنبي عليه لأنه فضلاً عن أنه لا يعدو القول المرسل الذي سبق بغير دليل - فإنه يفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لأن المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالزواحي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له من الأوراق ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣

جرائم الضرب وإحداث الجروح عمداً تحقق كلما ارتكب الجاني فعل الضرب أو إحداث الجرح عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يوجب عليه المساس بسلامة جسم اجنبي عليه أو صحته، ومتى ثبت عليه جريمة إحداث الجرح العمد تحمل قانوناً مسئولية تغليب العقاب على حسب نتيجة الجرح الذي أحدثه ومضاعفاته، ولو كان في يقصده هذه النتيجة مأخوذاً في ذلك بقصده الإحتمال إذ كان يجب عليه أن يتوقع إمكان حصول النتائج التي قد توجب على فعلته التي قصدها.

الطعن رقم ٢١٣٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٤٨

مضى كانت المحكمة قد أثبتت أن الضرب الذى أوقعه المتهم باجنى عليه كان سبب الوفاة وأن حالة الجنى عليه المرضية إنما ساعدت على ذلك لأن مساءلة المتهم عن الوفاة كنتيجة للضرب الذى وقع منه تكون صحيحة .

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٦٩

لا يجب الحكم فى نطاق التدليل إستاده إلى القرينة المستفادة من إنذار الطاعن لإعتياده على إرتكاب جرائم التمدى على النفس يعزز بها أدلة الإلزام على مقارفة الطاعن لجناية الضرب المفضى إلى الموت ولو كان الإنذار لاحقاً لها ما دامت تشهد بقيام حالة إجرائية خطيرة سابقة على وقوعها.

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١/٢٥/١٩٧٩

من المقرر أن تحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما وجه إليه من إعضاضات وإنها لا تلزم بإستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر مى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى وطالما أن إستادها إلى رأى الذى إنتهى إليه الخبير هو إستاد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلته فى ذلك - وإذ كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن وآخر هما اللذان إعتديا على الجنى عليه وأن تلك الإصابات كلها ساهمت فى إحداث الوفاة فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفى ويسوغ به ما إنتهى إليه فى فضائه من مساءلة الطاعن عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت وإطراح دفاعه فى هذا الشأن وعدم إستجابة طلب إستدعاء الطبيب الشرعى.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ٧/١١/١٩٦٠

إذا كان الحكم عندما تعرض للتقرير الطبى التشريعى قد إلتصق على وصف الإصابات الواردة بالتقرير فإن ما أثبتته من ذلك يكون قاصراً فى بيان رابطة السببية بين تلك الإصابات التى حدثت باجنى عليه وبين الوفاة .

الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٥

لما كان من المقرر أن رابطة السببية بين الإصابات والوفاة فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت من الأمور الموضوعية البحتة التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع ومتى فصل فى شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد ألام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى إليه كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة وكان الحكم المعون فيه إعتياداً على الأدلة الساتفة التى أوردها قد خلص إلى أحداث الطاعن

إصابة رأس الجنى عليه والتي نقل عن التقرير الطبي الشرعي أنها أدت إلى وفاته لما أصابها من كسر بعظام الجمجمة وتهتك بالمخ وتزيف على سطحه فإن الطاعن يكون مسئولاً عن جناية الضرب المفضي إلى الموت التي أثبت الحكم مقارفته إياها، ولا يجدى الطاعن ما يثيره من الإهمال في علاج الجنى عليه لأنه فضلاً عن أنه لا يعدو القول المرسل الذي سبق بغير دليل فإنه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لأن التهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالإحراق في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية.

الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤

من المقرر أن الجاني في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة، وأن مرض الجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة، وكان مؤدى ما حصله الحكم من تقرير الصفة التشريعية أن الإنفعال والجهود النفسى قد مهدا وعجلا بإصابته بنبوة قلبية أودت بحياته، وكان الحكم قد رتب على مجرّد إصابة الجنى عليه بمرض إنقطاع رابطة السببية بين فعل الضرب والوفاة دون أن يستظهر أثر الإعتداء على ما إنتابه من إجهاد وإنفعال مهدا وعجلا بالوفاة، فإنه يكون فضلاً عن قصوره في التسبب قد أعطى في القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٩٦٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٢

من المقرر قانوناً أن توافر القصد الجنائي هو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض، متى كان إستخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى.

* الموضوع الفرعى : الاشتراك في جريمة الضرب المفضي إلى موت :

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٣١/١١/٢

إذا إتهم عدة أشخاص بإرتكاب جريمة ضرب المفضي إلى الموت مع سبق الإصرار وكانت وفاة الجنى عليه ناشئة من ضربة واحدة من ضربات متعددة وإستعملت المحكمة سبق الإصرار فإنه يصبح واجباً عليها عدتد أن تعين من بين المتهمين من هو الذى ضرب الجنى عليه الضربة المميتة، فإذا ما عتبت المحكمة أحد المتهمين وإعتمدت في تعيينه على مصدر ذكرته بالحكم وتبين أن هذا المصدر لا يفيد هذا التعين، فإن حكمها يكون باطلاً معيناً نقضه لمخالفته للمصدر الذى إستقت منه إعتقادها.

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٣
ما دام الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها أن كلاً من المتهمين قد ضرب الجنى عليه في رأسه، وأن الوفاة نشأت عن الإصابات التي سببها الضرب الذي وقع من كل منهم، فإن كلاً منهم يكون مستولاً عن جناية الضرب المفضي إلى الموت.

*** الموضوع القرعي : الفاعل الأصلي في جريمة الضرب المفضي إلى الموت :**

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٢
إن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضي إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أنه يكون قد إتفق مع غيره على الضرب ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للغرض الإجرامي الذي إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذي أحدثها. وإذا كانت الإصابات التي وجدت بالجنى عليه متعددة ساهم بعضها في إحداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها، وكان الحكم الذي إعتبر المتهمين كليهما فاعلين في جريمة ضرب الجنى عليه ضرباً قضي إلى موته دون تحقق أحد الشرطين السالف ذكرهما ولا توافر العناصر التي تجعل أحد المتهمين شريكاً في جريمة الآخر - فهذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي ألهم عليها .

الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٣
معي كان الحكم قد إعتبر الطاعنين فاعلين في جريمة الضرب المفضي إلى الموت على أساس أن الضربة التي أحدثها كل منهما برأس الجنى عليه قد ساهمت في إحداث الوفاة، فإنه يكون قد بنى مسئوليتهما على أساس قانوني صحيح .

الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩/١/١٩٥٥
ما دامت المحكمة قد إستخلصت إستخلاصاً سائفاً وفي منطق سليم من الوقائع التي تناوها التحقيق أن المتهمين إتفقوا فيما بينهم على ضرب الجنى عليه وباشر كل منهم فعل الضرب تنفيذاً لهذا الإتفاق فإن ما إستخلصته المحكمة من ذلك تتحقق به مسئوليتهم جميعاً عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت بصفتهم فاعلين أصليين دون حاجة إلى تعيين من أحدث منهم الإصابة أو الإصابات التي ساهمت في إحداث الوفاة ودون حاجة إلى توافر ظرف سبق الإصرار .

الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١

إن مسالة متهمين معاً عن جريمة الضرب المقضى إلى الموت تكون صحيحة في القانون بغير تعيين من منهما احدث للإصابة التي أدت إلى الوفاة ما دام أن الحكم قد ألبت أنهما إرتكبا جرميهما عن سبق إصرار وترصد.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٩

متى ألبت الحكم أن الجنى عليه أصيب في رأسه بإصابات أربع رضية، وأن المتهم هو المحدث لإحدى هذه الإصابات وانتهى الحكم من ذلك إلى أن المتهم مسئول عن جناية الضرب المميت على أساس ما إستبان من تقرير الصفة التشريعية من أن الضربة التي أوقعها المتهم هي وسائل الضربات التي وقعت على رأس الجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته، فإن الحكم يكون قد أصاب بحجة الصواب في تقرير مسئوليته المتهم .

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٤

من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المقضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي ألقت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك، أو أن يكون هو قد إتفق مع غيره على ضرب الجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للفرض الإجرامى الذى إتفق معه عليه ولم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذى أحدثها.

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٨

الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة، كما أنه يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المقضى إلى الموت إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات المقضية إلى الوفاة أو التى ساهمت في ذلك. وإذا كان الثابت مما أورده الحكم عن التقرير الطبى الشرعى أن كلا الجرحين - المسند إلى الطعون ضدهما إحداثهما بالجنى عليه - قد تضاعف بالقيح الذى امتد إلى داخل الجمجمة عن طريق الأوردة الناقبة ونجم عن ذلك إتهاب سحالى قيحي تسبب في وفاة الجنى عليه، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تستظهر ذلك وتحققه لإستجلاء حقيقة ما إذا كان القيح قد نشأ من إصابتي الجنى عليه معاً أم لا إذ أن من شأن حصوله نتيجة الإصابتين معاً - إن صح - أن يغير وجه الرأى في الدعوى .

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٢

لما كان الطاعن لا يتنازع في أن ما أورده الحكم - نقلاً عن تقرير الصفة التشريعية له معناه الصحيح من هذا التقرير، وكان مؤداه أن إصابة الجاني عليها - على بساطتها وما صاحبها أثناء الشجار من إنفعال نفسياني ومجهود جسماني، كل ذلك قد أدى إلى تيبه العصب السمبثاوي مما ألقي عبثاً جسمياً على حالة القلب والدورة الدموية والتي كانت متأثرة أصلاً بحالة مرضية متقدمة بالقلب مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب السريع التي إنتهت بالوفاة، وإن الشجار وما صحبه من إصابة على بساطتها - لا يمكن إخلاء مسؤوليته من المساهمة في التعجيل بمحذوث التوبة القلبية التي إنتهت بوفاة الجاني عليها، فإن في ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة ويحقق بالتالي مسؤوليته عن هذه النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها، لما هو مقرر من أن الجاني في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً - يكون مسؤولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر كتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة، ومن أن مرض الجاني عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون غير منبسط .

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣

من المقرر أن الجاني في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسؤولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بينه وبين النتيجة.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

من المقرر أن الجاني يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المقضي إلى الموت إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون هو قد إتفق مع غيره على ضرب الجاني عليه ثم مباشر معه الضرب تلبيةً للفرض الإجرامي الذي إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذي أخلها .

الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩

القصد الجنائي في جرائم الضرب عامة ومنها جريمة الضرب المقضي إلى الموت - يتحقق متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يلزب عليه المساس بسلامة الجاني عليه أو صحه، ولا يلزم تحدث الحكم صراحة عنه، بل يكفي أن يكون مفهوماً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٩

من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المقضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى ألقت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك، أو أن يكون هو قد إتفق مع غيره على ضرب الجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للغرض الإجرامى الذى إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضرب أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذى أحدثها، ولما كان بين من مراجعة الحكم المطعون فيه إنه نفى عن الطاعنين إتفاقيهما على التعدى فى قوله " وحيث أنه لما كان الثابت أن المتهم الأول هو الذى أحدث إصابة الرأس التى أدت إلى الوفاة وأن المتهم الثانى هو الذى أحدث إصابة الكتف الأيسر بالخرطوم وأن التعدى على الجنى عليه لم يكن وليد إتفاق سابق بين المتهمين بل وليد ساعة وقوعه نتيجة اعتداء الجنى عليه على الجيران بالشتم ورغبة المتهمين فى فض المشاحنة. ومن ثم لا يسأل كل منهما إلا عن فعله فقط ."

الطعن رقم ٦١٧٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١

من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المقضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى ألقت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون قد إتفق مع غيره على ضرب الجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للغرض الإجرامى الذى إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذى أحدثها، وكانت واقعة الدعوى كما حصلها الحكم وأقوال الشهود كما أوردتها قد خلعت من توفر سبق الإصرار أو وجود إتفاق بين المظعون ضدهما على مقارفة الإعتداء بالضرب على الجنى عليها، وكان التقرير الطبى الشرعى - حسبما جاء بمذونات الحكم - وهو ما لا تخار في النيابة الطاعة - قد أثبت أن باجنى عليها إصابتين وكان من بين تلك الإصابتين ما لا يؤدي إلى الوفاة ولم يمكن تحييد أى من المظعون ضدهما التى أحدثت الإصابة التى ينتج عنها الكسر والنزيف التى كانت سبباً في الوفاة، لأن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه على أناس أن كلاً من المظعون ضدهما ضربت الجنى عليها وأنه لم يعرف أيهما الذى أحدثت الإصابة التى نشأت عنها الوفاة فأحدهما بالقدر اليقين في حقهما ودانتهما بجريمة الضرب المطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، يكون قد أصاب محجة الصواب ولا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٨ مجموعة صر ٤٤ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢٨

إن القانون لم ينص على ركن العمد في مواد الضرب أو الجرح بل اعتبرها من الجرائم العمدية التى يكفى فيها القصد الجنائي العام الذى يفرضه القانون من غير نص عليه. وإذا كان الشارع في جريمة الضرب أو

الجرح المفضى إلى الموت قد نص على العمد، خلافاً لما فعل في المواد الأخرى الخاصة بالضرب أو الجرح، فذلك لما أراده من وجوب التفرقة بين جريمة الجرح أو الضرب المفضى إلى الموت وبين جريمة القتل العمد. ولكن ليس معنى هذا النص أن هذه الجريمة تتطلب نية جنائية خاصة بل القصد الجنائي فيها يتوافر قانوناً متى إرتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يوجب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته. ولا عورة بالبواحد والدواعي التي تحمل على إرتكاب فعل الجرح مهما كانت شريفة، بل متى تحقق فعل الجرح، وثبت علم الفاعل بأن فاعله مساساً بجسم المصاب، تحققت الجريمة ولو كان من أوقع فعل الجرح وإنتواه مدفوعاً إليه بعامل الختان والشفقة، قاصداً مجرد فعل الخير، أو ملبياً طلب المجرور نفسه. ومن ثبت عليه جريمة إحداث الجرح العمد يتحمل قانوناً مسؤولية تغليب العقاب على حسب نتيجة الجرح الذي أحدثه ومضاعفاته، كما لو طال علاج الجنى عليه أو تخلفت عنده عاهة مستديمة، أو مات بسبب الإصابة، ولو كان لم يقصد هذه النتيجة، ماخوذاً في ذلك بقصده الإحتمالي إذ كان يجب عليه وهو يحدث الجرح أن يتوقع إمكان حصول النتائج التي قد توجب على فعلته التي قصدها. ولا يهم في ذلك إن كانت النتائج قد تربت مباشرة أو غير مباشرة على فعله ما دام هذا الفعل هو السبب الأولي الحركي للعوامل الأخرى التي سببت النتائج المذكورة. على أن جريمة الجرح العمد وإن كانت تتوافر عناصرها ولو كان يحدث الجرح طبيياً أو جراحياً يعمل بخير المريض وشفائه متى ثبت أنه أتى الفعل المادى بإحداث الجرح وهو عالم أن فعله يمس سلامة جسم مريضه إلا أن المسؤولية الجنائية في هذه الجريمة تنفي عن الطبيب أو الجراح لا لعدم توافر القصد الجنائي لديه، بل لسبب قانوني آخر هو إرادة الشارع الذي حول الأطباء، بمقتضى القوانين واللوائح التي وضعها لتنظيم مزاولة مهنة الطب، حتى تعرض لأجسام الغير ولو بإجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها. أما من يحدث جرحاً بآخر ويعلم أن هذا الجرح يؤدي المجرور ولا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشمل سبب الإباحة فإنه يسأل عن الجرح العمد ونتائجه من موت أو عاهة سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء الجنى عليه أو لم يتحقق. وإذن فالخلاق غير المرخص له في مباشرة الجراحة الصغرى إذا أجرى عملية ختان وتسببت عنها وفاة المصاب لفعله يعتبر جرحاً عمداً لم يقصد منه القتل ولكنه الفضي إلى الوفاة طبقاً للمادة ٢٠٠ ع .

الطعن رقم ٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٣٩

إذا كان المستاد من الثابت بالحكم أن وفاة الجنى عليه لم تكن إلا نتيجة ضربة واحدة من الضربات العديدة التي وقعت عليه ولم يعين الحكم المتهم الذي أحدث تلك الإصابة من بين المتهمين الذين أثبت عليهم ضربه، لإعتباره كلاً منهم فاعلاً أصلياً في الضرب الذي أفضى إلى الموت خطأ، ولكن هذا الخطأ لا

يقتضى نقض الحكم متى كان قد أثبت في الوقت نفسه أن الإعتداء الذي وقع من المتهمين كان عن سبق إصرار منهم على ضرب الجنى عليه وترصد لهم له، لأن هذا يقتضى قانوناً إعتبار كل واحد منهم مستولاً جنائياً عن فعل الآخر الذي باشر الضرب على أساس إشراكه معه بالإتفاق المستفاد من سبق الإصرار والمساعدة المستفادة من الوجد، والعقوبة المقررة قانوناً في جريمة الضرب المقتضى إلى الموت واحدة لكل من الشريك والفاعل الأصلي .

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٠/٣/١٩٤١

متى كان الإعتداء الذي أفضى إلى موت الجنى عليه وليد سبق الإصرار عند المتهمين الإثنين لذلك يقتضى إعتبار من منهما لم يحدث الضربة التي أفضت إلى الموت شريكاً بالإتفاق والمساعدة مع من أحدث تلك الضربة يسأل عن الجريمة التي وقعت بصرف النظر عما إرتكبه هو من الإيذاء، وعما إذا كانت الوفاة نتيجة محتملة للضرب الذي أحدثه أو لم تكن، وبصرف النظر عن توافر شروط المادة ٤٣ في حقه أو عدم توافرها .

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤١

إن خطأ الجنائي في شخص من تعمد الإعتداء عليه لا تأثير له في النية الإجرامية التي كانت لديه وقت إرتكاب فعله، وإذن فإذا كان المتهم لم يعتمد بالضربات التي أوقعها إلا إصابة زوجته، ولكن بعض هذه الضربات أصاب إبنه التي كانت تحملها فعولت بسبب ذلك، فإن هذا لا ينفي عن وصف القصد في الضربات التي أصابها ولو أنها لم تكن هي المقصودة. ومن ثم لا تكون الواقعة قتلاً خطأ بل هي ضرب أفضى إلى الموت.

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٤٧

إذا كانت الواقعة التي ألبها الحكم هي أن المتهم ضرب الجنى عليه بمنطرة خفية في رأسه، وأن آخرين قد يكونون ضربوه في رأسه أيضاً، وأنه تبين من الدليل الفني أنه وجد بالرأس ثلاث إصابات وأن الوفاة نشأت عنها مجتمعة، فهذا المتهم يكون قد إرتكب جنابة الضرب المقتضى إلى الموت إذ قد وقع منه فعل الضرب والضربة التي أوقعها ساهمت في وفاة المضرور .

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩

- لا يتطلب القانون في جريمة الضرب المقتضى إلى الموت قصداً خاصاً. وإذا كان الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن تناول المسكر بإختياره - وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن - فإنه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الإختياري ومبلغ تأثيره في إدراكه وشعوره في صدد

جريمة الضرب المقتضى إلى الموت التي دين بها ما دام القانون لا يستلزم فيها قصداً خاصاً إكفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث.

- إن الشارع لا يكفى في ثبوت القصد الخاص بالأخذ بإعبارات وإفراجات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع، ومن ثم فإنه لا محل للنسوية بين الجرائم ذات القصد العام وتلك التي يتطلب فيها قصداً جنائياً خاصاً.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٩

مضى كان الحكم المطعون فيه وإن أورد في سياق سرد ماديات الدعوى مختلطة بأدبياتها إلا أن ذلك لم يفقده وضوحه وكفايته لتفهم الواقعة بآرائها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة وحسبه في ذلك أن ذكر اسم الطاعن في صدد استخلاصه لواقعة ثم أشار إليه وإلى الطاعنين الثالث والرابع والخامس بعد ذلك جملة بعبارة " الشرطة السرية " تدليلاً على الأفعال التي قاموا بها مجتمعين دن تحديد لما ارتكبه كل منهم على حدة طمأن أنه رب مسؤوليتهم جميعاً عن جريمة ضرب مقتضى إلى موت والتي وقعت بناء على إتفاقهم لما هو مقرر من أن الجاني يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المقتضى إلى الموت، إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التي قفقت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك، أو أن يكون هو قد إتفق مع غيره على ضرب المبنى عليه ثم باشر معه الضرب تفتيلاً للفرض الإجرامى الذى إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذى أحدثها.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٧

من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المقتضى إلى الموت إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التي قفقت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو يكون هو قد إتفق مع غيره على ضرب المبنى عليه ثم باشر معه الضرب تفتيلاً للفرض الإجرامى الذى إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن إتفق معهم هو الذى أحدثها.

*** الموضوع الفرعى : تعدد الفاعلين في جريمة الضرب المقتضى إلى موت :**

الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه لا يقوم على أن هناك إتفاقاً بين الطاعنين على مقارفة الضرب وكانت المحكمة لم تحدد الضربات التي وقعت من كل من المتهمين، وكان ما أوردته عن الكشف الطبى لا يفيد أن جميع الضربات التي أحدثها قد ساهمت في إحداث الوفاة، ومع ذلك ساءل المتهمين كليهما عن الحادث فإنه يكون معيماً معيناً نقضه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢٨

إذا وقع الضرب من شخصين أو أكثر وتوفي المصاب بسبب هذا الضرب وظهر أن وفاته نشأت عن مجموع الضربات التي وقعت عليه عد كل ضارب مسئولاً عن جناية الضرب الذي القى إلى الموت لمساهمة ضربه في الوفاة سواء أكانت هذه المساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر .

*** الموضوع الفرعي : رابطة السببية في جريمة الضرب للمقضى إلى الموت :**

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٢

إذا كان الحكم قد أثبت أن كلاً من المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه بقطعة من الخشب ضربة واحدة، وأن الضريبتين ساهمتا معاً في إحداث الوفاة لهما، لهما التهمة يكون كل منهما قد ارتكب جناية الضرب المقضى إلى الموت .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٥

مضى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجئ عقب إعطاء حقنة النسلين بسبب حساسية المجنى عليها وهي حساسية خاصة بمجم المجنى عليها - كامنة فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية تسم عنها أو تدل عليها - ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إن هي لم تحمل التهمة المسئولة عن وفاة المجنى عليها .

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٧

إذا كان الحكم عندما تعرض للتحقيق الطبي الشرعي قد إقتصر على وصف الإصابات الواردة بالتقرير، فإن ما أثبتته من ذلك يكون لاصراً في بيان رابطة السببية بين تلك الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة .

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٨

الأصل أن التهمة يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالوفاة في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان معتمداً ذلك لجسم المسئولة الأمر الذي لم يقل به الطاعن، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند إلى التهمة والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته. ولما كان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعضاً على رأسه فحدثت به الإصابات التي أدت بحياته يوفر في حق

الطاعن إرتكابه فعلاً عمدياً إرتبط بولادة الجنى عليه إرتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذه الضريرة بالعصا على رأسه لما حدثت تلك الإصابة التى أودت بحياته .

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦

من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى إقوله الجنائى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة محكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه أحدث بالجنى عليه عمداً إصابة العنق بأن طعنه بمطواة ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والولادة بما استخلصه من أقوال الطبيب المعالج فى التحقيقات وشهادة الطبيب الشرعى بمجلسة المحاكمة بعد إطلاعه على أوراق علاج الجنى عليه بالمستشفى بما يجعل الطاعن مسئولاً فى صحيح القانون عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراسى فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية وهو ما لم يقل به الطاعن، ولا سند له من الأوراق، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يضحى ولا محل له .

الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٠

مضى ثبت أن الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى متنوعة تعاونت - بطريق مباشر أو غير مباشر - على إحداث وفاة الجنى عليه كالتضعف الشخصى أو إهمال العلاج، فالمتهم مسئول عن كافة النتائج التى تترتب على فعله وما عوّد فى ذلك بقصده الإحتمالى ولو لم يتوقع هذه النتائج، لأنه كان يجب عليه قانوناً أن يوقعها .

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٣٤/١٠/١٥

إن السببية فى القانون الجنائى مسألة موضوعية بحتة، لقاضى الموضوع تقديرها بما يقوم لديه من الدلائل، ومتى فصل فى شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة محكمة النقض عليه إلا من حيث الفصل فى أن أمراً معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح. فإذا قرر قاضى الإحالة - إستناداً إلى ما أوضحه الطبيب الشرعى فى تقريره عن الحادثة - أن الضرب الذى وقع من المتهم على الجنى عليه ليس له علاقة بالولادة إطلاقاً، فليس محكمة النقض أن تعرض لقراءتها هذا .

الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٩
ما دام الثابت من الحكم أن السبب الرئيسي في وفاة الجنى عليه هو الإصابة التي أحدثها به الجاني، فهذا الجاني مسئول عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت ولو كان الجنى عليه به من الأمراض ما ساعد أيضاً على الوفاة .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٤٢/١/١٢
إن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابات التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالوإسعى في العلاج أو الإهمال فيه، لأن هذه النتائج لما يجب أن يدخل في تقديره وقت إرتكابه لعلته. وإذن فإذا كان المتهم لا ينازع في أن الوفاة تسببت عن التزيف الناشئ عن الإصابة، ولا يدعى أن التأخير في إسعاف الجنى عليه كان متعمداً لتجسيم مسئوليته، فإنه يكون مسئولاً جنائياً عن الوفاة.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٩
يجب - في جريمة الضرب - أن يحمل المتهم المسئولية عن كل ما كان في مقدوره، أو ما يكون من واجبه، أن يتوقع حصوله من النتائج. فإذا كانت فعللة المتهم هي العامل الأول في إحداث النتيجة التي وقعت ولم تكن لتقع لولا تلك الفعللة فإنه يسأل عنها ولو كانت هناك عوامل أخرى ساعدت عليها كتدخل صحة الجنى عليه أو وجود أمراض به أو إهماله في العلاج متى كان يسيراً. وإذن فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم أحدث بالجنى عليه جروحاً وبجبهته ومواضع أخرى من جسمه، وظهر أثناء علاجه بالمستشفى تسوس في عظام الجمجمة والصدفة اليمنى فاستؤصل بعضها، ثم حصل له تجمع صليدى بأعلى الرأس فعملت له فتحة، وبعد أن مكث بالمستشفى ١٢٦ يوماً عرج منه ليتولاه طبيب خاص، ثم توفي بعد خروجه بأيام، وكانت وفاته نتيجة الإمتصاص العفن الناشئ عن الجروح وإن كان قد ساعد على حدوثها تركه بدون علاج مدة أسبوع وحالة قلبه والرئتين والكبد والطحال، فإن المحكمة لا تكون قد أعطت إذا هي حملت المتهم المسئولية عن وفاته.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/١٣
يجب أن يثبت بالحكم الصادر بقوة في جريمة ضرب المفضى إلى موت إرتباط الوفاة بالضرب إرتباط السبب بالسبب والمعلول بالعللة .

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٦٩

مضى كان ما قاله الحكم يوفى في حق المتهم ارتكابه فعلاً عمدياً، إرتبط بولاعة الجنى عليه إرتباط السبب بالمسبب، فإنه يسوغ إخراج ما دفع به المتهم من إنقاء مسئوليته عن وفاة الجنى عليه.

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٧٩

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى إقوله الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، ولما كانت هذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومعنى فصل فيها إثباتاً ونفيّاً، فلا رقابة محكمة التقض ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تزدى إلى ما انتهى إليه. وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت لى حق الطاعن أنه أحدث بالجنى عليه عمداً إصابة برأسه بأن ضربه بعضاً، ودليل على توافر رابطة السببية بين الإصابة والوفاة بما حصله من تقرير الصفة التشريعية من إصابة الجنى عليه برأسه عبارة عن جرح رضى بأيسر قمة الرأس تحدث من مثل الإعتداء عليه بعضاً وأن الوفاة أصابته نتيجة الإصابة المذكورة وما نشأ عنها من كسر بالجمجمة ونزيف دماغى وتكدم بجوهر المخ وما ضوعفت به من التهاب حاد رسوبى بالترتين وهبوط فى القلب، فإن الطاعن يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالزأخى فى العلاج أو الإهمال فيه، ما لم يثبت أن الجنى عليه يتعمد التجسيم فى المسئولية، وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له فى الأوراق، ومن ثم فإن ما يدعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٩

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وحصل مؤدى أقوال شهود الإثبات بما مفاده أن الطاعن والمتهم الآخر ضربا الجنى عليه بالعصى والأيدى، خلص إلى إدانته إستناداً إلى ما إستخلصه من تقرير الصفة التشريعية من أن وفاة الجنى عليه حدثت نتيجة الإصابات جميعها. وكان البين من المفردات التى أمرت المحكمة بتحقيقها لهذا الوجه من الطعن أن ما إستخلصه الحكم من ذلك له أصله الثابت بتقرير الصفة التشريعية إذ تبين من مطالعته أنه بعد أن أشار إلى إصابات الجنى عليه بالرأس والعنق والظهر والصدر والطرفين العلويين والسفليين إنتهى إلى أن هذه الإصابات رضية تحدث من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة كعصا أو ما شابه وأنها لتزعيتها وتمدها ومواضعها تحدث من مثل التصدى عليه بالضرب وأن الوفاة إصابة ناشئة عن هذه الإصابات الرضية ومضاعفاتها من تقرجات وإمتصاص توكسىمى عنن وإذا كان ذلك، وكان مفاد ما أورده الحكم - على نحو ما تقدم - أن وفاة الجنى عليه

نشأت من إصابات الرضبة مجتمعة التي أوقعها به الطاعن والمحكوم عليه الآخر وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في إحداث الوفاة فإن ما انتهى إليه من مساءلة الطاعن عن جنابة الضرب المقضى إلى الموت يكون قد أصاب بحجة الصواب في تقدير مسؤوليته، وأثبت بما فيه الكفاية العناصر التي تستقيم به علاقة السببية بين فعلته والنتيجة التي حدثت وهي موت الجنى عليه .

الظعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه إعتدى على الجنى عليه بمطواة فأحدث به الإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريعية الذى أورد مضمونه، والتي أودت بحياته، وكانت علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى إقوله الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وإذا كان قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة فى جريمة الضرب المقضى إلى الموت من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع، ومتى فصلت فى شأنها - إثباتاً أو نكياً - فلا رقابة محكمة التقض عليها، ما دامت قد أقامت قضاءها على ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهت إليه - كما هى الحال فى الظعن المائل - فإن ما يفرضه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير قويم، ولا يقدر فى ذلك ما يفرضه من تعدد الأدوات المستعملة فى إحدى إصابات الجنى عليه وذلك لما هو مقرر من أنه يكفى لمساءلة الطاعن كفاعل أصلى أن يثبت الحكم أن الإعتداء الذى وقع منه على الجنى عليه قد ساهم فى إحداث الوفاة.

الظعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١

لما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعنين وحدهما هما اللذان إعتديا على الجنى عليه وأحدثا جميع إصاباته ولم يشترك أحد غيرهما فى ضربه، وأن تلك الإصابات كلها قد ساهمت فى إحداث الوفاة فإن ما اتجه إليه الحكم من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى فى قضائه من مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المقضى إلى الموت وإطراح دفاعهما فى هذا الشأن، ولا على المحكمة إن هى إلتفتت عن تحديد مواقع الإعتداء من كل منهما لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها كما لا ينال من سلامة الحكم أن يكون تقرير الصفة التشريعية قد حصل إصابات خلفية الإبط الأيسر بأنها كانت أشد من غيرها جساماً ما دام الناتج - وهو ما لا ينزع فيه الطاعنان - أن إصابات الجنى عليه كلها قد تسببت فى حصول التزيف والصدمة العنسية لم الوفاة، ومن ثم يضحى غير مستند النعى على الحكم فى هذا الخصوص .

*** الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الضرب المفضى إلى الموت :**

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٥

حتى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل المتهم بجرمة الجرح المفضى إلى الموت المسئولية عن وفاة المجرى عليها فإن هذا النظر لا يترب عليه براءة التهم مجلة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص إحداث الجرح البسيط .

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

لما كانت العقوبة المقررة لجرمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين المظنون ضده بها هى الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم فى حق المظنون ضده تبيح النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور، وإن كان النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجرمة إلى العقوبة التى أباح النزول إليها جوازياً إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فى هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجرمة. وإذا كانت المحكمة قد دانت المظنون ضده فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت وذكرت فى حكمها أنها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهى إحدى العقوبات التخفيفية المقررة لهذه الجريمة طبقاً للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .

الطعن رقم ٤٤١٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٩

لما كان بين من أحكم المظنون فيه أنه انتهى إلى إدانة الطاعن بجرمة الضرب المفضى إلى الموت طبقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات وأعمل فى حقه المادة ١٧ من ذات القانون لم يقضى بمعالجته بالسجن لمدة ثلاث سنوات. لما كان ذلك، وكانت العقوبة المقررة لجرمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين الطاعن بها هى الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم فى حق الطاعن تبيح النزول بعقوبة السجن التى عقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجرمة إلى العقوبة التى أباح النزول إليها جوازياً، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم ومعاملته طبقاً لنص المادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فى هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجرمة. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجرمة الضرب المفضى إلى الموت

وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين التخييريتين المقررة لهذه الجريمة طبقاً لنص المادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فإن حكمها يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وأن يكون مع النقض الإعادة لما هو مقرر من أن تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق هو من اختصاص محكمة الموضوع .

عاهة مستديمة

* الموضوع الفرعى : أحداث عاهة - إثبات الجريمة :

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٥٣

إذا كان الحكم قد استخلص دوام العاهة من عدم توقع ملء الفقد العظمى بنسيج عظمى، وإن كان من المحتمل أن يملأ بنسيج ليفى، وذلك بناء على رأى الطبيب الشرعى الذى أشار الحكم إلى تقريره - فذلك استخلاص سائق، ولا يصح أن يعاب به الحكم .

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٣

إذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن تخلف العاهة المستديمة بالجنى عليه قد أثبت مما أورده التقرير الطبى الأخير ما نصه " وأعيد فحص المصاب المذكور فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ فبين أنه شفى من إصابة رأسه وتخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هى فقد جزء كبير من عظام الرأس أعلى يسار الجبهى والجدارية اليسرى فى مساحة مستطيلة الشكل تقريباً بأبعاد ٩ × ٥ ونصف سم وهذا الفقد لا ينتظر ملؤه مستقبلاً بالعظم وقد يملأ بنسيج ليفى، وبذا فقد المخ فى تلك المنطقة وقايته الطبيعية من العظم ... إلخ " فهذه العبارة التى نقلها الحكم عن تقرير الطبيب الذى فحص الجنى عليه بعد أن تم شفاؤه واحضرة الدلالة على تخلف عاهة مستديمة بالمصاب، وإذا كان الطبيب قد أردف ذلك بأنه لا ينتظر ملء الفقد بالعظم فهو زيادة فى الإحتياط فى التعبير العلمى عن المستقبل، وما دام الطبيب قد قرر أنه لا ينتظر فى المستقبل ملء الفقد بالعظم ولا يدعى الطاعن أن مظه قد ملء فإنه يتعين الأخذ بما رآه الطبيب من أن العاهة مستديمة ويكون تطبيق المحكمة للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هو التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة .

* الموضوع الفرعى : أحداث عاهة - عقوبة الجريمة :

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ٦/٦/١٩٥٣

إن كل فعل مادى يقع على جسم الإنسان عمداً بقصد الإيذاء يعد ضرباً ومساب على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات متى تخلفت عنه عاهة يستحيل برؤها. فإذا كانت الواقعة هى أن التهم دفع الجنى عليها بيده فوكت على الأرض وأصيبت بكسر فى عظم الفخذ، تخلقت عنه عاهة مستديمة فإنه يحق عقابه بمقتضى المادة المذكورة .

• الموضوع الفرعي : أركان جريمة العاهة المستديمة :

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٩
مضى كان الثابت أن العين كانت تبصر لم تناقص إبصارها لأن فقد ما كانت تبصره أو معظمه يعتبر فى القانون عاهة مستديمة ولو لم تبصر تحليد قوة الإبصار قبل الإصابة.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥١
ما دام الثابت أن إصابة الرأس التى أحدثها الطاعن بالجنى عليه قد إنتابها قبح عميق تطلب إجراء عمل جراحى ورفع جزء من عظام الرأس إنتهى بفقد فى عظم الجمجمة، مما يعتبر عاهة يستحيل برؤها، فإن الطاعن يكون مسؤولاً عن هذه العاهة ولو أنه وجدت إلى جانب الإصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداثها.

الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ٧/١/١٩٥٢
لما كانت العاهة المستديمة المشار إليها فى المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو جزء منه، فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من عظم قبة الجمجمة عاهة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٢
مضى كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها أن المتهمين تربصوا للمجنى عليه فى الطريق وانتظروا عودته حتى إذا ما إقرب منهم إتهالوا عليه ضرباً فأحدثوا به إصابات خلفت عنها عاهة مستديمة، فإن ما تحدث عنه المحكمة فى شأن ترصدهم له يفيد حصول الاتفاق بينهم على ضربه ويكون كل منهم مسؤولاً عن العاهة بوصف كونها نتيجة للضرب الذى إتفقوا عليه وأحدثوه بالجنى عليه سواء فى ذلك ما وقع منه أو من زملائه .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٢
إذا كانت المحكمة قد أسست إدانة المتهم فى إحداث عاهة على أن العاهة حدثت واستقرت وأن الجراحة التى أشار إليها الطبيب لو نجحت لا ينتظر أن تنفى قيام العاهة، فكل ما يثيره هذا المتهم فى صدد مسئولية الجنى عليه عن حدوث العاهة لرفضه إجراء الجراحة لا يكون له محل .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٠

إذا كان الثابت بالتقرير الطبي أنه وجد بانجني عليه إصابات متعددة في مواضع مختلفة من جسمه ومن هذه الإصابات ثمانية جروح قطعية برأسه هي التي تختلف عن إحداها عاهة مستديرة، ولم تر المحكمة مساءلة المتهمين بهذه الضربات عن العاهة وأخذتهما بالقدر الخيف في حق كل منهما وهو أنه أحدث بالمصاب ضرباً أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً، فإنها تكون قد أخطأت إذ كان يجب عليها أن تسألتهما على مقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٢

إن تقدير نسبة العاهة المستديرة بوجه التقريب وضالة هذه النسبة لا يتفian عنها هذه الصفة .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٣

إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الذي يتطلبه لتكون العاهة بل يكفي لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذي تخلصت به قد فقدت بصفة مستديرة ولو فقداً جزئياً مهما يكن مقدار هذا الفقد. فإذا كان الحكم قد أثبت أنه تختلف عن الجرح الذي أحدثه الطاعن بيد المجنى عليه عاهة مستديرة يستحيل برؤاها هي إعاقة في حركة ثنى الإصبع الوسطى للكف الأيسر مما يقلل من كفاءته على العمل بمحوى ٣ ٪ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٢

إن عدم إمكان تحديد قوة إضرار العين قبل الإصابة لا يؤثر في قيام جريمة العاهة المستديرة. وإذن فمعي كان الحكم قد أشار إلى فعوى التقارير الطبية بشأن إصابة عين المجنى عليه، كما ذكر أدلة أخرى سائلة استخلصها من التحقيق واضحة الدلالة على أن تلك العين تبصر قبل الحادث ثم فقدت معظم إبصارها بسبب الإصابة التي أحدثها بها الطاعن، فإن الجدل حول معرفة مدى قوة إضرار العين قبل الإصابة لا يكون له محل .

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٢

يكفى أن تبين المحكمة الدليل على إحداث التهم للإصابة وعلى حدوث العاهة نتيجة لتلك الإصابة أما مدى جسامه العاهة فليس ركناً من أركان الجريمة .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٤٦٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٥

إن العبارة فى قيام الرصد هى برهين الجانى وترقيه للمجنى عليه مدة من الزمن قصرت أم طالت، فى مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الإعتداء عليه، دون أن يؤثر فى ذلك أن يكون الرصد فى مكان خاص بالجانى نفسه .

الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٥

لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يتطلبه لتكوين العاهة، بل يكفى لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذى تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدت جزئياً مهما يكن مقدار هذا الفقد .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٢

مضى كان الثابت حصول إ اتفاق بين المتهمين على ضرب الجنى عليه، فإن مقتضى ذلك مساءلة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً عن العاهة التى تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذى إتفقا عليه وأحدثاه بالجنى عليه وذلك من غير حاجة إلى تقصى من منهما الذى أحدث إصابة العاهة.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٨

مضى كان الدفاع عن التهم بإحداث العاهة قد طلب " إعتبار الواقعة جنحة ضرب أن الإصابة بسيطة وإزالة شتم من العظم لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا والجزء البسيط الذى أزيل من العظم بدلاً من النسيج اللينى " وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأى، ولكن الحكم لم يجب المتهم إلى ما طلب ولم يتناقل الأساس الذى بنى عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما هذا الدفاع من أثر فى تحديد مسئولية المتهم، فإنه يعين نقض الحكم .

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٦

يكفى لتوافر العاهة المستديمة - كما هى معرفه به قانوناً - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة، وأن تكون قد أصيبت بضمف يستحيل برؤه حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الأبصار قبل الإصابة. فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبى بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بعمد فى حلبة العين اليسرى نتيجة المصادمة بحسم صلب راحى، وأنه شفى من إصابته وتخلفت لديه منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى ضعف قوة إبصار تلك العين بما يقدر بحوالى ١٠٪ ما مؤداه أن العين كانت مصفرة قبل الإصابة وأن قوة إبصارها حطفت على أثرها - لما كان ذلك، فإن ما يشيره الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٢

من المقرر أنه يكفى لتوافر العاهة المستدعية - كما هي معرفة به قانوناً - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة. وإذا كان الحكم قد أثبت ما تضمنته التقرير الطبي الشرعي من تخلف العاهة المستدعية لدى الجنى عليها وهي فقد قوة الإبصار بعينها المبنية نتيجة إصابها التي أحدثها بها الطاعن، بما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة الإبصار قد فقدت كلية على أثرها فإن الدعي على الحكم بالبطالان لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٥

إن عبارة " يستحيل برؤها " التي وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة " عاهة مستدعية " إنما هي لفظة وتكرار للمعنى يلزمه إذا إسداء العاهة يلزم عنها حتماً استحالة برئها. فمعنى قبل " إن العاهة مستدعية " كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والإستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها.

الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٦

- من الحقائق العلمية الثابتة أنه لا تلازم بين إحساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات، فقد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات وبذلك تفقد العين منفعتها " وظيفتها " .
- من المقرر أنه يكفى لتوافر العاهة المستدعية - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة.

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١/٣/١٩٦٦

استقر قضاء محكمة النقض على أن إستصال إحدى كليتي الجنى عليه بعد تزوقها من ضربة أحدثها به المتهم يكون جريمة عاهة مستدعية .

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٦

البه عاهة في العقل يولف نحو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي، ولا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والإرادة معاً، وإنما توافر بفقد أحدهما. وإذا ما كان الأمر المطعون فيه قد اقتصر في التبدل على توافر الرضا لدى الجنى عليها في جناية هتك العرض بإستظهار إدراكها للنواحي الجنسية بغير أن يحث خصائص إرادتها وإدراكها العام توصلاً للكشف عن رضاها الصحيح الذي يجب تحقيقه لإستبعاد ركن القوة أو التهديد من جناية هتك العرض، فإن الأمر يكون قد إستخلص توافر الرضا

لدى اجنئى عليها من دلائل لا تكفى بذاتها حمل النتيجة التى رتبها عليها لما يجعله معيأ بالقصور بما يصعب معه نقضه.

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١

— العاهة المستديرة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديرة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صوان الأذن اليسرى قد إنتزع بأكمله عدا " شحمة الأذن " التى لا تؤدى وظيفة ولا تعملو أن تكون حلية وترتب على ذلك ضعف قوة سمع هذه الأذن بنسبة ١-٢٪ التى إنتهى إليها الحكم أعلياً برأى الطبيب الشرعى وأحد الأخصائين ودلل الحكم على ذلك تدليلاً سائفاً، فإن منازعة الطاعن فى تخلف العاهة لا تكون مقبولة. ولا يجده فى دفاعه بإمكان الإستعاضة عن الأذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدى وظيفتها تماماً، ذلك لأن تدخل العلم للتصنيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينفى وجودها كلية أو يخلط بين الطاعن وبين نتائج فعلته .

— من المقرر أن عبارة " يستحيل برؤها " التى وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة " عاهة مستديرة " إنما هى فضلة وتكرير للمعنى يلزمه، إذ إستدامة العاهة يلزم عنها حصاً إستحالة برئها .

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨

العاهة المستديرة بحسب المستفاد من الأمانة التى ضربتها المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات، هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه، أو فقد منفعته أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديرة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صوان الأذن تشويبه لا يؤدى إلى فقد وظيفتها كلياً أو بعضاً وبالتالي لا يعد عاهة مستديرة على خلاف ما أثبتته الدليل القنى من واقع الأمر من أن هذا الفقد قد قلل من وظيفة الأذن فى تجميع وتركيز الت موجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية فى إتجاهات مختلفة وفى حماية الأذن الخارجية وظيفتها من الأتربة بما يقدر بحوالى ٥٪، وكانت الأحكام الجنائية إنما تنى على الواقع لا على الإعتبارات المجردة التى لا تصدق حصاً فى كل حال، فإن الحكم يكون معيأاً لما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٥

من المسلم به فى صحيح القانون، أن العاهة المستديرة يتحقق وجودها بلفد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو بتقليل قوة مقاومته الطبيعية، إذ القانون لم يحدد نسبة معينة للنقص الذى يتطلبه لتكوين العاهة، بل يكفى لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذى تخلفت به قد فقدت بصفة مستديرة ولو فقدت جزئياً مهما كان مقدار هذا الفقد، فإذا كان الحكم قد

أثبت المعاهة على النحو المقدم وقدر نسبة العجز بنسبة ٢٪. ودان المتهم على هذا الأساس فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً وأنزل على الواقعة حكم القانون ووفر رابطة السببية بما يوفر عناصر الجريمة التي دانه بها، ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

- لم يرد في القانون تعريف للمعاهة المستدعة والتصر على إيراد بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن المعاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستدعة وبذلك فإن المعاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء وتقليل قوة مقاومته الطبيعية.

- لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوين المعاهة المستدعة بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب، ومن ثم فإنه لا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن الفتق الجراحي لا يعد عاهة ما دام أن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يستند إلى الرأي الفني الذي قال به الطبيب الشرعي وخلص منه إلى أن إصابة الجنى عليه بهذا الفتق في منطقة السرة يجعل أحشاء البطن أكثر تعرضاً للصدمات البسيطة ولمضاعفات الإختناق والإحساس المعوي وأنه حتى إذا أجريت له عملية جراحية فلا بد أن يتخلف لديه قدر من المعاهة نتيجة ضعف في البطن والجهد الذي من وظيفته حماية الأحشاء.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٠

إن المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي - الذي حدثت الواقعة في ظله - تنص على أن "العقوبات البدنية ممنوعة" ومن ثم فإنه لا يحق للمدرسة المتطعون ضدها أن تؤدب أحداً بالضرب، فإن فعلت كان فعلها مؤثماً وتساءل عن نتائجه. وإذا كان ما تقدم وكانت الواقعة كما حصلها الفرار المتطعون فيه تخلص في أن المتطعون ضدها تعمدت ضرب أحد التلاميذ لتطهير جزء من آلة الاعتداء وأصاب عين الجنى عليه وتخلفت لديه من هذه الإصابة عاهة مستدعة، هي فقد إبطار العين، فإن ركن العمد يكون معروفاً. ذلك أنه من المقرر أن الخطأ في شخص الجنى لا يغير من قصد المتهم ولا من ماعية الفعل الجاني الذي إرتكبه تحقيقاً لهذا القصد، لأنه إنما قصد الضرب وتعمد، والعمد يكون بإعتبار الجاني وليس بإعتبار الجنى عليه، لما كان ما تقدم، فإن الواقعة المسندة إلى المتطعون ضدها تكون جنابة الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستدعة الأمر للعقاب عليه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات، ويكون

القرار المطعون فيه إذ خالف هذا النظر متعين النقض وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة للسير فيها على هذا الأساس.

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٠

مضى كان الحكم قد اقتصر فيما نقله عن التقارير الطبية بأنها تضمنت وجود عمة برأس الجنى عليه، دون أن يبين ماهية هذه الإصابات التى أحدثها الطاعن بالجنى عليه وتطورها وسبب إحداثها والآلة المحدث لها وما أدت إليه، من واقع الدلائل القنى المستفاد من التقرير الطبى الشرعى، حتى يبين منه وجه الإستشهاد به على إدانة المتهم، لأن الحكم يكون قد خلا من بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دىن به الطاعن وبين العاهة التى خلفت بالجنى عليه، ويكون قد جاء قاصراً معيماً نقضه.

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١١/١٨/١٩٧٣

إنه وإن كان القانون لم يرد به تعريف العاهة المستديرة واقتصر على إيراد بعض الأمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تهيئتها بصفة مستديرة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل منفعته، ومن ثم فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع بعض الضيق فى التنفس عاهة مستديرة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١/٢٧/١٩٧٥

من المقرر أن العاهة المستديرة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضاربها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديرة. ولما كان يكفى لوافر العاهة المستديرة - كما هى معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتمسك بتحديد قوة الإبصار قبل الإصابة، وكانت المحكمة قد إطمأنت من واقع التقرير الطبى الشرعى إلى أن إصابة الجنى عليه فى عينه اليسرى قد خلفت له عاهة مستديرة هى إتساع الحدقة والظامة السطحية بغلاف العدسة لأن النعى على الحكم لعدم تحديده قوة إبصار العين قبل الإصابة يكون غير صليد.

الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥

أنه وإن كان القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديرة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات

هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة. كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت فيه بما يبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب.

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢١

(١) لا يشترط لتطبيق المادة ٩٧ عقوبات أن يكون المال المختلس هو من أموال الدولة الداخل في ميزانيتها. بل يكفي أن يكون من أموال مصلحة عامة من المصالح التي للدولة إشراف عليها سواء أكان مملوكاً لتلك المصلحة أم كان مودعاً عندها. فتدخل في تلك المصالح مجالس المديرية كما تدخل وزارة الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية وما يماثلها من المصالح وإن كان لكل منها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة .

(٢) الإختلاس يشمل في معناه القصد السيئ لمقتضى قوت محكمة الموضوع أن الإختلاس قد ثبت لها فإنها تكون بذلك قوت أحد المهتم المال والتصرف فيه غشاً وسوء قصد كأنه مملوك له .

الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢

و إن لم يرد في القانون تعريف للمصلحة المستديمة والتصر على إيراد بعض أمثلة لها، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة أن العامة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة. كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت فيه بما يبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب، ومن ثم فلا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن حالة الجنى عليه لم تصبح نهائية ومن عدم إعادة عرضها على الطبيب الشرعي لبيان ماهية العامة وتقدير مداها ما دام أن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يستند إلى الرأي الفني الذي قال به الطبيب الشرعي وخلص منه إلى أنه قد نشأت لدى الجنى عليها من جراء اعتداء المهتم عليها عامة مستديمة، فيكون الطاعن في هذا الشأن في غير محله.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٣١/١١/٩

إن عبارة " يستحيل برؤها " التي وردت بالمادة ٢٠٤ عقوبات بعد عبارة " عامة مستديمة " إنما هي لفظة وتكرير للمعنى بلازم، إذ إستدامة العامة يلزم عنها حتماً إستحالة برئها. فمضى قيل " إن العامة مستديمة " كان معنى ذلك أنها بالية على الدوام والإستمرار مستحيل برؤها والتخلص منها. على أن تلك العبارة لا وجود لها بالنص الفرنسي للمادة إذ إقتصر فيه على عبارة مستديمة (permanente). فإذا قرر الحكم

أخذاً بقول الطبيب الشرعي أن العاهة مستديمة ولم يزد على ذلك وطبق المادة ٢٠٤ كان حكماً صحيحاً غير مقصر في تعرف وقائع الموضوع وبيانها.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢١

إذا رفعت الدعوى العمومية على شخص بأنه هو وآخر أحداً جرحاً برأس ثالث سبب له عاهة مستديمة وقررت المحكمة صراحة في حكمها أن العاهة المستديمة التي أصابت الجاني عليه هي نتيجة جرح لم يحدث إلا من ضربة واحدة لا تحتمل تعدد الفاعلين، وأنها لم تهتد إلى معرفة من الذي أحدث هذا الجرح من بين أشخاص متعددين إتهمهم الجاني عليه بأحده، وأنها لذلك لا تستطيع إدانة أحد بعينه في جناية العاهة المستديمة، كان من انهم عليها أن تقضى ببراءة المتهم من تهمة إحداث العاهة، أما أن تنزع من هذه الجناية المستعدة جناحة حرب منطبقاً على المادة ٢٠٦ عقوبات، تحملها على زعم أنه أحدث بالجاني عليه جرحاً مع أنه لم يهجم أحد بأى جرح آخر، ولم ترفع عليه الدعوى العمومية إلا لإحداً الجرح الذي سبب العاهة المستديمة، ذلك الجرح الذي لم يثبت أنه هو محله، ثم تقضى هذا الجاني عليه بتعويض على المتهم، لذلك تصرف لا يقره القانون، بل الذي يحكمه القانون هو القضاء ببراءة المتهم من تهمة إحداث العاهة، ورفض الدعوى المدنية قبله، لعدم وجود أساس ثابت لها. فإذا كان هذا المتهم مسنداً إليه تهمة أخرى، هي ضربه شخصاً آخر، وكانت المحكمة قد ضمنّت هذه التهمة إلى التهمة التي إنتزعتها وهي خاطئة وقضت فيهما معاً بعقوبة واحدة، تعين على محكمة النقض التصحيح هذا الخطأ، بجعل عقوبة المتهم من جنحة الضرب متناسبة مع هذه التهمة وحدها.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٧

يكفى لإعتبار الواقعة جنابة حرب أحدث عاهة مستديمة أن توضح المحكمة في حكمها ما أثبتته الكشف الطبى الذى توقع على الجاني عليه بالمستشفى الذى يعالج فيه من أنه عملت له على أثر الإصابة عملية تربية أزيل فيها العظم في دائرة قطرها خمسة عشر سنتيمتراً، وما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعي من أن المذكور شفى مع فقد جزء من عظم القبة يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للضربات الجوية والإصابات الخارجية ويعرضه لإصابات المخ مستقبلاً وأن هذه الحالة تعبر عاهة مستديمة .

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٢

إن القانون في المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات لم يشترط أن يكون العجز الطارئ على العضو المصاب بنسبة معينة، بل الأمر في ذلك موكول بتقديره للقاضى الموضوع يت فيه بما يستبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب عنه.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٣٥
إن المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات إذا كانت أردفت عبارة "عاهة مستديرة" بعبارة "يستحيل برؤها" فذلك ليس إلا تأكيداً لمعنى الإستدامة الظاهر من العبارة الأولى. وإذن فإذا إكتفى الحكم عند تطبيق هذه المادة بذكر العبارة الأولى وحدها دون الثانية فلذلك لا يخل به أقل إخلال .

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٣٥
إذا أخطأ الحكم لطبق المادة ١/٢٠٠ من قانون العقوبات بدلاً من المادة ١/٢٠٤ على جريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديرة ولكنه مع ذلك قضى بعقوبة لا تتجاوز العقوبة المنصوص عليها فى المادة الواجب تطبيقها فلذلك أخطأ فى التطبيق لا يوجب نقضه بل تكفى بحكمة النقض بتصحيح التطبيق.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ٤/٤/١٩٣٨
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين إتفقوا فيما بينهم على ضرب الجنى عليه وأمسروا على ذلك فاجتمعوا لهذا الغرض وترصدوا له وحربوه فعلاً، فهذا الإتفاق يجمعهم جميعاً مسئولين على العاهة التى نشأت عن الضرب الذى وقع من أحدهم. وما دامت الوقائع التى أثبتها الحكم والمؤدية إلى وجود الإتفاق كانت معروضة فعلاً على المحكمة وتولى الدفاع مناقشتها فلا يجوز للمتهمين فيما بعد أن يطعنوا على الحكم بأن واقعة الإتفاق لم توجه إليهم ولم يدفعوها عن أنفسهم .

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٣٨
إن القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديرة. ولكنها، بحسب المستفاد من الأمثلة الواردة فى المادة الخاصة بها، يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه، وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية. وكذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يست فيه بما يسميه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب. ومضى ألثبت الحكم أن منفعة أحد الأعضاء أو وظيفته فقدت، ولو فقدت جزئياً بصفة مستديرة فلذلك كاف لسلامته .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٨
يكفى فى بيان العاهة المستديرة أن يثبت الحكم، إستناداً إلى تقرير الطبيب، أن الضرب الذى أحدثه الجانى قد نشأ عنه فقد جزء من عظام قبة رأس الجنى عليه وأن هذا يضعف من قوة مقاومته الطبيعية ويعرضه على وجه الإستمرار للخطر، ومتى كان الشك فى قيام هذا كله وقت الحكم متنبهاً فلا يقلل من وجود العاهة ما يدعيه الجانى من إحتمال عدم تحقق الخطر الذى أشار إليه الحكم .

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٠

إن حكم القانون في جرائم الضرب من أن تعمد ضرب شخصاً يكون مسئولاً عن النتائج المحتملة لهذا الفعل ولو لم يكن قد قصدها. فالضارب يجازى على مقدار مدة العلاج أو تخلف عاهة عند الجنسى عليه أو وفاته من الضرب. وشرطه في الضرب يكون مظهراً مسئولاً عن كل هذه النتائج لأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جرميهما ليس إلا إنتواء الضرب.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ٩/١٢/١٩٤٠

إنه وإن كانت جريمة الضرب الذي أفضى إلى العاهة تتطلب لتوافرها أن يكون الجنائي قد تعمد بفعله إبلام الجنى عليه في جسمه إلا أنه لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة فيها ما يشترط في الجرائم التي يكون وكن العمد فيها قوامه لية إجرام خاصة كالقتل العمد الذي يجب فيه أن يعتمد الجنائي إزهاق روح الجنى عليه لا مجرد إيقاع الأذى به، الأمر الذي يقتضى من المحكمة أن تفرّد لهذا الركن في حكمها بحفاً خاصاً، وإثما يكفى أن يكون مستفاداً من الحكم في مجلته أن المحكمة، عند قضائها في الدعوى، قد إلتصمت بأن المتهم بفعل الضرب الذي وقع منه كان يقصد إهذاء الجنى عليه.

الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤١

إذا كانت الواقعة الطائفة بالحكم هي أن المتهم ألقى على الجنى عليه سبباً من الحديد إنفرد في رأسه فأحدث بها إصابة تخلفت عنها عاهة فإن مساءلته عن العاهة، ولو لم يكن قد قصدها، تكون صحيحة ما دام هو قد قصد مجرد الضرب، وما دامت العاهة كانت من نتائجها المحتملة.

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٠/٣/١٩٤١

إن إستعمال طحال الجنى عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها المتهم يكون جريمة عاهة مستديعة.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ٢/٦/١٩٤١

إذا كانت الواقعة التي ألبها الحكم هي أن المتهم أحدث مع سبق الإصرار بالجنى عليه ضرباً نشأ عنه عاهة مستديعة ثم الوفاة لعاقبه المحكمة على ذلك بمقوبة تدخل في نطاق المقوبة المقررة في القانون جرمية إحداث العاهة فلا يجدى المتهم تمسكه بأنه غير مسئول عن الوفاة لأنها لم تكن ناشئة عن الضرب الذي وقع منه.

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٤٢

إن القانون لا يشترط للمعاقبة عن العادة أن يكون المتهم قد إنوى إحداثها، وإنما يشترط فقط أن يكون قد تعمد الضرب الذى نشأت عنه العادة، فيحاسب عليها على أساس أنها من النتائج المحتملة لفعل الضرب الذى تعمد. وإذن فمتى كان الحكم صريحاً فى أن الضرب وقع عمداً فإن الضارب يكون مسئولاً عن العادة ولو لم يكن قد رعى إليها.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٤٣

إن محدث الضربة التى نشأت عنها العادة لا يسأل عن العادة على أساس أنه تعمد بل على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب الذى وقع منه. وحكم الشريك فى ذلك لا يختلف عن حكم الفاعل. فمتى أثبت الحكم على المتهمين إشارتهما مع آخر بالإتفاق والمساعدة فى جناية العادة المتخلفة برأس الجنبى عليه وأدانتهما على هذا الأساس، فإنهما يكونان مسئولين عن العادة حتى ولو كان لم يقع منهما أى ضرب على الجنبى عليه، بل هما يكونان مسئولين عنها كذلك ولو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الإضرار بينهما.

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٣

إن تعمد الضرب يكفى لمسألة الضارب عن العادة التى تحدث عنه ولو لم يكن قد قصد إليها. وذلك على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب كان عليه أن يولمها.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ٨/١/١٩٤٥

لا يؤثر فى قيام العادة فى ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية. فالعادة فى العين مثلاً تثبت بمجرد فقد إحصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن يكف. وإنما التقدير يلزم فقط لبيان فقط جسامه العادة ومبلغ الضرر الذى لحق الجنبى عليه من جرائها. فإذا قرر الطبيب الشرعى أنه لم يمكن تقدير العادة بنسبة مئوية لعدم معرفته قوة إحصار الجنبى عليه قبل الإصابة، فإن هذا لا يفض من إدانة المتهم فى جناية إحداث العادة إذا كان الحكم قد بين - بناء على الكشف الطبى وسائر الأدلة المقدمة فى الدعوى - أن عين الجنبى عليه قبل الواقعة كانت بلا شك تبصر، وأنها بسبب الضرر الذى وقع من المتهم قد فقدت الإحصار تماماً.

الطعن رقم ٦١١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٤/٨/١٩٤٦

إن القول بقيام العادة مع إحتمال شاء الجنبى عليه منها بعملية جراحية دقيقة تجرى له لا يكون صحيحاً فى القانون إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت على الجنبى عليه ورفضها بناء على تقديره أن فيها تعريضاً لحياته للخطر. فإذا أدانت المحكمة متهماً فى تهمة إحداثه عاهة بالجنبى عليه مع قول الطبيب الشرعى إن

هذه العادة يمكن أن تتحسن أو تشفى بإجراء عملية جراحية دقيقة لها، دون أن يتحدث في حكمها عن عدم رجاء المجنى عليه بإجراء العملية، لذلك يكون قصوراً في حكمها بعينه بما يستوجب نقضه، إذ أن المجنى عليه لو قبل العملية ونجحت وإنهت بيوته فإن إدانة المتهم على أساس العادة لا تكون صحيحة بل يكون من المتعين معاقبته على جنة إحداث الضرب فقط .

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٨

معنى كان المتهم قد قدم للمحاكمة على أساس أنه أحدث ضرباً برأس المجنى عليه نشأت منه عاهة، وكان بالمجنى عليه آثار ضرب برأسه نسبت إلى هذا المتهم وآثار يظهره نسبت إلى شخص آخر، ثم تبين المحكمة أن هذا المتهم لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر فلا يكون لها بمقتضى القانون، لإختلاف الواقعة، أن تليينه بهذه الضربات دون أن تعدل التهمة في الجلسة وتتيح له الفرصة لإبداء دفاعه في شأنها. أما إذا هي أجرت هذا التعديل في الحكم في غير مواجهته، مع أن الأمر ليس بخصوص الواقعة واحدة بعينها يختلف في وصلها على حسب صحيح القانون حتى كان يجوز لها ذلك بناء على الترخيص الخاص الوارد بالقانون، فإن حكمها يكون معيأً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٩

إذا كان الدفاع عن المتهم بإحداث عاهة للمجنى عليه في عينه قد تمسك بأنه لم يضرب المجنى عليه على عينه فلا يصح مساءلته عن هذه العاهة، وكانت المحكمة لم تثبت على المتهم إلا أنه ضرب المجنى عليه على أنفه ومع ذلك عاقبته من أجل إصابة العين بمقولة إن الأنف يجاور العين وإن إصابة العين حصلت نتيجة طبيعية لإصابة الأنف، فهذه الإدانة لا تكون مقامة على أساس كاف، وخصوصاً إذا كان الكشف الطبي الذى وقع على المجنى عليه يقول إن إصابة الأنف فقط لا تسبب فقد إبصار العين إلا إذا حصلت مضاعفات أو كانت مصحوبة بإصابات بالحجاج ... إلخ مما كان يجب أن تعنى المحكمة ببحنه وتحقيقه في سبيل بيان الواقعة .

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤

لا تعارض بين نفي قيام طرف سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الإثفاق على حادث الضرب قبل وقوعه. فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن العاهة التى حدثت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما إتفقت به من إتفانها على ضربه عندما وقع نظرها عليه فلا تريب عليها في ذلك .

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨

توافق الجناة هو توارد خواطرم على إرتكاب فعل معين يتوهم كل واحد منهم فى نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم إشتاق سابق ولو كان كل منهم - على حدة - قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه. وهو لا يستوجب مؤاخلة سائر من توافقوا على فعل إرتكبه بعضهم إلا فى الأحوال المبينة فى القانون على سبيل الحصر، كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات. أما فى غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعالجة المتهم عن فعل إرتكبه غيره أن يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالمعنى المحدد فى القانون. وإذن فإذا أدانت المحكمة المتهمين جميعاً عن العادة التى حدثت للمجنى عليه على أساس مجرد توافقه على ضربه فإنها تكون قد أعطت، ولا تصح الإدانة إلا إذا ثبت للمحكمة - بغض النظر عن سبق الإصرار - أنه كان هناك إشتاق بينهم على الضرب .

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

إذا ضرب رجل رجلاً فأحدث به عاهة مستديمة ثم جاء آخر وضرب الجنى عليه أيضاً فلا يكون مجرد الضرب الحاصل من الجاني الثاني عقب الضرب الحاصل من الأول دليلاً على أنه مطلق مع الجاني الأول ومساعد له إلا إذا ثبت ذلك للمحكمة بطريقة قاطعة. فإذا لم يثبت ذلك كان ما حصل من الجاني الثاني ضرباً بسيطاً يدخل تحت نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠٦ عقوبات.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٧

الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات تعاقب من أحدث بشخص عاهة مستديمة يرؤها بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس. ولا تنزل هذه العقوبة - عند استعمال الرأفة بمقتضى المادة ١٧ من ذلك القانون - إلى أقل من ثلاثة أشهر حساً. فإذا حكمت المحكمة بأقل من ذلك أو بفرامة فقط كان على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بثلاثة أشهر حساً .

الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٢

لم يرد بالقانون تعريف للعاهة التى تنص عليها المادة ٢٠٤ عقوبات. والعاهة لغة تتناول كل ما من شأنه نقض قوة أحد الأعضاء أو أحد أجزاء الجسم أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية. ولم يحدد القانون نسبة معينة للنقض الواجب توافره لتكوين العاهة بل ترك بحث مدى إنطباق هذا التعريف لقاضى الموضوع يفصل فيه كما يرى غير خاضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٩

كسر بعض الأسنان لا يعد عاهة مستديمة بالمعنى القانونى.

الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٣٠
للمحكمة الحق في اعتبار العادة مستدعية إذا استتجت ذلك من وصف العادة الذي وصفها به الكشف الطبي حتى ولو لم يرد لفظ " مستدعية " لأن العبرة ليست بالألفاظ.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٠
ليس من الضروري أن يكون الحكم الصادر بقوة في دعوى ضرب نشات عنه عاة مستدعية يفقد جزء من عظام الجمجمة مشتملاً على بيان مقدار الجزء القال وتحدد مقاسه، بل يكفي أن تذكر المحكمة أن ما فقد هو جزء من العظام إذ أن أقل جزء قد يوجب على فقهه حدوث العاة. وما دامت المحكمة أثبتت حدوثها فلا وجه لنقض الحكم بسبب نقص في بيان الواقعة.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٠
لا يشترط لإمكان تطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات أن تكون العاة التي أصابت الجني عليه قد أقدت منفعة المصروف لداً كلياً، بل يكفي أن تكون أقدتها لداً جزئياً وأن تقرر محكمة الموضع أن هذا الفقد الجزئي مستدعي.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٣١
إذا إتهم إثنان بإحداث عاة مستدعية وضرب إسحاج لصالح أقل من عشرين يوماً وطلبت معاقبتهما بالمادتين ٢٠٤ و ٢٠٦ عقوبات، ثم طبقت المحكمة المادة ٢٠٤ على المتهم الأول وذكر أن ما وقع من المتهم الثاني ينطبق عقابه على المادة ٢٠٦ بغير أن تذكر أن هذا المتهم الثاني برى من تهمة الجناية فإن عدم النص صراحة على براءة هذا المتهم من الجناية لا يستوجب نقض الحكم، لأن مجرد تطبيق المادة ٢٠٦ عليه كاف في الدلالة على أنه برى من تهمة العاة المستدعية ولو أن البراءة لم تذكر بلفظها.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩/٣/١٩٣١
لتطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات لا ضرورة لأن تكون العاة قد جعلت حياة الجاني عليه عرجه لأعطار جديدة، بل إذا ولقت خسارة الجاني عليه عند فقد عضو من أعضاء جسمه أو جزء من عضو إر فإن تلك المادة تطبق، إذ العجز الذي ينشأ عن الإصابة هو الذي يتحقق به معنى العاة المستدعية.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٩
من المقرر أن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها، وإذا كان ذلك وكان بين من المقررات المتضمنة أن الجاني عليه يبلغ من العمر ست سنوات وقد واجهت النيابة

والده وهو وليه الشرعي بما جاء بالتقرير الطبي من أن العاعة التي تخلفت بعين ابنه الجنى عليه يمكن شفاؤها بإجراء عملية جراحية له لوفض إجراء هذه العملية تخشية تعرض ابنه المذكور للخطر، وكان لا يصح أن يلزم الجنى عليه بتحمل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته للخطر، فإن المحكمة إذ اعتبرت الواقعة جثة ضرب إستناداً إلى أن تلك العاعة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية للجنسى عليه دون أن تحدث في حكمها عن وجه تأثير عدم رضاء وليه الشرعي بإجراء هذه العملية على تكييف الواقعة فإن حكمها يكون قاصراً بما يحبه ويوجب نفعه.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩

لا يؤثر في قيام العاعة كونها لم تقدر بنسبة مئوية، ومن ثم فإن الحكم إذ طبق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً.

الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ٧/١٢/١٩٨٩

لما كان القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاعة المستديمة وإقتصر على إيراد بعض أمثلة لها، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاعة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعه أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة مستديمة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يت فيه بما يبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب .

الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٥

إن القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاعة المستديمة وإقتصر على إيراد أمثلة لها، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى فى ضوء هذه الأمثلة على أن العاعة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعه أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة. كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يت فيها بما يبينه فى حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب.

الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٥

لما كان من المقرر أن العاعة المستديمة بحسب المسفاد من الأمثلة التى جرت بها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة، وكان يكفى لتوافر العاعة المستديمة - كما هى معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة

وإن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة، وكانت المحكمة قد إطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي إلى أن إصابة المجنى عليه في عييه قد خلقت له عاهة مستديمة هي ضعف قوة الإبصار، ومن ثم فإن النعي على الحكم لعدم وقوله على قوة أبصار العينين قبل الإصابة يكون غير سليم.

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٢

من المعارف العامة التي لا تحتاج إلى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب قليل كما هو الشأن في الأداة المستعملة - الكوريك - يمكن أن تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بالجزء الحاد منها أو بالجزء الخلفي الخشبي.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٥

من المقرر أن إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية، مسألة موضوعية يفرد بتقديرها القاضي الموضوع، فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض، ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه وكان ما أثبتته المحكمة - على ما سلف بيانه - من أن الطاعن ضرب المجنى عليها بيده فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الشرعي والتي تخلف عنها فقد العين اليسرى أبصارها، يوفر في حق الطاعن إرتكابه فعلاً عمدياً إرتبط بتخلف العاهة تلك، إرتباط السبب بالمسبب لأنه لولا الضرب باليد لما حدثت تلك الإصابة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحي يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥

لما كان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفي لتوالم العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة، وكانت المحكمة قد إطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي وعناصر الإثبات التي أوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه قد خلقت له عاهة مستديمة هي ضعف أبصار العين إلى ٦/٦٠، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من ضعف قوة أبصار هذه العين أصلاً لا يؤثر في قيام أركان الجريمة ما دام أنه لم يدع في مراجعته أن تلك العين كان قوة أبصارها ٦/٦٠ من قبل الإصابة المنسوب إليه إحداها مما يضحى مناه في هذا الخصوص غير مقبول.

*** الموضوع الفرعي : الظروف المخففة لجريمة إحداث عاهة :**

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في جريمة إحداث عاهة مع سبق الإصرار والورود - مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - بمحاكمة الطاعن بالحس مع الشغل لمدة ستين، وكانت هذه العقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة إحداث عاهة مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره من تخلف ظرفي سبق الإصرار والورود .

*** الموضوع الفرعي : تقرير الطلب الشرعي :**

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٦ بتاريخ ٨/١٠/١٩٥١

ما دام الطاعن لم يدع في مرافعه أن الجنى عليها لم تكن مبصرة قبل الإصابة المنسوب إليه إحداثها فيحسب المحكمة أن تذكر الدليل على حصول الإصابة والعاهة. وإذا كان الطبيب الشرعي لم يذكر في تقريره أن الجنى عليها لم تكن مبصرة قبل الإصابة بل ذكر أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة فهذا لا يحل بركن من أركان الجريمة .

*** الموضوع الفرعي : ضرب القضي إلى عاهة :**

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١١٧٩ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٥١

ما دامت الرافعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم ضرب الجنى عليه بمطواة في أذنه فسقط على الأرض مباشرة بسببها ونتج من هذا السقوط إصطدام رأسه بالأرض فإنتقطع شريان به أدى إلى التجمط على المخ وإصابته بالشلل لما إتضح إجراء عملية الزينة فالتهم مستول عن هذه النتيجة.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٦٦ بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٠

لا يقدح في قيام ظرف سبق الإصرار في جناية إحداث عاهة، كون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رجاء منه.

*** الموضوع الفرعي : عاهة - تعريف العاهة :**

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ٤/١/١٩٤٣

إن العاهة، على حسب المسطاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات، هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعه أو تقليلها بصفة مستديرة. لإعاقبة تسي مفصل لسلامية من سلاميات أحد أصابع اليد تحرير عاهة متى كانت تقلل بصفة مستديرة من منفعة الإصبع واليد.

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ١٤مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٤٤

إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للتفويض الواجب توافره لتكوين العاهة، بل جاء نص المادة ٢٤٠ عقوبات عاماً مطلقاً، إذ أنه بعد أن عدد معظم النتائج الخطرة الناشئة عن الضرب والتي تستوجب تشديد العقوبة أضاف إليها هذه العبارة : " أو أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها ". فيكفى إذن لتكوين العاهة أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدنا جزئياً مهما يكن مقدار هذا الفقد.

عقوبة

* الموضوع الفرعي : الإعفاء من العقوبة :

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠

ليست المحكمة ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينص على حكمها بإغفاله التحدث عن ذلك.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ٥/٥/١٩٥١

إن شرط الإعفاء من العقوبة في جريمة تقليد أوراق العملة أن يكون الجاني قد أرشد عمن يعرفه من باقي الجناة.

الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ٨/١/١٩٥٢

إنه وإن كانت المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تنص على عدم إنطباق أحكامها على الزوج أو الزوجة إلا أنها إنما تعالج كل من علم بوقوع جريمة أو جنحة أو كان لديه ما يجعله على الإعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأية طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء، فهذه الجريمة وحدها هي التي تغطي منها الزوجة، ومن ثم فلا ينسحب الإعفاء على ما يقع منها من المال تكون جريمة قائمة بذاتها بخلاف الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة فإذا كانت جريمة إحراز الزوجة مخدراً متوافرة، فإن إدانتها في هذه الجريمة تكون تطبيقاً صحيحاً للقانون .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ٢/١٠/١٩٥٣

إن الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل المفو الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ - ٨٥ و ٢٣٠ - ٢٣٥ ومن ٢٥٢ - ٢٥٨ من قانون العقوبات. وأذن لم تكن كان الطاعن قد دين غيابياً بمقتضى المادة ٢٥٨/٢ من قانون العقوبات. وكان القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ إبريل سنة ١٩٤٩ وإن كان قد نص على إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات إلا أنه قد استبقى الجريمة التي كانت تعاقب عليها تلك المادة لأن الجريمة موضوع التظلم تقع تحت طائلة المادة ٢/٢٥٨ على الرغم من إلغاء تلك المادة واستبدال المادة ١٠٢ بها، ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض تظلم الطاعن قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك لأن المادة ١٠٢ فقرة هـ فيما تضمنته من حد حرية القضاء في استعمال الحق المخول لم يقتضي المادة ١٧ من قانون العقوبات من شأنها أن تجعل المادة

٢/٢٥٨ التي كان معمولاً بها وقت ارتكاب الجريمة أصلح للطاعن من المادة ١٠٢ ج وتجعل من المتعين تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات تطبيق المادة ٢٥٨ دون غيرها على الطاعن، على أنه حتى بعض النظر عن هذا فإن الطاعن لا يستفيد من النص في القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ على إستثناء الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٥٨ - دون ذكر المادة ١٠٢ ذلك لأن المشرع نص على إستثناء الجريمة بوصفها وباركانها المبينة في المادة ٢٥٨ وهذه الجريمة لم تبلغ إطلافاً، بل بقيت وغاية ما في الأمر أن القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٩ رأى تغيير موجهها بين مواد القانون للفرض المبين في المذكرة التفسيرية فتقلها من مكانها بعد المادة ٢٥٧ حيث كانت إلى الباب الذي جمع فيه جرائم المقررات بعد المادة ١٠٢ من نفس القانون .

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٣

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى ٢٧ يولي سنة ١٩٥٢ قد نص في المادة الثانية منه على أن يعلن النائب العام في ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفاً في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحكمة، وإذن لمعتى كان بين من الإطلاع على قرار النائب العام بتنفيذ ذلك المرسوم وعلى الكشف المرفق له أن اسم الطاعن أدرج فيه بوصف كونه من شملهم العفو بالنسبة إلى الجريمة موضوع طعنه، فإنه يكون من المتعين نقض الحكم الصادر بإدائته والقضاء ببراءته .

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٦

إنه لما كان المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالعفو الشامل عن الجرائم التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي في المدة بين ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ من يولي سنة ١٩٥٢ قد قضى في المادة الثانية منه على أن يعلن النائب العام في ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفاً في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم، كما نص على أنه في خلال الشهر التالي يجوز لمن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه إلى النائب العام - لما كان ذلك وكان الطاعن قد تظلم إلى النائب العام من عدم إدراج اسمه في كشف من شملهم العفو، وأنه قرر قبول تظلمه شكلاً واعتبار الجريمة المسندة إليه مما يشملها العفو، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى العقوبة المحكوم بها عليه والقضاء ببراءته منها .

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢

إنه بعد العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بالعفو عفواً شاملاً عن الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات والتي تكون قد أرتكبت قبل العمل به يعين براءة كل منهم لارتكب جريمة هيب من هذا القبيل .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢١

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد جرى فى المادة الأولى منه على " أن يعفى عفواً شاملاً عن الجنائيات والجنتح والشروع فيهما التى أرتكبت لغرض أو لسبب سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد وذلك فى المدة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وتأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى إقوتت بها أو تقدمتها أو تلتهها وكان القصد منها التساهل أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب والتخلص من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة " . وإذا كان مودى هذا النص أن الجرائم التى أرتكبت لسبب أو غرض سياسى هى التى تستهدف اغراضاً سياسية أو تقوم على سبب سياسى، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن الجريمة المسندة للطاعين [تحطيم حانة] لم ترتكب تحقيقاً لهذه الأغراض بل أرتكبت لتحقيق غرض دينى بحسب وأسس قضاءه على ذلك برفض التظلم - لا يكون قد أخطأ فى شئ .

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٧

إن المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية تنص على أنه فى ظرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون يعلن النائب العام كشفاً فى الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياتهم فى دور التحقيق أمام اغياكم وفى الشهر التالى يجوز لمن يرى أنه أغفل إدراج اسمه يغير حق أن يتظلم منه إلى النائب العام بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى يقيم فى دائرتها، فإذا رأى النائب العام أن التظلم فى غير محله أحاله فى خلال أسبوعين من تاريخ التقرير إلى إحدى دوائر محاكم الجنائيات بالقاهرة التى يعينها رئيس المحكمة. وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على وجوب العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية، وقد نشر فى العدد ١٤٢ مكرر غير إعتيادى من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢، وبين من هذا النص أن القانون إذ أطلق عبارة الشهر التالى دون أن يقيدها بأنها الشهر التالى لإعلان الكشف المشار إليه فإن مفاد ذلك أن يكون هو الشهر التالى للشهر الأول أى كان اليوم من الشهر الأول الذى يعلن فيه النائب العام كشف من شملهم العفو فى الجريدة الرسمية. وإذن فتمى كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم قبول تظلم

الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد على اعتبار أن الشهر الذي يحق للطاعن التظلم فيه من عدم إدراج اسمه في الكشف العلني في الجريدة الرسمية بناء على طلب النائب العام يبدأ من تاريخ هذا الإعلان، فإنه يكون قد أول القانون تأويلاً خاطئاً .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢١

إن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعمو الشامل تنص على أن يتبع في نظر الطعون والفصل فيها إجراءات الطعن بالنقض في المواد الجنائية، وتنص المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب التقرير بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم وإلا سقط الحق فيه. وإذا لم يأتى كان الحكم قد صدر حضورياً من محكمة الجنايات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ولكنه لم يقدم أسباباً لطعنه بعد ذلك فإن الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

- إن جرائم القتل هي نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من الجرائم التي لا يشملها العمو .

- متى كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى أن المدافع الذي حضر الطاعن على ارتكاب الجريمة موضوع التظلم والفرض الذي استهدله من ارتكابها لم يكن سياسياً، وإذا أقدم على ارتكابها مدفوعاً بعوامل الأتانية والشفى والإنظام من خصوم فريقه بعد انتهاء عملية الانتخاب وظهور نتيجتها - فإنه لا محظ لرفعه تظلم الطاعن من عدم إدراج اسمه في كشوف العمو الشامل الصادر به المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن " يعطى عفواً شاملاً عن الجنائيات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي وتكون متعلقة بالشؤون الداخلية للبلاد، وذلك في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ " ونص في الفقرة الثانية على أن " تأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى إقرنت بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منها التآهب لقمعها " قد نص في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أن " لا يشمل العمو الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٧٧ - ٨٥ ومن ٢٣٠ إلى ٢٣٥ ومن ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات " . ولما كان نص هذه الفقرة الأخيرة قد جاء عاماً شاملاً، فقد أفاد ذلك أن الجرائم المستثناة فيها

ومن بينها الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات لا يشملها العفو إطلاقاً سواء أكانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

مضى كان الحكم لد استخلص من عناصر الدعوى أن الأسباب الدافعة للجرائم المسندة للطاعين والعرض الذى قصدوا إلى تحقيقه منها لم يكن سياسياً وأنهم لم يقدموا عليها بعد ظهور نتيجة الانتخاب إلا بدوافع من الأناية والرغبة فى التشفى والإنقام، وكان ما أورده فى شأن ذلك سائفاً ومقبولاً فى العقل والمنطق فإنه يكون قد طبق المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالعفو الشامل تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١

الأصل ألا يسأل الإنسان إلا عن الجرائم التى يقارنها بنفسه سواء أكان بوصفه فاعلاً أصلياً لها أم شريكاً للفاعل الأصلي فيها بطريقة من طرق الإثراء المحددة فى القانون، وإذ نص الشارع فى قانون التجمهر على مساءلة المتجمهرين عن الجرائم التى تقع تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر كشركاء فيها متى كانوا عاملين بهذا الغرض، لم يرد الخروج على تلك القاعدة الأساسية فى المسؤولية الجنائية، أو تغيير قواعد الإثراء كما هى معروفة قانوناً، وإنما أراد فى الحدود التى رسمها تفيض الطاب على المتجمهرين متى وقع أثناء التجمهر، وتنفيذاً للغرض المقصود منه جرائم أخرى، وذلك بمجازاتهم عن التجمهر بالعقوبات المقررة لتلك الجرائم. وإذن لمضى كان المتظلم لم يحكم عليه فى جريمة قتل لما إستثناء المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ وإنما حكم عليه فى جريمة تجمهر بالعقوبة المقررة لجريمة القتل العمد التى وقعت فى أثنائه، وكان مناط الإستثناء الوارد بقانون العفو إنما هو بالجريمة التى يقارنها الجانى لا بالعقوبة التى توقع عليه، وكانت جرائم التجمهر فى شئ صورها غير مستثناة من العفو، متى كان ذلك وكانت الجريمة التى دين بها المتظلم، وإن وقعت إنقاماً منهم لقريهم الذى قتل أولاً، إلا أنه لا يمكن تجزئة الواقعةين وفصل الدفع إليهما عن السبب الذى أرتكبت من أجله الجريمة الأولى، وقد وقعت هذه الجريمة فى أعقابها واتخذت لجنه الانتخاب بالذات مسرحاً لها - فإن الحكم إذ قضى بأنطبق العفو الشامل على المتظلم لأن الإستثناء الوارد فى القانون لا يسرى عليه ولأن الجريمة التى قارنها قد وقعت لسبب سياسى يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

إن مؤدى النص فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ على معاد شهر من تاريخ العمل بهذا القانون لينشر النائب العام فى الجريدة الرسمية كشفاً بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو

المتهمين، وتحديد الشهر التالي للتظلم من يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق في كشف العفو الشامل حتى إذا رأى أن التظلم في غير محله لرفعه في خلال أسبوعين إلى محكمة الجنايات - مؤدى هذا هو إختصاص المحاكم بالنظر في التظلمات التي ترفع في المواعيد التي حددها القانون الذي عرّفها هذا الإختصاص. فإذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعنين قدموا تظلمهم إلى النائب العام من عدم إدراج أسمائهم في كشف العفو الشامل بعد إنتضاء مهلة الشهر الذي حدده القانون لتظلمهم، وبناء على ذلك قضى بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

إن كون الطاعن يشتغل بالوليس السياسي وحصر إختصاصه في القضايا السياسية ليس من شأنه أن يضي على وظيفته أية صفة سياسية أو يطبع تصرفاته بالطابع السياسي، ولا يفر من ذلك أن يكون هذا الموظف قد هدف إلى الدفاع عن الحكومة القائمة، إذ الحكومات مهما تغيرت ألوانها السياسية بتغير الأحزاب التي تلي الحكم لا يتغير بها لون الموظف ولو كان غرضاً لمكافحة الجريمة السياسية، فإذا ما وقعت منه جريمة متصلة بعمله فلا يمكن وصف هذه الجريمة بأنها سياسية .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٦

لما كان القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد حدد معنى الجريمة السياسية التي هدف إلى شتمها بالعفو مما نص عليه تحديداً واضحاً في مادته الأولى من أن يعفى عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي... وكانت الجرائم التي ارتكبت لغرض ديني أو إجتماعي تخرج عن تلك الحدود فإنه لا يمكن اعتبارها جريمة سياسية، كما عرفها الشارع في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٧

متى كان الطابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يرفع التظلم إلا في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣، أي بعد فوات الأجل المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ المحدد لتقديم التظلمات، والذي ينتهي في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢، وكان الطاعن نفسه يسلم في طعنه بأنه غير عبق في تظلمه بحكمة الجنايات، وأنه إنما قصد برفع التظلم إلى النائب العام أن يهيب به أن يعمل على طلب الحكم بإلغاء الدعوى العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني، لا يكون قد أخطأ القانون في شيء .

الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦

إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات تتطلب وجوب المبادرة بإخبار الحكومة بوجود الإنتفاق الجنائي ومن إشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة، وإذن لمضى كان ما أدلى به الطاعن هو أقوال معصاة أبدأها به ضبطه وهو يحاول تسلم الرسالة بالبولصة المزورة، وبعد أن وقعت جريمة التزوير والإستعمال ولم يكن من شأن تلك الأقوال التى أبدأها أن تكشف عن إشتركوا فى الإنتفاق الجنائى، فلا حق له فى الإنتفاع من الإعفاء المقرر بتلك المادة.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٠

مضى كان الإعفاء الذى وقع من الطاعن على الجنى عليه لا يرجع لسبب أو لغرض سياسى وإشأ وقع خصومة قديمة بينهما وكان الحكم قد لفى حصول تجمعهم وقال إن التهمين تجمعوا عرضاً على مقربة من منزل أحدهم بمناسبة عيد الأضحى ولم يكن تجمعهم فى ذلك المكان لغرض غير مشروع أو بقصد إرتكاب جريمة وكان الطاعن لم يستعمل حقه فى التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل - فلا محل لما يثيره الطاعن من إنطباق قانون العفو عليه. أما ما ينصاه على الحكمه من أنها أعطت فى تأويل القانون المذكور حين اعتبرت جرائم الشروع فى القتل من الجرائم المستتة التى لا يشملها العفو أسوة بجرائم القتل فإن هذا الخطأ فى التأويل لم يكن له أثر فى الحكم ما دام الثابت أن الجريمة على أية حال لا ينطبق عليها القانون لأنها لم ترتكب لغرض أو لسبب سياسى .

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٣٠

إن الجنون أو العاهة فى العقل اللذين أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللذان يجعلان الجنائى وقت إرتكاب الجريمة فاقداً للشعور أو الإعتبار فى عمله، أما المصاب بالحالة المرضية المعروفة باسم الشخصية السيكوباتية فإنه لا يعتبر فى عرف القانون مجنوناً

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١١٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٣

إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص اللذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محزين للأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها أو إجراؤها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأن الشارع ألغى عن هذا المعنى حين نص صراحة فى الفقرة الثانية من المادة ٣١ التى أضيفت إلى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب

المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه قبل بدء سريان هذا القانون - وهذا نص تفسيري للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية - وإذن فإذا كانت الجمعية المسندة إلى المطعون ضده قد وقعت قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ففرض ببراءة منها على أساس أنه يستفيد من الإعفاء الوارد في هذا القانون الأخير فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١

مراد الشارع من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ هو رفع العقاب من غير قيد ولا شرط عمن يحوزون أو يحرمزون أسلحة أو ذخائر على صورة تخالف القانون في فترة الإعفاء، وذلك لتهية الفرصة لهم إما بتدعيمها لجهة البوليس وإما بالإخطار عما لديهم منها لإستصدار ترخيص بها، فيبقى العقاب عتماً ما بقيت فترة الإعفاء وتبنى على ذلك عدم جواز معاقبة من يوجد حائزاً أو محرزاً سلاحاً أو ذخيرة بغير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان عتقاً لها .

الطعن رقم ٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٤

إن أمر الطعن عن العقوبة المحكوم بها وإن شملت الطعن عن العقوبات النجبة والالتزام الجنائية المترتبة عليها، فإنه على أي حال لا يمكن أن يسى الفعل في ذاته ولا يحصر الصلة الجنائية التي تظل عاقلة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعاً .

الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٦

يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين، الأول أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون، والثاني عدم قيامه بالأعمال والإلتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢، ١٣ من القانون وهي تتعلق بالأعمال والإلتزامات التي يلتزم بها التقسيم والمشوى والمستأجر والمنفعة بالحكر. فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئاً من ذلك إلى المتهم بل بنى حكمه بالإزالة على مجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها، فإنه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الإزالة وإلغائها.

الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦١

من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من لدب خير لتقدير حالة المتهم العقلية، ما دامت قد استبانت سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن إجاباته على ما وجهه إليه من الأسئلة، ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يوجب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا يعقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة.

الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٧

البين من نص المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعى أنها تعرض وقوع جريمة سابقة على موضوع معين هو المال بانتزاع حيازته من يد مالكة أو صاحب الحق فى حيازته شرعاً بحيث يكون المال ثمرة للجريمة وحصوله لما لم تحصل يد الشخص بحصوله تلك الجريمة سواء نتجت عنها مباشرة كالأشياء المسروقة ذاتها أو المخلصة فى التبديد أو المستولى عليها فى النصب أو الأشياء التى حلت محلها كتمن المسروقات، يدل على ذلك أن جريمة الإخفاء قبل التعديل الذى أجراه المشرع سنة ١٩٤٧ على المادة المذكورة كانت قاصرة على المال الذى ينتزع بالسرقة وكان موضوعها المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات فى الباب الخاص بجرائم الأموال. كما أن نص المادة ٤٤ مكرراً صدر بما يدل على أصله التشريعى وعلى المنحى الذى إتجه إليه الشارع من قصره على الأشياء التى يفقد صاحبها حيازتها بالجريمة والتى تعد من قبيل السرقة كما أنها صيغت لتحل محل المادة ٦٩ من قانون سنة ١٨٨٣ والتى جرى نصها بمعالية " كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوبة أو المخططة أو المأخوذة بواسطة ارتكاب جريمة جنحة " . وتطبيق المبادئ المتقدمة على إخفاء البضائع المهربة أو حيازتها بين أن المادة ٤٤ مكرراً لا تنطبق عليها لأن جريمة التهريب السابقة على الإخفاء ليس موضوعها إنتزاع المال من يد صاحبه الذى تظل يده مبسوطة عليه، وإنما موضوعها هو الجريمة الجرمية المستحقة على هذا المال الذى يعد حينئذ موضوعاً للرسم المهرب أو لمخالفة الحظر فى شأن المادة المهربة. ومن ثم فإن البضاعة لا تكون حصوله جريمة التهريب ولا ناتجاً من فوائدها - وإذن فإن حيازة المطعون ضده للسبائك الذهبية التى لم يشارك فى تهريبها لا يعتبر إخفاء بالمعنى الضيق فى حكم قانون التهريب الجرمي فلا يصح من بعد أن تعبر هذه الحيازة نفسها إخفاء لشئ متحصل من جريمة بالمعنى الواسع للإخفاء وهو مطلق الإتصال بالمال المخفى وإلا توارد التأنيب والإباحة على عمل واحد وهو مجمع عقلاً.

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٧
تشوُّط الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ للإعفاء من العقاب صدور الإخيار قبل الشروع فى التحقيق.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥
إن مجرد إعراف الجانى على نفسه بإرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها، قبل علم السلطات بها، لا يتوالت به وحده موجب الإعفاء، لأن مناط الإعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ، فضلاً عن أن الإعفاء الوارد بالمادة المذكورة قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ من القانون المار ذكره .

الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٦
إن العذر الملقى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إستناع الموظف من قبول الرشوة، ذلك أن الرأى أو الوسيط يؤدى فى الحالة الأولى خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذى إرتكبها، وتسهيل إثبات الجريمة عليه، وهذه العلة التى أدت إلى الإعفاء من عقاب الرأى أو الوسيط منتظمة فى حالة عدم قبول الموظف الرشوة.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١
مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها الذى يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط باقى الجناة. هذا فضلاً عن أن الإعفاء الوارد بتلك المادة قاصر على العقوبات المنصوص عليها بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون سالف الذكر. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع بإيراد ما يؤيد صدق إخبار المطعون ضدهما عن الشخص المقول أنه إشرى لصا المخدر ورتب على مجرد الإخبار أثره من إعفائهما من العقوبة دون أن يعنى بإستظهار سائر مقومات الإعفاء التى يتحقق بها حكم القانون من تقضى صلة ذلك الشخص بالجريمة وأثر الإخبار فى تمكين السلطات من ضبطه بإعصاره مساهماً فى إرتكابها ومدى إنطباق المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون سالف الذكر على واقعة الدعوى

لأن ذلك مما يصم الحكم المطعون فيه بالصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلّاها في الحكم بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٤

- جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع - وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة لفاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ، بما مفاده أنه حتى يتواءم موجب الإعفاء يتعين أولاً أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا فى إقواف الجريمة المبلغ عنها - لفاعلين كانوا أو شركاء - وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بها ليستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون. فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ فى ارتكاب الجريمة فلا إعفاء لإنشاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجرى القانون عنها بالإعفاء وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة .

- تفرق المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين، الأولى : إشرط القانون فيها فضلاً عن المبادرة بالإخبار أن يصدر هذا الأخبار قبل علم السلطات بالجريمة، والثانية : لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالإخبار بل إشرط فى مقابل القسحة التى منحها للجاني فى الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبي الجريمة، فالمقصود بالمبادرة فى الحالة الأولى هو المادة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها، وذلك يقتضى أن يكون الجاني فى موقف المبلغ عن الجريمة لا موقف المعوف بها حين يستجوب أو يسأل فيجوز على كشفه عن مرتكبي تلك الجرائم بالإعفاء من العقاب. أما فى الحالة الثانية فإن موجب الإعفاء يتوافر إذا كان إخباره السلطات بالجريمة - وبعد علمها بها - هو الذى مكنتها من ضبط باقى الجناة. وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تعيها الشارع فى هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الإخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل إلى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا فى إقواف الجريمة فلا يكتفى أن يصدر من الجاني فى حق آخرين قول مرسل عار عن الدليل ولا أنفسح المجال للإساق الاتهامات بهم جزأاً بغية الإفادة من الإعفاء وهو ما يتأى عنه قصد الشارع. فإذا كان ما أدلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها، فلا حق له فى الإنتفاع بالإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لتخلف المقابل المبرر له .

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨

جرعة إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو التصاوى أو الإستعمال الشخصى العقاب عليه بمقتضى المادتين ٣٧، ٣٨ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ لا تدرج تحت حالات الإغفاء المشار إليها على سبيل الحصر فى المادة ٤٨ من القانون .

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦

الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها أن الإغفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ وأن تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإغفاء أو إثناء مقوماته إما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى .

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٢

فرق الشارع بين حالتين للإغفاء فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة وإشروط فى الحالة الأولى فضلاً عن المبادأة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثالثة من حالتى الإغفاء فهى لم تستلزم المبادأة بالإخبار بل إشروط القانون فى مقابل التسعة التى منحها للجائى فى الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة. والفصل فى ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله فى ذلك التقدير المطلق ما دام يقيم على ما ينتج من عناصر الدعوى. ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن المعلومات التى اتضح بها الطاعن لم تؤد إلى القبض على باقى الجناة فإن مناط الإغفاء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ يكون غير متحقق، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥

متى كان البين من مطالعة دفاع الطاعن بمجلس المحكمة أنه لم يتمسك بإعفائه من العقاب عملاً بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها ما لم يدفع به أمامها، فإذا لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينهى على حكمها إعفائه التحدث عن ذلك .

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٣

مناط الإغفاء من العقاب لفقدان الجائى شعوره وإختياره فى عمله ولت ارتكاب الفعل هو أن يكون تسبب هذه الحالة راجعاً - على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عالة فى العقل دون غيرهما، ولما كان المستفاد من دفاع الطاعنين هو أنهما كانا فى حالة من حالات الإثارة والإستغزاز

والغضب فلكل منهما عقب الإعتداء على عيبيها وكبير أسرتيها، فإن الدافع على هذه الصورة لا يتحقق به الدافع بالجبن أو العادة في العقل .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٣

مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها أن القانون - في الفقرة الثالثة منها - لم يربط الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجلياً في معاونة السلطات للوصول إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحه الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدي وعقياً فلا يستحق صاحبه الإعفاء. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع بإيراد إخبار المطعون حده الأول عن تحفة المخدرات والأشخاص المقول باتفاقه معهم على إستلامها، ورتب على مجرد الإخبار أثره في إصفائه من العقوبة هو ومن جازاه من زملائه دون أن ينعي باستظهار سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون من تقضى صلة هؤلاء الأشخاص بالجريمة - على الرغم مما أورده من أن النيابة العامة إستندت إلى أنه لم يستقر في التحقيق على شخص من إتفق معه ولم يرشد إرشاداً صحيحاً سليماً عنه كما لم ينقص الحكم أثر الإخبار في تمكين السلطات من ضبط هؤلاء الأشخاص باعتبارهم مساهمين فعلاً في الجريمة، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور الذي يميز بحكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إلزامها فيه .

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٤

- من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء، والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط باقي الجناة. ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يدل بأية معلومات جديدة أدت بذاتها إلى ضبط المتهمين الآخرين إذا إشتبه مأمور الجمرك في أمر المتهم الثاني لما لاحظته من أن مهنته وحالته لا تسمحان له بإصطحاب سيارة، وجاءت إخبارية من وحدة مكافحة التهريب عن قيام التهمة الثالثة بتهريب مخدرات في سيارتها قبل وصول السفينة كما أن أياً من هذين المتهمين لم يكن فاعلاً أو شريكاً مع الطاعن بل كان فعل كل منهم مستقلاً عن أفعال الآخرين، وكان الفصل في كل ذلك من خصائص قاضي الموضوع ما دام يقيمه على ما ينتج من عناصر

الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون في رفض مطلب الطاعن الإنشاع بالإعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات، ويكون النعى عليه بدعى خطأ في تطبيق القانون غير صديد .

— لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد إنطوى على تقرير قانوني خاطئ إذ أوجب إعراف الجاني بجرمته كي يتمتع بالإعفاء، ما دامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتفق والتطابق القانوني السليم .

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤٣ مكتب قتي، ٢٤ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠

متى كان البين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن الطاعن قرر في تحقيقات النيابة أنه يعمل لصالح الجهود الخيرية وأنه اتصل بعلمه أن بعض الأشخاص الذين يتظاهرون بأداء مثل عمله يقومون بحلب المواد المخدرة وتهريبها وأنه أبلغ هذه المعلومات إلى المخابرات الحربية التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة أقواله وقد مثل رئيس مكتب مخابرات الحدود برأس غارب عن صحة دفاع الطاعن فقرر بأنه وإن كان لم يخطر بشئ مما قرره الطاعن إلا أنه سوف يتحقق من صحة ما أبداه، ولم تتناول التحقيقات التي أجريت في الدعوى بعد ذلك بيان ما تم في هذا الشأن. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد انقضت عن تحقيق ما أثاره الطاعن، وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً لما قد يوجب عليه - لو صح - من أثر في ثبوت تمسعه بالإعفاء المقرر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتضميم إسماعيلها والإتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦، مما كان يعين معه على المحكمة أن تلتسطة حقه وأن تعني بتحقيقه وتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أما وهي لم تفعل، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٤ مكتب قتي، ٢٥ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١١

جرى قضاء محكمة النقض على أن مناهل الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو بقدر الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حين يتوافر موجب الإعفاء يعين أولاً أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في الإثراء الجرمية المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات العامة من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون. فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا إعفاء لإنشائه ومقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يترتب عليها القانون عنها بالإعفاء وهو تمكين السلطات عن تلك الجرائم الخطيرة. وإذا

كان ذلك ويفرض حصول ضبط.. حمزة لآثار مخدرة وحسبما يقول الطاعن ليس معناه قيام صلته بالجوهرين المخدرين المضبوطين مع الطاعن لما يكون إتهامها بأنها مصدر هذين الجوهرين قد جاء مراسلاً على غير سند فلا يكون للطاعن من بعد التلوع بنص المادة ٤٨ ساقطة الذكر وإعفائه من العقاب.

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢

الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار بها. المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من ذلك القانون، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو إنضاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى، وكان الحكم قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمخدر كان يغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي، وأعمل في حقه المادتين ٣٧، ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة بما يرضى معه النعي على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير سليم.

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار بها، أن يدلى الجاني بعمليات صحيحة وجدية تؤدي بذاتها إلى القبض على باقي الجناة، وكان الحكم المطعون فيه قد إستلزم - لكي يتحقق موجب الإعفاء - إعراف الجاني بالجريمة التي إرتكبها، فإنه يكون قد إستحدث شرط الإعفاء لم يوجبه القانون، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك التقرير القانوني الحاطيء وحجية هذا الخطأ عن أن يستظهر من عناصر الدعوى مدى توافر شروط الإعفاء في حق الطاعنين طبقاً للفقرة الثانية المشار إليها فإن ذلك مما يصعب بالتقصير الذي يعجز محكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث وإلى الطاعن الثاني الذي لم يقدم أسباباً لطعنه لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٧

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم ترتب الإعفاء من العقوبة بعدم علم السلطات العامة بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يوصل بإبلاغه فعلاً إلى ضبط باقي الجناة، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعنة في شأن إعفائها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ ساقطة الذكر وورد عليه بأن زعمها تسلمها الأنائب المضبوطة من آخر عينته لم يتحقق صدقه، وبالتالي لم يوصل إلى إتهامه وضبطه، إذ

أنها أُنْهَدَتْ رَاكِبة كانت معها في الباخرة على واقعة التسليم فلم تلويدها، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في هذا الصدد.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣

لما كان الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتظيم استعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون، وكان تصدر المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو إنتفاء مقوماته إنما يكون إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى، وكان الحكم قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمعذر كان بغير قصد الإتجار والتعاطي أو الإستعمال الشخصي، وأعمل في حقه حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يغطى الحكم في تقديره - فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النعى على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٢

إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها فإذا هو لم يمتسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة إصملاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل، فليس له من بعده أن يبر هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينص على الحكم لقوده عن التحدث عنه. ولما كانت الطاعنة لم تقدم بمثل هذا الدفع أمام محكمة الموضوع، هذا فضلاً عن أن مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يوجب الإعفاء بعد علم السلطات بالجرعة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً منتجاً وجدياً في معاملة السلطات للوصول إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي عملة للعدالة. فإذا لم يكن للتبليغ فائدة ولم يتحقق صلته بأن كان غير متسم بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الإعفاء لإنتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجرى عنها بالإعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة .

الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٧

متى كان مناط الإعفاء من العقاب الجنائي لشعوره وإختياره وقت ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً على ما تقتضيه به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة فسي العقل دون غيرها وكان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه ارتكب جريمة تحت تأثيره ما كان يعانيه من حالة نفسية

وعصبية فإن دفاعه على هذه الصورة لا يتحقق به دفع بانتعدام المسؤولية جنسونه أو عاهة في العقل وهما مناط الإعفاء من المسؤولية بل هو دفاع لا يعدل أن يكون مقروناً بتوالى عذر قضائي محقق يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطراره لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم رده على هذا الدفاع.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

من المقرر أن العذر المعنى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مقصوداً على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة - كما هو الحال في واقعة الطعن، فإن معنى الطاعن في شأن تمتعه بالإعفاء لا يكون له محل.

الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٥

حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن رئيس الجمهورية أصدر القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨١ بالعفو عن العقوبة المحكوم بها على الطاعنة، لما كان ذلك، وكان الإلتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليها للتظلم من العقوبة الصادرة عليها وإلتماس إغفالها منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها فمحلله إذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية ولكن إذا كان إلتماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلاً عن العقوبة المحكوم بها قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطية المضي في نظر الدعوى وتعيين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن، ولما كان من المقرر أيضاً أن العفو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يمحى الصفة الجنائية التي تظل عاقلة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعاً. لما كان ما تقدم، وكان أثر العفو عن الطاعنة ينصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون الأساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل في ذاته لا إلى العقوبة المقضى بها عنه وكانت الطاعنة قد طلبت في أسباب طعنها نقض الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية ومن ثم تبين القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منها بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية.

الظعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٤

لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء التهم من العقاب في حكمها إلا إذا دلت بذلك أمامها فإذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقاب إعمالاً للمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات فليس له من بعد أن يتر هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينص على الحكم قعوده عن التحدث عنه.

الظعن رقم ٥٨٧٨ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨

لما كان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل، هو أن يكون سبب في هذه الحالة راجعاً - على ما نص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما، وكان المستفاد من دفاع الطاعن هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة والإسفراف والغضب فملكته عقب علمه بأن شقيقته انجنى عليها حملت سفاحاً، فإن الدفاع على هذه الصورة لا يحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل، ولما كانت حالات الإثارة أو الإسفراف أو الغضب مجرد أعتار قضائية مختلفة يرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع بغیر معقب عليها من محكمة النقض.

الظعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٣

(١) كما يتحدد الاختصاص بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة التهم وكذلك المكان الذي يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

(٢) لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى صدر إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لأموال الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن يتفقد عليه أينما وجده، ما دام الإذن قد صدر بما يملك إصداره وما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة من نفذه وأن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط مهم فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشاً بل هو مجرد عمل مادي تقتضيه حدوث تعقب التهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه، ولا يقبل من غير صاحب المسكن التلوع بانتهاك حرمة.

(٣) متى كان السكن الذي تم ضبط الطاعنين به غير خاص وكانت المحكمة لا تلتزم في الأصل بالرد على دفاع قانوني ظاهر بالاطلاق، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله.

(٤) لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة الضبط بصفة عامة شاملة، مما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو عحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم

لإعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى لو كانوا يعملون في مكاتب أخرى لأنواع معينة من الجرائم ولا ينال من هذا النظر ما إشتعل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد إختصاص كل إدارة منها، فهو محض قرار نظامي لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس معه ما يحول وزير الداخلية من إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تغيير هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة لنوع أو أنواع معينة من الجرائم. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المشار إليها فضلاً عن أنها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد خولتهم هذه السلطة في كافة أنحاء الجمهورية، فإن قيام محرر محضر الضبط وهو مفتش بمصلحة الأمن العام بإدارة مكافحة جرائم الأموال العامة بذاترة قسم المعجزة إنما كان يمارس إختصاصاً أصلياً نوعياً ومكانياً بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له من تملكه قانوناً ولم يجاوز حدود إختصاصه الذي ينسبط على كل أنحاء الجمهورية.

٥) لا يقبل من الطاعن الأول إثارة أمر بإختصار إختصاص ضابط مباحث حلوان عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض.

٦) لما كان من المقرر أن تقدير التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه متى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه متى كانت المحكمة قد إقتضت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفائتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك، فلا مقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش إطمئناناً منها إلى جدية الإستدلالات التي بنى عليها فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

٧) لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ قضاءه بالإدانة إستناداً إلى أقوال المبلغ في محضر جمع الإستدلالات وشهادته بتحقيقات النيابة وإقرار الطاعن الثاني في محضر جمع الإستدلالات ولم يركن في ذلك إلى دليل مستمد من إجراءات المراقبة والتسجيل التي تمت في الدعوى فإن النعي على الحكم بالقصور بخصوص رده على الدفع ببطال تلك الإجراءات لا يكون له محل لعدم الجنوى منه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه بإدانة الطاعن الثاني إلى الدليل المستمد من المستند الذي قدمه الطاعن الأول وأشار إليه في أسباب طعنه فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع في هذا الخصوص لا يكون له محل.

٨) مخبئة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى من الأدلة المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما عداها من صور أخرى لم تقتض بها.

٩) لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تلغز عن دليل النعى ولو حملته أوراق ريمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها.

١٠) لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، لمضى كان مجموع ما أورده الحكم كما هو الحال في الدعوى المطروحة كالياً في فهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

١١) لما كان يشترط في الإعراف الذي يؤدي إلى إعفاء المستاجر الذي يتقاضى مبالغ كخلو الرجل والوسيط في هذه الجريمة وفقاً لنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر أن يكون صادفاً كاملاً يغطي جميع وقائع الجريمة التي ارتكبتها المستاجر أو الوسيط دون نقص أو تحليف وأن يكون حاصلاً لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته فإذا حصل الإعراف لدى جهة التحقيق ثم عول عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الإعفاء.

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب الجنى عليه، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى، كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجناني في أى وقت شاء "، وكان قضاء النقض قد جرى على إمتداد أثر القيد - الذي وضعته تلك المادة على حق النيابة في تحريك الدعوى - إلى جريمة التهديد - مطار الطعن - لوقوعها كالسرقة إضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعنى أى من الحكمين الابتدائي والإستئنافي بتحقيق ما أثاره الطاعن في دفاعه المشار إليه فيما سلف بوجه طعنه وألغت عن المستندات التي قدمها تدليلاً على حجة دفاعه وهذا يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً في مصورها. مما كان يقتضى من المحكمة تحجيصه لتقف على مبلغ حجته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوباً - فضلاً من قصوره - بالإخلال بحق الدفاع بما يطله.

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٣

لما كان الشارع قد قسم حالات الإغفاء في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة، والفرد لكل حالة شروطاً خاصة كما جعل الإغفاء في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وجوبياً، متى توافرت شروطه بينما جعله جوازياً للمحكمة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية منها، وإذ كان الحكم - على ما سلف بيانه - قد حصل دفاع الطاعن بأنه تمسك بالإغفاء طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على الرغم مما هو ثابت بمحضر الجلسة من أن الطاعن قد أطلق القول بتمتعه بالإغفاء المقرر في القانون لمبادرته بإخبار السلطات عن الجريمة وهو دفاع يندرج تحت حكم المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات بفقرتها ولم يقصر دفعه صراحة على الحالة الثانية من حالي الإغفاء كما جاء في مدونات الحكم الذي إلتصق في إطاره الدفع على القول بأن المحكمة لا ترى إعمال هذا الإغفاء في حقه إطلاقاً من حقها الجوازي المقرر في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات، دون أن يمرض لدى توافر شروط حالة الإغفاء الوجوبى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة في حق الطاعن، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٣

لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن إغفاءه من العقاب وإطراحه في قوله : " فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم ترتب الإغفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يوصل إبلاغه فعلاً إلى ضبط باقي الجناة، وكان زعم المتهم أنه تسلم الحقيبة المضبوطة من آخر عينة لتسليمها إلى آخر عينة كذلك لم يتحقق صدقه إذ التابت من كتاب العقيد رئيس فرع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤرخ في ٣١-١٠-١٩٨٢ بأن التحريات التي أجريت لم تسفر عن التوصل إلى شخص يحمل إسم الذي جاء بأقوال المتهم أنه يودد على مقهى بميدان العتبة بالقاهرة ويرجع أنه إسم وهى وكذلك الشأن بالنسبة لن قرر المتهم أنه يدعى إذ لم يتم التوصل إليه بدوره - وبالتالي فإن إبلاغ المتهم لم يوصل إلى إتهامهما وضبطهما ولا يفيد بالتالي من الإغفاء من المسؤولية المنصوص عنه في المادة ٤٨ - ٢ ساقطة الذكر. لما كان ذلك، وكان القانون لم يرتب الإغفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي سهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً في معاونة السلطات للتوصل إلى ضبط مهربي المخدرات والكشف عن مرتكبي الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ أنف الذكر بإعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للمدانة، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدي وعقياً فلا يستحق صاحبه الإعفاء، وكان تقدير توافر موجب الإعفاء أو إنتفائه مما تفصل فيه محكمة الموضوع ما دامت تقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى وإذا كان ما أورده الحكم - فيما سلف بيانه - صحيحاً في القانون سائفاً في العقل والمنطق فإن ما يثيره الطاعن في شأن ذلك يكون غير لقيم.

الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩

من المقرر أن حكمه الموضوع أن تفصل في مدى تحقق موجب الإعفاء من العقاب متى كانت تقيمه على ما ينتج، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن وخلص فيما استخلصه من عناصر الدعوى إلى أنه لم يغير السلطات بما في حوزته إذ قدم إقراراً جبركياً خلا من حقيقة ما يحمله من متفجرات، وظل متمسكاً بالاسم الوهمي الثابت بجواز سفره المزور اللقدم لسلطات المطار حتى تم تسليمه لجهاز مباحث أمن الدولة، ثم حرر على نفسه إقراراً كتابياً بتفتيشه وتفتيش حقيقته حيث عثر بها على تلك المتفجرات في جيب سري بها - فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فيما إنتهى إليه من عدم تحقق موجب الإعفاء برد صالح يحمله.

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٦

إن الإعفاء الوارد بأمر المادة ١٢٦ المكررة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة ما دامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقباً عليها، فالألم لو أخفت الشيء المسروق مع علمها بأن إنها سرقة، أو أخفت عذراً يحرمه إنها مع علمها بأنه عذراً محرم إحرازه، أو أخفت جثة قتيل قتلته إنها أو رأت إنها طعن إنساناً بسكين، أو أطلق عليه عبارات نارياً لأصابه، وخشيت أن المصاب يذكر اسم إنها وتتهمه فأجهزت عليه بغير باحث آخر سوى إنقاذ إنها من خطر التبليغ عنه - هذه الأم لا يمكن في تلك الأحوال وما مائلها إعفاؤها من العقاب فمرد أن فعلها لم يكن سوى إخفاء لأدلة جريمة وقعت من إنها، ولم تقصد به غير هذا الإخفاء بل تجنب عقوبتها على أي فعل ترتكبه من هذه الأفعال بحسب المنصوص عليه في القانون. ولا ينفعها التمسك بالبراءة الأخيرة من المادة ١٢٦ المكررة، وكل ما في الأمر أن لا محل للتذكر في تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة لها، لأنها قانوناً من العقاب من جهة وصف الفعل بأنه إعانة لإنها على الفرار من وجه القضاء.

الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٣٣/٤/٢٤

القاذف في حق الموظفين العموميين لا يعف من العقاب إلا إذا أثبت صحة ما قذف به الجنى عليهم من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية.

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٣٠

إن المادة ١٢٦ المكررة من قانون العقوبات قد وضعت للعقاب على حالات الإغفاء التي لم يكن معاقباً عليها، لتطبيقها إذن لا محل له فيما يكون العقاب مقررأ له بنص صريح خاص. والإغفاء الوارد بآخر هذه المادة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة، ما دامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقباً عليها. فالزوجة التي تحرز علناً مملوكاً لزوجها لتخفيه كدليل عليه لا يتفحص التسلك بهذا الإغفاء، لأن إحراز المخدر في حد ذاته جريمة معاقب عليها بنص خاص وارد في قانون المخدرات " المادة ٣٥ فقرة ٦ " بصرف النظر عن الباعث عليه وأياً كان الغرض منه، ما دام هو حاصلأ في غير الحالات الإستثنائية الواردة في القانون ذاته .

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٩

الحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا عفى عن عقوبته يجب حتماً بمقتضى المادة ٦٩ من قانون العقوبات وضعه تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنوات. وإذا أراد رد اعتباره فإن مدة الخمس عشرة سنة الواجب إنقضاؤها كمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الإعتبار تبدأ من اليوم الذى تنتهى فيه مدة هذه المراقبة ولو كانت لم تنفذ عليه. ولا يجوز إغفال حساب مدة المراقبة بالإستعداد إلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم، لأن الغرض من هذه المادة هو أن المراقبة تنتهى بانقضاء مدتها، ولا تمد بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تغييره عن محل إقامته لسبب آخر، وعدم تنفيذها هذا السبب لا يستلزم إغفالها بالرة عند إحساب المدة الواجب إنقضاؤها لإعادة الإعتبار .

الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٣٨/١/٣

إن المادة ٤٧ المكررة من قانون العقوبات تشترط للإعفاء من العقاب الوارد بها أن يحصل الإخبار من النعم قبل بحث الحكومة ونفيها عن الجناة. فالاعتراف الذى يصدر بعد ضبط الجناة لا يعفى الموقوف من العقاب .

الطعن رقم ١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٢٩

الإلتجاء إلى وإلى الأمر للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من هذه العقوبة والتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها. فمحلله إذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية. ولكن إذا كان إلتماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلاً بإبدال العقوبة المحكوم بها بعقوبة أخرى قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة، فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه عكسة النقض غير مستطاعة المعنى في نظر الدعوى ويعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن .

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٢٨

إن المادة الثانية من قانون العفو الشامل الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ تشترط لسريان أحكام هذا القانون على الجرائم المبينة بها أن تكون تلك الجرائم قد وقعت بمناسبة الانتخابات، أى أن يكون الإلتخاب هو السبب المباشر في إرتكابها، أما إذا كان سببها غير ذلك كأن يكون بين الجاني والجنى عليه ضغينة قديمة بسبب المنافسة في الانتخابات فلا يسرى هذا القانون .

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٦

إن المرسوم بقانون العفو الشامل عن بعض الجرائم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ نص في المادة الثانية منه على العفو عفواً شاملاً عما إرتكب في الفترة بين ٩ مايو سنة ١٩٣٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ من الجرائم الواردة فيها، ومنها جنحة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات القديم متى وقعت بمناسبة الإلتخاب في المدة المقدم ذكرها. فجنحة الضرب الواقعة في الفترة المحددة في ذلك القانون لمناسبة إلتخاب عضو مجلس المديرية - وهو إلتخاب عام تتبع فيه أحكام قانون إلتخاب أعضاء مجلس النواب - تدخل في متناول النص المذكور متى كان الإلتخاب قد حصل هو أيضاً في الفترة المذكورة .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٢

إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ لا يعفو عن جرائم القذف والسب إلا إذا كانت مقونة بإحدى الجرائم الواردة في المادة الأولى منه، أو إلا إذا وقعت بمناسبة الإلتخاب، أو إلا إذا كان السب موجهاً إلى الموظفين العموميين ومن في حكمهم بسبب وظائفهم .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤١
إنه لما كان الإعفاء من العقوبة الوارد ذكره في باب السرقة في المادة ٣١٢ عقوبات عليه مخالفة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد حكم هذا الإعفاء إلى جميع الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على مال الغير بدون حق. وإذن فهو يتناول مرتكب الجريمة الواردة في المادة ٣٢٦ ع.

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ٢١/٥/١٩٤٥
إن الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع ليس من أثر من جهة قيام الجريمة. غاية الأمر أن يشمل الإعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على إعفائه من عقوبتها، أما سائر من قارلوها معه فإنهم يعاقبون. وذلك، لا على أساس أنهم إرتكبوها وحدهم، بل على أساس أنها وقعت منهم وهو معهم. وإذن فإذا كان وجوده معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها في ذاتها، فإنهم يعاملون على هذا الاعتبار، أي كما لو كان هو الآخر معاقباً، لأن الإعفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد منه غيره. وإذن فإذا كان المتهم قد إلتحق مع ولدى الجنى عليه على سرقة ماله، ودخلوا هم الثلاثة منزله لهذا الغرض بواسطة نعب أحدووه فيه، وكان أحد الوالدين يحمل بندقية أخذها من المتهم وصعد بها إلى السطح ثم أطلقها على والده وهو نائم في الحوش فأرداه قتيلاً، فإن المحكمة لا تكون غفلة إذا إعتبرت واقعة الشروع في هذه السرقة جنائية، وعاملت المتهم على هذا الأساس لمعدتها ظرفاً مشدداً للقتل الذي إقترنت به، ما دام هو - خلافاً لولدى الجنى عليه - لا شأن له بالإعفاء من العقوبة.

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٤٥
إن القانون يشترط لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف أو من هو في حكمه توافر شرطين هما حسن النية وإثبات صحة وقائع القذف كلها. فإذا كان المتهم لم يستطع إثبات صحة جميع الوقائع التي أسندها إلى الجنى عليه، فإن خطأ الحكم في صدد سوء النية لا يكون له من أثر في الإدانة .

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٦
إن المادة ٦٢ من قانون العقوبات لا تطبق في حالة الجرائم التي يجب فيها توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم إذ لا يتصور في هذه الحالة إكثاف الشارع في ثبوت هذا القصد بإعتبارات وإفراضات قانونية، فإن القصد الجنائي بإعتباره واقعة يجب أن يكون ثبوته بناء على حقيقة الواقع .

الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٦

إن مجرد إنتحال صفة الموظف لا يعتبر لدائه تدخلاً في الوظيفة لما يقتضيه هذا التدخل من أعمال إيجابية تكون - بالإضافة إلى إدعاء الصفة وإنتحالها - الإفتئات الذي قصد الشارع أن يكون محلاً للعقاب. ذلك هو الذي يستفاد من نص المادة ١٥٥ وتؤكدته المقارنة بين هذا النص ونص المادة ١٥٦ التالية لها. فإن المادة ١٥٦ قد فرضت عقوبة أخف من العقوبة المقررة في المادة ١٥٥ على ليس الكسبي الرسمية أو حمل العلامات الخاصة بالوظائف، وإشترطت للعقاب أن يحصل ذلك علناً، مع أن ليس الكسوة أو حمل الشارة هو بذاته إنتحال ظاهر لصفة الموظف، مما مفاده أن هذا الإنتحال وحده ليس هو التدخل الوارد ذكره في المادة ١٥٥. وإذن فتوقيع العقوبة الواردة بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات على من لم يقع منه أكثر من إدعائه كذباً أنه غير يكون خطأ إذ هذا العمل لا عقاب عليه قانوناً.

الطعن رقم ٢٠٩٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٧

إنه وإن كان صحيحاً أن قانون العقوبات نص في المادة ١٤٥ على إعفاء الزوجة من العقاب إذا هي أعانت زوجها الجاني على القرار من وجه القضاء بأية طريقة كانت إلا أنه متى كان عملها يكون جريمة أخرى كان عقابها عن هذه الجريمة واجباً ما دام أنه لا نص على إعفائها من عقوبتها. وإذن فإذا كانت الزوجة قد ضبطت معها مدبر فإنها تكون مستحقة للعقاب ولو كانت حيازتها له حاصلة بقصد تخليص زوجها .

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٢/٢/١٩٤٨

الفيوبة الناشئة عن السكر لا تعفى من العقاب إلا إذا أخذ الجاني المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه به، فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة إحداث عاهة لم يذكر أنه كان في حالة سكر شديد بل ذكر أنه كان غملاً مما لا يفيد أنه كان فاقد الشعور أو الإعتبار في عمله، وكان المتهم لم يثر أمام المحكمة شيئاً في هذا الصدد فلا يحق له أن يطالبها بالتحدث عن مدى تأثير السكر في مسؤوليته ما دامت هي قد إتعت بمسؤوليته جنائياً عما وقع منه .

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ٨/٦/١٩٤٨

إن مفهوم حكم القانون الوارد في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات هو أن المشرع إنما أراد إعفاء المتهم بجناية من الجنايات المذكورة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ الخاصتين بالمسكوكات إذا هو أخبر الحكومة بذلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن مرتكبها أو إذا سهل القبض على بالي المتهمين معه ليها ولو بعد وقوعها والشروع في البحث عن المتهم. فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم وقت أن قبض

عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على مرتكب جنابة الشريف وشريكه في الولوج وسهل القبض عليه فإنه يكون مستحقاً للإعفاء .

الطعن رقم ٢١٨١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٣/٦/١٩٤٩
إن المادة السابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص باغتيال العمومية إنما تنص على المستغل للمحلل العمومي، وتوجب المادة الثامنة على المستغل التبليغ عن نقل اغل من مكان إلى آخر أو عن كل تغيير " ولو كان وقتياً في نوع اغل أو الفرض المخصص له " بطراً على البيانات الواردة في الإخطار الأول. وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم كان مرعصاً له في إدارة مقهى ثم أزيلت مبانیه وأعيد بناؤه ثم أداره بعد ذلك من غير أن يحظر الجهات المختصة بهذا التغيير فلا عقاب عليها، إذ المتهم قد فصح اغل العمومي أول الأمر بعد الإخطار عنه بالصفة الواردة في المادتين ٤ و ٥ من القانون المشار إليه، والتغيير الذي حدث في اغل الذي يديره ليس من قبيل ما نص عليه في المادتين المذكورتين .

الطعن رقم ٢٦٣٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٢٩
الإعفاء من العقاب لا يكون - بحسب نص المادة ٥٦ عقوبات - إلا إذا كان الجاني قد ارتكب الجريمة ملجأ إليها بضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسم على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلول هذا الخطر ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى. فلا يعفى من العقاب من كان صغير السن وإشرك في جريمة إحراز مواد مخدرة مع متهم آخر من أهله هو مقيم معه ويحتاج إليه. ذلك لأنه ليس في صغر سنه وإقامته مع المتهم الآخر وحاجته إليه ما يجعل حياته في خطر جسم لو لم يشارك مع هذا المتهم في إحراز المواد المخدرة .

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩
إن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية المئوية على الحكم أو عدم شموله - هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة للقانون - مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه أو أن يجعل هذا الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية. وهذا الحق لم يحصل الشارع للمتهم شأناً فيه، بل خص به قاضي الموضوع، ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشئته وما يصير إليه رايه.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

إن الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الإعفاء الوارد بها قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ منه، ومن ثم فإن تصدى المحكمة لبحث توالى عناصر هذا الإعفاء أو إنتفاء مقوماته، إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع جتايتى تسهيل الإستيلاء على مال الجمعية التعاونية للبرول والتزوير، قبل إعراف الطاعن بإرتكابهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فإن فى هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن فى شأن الإعفاء من العقوبة المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات، بما يدل على إطراده.

- إن العذر المضى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة.

الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩

- لا إعفاء من العقوبة بغير نص.

- نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها على أنه : " يعطى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ كل من باهر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة بالجريمة، تعين أن يوصل الإبلاغ فعلاً إلى ضبط باقى الجناة ". ومفاد هذا النص فى صريح لفظه أن الإعفاء من العقوبة لا يجد سنده التشريعى إلا فى الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ وهى جرائم التصدير والجلب والإنتاج بقصد الإتجار وزراعة نباتات الجنول رقم " ٥ " والتقديم للصايطى إلى غير ذلك من الجرائم المشار إليها على سبيل الحصر فى المواد سالفة الذكر. ولما كان الإحراز بغير قصد الإتجار أو بقصد الصايطى أو الإستعمال الشخصى المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧، ٣٨ من القانون المنوه عنه آنفاً لا يتخرج تحت حالات الإعفاء المشار إليها على سبيل الحصر، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعفاء المتهم من العقوبة على خلاف النظر المتقدم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٩

من المقرر أن الإلتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليها للتظلم من العقوبة الصادرة عليه، وإلتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها فمحله إذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية ولكن إذا كان إلتماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلاً عن العقوبة المحكوم بها قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطية المضي في نظر الدعوى وتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطاعن، ولما كان من المقرر أيضاً أن العفو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصفة الجنائية التي تظل عاقلة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعاً، لما كان ما تقدم، وكان أثر العفو عن الطاعن ينصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون المساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل في ذاته لا إلى العقوبة المقضى بها عنه. وكان الطاعن قد طلب في أسباب طعنه نقض الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية ومن لم يعين القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منه بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية.

الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بتعويض أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها، فإذا هو لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة إعمالاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الملل، فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينص على الحكم لقوده عن التحدث عنه، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة .

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣

من المقرر أنه لا إعفاء من العقوبة بغير نص .

الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١

لما كان القانون لم يربط الإعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً في معاونته السلطات للوصول إلى ضبط مهربي المخدرات والكشف عن مرتكبي الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ آلف الذكر باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة

فإذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدى وعقياً فلا يستحق صاحبه الإعفاء، وكان تقدير توافر موجب الإعفاء أو إنشائه مما تفصل فيه محكمة الموضوع ما دامت تقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى .

الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٣

- جرمنا جلب محذر الأفيون وجلب جواهر فوسفات الكودايين والفانودورم والديسوبروروكستين، قد كونهما فعل واحد، وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون العقوبات على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها " مفاده أن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو إعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف فلا تصح مؤاخلة المتهم إلا عن جريمة واحدة هي الأشد عقوبة، وبمقدور الحكم في هذه الجريمة تنتهي المسؤولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجيع نتائجه لما كان ذلك وكانت المحكمة بعد أن خلصت إلى إدانة المظنون هذه الأول بجريمة جلب محذر الأفيون ذات العقوبة الأشد أخفها من العقاب إصملاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ولم توقع عليه عقوبة عن الجريمة الأخرى ذات العقوبة الأخف لإلها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً، إذ مقتضى العدد المعنوي هو عدم قيام الجرائم التي تخفف عنها الأوصاف الأخف مع قيام الجريمة الأشد، بما يوجب عليه محاكمة الجاني عن هذه الجريمة الأخيرة من إقصاء مسؤوليته الجنائية عن الفعل بأوصافه كافة ونتائجه جميعها.

- إن الإعفاء من العقاب ليس إباحة للفعل أو محواً للمسؤولية الجنائية، بل هو مقرر لمصلحة الجاني الذي تحققت في فعله وفي شخصه عناصر المسؤولية الجنائية واستحقاق العقاب وكل ما للعذر الملقى من العقاب من أثر هو حظ العقوبة عن الجاني بعد إسطرار أدانته دون أن يس ذلك قيام الجريمة في ذاتها أو إعصار الجرم الملقى من العقاب مستولاً عنها ومستحقاً للعقاب أصلاً .

الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣٠

لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب إلا إذا دفع بذلك أمامها وكان الطاعن لم يفر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فليس له أن يفره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥٣١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها، الملعل، أن القانون لم يربط الإعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً وجدياً ومتجنباً في معاونته السلطات على التوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤

و٣٥ من هذا القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة، فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متسم بالجدية فلا يستحق صاحبه الإعفاء لإنشاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالإعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة، لما كان ذلك، وكان الطاعن على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة - قد دفع باستحقاقه الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨/٢ المشار إليها إستاناداً إلى إبلاغه السلطات بأن مالك الصيدلية التي يعمل بها هو الجاني في واقعة الإنجبار في الأقراص المخدرة المنسوبة إليه وأن ما أدلى به عن ذلك في التحقيقات كان جدياً إذا ترتب عليه القبض على مالك الصيدلية، وكان الثابت بحضور جلسة ٢٤ يوتيه سنة ١٩٨٤ أن محكمة الموضوع - قد أقامت الدعوى الجنائية على مالك الصيدلية الدكتور طبقاً للمادة ٣٤/ج من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بوصف أنه تصرف في الجواهر المخدرة المرخص له في حيازتها في غير الأغراض المخصصة لها وأحالت الدعوى إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها. لما كان ذلك، وكان البين من المفردات المضمومة أن تحريات الشرطة كانت قد إنضبت على الطاعن وحده ولم يرد بالأوراق ذكر لأى منهم آخر إلا حين قرر الطاعن فور ضبطه ثم في تحقيقات النيابة العامة بمساهمة مالك الصيدلية في جريمة إحراز الأقراص المخدرة بقصد الإنجبار المنسوبة للطاعن وإنه بناء على هذا الإرشاد أمرت النيابة العامة بالقبض على ذلك المتهم واستجوبته، وكانت محكمة الموضوع بتصديدها لإقامة الدعوى الجنائية على المتهم الذي أرشد عنه الطاعن قد أفصحت عن إقتناعها بصدق تبليغ الطاعن وجديته - وهو ما تستقل بتقديره - فإنه كان لزاماً عليها، وقد تمسك الطاعن لديها بالتطبيق الإعفاء عليه، إن تعمل الأثر القانوني المترتب على ما خلصت إليه من ذلك وهو إعفاء الطاعن من العقاب نزولاً على حكم المادة ٤٨/٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه، أما وهى لم تفعل وقضت بإدانة الطاعن فأنها تكون قد أعطت صحيح القانون بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء ببراءة الطاعن مع مصادرة المخدرات المضبوطة، وذلك دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع.

الطعن رقم ٣٩٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٦
لما كان البين من استقراء نص المادة ١١٨ مكرراً "ب" أن الشارع قصر حق التمتع بالإعفاء من العقوبات المقررة لجرائم إختلاس المال العام على الشركاء في الجريمة من غير المخربين على ارتكابها متى تحققت موجباته فلا يستفيد منه الفاعل الأصلي أو الشريك بالتحرش، وكان مؤدى ما ساقه الحكم من بيان واقعة الدعوى يصدق به إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة الإختلاس التي دين بها فإنه لا محل لتعصيب الحكم في هذا الصدد.

الطعن رقم ٤٥٣١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٥

لما كان الثابت من الأوراق أن المجنى عليه صاحب صيدلية وليس موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة فلا يكون هناك محل للتحديث عن سلامة النية ويكون ما يثيره الطاعن بشأن تمتعه بالإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢/٣٠٢ من قانون العقوبات على غير أساس.

الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢

الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات أن الإعفاء مقصور على العقوبات الواردة بالواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من ذلك القانون، وتصدى المحكمة لبحث توالى هذا الإعفاء أو إنتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمخدرين كان بغير قصد التجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى، وأعمل فى حقه حكم المادتين ٣٧، ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يخطئ فى تقديره - فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة ويكون النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون على غير سند .

* الموضوع الفرعى : الجمع بين العقوبة التأديبية والجنائية :

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٢

من المقرر أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه. لا يحول أياً دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل، وذلك لإختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية بما لا يمكن معه أن يجوز القضاء فى الدعوى التأديبية قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية.

* للموضوع الفرعى : العقوبة الأصلية :

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٧

- تستمد العقوبة الأصلية وصفها من أنها تكون العقاب الأسمى أو الأساسى المباشر للجريمة والى توقيع مفردة بغير أن يكون القضاء بها معلقاً على الحكم بعقوبة أخرى.

- الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة بعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة تحجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشئ إلى أصله أو التعويض المدنى للخراتة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة

البوليس، والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يربط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها، إلا أن هذا الجب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المظنون ضده عن جرعتى الشروع فى السرقة ليلاً من شخصين يحمل أحدهما سلاحاً نارياً وإحراز السلاح والذخيرة وأوقع عليه عقوبة واحدة وهى المقررة لأحدهما عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة، فإنه يكون قد مخالف القانون بما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى العقوبة المقررة للحرية المحكوم بها .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٦

من المقرر أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها.

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٤

أوجبت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الإعلانات لمباشرة الإعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة، وعينت الفقرتان الثالثة والخامسة مدة سريان الترخيص سنة واحدة، وأبانت عن إمكان تجديده طبقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية والتى صدرت فيما بعد بقرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ ثم نصت المادة الثامنة من ذلك القانون على أن : " كل من باهر إعلاناً أو تسبب فى مباحثته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات.. وفى جميع الأحوال يقضى بإزالة الإعلان وبإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وبإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص... " ولما كان مراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء على جريمة مباشرة الإعلان دون ترخيص أو دون تجديد الترخيص طبقاً للأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية عقوبة أصلية هى عقوبة الغرامة التى لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات، وعقوبات تكميلية وجوبية هى إزالة الإعلان وإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة المظنون ضده بجريمة عدم تجديد ترخيص الإعلان الذى أقامه عن منشأته، فإنه إذ قضى

بالعقوبة الأصلية بتفريم المتهم مائة قرش وإقتصر في العقوبات التكميلية على إلزام المتهم برد الشيء إلى أصله دون أن يقضى بعقوبة إزالة الإعلان وأداء ضعف الرسوم المقررة على الرخيص، ودون أن يبين وجهاً لإغفال القضاء بها، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الإزالة وأداء ضعف الرسوم المقررة على الرخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة ورد الشيء إلى أصله المقضى بها.

* الموضوع الفرعي : العقوبة المبررة :

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٢
لا جدوى للطاعن مما يمسك به من إعتبار ما وقع منه إشراكاً ما دامت العقوبة المقضى بها عليه مبررة بحكم المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات لمن يشارك في جريمة القتل المستوجب عقاب لاعله بالإعدام، ولا عورة بكون المحكمة قد نصت في حكمها على تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ما دام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية وما دام الحكم قد أثبت أن الطاعن لفاعل أصلي لا شريك .

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢١
ما ينهض الطاعن على الحكم من إدانته بجريمة إختلاس أوراق حكومية لم ترفع إلى المحكمة بالطريق القانوني ولم يتناولها الدفاع في مرافعته، وكذا بجريمة تزوير إستمارة لم يثبت بها ما يخالف الحقيقة - لا يجلبه نفعاً ما دامت المحكمة قد طبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقتلت بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن النعمة الأولى المسندة إليه الخاصة بالوساطة في الرشوة.

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢
من غير المجدي النعي على الحكم إغفاله بيان عناصر إشراك المتهمين في جرمي التجمهر والإتفاق على إرتكاب القتل ما دام أن النائب من الأدلة التي أوردتها أن القدر المتيقن في حقهم هو أن كلاً منهم شرع في قتل المجنى عليهم. وكانت العقوبة المقضى بها وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة مبررة لتلك الجريمة.

الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٧
إذا كان الحكم المطعون فيه وإن أحاط إلى أسبابه خطأ أن مدة التكاليف لم تنته، بما مفاده أن المتهم يقع أيضاً تحت طائلة المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ وهو ما يشكل خطأ في تطبيق القانون إلا أنه لا جدوى من النعي عليه بهذا الخطأ طالما أن العقوبة المقررة لمخالفة أى من المادتين الثالثة أو الخامسة

والتخصص عليها في المادة السادسة واحدة، وما دام المتهم لا يجادل في أنه عين في وظيفة مهندس بالدرجة السادسة بوزارة الأشغال كما أثبت الحكم المطعون فيه ذلك.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٦٧
إن قصور الحكم في الدليل على جريمة الإشراك في التزوير لا يوجب نقضه، ما دامت المحكمة قد طبقت الطاعن المادة ٢٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الإختلاس التي أبتجها في حقه .

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٥٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٧
لئن أغفلت المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها وهو مسلك يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا الميب عن الحكم هو إنعدام جنواه، ذلك بأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة على المتهم عن مجموع الجرائم المسندة إليه، هي العقوبة المقررة في المادتين ١١٢، ١١٨ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي طبقتها المحكمة عن جريمة الإختلاس - ومن ثم فلا مصلحة له في النعي على الحكم بأوجه طعن متصل بجرمي تزوير اغرارات الرسمية واستعمالها طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة لجريمة الإختلاس المسندة إليه.

الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٩٥ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٧
نصت المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات في الفقرة الأولى منها على معاقبة كل عضو بمجلس إدارة إحدى الجمعيات التعاونية - أيأ كانت - بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين إذا إختلس أموالاً أو أوراقاً أو أمتعة مسلمة إليه بسبب وظيفته، أو إستولى بغير حق على مال لها أو سهل ذلك لغيره، ولما كانت العقوبات الموقعة على الطاعن تدخل في الحدود المقررة في المواد ١١٣ مكرراً، ١١٨، ١١٩ من قانون العقوبات، فلا مصلحة له فيما أثاره بشأن إنحسار الوظيفة العامة عنه طبقاً للمادة ٦/١١١ من قانون العقوبات بقوله إن الدولة لا تسهم بتعصيب في رأس مال الجمعية التعاونية التي يسلم بأنه عضو بمجلس إدارتها.

الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٨
لا جدوى مما ينهه المتهم على الحكم من أنه إعتبر الجريمة تامة ما دام الشروع في التحريض معاقباً عليه أيضاً بذات العقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها .

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٨

لا جدوى مما يتروه الطاعنة بشأن عدم توافر القصد الجنائى لديها فى جريمة عزوها طغلاً حديث العهد بالولادة إلى غير والدته والمسندة إليها، ما دام الحكم قد دانها كذلك بجريمة الإشواك فى تزوير بيانات السجل المدنى المنسوبة إليها أيضاً وأعمل فى حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى عليها بالحبس ستة أشهر وهى عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

منى كان الحكم قد عاقب الطاعن بالحبس ستة أشهر وغرامة خمسمائة قرش وهى عقوبة مقررة فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والخاصة بالعقاب على جنحة عدم الإخطار، فإن العقوبة مبررة طبقاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض يستوى فى ذلك - لعموم النص - أن تكون الجريمة التى دين فيها المتهم جنائية، فى حين أن الجريمة التى إرتكبها فى حقيقه وصفها جنحة.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ٤/١١/١٩٦٨

إذا كان الحكم قد دان المتهم بجناية الاختلاس وجرائم التزوير فى المهررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة فى القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط، فإنه لا يبعدى المتهم ما يتروه فى بعض جرائم التزوير والاستعمال من عدم توافر أركانها، أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها .

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٨

إذا كانت المحكمة حين دانت المتهم فى جريمة التزوير لم تورد مؤدى الأدلة التى استندت إليها فى ثبوتها فى حقه ولم تبين طرق الإشواك التى إرتكبها أو تدلل على توافر رابطة السببية بين ملوك المتهم كشريك وبين الجريمة التى وقعت من الفاعل الأصلي، فإن حكمها من هذه الناحية يكون مشوباً بالقصور، ولا يكون ثمة محل للقول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريتين المستندتين إلى المتهم ما دامت جريمة التزوير هى الأساس ليهما.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٨٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٨

إذا كان البين من مدونات الحكم أنه قضى بإدانة المتهم عن التهمتين المسندتين له وهما إستخدامه عاملاً يواوح عمره بين الحادية والعشرين والثلاثين دون أن يكون حاصلاً على شهادة معاملة عسكرية وإستقاؤه هذا العامل فى عمله رغم عدم حصوله على تلك الشهادة، وأوقع عليه عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢/٢

من قانون العقوبات إرتباطهما وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة موضوع التهمة الثانية وهي عقوبة مساوية لعقوبة الجريمة موضوع التهمة الأولى، فإن مصلحة التهم في هذه الحالة تكون منتظمة ويكون ما يشتره من جدل عن استخدام العامل في الشركة إدارته قبل أن يعمل مديراً لها لا جدوى منه، وبالتالي لا محل لبحث إن كان هو الذي ألقى العامل بالعمل في إخراج إبان إدارته له أم لا.

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠
لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في إستهارة قصد القتل ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩
لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في إستهارة نية القتل ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٤
- متى كان الحكم قد طبق في حق الطاعن المادة ٣٢ عقوبات، وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد، وهي المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والورود، فإنه لا مصلحة لهذا الطاعن فيما يشتره من بطلان اتصال المحكمة بدعوى جريمة إحراز السلاح لرفعهما بغير الطريق القانوني .

- لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطاعن إقواله جرمي القتل العمد مع سبق الإصرار والورود وإحراز سلاح ناري غير مششخن وذخيره ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لإرتباط الجرمين ببعضهما إرتباطاً لا يقبل التجزئة، قد جرى منطوقه خطأ بتفريم الطاعن مبلغ خمسة جنيهات عن إحراز السلاح، فإنه يعين نقضه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة، وتصحيحه بالغائها إكتفاء بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي قضى بها والمقررة للجريمة الأشد وهي جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والورود .

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٤
مضى كان الحكم قد دان الطاعن بجرمى هتك العرض بالقوة والنصب وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإنه لا يجدى الطاعن ما يشتره بصدد إنتضاء جريمة النصب .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٥

لا مصلحة للمتهم فيما يجره بشأن واقعة التزوير المسندة إليه، بعد أن قضت عليه المحكمة بالعقوبة المقررة لجريمة الإختلاس المسندة إليه أيضاً كعقوبة مقررة لأشد الجرمين .

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩

إذا كانت العقوبة الواقعة على الطاعنين وهى الأضغال الشاقة خمس عشرة سنة تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة لهم فيما أثاروه من تخلف ظرف سبق الإصرار ويكون النعى على الحكم فى هذه الخصوصية غير سليم .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن فى الحكم الذى دان الطاعن بجرم القتل العمد إحراز سلاح نارى مششن وذخيرته بغير ترخيص مطبقاً المادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط على إعتبار أن الطاعن دين بجريمة إحراز السلاح المششن وذخيرته بغير ترخيص وأن العقوبة المقررة بها مقررة قانوناً لهذه الجريمة، ما دام أن الطاعن ينازع فى طعنه فى الواقعة التى إعتقها الحكم بأكملها سواء فيما يتعلق بمن كان يملك بالبندقية منذ البداية أو فى كيفية إطلاق القلوف منها وإصابته للمجنى عليه نائفاً لإطلاقه النار على المجنى عليه بقصد قتله إذ أن مؤدى الطعن على هذا النحو متصل بتقدير الواقع مما يمتنع معه إعادة إستظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٨

إذا كان البين من مدونات الحكم أنه أوقع على الطاعن عقوبة الحبس لمدة شهر عن الجرمين المسندتين إليه وهما جريمة النصب وجريمة إقتضاء مقدم إيجار وكانت هذه العقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ الخاص بإيجار الأماكن التى تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ من القانون المذكور وهى التى تحظر على المجرم إقتضاء مقدم إيجار بأى صورة من الصور فإنه لا جدوى للطاعن مما يجره فى شأن عدم توالى أركان جريمة النصب لأن مصلحته فى هذه الحالة تكون متنفية .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٧٣

لا يغير من عطاء الحكم فى تطبيق القانون أن العقوبة المقررة لها - وهى السجن لمدة ثلاث سنوات تدخل فى العقوبة المقررة لجناية إحراز سلاح مجردة عن الظروف المشدد إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع إستعمال الرافعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلترمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظروف المشدد الذى طبقته خطأ وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذى يحصل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٣

لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعين وهى الأخلال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة، لأنه لا يكون لها مصلحة فيما أثاراه من قصور الحكم فى إستظهار ظرف الرصد .

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣

لا مصلحة للطاعن فى النى على الحكم بالقصور فى صدد التدليل على توافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافره .

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٠٨ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣

ألصحت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ عن المقصود بالتبغ فى تطبيقه أحكامه، ونصت المادة الثانية منه على أنه : " يعتبر تهريباً " أولاً " إستتبات التبغ أو زراعته مخبئاً . " ثانياً " إدخال التبغ السودانى أو التبغ النيبى المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد . " ثالثاً " غش التبغ أو إستيراد مفشوشاً، ويحتر من الغش إعداد التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف من إستعمال التسيك " رابعاً " تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البشور أو حيازتها أو نقلها " . ولما كانت الواقعة التى أثبتها الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن تكون الجريمة المنصوص عليها فى هاتين المادتين والمعالق عليها وفق المادة الثالثة من القانون نفسه، والتى طبقها جميعاً الحكم المطعون فيه على الواقعة التى دان الطاعن من أجلها والتى تعتبر تهريب تبغ وفق أحكام هذه المواد، فضلاً عن كونها تشكل جريمة خلط دخان بمواد غريبة أو دسها فيه بأية نسبة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان والقرار الوزاوى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ فلا جدوى للطاعن من خطأ محكمة الموضوع فى هذا

الوصف الأخير ما دامت العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة هي بذاتها المقررة لجريمة غش الدخان وفقاً لأحكام هذا القانون ذاته .

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٤
إن تصور الحكم في التبدليل على جريمة التزوير - بفرض صحة - لا يوجب نقضه ما دامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات ونقضت بمعاينه بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الإختلاس التي أثبتها في حقه .

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١
إذا كان من الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جرمي إخفاء المسروقات وحيازة السلاح جريمة واحدة وعاقب الطاعن بالعقوبة المقررة لأشدهما فإنه لا مصلحة له فيما يدعي بشأن عدم قيام ركن العلم في جريمة إخفاء المسروقات ما دامت المحكمة قد دانتته بجريمة حيازة سلاح بدون ترخيص وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ومن ثم يكون نصه في هذا الصدد في غير محله.

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢
إذا كانت العقوبة المقررة بها على الطاعنة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإضرار، فإن مجادلتيها فيما أثبتته المحكمة من وصف الجريمة بالنسبة لها باعتبارها فاعلة أصلية لا يكون له محل، ولا مصلحة لها منها ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أعلتها بالرافة وأنها كانت عند تقرير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة لها، إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجنائي وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها، ومن ثم فإن النفي على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩
لما كان مناط الإعفاء من العقاب للقدان الجنائي لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً إلى ما تقتضيه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - الجنون أو عاهة في العقل دون غيرها - وكان المستفاد من مدونات الحكم أن الطاعن كان في حالة من حالات الإثارة أو الإستفزاز تملكته فأجأته إلى فعلته عند ما سمع بحمل أخته سفاحاً مما لا يتحقق به الجنون والعاهة في العقل - وهي مناط الإعفاء من المسؤولية ولا يعد في صحيح القانون عذراً معنياً من العقاب بل يعتبر عذراً قضائياً مخففاً

يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطوارحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض وهو ما يبدؤ أن الحكم قد إلتفت إليه فإن ما يشوه الطاعن في هذا الصدد يكون غير صديد.

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧

لا مصلحة للطاعن فيما يشوه في هذا الخصوص " في شأن إدانته بجناية العاهة المستدعة دون تحديد قوة إنبصار العين قبل الإصابة " طالما أن العقوبة المقررة بها عليه مقرررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨

لا يغير من خطأ الحكم أن العقوبة المقررة بها وهي الحبس ستة شهور مع الشغل داخلية في العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ والتي لم تكن محل نعي من الطاعن، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد إلتزمت الحد الأدنى المقرر لجريمة القتل الخطأ وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التضييق الذي وقفت عنده، ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد، الأمر الذي يحصل معه نزولها بالعقوبة إلى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانوني. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً تقعه والإعادة.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٧

مضى كان الثابت أن الطاعن الأول قد قضى بحسبه سنة مع الشغل فإنه لا جدوى له من تعيب الحكم بالصور في بيان علمه بالطرف المشدد الذي أحاط بالجريمة التي تحصلت منها الأشياء التي أخفاها ما دام أنه أوقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الإخفاء مجردة من هذا الطرف.

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢

لا جدوى لما ينهيه الطاعن من أنه لم يكن هو الذي قارف جريمة إستعمال المهر ما دامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبررة بديوت إرتكابه جريمة التزوير لما كان ما تقدم فإن النعي بومته يكون على غير أساس معتباً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣

لما كانت العقوبة المقررة على الطاعن وهي الحبس لمدة شهر واحد مع الشغل لدخول في الحدود المقررة لجريمة الإصابة الخطأ مجردة من الطرف المشدد في الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من إخلال الحكم بحقه في الدفاع بعدم مواجهته بإضافة الفقرة الثالثة من مادة العقاب .

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٠

لما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم من طلب تطبيق المادتين ١٨٥، ٣٠٦ عقوبات نقلاً عن عريضة الدعوى له أصله الصحيح فيها، فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع - بقالة تعديل مادة الإتهام بإضافة المادة ١٨٥ عقوبات دون تبيح للطاعن أو المدافع عنه - يكون غير صحيح - ومع ذلك فإنه يفرض حصول هذا التعديل في الحكم الابتدائي فإن ذلك لا يعيب الحكم المطعون فيه ما دام الطاعن قد علم بمحصله وكان يتعين عليه أن يواظع أمام المحكمة الإستئنافية على أساسه. ولما كانت العقوبة التي أعملها الحكم المطعون فيه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة سب شخص مكلف بخدمة عامة وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته الحكم في حق الطاعن والذي يتعين إدانته به عملاً بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغير حاجة إلى نقض الحكم المطعون فيه - فإنه لا جدوى للطاعن فيما ينهيه على الحكم من وصف واقعة الدعوى المطروحة بأنها كذب.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٦

لما كان الطعن وارداً على إحدى الجرائم التي دين الطاعن بها، وهي القتل العمد، دون جريمة إحراز السلاح الناري المششخن بغير ترخيص، وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة منه، ودلت عليها، بما لا يجاري فيه الطاعن، بأعذاره بها، ولم توقع المحكمة عليه سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي دأته بها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات، وكانت العقوبة المقررة بها وهي الأشغال الشاقة عشر سنوات والمصادرة تدخل في حدود العقوبة المقررة لأحدها وهي جريمة إحراز السلاح الناري المششخن بغير ترخيص التي دين الطاعن بها، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يقوه بأسباب طعنه .

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٣١

لا مصلحة للطاعن من النعي على الحكم بعدم إطلاع المحكمة على الورقة المزورة أو عدم بيانها مواد المقاب بالنسبة لتهمتي التزوير والإستيغال ظالماً أنه قضي بإدانته عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٢

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الماهة طالما أن العقوبة المقررة بها عليه - وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وجريمة الضرب العمد الأخرى المرتبطة التي دين الطاعن بها ولم تنصب عليها أسباب طعنه .

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦

١) من المقرر أن حكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة، ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه، وبين ما أخذته من قول شهود آخرين، وأن تجمع بين هذه الأقوال وتورد مؤداها جملة وتسبب إليهم معاً، ما دام ما أخذت به من شهادتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقله عنهم، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتق هذا النظر، وجع في بيان واحد مؤدى الدليل المستند من أقوال سبعة من شهود الإثبات ممن كانوا بمكان الحادث، والذين تطابقت أقوالهم فيما خصله الحكم واستند عليه منها، فلا بأس عليه إن هو أورد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبها إليهم جميعاً تفادياً من التكرار الذي لا موجب له .

٢) الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه، فلا وجه للنقض بقصور أقوال الشهود لإغفالها الحديث في أركان الجريمة وعناصرها، وحسب الحكم أن تثبت المحكمة أركان الجريمة وتبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به .

٣) حكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تضمنت إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى اقتناعها هي وحدها، ومن ثم فلا تغريب على الحكم المطعون فيه إن كان قد عول على حق من أقوال شهود الإثبات المشار إليهم وهو ما تعلق بسبب الحادث وقدم الطاعنين وذويهم مسلحين بشهادتهم إلى مكان الحادث متفرعين بطلب إيقاف موكينة الري، وإطلاقهم النار على الجنى عليهم فور عدم الرضوخ لطلبهم، ولم يعأ بقائلهم في الشق الآخر الخاص بعدد ما أطلق من الأعيرة، ولا بما كشف عنه الدليل الفني في وجود إصابة رضية بالثمن من الجنى عليهما، ولا يعتبر هذا الذي تنامي إليه الحكم إلتفاتاً منه على الشهادة ببرها أو بما يقوم به التعارض بين الدليلين.

٤) من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإفقال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه الطاعنون في مذكرتهم التي يقدمونها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا هم لم يطلبوا ذلك بجملة المحاكمة وقبل إفقال باب المرافعة في الدعوى ويكون النتي لذلك بقالة الإخلال بحق الدفاع والقصور في غير محله.

٥) لا ينال من سلامة إجراءات المحكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين إحتياطياً على ذمة الدعوى، فإن ذلك منها كان إستعمالاً لحقها المقرر بالمادة ٢٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود، أما وهو لم يفصل بصلته غير مقبولة هي أنه أكرهه على التنازل عن سماعتهم فإن نفيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد .

٦) جرى قضاء محكمة النقض على أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويختلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أنه لم يطلب أحد من الطاعنين أو المدعين بالحقوق المدنية من المحكمة سماع أى من هؤلاء الأعيان، ولم تر هي ذلك، فإنه لا محل لما ينهيه الطاعنون من بطلان الإجراءات لإغفال المحكمة إعمال حكم المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب سماع المدعين بالحقوق المدنية كشهود بعد حلف اليمين، ولا يعيب الحكم عزوفه عن سماع أقوالهم وتعويله فى قضائه على تضمينته التحقيقات .

٧) إن ما يثيره الطاعن بدعوى خطأ إستناد الحكم لأقوال على والده وأقوال على مطلقها لأن ذلك منهى عنه بنص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية مردوداً بأن مردى نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التى رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له، وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أترد ذلك، وأما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات - المادة ٦٧ من قانون الإثبات الحالى - فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يشفى بغير رجاء الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد إنقضائها إلا فى حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جناية أو جنحة وقعت منه على الآخر، وإذا كان البين من الرجوع إلى المفردات - التى أمرت المحكمة بضمها - أن هذين الشاهدين لم يطلب إغفاهما من الشهادة أو إعرضاً على أدائهما وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنهما إنما شهدا بما وقع عليه بصرهما أو إتصل بسمعهما إبان الحادث فإن شهادتهما تكون بناءً عن البطلان ويصح فى القانون إستناد الحكم إلى أقوالهما .

٨) من المقرر أن حكمه الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائلاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق وهى فى ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة الباهرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما إرتسمت فى وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق وهو الحال فى الدعوى المطروحة، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها لما لا يقبل إثارة أمام محكمة النقض .

٩) من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد - من جرائم القتل والجرح والضرب يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن سورة الإنفعال مما يقتضي الهدوء والروية قبل ارتكابها، لا أن تكون وليدة الدفلة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب وجمح بها الفضب حتى عرج صاحبها عن طوره، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح إفراضه، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف، بل ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة، قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذي قصده وهو ما ينفي المصادفة أو الإحتمال وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام لإستخلاصه وجه مقبول - لما كان ذلك - وكان ما سألته الحكم فيما تقدم يسوغ به ما إستطاعه من توافره، وكان القول بوجود إصابات رضية بالقريقتين أو الزعم بأن فريق الجني عليه هم الذين بدأوا بإطلاق النار لا شأن له بنفوس المتهمين التي كانت مهية من قبل للإعتداء بعدته وأدواته وسعوا إليه بجمعهم وأسلحتهم إلى حيث الجني عليهم بالحقل مكان الحادث، سواء تشابكت الحوادث في رباط زمني متصل أو وقعت بينها فرجة من الوقت تفسح لسبق الإصرار ولا تنفيه، هذا فضلاً عن أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للدليل على إتيان المتهمين على القتل من معيهم في الزمان والمكان، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المتدنى عليه، ويصح من ثم طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبارهم فاعلين أصليين في جناية القتل العمد والشروع فيه ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أو لم يعرف.

١٠) متى كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة - المؤبدة والمؤقتة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة لهم فيما أثاروه من تخلف سبق الإصرار .

١١) من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو إنعقاد الإتفاق على إيقاعها أو التحيل لإرتكابها إقتضى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفرض رداً حالاً لعدوان حال أو الأساس له وإعمال الحظفة في إنقاده، ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام بل لكف الإعتداء وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون بدعوى فساد إستدلال الحكم في محصور إنفاء حقهم في الدفاع الشرعى يكون في غير محله ويتعين رفضه .

الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٠

لما كان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى إقوله الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً وهذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة محكمة النقض عليه ما دامت قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى إليه، وإذا كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن توافر علاقة السببية بين أفعال التعذيب التى إرتكبها وبين النتيجة التى إنتهت إليها هذه الأفعال وهى وفاة الجنى عليه فى قوله : " ولما كانت المحكمة ترى توافر علاقة السببية بين فعل التعذيب الذى وقعته المتهم بالجنى عليه وبين النتيجة التى إنتهى إليها هذا التعذيب وهى موت الجنى عليه غرقاً فإن حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات يكون قائماً ومنطبقاً على وقائع الدعوى، ذلك أن فعل التعذيب الذى باشره المتهم على الجنى عليه منذ بداية وقائع التعذيب بالضرب والإسقاط فى الماء الملوّث مع التهديد بالإلقاء فى البحر وما أدى إليه ذلك مع إستمراز الإعتداء بثلث الصورة على غلام جنين البنية ودفعه إلى حافة رصيف المياه فى محاولة لإنزاله بها مرة أخرى سبق للمجنى عليه التأذى من سابقتها، كل ذلك يستتبع أن يحاول الجنى عليه التخلص من قبضة المتهم جذباً كما يستتبع من المتهم دفعاً فى محاولة إنزال الجنى عليه إلى الماء أو حتى التهديد به وهو غير متيقن من إجادة الجنى عليه السباحة وقد جرى كل ذلك فى بقعة على جانب الرصيف ضاقت بوجود مواسير البؤول الممتدة بطوله، هذا الصاعب الذى إنتهى إلى سقوط الجنى عليه فى مياه البحر وهو متعلق بجزام المتهم ثم غرقه وموته يعتبر عادياً ومألوفاً فى الحياة وجارياً مع دوران الأمور المعتاد ولم يدخله عامل شاذ على خلاف السنة الكونية ولذا فلا يقبل ولا يسمع من المتهم أنه لم يدفع حدوث تلك النتيجة الأخيرة وهى موت الجنى عليه غرقاً " وهو تدليل سالف يؤدى إلى ما إنتهى إليه الحكم وينطق وصحيح القانون فإن ما ينهائى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد هذا فضلاً عن إنشأ مصلحته فى هذا المنع لأن العقوبة التى أنزلها الحكم به وهى السجن لمدة خمس سنوات تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة تعذيب معهم لحمله على الإهواف المجردة عن ظرف وفاة الجنى عليه المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٠

لا يجدى للطاعن النعى بدعوى القصور فى إستظهار نية القتل بالنسبة له ذلك أن البين من مدونات الحكم أنه أوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن الجرائم المسندة إليه ومن بينها جريمة الشروع فى القتل وجريمة السرقة بالإكراه الذى ترك بالجنى عليه أثر جروح وهى العقوبة المقررة لهذه الأخيرة بنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ من قانون العقوبات، ومن ثم فإنه لا مصلحة للطاعن فى الوجه من النعى.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠

من المقرر أن توافر السلطة الفعلية للجاني على الجنى عليها أو عدم توافرها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع لصلاً نهائياً، وليس بحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فى هذا الشأن طالما أن الأدلة والإعتبارات التى ذكرت من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم، وإذ كانت الأدلة التى ساقها بالحكم للتدليل على أن المتهم كانت له سلطة على الجنى عليها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها فإن ما أثبتته من توافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادتين ٢/٢٦٧، ٢٦٩ من قانون العقوبات، وتعليظ العقاب فى جناية القتل العمد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يكون صحيحاً فى القتل.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠

بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل الجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والوصد إلى حق الطاعن كسب يستقيم قضاءؤه عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما ينهيه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل الشروع فيه الأخرى ما دام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دانه بها - تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل الجنى عليه الأول. وإذ كان الحكم قد أثبت مفارقة الطاعن لجرائم القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار فقد وجب مساءلته عنها سواء إرتكبها وحده أو مع غيره ولا يغير من أساس المسؤولية فى حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قل نصيبه فى الأفعال المادية المكونة لها أو قام بتصيب أوفى من هذه الأفعال.

١) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقيقات النيابة ومن ثم فلا محل له - من بعد - أن يثير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض إذ هو لا يعدو أن يكون تضييماً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

٢) لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على إعتبار قرار الإحالة من مراحل التحقيق وإن تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة - حتى يفرض عدم إعلانه - لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة فالقانون لم يستوجب حضوره كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها إستكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنها أمامها ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الإجراء وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد إتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد، هذا فضلاً عن أن الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن قرار الإحالة وكان هذا القرار إجراء سابقاً على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يطلع به أمام محكمة الموضوع .

٣) مفاد نص المادة ٧٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يجوز للمحاكم ومحكمة الجنايات من بينها أن تسمح أثناء نظر الدعوى - في سبيل إستكمال إقتاعها والسعي وراء الوصول إلى الحقيقة - شهوداً ممن لم ترد أسمائهم في القائمة ولم يعلنهم الخصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أو بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير إعلان وأن تستدعي أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله، كما أن لها وفقاً للمادة ٢٩٣ من ذات القانون من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأسر بإعلان الإقرار ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة .

٤) للمحكمة الجنائية أن تستند في حكمها إلى أى عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء .

٥) لما كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها، فإن في عدم تعرض المحكمة لأقوال شاهدين مترجيين في قائمة الشهود ما يفيد إطراحها لها إطمئناناً منها لأدلة البتة التي عولت عليها في حكمها .

٦) إذ كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أجملت الدعوى بجلسة ١٩٧٩/١/٢٠ لضم تقرير الصفة التشريعية. وفي تلك الجلسة طلب المدافع عن الطاعن مناقشة الطبيب

الشرعي فأجلت المحكمة الدعوى لسماعه. وبمجلسة ١٩٧٩/١/٢٤ إستتمت المحكمة لأقوال الطبيب الشرعي - في حضور الطاعن والمدافع عنه - وناقشته في تقريرها المقدم في الدعوى بما مفاده أن هذا التقرير قد ضم ملف الدعوى وكان معروضاً على بساط البحث والمناقشة في الجلسة في حضور الطاعن والمدافع عنه، ولا يؤثر في ذلك أن محضر الجلسة قد خلا بما يفيد أن هذا التقرير قد ضم بملف الدعوى تنفيذاً لقرار المحكمة إذ الأصل في الإجراءات أنها روعيت والعيبة في ذلك بحقيقة الواقع الذي كشفت عنه مناقشة المحكمة للطبيب الشرعي فيها ورد بتقريره المقدم في ملف الدعوى فكان من المتعين على الطاعن أن يبنى دفاعه من واقع هذا الملف، وإذ كان لا يدعى أنه طلب من المحكمة أن تطلع على تقرير الصفة التشريعية وحيل بينه وبين الإطلاع عليه وسماع دفاعه في شأنه بما يفنده، وقد كان في مكتبته أن يقدم بهذا الطلب إلى المحكمة أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعي على المحكمة لإلتفافها عن تحقيق إجراء كان عليه هو أو المدافع عنه أن يعلن عن رغبته في تحقيقه، ولا على المحكمة إذا هي إستندت إلى هذا التقرير في حكمها كتحصر من عناصر الدعوى ما دام كان مطروحاً على بساط البحث أمامها، ولا يضير الحكم أن تكون الصورة المسوخة قد جاءت خلواً من هذا التقرير لأن العيبة في إلتافها هي بملف القضية الأصلي .

٧) لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يديه بالفعل
٨) من المقرر أنه ليس بلامم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملاءمة والتوفيق .
٩) لما كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن تقرير الصفة التشريعية تضمن نقلاً عن التذكرة الطبية للمجنى عليه أنه يتكلم عند حضوره إلى المستشفى كما حصل أقوال الطبيب الشرعي في الجلسة بأن كمية الدم التي وجدها عند التشريح تبلغ من نصف لتر إلى ثلاثة أرباع اللتر وأن كمية أخرى فقدت نتيجة النزيف وأن الجنى عليه ظل حياً لقوة تصل إلى نصف ساعة ووفقاً لوصف الإصابة الواردة في تقريره فإن الجنى عليه كان يستطيع التحدث بتقل لسلامة منطقة الرأس، وكان الطاعن لا يجازي في صحة ما ورد بالتذكرة الطبية للمجنى عليه من قدرته على الحديث عقب إصابته ولما قلله الحكم عن رأى الخبير الفني من إستطاعة الجنى عليه التحدث بتقل عقب إصابته ومن أن هذه الأدلة لها صدها في الأوراق، وكانت إشارة المستشفى - بفرض صحة ما جاء بها من أن الجنى عليه كان في حالة سيطرة لا تنفي ما أثبتته التذكرة الطبية وجزم به الطبيب الشرعي، وإذ كان ما أورده الحكم من أدلة سائلة نقلاً عن الخبير الفني قد أثبت بفرض معقب أن الجنى عليه كان يستطيع الحديث بتقل عقب إصابته فلا يعدو الطعن عليه بدعوى مخالفة

الثابت في الأوراق أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدلائل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض.

١٠) الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها، إلا ما استثنى منها نص خاص، جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال، وكانت جريمة إحراز السلاح المششن والذخيرة التي دين بها الطاعن لا يشتملها إستهاء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات، وكان الحكم المطعون فيه قد استدلل على نسبة هذه الجريمة للطاعن من أقوال شاهدي الإثبات نقلاً عن الجنى عليه من أن الطاعن أطلق عليه عباراً نارياً من بندقية وما جاء بتقرير الصفة التشريعية من إصابته بعبار نارى معمر بمقلوب مفرد يطلق من سلاح مششن واستخراج الغلاف النحاسى للطلقة من موحج الإصابة فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون استدلالاً سائلاً ويكفى لحمل قضائه ويضحى ما يشهده الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له .

١١) لما كان الحكم المطعون فيه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي دانه بها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات، وكانت العقوبة المقررة بها مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دين الطاعن بها فإنه لا يكون له مصلحة في النعى على الحكم بالإخلال بحقه في الدفاع لعدم لفت نظره إلى تعديل وصف التهمة الثانية الخاصة بجريمة إحراز السلاح المششن .

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢

لا مصلحة للطاعن فيما يشهده في شأن واقعة العاهة طالما أن العقوبة المقررة بها عليه مقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥

من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت في أمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في الإتهام، بأن تسند إلى المتهم أفعالاً غير التي رفعت بها الدعوى عليه. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن واقعة الإصابة الخطأ لم ترفع بها الدعوى الجنائية على الطعون ضده أمام محكمة الجنائيات، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بها يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع بما يطله - ولا يفر من ذلك أن يكون قد أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطعون ضده عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح ذات العقوبة الأشد، ذلك أن الإرتباط الذي يربط عليه تطبيق المادة ٣٢ من

قانون العقوبات، إنما يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنة.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظروف مشددة فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره من فساد استدلال الحكم فى إستظهار ظرف سبق الإصرار أو إحضاله ظرف الزعم إلى وصف التهمة دون ثقت نظر الدفاع هذا إلى أن حكم ظرف سبق الإصرار فى تشديد العقوبة كحكم ظرف الزعم وإثبات توافر أحدهما يعنى عن إثبات توافر الآخر.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٥/٩/١٩٨٢

إتضاء مصلحة الطاعن من النعى على الحكم بالصور فى إستظهار ظرف الإكراه فى جرمى السرقة والشروع فيها ما دامت العقوبة المقررة بها وهى الحبس مع الشغل مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف.

الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ٤/١٤/١٩٨٣

١) لما كان ما نص عليه المدسور فى المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً فيما يسته من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص المدسور المشار إليه إلا إذا إستجاب الشارع لدعوته وألغى هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنعقدة تنقلها إلى مجال العمل والتفيذ وبالتالي فإنه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها فى تشريع وحيد.

٢) لما كان الشارع لم يقيد القاضي الجنائى فى الأحكامات الجنائية بدليل معين - إلا إذا نص على ذلك بالنسبة لجرائم معينة - وإنما ترك حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه ما دام أن له ماخذة من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة مزوكة لتقدير محكمة الموضوع ومنى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن تأخر الشاهد فى أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد إطمأنت إليها ذلك أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع ومن ثم فإن تحويل الحكم المطعون فيه على شهادة الجنى عليه الثالث فى قضائه بالإدانة بعد أن أفصحت المحكمة عن إطمئنانها إلى شهادته

وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بشهادته يكون مبرراً من مخالفة القانون وينحل نعى الطاعنين في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل لما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

٣) لما كان بين من المفردات المضمومة تحقيقاً للظن أن ما أورده الحكم من أقوال الجنى عليه الثالث له ماخذه الصحيح من التحقيقات - وهو ما لا ينازع فيه الطاعنين - وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيق الابتدائي وجلسة المحاكمة رغم غلو أقواله بالجلسة من أن الطاعنين الأول والثاني تقدما الباقي مرتدين زياً عسكرياً، إذ أن الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره فإن النعى على الحكم بالخطأ في الإسناد يكون غير سليم.

٤) لما كان يتعين لقول وجه الظن أن يكون واضحاً محدداً مبنياً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً لما تلزم محكمة الموضوع بالتصديق إيراداً له ورداً عليه، وكان الطاعنون لم يكشفوا بأسباب الظن عن أوجه التناقض بين أقوال الجنى عليه الثالث والشاهد "....." والتضارب فيها بل ساقوا قوهم مرسلأ مجهلاً فضلاً عما هو مقرر من أنه لا يقدح في سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التضميلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم في هذا المقام فضلاً عن عدم قبوله يكون غير سليم.

٥) لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وكان الحكم المطعون فيه لم يحصل من أقوال الجنى عليه الثالث أن الأرض مستوية بمكان الحادث بل أورد من أقواله أن عمه الجنى عليهما الأولين كانا جالسين " على مصطبة " بينما كان هو جالساً على مقعد يتناولون جميعاً طعام الإفطار وأثناء ذلك دخل عليهم الطاعنون حاملين بتادق سريعة الطلقات وما أن إلقوا منهم إلى مسافة أربعة أمتار حتى أطلقوا عليهم أعيرة نارية أصابت عمه كما أصابته إحداها في ساقه اليمنى فسارع بفارب بينما استمر الطاعنون في إطلاق الأعيرة على عمه، ونقل عن التقرير الطبي الشرعي الموقع عليه أن إصابته بالساق اليمنى نارية تنشأ من عيار ناري معمر بمقذوف مفرد يتعلم تحميد نوعه لعدم استقراره وأطلق من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ويمكن حدوثها وفق التصوير الوارد بأقواله وفي تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ومن كل من البندقية الرومى المضبوطة وأى من الطلقات والمقلوفين من عيارهما وأيضاً من أى من البندقيين اللتى أنقليد المضبوطتين وكلا من أى الطلقات التشيكى والألماني، وإذا كان ما أورده الحكم من أقوال الجنى

عليه المذكور لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل القننى فيما تقدم فإن ما يثره الطاعون من قاله
جمع الحكم بين دليلين متناقضين يكون على غير أساس.

٦) لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر
ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها. وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة
بسرود روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن توردها منها ما
تطمئن إليه وتطرح ما عداها، وإذا كان الطاعون لا يجادلون فى أن أقوال الشاهدين
و..... متفقة فى مجملها مع ما استند إليه الحكم منها فى الواقعة الجوهرية المشهود عليها وهى
مشاهدتهما الطاعنين حاملين أسلحتهم متجهين بها صوب مكان جلوس الجنى عليهم ثم سماعهما صوت
الأعيرة النارية فلا يؤثر فى سلامة الحكم إختلاف أقوالهما فى غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان
أقوال ثانيهما إلى ما حصله من أقوال أولهما فيما إتفقا فيه أنه لم يستند فى قضائه إلى ما إختلفا فيه من
أقوال طائفة من من حق محكمة الموضوع تجزئته أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداها
دون أن يعد هذا تناقضاً فى حكمها ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل.

٧) لما كان من المقرر أنه لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد الذى اعتمد عليها الحكم بل
يكفى أن يورد مضمونها ولا يقبل النعى على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أورده منها
وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية فى تجزئة الدليل والأخذ منه
لما تروح إليه والإلتفات عما لا ترى الأخذ به ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها فى
تجزئتها بغير بى لفحواها أو مسخها بما يحيلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها - كما هو الحال فى
الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما ينهه الطاعون على الحكم من إغفالها تحصيل بعض أقوال الشاهدين
..... و..... فى شأن وصف الملابس التى كان يرتديها الطاعون وكيفية مشاهدة الشاهد الثانى لبعضهم
لا يكون له محل.

٨) لما كان من المقرر أنه لا يلزم فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن ينسب كل دليل منها ويقطع فى كل
جزئية من جزئيات الدعوى، لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون
عقيدة القاضى ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لما ناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون
الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصد منها الحكم ومنتهجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى
ما انتهت إليه فإن ما يثره الطاعون فى شأن إستناد الحكم إلى أقوال شهود الإلتباس رغم أن شهادة كل
منهم لا تلغى بذاتها تدليلاً على مقارفتهم الجريمة لا يكون مقبولاً.

٩) لما كان ما يفعله الطاعون في شأن عدم إشتغال التبليغ عن الحادث على أسماء الجناة مردوداً بما هو مقرر من أنه لا عورة بما إشتغل عليه بلاغ الواقعة وإنما العورة بما إطمأنت إليه المحكمة مما إستخلصته من التحقيقات فإن النفي على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جلد موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة ما في عقيدتها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٠) من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالأساس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

١١) جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى إرتكاب فعل على الجاني عليه بنية قتله يؤدي بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أم من إصابة وقعت في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل وإستعمال أسلحة نارية قاتلة بطبيعتها وحدوث الوفاة من الإصابات النارية فلا يعيه عدم بيان الإصابات الواقعة في مقتل وتلك الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ونسب حدوثها إلى الطاعين جميعاً دون غيرهم.

١٢) قول الجاني عليه الثالث بجملة المحاكمة أن الطاعين إستشهدوا عمه بإطلاق النار عليهما أو أنه نفى في التحقيقات بقصد قتله - كما يفكر الطاعين في طعنهم - فإن هذا القول لا يقيّد حرية المحكمة في إستخلاص قصد القتل بالنسبة له من كافة ظروف الدعوى وملابساتها ولأن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطاعين بالنسبة لجريمة قتل الجاني عليهما الأولين ينعطف حكمه بطريق الزوم إلى جريمة الشروع في قتل الجاني عليه الثالث ومن ثم فإن كل ما يفعله الطاعون حول تعيب الحكم في بيانه لنية القتل يكون غير مفيد.

١٣) من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً، وكان يكفي لتحقيق ظرف الرصد مجرد تعرض الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طال أو قصرت من كان يتوقع قدوماً إليه أو وجوده به ليتوصل بذلك إلى مفاجئته والإعتداء عليه، وكان البحث في توافر سبق الإصرار والرصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأثر عقلاً مع ذلك الإستنتاج .

١٤) لا يشترط في الدليل في الواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب

النتائج على المقدمات. ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرفي سبق الإصرار والحرصد في حق الطاعنين من علمهم بإعتياد الجنى عليهم الجلوس في مكان الحادث وما إستطرد إليه من أنهم جازأ الجنى عليهم في هذا المكان باعتهم على القتل الأخذ بالثأر بعد أن أعملوا الفكر وأعدوا أسلحتهم وملابسهم لهذا الغرض له مأخذه من أوراق الدعوى ومستنداً مما شهد به شهود الإثبات الذين لا يجادل الطاعنون في صحة ما حصله الحكم من أقوالهم فضلاً عن إستخلاص الحكم توافر هذين الظرفين من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الأحوال فيها. وكن ما إستظهره الحكم للإستدلال على هذين الظرفين من وقائع وأمارات كشفت عنهما هو ما يسوغ به هذا الإستخلاص فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل.

١٥) لا كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين - وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - تدخل في الحدود المقررة لأي من جنايات القتل العمد التي قارلوها مجردة من أى ظروف مشددة، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين إتهامهم على قتل الجنى عليهما الأولين وياشر كل منهم فعل القتل تفليداً لما إتفقوا عليه لما مقتضاه قانوناً مساءلتهم جميعاً عن جريمة القتل العمد دون حاجة إلى تبيين من منهم أحدثت الإصابات القاتلة فإن مصلحتهم في إثارة الجدل حول توافر ظرفي سبق الإصرار والحرصد في حقهم أو عدم توافرها تكون منطوية.

١٦) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفتها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

١٧) الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يطقها.

١٨) تخليد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى أن الجنى عليه الثالث قد رأى الطاعنين وتحقق منهم وهم يطلقون الأعيرة النارية على عمية الجنى عليهما الأولين وإصابته من إحداها أثناء تناولهم طعام الإفطار وإلى أن بعض شهود الإثبات قد رأوا الطاعنين وهم حاملين أسلحتهم متوجهين بها صوب مكان جلوس الجنى عليهم ثم سماعهم صوت الأعيرة النارية وإلى أن البعض الآخر رأوا الطاعنين بعد إرتكاب الحادث وهم يطلقون الأعيرة النارية أثناء فرارهم

وإسراع هؤلاء إلى مكان الحادث حيث شاهدوا الجنى عليهما الأولين صريعين والجنى عليه الثالث مصاباً على مسافة منهما.

١٩) لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تشاريهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وهي غير ملزمة من بعد إجراء طلب مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتضت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية بما لا يتعارض مع ما قاله الجنى عليه الثالث من وقوع الحادث في الصباح أثناء تناول الجنى عليهم طعام الإفطار فلا تريب على المحكمة إن هي إضمت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دواع الطاعنين المبني على المنازعة في صورة الواقعة وولت وقوعها ما دام أنه غير منتج في نفي التهمة عنهم على ما سلف بيانه ويكون النفي على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب في غير محله.

الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة تعد جناية شروع في سرقة بطروفيها المشددة التي ألجها الحكم في حقه طالما أن العقوبة المقررة بها عليه وهي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات - تدخل في حدود العقوبة المقررة للشروع في هذه الجناية فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل.

الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣

لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإضواك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإقوان فإن مجادلته فيما ألجبه الحكم من وصف الجريمة بالنسبة له بإعتباره فاعلاً أصلياً ونسبه على الحكم لعدم توافر ظرف الإقوان لا يكون له محل ولا مصلحة له منه، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرأله وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة له إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مرده ذات الواقعة الجنائية التي لارفيها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها ومن ثم فإن النفي على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

لما كانت محكمة الجنايات قد قضت بحكمها المطعون فيه بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة عشر سنوات عن التهم المسندة إليه وهي تعذيب للمتهمين حملهم على الإعراف وهتك عرض أحدهم بالقوة ممن هم السلطة عليه. لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة من الطاعن ولم توقع عليه سوى عقوبة واحدة عن الجرائم التي داته بها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة بها وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٩/٢٦٨، ٧ من قانون العقوبات ولم تكن في ذاتها محل طعن من الطاعن فإنه لا تكون له مصلحة فيما يتعاه على الحكم في خصوص عدم إنطباق المادة ١٢٦ من القانون المشار إليه.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٧

لما كانت العقوبة المقررة بموجب الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات هي الحبس فقط دون الغرامة، وهي ذات العقوبة المقررة بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من القانون المذكور التي تطالب النيابة العامة في أسباب طعتها بإعدامها على واقعة الدعوى - وذلك بعد تعديل كل منهما بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالحبس والغرامة معاً، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ما دامت العقوبة المقررة لتفعله - سواء بالوصف الذي إنتهى إليه الحكم أو بذلك الذي تراه النيابة الطاعنة، بغرض صحته - هي الحبس دون الغرامة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقررة بها عملاً بالمادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الأمر الذي يضحى معه منعى النيابة العامة على الحكم بالخطأ في إزال الوصف الصحيح على الواقعة غير مجد.

الطعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

لما كان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - قد بين واقعة الدعوى وأورد على صورتها حسبما استقرت في وجدان المحكمة أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار، فإنه لا تكون للطاعن الأول - من بعد - مصلحة في تعيب الحكم إذ داته عن واقعة ضربه ... مجردة من ظرف سبق الإصرار، ما دام الحكم قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي داته بها هي المقررة لجريمة

الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد، ومن ثم يكون ما بنمائه الطاعنات في هذا الشأن غير مقبول.

الطعن رقم ٦٠١٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢

- لا محل للقول أنه لا جدوى من النعى على الحكم بذلك الوجه باعتباراً بأن العقوبة المقررة بها مقرر قانوناً لجريمتي ذبح أنثى بقر دون السن القانوني وذبح حيوان خارج السلخانة، ما دام الطاعن ينازع فى طعنه فى الواقعة بأكملها التى إعتقها الحكم وقوامها اأخم المقلد البصرم به على اللحوم المنبوبة وهو ما كان دليلاً على أنها قد ذبحت خارج السلخانة.

- إن المادة ١٠٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على أن " ... ولا يجوز ذبح إنثاء الأبقار والجاموس والأغنام غير المسعودة قبل تبديل قواطعها، كما لا يجوز ذبح الإناث العشار، ومقاد هذا النص أن الشرط فى حظر ذبح إنثاء البقر هو عدم تبديل القواطع، وهو ما لم يستظهره الحكم الطعون فيه وبالتالي ينحصر التعبير عن العقوبة المفضى بها.

الطعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

لما كان الثابت من مدونات الحكم الإبدائي الذى إعتق الحكم الطعون فيه أسبابه - أنه إعتبر الجريمةين المستلتيين إلى الطاعن الأول جريمة واحدة وعالجه والطاعن الثانى بالعقوبة المقررة لأشدهما - وهى الجريمة المسندة إليهما معاً - وإذ كان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع، فإن النعى على الحكم - فى هذا الشأن - باطلاً فى تطبيق القانون لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٩٨٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٥

لما كان ما يثيره المدافع عن الطاعن بوجه النعى من أن نية القتل تولدت لدى الطاعن حال إرتكابه الحادث دون أن تكون نتيجة إعداد مسبق فإنه لا مكان لا ينازع فيما أثبت الحكم من إقوان جريمة القتل المسندة إليه بحماية حريق عمد وكانت عقوبة الإعدام الواقعة عليه هى ذاتها المقررة لجريمة القتل العمد المقرون بجناية أخرى مجردة من ظرف سبق الإصرار، فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من تحلف هذا الظرف.

الطعن رقم ٣٠٥٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٤

لما كان الين من الحكم الطعون فيه أنه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة وهى العقوبة المقررة لجريمة التجريف موضوع القضية الثانية التى ثبتت حكمه الموضوع لإرتكابه لها ومن ثم فإن مصلحته فى النعى على الحكم فى شأن إدانته بجريمة شراء أترية ناتجة عن عملية تجريف بغير ترخيص التى لم ترفع بها الدعوى عليه أو قصوره فى التذليل على توافر القصد الجنائي لديه فى هذه الجريمة تكون متطية.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٨

إذا كانت الواقعة، كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه، تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الفعل الفاضح المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات، وكانت العقوبة التي قضى بها على المتهم تدخل في نطاق العقوبة الواردة في هذه المادة، فإن مصلحته من الطعن على الحكم الصادر عليه بإدانته في جريمة هنك عرض الجنى عليها بالقوة بمقولة إنه لم يبين عنصر القوة بيانا كافيًا تكون متغية .

الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٩

إذا كان الحكم الذي أدين المتهم في سرقة سند وإتلافه قد أغفل التحدث عن توفر ركن نية تملكه السند ولكنه أثبت أن المتهم بمجرد أن استولى على السند عمد إلى إتلافه، وكانت العقوبة التي قضى بها داخلية في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات الخاصة بالإتلاف فلا يجدي المتهم طعنه في الحكم بإغفاله ذكر توفر ركن نية القتل .

الطعن رقم ٨ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٤/١/١٩٤٩

متى كان المتهم قد أدين في جرمي الشروع في القتل والسرقة بالإكراه، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية السرقة بالإكراه، فلا يجديهم تمسكه بأن الحكم قد اعتبر إطلاقه الأخيرة النارية بقصد القتل، لا يقصد تعطيل مقاومة الجنى عليه وتسهيل الهرب بالمسروق كما يدل عليه محل الإصابة والمسافة بين العنارب والمضروب .

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٩

إذا أدانت المحكمة المتهمين بالشروع في القتل العمد المقرون بجناية القبض المصحوب بالتهديد بالقتل وكانت العقوبة التي قضت بها داخلية في نطاق العقوبة المقررة في القانون لجناية الشروع في القتل العمد غير المقرون بطرف مشدد فكل ما يعنونه على الحكم من جهة هذا الظرف المشدد لا يجديهم. وكذلك ما دام التصريح القضائي به عليهم إنما كان عن الواقعة الناتجة بالحكم فلا يجديهم ما يثرونه حول وصفها القانوني فيما عدا كونها من الأفعال المسجوعة للتعويض .

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٩

متى كان ما يتعاه الطاعن من أن الحكم دانه عن واقعة لم ترد بأمر الإحالة - وهي إخفاء الثلاثة أشخاص مردوداً بأنه فضلاً عن أن الثابت من مراجعة القدرات أن تلك الكمية من الشمع كانت محلاً للتحقيق في الدعوى بما دل عليه تناول الطاعن والمتهمين الآخرين لها في إعوانهم، وتناول النيابة العامة لها لدى سؤالها مدير حسابات الشركة الذي قرر في شأنها بأن أجولة الرسالة كانت ممزقة وجرى عليها الإخلاس، ومفاد

ذلك - في غير لیس - أن النيابة العامة حين أشارت في وصفها للتهمة إلى أن الإختلاس وقع على كمية الشمع المبينة باحضرت قد أقامت الدعوى عن إختلاس الأطنان الثلاثة إلى جانب الأطنان الخمسة، يؤدي هذا النظر أن المدافع عن الطاعن قد عرض في مراجعته للأطنان الثلاثة واعتبرها " كمية " لا يجري عليها علمه بأنها مسروقة ثم راح يناقش في طعنه إنحسار وكن العلم عن الجريمة بشأن هذه الكمية، على أنه لا جدوى من هذا النعي ما دامت واقعة الخمسة أطنان كافية وحدها لتبرير العقوبة المحكوم بها.

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧

معي كان البين من مطالعة الحكم الطعن فيه أنه قضى بمعالجة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالغرامة والرد والعزل بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات وذلك بعد أن إستعمل الرأفة معه وفقاً للمادة ١٧ من هذا القانون فإنه لا جدوى للطاعن مما يفرضه من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى هي المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقررة في القانون وفقاً للمادة ١١٣ مكرراً المذكورة. ولا يفور من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة وهي إذ تعمل حقها الإختياري في إستعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات، فإنما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف.

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣

إنه يلزم أن الطاعن الثاني هو وحده المخصص بكل العمل وأنه هو وحده الفاعل الأصلي في جرائم الإختلاس والتزوير والإستعمال، فإن الطاعن الأول بعد حتماً شريكاً فيها فلا مصلحة لأيهما من وراء ما أثاره في شأن إختصاصه بتحرير المهرورين المزورين لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١

لا مصلحة لمتهم من القول بعدم توافر أركان جريمة الرشوة التي دانه الحكم بها ما دام أن المحكمة قد دانه أيضاً بجريمة عرض الرشوة شامدة الإثبات وأعملت في حقه نص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لإرتباط الجرمين وأوقعت عليه عقوبة واحدة عنهما تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة عرض الرشوة .

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٩
لا يجدى الطاعن المنازعة فى رسمية اخراج الزور ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه، وهى الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور، مقررة لجرمة التزوير فى اخراجات العرفية.

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩
مضى كانت العقوبة الموقعة على الطاعن وهى الحبس ستة اشهر، داخلة فى حدود العقوبة المقررة لجرمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، فلا مصلحة له فيما اثاره ولا وجه لما نعاه فى خصوص جريمة العامة.

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩
مضى كان احكم المظنون فيه قد قام على تقارير قانونية خاطئة، سواء حين اعتبر الجمعية الجنى عليها ذات نفع عام او حين عد امدادها بالقروض او ياشرف الإصلاح الزراعى عليها مؤذناً ياتطبق حكم المادة ١/١١٣ من قانون العقوبات على الطاعن بوصفه مكترى مجلس إدارتها أو إعتبار الطاعن من المكلفين بخدمة عمومية، وكان التطبيق الصحيح للقانون على هدى ما سلف يبانه هو أن المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات بما نصت عليه فى فقرتها الأولى من أنه " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعيرة قانوناً ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم فى إحداها إحتسب أموالاً أو أرواقاً أو أمتعة أو غيرها مسلحة إليه بسبب وظيفته أو إستولى بغير حق على مالها أو سهل ذلك لغيره " هى التى ينطبق حكمها على والفة الدعوى على ما صار إليه مؤدى ما حصله الحكم عنها، وإذ كان الطاعن لم ينازع فى سلامة هذا النظر، وكانت العقوبة الموقعة عليه تدخل فى الحدود المقررة لتلك المادة، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره من نعى بشأن خطأ الحكم فى تكييف المركز القانونى للجمعية أو لمركره فيها وإحسار الوظيفة العامة عنه وهو المسلم بأنه مكترى مجلس إدارتها.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩
لا جدوى مما يثيره الطاعن بشأن عدم إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦، لأن العقوبة التى أوقعها الحكم على الطاعن وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وغرامة خمسة آلاف جنيه داخلة فى حدود العقوبة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة لجرمة التصدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ القانون سالف الذكر أو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته دون أن يتخلف عن التصدى أو المقاومة عاهة مستعجلة

كما أن العقوبة المقررة على الطاعن، مقررة أيضاً لجرمة إحراز مواد مخدرة بقصد الإتجار التي دان الحكم الطاعن بها بعد أن طبق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار.

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١
لا جدوى مما ينهيه الاتهام على الحكم بالقصور في الرد على دفاعه بأن إحرازه المخدر كان بقصد التعاطي وقد عالبه بطوبة الإحراز بغير قصد التعاطي والاستعمال الشخصي، ما دام أن الطوبة المقررة في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لجرمة إحراز المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي هي ذاتها العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٨ من هذا القانون لجرمة إحراز المخدر بغير هذا القصد.

الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤
لا جدوى مما ينهيه الطاعن بشأن جريمة سرقة سيارة المني عليه ما دامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبررة بثبوت ارتكاب جرمي التزوير واستعمال المغر المزور.

الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٩
لما كان الحكم قد دان الطاعن بمجرمات الإخلاس والإشراك فيه والإشراك في تزوير المهرات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للإخلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٢٢ من قانون العقوبات للإرتباط لأنه لا يهدى الطاعن ما يبرره في صدد جرائم الإشراك في التزوير والاستعمال من قصور الحكم في التدليل عليها أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها وأن ذلك يشكل بطلاناً في الإجراءات.

الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٧٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨
لما كان ما يبرره الطاعن من نعي على الحكم بالنسبة لجنحة الضرب البسيط - أياً ما كان وجه الرأي فيه لا يجلبه نفعاً ما دامت المحكمة قد طبقت عليه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولحقت بمعاقبه بالعقوبة الأشد وحدها المقررة لجريمة الضرب القضي إلى الموت التي أثبتها الحكم في حقه .

الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٨
لما كان الثابت من مدونات الحكم الطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وفق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعالقه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات وهي الطوبة المقررة لجريمة حيازة العملة المقلدة بقصد الرويج لأنه لا مصلحة للطاعن فيما

يفره بشأن جريمة الإغراق الجنائي على حيازة العملة المقلدة وترويجها ما دامت المحكمة قد دانتته بجرمة حيازة العملة المقلدة بقصد ترويجها وأوقعت عليه العقوبة بوصف أنها الجريمة الأشد بالنسبة إلى جريمة الإغراق الجنائي في شقيه .

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣
لا مصلحة للطاعين في النسي على الحكم بالقصور في إسطهار قصد القتل ما دامت العقوبة المقررة بها عليهم - وهي الحبس مع الشغل لمدة سنتين لكل - مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨
لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه يحجر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جريمة السرقة بالإكراه - سواء من حيث الإشراك أو الطعن في أقوال الشهود - ما دامت المحكمة قد دانتته بجرمة الخطف بالتجمل وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤
لا مصلحة للطاعن لما ينهض على الحكم بالنسبة لجريمة الرشوة ما دام البين من مدوناته أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانت بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجلب المواد المخدرة .

الطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٣
لما كان لا يجدي الطاعن ما يثيره عن خطأ الحكم في إسطهار طرفي سبق الإصرار والرصد - بفرض صحة نفيه في هذا الصدد - ما دامت العقوبة المقررة بها عليه وهي الحبس لمدة ثلاث سنوات، مقررة في القانون لجريمة الضرب بأداة المنطبق عليها نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من القانون ذاته، ذلك بأنها قدرت مبررات الرافعة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بصرف النظر عن وصفها القانوني، ولو أنها قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها، كانت تقتضي منها النزول بالعقوبة إلى ما دون الحد الذي إرتأته، لما منعها من ذلك الوصف الذي وصلتها به .

الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٥

لا مصلحة للطاعن في النسي على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد بعد أن أثبت توافر ظرفي سبق الإصرار والوصد.

الطعن رقم ٣٦٠٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٦

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجنوى من الطعن على إحصار أن الطاعن دين بجرمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار كعقلو رجل وأن العقوبة المقررة بها مقررة قانوناً لهذه الجريمة، لأن الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة التي اعتقها الحكم بأكملها سواء، فيما يتعلق بتقاضى مبالغ كعقلو رجل أو مقدم إيجار نالاً تقاضيه كليهما.

الطعن رقم ٤١٠٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٦

لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعنين تدخل في الحدود المقررة لجناية الشروع في القتل الممعد أشد الجرائم التي دين الطاعنون بها، مجردة من أي ظرف مشدد، فإنه لا يكون للطاعنين مصلحة فيما يطروقه فساد استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الإصرار، هذا إلى أن حكم ظرف سبق الإصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف الوصد وإثبات توافر أحدهما يعني عن إثبات توافر الآخر.

الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٦

إنشاء مصلحة الطاعنة في النسي على الحكم بأوجه تحصل بجرمة التزوير طالما أن العقوبة المقررة بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية الإستيلاء التي دانتها الحكم بها مجردة من الظروف المشددة الخاص بارتباطها بجرمة تزوير محرر أو استعماله.

الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٧

١) لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كالة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وأورد مؤدى كل منها في بيان واقف يكشف عن إلمامه بتلك الأدلة ومنها محضر تفتيش مسكن الطاعن الذي أسفر عن ضبط مذكرة ياباة عذرات القاهرة بطلب تحديد جلسة لإعادة إجراءات محاكمة الطاعن الثالث في الجناية ورقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ عذرات الدرب الأهر والمزيلة بتأشيرة رئيس محكمة استئناف القاهرة بتحديد جلسة أمام غرفة المشورة للنظر في امر حبسه لأن النسي على الحكم بالقصور في بيان مؤدى هذا الدليل يكون في غير محله .

٢) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة في أخذها بالقول المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تستبطن منها ومن غيرها من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة التي كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام إستنتاجها سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق، ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال له وللطاعن الثاني في التحقيقات والتي حصلها بوصفها إقراراً لا إعترافاً فإنه لا ترتب على الحكم إذ هو إستمد من تلك الأقال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالإدانة. كما أنه لا يقدح في سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال إقراراً طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للإعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود، وإذا كان غمكة الموضوع أن تستمد إقتناعها من أى دليل تظمن إليه طالما إن هذا الدليل له أصله الصحيح من الأوراق، وكانت الصورة التي إستخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعنين الأول والثاني ومن الغورات التي إطلعت عليها لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعن على الحكم بشأن أخذه بأقواله وأقوال الطاعن الثاني التي أسماها إقراراً يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان إستخلاصاً سائفاً - كما هي الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض

٣) لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .

٤) لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة إذ نص في المادة الثالثة منه على إختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها فقد دل بذلك صراحة على أن الإختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ومنها جريمة الإختلاس المنسوبة إلى الطاعن الأول والجرائم المرتبطة بها يتقصد محكمة أمن الدولة العليا وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة سواها ويتبسط إختصاصها على الدعوى برمتها في هذه الحالة سواء من حيث الجرائم المرفوعة بها أو من حيث أشخاص مرتكبيها . ومناط الإختصاص بالجرائم المرتبطة المشار إليه هو الإرتباط الحتمي بين الجرائم حيث تتمسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الإرتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى، في الإحالة والمحاكمة، إلى أن يتم الفصل فيها أو بين الأشخاص حيث تتوحد الجريمة التي إرتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاء .

٥) لما كان الدفع بعدم الإختصاص المبدى من الطاعن وإن كان مما يتصل بولاية المحكمة ويتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو

لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى به من تلقاء نفسها بغير طلب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى تحقيق موضوعي .

٦٠) لما كان الأصل أن الإرباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ومضى كان الطاعن لم يذبح أمام محكمة الموضوع بعدم إختصاصها ولائياً بمحاكمته لعدم توافر الإرباط بين الجرائم فإنه لا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .

٧٠) لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين الأول والثاني أنهما تداخلا في تحرير احرر المزور المؤرخ ١٩٨٣/٥/١٤ بأن حرر الأول بيانات صدره وحرر الثاني بيانات صلبه فليس يلزم أن يحدد الحكم مضمون البيانات التي دونها كل منهما في احرر ما دام قد أثبت إتفاقهما على تزوير احرر واتحاد نيتهما على تحقيق النتيجة التي وقعت وإتجاه نشاطهما الإجرامي إلى ذلك .

٨٠) لما كان احرر يعتبر رسمياً في حكم المادتين ٢١١، ٢١٣ من قانون العقوبات معنى صدر أو كان في الإمكان أن يصدر من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل في هذا التحرير، وكان الحكم المطعون فيه لم يقصر في بيان مقتضى وظيفة الطاعن الأول في تحرير كتاب كف البحث عن الطاعن الثالث المؤرخ ١٩٨٣/٥/١٤ الذي دون بيانات صدره وأثبت في حق الطاعن الثاني بالإقرار أنه دون بيانات صلبه فإنه يفرض أن الطاعن الأول وحده المختص بكل العمل الطاعن الثاني يعد حصاً شريكاً في جريمة التزوير التي قارفها الطاعن الأول المختص بتحرير احرر فلا مصلحة للطاعن من وراء ما أناره في هذا الشأن من أنه غير مختص بتحرير احرر المزور لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من إشرك في جريمة فعلية عقوبتها طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات .

٩٠) من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه، ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعتمد الجنائي تغيير الحقيقة في احرر مع إئتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيوت الحقيقة فيه وليس أمراً لازماً التحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

١٠٠) لما كان ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم في تحرير بيانات كتاب كف البحث عن الطاعن الثالث على خلاف الحقيقة وإستعمل احرر فيما زور من أجله فإنه لا يكون ملزماً بالتدليل على إستقلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ما دام أن إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير احرر الذي أسند إليه تزويره وإستعماله ومع ذلك فإن الحكم قد ألغى في الحديث عن

توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ودلّل عليه تدليلاً سائفاً ومقبولاً والمحكمة غير ملزمة من بعد بتعقب الطاعن في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ في إطمئنانه إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها .

١١) لما كان الركن المادى في جريمة استعمال الأوراق المزورة يتحقق باستخدام المغرور المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون، وإذ كان الطاعن لا يمارى فيما ألبته الحكم في حقه من استعماله المغرور المزور بإرساله إلى وحدة تنفيذ الأحكام ب مديرية أمن القاهرة لكف البحث عن الطاعن الثالث وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الاستعمال في حقه فلا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أسند إليه استعمال المغرور مع غيره دون أن يبين أنه أسقط باستعماله ما دام أنه في الحالين علماً بتزوير الورقة التي إستعملها .

١٢) من المقرر أنه لا جدوى لما ينهض الطاعن على الحكم بالقصور في التدليل على جريمة استعمال المغرور المزور ما دامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبررة بثبوت إرتكابه جريمة التزوير .

١٣) من المقرر أن من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة .

١٤) لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة التي إختصت بصور الحكم المظنون فيه أن الطاعن الأول حين قدم أوراقاً للمحكمة عقب إختتام محامى الطاعن الثانى مراجعته أن تقديم هذه الأوراق قد تم بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فإن البين من مدونات الحكم المظنون فيه أنها قد حلت من الإشارة إلى تقديم الطاعن الأول هذه الأوراق، وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول على شيء مما جاء بها وكان مؤدى ذلك أن المحكمة قد إلتفتت عنها ولم يكن لها تأثير فى قضائها فإن ما ينهض الطاعن على الحكم من أن المحكمة قبلت أوراقاً قدمها الطاعن الأول بعد إقفال باب المرافعة دون أن تتاح له فرصة الإطلاع عليها يكون في غير محله .

١٥) لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يلبيه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

١٦) لما كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائفاً ويستقيم به إطراح طلب الطاعن مناقشته شاهد لتأييد دفاعه ما دام أنه يتصل بدفاع طاهر البطلان إذ لا أثر له على قيام المسؤولية الجنائية في حق الطاعن فضلاً عن أن هذا الطلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون لجريمة تزوير كتاب كف البحث التي دين الطاعن بها ولا

إلى استحالة حصول الواقعة بل الهدف منه إثارة الشبهة في الأدلة التي إطمأنت إليها المحكمة ويحتر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بإجابه فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع تكون غير مقبولة.

١٧) لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على إنه يجب على الطاعن لكي يكون له الصمسك بطلان الحكم لعدم توقيمه في خلال الثلاثين يوماً لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه على الرغم من إنقضاء ذلك الميعاد، وكان الطاعن لم يقدم هذه المحكمة الشهادة سائلة البيان فإن منعه في هذا الشأن لا يكون مقبولاً .

١٨) لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن محكمة أمن الدولة العليا تنقد في كل مدينة بها محكمة ابتدائية، وكان الطابت من دياجة الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة من ثلاثة مستشارين بمحكمة إستئناف القاهرة وهو ما يكفى بياناً لإسم المحكمة ومكان إنعقادها، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة إنقضت في جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة، وكان من المقرر أن الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعت فإن ما يثيره الطاعن بشأن إغفال إسم المحكمة وبيان مكان إنعقادها يكون غير مسديد فضلاً عن أن بيان مكان المحكمة ليس من البيانات الجوهرية التي يوجب على إغفالها الحكم ما دام قد ذكر فيه إسم المحكمة التي أصدرته .

١٩) لما كان الإشواك في الاعتلاص والتزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ومن ثم يكفى لنبوته أن تكون المحكمة قد إعقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتها الحكم وهو ما لم يخطىء الحكم في تقديره وكان ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يثار أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣١٦٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٦

لما كان الطابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم التي دان بها الطاعن مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وعالقه بالعقوبة المقررة لأشد وهي جريمة ذبح ألفي جاموس دون السن فإنه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جريمة عرض لحوم مذبوحة خارج الأماكن المخصصة للبيع .

الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة حيازة أترية ناتجة عن التجريف فإنه لا جدوى للطاعن في كافة ما يثيره بشأن جريمة نقل الأترية الجرفه لأن مصلحته في هذه الحالة تكون متفية .

الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥

لا جدوى للطعن من نية على الحكم بالقصور فى الدليل على ارتكبه جريمة الإشتراك فى التزوير ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٧٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الإشتراك فى الإختلاس التى أثبتها الحكم فى حقه، وما دام الثابت من الوقائع التى أثبتها الحكم أن التزوير لم يكن هو الأساس فى ارتكاب جريمة الإختلاس .

الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١١

١) لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد أوجبت عند تأجيل نظر القضية لأسباب جدية أن يكون التأجيل ليوم معين سواء فى ذلك الدور أو فى دور مقل، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الأحكام التنظيمية التى لا يترتب البطلان على مخالفتها فضلاً عن أن معنى الطاعين بطلان قرار المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لدور مقل غير معين مع استمرار حبس المتهمين إنما يطول على تعيب للإجراءات التى جرت فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

٢) من المقرر أنه لا عبرة بما إشعمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مما إستخلصته من التحقيقات .

٣) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوها من شهادات مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمنن إليه، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤) من المقرر أن تأخر الشاهد فى أداء شهادته أو قرابته للمعنى عليه لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد إطمأنت إليها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع، وكل جدل يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا على الحكم إذ إنصت عن الرد عليه ويكون النى على الحكم فى هذا الشأن فى غير محله .

٥) من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستعصى على الملاحمة والتوفيق .

٦) من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمطابقة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على إستقلال طاماً أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(٨) من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يتقبلها شخص عن آخر معنى رأيت أن لك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى، إذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة لو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها وإطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة لا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها .

(٩) من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة التهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل نزلية منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد التفي أو أخذت به من أدلة البت ما دام نقضاتها وجه مقبول .

(١٠) لما كان الحكم المطعون فيه لم يسند إلى الطاعنين إحراز السلاح المضبوط، وإنما أسند إلى كل منهما حراز السلاح الناري والذخيرة التي إستعملها في الحادث وإعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفر به تقرير الصلة التشريعية من أن إصابات الجنى عليهما حدثت من أعيرة نارية معبرة بمقلوبات مفرد مما لزم منه إحراز كل منهما للسلاح الناري الذي أحدثت تلك الإصابات والذخيرة، ولم يمرض الحكم سلاح المضبوط إلا بصدد القضاء بمصادرته، ومن ثم فإن التمس على الحكم بالقصور والفساد في الإستدلال لعدم التعرض إلى ما ثبت من تقرير فحص السلاح المضبوط من أنه غير صالح للإستعمال يكون لي غير عله ذلك أن الحكم بعد أن أثبت تهمة القتل الممد مع سبق الإصرار المقتون بجانب شروع في قتل لي حق الطاعنين وأنها حصلت من مقلوبات نارية خلص إلى ثبوت تهمة إحراز السلاح والذخيرة في حقهما إستنتاجاً من أن إصابات الجنى عليهما والتي أودت بحياتهما نتجت من مقلوبات نارية أطلقها لطاعانان من يندقيتهما وهو إستنتاج لازم في منطق العقل. كما لا يقدح في سلامة الحكم إغفاله التحدث عن السلاح المضبوط وما جاء في شأنه بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذي أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه لي قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الإستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر لي تكوين عقيدتها .

(١١) من المقرر أن البحث في توافر طرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتبعه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأثر عقلاً مع ذلك الإستنتاج وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الطرف وكشف توافره وساق لإثباته من الدلائل والقرائن ما يكفي لتحققه طبقاً للقانون .

(١٢) لما كان الحكم قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل الممد بهير سبق إصرار فإن ما يشتره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً .

١٢) من المقرر أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردّاً طالما كان الرد عليها مستغداً من أدلة البتوت التي أوردها الحكم .

١٣) لما كان ما حصله الحكم من أدلة البتوت له أصله الثابت بالأوراق فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لإستاده في قضائه إلى قائمة أدلة البتوت دون الرجوع إلى التحقيقات لا يكون مقبولاً .

* الموضوع الفرعي : تخفيف العقوبة :

الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩

إن تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكول لقاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك .

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٤

إذ رفعت الدعوى العمومية على التهم لأنه هتك بالقوة عرض طفل لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة وفضت المحكمة بإدائته فى هذه التهمة وطبقت فى حقه المادتين ٢٦٨ و ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بعقوبة الأشغال الشاقة المقررة أصلاً للجريمة إلى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات فلا تكون للمتهم جنوى من التمسك بأن منه تقل عن سبع عشر سنة ما دامت تزيد عن خمس عشرة سنة، ذلك بأن قانون العقوبات فى المادة ٧٢ منه لا يقضى بتخفيف العقوبة لمن كان فى تلك السن إلا إذا كانت العقوبة التى رأت المحكمة توقيعها عليه بعد تقدير موجبات الرأفة إن وجدت هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١١

لا يشترط توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ أن يثبت إتجار المتهم فى المواد المخدرة بل يكفى فى ذلك أن يقوم الدليل على حيازته أو إحرازه لها وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التى نص عليها فى المادة ٣٤ إلا إذا أثبت المتهم أو ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد الصاعى أو الإستعمال الشخصى .

الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩

إذا كان الحكم فيما أثار إليه فى صدد المادة " ١٧ " من قانون العقوبات لم يقصد إلا توقيع العقوبة فى الحدود المنصوص عليها فيها، ولا يفهم منه أنه أراد تخفيض العقوبة بإنزائها إلى الحد الأدنى - إذ كان فى وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت به - أن تنزل إلى الحبس لمدة ستة

شهور - وما دامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلاً مع الوقائع التي ثبت لديها.

الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦١
الأصل أن الاستغزاز لا يعد في صحيح القانون عنراً معقياً من العقاب، بل هو لا يعدو أن يكون طرفاً قضائياً عطفاً بولك أمر تقديره بحكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٤
تنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى على أنه " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة ". مما مؤداه إزاء صراحة هذا النص أن المتهم إذا بلغ سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها خرج من طائفة المتهمين الذين ينتهم هذه المادة. فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن سنه وقت ارتكاب الجريمة التي حوكم من أجلها تجاوزت سبع عشرة سنة فإن نفيه على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سليم .

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦٧
مؤدى نص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن صاحب المحل يكون مسؤولاً مسطعاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً - متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ومسؤولية هذه فرضية تقوم على أساس إلواض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه، وإنما تقبل هذه العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا ثبت أنه كان غائباً أو استعالت عليه المراقبة لتصلر عليه منع وقوع المخالفة.

الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢/٢٠/١٩٦٨
من لا يملك حق موازنة مهنة الطب يسأل عما يجمله للغير من جروح وما إليها باعتباره معتدلاً على أساس العمد ولا يعنى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية .

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ٦/١٠/١٩٦٨
منى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها عرض إلى صحيفة حالة المتهم الجنائية التي تفيد سبق الحكم عليه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بالحبس لشروع في سرقة، وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الملغل في فقرتها الثالثة تنص على أن تكون العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة ومن بينها الجريمة

عمل الإتهام من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب، ج، د، هـ من المادة السابعة التي تناول الفقرة ج منها من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أجازت عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، فإن الحكم المطعون فيه إذا أوقع على المتهم عقوبة الغرامة بالإضافة إلى عقوبة السجن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧١

معي كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجمعة إحراز مخدر بغير قصد الإتجار أو التصالح أو الإستعمال الشخصي طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنود ١٢ من الجدول الملحق ثم طبقت المحكمة في حق الطاعن المادة ١٧ عقوبات وقضت بحقه ثلاث سنوات وتفرغه ألف جنيه والمصادرة، وكانت عقوبة الجريمة التي دان الحكم الطاعن بها هي السجن والغرامة، وكان تطبيق المادة ١٧ عقوبات يميز توقيع العقوبة التي وقعت على الطاعن، فلا يجديه القول بأن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه في الحكم قد قيد المحكمة عند النزول بالعقوبة ذلك بأن هذا القيد قاصر على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٣

لما كانت حالات الإثارة أو الإستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعلة تحت تأثير أي من هذه الحالات وإن عدت أعتذاراً قضائية عذفة يرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير مطع عليها من محكمة النقض، وكان الحكم المطعون فيه قد دلت على قيام قصد القتل في حق الطاعنين تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توافره لديهما، فإن ما يثيراه في هذا الصدد لا يكون سليماً.

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ٨/١٢/١٩٧٤

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتظيم إستعمالها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ لم تحظر إستعمال الرأفة إعمالاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات، بل أوردت قيداً على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون المذكور، ومن ثم فإن المحكمة إذا طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة ثلاث سنوات في حدود ما نصت عليه المادتان ٣٤ و ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

تكون قد أصابت صحيح القانون، هذا فضلاً عن إنتفاء مصلحة الطاعن فيما ينهض في هذا الشأن مما يضيحى معه النعي على الحكم بهذا السبب غير مديد.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٦ مكتتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٤

لما كان الضير الذي أجرته المحكمة في التهمة من جنابة جرح نشأت عنه عاهة مستديرة إلى جنابة شروع في قتل عمد مع سبق الإصرار والرصد وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن إضافة عناصر جديدة إلى الواقعة هي قصد القتل مع سبق الإصرار والرصد والتي قد يثير الطاعنون جدلاً في شأنها كالمجادلة في توافر نية سبق الإصرار والرصد وغير ذلك، مما يقتضي من المحكمة تنبيه الدفاع إليه عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على إجراء باطل يعيبه. لما كان ذلك، وكان لا محل - في خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقررة بها - وهي السجن ثلاث سنوات تدخل في العقوبة المقررة لجنابة إحداث الجرح الذي نشأت عنه العاهة المستديرة، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع إستعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلزمت الحد الأدنى لجنابة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والرصد هو ما يشعر بأنها إنما وفقت عند حد التخفيف الذي وقف عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقبلة بهذا الحد الأمر الذي يحمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني.

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ مكتتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

إن مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر بمقتضى الفقرة الثانية للمادة ٣٧ مאלقة الذكر، بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقررة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها - إذا إقتضت الأحوال رأفة القضاء .

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ مكتتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٨

إن ما يثيره الطاعن في أسباب الطعن من تصاحبه مع اجنئ عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه إبتلاء أخذه بالرأفة، مردود بأنه أمر لاحق لصدور الحكم ولا يحسمه .

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٨

إنعدام مصلحة الطاعن من نفي مسئولية عن الوفاة ما دامت العقوبة المقررة بها عليه وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل - تدخل في نطاق العقوبة المقررة بجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بأنها إنما قدرت ميراث الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته به .

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٥/٨/١٩٧٨

لما كانت لا تلازم بين ظرف سبق الإصرار وتوفر العذر القضائي المخفف للمقاب وكان الحكم قد انتهى في مجال تقدير العقوبة إلى النزول فيها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة - هو ما لم يخطئ الحكم فيه - لظروف الدعوى وملابساتها فإن ما يجره الطاعنون في دعوى التناقض في التسبب يكون غير سليم .

الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ٥/٢٤/١٩٨١

لما كان إعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات يميز محكمة الموضوع النزول ببطونة السجن المقررة بجرمة حيازة سلاح ناري غير مششخ بدون ترخيص إلى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث شهور فضلاً عن الغرامة، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه مع إعماله نص المادة ١٧ من قانون العقوبات قد عاقب المظنون ضده بالحبس لمدة ستة شهور، ملتزماً بالحد الأدنى لجرمة حيازة سلاح ناري مششخ، وهو ما يشعر بأن المحكمة إنما ولقت عند هذا الحد ولم تستطع النزول عنه، وكان لا يلزم مدى العقوبة المقيدة للحرية التي كانت ستزول إليها لو أنها فطنت إلى الوصف القانوني الصحيح للجرمة إلى فائته بها مع إعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات. فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٤/٢/١٩٨١

إنعدام مصلحة الطاعن في نفي مسئولية عن الوفاة ما دامت العقوبة المقررة بها عليه وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة بجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك أن المحكمة إنما قدرت ميراث الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته به .

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣١

لما كانت حالات الإثارة أو الإغراز أو الغضب لا تنفى نية القتل، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد إرتكب فعلته تحت تأثير أى من هذه الحالات وأن عدت أصدراً قضائية مخففة يرجع الأمر فى تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض، فإن ما تثيره الطاعنة من أن ما ذكره الحكم من حدوث مشادة بينها وبين انجنى عليه قبيل الحادث مباشرة ينفى توافر نية القتل يكون غير صليد.

الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣١

لما كانت العقوبة المقيدة للحرية المقررة لجرمة إحراز جوهر مخدر بقصد الإتجار طبقاً لما نص عليه المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد أوردت قيداً على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون المذكور مؤداه إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد سائلة الذكر النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجرمة، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزول بالعقوبة ونزول بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجرمة إحراز جوهر مخدر بقصد الإتجار إلى الأشغال الشاقة المؤقتة يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩

- لما كانت العقوبة المقررة لجرمة إحراز جوهر مخدر بقصد الإتجار أو التصاوى أو الإستعمال الشخصى التى دين المظنون حده بها هى السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه، وكان تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم فى حق المظنون حده يبيح وفقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل سالف الذكر النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر، وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجرمة إلى العقوبة التى أباح النزول إليها جوازياً، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما أرادت أحل المتهم بالرافعة ومعامله طبقاً للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فى هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فى الجريمة.

- لما كانت المحكمة قد دانت المظنون ضده في جريمة إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقاً للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فإنها إما أن تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بمقوية السجن إلى عقوبة الحبس، أو أن يكون لفظ السجن ورد سهواً في منطوق الحكم وأن المحكمة كانت تقصد الحبس مع الشغل لمدة سنة وفي كلا الحالتين يصح تصحيح الحكم المظنون فيه بجعل العقوبة المقيدة للحرية المقتضى بها على المظنون ضده الحبس سنة واحدة مع الشغل. ولا يمنع من ذلك كون النيابة العامة هي الطاعن وأن ما قضت به هذه المحكمة - محكمة النقض - يعتبر تخفيفاً للعقوبة المقتضى بها على خلاف ما لعبته النيابة العامة من طعنها لما لا يتعارض بل يتفق وما نصت عليه المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا كان نقض الحكم حاصلاً بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطلانه الأمر الذي تنحصر معه القاعدة المنصوص عليها في هذه المادة وفق صريحها - عن النيابة العامة ما دامت هي الطاعن.

الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٤

لما كان لا محل - في خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقتضى بها وهي السجن ثلاث سنوات تدخل في العقوبة المقررة لجنايتي إحراز سلاح ناري غير مشعشع وإحراز طلقات مما تستعمل في السلاح الناري اللتين دين بهما الطاعن كذلك، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع إستعمال الرافعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلزمت الحد الأدنى لجناية الشروع في القتل العمد، وهو ما يشعر بأنها وإنما ولقت عند حد التخفيف الذي ولقت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني. لما كان ما تقدم فإنه يصح نقض الحكم.

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ٨/١/١٩٣٤

إن عبارة أحوال الجريمة (Circstances du fait poursuivi) التي تقتضى رأية القضاة والتي ورد ذكرها في المادة ١٧ ع، لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى، وإنما تتناول بلا شك كل ما تعلق بمادية العمل الإجرامي من حيث هو وما تعلق بشخص الجرم الذي إرتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما أحاط بذلك كل ما أحاط بذلك العمل ومرتكبه وانجبي عليه من الملابسات والظروف بلا إستثناء وهو ما إصطلح على تسمية (Circonstances objecties et Circonstances subjectives) أي الظروف المادية والظروف الشخصية. وهذه المجموعة المكونة من تلك الملابسات والظروف والتي ليس

في الإستطاعة بيانها ولا حصرها (indefinissables et illimitées) هي التي ترك لطلق تقدير القاضي أن يأخذ منها ما يراه هو موجباً للرافة.

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٣٤/١/٨

— يصح للقاضي أن يتخذ من صغر سن المتهم ظرفاً قضائياً مخففاً ولو كانت تلك السن قد تجاوزت الحد الذي يعتبر القانون فيه صغر السن علماً قانونياً .

— إذا أراد القاضي استعمال الرافعة والتزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانوناً إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزماً ببيان موجب لذلك، بل كل ما يطلب منه عندئذ هو مجرد القول بأن هناك ظرفاً مخففاً والإشارة إلى النص الذي يستند إليه في تقدير العقوبة. ذلك بأن الرافعة شعور باطنى تثيره في نفس القاضي علل مختلفة لا يستطيع أحياناً أن يمددها حتى يصورها بالقلم أو باللسان. ولهذا لم يكلف القانون القاضي وما كان يستطيع تكليفه — بيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأله عليه دليلاً .

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٢

إن طلب الرافعة لا يصلح أن يكون أساساً للطعن بطريق النقض، إذ هذا الطلب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها، وحكمة الموضوع وحلها حق إجابته إذا رأت له محلاً .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/١٠

١) إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات " المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ " إنما تعاقب من يعتدى بالسب على موظف عام بالعقوبة الخاصة المنصوص عليها فيها إذا كان السب موجهاً إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة. فإذا كان الثابت بالحكم أن الموظف الذي وقع عليه السب أثناء وجوده بمكتبه لم يكن يؤدي عملاً ما بل كان يتناول طعام الفطور، وأنه تدخل من تلقاء نفسه في مناقشة كانت دائرة بين المتهم وكاتب آخر موجود معه في مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن هو المخاطب بشأنه، فشروط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع لا تكون معوفرة، وتكون الفقرة الأولى من هذه المادة هي الواجبة التطبيق .

٣) إذا رأت محكمة النقض في قضية سب أن الواقعة لما تعاقب عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥، دون الفقرة الثالثة منها، جاز لها — متى نقضت الحكم — أن تخفف العقوبة المحكوم بها، وإن كانت تدخل في حدود العقوبة المقررة في الفقرة الواجبة التطبيق .

الظعن رقم ٢٣٤١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٤

إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بعقوبة واحدة عن فعلين داخلين في جريمة واحدة على اعتبار أنهما وقعا تنفيلاً لقصد واحد في زمان ومكان واحد على مجئ عليه واحد، ثم استبعدت المحكمة الإستئنافية أحد هذين الفعلين واستقبلت العقوبة التي قدرها الحكم الابتدائي، فإن استبعاد أحد هذين الفعلين لا يؤثر في كيان الجريمة المرتكبة وليس من شأنه أن يقلل من العقاب المقرر لها في القانون. أما ما يستتبعه هذا الاستبعاد من إمكان النظر في تخفيض مقدار العقوبة المقضى بهما ابتدائياً، فإن ذلك من اختصاص قاضي الموضوع، وما دام هو قد رأى - وهو على بينة من حقيقة ما وقع - تناسب العقوبة التي قضى بها مع الفعل الذي ثبت إرتكبه فلا يقلل الظعن على قضائه لأن ما عمله يدخل في حدود سلطته. فإذا أدين المتهم ابتدائياً في جريمة سرقة نقود ومصاغ واستأنف وحده الحكم لم أيدت المحكمة الإستئنافية عليه العقوبة مع قصر التهمة - أخذاً بطلب النيابة - على سرقة النقود فقط فلا مطعن على ذلك .

الظعن رقم ٤٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٥

إن استعمال الرأفة لا يبنى إلا على الحقائق المستمدة من الوقائع التي تثبت لدى المحكمة وقت الحكم ولا يجوز أن يبنى على واقعة مستقبلية .

الظعن رقم ١٤٥٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٤٠/١٠/٢١

إن نص المادة ١٧ من قانون العقوبات وإن كان يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح هذا النص النزول إليها جوازياً إلا أنه يتعين على المحكمة، إذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعامله طبقاً للمادة ١٧ المذكورة، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة. فإذا أدانت المحكمة المتهم في جنابة الإخلاص، وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧ ع، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجنابة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات، فإنها تكون قد أخطأت، إذ كان عليها أن تنزل - تطبيقاً للمادة ١٧ ع بعقوبة السجن إلى الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور. وتحكمة النقض في هذه الصورة أن تصلح هذا الخطأ وتحكم بعقوبة الحبس المدة التي تقدرها.

الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٠

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وإن أجاز لقاضي الإحالة أن يحيل إلى محكمة الجناح بعض الجنايات لتوقيع عقوبة الجناحة على المتهمين فيها فإن هذه الإحالة ليس من شأنها أن تغير من طبيعة الجناية المخالة وتجعلها جنحة خاضعة للأحكام الخاصة بسائر الجناح بل هي تبقى كما هي، والعقوبة التي تصدر فيها من محكمة الجناح تكون كعقوبة الحبس التي كانت تصدر فيها من محكمة الجنايات، مما يقتضي أن تلزم محكمة الجناح في قضائها الحدود المرسومة في المادة ١٧ ع عند النزول بالعقوبة للظروف المخففة. وبناء على ذلك فإذا قضت محكمة الجناح في جنابة سرقلة منطبقاً على المادة ٣١٦ ع بعقوبة تقل عن ستة الأشهر كان حكمها خاطئاً، لأن العقوبة الواردة في هذه المادة يجب، مع تطبيق المادة ١٧ ع، ألا تقل عن هذا المقدار.

الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٢

إن تقدير ظروف الرافعة وموجباتها مناهة الواقعة الجنائية في ذاتها بعض النظر عن وصفها القانوني، فالخطأ في الوصف لا يكون له تأثير على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة - بسبب هذا الخطأ - لن تستطع أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت، الأمر الذي لا يصح القول به إلا إذا كانت أوقفت أدنى عقوبة يسمح بها القانون على أساس الوصف الخاطئ.

الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٤٣

إن القانون المصري لا يعتبر الغضب عذراً مخففاً إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذي يهاجم زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزني بها. أما الغضب في سائر أحوال القتل والجرح والضرب وغير معتبر عذراً وإن كان يتنافى مع سبق الإصرار. فالجاني الذي يقارف القتل مدغوراً بعامل الغضب والإنفعال يعد مرتكباً لجنابة القتل عمداً من غير سبق إصرار، بخلاف ما إذا كان قد أقدم على القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب فإنه يعد مرتكباً لجريمة القتل عمداً مع سبق الإصرار.

الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٥

إن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة يقتضي المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصورها.

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ٢١/٥/١٩٤٦

الإسراف ليس من الأعداء القانونية التي يجب على القاضي أن يتحدث عنها عند التمسك بها أو أن يراعي مقتضاها عند ثبوت قيامها في حق المتهم.

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٧/٣/١٩٤٧
إن القانون إذ أجاز للقضاة الرأفة بالمتهمين وتخفيف العقوبة الواردة بالنص إذا إقتضت ذلك أحوال الجريمة الملقاة من أجلها الدعوى قد ترك الأمر في ذلك للقضاة يقدرونه على حسب ما يرون من ظروف الدعوى وملاساتها. ومن ثم لا يكون للمتهم أن يثير جدلاً حول ذلك أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٦
الظروف المخففة مذكورة لتقدير المحكمة. وهي حرة في تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وعدم تطبيقها حسب ما تلمبه عليها عقيدتها من توفر هذه الظروف أو عدم توفرها.

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٩
إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي يسمح إحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجناح لوجود أضرار قانونية أو ظروف مخففة ليس الغرض منه سوى مجرد نقل الإختصاص في تلك الجرائم من محكمة الجنايات إلى محكمة الجناح نقلاً جوازياً لا إلزامياً. وهذا النقل لا يغير مطلقاً من طبيعة الجريمة ونوعها القانوني ولا يمس أدنى مساس بما تقتضيه مواد القانون المنطبقة عليها من جهة أصل العقاب وما يسمح به للقاضي الذي يقبل العذر أو يرى التخفيف. بل كل ذلك يبقى على أصله وقوته. وغاية الأمر أن قاضي الجناح يحل في الحكم بموجب ذلك محل قاضي الجنايات .

الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٣٠/١٠/٣٠
إذا اعتبرت محكمة الجنايات الواقعة المرفوعة لها جنحة وطبقت عليها المادة التي رأت إنطباقها عليها وعالبت المتهم بعقوبة مشعرة أنها رأت به ورأت محكمة النقض أن الواقعة ليست جنحة تدخل تحت متناول المادة التي طبقتها محكمة الموضوع وإنما هي جنابة عليها مادة أخرى وجب على محكمة النقض عند تطبيق النص المنطبق - أن تراعي معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع باستعمال المادة ١٧ ع. على أن محكمة النقض أن تستعمل هذه المادة من تلقاء نفسها ما دام مصرحاً لها في القانون بتطبيق النصوص التي تدخل الواقعة تحت متناولها وما دام تطبيق هذه النصوص يقتضي حتماً أن تقدر محكمة النقض العقوبة اللازمة، وهذا التقدير يستتبع ضرورة أن يكون لها حق استعمال المادة ١٧ المذكورة.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٤
صبر من المتهم وما يترتب عليه من استعمال الرأفة هو من المسائل التي تقدرها محكمة الموضوع بحسب ما تراه ولا شأن لمحكمة النقض بها .

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

– يجوز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفق المادة ١٧ من قانون العقوبات.

– عقوبة الإشراف في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ويجوز النزول بالعقوبة الأخيرة طبقاً للمادة ١٧ من القانون المذكور إلى عقوبة السجن.

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى صدر فى ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقبح التدليس والغش أن المشرع أغفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو المحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المفسوذة. وعلة الإغفاء أن التاجر الذى يراعى واجب الدقة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة. وإذا كان الحكم المطعون فيه على الرغم من إثباته أن التهم قد توافر له ما يوجب القضاء ببرائته بحسب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حسن النية وإثبات مصدر البضاعة المفسوذة قضى بإعيار الواقعة مخالفة، لأنه يكون معيباً بما يوجب النقض والبراءة مع مصادرة المادة المضبوطة التى تكون جسم الجريمة.

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩

إن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارنها الجاني لا الوصف القانونى الذى تسببه المحكمة عليها، وهى إذ تعمل فيها الإختيارى فى استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنما تقدر العقوبة التى تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٤٥١ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٢

إن تقدير ظروف الرأفة من محكمة الموضوع، إما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التى ثبت لديها قبل التهم، لا بالنسبة للوصف القانونى الذى تصفها به، فإذا وصفت المحكمة التهم فى جنابة قتل عمد إلخون بظرف قانونى مشدد، بأنه فاعل أصلى فيها، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات، فأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلاً من عقوبة الإعدام المقررة لهذه الجنابة، وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائى الذى وقع منه، وهو مجرد الإشراف فى هذه الجنابة المعالغب عليها قانوناً بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يصح طلب نقض الحكم بمقولة إن المحكمة إذ قضت بالعقوبة التى أوقعتها، كانت تحت تأثير الوصف

الجناحي الذي إرثائه، وإن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف القانوني الصحيح، ذلك لأن المحكمة كان في وسعها، لو أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه، أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقاً للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات، وما دامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلاً مع الواقعة التي بُعثت لديها، بصرف النظر عن وصفها القانوني، أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلاً بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول إليه ففي هذه الحالة وحدها، يصح القول بإمكان قيام الشك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة، وتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة التي قارلها.

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٦٩
لا جدوى من النعي على الحكم في شأن عدم تحقق جريمة الضرب القوي إلى الموت في حق المتهم باعتبار أن القدر المتيقن في حقه هو جرحه بالضرب البسيط، ما دامت العقوبة المقررة بها عليه، وهي الحبس لمدة سنة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنته بالضرب البسيط المنطبقة عليها المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات. ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم ذلك بأن المحكمة إنما قدرت ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لا منعها من ذلك الوصف الذي وصفها به.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٠ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٠
لا يقضي بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه - المادة ٧٢ من قانون العقوبات - إلا إذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة إن وجدت هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

*** الموضوع الفرعي : تشديد العقوبة :**

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٦/١/١٩٥١
الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ - ٢ من قانون العقوبات وهو التهديد بالقتل يتحقق متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ولا يشترط أن يكون تالياً له.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠

إن المواد ٤٩ و٥١ و٥٢ من قانون العقوبات لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المألوفة المنصوص عليها فيها، بل هي تجعل ذلك جوازياً لها إن شأبت حكمت بها وإن شأبت حكمت بعقوبة اللجنة .

الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٥٢

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه ضبط بمسكن الطاعن بندقيتان إحدهما مششخنة والأخرى من ذات الخرطوش، من غير ترخيص في حملهما، فإن هذه الواقعة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ويبتعن توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة الجريمة الأشد. فإذا قضى عليه بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين تمين نقض الحكم فيما قضى به من عقوبة عن التهمة التي عقوبتها أقل .

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١/١/١٩٥٣

الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم صادر من محكمة أول درجة براءة المتهم دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقضى به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية، هو حكم باطل فيما قضى به من إلغاء البراءة، ومحكمة النقض - طبقاً للمادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقتضيه من تلقاء نفسها لما هو ثابت فيه من إنبائه على مخالفة القانون .

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٣

إذا كانت محكمة ثاني درجة قد شددت العقوبة على المتهم بالأمر بنشر الحكم الصادر بإدانته في جريمة غش أغلبية، دون أن تشير في حكمها إلى أن قضاءها بهذا التشديد كان بإجماع الآراء طبقاً لنص المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن حكمها فيما يتعلق بهذا التشديد يكون باطلاً لعدم إقراره بالنص على صدوره بإجماع الآراء، وبحق محكمة النقض إعمالاً للقانون وتطبيقاً للمادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات نقض الحكم فيما قضى به من تشديد العقوبة .

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٤

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد إشرط في الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بطلان الحكم النهائي الاستئنافي لتخلف هذا الشرط، وكان التهم هو الذي قرر بالطن في ذلك الحكم بالمعارضة ولا يجوز بأية حال أن يضار بناء على المعارضة المرفوعة منه حسماً تقضى به المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك وكان مقتضى الجمع بين حكمي المادتين ٤٠١ و ١٧٤ من ذلك

القانون يجعل النص على أن التشديد كان بإجماع الآراء واجباً لصحة الحكم الغيابي بناء على إستئناف النيابة والحكم الصادر في معارضة المتهم في ذلك الحكم، ومن ثم فإنه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضى في المعارضة إلا أن تؤيد الحكم المستأنف ما دام الحكم الغيابي الإستئنافي لم يصدر بالإجماع .

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٨

الحكمة غير ملزمة عند توقيعها أقصى العقوبة أن تبين سبباً لذلك ما دامت تمارس حقاً خوله لها القانون .

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٥

مضى كانت جرمتا إحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفصل واحد - هو إجراء عملية الحقن - وإن تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضى إعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة إحداث الجرح.

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦

إن مواد العود وشروط رد الاعتبار إنما تتأثر وتتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هى عقوبة جنائية أو جنحة يقطع النظر عن وصف الجريمة التى من أجلها حصل توقيع العقاب .

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣

يصحظ الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحباً للقبض، ولا يشترط أن يكون تالياً له.

الطعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١١

العملة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً إنما هى مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجانى لم يقصد من حمله الإستعانة به وإستخدامه فى الجريمة وذلك لما يلقه مجرد حمله من رعب فى نفس المجنى عليه - وهذه العملة تتوافر ولو كان السلاح فاسداً أو غير صالح للإستعمال.

الطعن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٨

شددت المادة ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات العقاب على الجانى فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات إذا كان المعتدى عليه موظفاً بالسلك الحديدية أو مكلفاً بخدمة عامة بها أو بغيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الإعتداء أثناء سيرها أو توقيعها بالخطات، فجعلت الحد

الأدنى خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيهاً بالنسبة إلى عقوبة الغرامة. ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن الجاني عليه وإن كان من رجال الشرطة إلا أنه كلف بخدمة عامة بالسلك الحديدية وهي حراسة أحد القطارات وأن المظنون ضده اعتدى عليه أثناء سير القطارات وإبان تأديته لعمله وبسببه، فقد توافرت في حق الجاني مقومات العقاب المشددة المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكرراً عقوبات، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المظنون ضده خمسة جنيهاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨

من المقرر قانوناً أنه يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا ألفت عقوبة الحبس - في حالة استئناف المتهم وحده - تبديلاً مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها - وليس في ذلك تشديد للعقوبة - لأن العبرة بنوع العقوبة في ترتيب العقوبات .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٢

إنه وإن كان يكفي تغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إسقاط الجريمة المرتبطة عن جنابة القتل وتميزها عنها وقيام الإرتباط السببي بينهما إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجرمين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢

العبرة في تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي بتقدير القانون ذاته لها - أي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقاً لرتبتها في المواد ١٠، ١١، ١٢ من قانون العقوبات لا حسب ما يقدره القاضي بالحكم فيها. وبالتالي فإن القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة. ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة الإصابات الخطأ إذا نشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وحده وجوباً على القاضي، فهي أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت شخص واحد المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وهي الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه تخيراً للقاضي مما مفاده إنفاسح الأمل والرجاء للجاني في هذه الحالة الأخيرة بتوقيع عقوبة الغرامة عليه بدل الحبس بعكس الجريمة الأولى التي يصح فيها توليع عقوبة الحبس إلزاماً.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢

الأصل أن الجاني فى حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد يعتبر أنه إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها فلا تطبق عليه المادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١٩٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥

الظرف المشدد فى مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات يتوافر بالاتصال الموظف أو المستخدم العمومى بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة من الصور .

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٢

إن حكم ظرف الرصد فى تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار وإلتهات توافر أحدهما يبنى عن إثبات توافر الآخر .

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٧

نصت المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ على عدم جواز منع الترخيص المنصوص عليه فى المادة الأولى إلى طائفة من الأشخاص من بينهم المشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس. ونصت المادة ٣/٢٦ من القانون المذكور على معاقبة الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات " ب، ج، د، هـ، و" من المادة السابعة. وعبارة المشتبه فيهم الواردة فى الفقرة " و" من المادة المذكورة تشمل كل من إتصف بالإشبهاء طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم. ولا ريب فى أن من صدر عليه حكم بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً يدخل فى عموم نص الفقرة " و" مالفة البيان، ويتوافر بالنسبة إليه الظروف المشدد ما دام الحكم بإنذاره قائماً فى التاريخ الذى ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح .

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١١

من المقرر أنه يكفى لتعطيل العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقررة عن جنابة القتل وتقيدها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن، ولا يشترط وقوعهما فى مكان واحد. وتقدير هذه الرابطة الزمنية مما تستغل به محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٩٧/٦/٥

لا يحدى التهم ما يثيره حول فقدان الأوراق المزورة صفة الرسمية للمصار الذي شاب بياناتها من طمس أختامها وعدم وجود توقيعات أو تواريخ عليها. إذ يكفي حمل قضاء الحكم بإدانته بجرمة التزوير فى أوراق رسمية ما يثبت فى حقه من تزوير أذون صرف لماتر الإستثمارات وهى أوراق لم يعيب الطاعن رصيتها بشئ - فضلاً عن كون العقوبة المقررة بها عليه مبررة فى نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهى جريمة الإستيلاء بغير حق على أموال الدولة التى ثبت فى حقه وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٥

يصح الإستناد إلى سوابق التهم سواء لتشديد العقوبة عليه فى العود أو كقرينة على ميله إلى الإجرام.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ مكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢١

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة، تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم، دون أن يحل هذا الجب إلى العقوبات التكميلية، التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشئ إلى أصله أو التصويض المدنى للخرانة، أو كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس، والتى هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بترك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأفضل الحكم بالتصويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو على ما يبين من المقررات المضمومة مبلغ ثلاثمائة جنيه، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بذلك التصويض بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها .

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ مكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣١

حكم ظرف الوجد فى تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار وإثبات توالى أحدهما يعنى عن إثبات توالى الآخر .

الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤١ مكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩

مضى كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة الريبة المعاقب عليها بالمادة ١٦٩/٢ من قانون العقوبات هى الحبس، بينما العقوبة المقررة لجريمة الإصابات الخطأ طبقاً للمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات هى الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التى لا تتجاوز خمسين

جنهياً أو إحدى هاتين العقوبتين. والعقوبة المقررة لجرمة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر طبقاً للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن المرور هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة عشر قرشاً ولا تزيد عن مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين، فإنه كان يعين على المحكمة الإستئنافية وقد قبضت بعقوبة واحدة عن هذه الجرائم الثلاث التي رفعت بها الدعوى العمومية أن تحكم بالعقوبة المقررة لأحدها وهي الجريمة الأولى. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتفريم المطعون ضده عشرة جنهيات عن التهم الثلاث، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضي نقضه جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس .

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه يعمل فراحاً بالمدرسة التي يطلق فيها أجنى عليهم تعليمهم، فإنه إذ أعمل في حقه الظرف الشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات بوصفه خادماً بالأجرة لدى المتولين تربية أجنى عليهم وملاحظتهم يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨

لما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده ارتكب واقعة السرقة موضوع الدعوى المطروحة في ١٩٧١/٢/٨ وأن آخر سابقة صدر الحكم فيها في ١٩٦٧/١١/٨ بالأشغال الشاقة لمدة سنتين لسرقة يعود - من شأنه أن يغير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٧٠ والتي توجب الحكم على العائد - إذا ما توافرت شروطها - بإيداعه إحدى مؤسسات العمل، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعالجة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة سنتين طبقاً للمادة ٥١ من قانون العقوبات دون أن تنعى المحكمة ببحث قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من هذا القانون أو عدم قيامها وبغير أن تبين سبب إلغائها عن إعمال حكمها في حق المطعون ضده على الرغم من أن الواقعة يظرفوها المشددة - كما رفعت بها الدعوى - كانت مطروحة عليها، ولم تتغير فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويعين نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨

تنص المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أنه " إذا سبق الحكم على العائد بالأشغال الشاقة عملاً بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرمًا. إعتاد الإجرام، ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة، حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة .. " ولما كانت المادة ٥٢ من قانون العقوبات

المضافة بذات القانون تنص على أنه " وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية ". لما كان ذلك وكانت هذه المادة الأخيرة تتطلب لإعمال حكمها وحكم المادة ٥٣ صدور قرار من رئيس الجمهورية بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها، وكان الثابت من خطاب مدير مصلحة السجون المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٣ أنه لم يصدر بعد قرار جمهوري بإنشاء مؤسسات العمل سالفة الذكر ومن ثم فإن أحكام المادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات تعتبران معطلتان عملاً عن التطبيق لإستحالة تنفيذهما، وتكون المادة ٥١ من القانون المذكور هي الواجبة التطبيق إذا إستوفت شروطها إلى أن يصدر القرار الجمهوري المشار إليه وهو ما إنتهت إليه المحكمة في حكمها المطعون فيه .

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٤

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشئ إلى أصله أو التعويض المدلي للخيانة أو كانت ذات طبيعة وثائية كالصادرة ومراقبة البوليس التي هي من واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد، لما كان ذلك، وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض عن الحسارة المنصوص عليها في المادة ١٦٤ من قانون العقوبات، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بالزام المطعون بجهة التعويض عن الحسارة إعمالاً لنص المادة سالفة البيان يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٤

جرى نص المادة ٥١ من قانون العقوبات بأنه " إذا سبق الحكم على المالك بعقوبتين مفيدتين للعبرة كلفتهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مفيدة للعبرة إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم. ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات لللحاقى أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلاً من تطبيق أحكام المادة السابقة " ونصت المادة ٥٢ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أنه إذا توافر العود طبقاً لأحكام المادة السابقة جاز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المبينة في تلك المادة أن تقرّر إعتبار المالك مجرمًا إعتاد الإجرام ... وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات

العمل" كما جرى نص المادة ٥٤ من قانون العقوبات بأن " للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على العائد الذى سبق الحكم عليه لإرتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٧، ٣٥٨ بقوانين مقبلتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداهما على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت إرتكابه جريمة من المنصوص عليها فى المادتين ٣٥٥، ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة " وبين من إستقرأ هذه النصوص أنه يلزم لتوافر ظروف العود المتكرر المنصوص عليه فى المادة ٥٢ من قانون العقوبات - التى تحمل إليها المادة ٥٢ سالفه البيان - أن تكون الجريمة الجديدة جنحة - بفض النظر عما إذا كانت السوابق الماضية فى جنح أو جناتيات. وهذا الوجوب مستطاد من صريح نص المادة ٥١ عندما أورد عبارة " ثم ثبت إرتكابه جنحة سرقة أو " ومن إستلزام المادة ٥٤ أن تكون الجريمة الجديدة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٥٥، ٣٦٧ وهى جرائم كلها جنح. وقد قصد المشرع رفع عقوبة الجنحة للمتهم العائد عوداً متكرراً طبقاً للمادة ٥١ علاجاً لمشكلة معتادى الإجرام مرتكبي الجنح التماثلة حيث لا تجدى معهم عقوبة الجنحة. أما إذا كانت الجريمة الجديدة بطبيعتها جنحة، فلا تحقق أية صورة من صور العود البسيط أو المتكرر لأن عقوبة الجنحية أشد بطبيعتها من عقوبة الجنحة وللمحكمة فى نطاق عقوبة الجنحية المقررة بطبيعتها للواقعة الجديدة من الحرية ما يسمح لها بالتشديد إلى المدى الذى تراه مناسباً لجسامة الواقعة الجديدة وخطورة مرتكبها من جهة أخرى بغیر حاجة إلى الإصانة بأحكام التشديد للعود البسيط أو المتكرر. لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت فى حق المطعون ضده إرتكابه جنحة السرقة المنصوص عليها فى المادة ٣١٤/١ من قانون العقوبات قد أعمل حكم المادتين ٥١، ٥٢ من هذا القانون بدلاً من توقيع العقوبة المقررة للجنحية التى إرتكبها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣١ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢١

منى كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم على أساس توافر الظروف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات، وكانت هذه المادة تنص على عقوبتى الحبس والغرامة فى هذه الحالة، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الحكم بعقوبة الغرامة وقضى بعقوبة الحبس فقط يكون أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه وعملاً بالمادة ٣٩/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تصحيحه بإضافة الغرامة.

الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٧

لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين إرتكاب جنابة الشروع في سرقة لئلا حالة كون الأول والرابع منهم يحمل كل منهما سلاحاً نارياً " فرد صناعة عملية " وكانت العلة التي من أجلها غلط الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الإستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يليق به مجرد حمله من رعب في نفس المجني عليه، وهذه العلة تتواءم ولو كان السلاح فاسداً أو غير صالح للإستعمال فإن ما يعنيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤

لما كانت العبرة في إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه إستخدامه في هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بمحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة، وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في الدعوى المطروحة في حدود حقها وذلك عليه بالأدلة السالفة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن عليه في هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد إعتبر أن الجرائم التي قارنها الطاعن والمسجوبة لعقابه قد إرتكبت لغرض واحد وأعمل في حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ففرض عليه عقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح، ولا ينال من سلامته إغفال تعيين الجريمة الأشد .

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧

العلة الداعية إلى تشديد العقوبة في جريمة السرقة إذا إلتوت بحمل سلاح إن حمل الجاني للسلاح يشد أزره ويلقى الرعب في قلب المجني عليه من يخاف لنجدته ويهيئ السبيل للجاني للإستعمال وقت الحاجة وهذه العلة تتواءم بلا شك إذا كان السلاح اعمول سلاحاً بطبيعته أى معد أصلاً للإعتداء على النفس كالمسدسات والبنادق فعمله يعتبر في جميع الأحوال ظرفاً مشدداً حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة، أما

الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومنها كالمطواة فلا يتحقق الطرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نسب الطاعن الأول أنه كان أثناء ارتكابه السرقة مع آخرين حاملاً سلاحاً مخبئاً "مخفية" دون أن يدلل على أن حمله هذه المخفية كان لمناسبة السرقة فإنه يكون معيياً بقصور يطله بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٦٢٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

لما كانت العبرة في اعتبار السلاح طرفاً مشدداً في السرقة ليست بمخالفة حله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس عندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لإستخدامه في هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة التي تحدث الفتك إن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالكسكين أو المطواة - وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في الدعوى الراجعة في حدود سلطتها ودلت عليه تدليلاً سائغاً، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن وفي شأن عدم استخدام سلاح ما في ارتكاب الحادث، لا يمدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها محكمة الموضوع للواقعة وجدلاً موضوعياً في سلطتها في إستخلاص تلك الصورة كما إرتسمت في وجدانها وهو ما تستقل بالفصل فيه بغير معقب.

الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٤

لما كان يكفي لتعليق الطاقب عملاً بالمادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقررة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وملاك الأمر في تقدير ذلك يستقل به لاجئ الموضوع، ولما كان شرط إنزال العقوبة المنصوص - عليها في المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات هو أن يكون وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل، وعلى محكمة الموضوع في حالة إرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيّاً في إستظهار نية القتل ويتحقق به طرفا الإقوان والإرتباط المشددان لعقوبة القتل العمد كما هما معرفان به في القانون، إذ أثبت الحكم مقارنة كل من جرمي قتل الطفلين الجني عليهما بفعل مستقل وإتمامهما على مسرح واحد وفي نفس الوقت، كما أوضح رابطة السببية بين القتل وإرتكاب جنحة السرقة التي كانت الغرض المقصود منه، هذا إلى أن توافر أى من هذين الطرفين كافٍ لتوقيع عقوبة الإعدام عن جريمة القتل العمد.

الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٧
إستئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة، فلا يسوغ معه للمحكمة الإستئنافية أن تشدد عليه العقاب، مهما لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ الظاهر في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون، ومهما أصلحت من هذا الخطأ. وإستئناف النيابة إنما يحصل للمصلحة العامة التي تنص بعدم تأييم البريء وبمجازاة كل أليم بما يستحق وفق درجة إجرامه.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٣٣/٤/٢٤
إستئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة، فلا يسوغ معه للمحكمة الإستئنافية أن تشدد عليه العقاب، مهما لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ في تقرير الوقائع أو في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٣٣/٥/١٥
إن عقاب السرقة في المادة ٢٧٤ عقوبات الحبس مع الشغل. أما التهديد لعقوبته في المادة ٢٩٦ الحبس إطلاقاً، ويجوز أن تواد عليه الغرامة لا تتجاوز مائة جنيه. ولا شك أن الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيفت إليه غرامة.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٢
إستناد الحكم في تشديد العقوبة على المتهم بالسرقة إلى ظهور سرقة أشياء أخرى لم تحققها المحكمة ولم يكن أمرها معروفاً عليها إستناد غير جائز، ولكنه لا يخلل الحكم إذا كان قد إستند في التشديد إلى أمر آخر أو كانت العقوبة التي وقعتها المحكمة تملك هي توقيعها نظراً إلى إستئناف النيابة لقلة العقوبة .

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٣٤/١٠/٢٩
إن ظرف حمل السلاح ظرف مادي يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم العقوبة بسببه، ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم إلتفوا على حله. وإذا إستعمل حامل السلاح سلاحه في جرح أو قتل وجبت مؤاخلة جميع الشركاء بهذا الفعل على إعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المطلق على ارتكابها، وذلك عملاً بأحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٦
إن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو إعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف. فلا تصح مؤاخلة المتهم إلا على جريمة واحدة هي الأشد عقوبة. وبهدور

الحكم في هذه الجريمة تنتهي المسؤولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه. وكذلك تكون الحال إذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لنلك الجرائم واحدة .

إذا كان الثابت أن المتهم لم يطلق إلا عياراً نارياً واحداً قصد به إصابة شخص بعينه فإخطئه وأصاب غيره لم يقتل، فجاءت محكمة الجنايات وأدانت في تهمة شروعه في قتل من أخطئه وفي الوقت ذاته حفظت للنيابة الحق في أن تقيم عليه دعوى أخرى مسطرة لشروعه في قتل من أصيب إلتها تكون قد أخطأت. لأن محاكمة المتهم عن الفعل الذى وقع منه وهو إطلاق العيار النارى بنية القتل تحول دون إعادة محاكمته عن الفعل عينه وعن أية نتيجة من نتائجه. على أنه ما دام ظاهراً من وصف التهمة الذى أحيل به هذا المتهم من قاضى الإحالة ما يدل على أنه شرع في قتل الجنى عليهما الإثنين في وقت واحد بعيار نارى واحد، لما كان يجوز محكمة الجنايات أن تجزئ الدعوى على نحو ما فعلت لأن في هذه التجزئة ما يفيد أنها غفلت عن الفصل في تهمة مطروحة عليها قانوناً .

للطعن رقم ١٩١٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢٣

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين معه قتلوا الجنى عليها بطريق الحسق وسرقوا منها قرطها وباقى مصوغاتها وأمتعتها، ولقيت المحكمة بمعالجة هذا المتهم بالأشغال المؤبدة طبقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية عقوبات على أساس أن القتل إقوتل به جنابة سرقة ياكراه باعتبار أن الإكراه هو فعل القتل، إلتها تكون قد أخطأت. لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون وصفها بأنها ياكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جنابة القتل العمد إلا أنه إذا نظر إليها معها، كما هو الواجب، فإن فعل الإعتداء الذى يكون جريمة القتل يكون هو الذى يكون في ذات الوقت ركن الإكراه في السرقة. ولما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن الفعل الواحد إذا صح في القانون وصفه بعدة أوصاف فلا يصح أن يوقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة التى عقابها أشد، ولما كان هذا مقتضاه أن الفعل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه فاعله إلا مرة واحدة، فإنه متى كان الفعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ويكون في ذات الوقت ظرفاً مشدداً لجريمة أخرى يجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا يكون لهذا الفعل من إعتبار في الجريمة المسندتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة، فإذا ما كانت هذه الجريمة هي التى يكونها الفعل عدت الأخرى لهما يخص بتوقيع العقوبة كأنها مجردة عن الظرف المشدد. ثم إن القانون في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ المذكورة إذ غلط عقوبة القتل العمد متى إرتكبت معه جنابة أخرى إنما أراد بدهاء أن تكون الجنابة الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل، ومقتضى هذا أن لا تكون الجنابة الأخرى مشاركة مع جنابة القتل في أى عنصر من عناصرها ولا في أى ظرف من ظروفها

المعتبرة قانوناً عاملاً مشدداً للعقاب. فإذا كان القانون لا يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد، وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد، وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف. وإذن فإن العقوبة التي كان يجب توقيعها على المتهم هي العقوبة المقررة في الشق الأخير من تلك الفقرة على أساس أن القتل وقع لتسهيل جناية سرقة يكرهه واجب في مقام توقيع العقاب على المتهم فيها اعتبارها مجردة عن ظرف الإكراه أى جثة سرقة. على أنه وإن كانت العقوبة التي نص عليها القانون، في الشطر الأول، للقتل الذي وقعت معه جناية أخرى تخفف عن العقوبة التي نص عليها الشطر الأخير، إذ هي الإعدام في الأول، والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في الأخير، إلا أنه لما كان الحكم لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس ما ذهب إليه من أن القتل الذي قاربه قد إقون بجناية، ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضاً لجناية القتل المرتبطة بجثة، فإن مصلحة المتهم في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم على الوجه المتقدم تكون متغية. ولا يفض من هذا النظر أن الحكم قد أخذ الطاعن بالراثة وعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات، فإن المحكمة إنما تقدر ظروف الواقعة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية الناجية على المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي وصفها به. فلو أنها كانت رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منها من ذلك الوصف الذي وصفها به. وما دامت هي لم تفعل لأنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانوني. ولذلك فلا يقبل من المتهم طعنه في حكمها بناء على هذا الخطأ.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٩

— إن المادة ٣٢٣ إذ نصت بعبارة عامة على أن إختلاس الأشياء المحجوزة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلاً من مالها قد أفادت أن هذا الإختلاس — إذا وقع من غير الحارس — يكون كالسرقة من كل الوجوه، وأن يختلس الأشياء المحجوزة كالسارق في جميع الأحكام، فتوقع عليه العقوبات المقررة للسرقة مع مراعاة تنويعها تبعاً للظروف المشددة التي قد يقوّن بها فعل الإختلاس، فتشدد عليه بسبب العود. يؤيد ذلك ما جاء في تعليقات نظارة الحفائية على المادة ٢٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ المقتابلة للمادة ٣٢٣ الحالية من أن النص "جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقباً عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على إختلاف أنواع هذه العقوبات".

- إنه وإن كانت المادة ٣٤٢ ع لم تنص على أن الاختلاس الواقع من المالك المعين حارساً على أشيائه المحجوز عليها يعتبر في حكم خيانة الأمانة، بل نصت على أنه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة إلا أن هذا لا ينفي أن هذا الاختلاس جريمة مماثلة لخيانة الأمانة. وذلك لأن ما جرى عليه القانون من النص على عقابه في باب خيانة الأمانة، وينتسب للعقوبات المقررة لها، بعد أن نص في باب السرقة على أن الاختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعيّاً في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمتين والعناصر التي يتميز بها كل منهما - ما جرى عليه القانون من ذلك يفيد أنه أراد أن يأخذ الاختلاس حكم الجريمة التي نسبه إليها لإتفاق العناصر المكونة له مع عناصرها. ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تشدد عقوبة المختلس في حالة العود إذا كانت الأشياء المحجوزة في حيازة غيره ولا تشدد إذا كانت في حيازته هو. لأن الفعل، وإن اختلف وصفه القانوني، واحد في الحالتين.

- إنه وإن كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر في كل الأحوال - على ما جاء في تعليقات الحفانيّة - إعتداء على السلطة العامة، قضائية كانت أو إدارية والغرض من العقاب عليها هو إيجاب إحرام أوامر هذه السلطة، إلا أن هذا لا يمنع من أنها في الوقت ذاته تعدّياً على حقوق الأفراد، وأن من الأغراض التي توخاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشئ المحجوز على حقوقهم. وبهذا يتحقق التعاطل بين جرمي السرقة وخيانة الأمانة من جهة وبين جريمة اختلاس المحجوزات من جهة أخرى. وإذا كانت جريمة اختلاس المحجوزات المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ ع مماثلة لجريمة خيانة الأمانة وبالتالي مماثلة لجرمي السرقة والنصب، فإن للمختلس يجوز في حالة العود أن تشدد عليه العقوبة ويصح أن تطبق عليه أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ع متى توافرت شروطها.

الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤٠ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٤

إن الفقرة الأولى من المادة ٤٨ عقوبات إذا نصت بصفة مطلقة على أنه " يوجد إتفاق جنائي كلما إلتحق شخصان لأكثر على إرتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها " قد دلت بوضوح وجلاء على أن حكمها يتناول كل إتفاق على أية جنائية أو جنحة مهما كان نوعها أو الغرض منها. وهذا يلزم عنه أنه إذا لم ترتكب الجريمة بتفيد الإتفاق فإنه ينفي العقاب على الإتفاق ذاته. وأما إذا إرتكبت، أو شرع في إرتكابها وكان الشروع معاقباً عليه، فإنه يكون هناك جرمتان، وفي هذه الحالة توقع على التهمين عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات. ما لم يكن الإتفاق على جريمة واحدة معينة ففي هذه الحالة، وفي هذه الحالة وحدها، يجب بمقتضى صريح النص الوارد في المادة ٤٨ المذكورة - على خلاف القاعدة العامة المقررة في المادة ٣٢ - أن تكون العقوبة التي توقع هي عقوبة

الجريمة التي وقعت تنفيذاً للإتفاق ولو كانت أقل من عقوبة جريمة الإتفاق الجنائي. وإذاً فإذا أذانت المحكمة المتهم في جريمة الإتفاق الجنائي على التزوير وفي جريمة التزوير وعاقبته بعقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ فإنها لا تكون قد أعطت.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦٦ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١٩
إن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ينص على تغليظ العقاب في جنابة القتل العمد إذا " تقدمتها أو إقوت بها أو تلتهما جنابة أخرى " يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجنائي، علاوة على الفعل المكون لجنابة القتل، أى فعل آخر مستقل عنه ويمتيز منه ومكون بذاته لجنابة من أى نوع كان ترتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذي وقع فيه الآخر. وذلك مهما كان الغرض من كل منهما أو الباعث على مقارفته، إذ العبرة في ذلك ليست إلا بعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منها جنابة مستقلة، وبوقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها - لتقارب الأوقات التي وقعت فيها - مرتبط بعضها ببعض من جهة الظروف الزمنية. فإذا كان السابح بالحكم أن جنابة الشروع في السرقة وقعت أولاً ثم أعقبها على الفور جنابة الشروع في القتل، فإن معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة ثانية تكون صحيحة. إذ لا يهم في هذا الخصوص - ما دام لم يمتد بين الفعلين زمن مذكور - أن يكون فعل القتل لم يقع إلا بعد فعل الجنابة الأخرى أو أن يكون الفعل الثاني لم يقع إلا بعد أن تم الفعل الأول.

الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧٠ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٤
إن قانون العقوبات إذ نص على الليل ظرفاً مشدداً للسرقة [المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧] ولقتل الحيوان والإضرار به [المادة ٣٥٦] ولإتلاف الزراعة [المادة ٣٦٨] ولإتتهاك حرمة ملك الغير [المادة ٣٧٢] ... الخ دون أن يحدد بدايه ونهايته فقد أفاد أنه إنما يقصد بالليل ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها. ولو كان الشارع قد قصد معنى آخر لأفصح عنه، كما فعل في المادة ٢١ من قانون المرافعات، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية مثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهي قبل شروقها بساعة. وما يثبت هذا النظر أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشتردين والمشتبه فيهم والمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبرا الليل الفترة بين الغروب وبين الشروق، وأن الشارع قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك الغير عن القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها. ومع ذلك فإن الظرفه بين ما يقع على أثر الغروب وقبله وبين ما يقع في بالي

القوة التي تصلحها ليس لها في الواقع حقيقة الأمر ما يبررها. وإذا فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أى قبل شروق الشمس، وبناء على ذلك عد الحادث شروعاً في جناية سرقة على أساس توافر ظرف الليل فإنه لا يكون قد أخطأ.

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٤
إن مجرد كون المتهم مجرمة هتك العرض من المتولين تربية اجنبي عليه يكفى لتشديد العقاب. ولا يشترط أن تكون الزبية في مدرسة أو دار تعليم عامة، فيكفى أن تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٤
إنه كما يصح الإستناد إلى سوابق التهم لتشديد العقوبة عليه في العود يصح الإستدلال بها على ميله للإجرام فقط .

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢١ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٣٠/٢/١٣
المحكمة الإستئنافية ليست ملزمة بإبداء أسباب خاصة لتشديد العقوبة المقضى بها ابتدائياً ما دامت العقوبة التي قضت هي بها تدخل في متناول القانون الذي تطبقه، وذلك لأن رفع معدل العقوبة يرجع إلى تقدير المحكمة وحدها .

الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٩
إذا حكم غيابياً على متهم بالعقوبة فعارض وطلبت النيابة تأييد الحكم المعارض فيه وقضت المحكمة بالبراءة وإمتانفت النيابة حكم البراءة فليس للمحكمة الإستئنافية إذا ألغت هذا الحكم أن تقضى بعقوبة أشد من التي كان حكم بها غيابياً لأنه من جهة لم يكن للنيابة قانوناً إلا الوصول إلى العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي الابتدائي بما أنها لم تستأنف ذلك الحكم ومن جهة أخرى لا يصح أن يضار المراء بعمله.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٣٠/١١/٦
إن الغرض من المادة ٢٠٧ عقوبات ليس تشديد العقاب فقط على الضاربين بالفعل بل أن يعاقب بمقتضاها جميع من أشركوا في التجمهر سواء أوقع منهم ضرب أو جرح أم لم يقع.

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٣
مضى تبين للمحكمة الإستئنافية أن الحكم الصادر في المعارضة من محكمة الدرجة الأولى بعدم إختصاصها " لوجود شبهة جناية " كان خطأ إذ أنها تجاوزت فيه حدود سلطتها فلا تصح معالجه هذا الخطأ بتعديل

الحكم المستأنف وتأييد الحكم الغيابي القاضي باعتبار الواقعة جمعة بل يتعين على المحكمة الاستئنافية إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتنظر المعارضة وتقضى فيها موضوعاً

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٤

محكمة الموضوع غير ملازمة قانوناً ببيان الأسباب التي دعتها إلى تشديد العقوبة وبكلى أن تكون النيابة استأنفت الحكم الابتدائي حتى يسوغ للمحكمة الاستئنافية أن ترفع عقوبة أشد .

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣

تقدير العقوبة في حدود النص النطبق من إطلاقات قاضى الموضوع.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠

لما كانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى التي دين بها المظنون حده طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات التي تحكم واقعة الدعوى هي الحبس وجوباً بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية طبقاً للمادة ٧٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن المرور المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ هي الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن خمسين جنيهاً. والعقوبة المقررة للجريمة الثالثة طبقاً للمادة ٧٧ من القانون السالف الإشارة إليه هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين قرشاً ولا تزيد على مائة قرش، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد قضت بعقوبة واحدة عن هذه الجرائم التي رفعت بها الدعوى العمومية - إعمالاً للمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات - أن تحكم بالعقوبة المقررة لأحدهم وهي الجريمة الأولى. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد إكتفى بتعريم المظنون حده مائة جنيه فإنه يكون قد خالف صحيح القانون مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

لئن كانت العبرة في تشديد العقوبة أو تخفيفها هي بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات إلا أنه إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بتوعين من العقوبة - الحبس والغرامة - فليس للمحكمة الاستئنافية إن هي أنقصت مدة الحبس وشملته بالإيقاف أن تزيد مقدار الغرامة التي حكم بها مع الحبس ابتدائياً ولا تكون قد أضررت الطاعن باستئنافه من هذه الناحية، وليس لها ذلك ما دام أنه المستأنف وحده إذ هي مع إبقائها على نوعي العقوبة من حبس وغرامة قد زادت في الأخيرة مع إبقائها على الأولى وإن أنقصت من مدتها وشملتها بالإيقاف، فهي لم تحقق للطاعن ما يشاء باستئنافه من براءة أو تخفيف للعقاب طالما أنها أنزلت به كلا النوعين من العقوبة. وإذا كان الحكم المطعون فيه ليما قضى به من تعديل للحكم

المستأنف قد أبقي على عقوبة الحبس وإن أنقص مدتها وزاد له عقوبة الغرامة المقضى بها مع الحبس ابتدائياً عليه. فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم السرقة مع آخر في إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح، والضرب وحمل سلاح أبيض وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية السرقة التي أثبتها في حقه باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره تمهيباً للحكم في خصوص جريمة الضرب .

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٦٠/١/١١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم فى الجرائم الثلاث المنسوبة إليه وهى جريمة إحراز السلاح الناري الوارد ذكره فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤، وجريمة إحراز الذخيرة، وجريمة الشروع فى القتل العمد، وطبق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وقضى بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة إحراز السلاح المسندة إلى المتهم طبقاً للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، - وهى عقوبة مفردة ليس للقاضى أن يستبدل بها غيرها إلا فى حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو إذ أوقعها فى حدها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، وتكون هذه العقوبة هى العقوبة الأشد بإعتبار الرخصة التى يحولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع فى القتل العمد من إمكان النزول بعقوبتها إلى نصف الحد الأقصى أو النزول منها إلى العقوبة التالية وهى السجن - عملاً بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١

لما كانت العبرة فى إعتبار حمل السلاح ظروفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لإستخدامه فى الغرض، وأنه من الأدوات التى تصير عرضاً من الأسلحة التى تحدث الفتك وأن لم تكن معدة له بحسب الأصل فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة.

طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٥

ن المقرر أنه يكفى لتعليط العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم سقلال الجريمة المقررة عن جنابة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائيان قد يكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن وتقدر ذلك كما يستغل به قاضى الموضوع ما دام يقيمه لى ما يسوغه.

طعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٥

مرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات، إلا أنه إذا كان الحكم نقوض قد قضى على الطاعن بنوعين من العقوبة - الحبس والغرامة فليس حكمة الإعادة أن هى ألفتت لة الحبس أن تزيد مقدار الغرامة التى قضى بها الحكم السابق، وإلا تكون قد أضرت الطاعن بطلعه لى لما ذلك طالاً أنه الطاعن وحده، إذ هى مع إبقائها على نوعى العقوبة من حبس وغرامة قد زادت ن الأخيرة مع إبقائها على الأولى وأن ألفتت من مدتها وأوقفت تنفيذها، كما أضالت المصادرة فهى لك لم تحقق للطاعن ما إنتاه من طعنه من براءة أو تجنب للعقاب. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون ه قد خالف هذا النظر فى قضائه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه قبول هذا الوجه من طعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة المصادرة المقضى بها وجعل الغرامة نى جنبه وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون النقض المشار إليه آنفاً ون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن الطعن للمرة ثانية - ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان تنضى الترضى لموضوع الدعوى.

الموضوع الفرعى : تطبيق العقوبة :

طعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٠٦ بتاريخ ٥/١٢/١٩٥٥

يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها لمخالفة أحكام الرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ تحديد المساحة التى تزوع قنناً فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٤ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ أو لمخالفة القرارات الصادرة تنفيلاً له وذلك طبقاً للمادة الثانية عشرة من الرسوم بقانون المشار

٤.

الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٦

نظم القانون فى المادتين ٤٨٦، ٤٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية فى حالة مرض المحكوم عليه، فأجاز للنيابة العامة - وهى المنوط بها وحدها تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٤٦١ من هذا القانون وفقاً لما هو مقرر به - أن تؤجل التنفيذ إذا أصيب المحكوم عليه بمرض يهدد بذهابه أو يسبب التنفيذ حياته للخطر. حتى تاريخ نظر الطعن والفصل فيه دون أن يخطر النيابة العامة بمرجه حتى تؤجل التنفيذ إن تحققت من جدية هذا المرض وأنه من الأمراض التى تجب هذا التأجيل فليس له - من بعد - أن يستند إلى ذلك العذر كسبب فى رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن وإعادة نظره من جديد.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩

مضى كان البين من حكم محكمة أول درجة أنه لم ير الجمع بين العقوبة المقيدة للحرية وبين الغرامة الأصلية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ - وهى عقوبة إختيارية - بل إكتفى بعقوبة الحبس، وكانت الغرامة الإضافية التى حكم بها إبتدائياً على الطاعن ولم ير الحكم المطعون فيه القضاء بها إنما تمثل بديل مصادرة حسبما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون المشار إليه ويقضى بها وجوباً فى حالة عدم ضبط المبالغ محل الدعوى وقد أفصح الحكم الإبتدائى عن القضاء بها على هذا الاعتبار. ومن ثم فما كان يسوغ للحكم المطعون فيه أن يفلظ الطاب على الطاعن - حين أن الإستئناف مرفوع منه وحده، ولا يجوز أن يضار بطلعه ليقضى عليه لغضاً عن عقوبة الحبس السابق الحكم بها إبتدائياً بغرامة أصلية مبدأة هى مبلغ ألف جنية مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة للقضى بها .

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

إن تطبيق العقوبة المشددة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة تسوجب تشديد العقاب وفقاً للفقرة "ج" من المادة السابعة من القانون آنف الذكر ما دامت المدة اللازمة لرد الإعتبار بحكم القانون لم تكن قد إنقضت بالنسبة إلى الحكم السابق صدوره.

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي، ٢١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦

١) إذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن جميع المتهمين عدا المتهم الأول - الذى لم يطرص حضوراً جلسة ١٦ من إبريل سنة ١٩٦٩ وقد نظرت المحكمة الدعوى لدى حضورهم وإستمعت للدفاع الطاعنين وبعد أن إستوفوا دفاعهما إنتها إلى طلب البراءة، أمرت المحكمة بإستمرار المرافعة لليوم التالى وفى هذه الجلسة حضر جميع المتهمين عدا الطاعنين والمتهم الأول، وتولى الدفاع عن الحاضرين تنفيذ التهم المسندة إليهم، ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون حضورياً بالنسبة للطاعنين .

٢) من البدهة ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع وغايه كذلك، واعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً فرع من هذا الأصل .

٣) يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى جنائية، حضورياً بالنسبة إلى الخصم الذى يمثل فى جلسة المحاكمة وتسمع البينة فى حضرته ويتم دفاعه أو يسعه أن يتم بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم

٤) إن العبرة فى تمام المرافعة بالنسبة للمتهم، هى بواقع حافا وما إنتهت إليه، أعلن هذا الواقع فى صورة قرار أو لم يعلن، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتمام دفاعه أو لم تؤجل، ما دامت المحكمة لم تحفظ له بإبداء دفاع جديد، ولم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة لسماعه. وإذا كان ما تقدم، وكان الواقع أن القضية قد سمعت بيناتها بحضور الطاعنين وإستوفى الدفاع عنهما مرافعته، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضورياً، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم، أو أن يتخلف الطاعنان فى الجلسة التالية التى أجلت إليها الدعوى فى مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين، فإن ذلك من جانبيهما يفرض فى واجب السهر على دعوتهما لا يلومان فيه إلا نفسيهما، ولا يتولمها النعى على المحكمة بشئ، لأن المحكمة أولتهما كل ما أوجب القانون عليها أن توليه حماية حق الدفاع .

٥) إن الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل فى الواقع إلى عدة دعاوى، تنفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة تجرى محاكمته عنها، لاسيما أن ما أسند إليه الطاعنين والمتهم الأول من إستيلاء بدون وجه حق على مال شركة من شركات القطاع العام، مستقل عما إتهم به غيرهم من المتهمين من إغفاء هذا المال .

٦) لا محل لما طلبة الدفاع عن الطاعنين من وقف نظر الطعن إنتظاراً لما عسى أن يكون حكمه الجنائيات من رأى فى وصف الحكم الصادر منها، لأن تحرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه المحكمة وتفصل حكمه ولا يصح أن تنتظر فيه قضاء لسواها.

(٧) إن الإختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة، أو الذى يقيم فيه المتهم، أو الذى يقبض عليه فيه، وهذه الأماكن الثلاثة لتساوية فى إيجاب إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاحل بينها.

(٨) الإستيلاء على مال الدولة يتم بإنتزاع المال خلسة أو حيلة أو عنوة، أما إتصال الجانى أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه، فهو إمتداد لهذا الفعل وأثر من آثاره. وإذا كان ذلك، وكان الإستيلاء قد تم فى دائرة محكمة معينة، فإنها تختص بنظر الدعوى عن هذا الفعل.

(٩) لئن كان إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقاً بالنظام العام، إلا أن الدفع بعدمه أمام محكمة التقض، مشروط بأن يكون مسنداً إلى وقائع أثبتتها الحكم المطعون فيه ولا يقتضى تحقيقاً موضوعياً وكانت الواقعة كما بينها الحكم تثبت الإختصاص إلى المحكمة التى أصدرته ولا تنفيه طبقاً للمناطق المتقدم، فإن الدفع بعدم الإختصاص يكون غير سديد.

(١٠) رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب بأية صفة كانت فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق جرمى الرشوة والإختلاس فأورد نصاً مستحدثاً فى باب الرشوة هو المادة ١١١ وأوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات سريانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى المتضمن المادة ١١٣ التى طبقها الحكم المطعون فيه، وهو بذلك إنما دل على إتهامه إلى التوسع فى تحديد مدلول الموظف العام لى جريمة الإستيلاء بدون وجه حق، وأورد معاملة جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والملاحقة بها حكماً، مهما تنوعت أشكالها، وأياً كانت درجة الموظف أو من فى حكمه وأياً كان نوع العمل المكلف به، وقد إعتبر الهند السادس فى هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٢ فى حكم الموظفين العموميين، أعضاء مجالس إدارة ومديرى ومستعلمى المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

(١١) لا محل للإستدلال بانحسار صفة الموظف العام عن موظفى الشركات فى موطن الحماية التى أسبغها المشرع على الموظفين العموميين فى المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى شأن رفع الدعوى الجنائية إذ لماط فى قيام هذه الصفة، الوطن الذى إنصرف إليه مراد الشارع ولا يمتد إلى غيره، ولا قياس فى هذا الصدد.

(١٢) من المقرر أن الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات، وإن كان الشارع قد ربطها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه، إلا أنها من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر، وبالتالي يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضامنين فى الإلتزام بها، ما لم ينص فى الحكم

على خلافه، ذلك بأن المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجاني بصفة عامة دون تخصيص، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من في حكمه لما كان ذلك، فإن ما يقوله الطاعن الثاني عن عدم إنتطاف حكم الغرامة النسبية عليه لكونه غير موظف، هريكاً لا فاعلاً، لا يفيق وصحيح القانون.

(١٣) إن ضبط الأشياء المختلسة "إطارات" لا شأن له بالغرامة النسبية الواجب القضاء بها.

(١٤) من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإسدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق، متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى.

(١٥) إذا كان الحكم قد أورد مؤدى الإعترافات التي عول عليها في الإدانة، وقال بصدرها عن طوعية وإختيار فإنها لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض.

(١٦) متى تبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الثاني لم يدلع ببطلان الإعراف الصادر منه ولم يقل أنه كان وليد إكراه، وكل ما قاله هذا الدفاع عنه في هذا الصدد هو أن الإعترافات الموجودة في الدعوى "إعترافات غير سليمة" دون أن يبين وجه ما ينعاه على هذه الإعترافات مما يشكك في صلاحيتها، فإنه لا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التي سألها، تشكل دليلاً ببطلان الإعتراف أو تشير إلى الإكراه البطل له، وكل ما يمكن أن تنصرف إليه، هو التشكيك في الدليل المستمد من الإعتراف، توصلأ إلى عدم تعويل المحكمة عليه.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٤

إذا كان الحكم الأول الصادر بالإدانة قد قضى بمعالجة الطاعن الثالث عن الجرائم الثلاث المسندة إليه وهي القتل عمداً مع سبق الإصرار وجرمي إحراز السلاح المشتمل والدخوة، بعقوبة واحدة هي الأشغال الشاقة المؤبدة بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات لما بين هذه الجرائم من إرتباط لا يقبل التجزئة، بينما قضى بالحكم المطعون فيه بعد نقض الحكم الأول بمعالجته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن جنابة القتل العمد مع سبق الإصرار، وبالحبس مع الشغل سنة واحدة عن جرمي إحراز السلاح المشتمل والدخوة مستهدداً تطبيق المادة ٣٢ عقوبات، وكان نقض الحكم السابق حاضلاً بناء على طلب هذا الطاعن وغيره من اذكروهم عليهم دون النيابة العامة، وكان توقيع الحكم المطعون فيه عقوبتين - على الطاعن المذكور بعد أن كان الحكم الأول المنقوض قد إتصر على توقيع عقوبة واحدة عليه عن الجرائم المسندة إليه جميعاً لما بينها من إرتباط لا يقبل التجزئة، هو ما ينظر بالطاعن لأنه ما كان يجوز من بعد توقيع عقوبة عليه عن

جرمى إحراز السلاح والذخيرة، إذ الأصل أنه لا يجوز أن يضار الطاعم بطفه طبقاً للمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام القضاء .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

مضى كانت العقوبة المقررة للظعن بها لم تتضمن إلزام المظعون ضده بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الرخيص بالنسبة إلى جريمة إقامة البناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك طبقاً لما تقتضى به المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني، فإن الحكم وقد اكتفى بعقاب المظعون ضده بعقوبة الغرامة، يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيحه بإلزام المظعون ضده بضعف الرسوم المستحقة عن الرخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣٠

إن العقوبة المقررة للجريمة التى دين المظعون ضده بها بمقتضى المادة ١٦٩ من قانون العقوبات هى الحبس وجوباً طبقاً لما تقتضى به الفقرة الثانية من هذه المادة وكانت تلك الجريمة هى أخذ من الجرائم الأخرى التى قضى بإدانة المظعون ضده بها وهى السبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعرض الأشخاص الذين بها للخطر والإصابة الخطأ وعدم إلزام الجانب الأيمن أثناء قيادة السيارة وقادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر مما يوجب الحكم بالعقوبة المقررة الأولى عملاً بالمادة ٣٢ من القانون المذكور ونظراً لإرتباط هذه الجرائم ارتباطاً لا يقبل التجزئة - على ما أتته الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المظعون فيه - فإن المحكمة الإستئنافية إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف بمحاكمة المظعون ضده بعقوبة الغرامة بدلاً من عقوبة الحبس المقررة عليه بها ابتدائياً تكون قد أعطت فى تطبيق القانون مما يجب حكمها بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٧٣/١/١

مضى كان الحكم الابتدائى قد خلص إلى إدانة المتهم " المظعون ضده " بجرمى القذف والسب وقضى بتعريمه عشرين جنيهاً، وكان الحكم الإستئنافية - على الرغم من أخذه بأسباب الحكم الابتدائى وإستادته إليها فى قضائه - قد انتهى إلى تعديل العقوبة المقررة بها، بتعريم المظعون ضده جنيهاً فقط، وكانت العقوبة المقررة لجرمى القذف التى دين المظعون ضده بها هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين، وإذا كانت عقوبة هذه الجريمة هى العقوبة واجبة التطبيق عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد، فإن الحكم

المطعون فيه يكون قد خالف القانون بنزوله بالعقوبة المقررة بها عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، مما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٥

جملت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يأنزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢

نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب، جـ، د، هـ، و، من المادة السابعة من القانون المذكور التي تناولت الفقرة " جـ " منها من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفصلات أو إتجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة وتناولت الفقرة " و " منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس وكل ما يتطلبه القانون لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ سالفة البيان بالنسبة للأشخاص المذكورين بالفقرة " جـ " من المادة السابعة أن يكون الجاني قد حكم عليه في جريمة من الجرائم الواردة بها وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً منتجاً لآثاره الجنائية وليس بلامزم أن تكون العقوبة قد نفذت فعلاً، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إقتصار على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت التهمة إستناداً إلى أن الشئ المضبوط لدى المتهم مشغوش بإضافة مواد غريبة إليه، كما قضى بتعديل العقوبة إلى حبس المتهم شهراً مع الشغل، دون أن ينظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ على الواقعة المادية ذاتها وهي عرجه للبيع شاياً مخلوطاً، مع أنه نص على عقوبة تزيد في حدها الأدنى على العقوبة التي وقعت على المتهم - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨

لما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر تقضى بأن العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات والغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين لكل من أقر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الجبازة أو الإحراز سلاحاً نارياً من الأسلحة النارية المنصوص عليها فى الجدول رقم ٢ وفى البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٢. كما نصت المادة ٣٥ مكرراً بالمضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن "تعتبر أسلحة نارية فى حكم المواد الواردة بالباب الثانى والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمى ٢ و ٣ ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للإتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة " وكانت الأسلحة النارية غير المشخصة قد وردت فى الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون. لما كان ذلك، وكان الحكم المستأنف قد إختار عقوبة الغرامة وقضى بمحدها الأدنى المقرر قانوناً بيد أن الحكم المطعون فيه قد نزل بهذه العقوبة إلى عشرين جنيهاً وهو دون ذلك الحد الأدنى فإنه بذلك يكون قد أعطى فى تطبيق القانون. ولما كان هذا الخطأ الذى إبنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها فى ثبوت التهمة فإنه يعين تصحيح الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لما كان ذلك، وكانت محكمة أول درجة قد إختصرت فى حدود القانون - عقوبة الغرامة وبمحدها الأدنى، فليس لذلك تأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢

لما كان بين من منطوق ومدونات الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المطعون ضده بجرائم إحرازه سلاحاً نارياً غير مشخص وذخائر مما تستعمل فى ذلك السلاح بغير ترخيص وإصابة خطأ وحمل سلاح نارى فى فرج وإطلاق أعيرة نارية داخل القرى، وقضى بمعالجته عن هذه الجرائم بالحبس ستة شهور والغرامة عشرة جنيهات ومصادرة السلاح والذخيرة المنيبوطة، لم يؤسس قضائه على وحدة الغرض وتوافر الإرباط غير القابل للتجزئة بين جريمة الإصابة الخطأ وباقى الجرائم وإنما هو قد وضع فى إعباره إنتضاء وحدة الأرض والإرباط بين جريمة الإصابة الخطأ وباقى الجرائم، آية ذلك أنه لم يضمن مدوناته تصريحاً بأعماله حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا أية إشارة إلى دعائى هذه الأعمال أو أن ما أوقع من عقاب كان على جريمة إحراز السلاح وحدها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد. ومن ثم فإن نعى النيابة

الطاعة على الحكم الخطأ في تطبيق القانون هو نعى على الحكم بما ليس فيه. ولوق ذلك، فلما كانت عقوبات الحبس والغرامة المقضى بهما مقررتين لكل من جرمى إحراز السلاح دون ترخيص والإصابة الخطأ على حد سواء بعد أن عاملت المحكمة المظنون ضده بالرأفة طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات، وكان كل من هاتين العقوبتين بالقدر المقضى به لم ينزل إلى الحد الأدنى، وكانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت فى حرج من النزول بالعقوبة عن القدر الذى قضت به لما لزومه أنها قصدت توقيع هاتين العقوبتين بالقدر الذى أوقعته والذي يتسع للعقاب على كل من جرمى الإصابة الخطأ وإحراز السلاح النارى معاً على إستقلال، فيكون رميها بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٩

من المقرر عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من العقوبة المقضى بها عليه بموجب الحكم المنقوض بناء على طعن التهم فيه بالنقض حتى لا يضار الطاعن بطلعه. لما كان ذلك، فإن هذه المحكمة لا تستطيع توقيع عقوبة الغلق النهائي أو عقوبة المصادرة المنصوص عليهما فى المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول. ما دام الحكم المنقوض لم يقض بالمصادرة وجعل الغلق موقوتاً لسنة أشهر.

الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ مكتب قضاى ٢٨ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٦

إن قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطلعه لا تعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بالزامه به، بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التى قضى بها الحكم السابق، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز فى تقدير التعويض بعض الناهىء عن الجريمة المبلغ الذى كان قد قدر فى الحكم المنقوض .

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٦

لما كان الحكم المظنون فيه إذ إرتأى تخفيف العقوبة المقضى بها على الطاعن بالحكم المستأنف قد قضى بتعديل هذا الحكم وأوقع على الطاعن العقوبة التى قدرها لما مؤداه إلغاء الحكم المستأنف ضمناً فيما قضى به من عقوبة أشد، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٩

لما كان الحكم المظنون فيه قد دان المظنون ضده بجرمى إحراز السلاح النارى غير المششخن والدخيرة بغير ترخيص ثم أوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجرميتين مع مصادرة السلاح والطلقة المضبوطتين. وكانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح من الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص - أشد الجرميتين - طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون

سائق الذكر، وهي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه، فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخائر موضوع الجزيتين وفقاً لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجوز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجزائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا إقتضت الأحوال رأفة القضاة. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦ مאלفة البيان بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما - يكون قد خالف القانون - مما يتعين معه تصحيحه بتفريم المطعون حده خمسة جنيهات بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المحكوم بهما. عن تهمة إحراز السلاح والذخيرة.

الظعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١

لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المقدمة إذا كان الحكم صادراً حصرياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ " ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها إعمال رقابتها على عناصر الحكم كالة موضوعية وشكلية وتقتضى من تلقاء نفسها بتقضى الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطال وذلك هو المسفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن المحكوم عليه قدم شكوى مؤرخة ١٩٧٦/١١/٢ إلى النائب العام أو صح فيها أنه سبق أن أدخل مستشفى الأمراض العقلية بالمهاسية في ١٩٧٥/٤/٨ للعلاج من عقلى وأن لديه شهادة من المستشفى بأن يعامل معاملة الأطفال وأنهى إلى طلب تحقيق هذا الدفاع غير أن النيابة العامة لم تحقق في ذلك. لما كان ذلك، وكان هذا الدفاع مطروحاً على المحكمة وهو من بعد دفاع جوهري إذ أن مؤداه - لو ثبت - إصابة المتهم بعاهة في العقل وقت ارتكابه الأفعال المسندة إليه - إثناء مسؤليته عنها عملاً بنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات. وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تخص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليماً أن تعين خيراً لليت في هذه الحالة وجوداً وعدمًا لا يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم فإن لم تفعل

كان عليها أن تورد في القليل أسباباً مائفة تبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مستول عن الجرم الذى وقع منه، ولما كانت المحكمة لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور فى السبب والإخلال بحق الدفاع مما يبطله. لما كان ذلك، وكان البطالان الذى لحق بالحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام اضكوم عليه والإحالة .

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١/٦/١٩٨٠
من المقرر أن القضاء بالعقوبة يحكم مبدأ أساس لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية العقوبة. ومقتضاها ألا تحكم بعقوبة - أيأ كان نوعها - إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٢/٧/١٩٨٠
إن الفقرة الأولى من المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التى دين بها الطاعن قد جرمت التسبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العام من شأنها تعريض الأشخاص الذين يعملون بها للخطر ولم تشو ط حدوث إصابة أحد.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٨٠
مضى كان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وقضى بعزله من وظيفته فإن قضاءه يتفق وصحيح القانون ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ذلك أن توليت عقوبة العزل - الذى يثيره الطاعن - لا يكون إلا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٦/٢/١٩٨٠
لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافأة المخابرات وتنظيم إستعمالها والإنجاز فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدية وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه - " كل من حاز أو أحرز أو إهوى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتسليح جوهرأ مخدراً وكان ذلك بقصد الإتجار أو إتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون ... " وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : " استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة

التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة " فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها إلا إلى للعقوبة التالية لها مباشرة إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نطقه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمقابلة المحكوم عليها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة القضي بها.

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨١/٣/٤

لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث تنص على أنه " فيما عدا المصادرة وإغلاق المحل، لا يجوز أن يحكم على الحدث الذي لا يتجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة، أية عقوبة مما نص عليه في قانون العقوبات، وإنما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية :- ١- التوبيخ ٢- التسليم ٣- الإلحاق بالتدريب المهني ٤- الإلزام بواجبات معينة ٥- الإعتبار القضائي ٦- الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ٧- الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة. كما تنص المادة الثانية والثلاثون منه على أن " لا يعد في تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة غيره " فإن مؤدى ذلك أنه لا يجوز الحكم على الحدث الذي لا يتجاوز سنه خمس عشرة سنة بعقوبة الغرامة اعتباراً بأنها من العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات، وهو ما يضحى معه تحديد السن - بالركون في الأصل إلى الأوراق الرسمية قبل ما عداها - ذا أثر في تعيين ما إذا كان يحكم على الحدث بأحد التدابير المنصوص عليها في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أو بعقوبة من تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات ومنها الغرامة، ومن ثم يعين على المحكمة إستظهار هذه السن في هذه الحال في حكمها على نحو ما ذكر. لما كان ذلك، ولئن كان الأصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز محكمة النقض أن تعرض له، إلا أن عمل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير واتاحت للمتهم والنيابة العامة إبداء ملاحظتهما في هذا الشأن. وإذا كان كلا الحكمين الابتدائي والمطعون فيه الذي تبني أسبابه، لم يعم البتة في مدوناته بإستظهار من المطعون ضده، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٩

(١) لما كانت المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من النهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن هي الأشغال الشاقة لمدة سبع

سنوات وعلى الطاعن هي الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وكتلتاهما من العقوبات المقيدة للحرية، ولم يقدم الطاعنان للتفويض قبل يوم الجلسة طبقاً للثابت من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنيهما .

٢) من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو غطاءً يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيّاً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

٣) من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لما قصته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في إكمال إقناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

٤) لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٥) من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية .

٦) محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معزراً بدليل آخر .

٧) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي إضفت عن أى دليل آخر في الأوراق لأن في عدم إيرادها له أو التحدث عنه ما يفيد إطراره وعدم التعويل عليه .

٨) من المقرر أن للمحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها .

٩) ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى، وإذ كان الطاعن لم يكشف بوجه طعنه عن مبنى إختلاف أقوال الشهود في جزئياتها بل ساق القول بإخلاف بينها مرسلأً مجهلاً ولا يعارى في صحة ما نقله الحكم من تلك الأقوال .

١٠) لما كان مفاد ما أثبتته المحكمة أن الطاعن إتفق مع التهمين الأول والثاني والخامس على تقليد العمليات الغلية والأجنبية وأن يقتصر دور التهم الأول على الناحية الفنية ويتولى الثلاثة الآخرون التمويل وإعداد الحامات اللازمة لذلك وأن الطاعن قام بدوره المذكور وساهم مع التهمين الثاني والخامس في إنفاق

٢٥٠٠ جنبه في سبيل إعداد الأدوات والحفامات المضبوطة وفي هذا ما يكفي لإعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في الجرائم التي دانه الحكم بها، إذ تنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعد فاعلاً للجريمة : " أولاً " من يرتكبها وحده أو مع غيره. " ثانياً " من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال لياثي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها، فالذين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالتيه، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة لها ومن المصدر التشريعي الذي استخدمته وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها، فإذا أسهم فإذا أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة، وإما أن يأتى عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً خطة تنفيذها، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف، وليس بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الوقائع التي أثبتتها، كما أنه ليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل مساهم على حدة ما دام قد أثبت في حق الطاعن اتفاقه مع باقي المتهمين على تقليد وترويج أوراق النقد المحلية والأجنبية وإتفاق نيهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك، فإن هذا وحده يكفي لتضامنه في المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلاً أصلياً .

١١) لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات، فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ما أورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل .

١٢) لا مصلحة له في التني على الحكم بأنه قد أثبت في حقه مقارفة بعض الجرائم التي دانه بها دون البعض، ذلك أن الثابت من الحكم أنه أعمل في حقه وسائر المتهمين حكم الارتباط المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبر الجرائم المسندة إليهم جريمة واحدة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة تقليد العملة والتي لا يمارى الطاعن في أن الحكم قد تناوفا بالتدليل على ثبوتها في حقه. ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس .

١٣) لما كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى أيهما اعتراضاً على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير، فإن التني بتعيب هذا التقرير لا يعدو أن يكون دافعاً بتعيب من إجراءات التحقيق التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

١٤) من المقرر أنه يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح، ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به حتى المدقق، بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس، وإذا كان الحكم قد أثبت نقلاً عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الأوراق التي عوقب الطاعن وبألي المتهمين من أجل تقليدها وترويجها سواء أغلبية أو الأجنبية - مزيفة بطريق الطبع من عدة أكليشيات مصطنعة وأن تزييفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس تقبلونها في التداول على أنها أوراق صحيحة فإن عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته ما دامت المحكمة قد قدرت أن من شأن ذلك التقليد أن يخدع الناس، ومن ثم فإن منعى الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد .

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٦

لما كان الثابت أن المحكمة لم تجر أي تعديل في وصف التهمة أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوالى به جرائم التزوير في محرر رسمي وتقليد ختم إحدى جهات الحكومة وإستعماله وأثبتها في حق الطاعن، عامله بالواقعة وقضى بمعايسته بالجس مع الشغل لمدة ستة أشهر فإنه إذ قضى بعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات يكون قد إنترم صحيح القانون بإعتبار أن العزل من الوظيفة هو من العقوبات التبعية التي تطبق حصراً مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضاها- دون ما حاجة إلى لفت نظر الدفاع، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

الطعن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٤

إذا وقعت السرقة على إحدى وسائل النقل أو أجزاء منها وهي خالية من الركاب تخلف مناط التشديد بمقتضى النص المذكور " وإن جاز العقاب عليها إعمالاً لنص آخر " . لما كانت الواقعة حسبما إستقرت لدى يقين المحكمة الإستئنافية - أعلاً من أسباب حكمها وتلك التي أوردتها الحكم الجزائي واعتفتها الحكم المطعون فيه - وقد وقعت على أجزاء السيارة وهي خالية من الركاب والواقعة معطلة لإنها لا تخضع لحكم المادة ٣١٦ مكرراً " ثالثاً " من قانون العقوبات وإنما تتوالى فيها كافة العناصر القانونية للجنحة المعاقب عليها بالمادة ٣١٨ من القانون المذكور وإذا إرتأى الحكم المطعون فيه تخفيف العقوبة المقررة بها على المطعون ضده بالحكم المستأنف وقضى بتعديل هذا الحكم وأوقع عليه العقوبة التي قدرها في الحدود المقررة بالنص المنطبق عليها فإن طعن النيابة يكون على غير سند من القانون ويتعين القضاء برفضه موضوعاً وإن

تعين تصحيح أسباب الحكم المطعون فيه في شأن مادة العقاب باستبدال المادة ٣١٨ من قانون العقوبات الواجبة التطبيق على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم بالمادة ١/٣١٦ مكرراً ثالثاً من القانون المذكور التي أخضعها لحكمها خطأ، لما هو مقرر من أن الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق، فإن خطأه في ذكر مادة العقاب لا يطله ولا يقتضى نقضه وإكتفاء بتصحيح أسبابه عملاً بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٠

لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من تاريخ نشره في ١٠/١١/١٩٧٧ وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة التي دين بها المَطعون حنده قد عدل من نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات التي تقتضى بالفقرة الثالثة منها - وهي المنطبقة على واقعة الدعوى - بأن يعاقب بالحبس على أحداث الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى، وكانت المحكمة الإستئنافية قد قطعت بحكمها المَطعون فيه بتغريم المَطعون حنده عشرين جنيتها فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون الأمر الذى يعين معه نقض الحكم المطعون وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس. ولما كان المَطعون حنده هو المستأنف وحده، وكان من المقرر أن لا يصح أن يضار المتهم بناء على الإستئناف المرفوع منه وحده فإنه يعين عملاً بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم المطعون فيه والتضاء بتأييد الحكم المستأنف .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٥

لما كان نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات قد جرى على أنه " يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر، وكذلك في الأحوال الأخرى المبينة قانوناً ويجب الحكم دائماً بالحبس البسيط في أحوال المغالطات، وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل " . مما يفصح عن جواز الحكم بالحبس مع الشغل في مواد الممنوح كلما كانت مدة العقوبة المقضى بها تقل عن سنة .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣

من المقرر عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من العقوبة المقضى بها بموجب الحكم المتقوض بناء على طعن التهم فيه بالنقض حتى لا يضار الطاعن بطلعه.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣

لما كانت عقوبة الجريمة التي دين بها الطاعن المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هي الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسر الفدان التي تتم فيها المخالفة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم الطاعن مائتي جنيه في حدود العقوبة المقررة بالنص المطبق فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

٤٣، لما كان باقي ما يشتره الطاعن في طعنه ينصرف إلى جريمة الإتلاف التي لم تدن المحكمة بها بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة إليه إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص، وكانت هذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يوافي كلما ارتكب الجنائي الفعل - وهو إزالة الأتربة من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧١ مكرراً من القانون سالف الذكر عن إرادة وعن علم، ولا تلزم المحكمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجريمة بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم - وهو ما يتحقق في واقعة الدعوى - كما أنه لا يلزم أن يرتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالى يقدر بقيمة معينة مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٨

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قد نص في مادته الثانية على أنه "يحظر تداول الأغذية فى الأحوال الآتية" ١ "إذا كانت غير مطابقة للمواصفات فى التشريعات النافذة". ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه "يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤ مكرراً والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة" فمن مقتضى هذه النصوص أن الشارح بعد أن حرم تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات قد إسدل بعقوبة الجسدة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة. لما كان ذلك وكان المطعون فيه وأن نفى علم المطعون حده بأن "الردة" موضوع المحاكمة مفضوشة إلا أنه أثبت فى حقه عرضه للبيع خبزاً يحوى على ردة غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالف الذكر فإنه إذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

لما كانت الوقائع التى رفعت بها الدعوى على المطعون ضده وعوقب عنها والتي وقعت خلال الفترة من ١٩٧٤/١١/٢٢ إلى ١٩٧٧/٣/١٢ إنما يحكمها علاوة على القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى أنزل الحكم المطعون فيه بموجبه العقاب على المطعون ضده - أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الذى صدر بعد ذلك القانون وعمل به اعتباراً من ١٩٧٦/٩/٢٣ قبل وقوع بعض الأفعال المتابعة متضمناً ما سلف بيانه من أحكام ومقرراً لها عقوبة أشد من العقوبة المقررة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٢ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل العقوبة المقررة بها ابتدائياً وهى الحبس إلى عقوبة الغرامة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، ولما كان المطعون ضده هو وحده الذى إستأنف الحكم الابتدائى بما لا يجوز معه أن يضار بطعنه لأنه يتعين وفقاً للمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٤٣١٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨٢/١/٣١

لما كان البين من الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه قضى بحبس المتهم وتفرغه ٧٠٠ جنيه دون أن يحدد مدة الحبس التى أوقمها عليه فإنه بذلك يكون قد جهل العقوبة التى قضى بها على الطاعن مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه، ولا يتقدم فى ذلك أن يكون محضر الجلسة قد بين مدة عقوبة الحبس - طالما أن ورقة الحكم لم تستظهرها إذ يتعين أن يكون الحكم منبأً ببلائه عن قدر العقوبة المحكوم بها، ولا يكمله فى ذلك أى بيان خارج عنه.

الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧

لا يتقدم فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم إعرافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للإعراف .

الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥

٢٠١ (٢٠١) المادة ١١٨ مكرر ٣ من قانون العقوبات - قد أجازت - للمحكمة فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الثانى منه ووفق ما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها - أن كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه - أن تقضى فيها بدلاً من العقوبات المقررة بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فى المادة السابقة - ومفاد هذا النص أنه وضع شرطاً يتعين توافره حتى يمكن أن تستعمل المحكمة حقها فى تطبيقه - وهو ألا تزيد قيمة المال المختلس أو الضرر الناجم عن الجريمة على خمسمائة جنيه. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المبلغ

المختلس بلغ ٦١٤ و٢٥٣١ جنياً - فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى في قضائه إلى توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده عن جرعة الإختلاس التى دانه بها وفقاً لأحكام المادة ١١٨ مكرراً ٣" من قانون العقوبات فإنه يكون قد خالف القانون، وإذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إبانها فى الحكم فإنه يتعين حسبما أوضحته الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - الحكم بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون، ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢

لما كانت المادة ٢٨ مكرر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أنه : " إذا لم يتقدم المرحض له بطلب تجديد قبل نهاية مدة الرخص بشهر يحظر بمطابق مسجل بعلم الوصول لتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة، ويعاقب كل من يجوز أو يحرم سلاحاً إنتهى مدة الرخص له به لعدم تقديمه طلب التجديد فى الميعاد بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنياً إذا لم يسلم سلاحه فور إنتهاء الرخص - وإذا إنتهت مدة سنة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الرخص به تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن خمسين جنياً ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه - وإذا زادت تلك المدة على سنة تضاعف الغرامة. وكان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده قد تجاوز مدة السنة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة ٢٨ مكرراً من القانون سالف الذكر دون تسليم السلاح أو تجديد الرخص به ومن ثم يتعين معاقبته بغرامة لا تقل عن مائه جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه إعمالاً لهذا النص وإذ قضى الحكم المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضده بتفريره مبلغ عشرة جنيهات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لنزوله عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانوناً - لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه وذلك عملاً بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٠٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٢

من حيث أن تدبير الإيداع فى مؤسسة الرعاية الإجتماعية الذى نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث هو عقوبة جنائية بالمفهوم القانونى تنهض من حرية الجاني، وقد رتبها القانون المشار إليه - وهو من القوانين العقابية - لصف خاص من الجناة هم الأحداث وإن كانت لم تذكر بالمادة ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية، فإنه لا يلزم قبول الطعن فى

الحكم الصادر بها إبداء الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥
إستقرار مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإختبار فيها يفصح عن أن المشرع إخط خطه تهدف إلى الصلر في العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة فصل في المادة ٣٣ على عقوبة الإعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك، وكذا إنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وإعداد وتهنة مكان لتعاطي المخدرات، فقد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بياناً كافياً ولم يستظهر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والأدلة على ثبوتها في حقه مما يعبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦١١٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٠
لما كان الثابت مما أورده الحكم في بيان الواقعة أن ضبط السلاحين الناريين وذخيرتهما مع المظنون ضدهما في الوقت الذي ضبط فيه مخبرين المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايات إحراز السلاح والذخيرة والإخفاء ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ذلك أن جريمة إحراز المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن تلك الجرائم مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين وإذا كان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المظنون ضدهما حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة جريمة إحراز السلاح الناري باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحراز المخدر التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب تدخل محكمة النقض لإتزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٤
لما كانت عقوبة الغرامة المقررة في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجريمة تقاضي مقدم إيجار تعادل مثلي المبلغ المدفوع، وكان الحكم المظنون فيه قد إستبدل بعقوبة الحبس القضي بها ابتدائياً تعريم الطاعن مائتي جنيه إلى جانب عقوبة الغرامة التي قضت بها محكمة أول درجة والمقررة بمبلغ ١٦٠٠ جنيه وهي تعادل مثلي مقدم الإيجار الثابت بمدونات الحكم أن الطاعن تقاضاه فإن الحكم يكون قد عدد العقوبة المالية دون سند متجاوزاً في تقديرها حلها الأقصى المقرر في القانون بما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً

وتصححه بما يتفق وحكم القانون بالإقتصار على عقوبة الغرامة التي قضى بها الحكم المستأنف في هذا الشأن.

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٣
لما كانت جريمة حيازة سلاح ناري مششن "مسلس" بدون ترخيص وهي الجريمة الأشد. معاقباً عليها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨، بالأشغال الشاقة المؤقتة، وكانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لا يجوز إذلالها عند معاملة المتهم بالرافة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات إلا بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور، وكانت المادة ١٦ من قانون العقوبات تنص على أنه لا يجوز أن تنقص مدة عقوبة السجن عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً، فإن الحكم المطعون فيه وقد نزل بعقوبة السجن إلى سنتين يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه بمعاينة المظنون ضدهما بالسجن لمدة ثلاث سنين.

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤
لما كان القانون قد جعل للجريمة محل الطعن عدة عقوبات تخيرية وكان تطبيق العقوبة هو من خصائص قاضي الموضوع، فإنه يتعين أن يكون مع النقد الإحالة وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

الطعن رقم ٦٠١٢ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٤
لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ تنص على أن " يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه " ١ " كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتساعطي جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد الإتجار أو التجار فيها بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون " وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه " إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الإتجار إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي يجوز النزول بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بمعاينة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بها.

الطعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤

لما كان الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات إلا أنه قضى بعزله من وظيفته مدة مساوية لمدة السجن على خلاف ما تقتضى به المادة ١١٨ من قانون العقوبات ذلك أن توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا فى حالة الحكم بعقوبة السجن طبقاً لما تقتضى به المادة ٢٧ من ذات القانون، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون، لما كان الطاعن هو المحكوم عليه، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ، لما فى ذلك من إضرار بالمحكوم عليه، إذ من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه وحده.

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٥

للمحكمة توقيع العقوبة إذا كانت ذات حد واحد كمعقوبة الإعدام، أو أقصاها إذا كانت ذات حدين بدون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك. وكل ما هى ملزمة به إنما هو مجرد الإشارة إلى النص المبيح، ولها أيضاً، إذا هى أرادت استعمال الرأفة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها إلى درجة أخف منها، أن تفعل دون أن تكون ملزمة وجوباً ببيان موجب هذا العدول عن المنصوص عليه إلى ما هو أخف منه.

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/١٦

إذا كان الفعل وقع من المتهم ينطبق على كلا نص المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم والجديد ليعين معاملته بالعقوبة الواردة فى النص القديم، لأنها هى الأخف كما يقتضيه مفهوم المادة الخامسة من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٤

الفش المستوجب للعقاب فى جريمة النصب هو الذى يتخذ به المجنى عليه. فإذا كان المجنى عليه عالماً بحقيقة ما وقع عليه من أساليب فإن هذا العلم ينفى وقوع الجريمة عليه بهذه الأساليب .

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٢٠

إنه بحسب الأصل أن يحدد فى الحكم مدة العقوبة التى يقضى بها على المتهم. فيجب على القاضى أن يبين فى جميع الأحوال مقدار كل عقوبة يقضى بتوقيعها على المحكوم عليه. وذلك ما لم يوجد نص صريح فى القانون يخلله من هذا الواجب، ويكل أمر تحديد العقوبة لسلطة أخرى وفقاً للأوضاع والحدود التى رسمها. وبما أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم غلوا فبعد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التى أوردتها بالمادة التاسعة منه غير محددة المدة، أو أن تحديد مدتها من شأن سلطة أخرى غير المحاكم التى توقعها، بل إن نصوصه فى مجموعها تدل على أن هذه المراقبة هى بعينها المراقبة

التي ذكرت بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة ونص على أنها تعد ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنابات، وأن مكان تنفيذها على المحكوم عليه بها يعين بقرار من وزير الداخلية، وأن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات، فذلك يقتضى أن تكون الرقابة الخاصة عقوبة مؤقتة كعقوبة الحبس، ويستلزم أن يحدد الحكم الذى يصدر بها مقدار مدتها فى الحدود القانونية المقررة لها. وشأن المشبه ليه بالنسبة هذه الرقابة شأن المنشرد سواء بسواء.

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٠

إذا أدين متهم فى جنابة وفى جرائم أخرى، ووقعت عليه العقوبات المقررة للجنابة فقط وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لإرتباط الجنابة بالجرائم الأخرى، لأنه ما دامت الجرائم الأخرى قد ثبتت أيضاً إدانة المتهم فيها يجب عند نقض الحكم فى الجنابة وحدها اعتبار تلك العقوبات محكوماً بها فى الجرائم الأخرى متى كانت داخلة فى نطاق العقوبات المقررة فى القانون لهذه الجرائم. إما إذا كان منها ما ليس داخلاً فإنه يجب نقض الحكم بالنسبة له تبعاً للجنابة. وكذلك الحال بالنسبة لكل عقوبة يظهر من الحكم أن المحكمة كانت وقت توليعها فى حرج بسبب وجود الجنابة.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ٦/٣/١٩٤٤

إنه لا يشترط فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون اغل قد أعد عصبياً لألعاب القمار، أو أن يكون الغرض الأسمى من فتحه هو إستغلاله فى هذه الألعاب، بل يكفى أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلون للعب فى الأوقات التى يحدونها فيما بينهم، ولو كان تخصيصه لغرض آخر كمقهى أو مطعم أو فندق، بل ولو كان صاحبه لا يبنى أية فائدة مادية من وراء اللعب.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٤٥

إن دفع قيمة التيار الكهربائى المسروق إلى شركة النور بعد تمام الجريمة وتحقيق أركانها لا يححو الجريمة ولا يمنع من العقاب عليها.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٦

إذا كانت المحكمة قد قالت فى حكمها إنه من المتعار تعيين محل الضربة التى أحدثها متهم معين بالجنى عليه لعدد التهمين وتعدد الإصابات، ومع ذلك عاقبت هذا المتهم على أساس أن الإصابة التى أحدثها بالجنى عليه إسوجبت علاجه مدة تزيد على العشرين يوماً، فذلك مع ما هو ثابت من تفاوت فى جسامة الإصابات، يكون خطأ، ويجب لوضع الأمور فى نصابها تعديل العقوبة المحكوم بها على هذا المتهم طبقاً للمادة ١/٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٨

إن من الجرائم جريمة يحصل التصميم عليها ولكن تنفيذها قد يكون لا بفعل واحد بل بأفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني لكل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذاً لهذا الغرض لا يكون العقاب عليه وحده، بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال كجريمة واحدة. حيث إذا كان أحد هذه الأفعال لم يظهر إلا بعد المحاكمة الأولى فإن الحكم الأول يكون مانعاً من رفع الدعوى بشأن هذا الفعل إحصائياً لبدأ قوة الشيء المحكوم فيه. والتمييز بين الجرائم التي من هذا النوع وبين غيرها من أنواع الجرائم الأخرى - التي يعتبر كل منها جريمة مستقلة واجباً العقاب عليها عقاباً على حدة وإن كانت كلها متماثلة في موضوعها - لا يمكن وضع قاعدة عامة له. إذ هو بحث موضوعي دقيق يجب أن يبحثه قاضي الموضوع في كل قضية على حدة. فمضى ثبت لديه أن الطرف الذي وقعت فيه أفعال الاختلاس والتزوير مثلاً التي عوقب عليها متهم هو ظرف الزمن نفسه الذي وقعت فيه إختلاسات وتزويرات مطلوب عنها عقاب هذا المتهم عنه بحيث تمسح على القاضي أن يفهم أن هذه الأفعال الجديدة التي كان وقوعها متخللاً لفترات وقوع الأفعال الأولى المحكوم فيها - قد وقعت تنفيذاً لغرض جنائي خاص مستقل عن الغرض الجنائي الذي وقعت الأفعال المحكوم فيها تنفيذاً له كانت كل أفعال الاختلاس التي وقعت من المتهم في ذلك الطرف والتي هي موضوع القضية المحكوم فيها والقضية الجديدة إنما هي أفعال تكون جريمة واحدة. ويكون الحكم السابق صدوره على المتهم في جريمة الإختلاس والتزوير حكماً شاملاً قاضياً في الجرمين بشأن ما ظهر من أفعالهما وما لم يظهر إلا من بعد ويكون مانعاً من إعادة الدعوى بخصوص تلك الأفعال التي لم تظهر إلا من بعد.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠

إذا طبقت المادة ٢٠٦ عقوبات على المتهم فلا موجب مطلقاً لبيان المدة التي مرض فيها الجاني عليه أو عجز لها عن الأشغال الخصوصية. إذ الملحوظ في تطبيق هذه المادة أن مدة المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية لم تتجاوز العشرين يوماً .

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢١

نص المادة ٥٠٤ صريح في أن العائد المشار إليه فيها لا يكون مستحقاً لعقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها إلا إذا كانت جرمته الأخيرة جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب إلخ أي جريمة تامة لا مجرد شروع. ولا يصح القول بكفاية الشروع لا إستناداً على ما ورد في صدر المادة من إعتبار الشروع من السوابق التي يبنى عليها تشديد عقوبة الجريمة الأخيرة، ولا إستناداً على ما ورد بالمادة الأولى من قانون

معتادى الإجرام رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وما ورد بمذكرته الإيضاحية ١٤ قد يسدل على إمكان تطبيق عقوبة المادة ٥٠ ع ولو كانت الجريمة الأخيرة مجرد شروع - لا يصح شئ من ذلك مع صراحة المادة ٥٠ لأن من القواعد الأساسية أن لا عقاب بغير نص وأن على القاضى إلزام حد النص فى أحكام العقوبات وعدم الإضافة إليه بعلّة التفسير مهما يكن التفسير موافقاً للمنطق الصحيح. إذا الممكن تطبيقه فى حالة كون الجريمة الأخيرة هى مجرد شروع هى المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٣٠/١١/٢٠
الجرائم لا يؤخذ بجريمتها غير جناتها، والعقوبات شخصية محضة لا تنقل إلا فى نفس من أوقعها القضاء عليه.

الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٣٠/١٠/٣٠
المعاقبة التأديبية الإدارية لا تنبع من المخاطمة الجنائية ما دامت الفعلة المرتكبة هى جريمة منصوباً عليها فى قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٨٦٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٤
إن نص المادة الثالثة من قانون العقوبات المصرى صريح الدلالة على أن هذا القانون واجب تطبيقه إذا كانت الجريمة التى إرتكبت وقع بعضها فى مصر والبعض الآخر فى بلدة أجنبية وكان مرتكبها خاضعاً للأحكام المصرية. فإذا كانت الجريمة وقعت كلها لا بعضها فى الخارج فإن مرتكبها الخاضع للأحكام المصرية متى عاد إلى مصر حوكم على فعلته طبقاً للقانون المصرى ما دامت هى ١٤ يعاقب عليه بقانون البلد الذى إرتكبت فيه.

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣
مناط تطبيق المادة ٢/٢٣ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة.

الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٤
لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة بالنسبة للمتهمين الثالثة والرابعة دون أن يستظهر فى مدوناته عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم هاتان الجريمتان حتى يمكن تحديد الغرامة المحكوم فيها ويكون بذلك قد جهل العقوبة التى أوقعها على الطاعن ١٤

يعنيه أيضاً بالقصور، ولا يقدح في ذلك أن يكون عدد العمال قد ورد بمحضر ضبط الواقعة إذ يجب أن يكون الحكم متبنياً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه.

الطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٩

من المقرر أن مودى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل أن العقوبة المقررة على مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له تختلف عن العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة المعدل مما يستلزم أن يبين الحكم الصادر بالإدانة نوع المحال الذى وقعت بشأنه الجريمة لتحديد القانون الواجب التطبيق وإلا كان قاصراً .

الطعن رقم ٦٨٠٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٩

لما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد " وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه " مع عدم الإخلال بالمادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التى يحددها فى الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائياً ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة فى حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٣، ١١ " ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة شهر والعلق والإزالة على الرغم من أن العقوبة المقررة لتلك الجريمة هى الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه والإزالة، فإنه يكون قد خالف القانون. وإذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على هذه المخالفة فإنه يتعين إعمالاً للقاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطعون فيه وفقاً للقانون - إلى تهريم المطعون ضده مائة جنيه والإزالة .

الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ٢/١/١٩٨٩

لما كان البين من - المقررات المضمومة أن الطاعن الأول من العاملين بشركة ... وهى إحدى شركات القطاع العام، وكان العاملون فى شركات القطاع العام وإن اعتبروا فى حكم الموظفين العموميين فى جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات إلا أنهم لا يدخلون فى نطاق المادتين ٢٦ و ٢٧ من قانون العقوبات اللتين يقتصر تطبيقهما وفق صريح نصها على الموظفين العموميين دون من فى حكمهم. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن الأول عقوبة العزل لمدة سنتين يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما ينعين معه

نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الزل المقضى بها على الطاعن الأول ... ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٩

لما كانت المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات بعد أن نصت في فقرتها الأولى على عقوبة جرمية الضرب البسيط نصت في فقرتها الثالثة على أنه " وإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس " وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه قد عرفت عقوبة الحبس بأنها " وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً " . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطاعن أنه ضرب المجنى عليه بالآلة راحية " يد مكسبة " أنزل به عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات استناداً لنص المادة ٢٤٢/٣/٢ أنفة الذكر فإن النعي عليه باخفاً في تطبيق القانون في هذا الصدد يكون غير سليم .

الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠

١) إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه .

٢) لما كان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، لمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كائناً في تلهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققاً لحكم القانون.

٣) لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد دفع أي منهما بأن الإعراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه، فلا يقبل منه أنه يشتر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض.

٤) من المقرر أن تقدير قيمة الإعراف وقيمة العدول عنه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بلا مقب، فلا على المحكمة إذا هي أخذت الطاعن بإعوائه في محضر جمع الاستدلالات رغم عدوله عنه بعد ذلك، ما دامت قد إطمأنت إليه وإرتاحت إلى صدوره عنه، ومن ثم فإن ما ينصاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سليم.

٥) من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول.

٦) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يزودون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها، وكان تناقض المجنى عليها والشهود في بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

٧) لما كانت قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى إقتضت المحكمة بصديقها، وأنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشهود، فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها .

٨) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً يستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

٩) من المقرر أن من حق المحكمة أن تستبطن معتقدها من أى دليل يطرح عليها ومن بينها محاضر جمع الإستدلالات فإن كل ما يثيره الطاعن بشأن تحريات الشرطة وأقوال شاهدي الإثبات وصورة الواقعة التي أحدثت بها المحكمة يكون محض جدل حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٠) من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاؤها على أسباب سائفة.

١١) لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال الشهود وما ساقه من قرائن تشير إلى تلقين التهمة، ودفاعه بعدم إرتكاب الجريمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها فإن ما ينميه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل.

١٢) من المقرر أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكول لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك، كما أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال.

لما كان نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على واقعة الدعوى يجري بأنه " مع عدم الإخلال " بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعال ب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامين بتعويض يعادل مئتي الضرائب الجمركية المستحقة. فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً للمئتي قيمتها أو مئلي الضرائب المستحق أيهما أكثر - وفي جميع الأحوال يحكم، علاوة على ما تقدم، بمصادرة البضائع موضوع التهريب فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها - ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي إستعملت في التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن قد أعدت أو أجرت لعل لهذا الغرض وفي حالة العود يجوز الحكم بمئلي العقوبة والتعويض - وتنتظر قضائياً التهريب عند إحالتها إلى المحاكم على وجه الإستعجال، لما كان ذلك وكان قضاء الأحكام السابقة للدوائر الجنائية محكمة النقض قد جرى على إعتبار التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها قانون الجمارك آنف الذكر - هي من قبل العقوبات التكميلية التي تطوى على عنصر التعويض، وأجواز - نظراً لتوافر هذا العنصر - تدخل الخزانة أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به ثم الطعن في الحكم الذي يصدر بشأنه. وإذا كان هذا هو النظر الصحيح في القانون، ذلك بأن الصفة المختلطة للجرائم المقررة بالقوانين آنفة الذكر يخلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة، بما في ذلك التشديد في حالة العود بالتعويض المدني للخزانة جبراً للضرر، وهذه الصفة المختلطة تجعل من المصين أن يطبق في شأنها باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة من شأن العقوبات، ويؤتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية، وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة، ولا يقضى بها إلا على مرتكبي الجريمة لفاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية، وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون، ولأنها لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية - فإن وفاة المتهم بإرتكاب الجريمة يؤتب عليه إقتضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية كما تقتضى أيضاً بمضى المدة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون، ولا تسرى في شأنها أحكام إعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه. هذا ومن جهة أخرى ونظراً لما يخالط هذه العقوبة من صفة التعويض المؤتب على الجريمة، فإنه يجوز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة في طلب الحكم بهذه التعويضات أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها وذلك إعمالاً للأصل العام المقرر في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٥

إن المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت إلى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مثلى الضرائب المستحقة، فإذا كانت الضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً لثلاثي قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر.

الطعن رقم ٥٥١٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١١٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥

إن المادة الأولى من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار المصدل بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ نصت على أن يعتبر أثراً كل عقار أو منقول أظهرته أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان والأخلاق وغيرها في عصر ما قبل التاريخ وفي العصور التالية إلى نهاية عصر إسماعيل. ويعتبر كذلك كل عقار أو منقول يكشف في المملكة المصرية حضارة أجنبية كان لها إتصال بمصر في عصر من العصور المشار إليها، وكذلك كل عقار أو منقول يقرر مجلس الوزراء أن للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانته بشرط أن يتم تسجيله طبقاً للأوضاع المبتنة فيما بعد. كما نصت المادة ٣٠ من القانون المذكور على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من : ١- ٢٠٠ - ٣٠٠ - ٤٠٠ - اعتدى بأية كيفية على أرض أثرية كان حوها إلى مسكن أو زريبة أو مرابط للحيوان أو عزن أو زرعها أو أعدها للزراعة أو غرس فيها أشجاراً أو اتخذها جرناً أو وضع بها سبداً أو أثربة أو طويلاً أو مواد أخرى أو مرور بها مصارف أو إستعمالها بأية صورة كانت ".

الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٨

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات قد نصت على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة النور أو الكسور أو إستعمال مفاتيح مصطنعة أو إنتحال صفة كاذبة أو إدعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة ولما كان من المقرر أن النور المعبر طرفاً مشدداً للسرقة هو دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته يستوى في ذلك إستعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوتد إلى الداخل من نافذة أو شرفة أو الهبوط إليه من أية ناحية فالنور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أعترف بوجه النعى أنه دخل مسكن أجنبي عليه من الشرفة كما أعترف بذلك في التحقيقات وهو يكفى لذاته لتحقيق ظرف النور المشدد لعقوبة السرقة والذي لا يشترط لظواهره سوى

دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها فإن ما يثيره الطاعن يوجه النعى من مجادلة في عدم توافر الظروف المشددة يكون ولا محل له.

الطعن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٣
لما كانت العقوبة المقررة لجريمة حيازة المخدر بقصد الاتجار - طبقاً لما نص عليه الفقرة ٣ من المادة ٣٤ ساقطة البيان هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ... وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المفيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مفيدة للحرية أخف منها - إذا إقتضت الأحوال رافعة القضاء - لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٣٤ ساقطة الذكر بالإضافة إلى عقوبات الأشغال الشاقة والمصادرة المقضى بهما، يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون، ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوعي الدعوى ...

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣
لما كان الثابت من الإطلاع على البطاقة الشخصية للمحكوم عليه الأول المرفقة بالمقررات المضمومة أنه من مواليد الأول من يوليو سنة ١٩٦٦ أى أن سنه قد جاوز الثاني عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجرائم المسندة إليه بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٤. ومن ثم فإن العقوبات التي يحكم بها عليه هي المنصوص عليها بمواد الإتهام الخاصة بتلك الجرائم ومنها عقوبة الإعدام وليس العقوبات الواردة بالمادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث، وكان الحكم المعروض قد أوقع عليه عقوبة الإعدام المبينة بالمادة ٢٣٤ عقوبات التي دانه بها مع باقى المواد الأخرى، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٣٨٠٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩
(١) لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

- ٢) إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعين بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها أحكامها ثبوت وقوعها منهم.
- ٣) من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية من أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه.
- ٤) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على القوائم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.
- ٥) من المقرر أن تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته.
- ٦) من المقرر أن للمحكمة أن تحصل أقوال الشاهد وتفهّم ساقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.
- ٧) من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع.
- ٨) إن معنى الطاعين في شأن القوة التبدلية لأقوال الشهود أقوال المحكوم عليه الأول لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاعها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.
- ٩) من المقرر أن التحدث إستقلالاً عن ملكية المال ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة الإستيلاء بغير حق على مال لإحدى الجهات المينة في المادة ١١٩ عقوبات ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانوني الذي خلص إليه، وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة حتى يلزم الحكم بمواجهتها.
- ١٠) لما كان الحكم قد دان الطاعين عدا الطاعن السابع بجناية الحصول بدون حق على ربح من أعمال وظيفتهم وجريمة التزوير في المخررات الرسمية، ودان الطاعن السابع بجناية تسهيل الإستيلاء بغير حق على مال للدولة وجرمي التزوير في المخررات الرسمية وإستعمالها، وأوقع على كل منهم العقوبة المقررة في القانون للجناية الأولى التي إرتكبها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط، فإنه لا يجدى الطاعين

منعاهم في صدد بعض جرائم التزوير والإسعمال من عدم ثبوت التزوير عن طريق خبر لنس، أو عدم إمتظاره رسمية بعض الأوراق الزورة، أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها بما يشكل بطلاناً في الإجراءات.

١١) لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعين القائم على أنهم كانوا يظنون أوامر رؤسائهم وأن ما وقع مجرد إهمال فأطرحه إمتائناً منه لأدلة الثبوت السانفة التي أوردها، فهذا حسبه كما يتم تدويله ويستقيم قضاءه طالما أنه أورد الأدلة المنتجة التي صححت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المستندة إلى المتهمين، ولا عليه أن يتعقبهم في كل جزئية من جزئيات دفاعهم لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم لأن ما يثيره وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز أثارته محكمة النقض.

١٢) من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد ما دامت أقوالهما مطقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

١٣) من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

١٤) لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل الطاعين من الثاني إلى السادس بالرأفة فحكم عليهم بالحبس، فقد كان من المصين عليه عملاً بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن يؤقت عقوبة العزل بالنسبة لهم، أما ولم يفعل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يوجب تصحيحه بالنسبة لهم بتوليت عقوبة العزل وجعلها لمدة أربع سنين، عملاً بالحق المخول بحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة النهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يحدد هذا الوجه في أسباب الطعن.

الطعن رقم ٤١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٦

لما كان نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يقضي بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القواعد المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة، أما إذا كان الشيء مباحاً لمصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة كما هي واقع الحال بالنسبة للمطعون ضده الثاني، ومن ثم فإن ثبوت ملكيته للدراجة المضبوطة وإنقطاع صلته بالجريمة يحولان دون الحكم بمصادرتها ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد.

الطعن رقم ٤٤٣٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠

— لما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر فى القانون، إلا أنه لما كان الطعن مرفوعاً من المحكوم عليه، فإن محكمة النقض لا تقلق تصحيحه فى هذه الحالة لأن من شأن ذلك الإضرار بالطاعن، وهو ما لا يجوز عملاً بمقتضى المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

— لما كان الحكم المطعون فيه، قد خالف القانون فيما قضى به على الطاعن من عقوبة الغلق، وهى عقوبة لم ينص عليها القانون المطبق على واقعة الدعوى، فإن هذه المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها فى المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بادرى الذكر، تقضى بتصحيح الحكم فى هذا الخصوص بإلغاء ما قضى به من عقوبة الغلق.

الطعن رقم ٤٤٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٦٣ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص فى المادة ١٩ منه على أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصومه تطبيق العقوبة الأشد دون غيرها، وكان البين من مقارنة نصوم هذا القانون بنصوص قانون قمع العش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بشرى خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مفسوخة أو ضاره بصحة الإنسان للبيع — موضوع الدعوى المطروحة — بالجس لمدة لا تتجاوز مستين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير فى المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فيه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالفة البيان لما لا يجوز له للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التى توقعها على مرتكب تلك الجريمة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعنيه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة.

الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٧

من المقرر إنه — لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له. لما كان ذلك وكانت لا توجد نصوص تحدد وزن الرغبة قبل خبزه فإن الفعل المسند إلى الطاعن بجائته لا يكون جريمة وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانتهما عنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون حكمة النقض طبقاً

نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة إليهما .

الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٧

لما كانت عقوبة الجريمة التي دين بها المظنون ضده المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن والقياس والكيل هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تزيد على مائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين والمصادرة. غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى أيضاً بعقوبة النشر وهي عقوبة تكميلية لم يفرضها القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على المظنون ضده فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون من هذه الناحية مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة النشر المقضى بها .

الطعن رقم ٥٨٩٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١١٨٢ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٧

من المقرر طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ إنه لا يجوز إقامة أى عمل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بموجب " ونصت المادة ١٧ منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز خمسمائة جنية... " لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها إلى مبلغ خمسة جنيهاً وهو دون الحد المقرر قانوناً فإنه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، لما كان ذلك وكان توقيع عقوبة الغلق وفقاً لنص المادة ١٨ من ذات القانون جوازياً وليس وجوباً كما ذهبت إليه الطاعة في وجه الطعن فإن توقيع هذه العقوبة من عدمه يخضع لسلطة محكمة الموضوع ويضحي ما تثيره الطاعة في هذا الشأن غير مقبول، لما كان ذلك وكان الخطأ الذي إنبنى عليه الحكم يخضع لأى تقدير موضوعي ما دامت المحكمة قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون بتوقيع عقوبة الغرامة بمجدها الأدنى وذلك عملاً بمحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١١/١/١٩٨٧

(١) من حيث أن الطاعن الثالث..... - وفق ما أوضحت عنه النيابة العامة - لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقتدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيعين الحكم بسقوطه.

٢) من المقرر أن عدم وجود الخور الزور لا يوجب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم وللمحكمة أن تكون عقيدتها على ذلك بكل طرق الإثبات.

٣) من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو إقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الدالة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجة في اكتمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

٤) للمحكمة أن تستمد في إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر بما لها من كامل الحرية في تكوين عقيدتها من كافة العناصر المطروحة أمامها ما دام قد إطمأن وجدانها إلى هذه الأقوال.

٥) من المقرر أن جناية الإستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه. وكان ما أثاره الطاعن على النحو آنف الذكر قد إنطوى على حيلة توصل بها إلى الإستيلاء على الأقمشة، فإن الواقعة كما أوردتها الحكم تكون قد توافرت فيها الأركان القانونية لجريمة الإستيلاء، وهو ما لا ينال منه أن تكون الشركة اجنبي عليها قد إستولفت ثمن الأقمشة المستولى عليها بالسعر الرسمي المحدد إذ لم يكن أداء الثمن إليها إلا وسيلة للوصول إلى الإستيلاء على تلك الأقمشة بغير حق ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم الملعون فيه في هذا الصدد يكون غير سديد

٦) لما كان الين من مدونات الحكم الملعون فيه أنها وإن أشارت في معرض بيان الأدلة التي تساندت إليها النهاية العامة في إسناد الاتهام إلى الطاعن وباقي المتهمين إلى تقرير الخير - إلا أنها حلت من التحويل على شيء مما جاء به وكان مؤدى ذلك أن المحكمة إلغيت عنه ولم يكن له تأثير في قضائها.

٧) من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقته فإنه لا يجدى الطاعن ما يشيره بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما أوردته من أن الطاعن أشهد آخر لم يؤيده في واقعة سرقة المتهم الأول..... لكشف التوزيع من مكتبه أو فيما أثبتته من أنه لم يراعى في تحرير البونات الأصول المتبعة عند ملء بياناتها واختصاره عمداً ذلك الإجراء ما دام أن ما أوردته الحكم من ذلك لم يكن قوام جوهر

الواقعة التي اعتنقها ولا أثر له في منطق الحكم واستدلالة. ومن ثم تحسر عن الحكم قاله الخطأ في الإسناد.

٨) من المقرر أن الإشراك بالإتفاق إنما يتحقق من إتخاذية أطرافه على إرتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية. وإذا كان القاضي الجنائي حراً في أن يستمد عقيدتها من أى مصدر شاء فإن له -إذا لم يرق على الإتفاق دليل مباشر من إعراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائغاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره.

٩) لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بالأسباب السائغة التي أوردتها على أن الألفشة المستولى عليها لا يمكن أن تخرج إلا باتفاق الطاعن والمحكوم عليهما لأن كلاً منهما يعرف جيداً بمحكم وظيفته ما يلزم هو به في شأن توزيع حصص شركات القطاع العام ويعرف أن حصص الجمعيات التعاونية ضئيلة بالنسبة لخصص تلك الشركات وبشرط أن تكون طلباتها معتمدة من الجهات المعنية وهو ما تنفرضه هذه الواقعة فإن هذا حسبه ليستقيم لقضائه، ذلك أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الإتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها القول بقيامه أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابسائها مادام في تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده.

١٠) لما كان الحكم المطعون فيه قد أحمل في حق الطاعن وبألى المحكوم عليهم نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات التي تنص على أنه " إذا حكم على جملة متهمين بمحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالعقوبات يحكم بها على كل منهم على أفراد، خلافاً للعقوبات النسبية فإنهم يكونون متضامين في الإلتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك ". وكانت الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون ذاته وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه بما كان يجب معه الحكم على المتهمين معاً بالغرامة النسبية متضامين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزم الحكم بهذا المقدار متضامين أو يخص كلا منهم بنصيب منه.

١١) إذا كان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية البالغ قدرها ٧٥١٣,٥٠٠ ج على كل من المحكوم عليهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله. فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من غرامة نسبية

نقضاً جزئياً وتصحيحه يجعل هذه الغرامة واحدة بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليهما معه لإتصال هذا الوجه من الطعن بهما.

الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/١/٨

لما كانت العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لأى من جناحي الإختلاس أو الإستيلاء سالتفى البيان. لما كان لا وجه لما يشيره الطاعن بشأن عقوبة الغرامة المقضى بها بمقولة أن الحكم قدرها على أساس أن كمية الأدوية المضبوطة مملوكة جميعاً للدولة حال أن بعضها مملوكة له إذ قضى الحكم بتفريجه ٤٤٩,٣٠٩ جنيه مع أن الحد الأدنى للغرامة المقررة لأى من جرمي الإختلاس أو الإستيلاء طبقاً للمادة ١١٨ من قانون العقوبات لا يقل عن خمسمائة جنيه مما ينطوى على الخطأ فى تطبيق القانون بيد أنه لا سبيل إلى تصحيحه ما دام أن النيابة لم تطعن فى الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه، ومن ثم فإن مصلحة الطاعن فى النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد تكون منتفية.

الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩

لما كانت عقوبة الضرب المقضى إلى الموت بغير سبق إصرار أو ترصد - كص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات هى الأشغال أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات وهى عقوبة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، ومن ثم فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه وذلك بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات فضلاً عن التعويض المدنى والمصاريف المدلية والجنائية وأتعاب المحاماة المقضى بها، عملاً بالحق المخول بحكمة النقض بالمادة ٣٥ من قانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، من نقض الحكم لمصلحة التهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه فى أسباب الطعن .

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨

لما كانت العقوبة المقررة بالمادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ والمطبق على واقعة الدعوى هى الحبس الذى لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيهاً. وكان الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة وقضى بتعديل عقوبة الحبس المقضى بها فى الحكم الابتدائى ونزل بها عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون سالتف الإشارة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، لما كان ما تقدم، وكان المطعون ضده هو وحده الذى إستأنف الحكم الابتدائى بما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملاً بالمادة ٢٩٥ من القانون ٥٧ سنة

١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٨٨
لما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى قبل الطعون حده بوصف أنه قام بالصيد في منطقة ممنوعة. وطلبت عقابه بالمادتين ٧، ٥٥ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣، وقد دانت محكمة أول درجة وأوقعت عليه عقوبة الغرامة وقدرها مائة جنيه والمصادرة، وإذ استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ففحصت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم خمسة جنيهات وتأييده فيما عدا ذلك. لما كان ذلك وكان القانون سالف الذكر قد أوجب في المادة ٥٥ منه - المنطبقة على واقعة الدعوى معاقبة من قام بالصيد في منطقة مائية ممنوع الصيد بها بالخمس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتغريم المتهم خمسة جنيهات لأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفه البيان. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٨
لما كانت العقوبة المقررة بالمادة الخامسة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ عن جريمة استعمال مكبرات للصوت في محل عام بدون ترخيص الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه وبمحكم فضلاً عن ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة الغرامة عشرة جنيهات عن هذه التهمة فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨
لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرأفة وعالجه بالخمس لمدة سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه ابتغاءً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب تصحيحه على النحو الوارد بالنطق .

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨
لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن جزاء الرد يثور مع موجه مع بقاء المال المختلس في ذمة مقرف الاختلاس حتى صدور الحكم في الدعوى، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المال

المختلس قد تم ضبطه قبل صدور الحكم المطعون فيه، فإن موجب الرد يكون متنياً في هذه الحالة ويكون الحكم إذ أغفل القضاء بالرد قد برئ من مخالفة القانون .

الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥
لما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن قيمة الغزل المختلس ٢٥٥٥,٩١١ جنيه فإنه لا محل لإعمال نص المادة ١١٨ مكرراً من قانون العقوبات ذلك أن هذا النعي فضلاً عن أن إعماله جوازى للمحكمة فإن مجال تطبيقه أن يكون المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه .

الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٠٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١١
لما كان صحيحاً ما ذهبت إليه النيابة العامة في طعنها من أن الحكم المطعون فيه قد أعطى في القانون بعدم توقيعه لعقوبة الغزل لحكمه بعقوبة الحبس على الطاعنين إعمالاً للمادة ٢٧ من قانون العقوبات فضلاً عن إنه قضى بتبريم كل متهم من المحكوم عليهم مبلغ ٥٢٨٥,٨٠٠ جنيهاً مع أن الفرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات من الفرامات النسبية التي كان يتعين إلزام المتهمين متضامين بها إعمالاً للمادة ٤٤ من قانون العقوبات مما كان يؤذن لهذه المحكمة أن تصحح هذا الخطأ إلا أنه إزاء ما انتهت إليه فيما تقدم من نقض الحكم لم يشابه من قصور في التسبب يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه لا يكون للتصحيح محل، ويتعين أن يكون مع النقض الإعادة بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليهما،

* الموضوع القرعي : تقدير العقوبة :

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٥٠/١/٣٠
إن توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية.

الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٨
إن تقدير العقوبة في حدود النص الوارد بها من حق محكمة الموضوع، وليس عليها أن تذكر أسباب الرأفة ولا التشديد .

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠
إن تقدير العقوبة بما في ذلك وقف التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع وحدها، فما دامت هي لم تخرج بالعقوبة عن الحد المقرر بنص القانون فلا رقابة عليها. وإذا كانت المحكمة قد ألقت وقف التنفيذ المقضى به ابتدائياً لما لإثباته من أن عدم وجود السوابق وحده لا يصلح مبرراً له فلا مقب عليها في ذلك.

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠

إن تقدير العقوبة في حدود النص القانوني من المسائل التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها في ذلك من محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٣٠/١/١٩٥٠

إن القانون لا يستلزم حضور محام مع المتهم في مواد الجنيح. والمادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تص على أنه يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المدافعة عنه فضلاً عن أنها كانت واردة في الباب الثالث من ذلك القانون الخاص بمحاكم الجنايات لأنها قد ألغيت بالمادة ٥٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٠

من المقرر أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضي الموضوع في الحدود المقررة في القانون، فلا يصح النعي على الحكم بأنه قد فرق بين المتهمين في جرعة العقوبة التي أوقعها على كل منهم.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ٦/٦/١٩٥٠

إن نص المادة ٧٢ من قانون العقوبات صريح في أن القانون إنما يوجب معاملة المتهم الذي زاد عمره على خمس عشر سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة على مقتضاها إذا كانت العقوبة الواجب تطبيقها مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة. وإذا فإذا كانت العقوبة الواقعة على المتهم الذي تقل سنه عن سبع عشرة سنة هي السجن فلا يجوز له أن يتمسك بوجود معاملته بتلك المادة .

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٠

إن تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي ثبت عليه، وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي إرتأته.

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١/١/١٩٥٠

تقدير العقوبة التي يستحقها المتهم في الحدود المقررة للجريمة التي دين بها لا تخص به محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي إرتأته.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٠

إذا أدانت المحكمة المتهم في جرمين وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لأشدهما فلا جدوى له من الطعن على الحكم في صدد توافر أركان الجريمة الأخرى.

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٥٢

إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآه .

الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى الغرامة التي حكمت بها محكمة أول درجة غرامة أخرى توازي ثمن كمية البضاعة المصدرة بدون ترخيص وكان هذا الحكم قد خلا من النص على أن صدره كان بإجماع الآراء طبقاً للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، وهو ما جرى قضاء هذه المحكمة باعتباره شرطاً لصحة القضاء بتشديد العقوبة، فإنه يصح نقض الحكم فيما قضى به من هذا التشديد وتأييد الحكم المستأنف تطبيقاً للمادة ٢٥/٤ من قانون الإجراءات .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٤

إذا كانت المحكمة قد ظنت خطأ أنها عاملت المتهمين بالرأفة حسبما تقولها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب الطاعنين حقاً في تخفيض العقوبة إعمالاً لهذه المادة وفي حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال في حرج من النزول بالعقوبة عن القدر الذي قطعت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة المقضى بها هي التي رأتها مناسبة للواقعة وهي حرة من أي قيد.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٥

لا جدوى للطاعن مما يثيره من جدل حول ما يدعيه من خطأ الحكم في إعباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار ما دامت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للإشتراك في الجريمة المذكورة، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانون ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها النزول بالعقوبة

إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك إعتبارها الطاعن فاعلاً أصلياً فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتها الحكم .

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥

وقف تنفيذ العقوبة أو شوله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر يتعلق بتقدير العقوبة وهذا التقدير فى الحدود المقررة قانوناً للجريمة التى ثبتت على المتهم من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تلزم ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة عليه بالتقدير الذى إرتأته.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة، وإعمال الظروف التى تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى أوقعت من أجلها العقوبة بالتقدير الذى رآته .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢

إن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة وإعمال الظروف التى تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى أوقعت من أجلها العقوبة بالتقدير الذى رآته .

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١

تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة التى قارنها المتهم لا الوصف القانونى الذى تعطيه المحكمة لها .

الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢

متى كانت عقوبة جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التى دين بها المتهم هى السجن طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ وكانت المحكمة الإستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بعقوبة الحبس إلى أسبوع واحد - فلأنها تكون قد تجاوزت الحد الأدنى المقرر قانوناً بهذه المادة والتى لا تجيز أن تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور .

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٩

متى كانت العقوبة التى قضت بها المحكمة بمحكمها النهائي - هى إعتبار المتهم مجرمًا إعتاد الإجرام وإرساله إلى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه - قد أُلغيت بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦، لأن الحكم الصادر بتاريخ

٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ إذا أوقع تلك العقوبة يكون قد خالف القانون مما يتعين نقضه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٨
تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون وإعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مخففة أو مشددة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير ملزمة ببيان الأسباب .

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٨
لا يعرف القانون سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهي المحكوم بها خلافاً لعقوبة الحبس بتوجيه.

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦١
إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون ومادام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أو وقعت العقوبة بالقدر الذي أرتأته.

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ٥/١٢/١٩٦١
مؤدى ما نص عليه المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم للقاضي من أوراق رسمية أو ما يبدية له أهل الفن أو يراه بنفسه. والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير، وأتاحت للمتهم والنيابة فرصة إبداء ملاحظاتهم في هذا الشأن - وإذن فإذا كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حداً مؤداه الصانع بحكم المادة ٧٢ سالفة الذكر، وكانت المحكمة لم تشر إلى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذى أرتأته إلا فى الحكم الصادر منها بإعدامه، رغم ما رتبته القانون على تحديد السن من أثر فى تعيين نوع العقوبة التى يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها - ولو أنها أتاحت الفرصة لناقشة هذا التقدير لأمكن أن يكون لحكم المادة ٧٢ المذكور أثره فى النتيجة - فإن المحكمة إذا إسقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذى تم دون سبق تنبيه إليه بالجلسة، فإن حكمها يكون معيأً نقضه .

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢/٤/١٩٦٣
الأصل - هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء فى الواقعة الواحدة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن وباقى التهمين معه فى الدعوى

الجنائية لما دلل عليه تدليلاً ساتفاً يساهم كل منهم في جريمة -- شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء - بتصيب في الأفعال المادية المكونة لها، وصح بذلك ما أنزله على كل منهم من عقاب في حدود القانون، فلا يقبل القول بأن تعدد الغرامة يقدر عدد قناطر القطن موضوع الجريمة - أخذاً بنص المادة الرابعة من القانون المطبق على واقعة الدعوى، يحول دون إعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٣

تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون هو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع، وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته.

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٣

تقدير العقوبة حسب ظروف كل دعوى وملابسها إنما هو من إطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها فيه ما دام ذلك متفقاً مع القانون.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٦/٧/١٩٦٥

العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص - هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيهاً وضعف الرسوم المستحقة عن الوخى .

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٥

لما كانت المحكمة لم تخرج في تقدير العقوبة المقضى بها على الطاعن عما هو مقرر قانوناً لجريمة الضرب التي دين الطاعن بها وفقاً للمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، لأنها لا تسأل عن موجبات الشدة حتى لو كانت قد تزيدت فذكورت لها عللاً خاطئة لا تنتجها أو تؤدي إلى عكسها.

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٦

تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أولعت العقوبة بالقدر الذي رآته. وليس في القانون ما يلزمها بأن تنقيد بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات إن هي أعملتها .

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٦

تقدير قيام موجبات الرأفة من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان دواعيها أو الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته أو عدم نزولها بها إلى الحد الأدنى.

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١١/١٤/١٩٦٦

يبين من نص المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والدخائر ومذكرته الإيضاحية أن مراد الشارع قد إنصرف إلى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية، وحالة الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة، لإكتفى في الحالة الأولى بمجرد الحكم بعقوبة الجنائية وبصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة، بينما إشرط في حالة الحكم بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل أن تكون هذه العقوبة في جريمة من جرائم الإعتداء على النفس أو المال. ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية أن المظنون ضده سبق الحكم عليه بعقوبة السجن سبع سنين، فإن الطرف المشدد المنصوص عليه بالفقرة " ب " من المادة السابعة يكون مبالاً. ولا محل لبحث نوع الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجنائية هذه. وإذ لم يلتزم الحكم المظنون فيه هذا النظر وجرى في قضائه بإستبعاد الطرف المشدد بحثاً وراء نوع الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجنائية، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١/١١/١٩٦٦

تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعيتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي رآته.

الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ٢٣/١/١٩٦٧

مضى كان الحكم قد عامل المتهم - بمجنابة الإستهلاء على مال للدولة - بالرأفة، وقضى عليه بالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها عليه إتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات، فإنه يتعين على محكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ وأن تعمل نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وتصححه بتوقيت مدة العزل.

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥
لا يسرى حكم المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات إلا على أوراق المرور وجوازات السفر - أى الأوراق الخاصة برفع ما يكون عائقاً من القيود بحرية الأشخاص فى التنقل من مكان إلى آخر مهما كانت سمياتها.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦
تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون هو ما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣٠
من المقرر أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى دعتها إلى تولى العقوبة بالقدر الذى إرتأته.

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٧
مناط تطبيق المادة ٣٢/٣ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكون منها مجمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه فى منطوقه من قيام الارتباط بين جرائم لعود صاحب العمل عن تحرير عقد العمل، وتشغيله العمال دون شهادة قيد من مكتب العمل وعدم إعلانه عن لائحة العمل بكان ظاهر، وعدم إنشائه إسعافات طبية لعماله، وعدم إسكاه سجلاً لأموال الغرامات، وعدم إرساله البيان النصف السنوى لمكتب العمل - لا يحمل قضاءه لأن كلاً منها إنما هو عمل مستقل تمام الإستقلال عن الآخر، فإنه لا يوجد ثمت إرتباط بينها.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥
إذا كان المستفاد من دفاع المتهم أمام المحكمة هو أنه كان فى حالة من حالات الإثارة والإستفزاز فلحكمة فالحجته إلى فعلته دون أن يكون متمالكاً إذراكه، فإن ما دفع به على هذه الصورة من إنتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العافة فى العقل، وهما مناط الإعفاء من المسئولية، ولا يعد دفاعه هذا فى صحيح القانون علناً معنياً من العقاب بل هو دفاع لا يعنى أن يكون مقروناً بتوافر عناصر قضائى مخفف يرجع مطلق الأمر فى إعماله أو إطراره لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨

مضى كانت محكمة الإعادة قد أوردت في حكمها المطعون عليه بياناً لواقعة الدعوى ما يشير إلى أن جريمة القتل التي إرتكبها المحكوم عليه قد إقترنت بجناية شروع في سرقة مع حمل سلاح - وهي تعد عنصراً مشدداً لجناية القتل يعاقب عليها القانون بالإعدام طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات - وأوقعت على المحكوم عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من القانون المشار إليه، ملتزمة عن إعمال حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على الواقعة كما إستقرت في وجدانها على الوجه مسالف البيان. ولما كانت محكمة الإعادة لا تملك توقيع عقوبة الإعدام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات إذا رأت تعديل التهمة وفقاً لنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لأنها أخذت من العقوبة المقضى بها بموجب الحكم المنقوض للمرة الأولى بناء على طعن المحكوم عليه ولا تستطيع أن تتعداها حتى لا يضرار بطلنه. وإذ كانت محكمة إعادة المحاكمة قد قدرت العقوبة بالقدر الذي إرتأته مدخلة في إعتبارها ظروف الدعوى على الواقعة التي ثبتت لديها في حق المحكوم عليه وهي الظروف نفسها التي إعتبتها الحكم المنقوض في المرة الأولى عند تقديره للعقوبة التي أنزلها في حق ذلك المحكوم عليه، فإنه لا يكون للنهابة العامة مصلحة من النعي على الحكم في ذلك التقدير الذي هو من إطلاقات محكمة الموضوع. ومن ثم يكون ما تثيره النهابة الطاعنة من عطف الحكم في تطبيق القانون غير مديد.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٠

تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ٤/٢٠/١٩٧٠

إن تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٦/١/١٩٧٠

تنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أنه : " يجوز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالفراسة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة ... " ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون ضده وهي لمدة سنتين يكون معيّباً باحطاً في تطبيق القانون. ولما كان إيقاف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلاحظها المحكمة عند تقدير العقوبة، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون إلا أنه متصل بتقدير العقوبة إتصلاً وثيقاً، مما حجب محكمة الموضوع

من إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة، فإنه يتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢

إن تقدير العقوبة التى يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع فى حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التى ثبتت عليه. وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التى من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالتقدير الذى إرتأته.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١١٠ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٢

إن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع بغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى دعتها إلى توقيع العقوبة بالتقدير الذى إرتأته.

الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦

يجب أن يكون الحكم منبأً بنبأته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه. فلا بدحى فى تعيب الحكم بالقصور ورود عدد العمال - اللذين قضى بصدد الغرامة بقدر عددهم بمحض ضبط الواقعة طاملاً لم يستظهر الحكم فى مدوناته عدد العمال اللذين وقعت فى شأنهم المخالفة .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٩

من المقرر أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالتقدير الذى رآته.

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالغرامة والعزل بمقتضى المادة ١٩٢/١ - ٢ من قانون العقوبات وذلك بعد أن إستعمل الرأفة معه وفقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات فإنه لا جدوى للطاعن مما يغيره من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على الواقعة الإعتلاص هى الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقررة بها مقرررة فى القانون وفقاً لهذه الفقرة الأخيرة ولا يغير من ذلك أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى لاقبها الجاني لا الوصف القانونى الذى تكيفه المحكمة وهى إذ تعمل حقها الإختيارى فى إستعمال الرأفة بتطبيق المادة ١٧ عقوبات فإنما تقدر العقوبة التى تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف.

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٩

من المقرر أن إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها، لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون ما دام تقدير تلك العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة المتهم عن الجريمتين المسندتين إليه وإلى وجوب معاقبته بعقوبة الجرمعة الأشد المقررة لأولاهما وهي المنصوص عليها في المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات مما كان يصح معه أصلاً معاقبة المتهم بالإعدام، وكانت المحكمة لم تشر فعلاً إلى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم، إلا أنه لما كان للمحكمة أن تنزل بهذه العقوبة تطبيقاً لحكم المادة ١٧ من قانون العقوبات إلى الحد الذي نزلت إليه، وهي إذ نزلت إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، فقد دلت على أنها أحملت حكم هذه المادة .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٦

من المقرر أن تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي ثبتت عليه، وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي إرتأته ولما كانت التهمة التي أسندت إلى الطاعة وقضى بإدانتها عنها هي الشروع في السرقة المعاقب عليها بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات وكانت المحكمة بعد أن خلصت إلى ثبوت التهمة من الأدلة السائدة التي أوردتها قضت بمعاقبة الطاعة بالسجن مع الشغل مدة شهر - بما يدخل في حدود النصوص المنطبقة على الجريمة التي دانتها بها، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٤

إنه وإن كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضي الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة - وهي تمارس حقها في هذا التقدير - قد ألتمت بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم فيها من إجراءات إلزاماً صحيحاً. ولما كانت المحكمة عند تقديرها للعقوبة التي أوقعتها على المتهم عليه الأول قد غفلت عن أنه ما كان يجوز لها قانوناً أن تتجاوز العقوبة المقررة بها عليه في الحكم الأول المنقوض وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والغرامة خمسة آلاف جنيه، وقد امتد أثر هذا الخطأ في تطبيق القانون الذي تردت فيه المحكمة بالنسبة للمتهم المذكور فشمّل المتهم عليه الثاني، مما يتأتى معه أن المحكمة لو كانت تفتنت إلى الحد الأقصى للعقوبة الذي يلزمها القانون بالوقوف عنده بالنسبة للمحكوم

عليه الأول - وهو الأصيل في الإتهام ومحور الدعوى المطروحة - لا تجاوزته بالنسبة للمحكوم عليه الثاني ولما أنزلت عليه العقوبة الجسيمة التي أنزلتها، بما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمقابلة المحكوم عليه الأول وفقاً للتصحيح الذي أجرته هذه المحكمة، وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع - باعتبار أن الطعن للمرة الثانية - ما دام أن الموار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى الترضي لموضوع الدعوى .

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥

من المقرر أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال وأالة القضاة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان المظنون ضده بجرمة إحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص وأوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة السلاح المضبوط، وكانت العقوبة المقررة لجرمة إحراز سلاح من الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص طبقاً لما تبقى عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ المعدل هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه، فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة وفقاً لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها - فإن الحكم إذ أخفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٦ سائلة البيان بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما يكون قد مخالف القانون. مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١

من المقرر أن تقدير مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الطاعن لا الوصف القانوني الذي تسببه المحكمة عليها وإذ كان ذلك - فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن خطأ الحكم في تطبيقه على واقعة الدعوى حكم المادة ١١٣ من قانون العقوبات وهي تستلزم للعقاب أن يكون المال المسئول عليه مملوكاً للدولة أو إحدى الجهات التي عينتها هذه المادة ودخل في ذمتها المالية كمتصر من عناصرها طالما أن الحكم قد أضح في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات التي لا تشترط أن تكون الأموال أو الأوراق أو الأمتعة المسلمة إلى المستخدم مملوكة لإحدى الجهات

المصوص عليها فيها وما دامت العقوبة التي لقضى بها الحكم على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ مكتب قضى ٢٥ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٧
من المقرر أن تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكولاً لقاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك كما أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون لما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآته. ولما كانت العقوبة التى أنزلها الحكم بالطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة التى دانه من أجلها، فإن النعى على الحكم بالقصور فى التسبب لا يكون له محل.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤ مكتب قضى ٢٥ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢١
تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون لما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذى إرتأته.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ مكتب قضى ٢٦ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨
لا يغير من خطأ الحكم أن تكون العقوبة المقررة بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار أو ترصد المنصوص عليها فى المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات إذ أن تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية لا بالنسبة إلى الوصف القانونى الذى وصفها به المحكمة ذلك أن الحكم لقضى بمعالجة المظنون بحدده بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات وهو الحد الأقصى لجريمة الضرب المفضى إلى الموت بغير سبق إصرار أو ترصد - التى عدل الوصف إليها خطأ - مما يشعر بأنه لم يكن ثمة ما يمنع المحكمة من زيادة هذه العقوبة لولا أن تقديرها لما كان تحت تأثير الوصف القانونى الذى أعطته للواقعة.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قضى ٢٧ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١
من المقرر أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى دعته إلى توقيع العقوبات بالقدر الذى إرتأته.

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤٥ مكتب قضى ٢٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢
إن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أولعت العقوبة بالقدر الذى أرتأته وكانت العقوبة التى أنزلها الحكم بالطاعن الأول وهى السجن لمدة ثلاث سنوات تدخل فى نطاق العقوبة المقررة فى المادة ١/٢٤ من قانون

حقوبات لجريمة إحداث العاهة المستديمة التي دانه الحكم بها ومن ثم تكون مصلحة الطاعن الأول فيما ناره في هذا الصدد متفية .

نظن رقم ١٦٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٩

ن المقرر أن احكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لخط فيها قيام حسن النية لدى الجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادى مراعاته، فإذا كان الجنى عليه قد عمد تسوئ مركز المتهم فأحمل قاصداً، أو كان قد وقع منه خطأ جسم سواء نتيجة تلك الفعل، فعندئذ تصح مساءلة المتهم عما وصلت إليه حال الجنى عليه بسبب ذلك. وإذا كان الجنى عليه لى الضرب أو عوه مطالباً بتحمل المداواه المعتاده المعروفة فإنه إذا رفضها، فلا يسأل المتهم عما يوتب على ذلك لأن بفضه لا يكون له ما يسوغه - لكنه لا يصح أن يلزم بعملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته لمخطر أو أن تحدث له آلاماً مريحة. وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظاً فيه عنده أمر المتهم ولى هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت إرتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلبسها من ظروف.

نظن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥

لا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجنايتى الإشتراك فى الإتفاق الجنائى وجلب المواد المخدرة وأعمل فى حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليها عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأشد التي أثبتها فى حقها، فإنه لا جدوى للطاعنة مما تثيره تسمىً للحكم فى شأن جريمة الإشتراك فى الإتفاق الجنائى.

الظن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥

الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فمن حقه تماماً لى إياه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يقرر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه بل خص به قاضى الموضوع أو لم يلزمه باستعماله بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يقرر إليه رايه.

الظن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١

١) سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل أو الخطأ فيه لا يضح أثره ما دام له أصل ثابت بالأوراق ولما كان الطاعن لا ينسب على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد فيما حصله من إقراره فى تحقيقات النيابة ولا يجادل فى أسباب طعنه أنه يعترف أيضاً أمام مستشار الإحالة بقتل الجنى عليها وكان البين أيضاً من

محضر جلسة محاكمة أن الطاعن صمم على هذا الإعتراف ولم ينف عن نفسه نية القتل فإن الحكم المطعون فيه فيما حصله من إعراف - للطاعن مستنداً في ذلك إلى أقواله بمحضر النيابة وأمام مستشار الإحالة دون تحديد لما قرره في كل لا يكون قد أخطأ في الاستناد وما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

(٢) إن ما أورده الحكم بالنسبة لإعراف الطاعن يحقق مراد الشارع الذي إسرحبه في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات من دعوى يبان مؤدى الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة فإن المحكمة لم تكن ملزمة من بعد بأن تورد مؤدى إعراف الطاعن أمام مستشار الإحالة على حدة منفرداً عن إعرافه أمام النيابة وحسبها في ذلك أن يكون الدليل الذي إطمأنت إليه وإقتنت به له ماخذ صحيح من الأوراق.

(٣) من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال رئيس وحدة البحث الجنائي وخبخ الحفراء في التحقيقات متفقة مع الأقوال التي أحال عليها الحكم فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله.

(٤) لما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته متلبسة بجرمة الزنا ولم يكن قتلها حال تلبسها بالجرمة المذكورة فإذا ما كان الحكم قد أطرح ما دفع به الطاعن من تمسكه بإعمال المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد لما هو مقرر من أن الأعداء القانونية إستهاء لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل زوجته الخاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا فلا يكفي ثبوت الزنى بعد وقوعه بمدة.

(٥) لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أمر قيام علر الإستفزاز طالما أن العقوبة المقضى بها تدخل في حدود عقوبة القتل العمد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ولا يغير من هذا النظر ما يذهب إليه الطاعن من أن المحكمة عند ما أخذته بالرافعة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الخاطئ الذي أعطته للواقعة وأنها لو وقعت على هذا الخطأ لكانت قد نزلت بالعقوبة إلى حدها الأدنى، إذ أن هذا القول مردود بأن مناط تقدير العقوبة هو ذات الواقعة الجنائية التي قارفلها الجنائي لا الوصف الذي تكيفها به المحكمة وهي إذ تعمل حقها الإختيارى في إستعمال الرافعة بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي تتناسب مع الواقعة ولو أنها أرادت النزول بها إلى أكثر مما قضت به لا إمتنع عليها ذلك.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٨

— إن كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إنما هو مجرد تخفيف العيب عن محاكم الجنائيات لا تغيير وصف الجريمة ونقلها من جنابة إلى جنحة بل تغيير جهة الاختصاص فقط. وذلك بإحلال محاكم الجناح محل محاكم الجنائيات في نظر بعض القضايا القليلة الأهمية التي تحكم فيها محاكم الجنائيات بعقوبة الجنحة. ولا عيرة بعنوان هذا القانون لأنه ليس جزءاً منه فلا يمكن اعتباره عنصراً من عناصر تفسيره.

— لمعرفة حد العقوبة التي يجوز شحمة الجناح توقيعها في الجرائم المحالة عليها بمقتضى ذلك القانون يجب الرجوع إلى السبب الذي من أجله أحييت الجنابة إلى محكمة الجناح. فإذا كان هو الظروف المخففة المشار إليها في المادة ١٧٤ فلا يجوز للقاضي أن ينزل عن الحد الأدنى الخاص النصوص عنه صراحة فيها وهو الحبس ثلاثة شهور. أما إذا كان السبب هو الأعذار المشار إليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ ع فالقاضي تمام الحرية في النزول إلى الحد الأدنى لعقوبة الحبس أى إلى أربع وعشرين ساعة.

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو التصاوى أو الإستعمال الشخصي طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧ مאלلة البيان هي. " السجن والغرامة من خمسمائة جنبة إلى ثلاثة آلاف جنبة ... إلخ.

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢١

إن لأعادة عدم جواز إضرار الطاعن بطلعه لا يصح إصمافها إلا من ناحية مقدار العقوبة الذى يعتبر حداً أقصى لا يجوز تعديبه ومن ثم فلا يعتبر إسباغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة منطوقاً على الإساءة لمركز الطاعن ومن ثم فلا مصلحة له فى منعه بعدم توافر أركان جريمة التزوير فى جواز سفر الذى دانه بها الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

إن ضبط سلاح نارى وذخيره مع الماطون ضده فى الوقت الذى ضبط فيه محرراً المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتى إحراز السلاح النارى والذخيرة إرتباطاً لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ذلك أن جريمة إحراز المخدر هى فى واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين مما يوجب تعدد العقوبات وتوقع عقوبة مستقلة عن الفعلين. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عالف هذا النظر وأعمل فى حق الماطون ضده الثانى حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة

جريمة إحراز المسدس باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحراز المخدر التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها، فإنه يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون، مما يستوجب تدخل محكمة النقض لا تزال حكم القانون على وجهه الصحيح. ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧

لما كان من المقرر أن إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي أوترته، لما كان ما تقدم وكان الحكم إذ عاقب كل من المحكوم عليهم - عدا الثالث - بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد انتهت إلى أخذهم بالرافعة ومعاملتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وإن لم تصرح بذلك في أسباب حكمها - ونزلت بالعقوبة إلى حد تسمح به هذه المادة .

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٧

تقدير قيام موجبات الرافعة أو عدم قيامها موكول لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك، وإذا كانت العقوبة التي أنزها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دين بها وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعيتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له وجه .

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٧

إن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرافعة أو عدم قيامها موكول لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك .

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٥/٨/١٩٧٨

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرفي سبق الإصرار والوصد وكشف عن توافرها وساق لإثباتهما من الدلائل والقرائن ما يكفي لتحقيقها طبقاً للقانون وكان الحكم فوق ذلك قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار أو ترصد فإن ما يثيره الطاعنون لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٠

— العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار طبقاً لما تنص عليه الفقرة " ١ " من المادة ٣٤ سالفه البيان هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه.

— مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات. جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رأفة القضاة. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم — عند توقيع العقوبة — الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقرر لها في الفقرة " أ " من المادة ٣٤ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبتي الأشغال الشاقة والمصادرة المقضى بهما بل فعلى بأقل منه، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٠

إن المادة ٣٦ من قانون مكافحة المخدرات قد أوردت قيداً على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون المذكور مؤداة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد سالفه الذكر النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة. فإن المحكمة إذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة من الإعدام الذي نصت عليه المادة ٣٣ من القانون المطبق إلى الأشغال الشاقة المؤبدة : فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون، مما يضحى معه النعي على الحكم بهذا السبب غير سليم.

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١/٧/١٩٨١

تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرثته، كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً من سلطة قاضي الموضوع ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه وهو يقرره لمن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حدة .

الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

منى كان القانون لا يشترط للعقاب على جريمة تهينة مكان لتعاطى الغير للمخدرات فيه أن يكون المخل قد أعد خصيصاً لممارسة هذا التعاطى أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو إستغلاله فى هذا الشأن، بل يكفى أن يكون مفتوحاً لمن يريد تعاطى المخدرات، يدخله لهذا الغرض ولو كان المخل مخصصاً لغرض آخر .

الطعن رقم ٨٩٤١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٧

تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعيت لتوقيع العقوبة بالتقدير الذى إرتأته .

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٥

و حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة حيازة السلاح النارية غير المششخن والذخيرة بغير ترخيص - حالة كون المظعون ضده قد سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة فى جريمة من جرائم الإعتداء على النفس - اللتين دان المظعون ضده بهما، وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة ماثلة، إنتهى إلى عقابه عنهما طبقاً للمواد ١/١، ٦، ٧/ب، ٢٦/١، ٣، ٤، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق به والمادتين ١٧، ٢/٣٢ من قانون العقوبات ثم أوقع عليه عقوبة السجن لمدة سنة واحدة باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين مع مصادرة السلاح والذخائر المضبوطتين. لما كان ذلك، وكانت العقوبة المقررة لجريمة حيازة سلاح من الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص حالة كون المتهم قد سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة فى جريمة من جرائم الإعتداء على النفس - أشد الجريمتين - طبقاً لما نص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر، هى الأشغال الشاقة المؤبدة، فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخائر موضوعاً للجريمتين وفقاً لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن. ولما كانت المادة ١٦ من قانون العقوبات قد عرفت عقوبة السجن، بأنها وضع المحكوم عليه فى أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجيه فى الأعمال التى تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً - وكانت المادة ١٧ سائلة الذكر لم يرد بها تحديد لحديها الأدنى والأقصى فإن الشارع يكون قد قصد الإحالة إلى المادة ١٦ المتقدم بيانه واعتبار عقوبة السجن تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون

فيه إذ قضى بمعالجة المظنون ضده بعقوبة السجن لمدة سنة واحدة - يكون قد خالف القانون - مما يصين معه تصحيحه بجعل عقوبة السجن ثلاث سنين بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها.

الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧

- لما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال كمل بعضها بعضاً فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى هذه الفقرة، وكان ضبط السلاح النارى وذخيرة مع المظنون ضده فى الوقت الذى ضبط فيه محرراً المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتى إحراز السلاح النارى والذخيرة ارتباطاً لا يقبل الجزئية بالمعنى المقصود فى المادة ٣٧ من قانون العقوبات، لأن جريمة إحراز المخدر هى فى واقع الأمر مستقلة عن هاتين الجنايتين مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين، وإذ كان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

- لما كان تقدير العقوبة وإيقاعها فى حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع، فإنه يصين أن يكون مع النقض الإحالة .

الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧

لما كان تقدير العقوبة المقررة فى حدود النص المنطبق من إطلاقات قاضى الموضوع، فإنه يصين أن يصين أن يكون مع نقض الحكم الإعادة.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

لما كان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل منهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون مقبب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالمقدر الذى إرتأته، فإن ما يثيره الطاعن الأول عن مقدار العقوبة التى أوقعتها الحكم عليه بالمقارنة بالعقوبة التى أوقعتها على المحكوم عليه الآخر، لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٥

من المقرر أن أحكام القانون فى تليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لوحظ فيها قيام حسن النية لدى الجنى عليه ومراعاته فى حق نفسه ما يجب على الشخص العادى مراعاته، فإذا كان الجنى عليه قد تعمد تسوئاً مركز المتهم فأهمل قاصداً أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سوا نتيجة تلك الفعلة فستدلل لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت إليه حال الجنى عليه بسبب ذلك، وإذا كان الجنى عليه فى الضرب أو نحوه مطالباً يتحمل مداواة المعتادة المعروفة، فإنه إذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يوجب على ذلك لأن

رفضه لا يكون له ما يسوغه، لكنه لا يصح أن يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له آلاماً مبرحة وإذا رفض ذلك فإنه رفضه لا يكون ملحوظاً فيه عنده أمر المتهم وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعله أن يتوقعها بما يلايسها من ظروف، لما كان ذلك، وكان رفض الجنى عليها لأجراء الجراحة إنما كان لما قدرته من خطر على حياتها الأمر الذي أكدته مساعد كبير الأطباء الشرعيين بجلسة المحاكمة فإن معنى الطاعة في هذا الخصوص يكون غير قويم.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢

لما كان الحكم قد أثبت أن الجنى عليه قد أصيب في جانبه الأيسر إصابة نشأت عنها عاهة مستديرة كما أصيب بإصابات أخرى أسفل العين اليسرى والمصمم الأيسر وإطمانت المحكمة إلى ثبوت إسهام الطاعن مع المتهم الآخر في إحداث تلك الإصابات، وإنهت إلى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على محدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة، وأخذت من أجل ذلك الطاعن بالقدر المتيقن في حقه وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، فإن الحكم يكون قد إقرون بالصواب.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

لئن كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضى الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة وهي تمارس حقها في هذا التقدير قد أملت بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم فيها من إجراءات المأمأ صحيحاً .

الطعن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦

من المقرر أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضى الموضوع دون معقب عليه في ذلك.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطرف سبق الإصرار وكشف عن توافره وساق لإثباته من الدلائل والقرائن ما يكفى لتحقيقه طبقاً للقانون، وكان الحكم فرق ذلك قد قضى على الطاعن بعقوبة داخلة في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد. بغير سبق إصرار، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٥
محكمة الموضوع، ما لم تخرج في تقدير العقوبة عن النص القانوني، لا تسأل حساباً عن موجبات الشدة ولا عن موجبات التخفيف.

الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٧
للمحكمة الإستئنافية، في حالة إستبعاد ظرف مشدد كسبب الإصرار الذي اعتبرته محكمة الدرجة الأولى أن تؤيد العقوبة المقضى بها ابتدائياً، ولو كان الإستئناف أن المتهم وحده، ما دامت هذه العقوبة داخلة في نطاق المواد التي طبقها عليه.

الطعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٧
إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥، إذ أجاز القاضي الإحالة أن يجعل بعض الجنايات القاضي الجزئي إذا رأى فيها من الظروف المخففة ما يبرر تطبيق عقوبة الجنحة فإنه لم يحجر من طبيعة الجريمة نفسها، وإنما مد في ولاية القاضي الجزئي فأباح له نظر بعض الجنايات، بعد أن كان اختصاصه مقصوراً على الجرح والمخالفات وذلك كله مع بقاء الجنابة على طبيعتها، وكل ما في الأمر أن قاضي الإحالة رأى أن فيها من الأعداء القانونية أو الظروف المخففة ما يبرر الإكفاء بتطبيق عقوبة الجنحة. ويذهب أن هذا ليس من آثره تحميل القاضي الجزئي ما لم يكن يملكه قاضي الجنايات من قبله، فلا يجوز له بطبيعته الحال مجاوزة الحدود التي رسمها القانون لعقوبة الجنايات، بل الواجب عليه أن يرسم هذه الحدود ويطبق الموازين التي نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات للجنايات التي اكتفتها الظروف تستوجب الرأفة، فإذا كانت عقوبة الجنابة المقامة من أجلها الدعوى هي الأشغال الشاقة المؤقتة فلا يجوز أن ينزل في هذه الحالة إلى أقل من ستة شهور.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٥
للمحكمة الإستئنافية، مهما إستبعدت من الظروف وأوجه الإنهزام أخلت بها المحكمة الأولى، أن تبقى العقوبة المحكوم بها ابتدائياً على حالها، مادامت المادة التي طبقها على التهم أو التهمة التي إستبعدتها تتسع لخل هذه العقوبة.

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٣٣/١٠/٣٠
لا تريب على المحكمة إذا هي لم تبين علة التفرقة في العقوبة بين محكوم عليه وغوه من المحكوم عليهم، لأن تقدير ما يستحقه كل منهم من العقاب مما يرجع إلى سلطة محكمة الموضوع ولا شأن بحكمة النقض به .

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٢١

إن العقوبة المنصوص عليها في المادة "٤٢" من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إن هي إلا عقوبة تبعية تطبق حتماً مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضياتها. فإذا طلبت النيابة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية تطبيق هذه المادة وطبقها المحكمة دون لفت نظر الدفاع إلى هذا الطلب الجديد، فإن هذا لا يعبر إخلالاً بحق الدفاع. ذلك بأن هذا الطلب لم يتضمن في الواقع تهمة جديدة ولا وصفاً جديداً للتهمة الأصلية وقد كان من واجب محكمة الدرجة الأولى أن تقضى من تلقاء نفسها بطلب العقوبة التبعية ولو لم تطلبها النيابة. ولا شأن في أن هذا الحق ينتقل إلى المحكمة الاستئنافية بمجرد إستئناف النيابة للحكم الابتدائي.

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٣٤/٥/١٤

تقدير العقوبة راجع إلى سلطة محكمة الموضوع بغير منازعة، وليس عليها قانوناً أن تبين الأسباب التي دعمتها إلى التشديد أو التخفيف .

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٠

تقدير العقوبة أمر موضوعي من حق محكمة الموضوع الفصل فيه بما تراه تبعاً لظروف الدعوى. ولا مانع من أن تكون وجهة نظر المحكمة الاستئنافية مخالفة لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بتقدير هذه الظروف. فإذا رأت المحكمة الاستئنافية - خلافاً لما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى - أن المتهم غير جدير بالشفقة، فإن لها ذلك دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب التي حدثت بها إلى مخالفة محكمة الدرجة الأولى في وجهة نظرها.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/١٣

إذا كانت الواقعة هي أن ضابط البوليس فحش المتهم فوجد معه هرويناً فكلف الخفير باحفاظة عليه حتى يفحص منزله فألقت المتهم من الخفير وفر هارباً، فهروبه يقع تحت طائلة المادة ١٢٠ من قانون العقوبات لحصوله على إثر ضبطه متلبساً بالجريمة .

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٢

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وإن جاز لقاضي الإحالة أن يحيل إلى محكمة الجناح بعض الجنايات لتوقيع عقوبة الجناحة فيها إلا أنه ليس من شأن هذه الإحالة أن تغير طبيعة الجناية وتخضعها لجميع الأحكام الخاصة بالجناح بل هي تبقى جنابة على أصلها. وينبئ على ذلك أن محكمة الجناح تكون - كمحكمة الجنايات مقيدة في قضائها بالحدود المرسومة للظروف المخففة في المادة ١٧ من قانون العقوبات، فلا تستطيع إذن

أن تنزل بعقوبة الحبس إلى أقل من ثلاثة شهور. فإذا هي نزلت عن ذلك فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون ويمكن نقض حكمها والقضاء بجعل العقوبة ثلاثة شهور .

الطعن رقم ٢٣٤٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٤
إنه لما كان القانون يعاقب الشريك بالعقوبة المقررة للجريمة التي تقع بناء على إشتراكه، ويجعل مسئولاً عن جميع الظروف المشددة التي تقترن بنفس الجريمة ولو كان يجهلها، ويحاسبه على كل جريمة تقع ولو كانت غير التي قصد ارتكابها مجرد كونها نتيجة محتملة لفعل الإشتراك الذي قاربه، وجب القول بأن الإشتراك بالإتفاق على استعمال ورقة مزورة بطريقة تقديمها في دعوى مدنية توصلاً لإثبات حق لا وجود له يتناول بالباهة كل النتائج المحتملة التي يفتضحها تقديم الورقة المزورة كمستند في الدعوى من التمسك بها مع استمرار هذه الحالة إلى أن تنقطع بإنهاء الدعوى نفسها أو بتنازل صريح من مقدم الورقة .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٣٩/١/١٦
إذا أدانت المحكمة أحد المتهمين في جنابة عاهة مستديرة وكان المستفاد من حكمها يقتضى عدم تحميل أى منهم المسئولية عن العاهة لشروع الفعل الذى نشأت عنه بينهم وعدم معرفة مدته منهم فإن حكمها يكون متناقضاً تناقضاً موجباً لنقضه إلا إذا كانت مصلحة المتهم من نقضه متفية لدخول العقوبة التي وقعت عليه في نطاق العقاب المقرر في القانون لجنحة الضرب الواجب مؤاخذته عليها .

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٤٠/١٠/٢١
إن القانون في تقرير العقوبات لم يجر على قاعدة أن يكون عقاب الفاعل الأصلي أحد من عقاب الشريك بل إنه ترك إلى المحكمة تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهما في الحدود التي قررها لكل من يساهم في الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً، ولا رقابة في ذلك حكمه النقض ما دامت العقوبة المحكوم بها داخلة في حدود النص القانوني المنطبق على الواقعة. وإذاً فالحكمة إذا أوقعت على الشريك عقوبة أشد من عقوبة الفاعل فإنها غير ملزمة بتعليل ذلك.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٣٠
إن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم الدمغة إذ نصت على أنه " علاوة على الجزاءات المقدم ذكرها يحكم القاضي بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات للخزانة ... إلخ " قد أوجبت على القاضي كلما أوقع عقوبة الغرامة على المتهم بمقتضى المادة ٢٠ من هذا القانون على الجريمة التي وقعت منه أن يحكم - ولو من تلقاء نفسه - بالتعويضات المذكورة بلا قيد ولا شرط سوى مراعاة حدودها الواردة في النص. فإن التعويضات في معنى هذا القانون ليست مجرد تضمينات مدنية صرفاً بل

هي أيضاً جزءاً له خصائص من جهة أنها تلحق الجاني ومع عقوبة الغرامة إنباء تحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها في الردع والزجر، فهي مزيج من الغرامة والتضمينات ملحوظ فيها غرضان : تأديب الجاني على ما وقع منه مخالفاً للقانون، وتمويض الضرر الذي تسبب في حصوله برصد ما يتحصل منها لحساب مصلحة الضرائب على وجه التخصيص. ولذلك فهي في صدد علاقة النيابة العمومية بها تعد من قبيل العقوبات، فلا يشترط لإيقاعها أن يتدخل من يدعى الضرر ويقوم نفسه مدعياً مدنياً في الدعوى وهي، كعقوبة، مؤوكة للقاضي تقديرها في الحدود التي رسمها له القانون على مقتضى ما يوراء له من ظروف كل دعوى.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٤١/١/٦

إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات إذ رخص بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ للقاضي في أن يحكم في جريمة إحراز الجواهر المخدرة للتعاطي أو الإستعمال الشخصي بإرسال المتهم إلى إصلاحية خاصة لمدة معينة بدلاً من أن يوقع عليه عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الأولى - إذ رخص له في ذلك لم يقصد أن يجعل له الخيار في أن يحكم على من ثبت قبله هذه الجريمة بأى من هاتين العقوبتين بل قيد ولا شرط. بل إن المتهوم من عبارة النص ذاتها أن كل عقوبة منهما لها حالة خاصة بها يمتصن لإيقاعها - هي دون غيرها - فيها. والتصوير الوارد في النص لا يراد منه في الواقع إلا أن يؤك للقاضي الحرية في تقدير حالة كل منهم من جهة إستحقاقه لهذه العقوبة أو لتلك. ومعنى قدر القاضي حالة المتهم فعلى أساس ما يقدمه من ذلك يجب عليه أن يوقع العقوبة المقررة في القانون لهذه الحالة. فإذا رأى من وقائع الدعوى المروجة عليه أن المتهم في حالة تستدعي العلاج والإصلاح وأمر بإرساله إلى المصححة فلا يجوز للطعن على حكمه بمقولة إن مصحة المدمنين على المخدرات إذ كانت لم تنشأ بعد لم يكن للقاضي أن يختارها بل كان عليه أن يحكم بعقوبة الحبس. ذلك بأن الحبس والإصلاحية ليسا - كما سلف - عقوبتين متعادلتي يحكم القاضي بأيهما حسب مشيئته في كل دعوى يفض النظر عن حالة كل منهم وظروفه، بل إن كلاهما قد قرر ملاحظاً فيه غرض خاص.

الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٤١/١٠/٢٧

إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في النص من سلطة محكمة الموضوع وحدها، فهي لذلك غير ملازمة بأن تبين ظروفه الشديداً أو التخفيف التي رأت معاملة المتهم بمقتضاها.

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٢

إذا كان الحكم لم يبين بالنسبة لأحد المتهمين واقعة الإشتراك في جنابة الضرب المقتضى إلى الموت بياناً كافياً، وكانت العقوبة المقررة التي قضى بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب مع سبق الإصرار المرتبطة بهذه الجنابة والتي أدين هذا المتهم من أجلها أيضاً في ذات الحكم فلا ينقض الحكم هذا السبب. إلا أنه إذا كان هذا الحكم قد عامل المتهم بالرافقة، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه هي أقصى العقوبة إلى المقررة للجنحة المذكورة فإنه يكون حكمة النقض أن تخفض مدة العقوبة إلى الحد الذي تراه هي مناسباً.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٢

ما دامت المحكمة لم تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة المنطبقة على فعله المتهم فلا يجديها التمسك بأن المحكمة أخذته بالشدّة بناء على صحيفة سوابق ليست له.

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٥/٤/١٩٤٣

إذا كانت المحكمة قد أولفت على المتهم في جريمة ضرب عقوبة داخلية في حدود العقوبة بالمادة ٢٤٢/١ ع التي تعاقب على الجريمة التي أدين فيها، وحين تحدثت عن الجرائم التي قالت بسبق إتهامه فيها لم تغفل عليه العقاب على اعتبار أنه عائد حتى كانت تطالب بتقديم صحيفة سوابقه أو القضايا التي سبق الحكم فيها، بل هي - بما لها من الحق في تقدير وقائع الدعوى وأدلتها - قد اعتبرت ذلك ظرفاً يستدعي تشديد العقوبة في حدود النص القانوني الذي يعاقب على الواقعة التي رأت ثبوتها، فمناقشتها في ذلك لدى محكمة النقض لا تقبل. إذ أن تقدير ظروف الشدة أو الرأفة في الحدود المذكورة من سلطة محكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٥/٥/١٩٤٣

إن تقدير العقوبة التي يستحقها المتهم في الحدود المقررة بالقانون للجريمة التي ثبتت عليه من سلطة محكمة الموضوع، وهي غير ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أولفت عليه العقوبة بالقدر الذي إرتأته.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢/٤/١٩٤٥

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريعتين ولم يوقع عليه إلا عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات على اعتبار أن هاتين الجريعتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى إرتباطاً لا يقبل التجزئة، فإنه إذا برىء هذا المتهم من إحدى الجريعتين وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق النص الذي يعاقب على الجريمة التي ثبت وقوعها منه فهذه العقوبة تعتبر أنها وقعت عن الجريمة الباقية.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٥

إن هذا الحكم وقد قال إن حربة واحدة من الضربات التي أوقعتها المتهم كانت تكفى لشل حركة الجنى عليه ورد اعتدائه يكون قد أفاد أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى تبرر الضربة الأولى، وأن الضربات الأخرى التي تلته لم يكن لها من مرور. وما دام الحكم لم يعين هذه الضربة، ولما كان من المحتمل أن تكون هي التي تسببت عنها الوفاة، وكان المتهم يجب أن يستفيد من كل شك، فإنه كان يصح القول بأن هذا المتهم ما كان يستأهل أية عقوبة عن الضربة التي سببت الوفاة لو لم يكن الحكم قد أثبت أن هناك ضربات أخرى لم يكن لها مرور والعقوبة التي أوقعتها مما يجوز أن يحكم به جزاء على تلك الضربات الأخرى وحدها.

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٤

إن القانون سواء في المادة ١٥٥ ع أو في المادة ٣٣٦ فقرة ثانية قد نص على أن عقوبة الغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً. وإذا كان الحكم قد أدان المتهم لمخالفته مقتضى هذين النصين، ولكنه رأى للظروف التي ذكرها توقيع عقوبة واحدة عليه وأن تكون هذه العقوبة هي الغرامة فقط، ومع ذلك قضى بغيره خمسين جنيهاً، فإنه يكون قد أخطأ ويجب تصحيحه بجعل الغرامة عشرين جنيهاً فقط.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٤٧/٢/١٠

إنه لما كان القرار الوزاري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة قد عدل العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين فجعلها الغرامة التي لا تزيد على خمسين جنيهاً، كان من المتعين تصحيح العقوبة الموقعة عن الجريمة التي كان يعرئ عليها حكم المواد ١، ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و٤ فقرة ثانية و٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على وفق ذلك القرار الذي عدلها ما دام أنه قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى.

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٢

إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذي ولعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكاً لمن وجبت معاقبته على الفعل الذي إرتكب فيه. ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصي، لأن الإغلاق ليس عقوبة من العقوبات الواجب توقيعها على من إرتكب الجريمة دون غيره وإنما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها قد تصدى إلى الغير. كذلك لا يعترض بوجوب إختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المخكوم بإغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه.

الطعن رقم ١٤٩١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١
لا يجوز للمحكمة التي أعيدت إليها الدعوى أن تقضى على المتهم بعقوبة أزيد أو أشد من العقوبة التي
قضى عليه بها الحكم الذي نقض بناء على طعنه. ولا يغير من ذلك أن تكون قد قضت بوقف تنفيذ هذه
العقوبة، فإن وقف التنفيذ وخفض مدة العقوبة وإن كانا من دلائل الرأفة بالمتهم إلا أن لكل منهما في واقع
الأمر اعتباراته وظروفه على مقتضى أحكام القانون. وغكمة النقض في سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها أن
تخفف العقوبة إلى الحد الذي كان مقضياً به في الحكم المنقوض مع مراعاة وقف التنفيذ المقضى به في
الحكم الثاني .

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٤٧/٦/١٦
ليس للمحكمة الإستئنافية وهي تفصل في إستئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة المركز أن تحكم
بعقوبة تزيد على العقوبة التي لهذه المحكمة أن تحكم بها وهي - في المادة ٢ من قانون محاكم المراكز الحسب
الذي لا يزيد على ثلاثة أشهر .

الطعن رقم ٢٠٤١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٤
يجب ألا تقل عقوبة الغرامة على القذف بالحاصل بطريق النشر عن مائة جنيه .

الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٧
- إذا كان التاجر لجهله القراءة والكتابة قد عهد إلى كاتب بتقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التعمين،
فتأخر الكاتب عن تقديمها في الميعاد المحدد لذلك بسبب مرضه، فهذا لا يخلو التاجر من المسؤولية .
- إن القرار الوزاري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ قد إستبدل بنص المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤
لسنة ١٩٤٥ نهياً آخر جعل عقوبة المخالفة على عدم تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التعمين الغرامة
فقط على ألا تتجاوز الخمسين جنهماً. فالقضاء بالحبس والغرامة على هذه المخالفة يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٧
إذا كانت المحكمة قد عدت المتهم في جناية من المجرمين الأحداث اعتباراً بأنه لم يبلغ الخامسة عشر سنة
كاملة، وصرحت بأنه تعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات مما اضطرها إلى توقيع عقوبة الحبس في الحدود
الواردة بالمادة المذكورة، فإنها تكون قد أعطت، إذ كان لها أن تقدر العقوبة غير مقيدة بطلب الحدود لأن
القانون في المادة ٦٦ ع يوجب بالنسبة إلى الحدث إبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة الحبس التي
لا تخضع لحكم المادة ١٧ ع.

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٣

منى كانت العقوبة التى قضى بها الحكم لا تتعدى حدود النص الذى يعاقب على الجريمة التى أدان المتهم فيها، وكانت المحكمة لم تقل بأنها شددت العقوبة عليه بسبب العود، وكان لا يصح فى القانون القول بتقييد الإستئناف المرفوع من النيابة العمومية بأى قيد إلا إذا نص فى التقرير به على أنه عن والعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة أو عن منهم دون آخر من المتهمين فى الدعوى، فإن النص على الحكم الإستئنافى بأنه شدد العقوبة المقضى بها ابتدائياً مع خلو ملف الدعوى من سوابق للمتهم وإستئناف النيابة لم يكن إلا لإحتمال وجود سوابق له، ذلك لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٢

لقاضى الموضوع الحرية فى تقدير العقوبة بحسب ما يراه بمقتضى سلطته الكاملة فى تقدير جسامه الجريمة وذلك مع مراعاة الحد الأقصى المخصوص عنه فى القانون. وإذا كان الأمر فى التشديد لا يتعلق بظرف مشدد منصوص عليه قانوناً لمحاكمة الإستئناف ليست مكلفة مطلقاً - إذا كان هناك إستئناف من النيابة بإبداء أسباب خاصة لتقدير العقوبة التى قضت بها حتى لو كانت هذه العقوبة زائدة على ما قضى به ابتدائياً .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

تقدير العقوبة داخل فى سلطة قاضى الموضوع وحده. ولا مراعاة حكمة النقض عليه فى ذلك.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨

إذا وقعت مخالفة ما لأحكام لائحة خصوصية لم تقرر فيها عقوبة خاصة على ما يقع من المخالفات لأحكامها فإنه يجب أن يشار فى الحكم الصادر بالعقوبة على تلك المخالفة إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات التى شرعت لهذه الحالة فإذا أغفلت الإشارة إليها كان الحكم معيباً خلوه من المادة التى أوكلت العقوبة بموجبه. وإذا وقعت من المخالفات جريمة أخرى مرتبطة بتلك المخالفة ورائت المحكمة - أخذاً بأحكام المادة ٣٢ - توقيع العقوبة الأخد عليه وجب أن يشار فى الحكم أيضاً إلى المادة التى طبقتها عن الجريمة الأخرى هى والمادة ٣٢ وإلا كان معيباً .

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٦/٥/١٩٢٩
الحكمة فى حل من الحكم بأى نوع تراه من نوعى الحبس : الحبس البسيط أو الحبس مع الشغل ما دامت
الرافعة جنحة .

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ٩/١/١٩٣٠
لا يجوز عند استعمال الرافعة فى جنابة أصل عقوبتها السجن بمقتضى المادة ١٧ المعدلة بقانون ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ أن تنقص العقوبة عن ثلاثة شهور .

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣١
لا يطعن على الحكم إلا تكون المحكمة استعملت الرافعة مع المتهم حتى لو كانت النيابة نفسها قد بينت لى
مراعاتها وجوب الرافعة به، إذ أن من أخص ما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع تقدير العقاب بعد لبوت
الإدانة دون أن يتقيد فى ذلك بأى رأى كان.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩
تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون، كما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع، وبسبب أن تكون ملزمة
ببيان الأسباب التى دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذى إرثته.

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ٦/١٠/١٩٦٩
إن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون، كما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة
ببيان الأسباب التى دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذى إرثته.

الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩
تقدير العقوبة وإيقاعها فى حدود النص المنطق من إطلاقات محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٩
جعلت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس فى جريمة القتل الخطأ
سنة أشهر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه، فإنه يكون
قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه، إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة، عقوبتين
تخييريتين، وكان تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضى الموضوع، فإنه يعين أن
يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٤

من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى أرثته، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم استجابة المحكمة لطلبه إستبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس المقضى بها عليه فى غير محله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤

من المقرر أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع ومن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها عليه، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه بل خص به قاضى الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رايه.

الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥

١) لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بصفتهن موظفين عموميين " بالبنك الأهلى فرع ... " اضروا عمداً بأموال تلك الجهة التى يعملون بها، وسهلوا لغيرهم الإستيلاء عليها، وزوروا محركاتها واستعملوها وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقاً للمواد ١/١١٣، ٢، ١٦ مكرراً ١/١٨، ١١٨، مكرراً ١/١٩، ١١٩ مكرراً ١/١٤ هـ، من قانون العقوبات وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعنين بوصف أنهم بصفتهن موظفين عموميين " مستخدمين بالبنك الأهلى " وهو إحدى الجهات المعيرة أموالها أموالاً عامة " تسببوا بخطفهم فى إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التى يعملون بها وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم فى أداء وظائفهم وإخلاصهم بواجباتهم بأن لم يفتنوا إلى تجاوز الموظف المتوفى " لإختصاصه فى العمل المسند إليه وإلى تدخله فى اختصاصات الآخرين من موظف البنك وظهوره بين أقرانه فى جنابات البنك بمظهر يفوق حجمه فى العمل مما مكته أن يضيف لحسابه الشخصى وحساب غيره دون حق أموال البنك التى تم الإستيلاء عليها، الأمر المنطبق على المادة ١٦٦ مكرراً ١/ من قانون العقوبات وقد دانت المحكمة الطاعنين بهذا الوصف دون أن تلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه. لما كان ذلك، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الإهمال إلى الطاعنين وهو عنصر لم يرد فى أمر الإحالة ويتميز عن ركن تعمد الإضرار الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية وكان هذا التعبير الذى أجرته المحكمة فى التهمة الخاصة به من تعمد الإضرار إلى الخطأ الذى ترتب عليه ضرر جسيم ليس بمجرد تغير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعنين فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل فى التهمة عملاً

بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها بإسناد عنصر جديد لتهمة الإضرار العمدي لم يكن وارداً في أمر الإحالة وهو عنصر إهمال الطاعين في الإشراف على أعمال رؤسهم مما أتاح له فرصة الاستيلاء لنفسه وتسهيل الاستيلاء لغيره على أموال البنك في غفلة منهم الأمر الذي كان يعين معه على الحكمة لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل، وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهم ولكل من اُحكموا عليهما ولو لم يطلعنا بالنقض في الحكم المطعون فيه لإتصال الوجه الذي بنى عليه النقض بهما ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

٢) لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه في مقام تحصيله لوقائع الدعوى وما قام به موظف البنك المتوفى قوله " الأمر الذي يمكن هذا الأخير من الإفلات على إختصاصات موظف البنك والتدخل فيها قاصداً من ذلك إستثمار الوضع لصالح نفسه ولصالح المتهمين السادس والسابع " التاسع في التوبى " وإجراء ما يعن له من عمليات إجابة وخضم مزورة وغير صحيحة أسفرت عن إستيلائه من أموال البنك على مبالغ أضيفت بحسابه الشخصي دون وجه حق قدرها ٩٥٠٠٠ جنهما ومبالغ قدرها ١٩١,٢٤٧٣ جنهما حمل بها حسابات العملاء و..... و..... وأيضاً المتهمين و.... في بعض من حساباتهما على نحو ما جاء بالتحقيقات وذلك دون علم من هؤلاء جميعاً " عاد في معرض إدانة الطاعين وأورد قوله " وبعد تحديد مركز المتهمين الخمسة الأول على أساس الخطأ المسبب للضرر الجسمي على نحو ما سلف فإنهما يكونا قد إشتراكا مع الموظف المتوفى بالإتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة تسهيل الإستيلاء لكل منهما على أموال البنك الذي كان يعمل به هذا الموظف كما إشتراكا بهذين الطرفين في تزوير المستندات اللازمة لهذا التسهيل وفي جريمة الإضرار العمدي بأموال البنك " . لما كان ما تقدم، فإن إعتاق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لنشاط الموظف المتوفى وعلم الطاعين بهذا النشاط بالنسبة للخصم والإضافة والذي كان قوام عملية الإستيلاء على أموال البنك بذل على إختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الناجبة الأمر الذي يستحيل معه على محكمة النقض أن تصرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى، فضلاً عما تبين عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذي يؤمن معه عطفها في تقدير مسؤولية الطاعين ومن ثم يكون حكمها متخذاً في أسبابه متافضاً في بيان الواقعة تافضاً بعبه بما يستوجب نقضه .

٤) لما كانت المادة ٢٠٨ مكرراً د من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأولى على أن " لا يحول إنتضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم

النصوص عليها في المواد ١١٢، ١٣٢ فقرة أولى وثانية ورابعة، ١١٣ فقرة أولى، ١١٤، ١١٥ من قانون العقوبات " كما نصت فقرتها الثانية على أن " وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة الموصى لهم وكل من اتهم فائدة جديدة من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذاً في مال كل منهم بقدر ما إستفاد " وكان الحكم المطعون فيه لم يدل على إستفادة كل وارث من الجريمة ولم يحدد مقدار الفائدة، من الأموال العامة التي نسب لورثة الإستيلاء عليها والتي يعتبر إلزامهم بردها بمثابة عقوبة، فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه (٥) صور له الصادرة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بالخطأ في القانون .

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣

(١) من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها .

(٢) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصولها في الأوراق .

(٣) من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فلمحكمة الموضوع أن تلتمس عن دليل النفي ولو حمله أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي ثبتت لديها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى، ومن ثم فإن ما يفرضه الطاعن بأن الحاوية سلمت لأمين المخزن وقفلها وأختامها سليمة وأنه لا يتصور تمكن الجناة من فتحها ثم إعادتها إلى الحالة التي كانت عليها من قبل وإن الثابت من محضرى الجرم وفرض الأختام سلامة قفل وأختام الحاوية كل ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(٤) من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال في ذمة التهم بإختلاسه حتى الحكم عليه، وأن الرد في جميع صورته لم يشرع للعقاب أو الزجر إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .

(٥) من المقرر أنه لا إعفاء من العقوبة بغير نص .

(٦) من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إليه لأسبابه إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق .

(٧) لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها " فقد دلت بصريح

عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بقوتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة التالية من المادة ٣٢ سالفة الذكر، إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بقوتها. لما كان ذلك، وكان الفعل الذي قاربه الطاعن وباقي المحكوم عليهم يتناولوه وصفان قانونيان، إختلاس بضائع مملوكة لإحدى وحدات القطاع العام وتهريب هذه البضائع بإدخالها إلى البلاد وتعمد إختفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها، إذ أن فعل إختلاس المتهمين هذه البضائع يتحقق به الركن المادي لكل من جرمي الإختلاس المؤثفة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات وتهريبها المؤثفة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والإعتداد لحسب بالجريمة ذات العقوبة الأشد وفي جريمة الإختلاس والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٢، ١١٨ من قانون العقوبات، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجرمى الإختلاس والإشتراك فيه، العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

٨) من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المستندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت في محضره ما يجب به التهم بما في ذلك إعرافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى للمحكمة أن تستد إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى، على بساط البحث في الجلسة ولها أن تعول على ما تضمنته محضر جمع الإستدلالات من إعراف ما دامت قد إطمأنت إليه .

٩) من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تفسير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سالفة ولها سلطة

مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من ادوار التحقيق بما في ذلك محضر الضبط متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع .

١٠) من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما في أن يدلع بطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن من تناقض في شأن بطلان محضر جمع الاستدلالات وما تضمنه من إعترافات، وأخذ الحكم بأقوال المتهمين الثاني والرابع في حقه رغم إطراحه أقواله وأقوال الطاعن بهذا المحضر يكون غير سديد وتحل الجادلة في هذا الشأن إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة مما لا يجوز الحوض فيه أمام محكمة النقض .

١١) من المقرر أن الإشتراك بالإتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المفق عليه، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، وإذا كان القاضي الجسائي حراً في أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له - إذا لم يقم على الإشتراك دليل مباشر من إعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الإستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

١٢) إن الإتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة كل من المشتركين فيه، ولا يشترط لتوالمه معنى ولت معين فمن الجائز عقلاً وفانوناً أن تقع الجريمة بعد الإتفاق عليها مباشرة .

١٣) لما كانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات قد نصت على إنه " فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على الجاني بالعزل " وكان الطاعن قد دين بالإشتراك في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وعاقبه بالسجن لمدة ثلاث سنوات أن تعامله بالرافة وتقتضى عليه بعقوبة الحبس ومن ثم لقد تخلف شرط تطبيق المادة ٢٧ من قانون العقوبات لتوقفت مدة العزل، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة العزل - دون توقيت مدته - قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

تقدير ظروف الرافة من محكمة الموضوع إنما يكون بالنسبة للواقعة الجنائية التي ثبتت لديها قبل التهم فإذا عتبرت المحكمة المتهمين الثاني والثالث شريكين في جرمي القتل مع سبق الإصرار وعاملتهما بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأولعت عليهما عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة - فهذا مفاده أنها أدخلت في اعتبارها الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات وهي الإعدام ثم نزلت بها إلى العقوبة التي أباح لها هذا النص النزول إليها جوازياً، وكان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل

بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقاً للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات، وما دامت لم تعمل ذلك فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلاً مع الواقعة التي ثبتت لديها .

الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٦

لما كانت المادة ٤٦ من قانون العقوبات قد نصت على أن عقوبة الشروع في الجناية التي عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة هي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن وكانت عقوبة جناية السرقة بالإكراه في الطرق العامة أو في إحدى وسائل النقل طبقاً لنص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات هي الأشغال الشاقة المؤقتة، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة الشروع في السرقة بالإكراه في الطريق العام وفي إحدى وسائل النقل البرية وأعمل في حقه المواد ٤٦، ٤٥، ٣١٥/٢ من قانون العقوبات وقضى بمعالجته بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً يكون قد خالف القانون بتجاوزه نصف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مما يقتضي هذه المحكمة - لمصلحة الطاعن وإعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إن تدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون ولو لم يرد ذلك بأسباب الطعن.

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٢

إن نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجري على أنه إذا كان الإستئناف مرفوعاً من غير النيابة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لصالح رافع الإستئناف. ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لذلك النص أنه وإن كانت العبرة في تشديد العقوبة أو تخفيفها هي بدرجة الغلط في ترتيب العقوبات، إلا أنه إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بدعوى من العقوبة، الحبس والغرامة، فليس للمحكمة الإستئنافية أو تزيد مقدار الغرامة وأن خفضت عقوبة الحبس أو أبقت تنفيذها ما دام أنه المستأنف وحده ولا تكون قد أضرت الطاعن بإستئنافه إذ لم تحقق له ما إبتناه من براءة أو تخفيف للعقاب طالما أنها أنزلت به كلا النوعين من العقوبة. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الحكم الابتدائي قد قضى حضورياً بمعالجة الطاعن بالحبس سنة واحدة مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه عن كل فدان وكسوره وإذ طعن عليه بالإستئناف وحده دون النيابة العامة فقد عدله الحكم المطعون فيه بأن نزل بعقوبة الحبس إلى ستة أشهر فقط مع وقف تنفيذها وإرتفع بعقوبة الغرامة إلى عشرة آلاف جنيه بغير تعدد.

الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٨٥

- لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والأتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن " يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه " كل من حاز أو إحرز أو إشتري أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهراً مخدراً وكان بقصد الأتجار أو أتجر فيها بأية صورة وذلك لى غير الأحوال المصرح المصرح بها فى هذا القانون ". ولما كانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة. وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل العقوبات المقررة للحرية وحدها فى مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رافة القضاة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة إحرز مخدر بقصد الأتجار إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتى لا يجوز النزول بها إلا إلى العقوبة التالية مباشرة إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات كما لم يلتزم عند توقيع العقوبة - الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقرر لها فى الفقرة ٣ من المادة ٣٤ سالفه البيان فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاينة المطعون ضده الأول بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه بالإضافة إلى المصادرة المقضى بها.

- لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان المطعون ضده الثانى بها وأورده على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة أنهى إلى عقابة بالمواد ١، ٢، ٣/١٧، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبلدين ١٥، ٥٧ من المجدول رقم ١ المعدل الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ثم أوقع عليه عقوبة الحبس لمدة سنة وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة، ولما كانت المادة ٢٠ من قانون العقوبات تنص على أنه " يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاينة المطعون ضده الثانى بالحبس البسيط لمدة سنة مع أنه يعمين القضاء بالحبس مع الشغل لمدة سنة بالتطبيق لأحكام المادة ٢٠ سالفه الذكر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يصين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣

من المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته ولما كانت العقوبة التي أنزها الحكم بالطاعن مقررة قانوناً لجرمة القتل العمد المقتون بجنابة والتي دانه الحكم بها عملاً بالمادتين ٢٣٤، ٣١٦ من قانون العقوبات فإن معناه في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٤٠٦٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٣

لما كانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجلبج بصفة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر والصرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم، وإذا كانت جريمة مخالفة أحكام المراقبة التي قارنها الطاعن قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة بموجب المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن الوضع تحت مراقبة البوليس، فإنه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها.

الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٦

تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب أن تسأل عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته فإن ما يبرره الطاعن بشأن عدم تناسب العقوبة مع الأفعال المسندة إليها يكون في غير محله .

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠

من المقرر أن إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته.

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨

لا مصلحة للطاعن فيما يبرره من أنه شريك في الجريمة وليس فاعلاً لها لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها المقررة للشريك طبقاً لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٧

لما كان الحكم المطعون فيه - وقد دان الطاعن بجرائم الرشوة والإخلال عمداً بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب وإحتياجاته وتسهيل الإستهلاء على مال للدولة بغير حق المرتبطة بجريمة التزوير فى محررات رسمية وإستعمالها - قد أوقع عليه عقوبة الجريمة الأولى بإعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره فى صدد جريمة الإخلال عمداً بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب وإحتياجاته.

الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٨

لما كان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة هو ما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع، وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآته .، ومن ثم فإنه فضلاً عن إنتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره فى هذا الخصوص فإن هذا الوجه من التمسك يكون غير سديد .

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٨

من المقرر أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى إرتأته فإن ما يثيره الطاعن عن مقدار العقوبة التى أوقعتها المحكمة عليه والمحكوم عليه الأول بالمقارنة بالعقوبة التى أوقعتها على المحكوم عليهما الثالث والرابع لا يكون مقبولاً .

* الموضوع الفرعى : تنفيذ العقوبة :

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٢

من المقرر أن العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين : الأولى مرحلة القضاء بالعقوبة والثانية مرحلة تنفيذها . وبالنسبة للمرحلة الأولى - أى مرحلة القضاء بالعقوبة - فإنه يحكمها مبدأ أساسى لا يرد عليه إستثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ومقتضاها ألا يحكم بالعقوبة - أياً كان نوعها بما فى ذلك الغرامة - إلا على من إرتكب الجريمة أو شارك فيها ومؤداه كذلك أن يوقع الجزاء الجنائى على كل من ساهم فى إرتكاب الجريمة بحيث يتعدد هؤلاء المساهمين ولا يبنى الحكم به على أحدهم عن الحكم على الباقين وتطبيقاً لهذا المبدأ الصام فى المسؤولية الجنائية نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون العقوبات على أنه إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فأعلن كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على إنفراد . وبالنسبة للمرحلة الثانية - أى مرحلة تنفيذ العقوبة فإنه وإن كان الأصل هنا أيضاً هو مريان مبدأ شخصية العقوبة بحيث لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه فى نطاق مسئوليته ولا تصيب غيره، إلا أن الشارع نص فى

حالات محدودة وإرادة على سبيل الخصر - وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها - على التضامن في المسؤولية بين المحكوم عليهم أي أنه إذا حكم على أكثر من شخص في جريمة واحدة كل بعقوبة الغرامة فللدولة إقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها عليهم جميعاً من واحد منهم فقط، ويكون لهذا الأخير أن يرجع على شركائه المتضامين معه - تطبيقاً للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني - كل بما أداه عنه مما قضى عليه به من غرامة، والتضامن في هذا المقام لا يقصد به توقيع جزاء عقابي ولكن مجرد تحقيق مصلحة مالية بحسب الخزنة العامة بما يتبعها من يسر في تحصيل الغرامات المقضى بها في خصوص أنواع معينة من الجرائم تستلزم طبيعتها الخاصة إتخاذ مثل هذا الإجراء الوقائي وخروجاً على المبادئ العامة. ومن قبل ذلك ما نصت عليه المادة ٨٧ الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل من أنه : يكون أصحاب العمل مسؤولين بالتضامن فيما بينهم عن أية مخالفة لأحكام هذا الفصل. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٢١ من القانون المذكور تنص على أنه " يعاقب كل من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تطبيقاً له بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألفي قرش " ومفاد نص المادتين ١/٨٧، ٢٢١ سالفتي الذكر وتطبيقاً للمبادئ التي سبق سردها، أنه إذا حكم بالغرامة على أكثر من شخص لمخالفته أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون العمل فإنهم يكونون متضامين في أداء هذه العقوبة، أي يكون للدولة إقتضاء مجموع مبلغ الغرامات المحكوم بها من أي واحد منهم، دون أن يفيد ذلك بحال من الأحوال الحكم بتقسيم مبلغ الغرامة المحكوم بها على مرتكبي الجريمة بحسب عددهم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان كلاً من الطاعن والمتهم الآخر باعتبارهما صاحبا عمل وغرامة منفردة - مستقومة الدولة بتحصيلها بالتضامن فيما بينهما إعمالاً لنص المادة ٨٧/١ من قانون العمل - لا يكون قد مخالف القانون في شيء ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غرضاً ولا يعتد به.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ مكتوب فقهي، صفحة رقم ٢٣ ٨٦٦ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه بل خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه.

الطعن رقم ٢٦٥٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٠

لما كانت العقوبة المقررة لأشد الجرمين وهى جريمة التعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القانمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات أو مقاومته بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل، هى الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ستة شهور بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها، لما هو مقرر من أن تلك المادة تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رافة القضاء. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون له إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٠ سائلة البيان بالإضافة إلى عقوبة الحبس القضى بها، يكون قد خالف القانون مما يعين معه تصحيحه بتفريم المظنون ضده ثلاثة آلاف جنيه بالإضافة إلى عقوبة الحبس المحكوم بها عن تهمة المقاومة والإتلاف الممد.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٣٨/٢/١٤

إنه وإن كان حكمه الموضوع أن تفسر العقود والإقرارات وتزولها إلا أنه يجب عليها مع ذلك ألا تخرج فى تفسيرها عما تحمله عباراتها مع ما أحاط بها من ملازمات، وحكمة التقضى مرالبة ذلك. فإذا كان المبنى عليه قد تنازل يوم الحادثة فى محضر التحقيق عن حقه قبل التهم الذى أحدث بأصبعه جرحاً، ثم تضاعف الجرح بعد ذلك وخلف عاهة مستديمة بالإصبع، فهذا التنازل لا يشمل التعويض عن العاهة لأن المبنى عليه لم يقدر، عند تنازله، حدوثها. فإذا رفضت المحكمة - إعتماً على هذا التنازل - الدعوى المدنية التى أقامها المبنى عليه فإنها تكون قد أخطأت فى تأويل التنازل، ويكون حكمها متيناً نقضه .

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

لا محل للمقول بأن المادة ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن السيارات وقواعد المرور قد أجازت للقضى سحب رخصة قائد السيارة إذا حكم عليه لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له مما كان يقتضى من المحكمة أن تجعل أمر إيقاف تنفيذ العقوبة - المقتضى بها على الطاعن فى جريمة السرقة القائمة ضده - شاملاً لجميع الآثار المترتبة على الحكم، وذلك لإفقاط الصلة بين حكم تلك المادة التى تقتصر إعمالها على مخالفة قانون المرور وبين واقعة الدعوى وقضاء الحكم المطعون فيه إدانة الطاعن بجريمة السرقة.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٦

- لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت على أن يعاقب بالحبس والعزل كل من موظف عمومي إستعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو أية جهة مختصة، وكذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي إمتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر بما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً في اختصاص الموظف مما مفاده إشرائط الشارع أن يقوم طالب التنفيذ بإنذار الموظف المختص المطلوب إليه التنفيذ لتحديد بدأ مهلة الثمانية أيام الممنوحة للتنفيذ خلالها والتي يستحق العقاب بالقبضائها إذا إمتنع عمداً عن التنفيذ.

- من المقرر أن إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات إجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ أيما كان نوعه - وإلا باطلاً، ولا يفي عنه مجرد إعلان الموظف المختص المطلوب إليه التنفيذ بصحيفة اللجنة المباشرة المرفوعة عليه بطلب عقابه لنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات، ذلك بأنه لا يتصور أن يكون الشارع بإغفاله النص على هذا الإجراء في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد قصد الخروج عن القواعد العامة لتنفيذ الأحكام إذ أن الغاية التي إستهدفها الشارع من سبق إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً لنص المادة ٢٨١ من قانون المرافعات إنما هي إعلانه بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتحديد إمكان مزاولة إستيفاء السند المتلف به جميع الشروط الشكلية والموضوعية. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر، فإنه يكون قد إلتزم بالصواب، ولا يغير من ذلك أن يكون السند التنفيذي قد أعلن من قبل لغير المطعون ضدهما إذ الأصل عدم جواز العقاب إلا لمن تحققت بالنسبة له أركان الجريمة لأن العقوبة شخصية لا يحكم بها إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون إعداد بما إذا كانت هذه السلطة قد إتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها، فإن المطعون ضده الثاني إذ مثل أمام المحكمة الإستئنافية للفصل في إستئنائه عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الإستئناف ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع إستئنائه قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٤٩٢ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٣٧ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٩
لما كان لا بشرط فى تنفيذ الحكم تحريروا أمر التنفيذ تمهيداً لإيداع المتهم السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية بل يكفى أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهينة على التنفيذ قبل الجلسة دون إعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد إنقضت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها.

*** الموضوع القرعى : رد الإعتبار :**

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٣ مكتب قضى ٤ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٣٠
إن المادة ٥٩ من قانون العقوبات تنص على أنه : " إذا إنقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر فى خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن. " فإذا كانت مدة الإيقاف لم تنقض على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عندما قدم طلب رد الإعتبار، ولم تكن قد إنقضت عند الحكم بإعادة اعتبار الطالب إليه، فإن طلب رد الإعتبار لا يكون مقبولاً، إذ العقوبة فى هذه الحالة ما زالت معلقة تنفيذها مما يقتضاه الإنتظار حتى تنقضى .

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ مكتب قضى ١١ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٥
مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الإعتبار عنه لا تقطع إلا بصور حكم لاحق- لا بمجرد الإتهام، ولم يورد الشارح فى قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتناول مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الإعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣١ مكتب قضى ١٢ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٦١/٦/٥
يجب لرد الإعتبار بقوة القانون بالنسبة إلى المحكوم عليهم بعقوبة جنحة، فى غير ما ذكر فى البند " أولاً " من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية، أن يمضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عادلاً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة إثنتى عشرة سنة. فإذا كان الثابت أن عقوبة الغرامة المقضى بها على طالب رد الإعتبار لم تنفذ بها عليه إلا فى حدود القدر الذى يجوز فيه التنفيذ بطريق الإكراه البدنى، وهو ما لا يجاوز ثلاثة أشهر عملاً بنص المادة ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية، فلا تبرا ذمته إلا باعتبار عشرة قرووش عن كل يوم طبقاً لحكم المادة ٥١٨ من القانون المذكور، وكان باقى مبلغ الغرامة المحكوم به والذى لم تبرا منه ذمة المحكوم عليه قد سقط بمضى المدة المسقطه للعقوبة فى الجنح وهى خمس سنين اعتباراً من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التنفيذ التى إنقضت فى مواجهته عملاً بحكم المادتين ٥٢٨ و ٥٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، وكانت المدة

اللازم توافرها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد انقضت عملاً بحكم البند " ثانياً " من المادة ٥٥٠ سالفة البيان، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن اعتبار الطالب قد رد إليه بحكم القانون لمضى أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة يجالي التطبيق السليم للقانون .

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١

تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة إثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنابة أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق مما يوجب التحقق من إنقضاء الأجل المنصوص عليه في تلك المادة على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساساً للطرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .

الطعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦

— لا يجوز رد الاعتبار بحكم القانون طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا بمضي إثني عشرة سنة محسوبة من تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة.
— لا يحتاج بدعوة الانتخاب دليلاً على رد الاعتبار قضاء لأنه لا يكون إلا بالحكم الدال عليه.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨

إن كشف القانون بما قرره في الفقرة الأولى من المادة ٥٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية عن قاعدة عامة تسرى على نوعي رد الاعتبار - القضائي والقانوني - مفادها أن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس من العقوبات التي لا تبدأ المدة اللازمة لرد الاعتبار بالنسبة لها إلا بعد إنتهاء مدتها، ومن ثم فهو قد إستثنى بعد أن أوردتها في صدد أحكام رد الاعتبار بحكم القضاء عن الصود إلى ترديدها عند بيان أحكام رد الاعتبار بحكم القانون. ولما كان ما قال به الحكم المطعون فيه من أن المدة المنصوص عليها في المادة ٥٥٠ من القانون المذكور لزوال أثر الحكم إنما تبدأ من تنفيذ العقوبة الأصلية هو تخصيص لا يحمله نص هذه المادة التي لم تفرق بين عقوبة أصلية وغير أصلية، فإنه بما إنتهى إليه من عدم توافر الظرف المشدد في جرمي إحراز السلاح والذخيرة المنسوبين إلى الطعون ضده تأسيساً على أن المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون قد انقضت بالنسبة إلى العقوبة الأصلية دون أن يعنى الحكم ببحث عقوبة المراقبة المقضى بها وما تم بشأن تنفيذها، يكون قد أخطأ في تأويل القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٦٨

إن المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ تقضى بمعاينة من يجوز أو يحرز سلاحاً نارياً أياً كان نوعه بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرة " ب " من المادة السابقة بأن سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التى صدرت فيها هذه العقوبة، جنابة بصرف النظر عن نوع الجريمة التى صدرت فيها هذه العقوبة، إلا إذا كان قد رد إعتبار عنها بحكم قضائى أو بحكم القانون بانقضاء أثنى عشرة سنة من تاريخ إنتهاء تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمعنى المدة طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية، وإذا تعددت العقوبات المحكوم بها أسندت المدة إلى أحدث الأحكام وفقاً للمادة ٥٥١ من القانون المذكور، والذي لم ينسخه قانون الأسلحة والذخائر فى شأن الآثار المترتبة على رد الاعتبار بنوعيه القانونى والقضائى .

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١١/١٤/١٩٧١

تنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يجب لرد الإعتبار " أن يكون قد إنقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنابة أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة فى حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمعنى المدة " . كما تنص المادة ٥٤١ من ذات القانون على أنه " إذا كان الطالب قد صدرت ضده عدة أحكام فلا يحكم برد إعتباره إلا إذا تحققت الشروط المنصوص عليها فى المواد السابقة بالنسبة إلى كل حكم منها . على أن يراعى فى حساب المدة إسنادها إلى أحدث الأحكام " . ومعنى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٦ برد إعتبار المطعون ضده إليه فى حين أن البين من صحيفة الحالة الجنائية أنه قد حكم عليه حضورياً بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢ بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين مع وقف التنفيذ فى جنحة . وكانت مدة الإيقاف لم تكن قد إنقضت بعد مما يقتضاه أن طلب رد الإعتبار لا يكون مقبولاً إذ العقوبة فى هذه الحالة ما زالت معلقاً تنفيذها ويعين الانتظار حتى تقضى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ٦/٤/١٩٧٢

تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٥ رد الإعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة الجنحة متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة جنابة أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بqlم السوابق ورتبت

المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار هو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وروى كل ما يوجب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر آثاره الجنائية ولم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتناظر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الإعتناء السابقة رغم سقوطها، وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أورد في مدوناته ما ثبت من الإطلاع على مذكرة الإفراج عن المطعون ضده الأول تحت شرط - إلا أنه أفصح وهو بصدد إطراح الظرف المشدد من الجريمة المسندة إليه عما تقتضي به المادة ٥٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبدئ المدة إلا من التاريخ المقرر لإنتضاء العقوبة، وبعد أن أورد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية خلص إلى القول " وغنى عن البيان أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الإعتبار لا تقطع إلا بصور حكم لاحق لا بمجرد الإتهام تأسيباً على ما تقدم يكون قد زال أثر الحكم الصادر ضد المتهم الأول " المطعون ضده الأول " ورد إعتباره إليه بحكم القانون ". وما أوردته الحكم في محله وبمقتضى صحيح القانون بما دل عليه سنده - في إطراح الظرف المشدد - وهو مضى ست سنوات على التاريخ المقرر لإنتضاء العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه. وبذلك لا يبدو أن يكون مرد طعن النيابة إلا مجرد شبهة قامت لديها من إستعراض الحكم لما تضمنته الأوراق عن الإفراج تحت شرط - وهو ما لم يتساند إليه الحكم في قضائه وإعتائالها نظراً غير مديد مؤداه إحتساب المدة المقررة لرد الإعتبار من تاريخ إنتضاء العقوبة في السابقة حتى تاريخ الواقعة موضوع المحاكمة، مع أن مقتضى التطبيق الصحيح للقانون هو إسناد نهاية المدة إلى تاريخ الحكم على ما سلف إيراده .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١١

لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية مضى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة التي عشرة سنة دون أن يصدر خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنابة أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق، وربت المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية على رد الإعتبار محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزاول كل ما يوجب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتناظر مع هذه القاعدة العامة يؤدي إلى الإعتناء السابقة رغم سقوطها، ولما كان مفاد المادة ٥٥٠ سالف الذكر أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الإعتبار عنه لا تقطع إلا بصور حكم لاحق لا بمجرد الإتهام، وكان الساب من الأوراق أن الطاعن نفذ العقوبة المحكوم بها عليه في الجنائية ... وقد إنتهى تنفيذها في ١٩٦٠/٣/٣٠ ثم صدر

الحكم عليه في الدعوى الحالية بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٢ ولم يبت صدور حكم عليه بعقوبة عن جريمة مما يحفظ عنه صحيفة الحالة الجنائية في الفترة ما بين التاريخين وهي تزيد على إثني عشرة سنة ميلادية، ومن ثم فإن الطاعن يكون قد رد إليه إعتباره بقوة القانون ويكون الحكم المطعون فيه، إذ أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة للطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ مكتبي: قضى ٢٤ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣

اشكمت مكلفة بأن تمحى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً. ولما كان الثابت من الإطلاع على صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بالمقررات المضمومة والتي كانت تحت بصر اشكمت - أن المطعون ضده سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها كما حكم عليه في قضية اللجنة رقم ١١٢٦ لسنة ١٩٦٠ أبشواى باخس شهراً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة لإشتياء فإن المطعون ضده يدخل في عموم نص الفقرتين ج، ومن المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر ويتوافر بالنسبة له الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور ما دامت الأحكام الصادرة ضده قائمة ولم يلحقها رد إعتبار بحكم القانون. ولما كانت اشكمت قد أغفلت الأثر المترتب على سبق الحكم المطعون ضده بالأحكام الواردة بصحيفة سوابقه الجنائية، فإن الحكم يكون منطوياً على عطا في تطبيق القانون، غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الإعتبار بحكم القانون إلى اعكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الإعتبار بحكم الحكم القاضي بالإفاداة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يوجب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتألف مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الإعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم إنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي تخلفت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثة من قانون الأسلحة والذخائر، وكانت الأوراق قد علمت مما يعين على التحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد إعتبار المطعون ضده لما ينقض، فإنه يعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥

لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في جرعة غير ما ذكر في الفقرة أولاً من المادة متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عادلاً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشر سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنابة أو جنحة مما يحفظ عنه بصحيفته بقلم السوابق، ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال ما يوجب عله من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتناظر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم إنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التى اتخذت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثاً من قانون الأسلحة والذخائر. لما كان الأصل في إحصاء الأجل المتقدم هو من تاريخ إنقضاء العقوبة في السابقة وإسناد نهايته إلى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة ولا عبرة في هذا الصدد بتاريخ صدور الحكم القاضي بالعقوبة في السابقة على نحو ما ذهب الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك، فإنه كان على المحكمة أن تحصى مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة. أما وهي لم تفعل وإحسبت هذه المدة من تاريخ صدور الحكم بالعقوبة فإن حكمها يكون معيباً بالقصور ومنطوياً على خطأ في تطبيق القانون. بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى. لما كان ما تقدم وكانت الأوراق قد غلت بما يعين على التحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض. فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢١

لما كانت المادة ٢/٥٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد تضمنت أنه يجب لرد الاعتبار القضائي إلى المحكوم عيه أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنابة أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدد في حالة الحكم للمود. وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد حكم عليه بعقوبة جنابة حاله كونه عادلاً لمدة ثلاث سنوات في ١٩٦٣/٣/١٣ تم تنفيذها في ١٩٦٦/١/٢٩ ثم مراقبة لمدة ثلاث سنوات تنتهى في ١٩٦٩/١/٢٩ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد اعتبار المطعون ضده إليه في ١٩٧٩/٣/٢٩ قبل إنقضاء مدة إثني

عشرة سنة على تاريخ تنفيذ العقوبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه ولما كان موضوع الطلب صالحاً للفصل وهو خطأ الحكم المطعون فيه في قضائه برد إعتبار المطعون ضده مما يتعين معه الحكم برفض طلب رد إعتبار المطعون ضده إليه.

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢٢ صفحة رقم ١٩٣٢/١/٤ بتاريخ

إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ سنة ١٩٣١ صريحة في إجازة رد الإعتبار إلى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة ونصها مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم بها. فسواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به، وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة للحرية أم غير ذلك، وسواء أترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء من ذلك فالنص يشملها جميعاً ولا يفرق بين نوع وآخر منها. وتقليد النص الوارد بصيغة الإطلاق لا يجوز إلا إذا وجد ما يدعو إليه كلبس في صيغة النص أو غموض في عبارته يجعل النص غير مفهوم إلا على صورة التقييد أو يذهب بمحكمته إذا أخذ على إطلاقه. أما إذا لم يكن شيء من ذلك بل كان النص صريحاً في عبارته لا لبس فيه ولا إيهام فلا يجوز أن تضاف إليه قيود أجنبية عنه ولا أصل لها في نفس التشريع. وإذا لم يستقيم القول بأن قصد الشارع من وضع هذا القانون إنما هو فقط إعادة الإعتبار للمحكوم عليهم بعقوبة من شأنها أن يوجب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق وأن الذي حدا بالشارع إلى التفكير في وضعه ليس إلا الرغبة في تنظيم طريقة قانونية للحالات التي كانت تقدم من أجلها الطلبات إلى وزارة الحفانية بالتماس العفو لرفع عدم الأهلية المقرر كمعقوبة تبعة في قانون العقوبات أو المنصوص عليه في قانون الانتخاب - لا يستقيم القول بهذا حتى مع التسليم بأن هذه الحالات هي التي حفزت الشارع إلى التفكير في وضع هذا القانون ما دام نصه يتسع لهذه الحالات ولغيرها مما يصح أن يطلب فيها رد الإعتبار عند توفر شرائطه. إذ المعلوم أنه متى كان النص عاماً وجب الأخذ بعمومه لا بخصوص مبه.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١٨

إن القانون إذ أجاز رد الإعتبار للمحكوم عليهم بعد مدة من الزمن فإن غاية من رد الإعتبار هي محو الآثار المؤبدة المترتبة على العقوبات الجنائية عن المحكوم عليهم الذين يدعوا سلوكهم إلى النفاذ بأنهم قوموا بأنفسهم. وذلك لا يتعارض مع القول بأن إنذار الإشتهاء ليس له أجل ينتهي فيه مفعوله. وإذا كان قانون رد الإعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم إلا من كان إنذاره مبنياً على أساس ثابت وعحق وهو الأحكام التي صارت بالإدانة فإن عدم إجازة رد الإعتبار إلى من بنى إنذاره على مجرد تعدد الإتهام أو على الشهرة

العام، لا على أحكام الإدانة، يرجع إلى نقص في قانون رد الاعتبار سها المشرع عن سده بنصوص صريحة لو تداركها لزال التفریق الذی لا مسوغ له بین ثنات المشبه فیهم .

الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٢
إن إعادة الاعتبار إلى المحكوم علیه معناها عده نقي السورة حسن الخلق، ولذلك لا یصح الحكم بإعادة الاعتبار إلى المحكوم علیه بالنسبة لبعض الأحكام دون بعض بل یجب أن یكون ذلك بالنسبة لكل الأحكام السابق صدورها علیه. ولا محل لرد الاعتبار إذا كانت الأحكام السابق صدورها علی طالبه معلقاً تنفيذها علی شرط، فإنه بمجرد مضي المدة القانونية المعلق التنفيذ فیها مع عدم وقوع جريمة من المحكوم علیه تقضي إلغاء وقف التنفيذ یعتبر الحكم بقوة القانون كأنه لم یكن، كما هی الحال تماماً فی رد الاعتبار. ولكن إذا طلب المحكوم علیه رد إعتباره بالنسبة لحکم صادر علیه بعقوبة واجب تنفيذها مع وجود أحكام أخرى صادرة علیه بوقف التنفيذ لا تزال قائمة لعدم انقضاء مدة الخمس السنوات علیها فإنه لا تصح إجابته إلى طلبه ولو كانت جمیع الشروط التي یطلبها قانون إعادة الاعتبار معروفة بالنسبة للحکم الذی هو موضوع الطلب، بل یجب فی هذه الحالة الإنتظار حتى تمضي تلك المدة، فلهذا تصیر الأحكام الصادرة بوقف التنفيذ كأنها لم تكن ولا یقی سوى الحكم المطلوب رد الاعتبار عنه ویصح إذن قبول الطلب.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٣
- لئن كان الحكم یرد الاعتبار یوتب علیه عملاً بنص المادة ٥٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية محذور الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما یوتب علیه من إعدام الأهلية والخمران من الحقوق وسائر الآثار الجنائية إلا أنه لا یمكن أن یوتب علیه بحر الجريمة فی ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أصبح من الواقع، والواقع لا یصح، ولئن أمكن أن تزول آثاره فضلاً أو قانوناً، فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبی عنه، والأمر فی ذلك بالنظر إلى قانون الخامة تقديری يرجع إلیه إلى المهمة التي تفصل فی طلبات القید متى كان تقديرها سالفاً.

- إن رد الاعتبار لا یکسب طالب القید بمجدول الخامة حقاً عمالماً فی القید.

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٩١/٦/٥
یجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة إلى المحكوم علیهم بعقوبة جنحة، فی غیر ما ذکر فی البند "أولاً" من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية، أن یمضى علی تنفيذ العقوبة أو العفو عنها مست سنوات إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم علیه عانداً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضي المدة فتكون المدة إنتی عشرة سنة. فإذا كان الثابت أن عقوبة الغرامة القضى بها علی طالب رد الاعتبار لم تنفذ بها علیه إلا فی

حدود المقدّر الذي يجوز فيه التنفيذ بطريق الإكراه البدني، وهو ما لا يجاوز ثلاثة أشهر عملاً بنص المادة ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية، فلا تراً ذمته إلا باعتبار عشرة قروش عن كل يوم طبقاً لحكم المادة ٥١٨ من القانون المذكور، وكان باقي مبلغ الغرامة المحكوم به والذي لم تراً منه ذمة المحكوم عليه قد سقط بمضي المدة المسقط للتعقوبة في المجتمع وهي خمس سنين اعتباراً من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التنفيذ التي اتخذت في مواجهته عملاً بحكم المادتين ٥٢٨ و ٥٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، وكانت المدة اللازم توافرها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد انقضت عملاً بحكم البند " ثانياً " من المادة ٥٥٠ سالفة البيان، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن اعتبار الطالب قد رد إليه بحكم القانون لمضي أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة بحالي التطبيق السليم للقانون .

*** الموضوع الفرعي : سقوط العقوبة :**

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٦٤ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦
إذ نصت المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية على سقوط العقوبة المحكوم بها بمضي المدد التي حددها، فإن أثر هذا السقوط أنه يحول فقط دون تنفيذ تلك العقوبة ويظل الحكم بها معتبراً يصبح إنجازه أساساً لنوافر الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون .

الطعن رقم ٦٧٦٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٣
لما كان الفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية قد نظم الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين العائنين ونصت المادة ٣٩٥ منه على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يظل حتماً الحكم السابق صدوره " ونصت المادة ٣٩٧ من ذات القانون على أنه " إذا غاب المتهم بمنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنيح ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة " وكان مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥، ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو الوصف الذي ترفع به الدعوى، فإذا رفعت بوصفها جنائية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويظل الحكم الصادر في غيبة المتهم بالتبض عليه وإعادة نظر الدعوى في حضوره، فإذا لم يمثل المتهم عند إعادة المحاكمة وجب اعتبار الحكم الغيابي قائماً. لما كان ذلك، وكانت الدعوى التي صدر فيها الحكم الغيابي على المطعون ضده قد رفعت إلى محكمة الجنايات بوصف أنها جنائية موقعة أنشئ بغير رضاها، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الحكم الغيابي الذي صدر فيها بتاريخ ٥-٣-١٩٧٨ -

علت أساس أن الواقعة جنحة هنك عرض - قابلاً للمعارضة وقضى بإعيار المعارضة كان لم تكن لتخلف المحكوم عليه عن حضور الجلسة، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على وجهه الصحيح بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٣٧/٥/٢٣

يبين من نصوص المواد ١٣ و ١٦ و ٢١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ أن إقامة البناء على غير جانب طريق عام أو خاص يستوجب العقوبة المقررة في المادة ١٦ من القانون سالف الذكر وهي تصحيح أو إكمال أو هدم الأعمال المخالفة فضلاً عن الغرامة .

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٢

إن القانون قد فرق بين الجنيح والمخالفات وبين الجنايات فيما يتعلق بأثر الحكم الصادر غيابياً بالعقوبة، ففى مواد الجنيح والمخالفات طالما لم يعلن هذا الحكم للمحكوم عليه فإنه لا يعتبر إلا مجرد إجراء من إجراءات الدعوى لا يوجب عليه سوى قطع المدة المقررة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية. وتبدأ من تاريخ صدوره مدة هذا التقادم. أما في مواد الجنايات فإن العقوبة المقررة بها غيابياً تكون من وقت صدور الحكم بها خاضعة لحكم سقوط العقوبة بالتقادم أسوة بالأحكام الحضورية. ولذلك فلا يجوز الحكم بإلغائه الدعوى العمومية بمعنى المدة في جناية صدر فيها حكم غيابي .

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٤١/٢/١٧

إنه لما كانت العقوبة المقررة للسرقة يعود هي وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٥١ وما يليها من قانون العقوبات هي الحبس أو الأضرار الشاقة أو الاعتقال في محل خاص، فإن ذلك يقتضى حتماً أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهمين بهذه الجرائم هي محكمة الجنايات، لأن الخيار في توقيع أى من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا للمحكمة التى تملك توقيع أشدها. ولذلك فإن كل حكم يصدر غيابياً على المتهم في إحدى هذه الجرائم يجب أن يعد كأنه حكم غيابي صادر على متهم بجناية، مهما كانت العقوبة المحكوم بها، ومواءمات الجرعة في صحيح وصفها بجناية أم جنحة. وذلك لأن المادة ٥٣ لقوة أولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات توجب بصفة عامة أن تتبع الأحكام المقررة للنية في الجنايات " المواد ٢١٥ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات " في حق المتهم الغالب على الإخلاق، بغض النظر عن نوع العقوبة المولعة عليه وعن وصف الفعل الذي أدين في ارتكابه، ما دامت الجرعة الصادر فيها الحكم لم تكن مقدمة إلى محكمة الجنايات بالتبعية على اعتبار أنها جنحة مرتبطة بجناية، إذ في هذه الحالة، وفي هذه الحالة وحدها، تكون إجراءات النية هي المقررة لمواد الجنيح. وذلك على مقتضى الاستثناء المنصوص عليه

فى الفقرة الثانية من المادة ٥٣ المذكورة. وإذن فذلك الحكم يظل حياً بحضور المحكوم عليه فى غيبته أو القبض عليه فى أثناء المدة المقررة لسقوط العقوبة المقضى بها فيه لا المدة المتعلقة بسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية للمعاقبة على الجريمة.

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢١
إذا كان قد مضى بين الحكم العائى الصادر على المتهم وبين علمه به مدة تزيد على ثلاث سنوات، أى أكثر من المدة المقررة فى القانون لإنقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة فى مواد الجنب، وكان الثابت فى الوقت ذاته أن هذا الحكم قد أعلن فى بحر هذه المدة إلى المحكوم عليه فى محله خطأً مع أخيه التى تقم معه فى مسكن واحد، فإن هذا الحكم لا يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية، وهى ثلاث سنوات، بل يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة، وهى خمس سنين، محسوبة من تاريخ إنقضاء الميعاد العادى المقرر للطعن فى الحكم، وذلك إلى أن تحصل المعارضة فيه ويثبت المحكوم عليه للمحكمة عدم علمه به، إذ علمه به يؤيده الظاهر المستفاد من حصول إعلانه فى محله بما يجب معه إرواضه فى حقه حتى يقم الدليل على العكس، وعندئذ تبث الدعوى العمومية من جديد ويعود معها مضى المدة المقررة لسقوط الدعوى وذلك بالنسبة إلى المستقبل فقط .

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ مكتب قضاى ١١ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٥
مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تقطع إلا بصور حكم لاحق - لا بمجرد الإتهام، ولم يورد الشارع فى قانون الأسلحة والمخاطر نصاً يتالف مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الإعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

* الموضوع الفرعى : عقوبة الإعدام :

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢١ مكتب قضاى ٢ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢١
إن كل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات هو أن تأخذ المحكمة رأى القضاى قبل إصدار الحكم بالإعدام ولكنها غير مقيدة بهذا رأى إذ أجاز لها القانون أن تحكم دونه إذا ما فات الميعاد من غير أن يديه. فتمت ما إتخذت المحكمة هذا الإجراء كان حكمها سليماً لا طعن عليه. وذلك النص لا يجعل لأحكام الإعدام طريقاً خاصاً فى الإثبات غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام.

الظعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٢١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٥

إن محل النيابة ذو صفة فى التقرير بأن الإجراءات التى نصت عليها المادة ٤٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد تمت لأن النيابة العامة هى صاحبة الشأن فى تنفيذ حكم الإعدام ولا تستطيع إجراء التنفيذ دون إتمامها.

الظعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

لا يفيد المتهمون فى طلب نقض الحكم - أن المحكمة أضافت من تلقاء نفسها إلى وصف التهمة ظرف الرصد، أو أنها عاملتهم بالمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثانية باعتبار أن الجنائين مقرضان ببعضهما برابطة الزمنية وأنهما وقتاً تحت تأثير ثورة نفسية إجرامية واحدة - ما دام أن ظرف سبق الإصرار التى رفعت به الدعوى - وأثبت الحكم توالفه - ولم يتناول المتهمون بأى مطعن - يكفى لتوقيع عقوبة الإعدام سواء بالنسبة إلى الفاعل الأسمى أو الشريك .

الظعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠

تصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم - وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الأمد المحدد للظعن أو بعده، وذلك حرصاً للشبهة بين حق النيابة وواجبها - حقها فى الظعن بطريق النقض فى الحكم بوصف أنها خصم عام - وواجبها فى أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٦ المذكورة .

الظعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨

مفاد نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض - أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة فى ذلك بمحدود أوجه الظعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة لتلك الأحكام، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه. ولما كان البطلان الذى لحق بالحكم المطعون فيه خلوه من تاريخ إصداره يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن

تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل، فإنه يعين نقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإحالة .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٤

إن الشارع الجنائي، لم يعمد إلى صياغة تعريف عام للجريمة، وإنما جاء فى المواد ٩، ١٠، ١١، ١٢ من قانون العقوبات ببيان أنواع الجرائم، وهى الجنائيات والجنح والمخالفات، ثم عرف كلاً منها على حدة وجعل مقياس جسامته الجريمة بمقدار جسامته العقوبة المقررة لها، وأنه باستقراء هذه العقوبات يبين منها أنها إما أن ترد على الجسم وهى عقوبة الإعدام وإما أن ترد على الحرية بسلبها أو تقيدها وهى عقوبة الأشغال الشاقة بنوعيهما المؤبد والمؤقتة، والسجن والحبس وما يلحق بها كالمراقبة وتقييد الإقامة، ومنها ما يرد على المال وهى الغرامة والمصادرة. وإذا كان ما تقدم، وكانت التدابير التى نصت عليها المادة ٤٨ مكرراً من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار بها، المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦، هى قيود تحد من حرية المحكوم عليه، ويغلب الإيلاء فيها على العلاج، بما يجعلها تدبيراً تحفظياً لا علاجياً، ومن ثم فهى عقوبات جنائية بالمفهوم القانونى، وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يلها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والنتيجة، ما دامت القوانين العقابية، قد نصت عليها لصف خاص من الجناة جعلت من غشورتهم الإجرامية جريمة فى ذاتها رغم أنها لم تنص بعد إلى جريمة بالفعل، ورتبت لها جزاء يقيد من حرية الجنائى، وإذا كانت مدة هذه العقوبة لا تقل عن سنة فهى عقوبة جنحة، ومن ثم فإن الواقعة المسندة إلى المظنون ضده وهى أنه " عد مشتبهاً فيه إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة إعتياده على الإتجار بالمواد المخدرة " تعتبر جنحة وبالتالي يكون الحكم الابتدائى الصادر فيها مما يجوز الطعن عليه بالإستئناف .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩

١) التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها، وما دام الثابت فيما أورده الحكم من وقائع الدعوى أن الطاعن ضبط مع المتهم الأول مرتكب الحادث " قتل مقوّن بسرقة " محمراً لمبالغ من الأموال المسروقة من منزل القتيلين لهذه حالة تلبس بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جنائية كشف عنها إجراء مشروع جرى فى نطاق المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فقد حق لمأمور الضبط القضائى دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يفتش منزل مرتكب هذه الجريمة لأن تفتيش المنزل الذى لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستند إلى الحق المخول لمأمور الضبط القضائى بالمادة ٤٧ من القانون المشار إليه، ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام - يؤدى إلى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقتضى

الظروف المحيطة بالحدث أن لا يتقاس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وعوله الحق في استعماله وهو أمر لم يغلط الحكم تقديره ويكون الإستشهاد في الدعوى بما أسفر عنه التفتيش كدليل على الطاعن صحيحاً في القانون.

٢) لم يجعل القانون حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش في أحوال التليس.

٣) إذا كان الطاعن لم يشر أمام محكمة الموضوع أمر إسهام ضابط آخر غير مختص محلياً بإجراء التفتيش في إجرائه فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤) إستقر قضاء محكمة النقض على أن إجراءات تعزيز المضبوطات وفقاً لما نص عليه في المواد ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصد بها تنظيم العمل ولم يرب القانون على مخالفتها أي بطلان وترك الأمر فيها إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الإحراز المضبوطة لم يصل إليها عبث ولا تشريب على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على دواع الطاعن في هذا الصدد ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان ويعمد عن حجة الصواب.

٥) إذا كان الطاعن أو المدافع عنه لم ينشر أيهما أمام محكمة الموضوع أي دفاع في شأن تسليم بعض المضبوطات في الدعوى لإبن المجني عليه قبل أن تعرض على المتهمين أو المدافعين عنهم ومن ثم فلا يقبل منه إثارة هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض.

٦) العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جريمة يعينها عن بينة بطرفها المشددة لا يخرج عن كونه مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود وإعترافات المتهمين بل شككة الموضوع أن تبينها من ظروف الواقعة وما توحى به ملاساتها.

٧) لا يقدح في سلامة الحكم خطؤه في بيان درجة قرابة الطاعن للمتهم الأول في الدعوى ومدى قرب مسكن كل منهما من مسكن الآخر ما دام ذلك لا يمس جوهر استدلاله .

٨) لا عبرة بما يشره الطاعن من أن المتهم الأول في إعرافه قد نفى عنه العلم بمصدر الأشياء التي دين بإخفائها لأن ذلك لا يقيد المحكمة - بما لها من سلطة مطلقة في تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه - في أن تستخلص العلم بالجريمة وظروفها من قرائن الأحوال في الدعوى .

٩) لا بشروط قانوناً في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحداً بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضروب ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد وتربياً على ذلك فإنه ما دام الخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجة مع الخطأ الذي يقع من يخفي المسروق بالنسبة للمال الذي يقع عليه فعل الإخفاء ويتلاقى معه في الضرر الذي يصيب

المضروور بحرماته من ماله، فإن الحكم إذ لزم الطاعن باعتباره مخفياً لجانب من الأموال المسروقة بأن يدفع مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب الحق ولم يخطئ في شيء (١٠) أنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة طبقاً لما جرى عليه قضاء محكمة النقض .

(١١) لما كان الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من إقراره الصريح في تحقیقات النيابة العامة ومن أقوال شهود الإكبات وتقدير الصفة التشريعية وتقارير المعامل الكيماوية وكلها مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، كما استظهر الحكم نية القتل وظرفي الإقوان والإرتباط على ما هما معرفان به في القانون، وتناول الدليح ببطان الإعراف المعزى إلى المحكوم عليه ودخضه في منطق سائح، وجاء الحكم علواً من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى، ولم يصدر بهذه قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم بالنسبة إلى المحكوم عليه فإنه يتعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ مكتب قضى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٤

إذا كان بين إعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين بها المحكوم عليه بالإعدام وجاء علواً من قتاله مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى، ولم يصدر بهذه قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٨

لما كان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين المحكوم عليه بالإعدام بها وساق عليها أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. وقد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل

إصدار الحكم وفقاً للمادة ٣٨١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية - وجاء خلواً من قاله مخالفة القانون أو خطأً في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه هذا الحكم، ومن ثم يتعين معه قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول .

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣١

إن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كالة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطالان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٩

النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذى استحدثه الشارع بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطاً لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارنها ظروفًا تغير من طبيعة تلك الجرائم والعقوبة المقررة لها بل تقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون إذ قضى بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار التى دان الطاعن بها بعد إعماله للمادة ١٧ من قانون العقوبات بدلاً من عقوبة الإعدام المقررة لهذه الجريمة دون النص على الإجماع في الحكم فإنه يكون صحيحاً فيما قضى به.

الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١

لما كانت إجراءات المحكمة، قد تمت طبقاً للقانون وصدر الحكم وفقاً لما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من صدور الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم، وقد جاء الحكم خلواً من عيب مخالفة القانون أو خطأً في تطبيقه أو في تأويله، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون سرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على

نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات. فإنه يتعين مع قبول عرض النيابة العامة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٤
إذ صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٢/٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية - وجاء خلواً من قالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه هذا الحكم، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٨
لما كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على محكمة الجنائيات أن تأخذ رأى المفتى قبل أن تصدر حكمها بالإعدام، إلا أنه ليس فى القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين رأى المفتى أو تفنده

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨١/١١/١
المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المقدمة إذا كان الحكم صادراً حضوراً بقوة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ " ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كالة موضوعية وشكلية وتقتضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطالان وذلك هو المنسأذ من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

الطعن رقم ٤٩٧١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٣
القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث والمعمول به إعتباراً من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص المادة ٥٣ منه على أنه " تلغى المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من الباب العاشر الخاص بالمجرمين الأحداث من الكتاب الأول من قانون العقوبات والمواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة الأحداث من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون الإجراءات الجنائية كما نص فى المادة الأولى منه على أنه " يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت

إرتكاب الجريمة .. " ونص في المادة ١٥ منه على أنه " إذا ارتكب الحدث الذي تزيد منه على خمس عشرة سنة ولا تتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوباتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ... ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذا القانون". كما نصت المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه "تخص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عنه إتهامه فى الجرائم ...". ونصت المادة ٣٢ على أنه "لا يعتد فى تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنة بواسطة جدير ". لما كان ذلك وكان تحليد من المحكوم عليه ذا أثر فى تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها، فإنه يتعين ابتداء الوقوف على هذه السن الركون فى الأصل إلى الأوراق الرسمية لأن صحة الحكم بعقوبة الإعدام رهن - وفقاً للقانون سالف الذكر - بمجاورة من المحكوم عليه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة ومن ثم كان يتعين على المحكمة وقد عاقبت المحكوم عليه بالإعدام إستظهار هذه السن على نحو ما ذكر، لما كان ذلك وكان الأصل أن تقدير السن هو أمر يتعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت السبل للمتهم وللنيابة العامة لإبداء ملاحظاتها فى هذا الشأن، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعن البتة فى مدولاته بهذا الإستظهار، رغم حداثة سن المتهم ومنازعته فى بلوغه الثامنة عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث، وكان لا يفتنى عن ذلك ما ورد فى هذا الصدد فى غيبة المحكوم عليه ونقلته عنه ديباجة الحكم، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة، ويتعين لذلك نقضه والإحالة، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤

لما كانت إجراءات المحكمة قد تمت طبقاً للقانون وصدر الحكم بإعدام المحكوم عليه الأول بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم طبقاً للمادة ٣٨٩/٢ من قانون الإجراءات الجنائية وجاء متفقاً وصحيح القانون ومبرراً من الخطأ فى تطبيقه أو تأويله كما أنه صادر من محكمة مشككة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يرسى على الواقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم. لما كان ذلك فإنه يتعين من قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول.

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٥

لا يعيب الحكم القاضي بالإعدام عدم نصح على ذكر طريقة ذلك الإعدام. أما كون الإعدام يكون تنفيذه بالشق، كما قضت به المادة ١٣ عقوبات، أو بأى طريقة أخرى، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ، ولا شأن فيه لسلطة الحكم.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٢

لا يشترط قانوناً لتوقيع عقوبة الإعدام توافر أدلة خاصة، بل إن شأنها في ذلك شأن باقي العقوبات، يوقعها القاضي متى إطمأن إلى صحة الأدلة أو القرائن المقدمة له، إذ هو حر في تكوين اعتقاده، وليس مقيداً بدليل خاص، كما أنه غير مقيد بفتوى المفتى في القضايا التي يحكم فيها بالإعدام.

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٣٤/١٠/٢٩

لا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات أن يكون قد معنى بين جناية القتل عمداً والجناية الأخرى التي تقدمتها أو إقرنت بها أو تلتها قدر معين من الزمن، بدليل أن من الصور التي ذكرها القانون صورة ما إذا إقرنت جناية القتل بجناية أخرى، فظاهر أن معنى الإقوان هو المصاحبة الزمنية وهي لا تتطلب أن يكون بين الجنايتين أى فارق زمنى على الإطلاق.

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٣٧/٤/٥

يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي تنص بعقوبة الإعدام أن تكون الجريمة المقرنة أو المرتبطة مستقلة عن جناية القتل ومتميزة عنها. وإذن فهي لا تنطبق على من يطلق عباراً واحداً بقصد القتل فهيب به شخصين، إذ أن ما وقع من الجاني هو فعل واحد كون جريمتين، والقانون يوجب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الأشد.

الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٣٩/١/٩

إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى فى عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضي على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام فى الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزماً بالأخذ بمقتضى الفتوى. فليس المقصود إذن من الإستهاء تعرف رأى المفتى فى تكييف الفعل المسند إلى الجاني ووصفه القانوني.

الطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١/٢٦/١٩٤٢
لا يوجد في القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المفتى أن تبين هذا الرأى فى حكمها. وكل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأيه قبل إصدار هذا الحكم.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢/٢١/١٩٢٩
ليس فى القانون ما يوجب على المحكمة - عند الحكم بالإعدام - أن تبين رأى المفتى فى الحكم ولا أن تفنده .

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١/٦/١٩٦٩
إن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذى إستحدثه الشارع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ورد فى الفصل الثانى من الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات. وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأى المفتى وهو الإجراء الذى كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لإصدار الحكم بالإعدام فأصبح الحكم به وفقاً لهذا التعديل مشروطاً باستيفاء الاجرائين مالمضى الذكر بحيث إذا تخلف أحدهما و كلاهما بطل الحكم فالإجماع فى منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطاً لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق فى توقيع عقوبة الإعدام ذاتها، ولا ينال الجرائم التى لا يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفيها أضراراً وظروفاً تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها، ومن ثم فإن الحكم المعلن فيه إذ قرر أن عقوبة جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ما دامت المحكمة لم تجمع رأياً على توقيع عقوبة الإعدام يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يصين معه نطقه.

الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١/٩/١٩٨٩
(١) من المقرر أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى محاد الأربعين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون إلا أنه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تصل بالدعوى بمجرد عرضها لفصل فيها وتستعين - من تلقاء نفسها دون أن تتعبد

بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى لى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يعين قبول عرض النيابة العامة للقضية.

٢) لما كانت المحكوم عليها الثانية وإن قوت بالظن بالنقض فى الميعاد إلا أنها لم تدوع أسباباً لطعنها مما يعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٩.

٣) من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانوناً على مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التى ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بمأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والإستدلالات المؤدية للثبوت أو نفى الوقائع المبلغ بها إليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول مأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الإستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك. ولما كان إستدعاء مأمورى الضبط القضائى للطاعن وسؤاله عن الإتهام الذى حام حوله فى نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الإستدلالات - التى كلفته النيابة العامة بها على ما يبين من المفردات - لا يعتبر بمجرد تعرضه مادياً فيه لمساس بحريته الشخصية فإن ما يثيره الطاعن بصدد ذلك عن بطلان القبض يكون غير سليم.

٤) من المقرر أن الإستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندنا إن كان منكراً أو يعترف بها إن شاء الإعواف.

٥) من المقرر أن تقدير قيمة الإعواف الذى يصدر من المتهم على أثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الإعواف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقلده حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها. وإذا كانت المحكمة قد قدرت فى حدود سلطتها التقديرية أن إعواف المتهمين أمام النيابة كان دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها وإطمأنت إلى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلته فى ذلك ويضحي ما يثيره الطاعن بصدد بطلان الإعواف على غير أساس.

٦) من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم فإن ما ينهيه من أن النيابة لم تواجه المتهم بالتهمة وعقوبتها يكون فى غير محله هذا فضلاً عما هو ثابت من المفردات من أن المحقق قد أحاط الطاعن بالتهمة المنسوبة إليه وبمقوتتها.

٧) من المقرر أن البحث فى توافر سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج .

٨) من المقرر أنه وإن كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت ألا يصدر الحكم بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضاء المحكمة وأن تأخذ رأى مفتي الجمهورية فلم تسوجب أن يكون أخذ رأى المفتى قد صدر بإجماع آراء قضائها هذا إلى أن الحكم وقد أثبت أنه تم إستطلاع رأى المفتى قبل إصداره فلا أهمية لإثبات أن ميعاد العشرة أيام المقررة لإبداء رأيه قد روعي ويضحي معنى الطاعن في هذا الصدد لى غير محله.

٩) من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسمايه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة.

١٠) من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ولا يعيب الحكم عدم بيان الضرر بنوعيه المادى والأدبى ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بطلته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفة التعويض وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السالفة التى أوردها إرتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها وهى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه فلا تريب على الحكم من بعد إن هو لم يبين مدى الضرر الذى قدر التعويض المحكوم به على أساسه إذ الأمر فى ذلك موقوف لتقديره بغير معقب ومن لم فإن ما يفوره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سليم.

١١) لما كان البين إعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجزاءات التى دين المحكوم عليه بالإعدام بها وساق عليها أدلة مردوده إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها، وقد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية - وجاء خلواً من حالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يفرض ما إنتهى إليه هذا الحكم ومن ثم يمتنع مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤

- لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مطبوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه

روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من القانون ذاته، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها دون أن تقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يسرى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

١ - لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من القانون ذاته، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها دون أن تقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يسرى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢) من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء أكان الجلب قد إستورده حساب نفسه أم حساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى، وهذا المعنى يلائم الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والإصطلاحى للفظ الجلب أن الشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما إستته فى الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت البصور ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه .

٣) من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بجوهر المخدر طالما كان ما أوردته فى حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره .

٤) المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوها من شبهات مرجعه إلى عكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب، وكان الحكم قد إطمأن إلى أقوال شهود الإثبات في الدعوى والتي دلت على أن الحقيقة المضبوطة بها المخدر من أمصة المحكوم عليه فإن في ذلك ما يكفي رداً على دفاعه الثابت بحضور جلسة المحاكمة وألقام على إنتفاء صلته بالحقيقة المضبوطة، هذا فضلاً عن أنه لا يبدو أن يكون دفاعاً موضوعياً يستفاد الرد عليه من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت التي أوردتها الحكم وإطمأن إليها .

٥) لما كان البين من إستقرار نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية، أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية، إذ قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباصرة بصالح الخزنة العامة ومواردها أو بمدى الإحتمال الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إضطرار وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعروفة بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الإستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم والرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش - على نحو ما سلف بيانه - أن واقعة ضبط المحكوم عليه بأمرها مأمور حرك الركاب بمجانة ... ورؤسائهم ومساعدوهم، وهم من يملكون حق التفتيش طبقاً لنواد قانون الجمارك المتقدم ذكرها وقرار وزير الخزنة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ وذلك أثر إشتباههم في أمره أثناء إنهاء الإجراءات الجمركية معه، فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة ومتفقة مع القانون ويكون دفاع المحكوم عليه بشأنها غير سديد ٦) من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن مأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت في محضره ما يوجب به التهم بما في ذلك إعراله بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه

وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة.

٧) الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعلل على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المنهم ذلك ويكون طلبه خاطئاً لتقديرها فإنه لا يجب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد إستعانت بوسيط تولى ترجمة أقوال المحكوم عليه من الإنجليزية إلى العربية إذ هو متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره، وإذا كان المحكوم عليه لم يذهب إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الإستعانة بوسيط فإن ما أثاره من تعيب لهذه الإجراءات يكون غير سديد. هذا فضلاً عن أن ما يفرضه المحكوم عليه في هذا الشأن لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

٨) من المقرر أن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تحول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

٩) لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها. فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب إعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد، إذ يعتبر الجنائي كان لم يرتكب هذه الجريمة الأخيرة وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر، إذ لا اثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها. يؤكد هذا النظر صيغة الفقرتين إذ أوردت الشارح عبارة " الحكم بعقوبة الجريمة الأشد " عبارة " دون غيرها " في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت ثمة حاجة إلى فقرة لكليهما. لما كان ذلك وكان الفعل الذي قارله المحكوم عليه يتناولته وصفان قانونيان جلب جوهر عنصر دون الحصول على

ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة والشروع في تهريب هذا المخدر بالعمل على إغفائه عن أعين السلطات الجبركية المختصة بقصد التخلص من سداد ما يستحق عليه من رسوم جبركية لما يقتضى إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إعتبار الجريمة التي تخضع عنها الوصف الأشد وهي جريمة جلب المخدر والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادتين ١/٣٣، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها دون عقوبة الشروع في التهريب الجرمي المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلية كانت أو تكميلية، فإن الحكم المطروح إذ إنتهى إلى القضاء بإلزام المحكوم عليه بعقوبة التعويض الجرمي المقررة لجريمة الشروع في التهريب بالإضافة إلى ما قضى به من العقوبة المقررة لجريمة الجلب ورغم إثباته في مدوناته إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين العقوبة المقررة للجريمين وليس تطبيقاً لأحدهما لما لا سند له من القانون وبما يتعارض مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالفة الذكر وهو ما يكون معه قد أعطى في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض جرمي .

١٠) لما كان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما توافره به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر التي دين المحكوم عليه بالإعدام بها وساق عليها أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. وقد صدر الحكم بالإعدام بإتباع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٣٨١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية، وجاء خلواً من قاله مخالفته القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يلغى ما إنتهى إليه هذا الحكم، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم، عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، بعد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وظلت إقرار الحكم، إلا أن تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى - ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بالإعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتسعين - ومن تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو

عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلاً.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

— إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة — عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم 57 لسنة ١٩٥٩ — مشفوعة بمذكرة برأيها إنتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما تضمنه من إعدام المحكوم عليها الأولى دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستين من تلقاء نفسها دون أن تنقيد بالرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها — ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

— لما كان الحكم المرحوس له بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية جريمة القتل العمد بطريق السم التى دين بها المحكوم عليها وساق عليها أدلة سائلة مردودة إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها وخلا من قاله مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله وصدر بإجماع الآراء من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولما ولاية الفصل فى الدعوى بعد إستطلاع رأى المفتى ولم يصدر بعد قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهت إليه محكمة الموضوع لأنه يتعين إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليها الأولى.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢

لما كان بين إعمالاً لنص المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ أن الحكم المطروح له بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان المحكوم عليها بالأعدام بها وساق عليها أدلة سائلة مردودة إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وقد صدر الحكم بالأعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٣٨١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولا ضرر على المحكمة إذ لم تبين هذا الرأى فى حكمها، إذ لا يوجد فى القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالأعدام بعد أخذ رأى المفتى أن تبين هذا الرأى فى حكمها، وكل ما أوجبه المادة ٣٨١ المشار إليها هو

أن تأخذ المحكمة رأى المفتى قبل إصدار هذا الحكم، كما جاء الحكم خلواً من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفق القانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بغير ما انتهى إليه هذا الحكم، ومن لم يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٥

أن المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ سالف البيان تنص على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام المقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بتنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى تطبيق القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥

- حيث أن النيابة العامة وأن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لفصل فيها وتستعين من تلقاء نفسها دون أن تقيد بمبنى الرأى الذى تضمنته النيابة المذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته.

- أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك أن وظيفة

محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضي من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان.

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣

- لما كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وأن أوجبت على محكمة الجنايات أن تأخذ رأى المفتي قبل أن تصدر حكمها بالإعدام، إلا أنه ليس في القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين رأى المفتي أو تفنده.

- لما كان تجاوز مهاد عرض قضايا الإعدام وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يلزب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستعين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في المهاد المحدد أو بعد فواته.

- لما كان بين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوالى به كافة العناصر القانونية للجرمة التي دين المحكوم عليه بالإعدام بها وأورد في ثبوتها في حقه أدلة سائغة ما معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها على ما سلف بيانه في معرض التصدى لا وجه الطعن المتقدم من المحكوم عليه، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم وصدوره بإجماع أراء أعضاء المحكمة، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولايه الفصل في الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات، فيعين لذلك مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه.

الطعن رقم ٤٤٢١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٠

- لما كانت النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة أعمالاً لنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وقدمت مذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر حضورياً بإعدام المحكوم عليهم الخمسة الأول - الطاعين الخمسة الأول وحيث أن المادة ٤٦ من القانون سالف البيان تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المقدمة، إذا كان الحكم

صادرًا حضورياً بقوة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في المواعيد المبينة بالمادة ٣٤، وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ " ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطالان غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

— لما كان البطلان الذي خلق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يمتنع قبول عرضه النيابة العامة للقضية ونقض الحكم المطعون فيه الصادر بإعدام الطاعنين الخمسة الأول، ولما كان الوجه الذي بنى عليه النقض بالنسبة إليهم يتصل بالطاعن السادس — فيمتنع كذلك نقض الحكم بالنسبة إليه عملاً بمحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

لما كان يبين إعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المعروض قد بين والتمه الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين المحكوم عليه الأول بالإعدام بها وساق عليها أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها وقد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأي مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٣٨١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية وجاء خلواً من قائله مخالفاً القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولما ولاه الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه هذا الحكم، ومن ثم يمتنع مع قبول عرض النيابة العامة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه ...

الطعن رقم ٣٩٦٨ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٦

- لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن. مؤرخة متجاوزة في تقديمها ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون المشار إليه، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يربط عليه عدم قبول عرض النيابة لأن الشارع إنما أراد بتحديدده، وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً.

- من المقرر أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده - ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطлан ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بخلود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام - وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين العاليتين والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

الطعن رقم ٥٩٢٨ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ٢/٥/١٩٨٧

إن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١/١٨/١٩٨٧

لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يربط عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديدده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب

مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل يعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سائلة الذكر وتفصل فيها لتستين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده.

الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤

- وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضي من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان غير مفيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام، وأنه ولئن كانت النيابة العامة لم تقدم مذكرة برأيها - إكثافاً بطعنها في الحكم بطريق النقض، إلا أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سائلة الذكر وتفصل فيها لتستين عيوب الحكم من تلقاء نفسها.

- لما كان يبين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تنوّر به كاشفة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها المحكوم عليها بالإعدام، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائفة لها معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها. كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من إستطلاع رأي مفني الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصبح أن يستفيد منه المحكوم عليهما على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات، فإنه يمتنع إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١

- حق النيابة العامة عرض القضية بمذكرة على المحكمة دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على مراعاة ميعاد الأربعين يوماً المحدد في المادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتبين - من تلقاء نفسها ودون أن تنفذ بالرأي الذي ضمنته النيابة

مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يسرى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته .

- وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقتضي من تلقاء نفسها نقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان.

الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ مكتب قاضي ٣٩ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

١) لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لنور من انتقاد بحكمة الجنائيات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكاتبة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنائيات أو وكيلها على ألا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة إستئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة شبين الكوم الابتدائية، فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحاً وإذ كان الأصل إن الإجراءات التي يتطلبها القانون قد روعيت، وكان إدعاء الطاعن يانفء عنصر الاستعجال لا سند له، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند من القانون .

٢) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعميل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى عكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة عكمة النقض عليها .، وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وحصلت مؤداها بما لا يهملها عن معناها ويحرفها عن مواضعها وبما يكفى بياناً لوجه إستدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه .

٣) من المقرر أنه ليس في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضوع الدليل في الدعوى، ما دام له أصل فيها، فلا وجه لما ينهيه الطاعن على الحكم إغفاله تحديد مصدر شهادة الشاهد ... ما دام لا ينافي في أن لها أصلها في الأوراق .

٤) الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستصحب على الملائمة والتوفيق، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن بشأن الإدعاء بوجود تعارض بين الدليلين القولي والفني

ورد عليه بأن " المحكمة تطمئن إلى أن المتهم وإن كان قد أطلق عيارين ناريتين على الجنى عليه

إلا أنه لم يصب إلا من عيار واحد حسبما كشف عنه تقرير الصفة التشريحية " وهذا الذى رد به الحكم على قالة التناقض بين الدليلين القولى والفتى سائق ويستند إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق لها معناها الصحيح من أوراق الدعوى التى إطمأنت إليها عقيدة المحكمة .

٥) من المقرر أن حكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال، إذ مرجع الأمر فى هذا الشأن إلى إقتناعها هى وحدها ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سليم .

٦) من المقرر أن لصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المهيطة بالدعوى والإشارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضره فى صدره واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٧) لما كانت نية القتل قد تتوافر أثر مشادة وقتية، فإنه لا محل للنعى على الحكم بقالة التناقض بين ما أثبتته من توافر نية القتل لدى الطاعن، وبين ما قاله فى معرض نفيه لظرف سبق الإصرار من أن هذه النية قد نشأت لدى الطاعن أثر المشادة التى حدثت بينه وبين الجنى عليهم .

٨) لما كان الدفاع الشرعى عن النفس لا يميز القتل العمد إلا إذا بلغ فصل الإعتداء المبيح له درجة من الجسامه بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة - الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التى أوردت حالات الدفاع الشرعى الذى يميز القتل العمد على سبيل الخصر - متى كان ذلك، وكان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنطاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها .

٩) لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثر مناقشة مع فريق الجنى عليهم بادر بإطلاق النار عليهم دون أن ينسب لهم أى أفعال يتخوف أن تحدث الموت أو الجراح البالغة تسوجب الدفاع الشرعى عن النفس بالقتل العمد فتكون الواقعة - حسبما أثبتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس. لما كان ذلك وكانت المشادة بين الطاعن وفريق الجنى عليهم التى أعقبها إطلاق النار عليهم حسبما خلص إلى ذلك الحكم المطعون فيه - كانت بسبب منع الآخرين للطاعن من رى أرض النزاع وهو ما لا يقوم به أصلاً حق الدفاع الشرعى إذ ليس النزاع على الرى مما تصح المداخلة عنه قانوناً باستعمال القوة .

١٠) لما كان إدعاء الطاعن بأن إطلاعه النار على فريق اجنبي عليهم كان بقصد منع تعرض الآخرين له في حيازة أرض النزاع يفرض صحته لم يكن ليجب له القتل العمد دفاعاً عن المال لأن ذلك مقرر في حالات محددة أوردتها على سبيل الحصر المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات ليس من بينها التعرض للحيازة أو إغتصابها بالقوة، ومن ثم يكون ما استطرده إليه الحكم المطعون فيه من نفي حيازة الطاعن لأرض النزاع أبداً كان وجه الرأي فيه ما هو إلا تزييد غير لازم، وتكون النتيجة التي خلص إليها من رفض الدفع بالدفاع الشرعى منطقاً مع صحيح القانون ويضحي معنى الطاعن على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

١١) من المقرر أنه على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية خلّو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات، ويضحي معنى الطاعن في هذا الخصوص غير سليم .

١٢) لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحليله مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفه الذكر وتفصل فيها لتستعين بحوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

١٣) لما كان بين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها المحكوم عليه بالإعدام، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة لها مبنيتها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها على ما سلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقتضيه به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المصطل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٩

من إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة، وقد خلا الحكم من عيوب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله، وصدور من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسرى على الواقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات، فيعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

لما كانت النيابة العامة قد عرضت هذه القضية على هذه المحكمة إعمالاً لنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ولقدت مذكرة برأيها طُلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سائلة البيان تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بقربة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ " ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضي من تلقاء نفسها بتنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان وذلك هو المسطاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢

- إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، مشفوعة بمذكرة انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن، دون إثبات تاريخ تقديمها للتحقق من أنه قد روعي فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتستبين - من تلقاء نفسها ودون أن تتقيد بمبنى الرأي الذي ضمته النيابة العامة لمذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يستوي في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

- من المقرر أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً يعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ."

وعفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة يقتضيها إعمال رقابتها على عناصر الحكم كالمادة موضوعية وشكلية وأن تقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان، ولو من تلقاء نفسها، غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة لتلك الأحكام، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه. لما كان ذلك، وكان البطلان الذي إنطوى عليه الحكم ينسج تحت حكم الحالة التالية من المادة ٣٥ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يمين نقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإعادة .

الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٨٨

- إن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض بتاريخ مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز هذا الميعاد على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بالإعدام وتفصل فيها لتسعين - من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أعطاء أو عيوب يستوي في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ومن ثم يصح قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية - إن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها إعمال رقابتها على عناصر الحكم كالمادة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم إذا كان مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله أو شابه بطلان أو وقع في الإجراءات بطلان أثر فيه غير مقيدة في ذلك بأوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة لتلك الأحكام .

الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٤

- إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعنين - دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية في مهلة الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا المهلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن يحكم محكمة النقض بتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها دون أن تنقيد بمبنى الرأى الذى حسمته النيابة المذكورها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يسوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى المهلة المحدد أو بعد فواته، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

- لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بقوة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى المهلة المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ " وفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة يقتضيها إعمال رقبتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتطعن من تلقاء نفسها بتقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان .

الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨

- لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها إنتهت فى مضمونها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به حضورياً من إعدام المحكوم عليهم الأول والثانى والخامس، دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية فى مهلة الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا المهلة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لفصل فيها وتستين من تلقاء نفسها ودون التقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة العامة المذكورها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يسوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى المهلة أو بعد فواته .

- إن المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المنقذة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بقوة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ". ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها إعمال رقابتها على عناصر الحكم كالة موضوعية كانت أم شكلية وتقتضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك القضايا، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

* الموضوع الفرعي : عقوبة الجرائم المرتبطة :

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٠
إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم في الجرائم الثلاث المنسوبة إليه وهي جريمة إحراز السلاح الناري الوارد ذكره في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤، وجريمة إحراز الذخيرة، وجريمة الشروع في القتل العمد، وطبق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وقضى بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة إحراز السلاح المسندة إلى المتهم طبقاً للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، - وهي عقوبة مفردة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها إلا في حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو إذ أولفها في حدها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار الرخصة التي عولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من إمكان النزول بعقوبتها إلى نصف الحد الأقصى أو النزول منها إلى العقوبة التالية وهي السجن - عملاً بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٠
الارتباط الذي تآثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٣

لقاضى الموضوع سلطة تقرير توافر شروط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها ما دام استخلاصه سائفاً. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما يفيد إستغلال كل جريمة من الجريمتين المسندتين إلى الطاعنين الأول والثانى عن الأخرى، وكان الطاعنان المذكوران لم يبدعا أمام المحكمة بقيام الإرتباط بين الجريمتين المسندتين إليهما فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

الإلتزام الملقى على صاحب العمل بعدم تعيينه عمالاً دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو من قبيل الأحكام التنظيمية التى هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وإستباب النظام بالمؤسسة وحماة مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره مما لا يسى مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة. وبالنسبة لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء تعدد الغرامة المقضى بها .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦

العبرة فى تحديد العقوبة المقررة لأخذ الجرائم التى يقضى بها على الجاني بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هى بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لرتبتها فى المواد ٩٠، ٩١، ٩٢ من قانون العقوبات لا وفقاً لما يقدره القاضى فى الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة، ودون قبوله سن وتطبيق عقوبة لم يقرها أى القانونين يستعملها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين فى كليهما فإن تحددت العقوبتان درجة ونوعاً تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون إعتداد بالحد الأدنى. وإذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الإعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة - التخيرية فى الجريمتين - مقيدة بحد أدنى، ذلك بأن العقوبة الأعلى درجة تمثل أبغى ما يهدد الجاني من شدة فى حين أن العقوبة الأدنى درجة وإن تمثل فيها نصارى ما يامله المجرم من رحمة بيد أنه يظل مرجحاً لتطبيق الحد الأقصى للعقوبة الأعلى درجة، ومن ثم كان يقين درء ذلك الخطر أولى من التعلق بمجرد أمل محل نظر. ولما كان بين أن عقوبتي الجريمتين الأوليين " الجرح الخطأ وترك الكلب فى الطريق دون مقود أو كمامه " وإن تحددتا فى الدرجة والنوع وفى خيار القاضى فى إيقاع إحدهما أو كليهما، وإتفقتا فى الحد الأقصى للغرامة وفى الحد الأدنى للجسب إلا أنهما اختلفتا فى الحد

الأقصى للجس فهو أشد في الأولى منه في الأخرى، وفي الحد الأدنى للغرامة فهو أشد في الأخرى منه في الأولى. ومن ثم فإن تلك الجريمة الأولى هي صاحبة العقوبة الأشد التعيين القضاء بها دون غيرها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦
تنص المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الإجتماعية على أنه : " يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش كل من يخالف أحكام المواد ١٢٦ " ونص الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من ذات القانون " على كل صاحب عمل ... أن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون ... " كما تنص المادة ١٣٥ من القانون المذكور على أن " يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقم بالإشواك في الهيئة عن أى من عماله ... وتعدد الغرامة في جميع الأحوال بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يزيد مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة " . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ تجاوز الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ وقضى بتعديدها حيث لا تستدد طبقاً للمادة ١٣٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٧
جرى قضاء محكمة النقض على أن الإلتزام بعدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب القوى العاملة، والإلتزام بإحضار المكتب المشار إليه عن الوظائف التي تخلو أو تنشأ خلال الموعد المقرر المنصوص عليهما في المادة ١٦ من قانون العمل الرقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هما من قبيل الأحكام التنظيمية التي تهدف منها الشارع إلى حسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره، مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال، وبالتالي فلا تستدد العقوبة بقدر عدد العمال عند مخالفة رب العمل لأى من هذين الإلزامين.

الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩
الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم، دون أن يمتد هذا الجلب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل لى طياتها فكرة رد الشئ إلى أصله أو التصويض المدنى للخرانة، أو كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس والتي هي لى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يربط بتلك الجريمة من جرائم أخرى، والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد، وإذ كان

ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧١
مضى كانت المحكمة قد أعملت حكم المادة ٣٢/١ من قانون العقوبات نظراً للإرتباط القائم بين التهم الثلاث التي أدانت المتهم بها، فإنه لا يعب حكماً إغفالاً ذكر تلك المادة.

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٢٧٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٢
إذا كانت التهم الثلاث المستندة إلى الطعون حده " إقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامة ذلك البناء على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص " مرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة وكان الأصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إلا أن هذا الجب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم، وكانت الوقائع حسبما أوردها الحكم المطعون فيه توفر في حق الطعون حده إقامة البناء بغير ترخيص - موضوع التهمة الثالثة والتي برأه منها الحكم المطعون فيه فإن الحكم يكون معيباً باحطاً في تطبيق القانون، لما يتعين منه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من براءة الطعون حده من التهمة الثالثة وبإلزامه بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى العقوبتين المقضى بهما.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٣
من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض وجمعت بينها وحدة الفرض فتكونت منها وحدة إجرامية غير قابلة للتجزئة .

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٣
الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المادي للخراب أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه

فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بذلك الصويض بالإضافة إلى العقوبات المقضى بها .

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٧٣
مضى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والإشراك فى تزوير ورقة غربية وإسماها مع علمه بذلك وطبق فى حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمقابلته بالعقوبة الأشد وهى المقررة لأى من هاتين الجريمتين الأخريتين، فإن لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم قصوره أو إخلاله بحق الدفاع بالنسبة لجرمة البلاغ الكاذب ما دام أنه أوقع عليه عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث لما يدخل فى حدود العقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأخريتين .

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٤
لما كانت عقوبة جريمة القتل خطأ - وهى الجريمة ذات العقوبة الأشد التى دين بها المطعون ضده - كمنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات هى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التى لا تجاوز مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين - وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً لتلك الجريمة فيكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٠
- لما كان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٥ - بشأن الألبان ومنسجتها قد نص فى المادة الثانية منه على أنه "يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفاً طازجاً محفظاً بجميع خواصه الطبيعية غالباً من الشوائب والمقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعياً ولم ينزع شئ من قشده " ونص فى المادة ١/١٢ منه على أنه " مع عدم الإخلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذه مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وللإدارة الصحية إعدام اللبن أو منتجاته المشوشة النافذة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر. وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص فى المادة ١٩ منه على أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها، وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان محل كل منهما بغير

خلاف قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مفسوخة للبيع بالحسب لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين، فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للحكم عن المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه. وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس تماثلها في العود فإن العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة تتبرر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العود طبقاً لما تقتضيه المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سائلة الياح.

- لما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضلها المرفقة بالفردات والتي مسلفت الإشارة إليها أن المتهمه عائدة في حكم المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات لإرتكابها جريمة الغش موضوع المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم عليها في جريمة تماثلة ولما كانت النيابة العامة قد استأنعت الحكم الغياي الابتدائي تأسيساً على هذا النظر حسبما جاء في مذكرة أسباب الاستئناف المدونة على ملف الفردات وصح إعلان المطعون ضدها بالوصف المعدل أمام محكمة ثاني درجة في ١٩٧٦/١١/٩ حسبما يبين من ورقة التكليف بالخصور لجلسة ١٩٧٧/١/٢٠ المرفقة بالفردات المتضمنة، فقد كان على الحكم المطعون فيه تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإكفي بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من غرامة رغم وجوب معاقبة المحكوم عليها بالحبس باعتبارها عائدة فإنه يكون قد أعطى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإسبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقضى بها.

الطن رقم ٢٥٧٩ نمرة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/٨

معي كانت جريمة إقتضاء مقدم إتهام - موضوع الطعن الحالي - وجريمة تقاضي مبالغ خارج عقد الإيجار موضوع الطعن رقم ٢٥٨٠ س ٥٠ ق - اللتين دين الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل منهما، كانتا وليدتي نشاط إجرامي واحد يتحقق به معنى الإرتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لأن كليهما - وإن كان لكل منهما ذاتية خاصة - إنما وقتنا لمرض واحد هو التعايل على قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تهدف إلى حماية المستأجرين من مغالاة المؤجرين في تقدير الأجرة فإن

الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة مستقلة عن جريمة إقتضاء مقدم إيجار برغم إدانة الطاعن في الجنحة رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ مالفة البيان وتوقيع عقوبة عليه لتقاضيه مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار، يكون قد أخطأ في القانون مما كان يستوجب - بحسب الأصل - تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح، إلا أنه لما كان الطعن رقم ٢٥٨٠ م ٥٠ ق قد قضى فيه بجلسة اليوم بالنقض والإعادة فإنه يعين الحكم في الطعن الحالي بالنقض والإعادة كذلك .

الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٧

لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جرمين السرقة مع حمل السلاح واحراز هذا السلاح وذخيره بغير ترخيص جريمة واحد وعاقب الطاعنين الأول والرابع بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة السرقة مع حمل السلاح وبذلك فلا مصلحة لهما فيما أثاراه بشأن عدم صلاحية السلاح للإستعمال وإسناد هذه التهمة لهما ما دامت المحكمة قد دانتهم بجريمة السرقة مع حمل السلاح وأوقعت عليهما عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد ويكون نيهما في هذا الصدد في غير محله.

الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمقابلة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمين التعدي على موظف عام والشروع في السرقة اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تبني عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من أن الجرمين المسندتين إلى الطاعن مرتبطتان ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة ذلك أن الطاعن لم يعد على الجني عليه ويحدث به الإصابات موضوع التهمة الأولى إلا بقصد الخلاص من جريمة الشروع في السرقة موضوع التهمة الثانية، مما يوجب إعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، وإذا كانت العقوبة المقررة لكل من الجرمين هي الحبس أو الغرامة دون الجمع بينهما، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبتي الحبس والغرامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة والإكتفاء بعقوبة الحبس عن التهمين إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

طعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢

لا يجدى الطعن ما ينهه على الحكم من إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها وعدم جابة طلب إعادة مضاهاة هذه الأوراق على إستمارة صحيحة وعدم بيان مؤدى الأدلة التى إستند إليها فكم فى ثبوت جريمة النصب قبله، ما دام الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث المسندة إليه وقضى بمعاقبته بقوة الجريمة الأخذ وهى تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية واستعمالها موضوع الجريمة الأولى، وذلك عملاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لجامع الارتباط بين تلك الجرائم.

لما كان الحكم المطعون فيه برغم تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، قد قضى بمعاقبة طاعن بالحبس لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسون جنيهاً مع أن عقوبة الجريمة الأخذ - وهى جريمة ليد أختام إحدى الجهات الأجنبية - طبقاً لنص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات هى الحبس فقط، فإنه من تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المحضى بها عملاً بالحق المخول بمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من قانون الات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، من نقض الحكم ملحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه فى أسباب الطعن

طعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

كانت عقوبة التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن وهى عرض للبيع أهلية مفضولة طبقاً لنص المادة الثانية من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الفس والفساد لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها الذى حدثت الواقعة فى ظله معاقباً لياها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى تين العقوبات فضلاً عن مصادرة المواد موضوع الجريمة - وكانت التهمة الثانية - عرض للبيع طوماً، بوحه خارج السلخانة معاقباً عليها طبقاً لأحكام المادتين ١٣٧ فقرة أ، ١٤٣ فقرة "و" من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والنق تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن ستة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦، ١٣٧ من ذات القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود أ، ب، ج، د، هـ من المادة ١٣٧ من قانون المذكور وتحدث البدأ على : "تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحمها ومخلفاتها وعرضها للبيع لرسم التى تفرض على الذبح" وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن ح الحيوانات وتجارة اللحوم والصادر نقاداً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد قضت بأن يحظر أن تعرض بيع أو تباع لحوم الحيوان فى البلاد التى تدخل فى دائرة المنجزر أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح فى

سلخانة عامة - لما كان ذلك وكانت الجريمتان المسندتان إلى الطاعن مرتبطين ببعضهما البعض إرتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها - وهي الجريمة الأولى المعاقب عليها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ - وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل من الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يصح عنه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة التهمة الثانية والإكتفاء بعقوبة التهمة الأولى.

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٨

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإلتزام بوجوب إعداد ما يثبت حصول العمال على أجورهم والإلتزام بعدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب التوظيف والتخديم، مما كان محلاً للمتهمين الثالثة والرابعة المسندتين إلى المطعون ضده، كليهما هو من قبيل الأحكام التنظيمية التى هدف منها المشرع إلى حسن سير العمل وإستتاب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره مما لا يسس الحقوق الفردية للعمال. وبالتالي فلا تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند مخالفة رب العمل لكل منهما. ولما كان ذلك. لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى القضاء بتعدد الغرامة عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء الحكم ما قضى له من تعدد الغرامة المقضى بها بالنسبة لكل من التهمتين الثالثة والرابعة.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧

الإرتباط الذى تثار به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات فى فقرتها الثانية ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٨

لما كان الحكم المطعون فيه قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي التصرف فى مواد التموين لغير المستهلكين وعدم الإعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردتها الحكم من أن الجريمتين قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بمدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى، فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً

وتصحيحه بخلاف عقوبة الغرامة ولقد راعى حسن جنبهاً المقضى بها عن الجريمة الثانية عملاً بالحق المخول للمحكمة بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٧٧١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢

من المقرر أن ما أوجبه قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ فى الفقرة الأولى من المادة ١٢١ منه على صاحب العمل من توفير وسائل الإسعاف الطبية للعمال - حسبما إسطر عليه قضاء هذه المحكمة - هو من قبيل الأحكام التنظيمية العامة التى لا تمس حقوق العمال فرداً فرداً فلا يجوز عند الإدانة لعدم توفرها، الحكم بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٩

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعنين بعقوبة مستقلة عن كل من جرمى الاشتراك فى التزوير فى عقد الزواج والزنا اللتين دان الطاعنين بهما على الرغم مما تنص عنه صورة الواقعة كما أوردتها أن الجرمين قد إنتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعه الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعنين بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية المسندة للطاعنين - وهى جريمة الزنا - إكتفاء بالعقوبة المقضى بها عن التهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢

لما كان الحكم قد بين الجرمين اللذين إرتكبهما الطاعن المستوجبتين لعقابه وأنهما إرتكبا لغرض واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هى المقررة لأحد هاتين الجريمةين - وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة، ولا يؤثر فى سلامته أنه أهفل ذكر الجريمة الأشد، إذ أن العقوبة المقررة قانوناً للجريمة الأولى هى ذات العقوبة للجريمة الثانية وفقاً للمادة ١/٣٤، د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافأة المحدثات وتظيم إستعمالها والإتجار فيها.

الطعن رقم ٦٢٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤

لما كان الحكم المطعون فيه، قد عاقب الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمين القذف والبلاغ الكاذب اللتين دانه بهما، على الرغم مما تفصح عنه صورة الواقعة كما أوردها من أن الجرمين ولعنا بفعل واحد فكونت منه الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، لأنه يتعين تصحيح الحكم والحكم بعقوبة القذف وإن تساوت مع عقوبة البلاغ الكاذب، لما هو مقرر من أن المادة ٣٢ بادية الذكر فى فقرتها، وإن نصت على توقيع عقوبة الجريمة الأشد، إلا إنها دلت ضمناً بطريق اللزوم، على أنه إذا تساوت العقوبتان فى حالتى التعدد المعنوى والإرتباط بين الجرائم الذى لا يقبل التجزئة، لا توقع سوى عقوبة واحدة منها.

الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤

إذ كان مناط الإرتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى إحداها بالبراءة، وكانت المحكمة قد غلصت فى منطق سائغ إلى قيام الإرتباط بين جرمين تقليد الأختام والتزوير فى الأوراق الرسمية إرتباطاً لا يقبل التجزئة، فقد وجب إعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى عقوبة التقليد. فإذا أسفر تمحيص المحكمة للدفاع الطاعن عن تحقق موجب الإعفاء من العقاب فى جريمة التقليد، إمتنع عليها توقيع عقوبة الجريمة الأخف وهى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١

(١) من المقرر أن الفقرة الأولى ٣٦٩ من قانون العقوبات تسبغ الحماية على حائز المقار الفعلى من إعداد الغير على هذه الحيازة طالبت مدتها أو قصرت، ولا يشترط أن تكون قد إستعملت بالفعل "قوة" فى منع الحيازة بل يكفى أن يكون المتهم قد دخل المقار الذى فى حوزته الغير أو بقى فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة.

(٢) لا يجب الحكم بإغفاله الرد على دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب.

(٣) إن وزن أقوال الشهود وتقليد الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمنن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٤) لا يلزم أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويقطع في كل جريمة من جريئات الدعوى بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجه في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه فلا ينظر إلى دليل بعينه بمناقشته على حدة دون باقي الأدلة، فإن ما يثيره الطاعنون في شأن أقوال المجنى عليها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقرير أدلة الدعوى وإستنباط معتقدها منه وهو ما لا يجوز آثاره أمام محكمة النقض.

٥) لا أثر للصلح في توافر أركان جرمي الإلتلاف ودخول بيت بقصد منع حيازته بالقوة ولا في مسئولية الطاعنين الجنائية.

٦) لا يعيب الحكم خطؤه في بيان التاريخ الذي وقعت فيه الجريمة لأن ذلك - بفرض صحة معنى الطاعنين في شأنه - لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أن تاريخ الواقعة لا يتصل بحكم القانون فيها وما دام الطاعنون لا يدعون أن الدعوى الجنائية قد إنتقضت بمضي المدة.

٧) لما كان الطاعنون لا يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة تحقيقاً في شأن صدور قرار إداري بإزالة العقار، فإنه لا يقبل منهم النعي على المحكمة لقعودها عن إجراء لم يطلب منها.

٨) من حق المحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حله أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتبس مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى.

٩) أن تقرير التخليص وفقاً لنص المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يعيب لأعضاء هيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى، وكان الغائب من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يعرضوا على ما تضمنه التقرير الذي أثبت في الحكم المطعون فيه أنه تلى بمعرفة رئيس المحكمة، فلا يجوز لهم من بعد النعي عليه بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليهم أن رأوا أن التقرير قد أخفل الإشارة إلى واقعة تهمهم أن يوضحوها في دفاعهم.

١٠) لما كان مناط تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال تكمل بعضها البعض فشكوت منها بمجموعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه المادة، وأنه وإن كان الأصل أن تقدير الإرتباط بين الجرائم بما يدخل في حدود السلطة التقديرية محكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق تلك المادة فإن عدم تطبيقها يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تقتضي تدخل محكمة النقض لإتزال حكم القانون على وجهه الصحيح، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن جرمي الإلتلاف ودخول بيت مسكون بقصد منع حيازته بالقوة قد إنتظمتها خطة

إجرامية واحدة بما يتحقق به معنى الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هاتين الجريمتين، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة مستقلة عن كل منهما يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه.

الطعن رقم ٣٨٤٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

لما كان الحكم قد خلص إلى إدانة الطاعن عن جريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات على أساس زعمه الإختصاص بالعمل الذى طلب الجعل من أجله وهو تمكين أجنبي عليه من توريد مبلغ الفرامة المقضى عليه بها وإستئناف الحكم الصادر ضده، ولم يسأله الحكم على مقتضى المادة ١٠٣ من قانون العقوبات على أساس أن هذا العمل يندرج فى أعمال وظيفته، فإن ما ينهض من إنتفاء إختصاصه بهذا العمل لا يكون له محل، هذا إلى عدم جدوى نفيه فى هذا الصدد ما دام أن المحكمة طبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقلبت بمعايقته بالعقوبة الأشد عن التهمة الأخرى المستندة إليه الخاصة بالتجارية بالنفوذ.

الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٧

لا مصلحة للطاعن من التمسك على الحكم بقصوره أو فساد به بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دانه عن تهمتى السب والبلاغ الكاذب وأوقع عليه واحدة من التهمتين مما تدخل فى حدود العقوبة المقررة لتهمة السب، ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس .

الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢

لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن دفع بداءة بإرتباط الجناية بجنايات مماثلة وطلب ضمها ومعالجتها معها بعقوبة واحدة وإذ أمرت المحكمة بضمها تبين له - بعد الإطلاع عليها - أنه قضى فيها جميعاً بإدانة المتهم فدفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها جميعاً فى الجناية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٨٤ بجنايات اللبان وعشرين جناية أخرى التى سبق للمحكمة ضمها والإطلاع عليها، لما كان الأصل فى تعدد الجرائم الذى يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم فى واحدة منها. لما كان ذلك، وكان الطاعن بعد أن تبين له الحكم فى قضايا سالفة الذكر دفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها مما مفاده تنازله عن الدفع بالارتباط ومن ثم فإن هذا التمسك لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٨٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتفرغه خمسة آلاف جنيه، وكانت هذه العقوبة مقررة في المادة ٤٠/٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي طبقها المحكمة بعد استعماها للمادة ١٧ من قانون العقوبات - عن التهمة الثانية الخاصة بالتعدي على الموظفين القاسمين على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حالة كون الجاني يعمل سلاحاً، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن التهمة الأولى وهي حيازة مخدر الإفيامين لأنه لا يحترق مادة مخدرة لحلول جدول الإنفاقية الدولية بشأن تهريب المخدرات والتي إنضمت إليها مصر منه طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الثانية .

الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٨٧

١) لأن كانت ديباجة الحكم قد تضمنت عبارة " وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة " إلا إنه من الواضح أن المعنى المقصود من ذلك هو أن إجراءات الدعوى وردت تفصيلاً بمحاضر جلسات المحاكمة ولا يعدو ما ورد في ديباجة الحكم أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته إذ لا يغير من حقيقة الواقع من سماع الدعوى في جلسات سابقة ولا يتم البتة عن عدم استيعاب المحكمة لعناصر الدعوى وأوجه الدفاع بما يتضح معه هذا الوجه من الطعن في غير محله.

٢) من المقرر أن تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليها منها والإلتفات عما عداه، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير.

٣) الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمره يوجب الإعلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون بالنقص القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات في القانون المدني فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى إذا ما إطمأنت إلى مطابقتها للأصل.

٤) من المقرر أنه لا يشترط في جريمة تزوير الاخرات الرسمية أن تصدر فعلاً عن الموظف المختص بتحرير الوثيقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو كانت في الحقيقة لم تصدر منه أو صدرت منه بعد تركه للوظيفة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما

يدعيه الطاعن - من أن ما إرتكبه من تزوير في إستمارات مصاريف الإنتقال وبدل السفر في الفترة اللاحقة على تقديمه الإستقالة - لا يعتبر تزويراً في أوراق رسمية يكون غير صحيح في القانون.

٥) لما كانت المادة ٢٦ من قانون الطوابع تنص على أن "العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها، سواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملاً في وظيفة وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها"، فقد دلت بذلك على وجوب توقيع عقوبة العزل سواء كان المحكوم عليه شاغلاً بالفعل منصبه وقت الحكم بالعزل أو أن يكون قد فقدته ما دام قد إرتكب الجريمة وهو موظف وأهمية الحكم بالعزل في هذه الحالة الأخيرة هو تقرير عدم صلاحية الموظف لأن يشغل خلال مدة العزل وظيفة عامة.

٦) لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً عما يدعيه من أن لجنة الجرد باشرت عملها في غير حضوره، فإنه لا يحيل له أن يثر ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يبعدو أن يكون تمييزاً للإجراءات السابقة على المحاكمة ما لا يصح أن يكون سبباً للطعن.

٧) لما كان البين من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن وإن أثار أمر بطلان أعمال اللجنة لتشكيلها من موظفين مشرفين على أعماله أمام هيئة سابقة إلا أنه لم يتمسك بذلك أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم في الدعوى بهذا الدواع، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه.

٨) من المقرر أنه ولئن أوجب القانون على الخيرة أن يحلفوا عيناً أمام سلطة التحقيق بأن يمدوا رأيهم بالدقة وأن يقدموا تقاريرهم كتابة، إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما حوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه هم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الإستدلالات من الإصعانة بأهل الخيرة وطلب رأيهم شفهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين .

٩) لحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها.

١٠) لما كان الحكم قد بين الجرائم التي إرتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وإنها إرتكبت لغرض واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم - وهي جريمة الإستيلاء على مال عام. وليست جريمة تقليد الأختام على ما زعم الطاعن - وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة

عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد عمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد.

١١) لما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر كافة أركان جرائم التزوير في محررات رسمية وإستعمالها وتقليد الأختام والنصب وأنتها في حق الطاعن فإن مناه في هذا الخصوص لا يكون صحيحاً، فضلاً عن أن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يجدي نفعاً لأنه يفترض قصور الحكم في إستظهار أركان تلك الجرائم فإن ذلك لا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة طبقت على الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد.

١٢) لما كان الحكم المطعون فيه قد وصف الأفعال التي دان الطاعن عنها وبين واقعة الدعوى في شأنها بما ينطبق على حكم المواد ١/١١٣، ١١٨، ٢/١١٩، ١١٩ مكرر ١، ٢/١١٩، ٢١١، ١/٣٣٦ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة جنابة الإستيلاء بغير حق على مال إحدى الهيئات العامة بإعتبارها العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا يقدح في ذلك إيراد الحكم لمباراة " من قانون الإجراءات الجنائية " بعد تسجيله لمواد العقاب على النحو السالف إذ لا يبدو ذلك - في صورة الدعوى مجرد خطأ مادي تمثل في ذكر قانون الإجراءات الجنائية بدلاً من قانون العقوبات - الذي يدرك للوهلة الأولى بإعتباره الأساس الأصيل للعقاب - ٥٤ لا يربط عليه بطلان الحكم ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير منطوق، وحسب محكمة النقض أن تصحح الخطأ الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه بإستبدال عبارة " من قانون العقوبات " بعبارة " من قانون الإجراءات الجنائية " سائلة البيان وذلك عملاً بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

* الموضوع الفرعي : عقوبة الشريك :

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٦/٣/١٩٤٩
إن قواعد الإشراف المنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى أيضاً - بناءً على المادة ٨ من هذا القانون على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك. وإذا كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ليس فيه نص من هذا القبيل ولا تمنع لنصومه من معاقبة شريك مرتكب الجرائم الواردة به فإن من يشرك مع آخر في جريمة تصدير البيرة من وادي النيل إلى الصحراء الغربية بغير ترخيص من وزارة التجارة يصح عقابه بموجب هذا القانون

• الموضوع الفرعي : عقوبة العزل من الوظيفة :

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤
لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بم هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جناية الأمر الذى ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرأفة وحكمت عليه بعقوبة الحبس

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢
إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهمين - بجناية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بالرأفة - وقضى عليهما بالحبس، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليهما إيجاباً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التى تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٥
إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجناية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بالرأفة وقضى عليه بالحبس، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه إيجاباً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التى تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٦٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٥
لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرأفة وعاقبه بالحبس لمدة سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه إيجاباً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون فيهين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه طبقاً للقانون بتوقيت عقوبة العزل.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧
معى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل المحكوم عليهم بالرأفة وحكم عليهم بالحبس فقد كان من المتعين عليه أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٧
لما كانت المادة ٢٦ من قانون العقوبات تنص على أن " العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها، سواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملاً في وظيفة وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها "، فقد دلت بذلك على وجوب توقيع عقوبة العزل سواء كان المحكوم عليه شاغلاً بالفعل منصبه وقت الحكم بالعزل أو أن يكون قد فقدته ما دام قد ارتكب الجريمة وهو موظف وأهمية الحكم بالعزل في هذه الحالة الأخيرة هو تقرير عدم صلاحية الموظف لأن يشغل خلال مدة العزل وظيفة عامة.

*** الموضوع الفرعي : عقوبة الغرامة :**

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٦ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٦
أن ما فرضه الشارع في المادة الخامسة من الأمر رقم ١٩٣ من عقوبة الغرامة على الإدلاء ببيانات غير صحيحة، هو نص خاص يقتصر حكمه على البيانات الخاصة بكشوف الإحصاء دون غيرها من الإحصاءات التي تقدم لأغراض أخرى .

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ٥/٦/١٩٥٦
- الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسة جنيه .

- إعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين معاً بالغرامة النسبية متضامين ولا يستطاع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامين أو يخص كلّ منهم بنصيب منه .

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٥٩
لا محل لتوقيع عقوبة الغرامة في جريمة المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إنشاء المحكمة من توقيعها بإنشاء معنى التجار بالوظيفة، على ما سبق به قضاء محكمة النقض .

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩
تكلم الشارع عن العقوبات الأصلية في القسم الأول من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون

العقوبات بعد أن عدد أنواع الجرائم في الباب الثاني من الكتاب المذكور وبين من مراجعة هذه النصوص أن الشارع أورد في المادة [٩٠] العقوبات الأصلية للجنايات وقصرها على الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن، أما الغرامة فقد نص عليها في المادة [٤٦] تخيرية مع السجن أو الحبس كعقوبة أصلية للشروع في جناية عقوبتها إذا تمت هي السجن، وفي هذه الحالة وحدها تكون الغرامة في الجنايات عقوبة أصلية، أما إذا قضى بها بالإضافة إلى عقوبة أخرى فستند تكون العقوبة الأخيرة هي الأصلية وتعتبر الغرامة مكملة لها، ويصدق هذا النظر أيضاً على العقوبات المقيدة للحرية [كالحبس] التي تعد في الأصل من العقوبات الأصلية المقررة لمواد الجناح، غير أنها قد تكون تكميلية إذا نص عليها بالإضافة إلى جزء آخر مباشر كما هو الحال في الجريمة المنصوص عليها في المادة [٣٥] من قانون العقوبات الفرنسي التي نعت على عقوبة الحبس الذي لا يتجاوز خمس سنوات كجزء مكمل لعقوبة التجريد المدني .

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٠
أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة - ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة نص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ مאלفة الذكر - يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما إحتلته المتهم أو إسترى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع لتحديد تلك الغرامة غير ممكن - وهو ما يصين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها على كل من الطاعين مادام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلاً وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ٥/٢/١٩٦١
الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات - وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن حسمائة جنيه - إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون مآلف الذكر وهو ما من شأنه أن يكون المتهمون متضامين في الإلتزام بها ما لم يخص الحكم كلا منهم بنصيب منها.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٤

عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - جرعة إحراز الذخيرة - تعد ذات طبيعة عقابية مجتة، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جرعة إحراز السلاح وهي الجريمة الأشد في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٥

شرعة العقاب تقضي بأن لا عقوبة بغير نص - ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الإغسلات والحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما إحتلته الجنائي أو إستولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن للماتية الجريمة.

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦٥

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المفضوش جرعة معاقبة عليها في حق الصانع وأنشأ نوعاً من المسؤولية الفرعية مبنية على إلتزامه بقانوني بتوالر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الفش أو الخلط إذ القانون يلزمه بإوجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه.

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٦

تنص المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني على أنه : " مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يعاقب مالك العقار عند مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القانون بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهلوم. ويجوز بالإضافة إلى الغرامة توقيع عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة. كما يعاقب المأول الذي يقوم بالهدم بغرامة تعادل قيمة المبنى ". وبين من هذا النص في صريح لفظه ومفهوم دلالاته أن الغرامة المنصوص عليها في القانون جزاء أصلي معطوف على عقوبة، وقد يضاف إليه الحبس. وهو عقوبة لا يتصور فيه معنى الصوبس أو التأديب، وهو مقرر لفعل يعتبر في القانون جريمة تنظر فيها أحكام الجنائية دون غيرها بناء على طلب النيابة العامة وحدها دون تدخل من مصلحة التنظيم أو توقف على طلب منها، لما يقتضى أن ينسب عليها

وصف العقوبة الجنائية البحث. ولا تغير نسبتها من طبيعتها الأصلية كعقوبة حسبما قصد إليه الشارع وبينه .

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٦

جرى قضاء محكمة النقض على أن الغرامة والمصادرة التي كانت تقضى بهما اللجان الجمركية في مواد التهريب لا تعتبران من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هما من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة العامة، وأن أعمال التهريب لا تخرج عن كونها من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون، وأن النص الوارد بالمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من تلك اللائحة بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في إقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزنة العامة - ومن ثم إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك تأسيساً على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية - فإنه يكون قد خالف القانون وبمعين نقضه في خصوص الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩

إن توقيع عقوبة الغرامة مقدرة بعقوبة السجن قاصر - طبقاً لصريح الشق الأول من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر في حالة إنتفاء الظرف المشدد أو ثبوت عدم قيامه. ولما كانت النيابة العامة الطاعنة تسلم بوجه النعي بما أثبتته الحكم بمذوناته من سبق الحكم على المظنون ضده بعقوبة مقيدة للحرية لجنابة شروع في قتل ولم تنازع في قيام توافر المشدد بعدم إنتضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية لرد إعتبار المظنون ضده عنه. ومن ثم فإنه كان ينبغي على الحكم المطعون فيه أن يوقع العقوبة المشددة المنصوص عليها بالشق الأخير من الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وحدها التي يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة شهور بالتطبيق للمادة ١٧ من قانون العقوبات. ولا محل لتوقيع عقوبة الغرامة في تلك الحالة التي يتوافر فيها ثبوت الظرف المشدد .

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧

من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حد أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون مالف الذكر فى قولها : " إذا حكم على جملة متهمين بحكم بجرمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على أفراد خلافاً للغرامات النسبية لأنهم يكونون متضامين فى الإلتزام بها ما لم ينص فى الحكم على خلاف ذلك " وبالنأى يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم فى الإلتزام بها فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها اتحدد فى الحكم سواء فى ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامين أو يخص كلا منهم بنصيب فيه . لما كان ذلك، وكان المشرع فى المادة ١١٨ من ذلك القانون قد ألزم الجانى بهذه الغرامة بصفة عامة دون تخصيص، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقاً شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موطفاً أو من فى حكمه، وإذ كان الحكم المظعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من المظعون ضدّهما الأول والثانى اللذين إعتبرهما فاعلين دون الثالث الذى إعتبره شريكاً فى جناية الإختلاس فإنه يكون معيأ بالخطأ فى تطبيق القانون بما يسوجب نقضه جزئياً بالنسبة إلى المظعون ضدّهم الثلاثة الأول وتصحيحه بترفعهم متضامين مبلغ خمسمائة جنيه بالإضافة إلى ما قضى به الحكم المظعون فيه.

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤

وضعت المادة ١١٨ من قانون العقوبات حداً أدنى للغرامة لا يقل عن خمسمائة جنيه حتى لو قل المال المختلس عن هذا الحد.

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٣

من المقرر أن غرامة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هى غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون العقوبات، إذ هى مقررة كرادع يردع الخصوم عن التصادى فى الإنكار وتأخير الفصل فى الدعوى وليست عقاباً على جريمة لأن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً فى الدعوى لا يوجب وقفها حمأ وليس فعلاً مجرمأ . ولما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسؤل عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح دون غيرها، كما نصت المادة ٣١ من ذات القانون على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل

في الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السر في الدعوى. لا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في خصوص الدعوى المدنية بطلبات الطاعن وكان قضاؤه برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن ٢٥ جنيهاً هو قضاء في مسألة فرعية أولية، فإنه لا يجوز الطعن فيه.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

مضى كان الثابت أن الطعن مرفوع من المتهم وحده، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بتغريمه ٥٠٠ ج والمصادرة التي إنصبت على النقد الأجنبي المضبوط لديه، إلا أنه فاته القضاء بغرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبي موضوع التعامل الذي لم يضبط، وهو من الحكم خطأ يستفيد منه المتهم، وذلك حتى لا يضار المتهم بطعنه. وترى المحكمة من ظروف الدعوى الإكتفاء بتغريم المتهم ٢٠٠ مائتى جنيها مع مصادرة النقد الأجنبي المضبوط لديه بإعتباره متحصلاً من الجريمة المسندة إليه.

الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٧

لما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لم يبدأ سريانه إلا اعتباراً من ٩/٩/١٩٧٧ واستحدث عقوبات الغرامة التي تعادل مئتي المبلغ المقبوض والرد - التي قضى بهما الحكم المطعون فيه - ولم ينص عليهما القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، مما يجعل تاريخ الواقعة بهذه المثابة يتصل بحكم القانون عليها، فإن الحكم المطعون فيه - إذ أغفل تحديد تاريخ وقوعها - يكون متسماً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مزاولة صحة تطبيق القانون، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم الأول أنه بناء على إتفاقه مع الطاعن الثاني عرض على الشاهد "المبلغ" وهو موظف عام أن يمنحه مبلغاً من المال لقاء إتهام ولدى الطاعن الأول - وإستظهر الحكم أن عمل المبلغ عضو بلمجنة الكترول وأنه له من الإختصاص قدر في رصد درجات الناجعين يسمح له بتفويض الغرض المقصود من الرشوة وقد سلم الطاعتان فى مذكرة أسباب طعنهما بهذا القدر من الإختصاص كما ذكر المتهم الأول بمحضر جلسة المحاكمة أن أجرى إتصاله بالجنى عليه عندما أكد له علمه بالرقم السرى لما كان ذلك - فإن ما لارله - المتهم الأول بعد إخلالاً بواجبات وظيفته فى حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤

لما كانت الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون العقوبات هى من الغرامات النسيية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون وإن كان الشارع ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه يقتضى بها على كل من يساهم فى الجريمة - فاعلاً كان أم شريكاً - فإذا تعدد الجناة كانوا جميعاً متضامين فى الالتزام بها.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١ بتاريخ ١١/٨/١٩٢٨

الغرامة من العقوبات التبعية إلا أنها عقوبة ناشئة عن الجريمة. والشأن فيها الشأن فى العقوبة الأصلية فهى تتبعها فى الحكم لتعلقهما كليهما بالحق العام وحده.

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩

إن الغرامة التهديدية كما يدل عليه إسمها وتقتضيه طبيعتها هى - كالإكراه البدنى - ليس فيها أى معنى من المعانى الملحوظة فى العقوبة. كما أنه ليس فيها معنى التعويض عن الضرر وإنما الفرض منها هو إجبار المدين على تنفيذ إلتزامه على الوجه الأكمل، وهى لا تلزم مع الضرر وجوداً وندماً ولا يعمد التجاوز عنها فى ذاته تجاوزاً بالضرورة عن ضرر حاصل أو تنازلاً عن تعويض الضرر بعد إسحقاقه خصوصاً إذا إقتضى عدم التمسك بها دواعى العدالة أو دوافع المصلحة أن ورودها فى القيود الدفعية الحسابية للمنشأة لا يغير من طبيعتها التهديدية لا التعويضية هذه، وذلك للعللة المقدمة، ولأن من القيود الدفعية ما هو حسابات نظامية بحت لا تمثل ديوناً حقيقية، ومنها ما هو عن ديون ما هو حسابات نظامية بحت لا تمثل ديوناً حقيقية، ومنها ما هو عن ديون تحت التسوية والمراجعة. وإذا كان ذلك، وكانت الجريمة المسندة إلى التهم هى الإضرار بمصالح الجهة صاحبة الحق فى التمسك بالغرامة التهديدية، تعين ابتداءً أن يثبت الحكم وقوع الضرر بما يحسم به أمره، لأنه لا يستفاد بقوة الأشياء من مجرد عدم التمسك بإيقاع تلك الغرامة، ولا يستفاد كذلك بأدراج مبلغاً فى دفاتر المنشأة، وذلك كله بفرض أن التهم صاحب الشأن فى إيقاعها أو التنازل عن التمسك بها.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ٤/٦/١٩٧٩

لما كانت الجريمة التى دين المظنون ضده بها وبعد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد انحصرت فى إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المواد ١ و ٢ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني واللاحقة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ فإنه يتعين إلزام المظنون ضده بالإضافة إلى الغرامة

والتصحيح بسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الرخيص عملاً بما تقتضى به المادة ١٦ من القانون المذكور. ولا يقدح في ذلك إلغاء هذا القانون بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لأن القانون الأخير لا يعتبر قانوناً أصح للمتهم في مثل واقعة الدعوى فضلاً عنه أنه استبقى في العقاب على هذه التهمة - بنص المادة ٢٢ منه - عقوبة سداد ضعف رسوم الرخيص باعتبارها عقوبة نوعية راعى فيها طبيعة الجريمة.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٠

أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة - ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التى يقتضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالف الذكر - يؤكد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما إختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما فى حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن - وهو ما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها على كل من الطاعنين مادام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلاً وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ٥/٢/١٩٦١

الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات - وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه - إلا أنها من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر وهو ما من شأنه أن يكون المتهمون متضامنين في الإلتزام بها ما لم يخص الحكم كلا منهم بنصيب منها.

الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٧

إن مقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجبز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا إقتضت الأحوال رأفة القضاة.

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

لما كانت الغرامة المخصوص عليها في المادة ١١٨ /أ/ مكرر من قانون العقوبات هى من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون، وإن كان الشارع قد ربط لها حد أدنى لا يقل عن خمسمائة

جنه، يقضى بها على كل من يساهم فى الجريمة - فاعلاً كان أو شريكاً - فإذا تعدد الجناة كانوا جميعاً متضامين فى الإلتزام بها. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف صحيح القانون .

* الموضوع الفرعى : عقوبة المراقبة :

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٥١

إن المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ صريحة فى أن المراقبة التى تعتبر ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات إنما هى المراقبة التى يحكم بها تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون فلا تنصرف إلى المراقبة التى يقضى بها طبقاً لأحكام قانون العقوبات. وإذا كان التهم قد حكم عليه بالحبس والمراقبة لسرقه، وكانت هذه المراقبة قد قضى بها عليه تطبيقاً للمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات التى تميز وتضع الحكم عليهم بالحبس لسرقته تحت مراقبة البوليس فى حالة العود، فإن هذه المراقبة لا تعتبر ماثلة لعقوبة الحبس فى حكم المادة ١٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر. ويكون من الخطأ أن تحسب بداية السنوات الخمس المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات بعد إنقضاء المراقبة، إذ القانون يوجب حسابها مباشرة بعد إنقضاء عقوبة الحبس وحدها . وإذا كان قد مضى بين إنقضاء عقوبة الحبس وبين الواقعة التى يحاكم المتهم من أجلها أكثر من خمس سنوات فلا يكون التهم عادلاً فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٢

إنه وإن كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على إلغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا أنه لما كان قد نص فى المادة الرابعة منه على عدم سريان أحكام التشرد على النساء إلا إذا اتخذن للعيش وسيلة غير مشروعة، وكانت المادة الخامسة منه الخاصة بالإشهاد قد جاء نصها عاماً مطلقاً دون تمييز بين الرجال والنساء، لم جاء القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذى نظم الوضع تحت مراقبة البوليس لإستثنى من هذه المراقبة من تقل سنهم عن خمس عشرة سنة دون تمييز فى الجنس، فإنه يبين من مقارنة هذه النصوص أن المشرع حين نص فى المادة ١٢ من المرسوم بالقانون الأول والمادة ١٩ من الثانى على إلغاء كل ما يخالف أحكامهما من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد أراد إلغاء ما قضت به المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ من إستثناء النساء من أحكامه .

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨

إذا كان هذا الحكم إذ رأى تطبيق المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بفقرتها على هذا التهم قد حكم عليه بالمراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ولم يعين تاريخ بدء المراقبة فإنه يكون قد أخطأ إذ أن المراقبة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ إنما هي المراقبة العامة المشار إليها في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥، ومقتضى ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التى لا يزال العمل بها سارياً من أن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد فى الحكم وجوب تحديد بدء المراقبة التى تقضى بها المحكمة. وذلك لكيلا يؤدي إغفال هذا التحديد إلى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة التى قضى بها الحكم وتقويت ما قصد إليه الشارع من تقريرها .

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٤

إن مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا تعتبر مدة للعود إلى الجريمة وإنما حددها القانون لمن سبق الحكم عليه بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة السابعة بدلاً من توقيع عقوبة المراقبة، فإذا وقع منه خلافاً أى عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه إمتنع على القاضى أن يحكم بإنذاره مرة أخرى ووجب عليه طبقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة أن يطبق في حقه حكم الفقرة الأولى من المادة السادسة ومعاقبته بوضعه تحت مراقبة البوليس المدة المحددة بها أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة فهو خاص بعود من حكم عليه طبقاً للفقرة الأولى منها بالمراقبة وهذا العود وإن كان يكفى لتحقيقه أن يرتكب المخكوم عليه بالمراقبة أى عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية من المادة السابعة إلا أنه يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ما دام قد سبق الحكم على العائد بعقوبة المراقبة التى عدّها القانون مماثلة لعقوبة الحبس، ومدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة أقل من سنة هي خمس سنين من تاريخ الحكم عليه وذلك طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومن شأن ذلك أن تكون مدة العود إلى حالة الإشتباه بالنسبة إلى التهم البلى سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة ستة شهور لوجوده في حالة إشتباه، هي خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة بحيث إذا وقع منه في خلال الخمس سنوات المذكورة عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه فإنه يكون عائداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٤٥ .

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠

مضى كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة قد نصت على أن " يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشتردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام " - ثم أضافت " ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار إليه " . وقد نصت هذه المادة الأخيرة - المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن " يعين وزير الداخلية الجهة والمكان اللذين يقضى فيهما المحكوم عليه من المشتريين أو المشتبه فيهم مدة المراقبة المحكوم بها " . كما جرى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس بأن " تطبق أحكام هذا المرسوم بقانون على كل شخص تحت مراقبة البوليس طبقاً لأحكام قانون العقوبات أو قانون المشتريين والمشتبه فيهم أو أي قانون آخر " . ونصت المادة السابعة منه على أنه " يجب على المراقب أن يقدم نفسه إلى مكتب البوليس الذي يكون مقيداً به في الزمان المعين في مذكرته على ألا يتجاوز ذلك مرة في الأسبوع، ويجب عليه أيضاً أن يكون في مسكنه أو في المكان المعين لمأواه عند غروب الشمس وألا يرحله قبل شروقها " . ونصت المادة ١٣ من المرسوم بقانون المشار إليه على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل مراقب خالف حكماً من الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون " . ولما كان الطعون فيه قد أثبت أن الضابط شاهد الطاعن يسير في الطريق في الساعة ٩،٤٠ من مساء يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ مخالفاً شروط المراقبة وأنه قد تبين من مذكرة المباحث الجنائية أن الطاعن وضع تحت المراقبة لمدة سنتين ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ حتى أول سبتمبر سنة ١٩٧٢ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن لمخالفته شروط المراقبة وأوقع عليه العقوبة المقررة قانوناً وفقاً للمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٦

الشخص الذي سبق إنذاره كمشتبه فيه إذا إتهم في جريمة قتل عمد وشروع فيه وإنهت بقرار من قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بحكم بالبراءة ثم ألفت النيابة الدعوى عليه من بعد لوضعه تحت المراقبة الخاصة المنصوص عليها في قانون المشتريين والمشتبه في أمرهم فليس المعلوم عليه عند بحث الحكم الصادر في هذه الدعوى الأخيرة - من جهة صحة تطبيق القانون - هو مجرد معرفة ما انتهى إليه البلاغ عن التهمة التي كانت موجهة إليه هل صدر في شأنها حكم بالبراءة أم قرار من قاضي الإحالة بأن لا وجه.

بل الملل عليه هو معرفة علة التبرئة أو عدم وجود وجه لإقامة الدعوى. فإذا كانت العلة فى رأيها هى عدم صحة الدعوى فلا وجه للحكم بوضع المشتبه فى أمره تحت المراقبة، لأن الأكاذيب والأوهام لا يجوز مطلقاً أن يبنى عليها حكم. أما إن كانت العلة فى أيهما هى عدم كفاية الأدلة فلا شك فى أن البلاغ يكون من طائفة التبليغ التى نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ على إستحقاق من تقدم فى حقه لأن يوضع تحت المراقبة الخاصة .

الظن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٢٨

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم يحرم الشخص الموضوع تحت ملاحظة البوليس من حريته فى إختيار سكن له فى دائرة محل الإقامة، ولم يرد به أى نص يحول لوزارة الداخلية التدخل فى إختيار هذا السكن. وما القيود التى جاءت به إلا خاصة بمحل الإقامة. ولا يصح التوسع فيها وتطبيق أحكامها على السكن. وعلى ذلك لا يمكن إعتبار أن المتهم قد خالف شروط المراقبة بتغيبه عن محل سكنه مجرد أنه تغيب عن مركز البوليس المثالى بطبيعته لأن يكون سكناً لأحد الأفراد.

الظن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ٢١/١١/١٩٣٢

إذا حكمت المحكمة على سارق، تطبيقاً للمادة ٢٧٤ ع، بالحبس ستة شهور مع الشغل، عن كل تهمة من التهمتين الموجهتين عليه، وبوضعه تحت المراقبة على زعم أن له سوابق، وتبين أن ما كان له من السوابق سقط بمعنى المدة، فلا يكون لظعه على هذا الحكم من أثر إلا إلغاء المراقبة المقضى به، أما العقوبة التى حكم بها لإنها، مع إستبعاد السوابق، مبررة لدخولها فى نطاق المادة المنطبقة.

الظن رقم ٨٣٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٣٢

إن المراقبة التى يقضى بها طبقاً للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فى أحوالهم هى المراقبة الخاصة المشار إليها فى الفقرة الرابعة من المادة السادسة من ذلك القانون، وهى ليست عقوبة تبعية بل هى عقوبة أصلية قائمة بذاتها توجب على مخالفة موجب الإنذار مخالفة من المنصوص عليه بالمادة التاسعة. فإذا سهت محكمة الموضوع عن الفصل فى تهمة مخالفة موجب إنذار الإشتباه فلا تستطيع محكمة النقض والإبرام إصلاح سهو محكمة الموضوع بتطبيق القانون، وإنما سبيل إصلاح سهو المحكمة أن تعيد النيابة القضية إليها بإعلان جديد تطلب منها فيه الفصل فى تهمة مخالفة موجب إنذار الإشتباه التى سهت عن الفصل فيها.

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٤

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نوحب المراقبة الخاصة كلما وجد الشخص المشتبه فيه في إحدى الحالات المبينة بهذه المادة وكون المراقبة خاصة لا يفرجها عن كونها مراقبة. فالحكم بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص لا يعتبر حكماً عقوبة لم تقرر قانوناً وإذاً إذا حكم ابتدائي بوضع شخص تحت مراقبة البوليس فقط المدة كذا وكان القانون يقضى في هذه الحالة بالمراقبة الخاصة أى بالمراقبة في مكان يعينه وزير الداخلية ولم تستأنف النيابة واستأنف المتهم وحده فلا يجوز للمحكمة الإستئنافية ان تلغى الحكم الابتدائي وتبرئ المتهم بدعى أن ذلك الحكم لم يقضى بالمراقبة الخاصة التى نصت عليها المادة التاسعة السالفة الذكر، وإنما قضى بنوع آخر من المراقبة لم يقرره القانون لهذه الحالة، بل الواجب ان تؤيد المحكمة الإستئنافية الحكم الابتدائي ما دامت النيابة لم تستأنفه وإلا كان حكمها واجب النقض

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٣٦/٣/٣٠

إن المراد من عبارة " المراقبة الخاصة " الواردة فى المادة التاسعة من قانون المشردين والمشتبه فيهم هو عى المراد من المراقبة المنصوص عنها فى الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون ذاته أى المراقبة التى يوضع فيها الشخصى فى جهة يعينها وزير الداخلية لا المراقبة العادية. والفرض من وصف هذه المراقبة بكلمة " الخاصة " هو تمييزها عن المراقبة العادية التى يوك لها للمحكوم عليه إختيار الجهة التى ينوى الإقامة فيها مدة المراقبة. والمراقبة المنصوص عليها فى تلك المادتين هى عقوبة أصلية يكفى الحكم بها عند الحكم بالحس كعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كعقوبة تكميلية، بخلاف المراقبة العادية لأنها عقوبة تكميلية لإغناء فيها عن العقوبة الأصلية

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٠

من واجب القاضى أن يحدد مدة العقوبة التى يقضى بها إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك. فإذا قضى الحكم الابتدائي بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس بعد إنتقضاء مدة الحس فى الجهة التى يعينها وزير الداخلية فى الديار المصرية، ولم يعين أجلاً لهذه المراقبة، فإستأنف المتهم وحده، فما يكون للمحكمة الإستئنافية أن تؤيد هذا الحكم مخشية أن يكون فى تصحيحها إياه بتحديد مدة المراقبة، إساءة لمركز المتهم الذى إستأنف الحكم دون النيابة لإحتمال أن وزير الداخلية قد يرى إبقاءه تحت المراقبة مدة أقل من المدة التى تقدرها هى - لا يكون لها ذلك بل يجب عليها أن تصحح الحكم بتحديد مدة المراقبة لإختصاصها هى دون سواها بذلك

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٤

المراقبة الخاصة التي يقضي بها تطبيقاً للمادة التاسعة من قانون التشردين والمشتبه فيهم وهى المراقبة التي تكون في مكان يعينه وقدر الداخلية يجب أن يحدد لها أجل معين لا يزيد على ثلاث سنين قياساً على ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون المذكور.

الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٢

إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تشترط لكي يحكم بعقوبة المراقبة التي نصت عليها أن يكون المحكوم عليه عائداً وحكم عليه بالحبس في جريمة سرقة تامة. وفضلاً عن أن هذه المادة واضحة في ذلك فإن القانون بصفة عامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها، ثم إن النص على عقوبة الشروع في السرقة إنما جاء في المادة ٣٢١ بعد النص على عقوبة المراقبة المذكورة. وإذن فإذا كان ما وقع من التهم ليس إلا مجرد شروع في سرقة فلا يجوز الحكم عليه بهذه المراقبة.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٩

- إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشردين والمشتبهين إنما تقضى بالحكم بالمراقبة على أنها عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنذار المتهم مشبوهاً ثم مخالفته مقتضى الإنذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقديم بلاغ جدى ضده إلخ. وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن هذه المراقبة هي عقوبة تكميلية يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة، بل العكس لا يستقيم القول بذلك مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبوه في الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك حكم آخر بالإدانة. ثم إن نص هذه المادة يستفاد منه أن الحكم الصادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة يكفى في تطبيقها، ما دامت محكمة الجنتح قد رأت فيه دليلاً كافيّاً على أن المتهم قارف السرقة

- إن الشارع في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم ينص في جرائم التشرد والإشتهاء، كما فعل في المادة ٢٨ من قانون العقوبات بالنسبة لمن يحكم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن جناباً من الجنابات الواردة فيها، على أن تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية. ولذلك، ولأن عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الإشتهاء هي عقوبة أصلية يجوز الحكم بها ولو لم يكن قد حكم على المشبوه بالعقوبة في الجريمة التي عد مشبوهاً من أجلها، يكون القول بأن مدة هذه المراقبة لا يجوز أن تزيد على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي وقعت من المشبوه لا أساس له.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٧/١/١٩٢٩
تقضى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم بأن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم. فإذا جاء حكم محكمة الموضوع خالياً من النص على مبدأ المراقبة تعين على محكمة النقض إكمال هذا النص بتطبيق القانون .

الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٥/٩/١٩٢٩
تنص المادة ٢٧٧ عقوبات على أن مدة المراقبة التي يحكم بها على السارق العائد لا تكون أقل من سنة. فإذا حكمت المحكمة عليه بأقل من ذلك وجب نقض الحكم وتصحيحه بما يوافق القانون .

الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٢٩
إن الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ عقوبات وإن كانت تقضى بإعتبار السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً متماثلة من حيث العود إلا أن نتيجة هذا الإعتبار قاصرة على تشديد العقوبة الأصلية المقررة للجريمة تشديداً في حدود المادة ٤٩ فقط. أما مراقبة البوليس للمجرم فهي عقوبة إضافية لا تطبق إلا حيث يقضى بها القانون. وقد قضى بها في مادتى ٢٧٧ و ٢٩٣ عقوبات على العائد الذى يحكم عليه فى سرقة أو نصب ولم يقض بها على العائد الذى يحكم عليه لتبليد من المنصوص عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات. فلو طبقت المحكمة المادة ٢٩٦ على متهم وحكمت عليه بالمراقبة تعين على محكمة النقض نقض هذا الحكم من جهة المراقبة والحكم برفعها عن المحكوم عليه.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ٧/١١/١٩٢٩
لا يجوز قانوناً الحكم بوضع النساء تحت مراقبة البوليس. ذلك بأنه وإن كانت المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات تجزئ في حالة العود وضع المحكوم عليه بالحبس لسرقة تحت مراقبة البوليس ذكراً كان ذلك المحكوم عليه أو أنثى إلا أن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التى منعت سريان أحكام هذا القانون على النساء وعلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة قد عصمت هذا العموم. وهذا القانون وإن كان عنوانه يفيد أنه خاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم إلا أنه شامل لجميع أحكام مراقبة البوليس ومنها المراقبة التي يقضى بها بحسب أحكام قانون الطوارئ سواء المنصوص عليها بالمادة ٢٧٧ عقوبات أو غيرها .

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٣٠/٥/٢٢
إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وإن لم يحدد بنص صريح مدة المراقبة كعقوبة أصلية إلا أنه يتعين أن تكون مدة هذه العقوبة كمدة الحبس في حديه الأدنى والأقصى.

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٣٠/٥/١٥
لا يجوز الحكم بالمراقبة في حالة العود لجرمة تبديد لأن نص المادة ٢٧٧ لا يميز الحكم بالمراقبة في حالة العود إلا في جريمة السرقة ولا يصح مع صراحة هذا النص التوسع أو القياس.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٣١/١/٨
إن المادة ٣١ من قانون المشردين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد منعت سريان أحكام هذا القانون على النساء والأحداث الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة. وأحكام ذلك القانون تتعلق بمراقبة البوليس على اختلاف أسبابها. فكل نص عام وارد بالقوانين ومتعلق بهذه المراقبة قد عصبته تلك المادة وجعلته مقصوراً على الذكور من الرجال فقط.

* الموضوع الفرعي : عقوبة المصادرة :

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٤
إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقضى في المادة السابعة منه بأن " تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية، على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ". ومفاد هذا أن الشارع قد افترض أنه كلما قضى على متهم بعقوبة لجرمة من الجرائم الداخلة في نطاق المواد المشار إليها - ومن بينها المادة الثانية التي تنص على عقاب من " غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع، أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها " - تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تنطبق على الجنايات والجنح دون المخالفات. ولما كان الشارع يعاقب المتهم حسن النية الذي تقع منه مخالفة في حدود المواد ٢ و٣ و٥ من ذلك القانون بعقوبة المخالفة، فقد عني بالنص على وجوب المصادرة في هذه الحالة أيضاً لعدم جواز إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات. يدعم هذا النظر أنه من غير المستساغ أن يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التي ترتكب بحسن النية، والتي تعتبر مجرد مخالفة، ولا يوجبها بصدور نفس تلك الجرائم إذا ارتكبتها المتهم بسوء نية مما يدخل فعله في عداد الجنح. على أن قصد

الشارع واضح في هذا المعنى من مذكرته الإيضاحية عن المادة السابعة من القانون التي تنص على " تتطلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع إثبات سوء نية المتهم وقد لا يتوفر إثبات هذا الركن فيفلت المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه إهماله من الضرر على صحة الأفراد... وعلى الخالين يجب اعتبار مجرد وجود الأشياء المشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر من ذلك. غير أن اعتبار تلك المخالفة مخالفة لا يرفع الأذى عن تلك المواد المشوشة أو الفاسدة، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها إذا كانت قاصرة على الجنايات أو الجنح، لذلك نص على المصادرة إستثناء من القواعد العامة ". وإذن فمتى كان الحكم قد أدان المتهم بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتباره أنه باع قطعاً مشوشاً، وقضى بالمصادرة الوجوبية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، ولا يتقدم في ذلك أن تكون الأقطان قد بيعت وأودع ثمنها خزينة المحكمة ما دام الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر إقراراً للضبط الذي أمرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكماً من القاضي بأن إستيلاء الدولة بواسطة ممثلها على القطع موضوع الدعوى تم صحيحاً في الحدود التي رسمها القانون، فهو يعطف إلى يوم الضبط. هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق الجنايات يجيز للنيابة العمومية في المادة ٢٢ منه بيع الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وإسداء ثمنه، مما يقتضاه بداهة أنه إذا قضى بالمصادرة فالحكم بها ينصب على الثمن المتحصل من بيعها.

الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢١

إن القضاء بمصادرة السيارة التي نقل فيها المخبر والمضبوطة في الطريق العام تطبيقاً للمادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ خطأ في تطبيق القانون. ذلك لأن تسلسل المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من القانون المذكور والسياق الذي إستطرد إليه الشارع يدل بوضوح على أنه حين تحدث في المادة ٤٥ عن وجوب مصادرة الجواهر المخدرة، وكذلك الأدوات التي تضبط باغلات التي إرتكبت فيها الجريمة إنما عني تلك اغلات التي أوردتها في المادة ٤٤ التي ألفت فيما بعد بالقانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يولية سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية. وقد أورد ذلك النص صراحة أن المقصود هو اغلات العمومية أو بيوت العاهرات أو أى حانات " دكان " يدخله الجمهور.

الطعن رقم ٢١٣٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٤

إن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالأسلحة والذخائر توجب الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه من أنه " إذا كانت الأشياء المضبوطة من التي يعد صنعها أو إستعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم ". فإذا كان الحكم قد قضى بإلغاء عقوبة مصادرة البندقية المحكوم بها ابتدائياً بناء على ما قاله من أن البندقية ليست مملوكة للمتهم الذى طبطت معه وأن العقوبة لا تنسأ إلى شخص مالكها، فإنه يكون غلطاً متعيناً نقضه فيما قضى به من إلغاء المصادرة

الطعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٨

إذا كان الثابت من الحكم أن المحرم التى حكم بمصادرتها لم تضبط على ذمة الفصل فى الدعوى، فإن القضاء بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

— المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه فى فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة إختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهى بهذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن النية، أما ما أشارت إليه المادة المذكورة فى فقرتها الثانية فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الإعتبار إجراء يولى لا مقر من إتخاذ فى مواجهة الكافة .

— النص على المصادرة فى المادة القائمة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ وجعلها وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهى بحسب الشروط الموضوعة لها فيه لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٨

إن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشئ قد سبق ضبطه، ومتى كان ذلك مقررأ وكان القول يوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتماً القول برد الشئ المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦١

- الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل - وإنما يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة .

- المصادرة وجوباً تنطزم أن يكون الشيء محرم تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء - أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة فإنه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه ما دام مرخصاً له قانوناً فيه، ذلك أنه يجب تفسير نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال، على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير الحسن النية .

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ٢/١٠/١٩٦١

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل فى الدعوى، فإذا كان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بمصادرته يكون قد وقع على خلاف حكم القانون.

الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٢

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه. ومتى كان ذلك مقررأ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتماً القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه، وهما ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون لما يعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة المقضى بها.

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣

مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع لم يقرر مصادرة المشغولات الذهبية أو اللصية غير المملوغة، وهو إذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها منوطاً بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاماً خاصاً من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى إذا ما صدر حكم نهائى - تقرر حتى إسراداعها بعد دفعها إذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية، وبعد كسرها وإستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة إن لم تكن كذلك.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٥

يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج والمادتين ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول أن القانون حدد عقوبة هذه الجرائم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنية وبإلزام المخالف بأداء الرسم الذى يكون مستحقاً فضلاً عن الغلق والمصادرة وأجاز للمحكمة أن تقضى بصريض للخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تعديده أو بصريض لا يتجاوز ألف جنية فى حالة تعلم تعديده.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٦

- المصادرة إجراء الغرض منه غليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنائيات والجحج إلا إذا نص القانون على غير ذلك - فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية. وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من إتخاذها فى مواجهة الكافة. كما قد تكون المصادرة فى بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المبنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببه الجريمة من أضرار المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذى حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ إذ نصت على أنه " يضبط الدخان المهرب ويصادر فإذا لم يضبط يضاف إلى التعويض الواجب الحكم به قيمة هذا الدخان " فقد دلت على أن المشرع جعل الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلاً عن المصادرة فى حالة عدم ضبطه، وبذلك تكون بهذه الغاية عقوبة تنطوى على عنصر التعويض، فهى بوصفها الأول تكون تدبيراً وقائياً يجب على المحكمة أن تحكم بها ما دامت تتعلق بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهى بوصفها الثانى تولد للمبنى عليه صفة فى المطالبة بها كتعويض وفى أن يتبع حقه فى ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى فى حالة الحكم بالبراءة. ولما كان للطاعة " مصلحة الجمارك " مصلحة مؤكدة فى المطالبة بمصادرة الدخان اللبى موضوع الاتهام، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بها سواء باعتبارها إجراء وقائياً يجب إتخاذها أو بوصفها من قبيل التعويضات المدنية، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه والقضاء بمصادرة الدخان المضبوط .

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٦

- مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته من الأشياء التى تخرج بملكها عن دائرة التعامل، إنما هو تدبير عنى وقائى ينصب على الشئ فى ذاته لإخراجه من تلك الدائرة لأن أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها فى يد من يحرزها أو يحوزها .

- المصادرة الوجوبية فى معنى نص المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والدخائر إنما تكون لأن الشارع ألصق بالسلاح طابعاً جنائياً يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذى لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته. ولا يتحقق الغرض من هذا التدبير إذا جاز وقف تنفيذه برد الشئ إلى صاحبه الذى لا يجوز له القانون حيازته مما يؤدى إلى الدور فى تأليه الشئ ونجسهم صاحبه، حالاً بعد حال، وهو إحالة ممتعة يستزده عنها الشارع، هذا إلى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة أياً كان وصفها عقوبة أو تدبيراً - يقتضى حتماً القول برد الشئ المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه، ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته. ولما كان الحكم قد لقى بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة فإنه يكون مشوباً بعيب الخطأ الجزئى فى القانون مما يوجب نقضه وتصويبه .

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٦

الأصل أن حيازة الأسلحة النارية أو إحرازها أو حملها بغير ترخيص محظور على مقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والدخائر، وما سبق أن قرره هذه المحكمة من أن الأسلحة غير محرم إحرازها وأنه يجوز الوحيش لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت لهم شروط خاصة إنما كان مجال - الذى تقتصر عليه - هو عدم جواز الحكم بعقوبة المصادرة فى مواجهة المالك حسن النية متى كان مرصفاً له قانوناً فى حيازة السلاح فكان بالتالى مباحاً له.

الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٧

مضى كان الدخان المضبوط هو من الأدخنة العادية التى لا تخرج بملكها عن دائرة التعامل إلا إذا كون خلطها شتاً، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل دليل القش - بغرض وقوعه - حين أبطل محضر ضبط الحبث له، فإن القضاء بالمصادرة سواء بصفتها تدبيراً وقائياً أو بصفتها تعويضاً مدنياً يكون ممتعاً.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣٠

نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ واضح في أن ما يضبط ويحكم بمصادره هو الأشياء موضوع الجريمة. ولما كانت السلعة موضوع جريمة الإمتناع عن البيع التي دين الطاعن بها هي " أسمنت حديدي "، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة البضائع المضبوطة ومن بينها " أسمنت بورتلاند " دون تمييزها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما يصح مع نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة إلى عقوبة المصادرة وجعلها مقصورة على الأسمنت الحديدي المضبوط.

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩

حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية - ويندرج تحت معنى الغير كل من كان أجنبياً عن الجريمة.

الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٣٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١

- تسليم السلاح إلى غير المرخص له في حيازته أو إحرازه يترتب عليه إلغاء الرخص - وفقاً لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والدخائر - الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتماً عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور.

- الأصل أنه يجب عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ مصادرة الأسلحة والدخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال، إلا أنه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية.

- المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة - بما في ذلك المالك والحائز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً في حوزتها. أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يسه في الجريمة ومرخصاً له قانوناً فيه، فإنه لا يصبح قانوناً لحكم بمصادرة ما يملكه.

- نص المشرع - وهو بصدد بيان أحكام الصرف في الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق - في المادة ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز رد تلك الأشياء إذا كانت محلاً للمصادرة. ومن ثم فإنه ما كان للحكم المطعون فيه أن يقضى برد السلاح المضبوط إلى المطعون ضده طالما أنه كان محلاً للمصادرة، أما وهو قد فعل، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وإلغاء قضائه برد هذا السلاح.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧

عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤، عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة، ويجب القضاء بها في جميع الأحوال، ومن ثم فقد كان من المتعين بحسب الأصل توقيعها مع عقوبة الجريمة الأشد، إلا أنه لما كانت عقوبة المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محمواً تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً لصاحبها في حملها، وإذا كان الحكم قد استظهر أن التهم من يتجرون في الأسلحة وأنه مرخص له بذلك وأن إحرازه للبندقية كان بقصد الإتجار ولم يكن بصفة مجردة أو شرة جريمة تحصل منها فإنه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الأشد .

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥

مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغلبية وتنظيم تداولها، أن الشارع حرم تداول الأغلبية المشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المشوشة. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى عن التهم غش الزيت موضوع التهمة إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض زيتاً تين أنه مشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢

إن المصادرة إجراء الفرض منه تملك أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة، قهراً عن صاحبها، وبغير مقابل وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجنح، إلا إذا نص القانون على غير ذلك، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لصلتها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذها في مواجهة الكافة، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية، إذ نص على أن تؤزل الأشياء المصادرة إلى المبنى عليه أو خزنة الدولة كتصويض عما سببه الجريمة من أضرار وهي بوضعها الأول تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهي بوضعها الثاني توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتصويض وفي أن يتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختصة، حتى في حالة الحكم بالبراءة.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢

لما كانت جريمة حمل السلاح الناري فى أحد الأفراح التى دين المَطعون ضده بها معاقباً عليها بالمادتين ١١ مكرراً، ٢٩ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ سنة ١٩٥٨ وكانت المادة ٣٠ من هذا القانون توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة عليها، فإن الحكم المَطعون ليه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح المَضيوط مع وجوب الحكم بها إعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه، يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

- أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات الحكم بمصادرة الأشياء المَضيطة التى تحصلت من الجريمة إذا كان عرضها للبيع بعد جريمة فى ذاته. ولما كان الحكم المَطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة عرضه للبيع خوفاً مذبوحة خارج السلخانة، فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ سالفة الذكر كان يقتضيه الحكم بالمصادرة وجوباً على اعتبار أن العرض للبيع يعتبر جريمة فى ذاته، وأن المصادرة عقوبة تكميلية وردت فى قانون العقوبات دون قانون الزراعة الذى يقضى فى المادة ١٤٩ منه بعدم الإخلال بأية عقوبة أشد نص عليها غيره. وإذا كان الحكم قد خالف هذا النظر وقضى بإلغاء عقوبة المصادرة مجرد أن اللحوم المَضيطة صالحة للإستهلاك فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المَضيطة بالإضافة إلى العقوبة الأخرى المقررة بها .

- نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦ و ١٣٨ أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود " فى شأن تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التى تفرض على الذبح " وب : ج : هـ من المادة ١٣٧. كما نصت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم، الصادر نفاذاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان فى البلاد التى تدخل فى دائرة الجمر أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح فى سلخانة عامة. كما قضت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسمين بمصادرة اللحوم موضوع مخالفة الذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التى تقوم مقامها. ولما كانت

إدانة الطاعن ليست عن الذبح خارج الجزر أو نقط الذبح وإنما عن عرض لحوم مذبوحة خارجه فإنه لا وجه لإقامة القضاء بالمصادرة على حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٧٣
تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : " فى جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل مئلى قيمتها " . وإذا كان الحكم قد أغفل إعمال هذه الفقرة، فإنه يكون قد عالف القانون .

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨١
لما كانت المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء العرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة إختيارية تكميلية فى الجنابات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من إتخاذه فى مواجهة الكافة وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكابحة المخدرات - وتنظيم استعمالها والتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد إستخدمت فى إرتكاب الجريمة، فإن المحكمة إذ لم تقضى بمصادرة الدراجة الآلية النوة عنها والى لم يثبت لها إستخدامها فى إرتكاب الجريمة، لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح وينحصر عن حكمها ما نواه الطاعن من دعوى التناقض .

الطعن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ٢/١٤/١٩٨٢
لما كان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٨٢ سنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال - إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التى تحمى حقوق الغير حسنى النية -، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء، أما إذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذى لم يكن لفاعلاً أو شريكاً فى الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه وإذا كان ما تقدم وكانت السيارات غير محرم إجرأها، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد إقتصرت على بيان واقعة ضبط المخدر بالسيارة التى إستخدمت فى إرتكاب الجريمة دون إسطهار ملكية السيارة وبيان مالكتها وما إذا كانت مملوكة للمطعون ضده الأول الذى أسند إليه وحده قصد التجار - أم لقائدها

المطعون جده الثالث - والذي أسند إليه مطلق الإحراز الجرد عن أى قصد - أم لأحد غيرهما، وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الإحالة دون بحث الوجه الآخر من الطعن.

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠

و إن كانت المادة ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المنطبقة على واقعة الدعوى لم تنص على مصادرة اللحوم موضوع الجريمة إلا أن المادة ١٤٩ الواردة في نهاية الباب الثالث من الكتاب الثاني من ذات القانون وهو الباب الذى وردت به المادة ١٤٣ قد نصت على أنه " لا تحل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين ". لما كان ذلك، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين قد نصت على وجوب الحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة - وكان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون جده بجريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة للبيع قد قضى بتغريمه دون أن يقضى بمصادرة اللحوم المضبوطة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة عملاً بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

لما كانت عقوبة الجريمة التى دان الحكم المطعون فيه المطعون جده بها طبقاً لنص المادة ٦ من قرار وزير التموين رقم ٧٨ سنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٥. هى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامه لا تقل عن مائه جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو إحداهما، وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها لما كان ذلك، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بمصادرة اللحوم موضوع الجريمة طبقاً لنص المادة السادسة من قرار وزير التموين المذكور، فإنه يكون قد مخالف القانون بما يضمن معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون، ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣

إن المصادرة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - سواء قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - تدبير عيى وقائى ينصب على الشئ المفقوش فى ذاته لإخراجه من دائرة التعامل لأن الشارع ألصق به طابعاً جنائياً يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام، الأمر الذى لا

يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادره، ومن ثم فإنها تكون واجبة في جميع الأحوال أياً كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة إستثناء في هذا من الأحكام العامة للمصادرة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات، يقضى بها سواء كان الخائن مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بإدانته أو ببراءته، رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

مضى كانت جريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات - التي دين بها الطاعن - معاقباً على المادتين ١١ مكرراً و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨، وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار إليه تنص على أنه " يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة " وإذ كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة، ويجب القضاء بها في جميع الأحوال، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السلاح المضبوط - بالإضافة إلى عقوبة الغرامة - يكون قد وافق صحيح القانون.

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٧

من المقرر أن المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهراً على صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنائيات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك. وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذها في مواجهة الكافة ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها - والتي طبقها الحكم سليماً في حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد إستخدمت في إرتكاب الجريمة. فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة النقود المضبوطة - والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها رغم ما إستدلّت به من وجودها مع الطاعن على أن الإفطار كان قد تم على تسليم المخدر له في مكان العبط نتيجة تعاقب سابق على شرائه بقصد الإتجار لا تكون في جانب التطبيق القانوني الصحيح وينحصر عن حكمها ما نواه الطاعن من دعوى التناقض.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٨

لما كان تسليم السلاح إلى آخر غير مرخص له في حيازته أو إحرازه يترتب عليه إلغاء الرخيص وفقاً لحكم المادة العاشرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتماً عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور، فإن الحكم المطعون فيه إذ أثبت في حق المطعون ضده - صاحب السلاح المضبوط - واقعة تسليمه السلاح لآخر غير مرخص بحيازته أو إحرازه واعتبره مسئولاً جنائياً عنها بما يؤدي بالضرورة وبحكم المادة العاشرة سالفة الذكر إلى إلغاء الرخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر تحريم إحرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير، كان يتعين القضاء بمقوبة المصادرة طبقاً لنص المادة ٣٠ سالفة الذكر باعتبار هذه العقوبة من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من وجوب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية ما دام الحكم قد أثبت مسئولية المطعون ضده - صاحب السلاح الرخص له - جنائياً ويكون الحكم المطعون فيه إذ ألغى عقوبة المصادرة المحكوم بها عليه ابتدائياً مع وجوبها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف لهما لقضي به من عقوبة المصادرة بالنسبة للمطعون ضده بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها.

الطعن رقم ٣٥٣٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ تحظر حيازة أدوات الوزن إلا إذا كانت قانونية مدموغة وصحيحة وفقاً لأحكام ذلك القانون، وكان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائي في حقه، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة في جميع الأحوال إذا كانت هذه الأشياء يعد حيازتها جريمة في ذاته، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة أداة الوزن غير المدموغة وغير الصحيحة يكون قد خالف القانون، مما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وذلك بالقضاء بمصادرة أداة الوزن المضبوطة.

الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤

- الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل - وإنما يجوز الرخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة .

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣

- إن المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الفرض منه تقليد النولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل، وهى عقوبة إختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهى على هذا الإعتبار تدبير وقائى لا مفر من إتخاذها فى مواجهة الكالة .
- لما كان النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها على أن " يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة التى تكون قد إستخدمت فى إرتكاب الجريمة " .

يدل على أن الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل التى إستخدمت فى إرتكاب الجريمة، تلك الأدوات ووسائل النقل التى إستعملها الجاني لكى يستفيد من إمكانياته لتنفيذ الجريمة أو تحظى عقبات تعرض تنفيذها - وكان تقدير ما إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد إستخدمت فى إرتكاب الجريمة - بهذا المعنى - إنما يعد من إطلاقات قاضى الموضوع فإن المحكمة إذ لم تقضى بمصادرة السيارة المضبوطة تأسيساً على ما إستظهرته من أنه لم يكن لها دور أو شأن فى إرتكاب الجريمة، لا تكون قد جابت التطبيق القانونى الصحيح .

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٢

لما كان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يوجب الحكم بمصادرة أدوات ووسائل النقل المضبوطة فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هذى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية، بحيث يتأبى أعمال هذه الحكم فى حقه طالما كان الشيء مباحاً له بما فى ذلك المالك والحائز على السواء. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يظهر بجلاء أمر ملكية السيارة المضبوطة، ولم يقطع فى ذلك برأى وإنتهى إلى الأمر بتسليمها للمالكها بعد تقديم المستندات اللازمة، ولم يورد مبرراً لإخفال القضاء بعقوبة المصادرة، على الرغم مما سلم به فى مدوناته من أن المطعون ضده يستخدم " سيارة " فى نقل المواد المخدرة لحساب بعض التجار، وإن المخدرات المضبوطة عثر عليها بداخل " موتور السيارة " التى أمر بتسليمها. فإنه يكون مشوباً بالظن الذى له وجه الصدارة على كافة وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون، وهو ما يوسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى، وتقول كلمتها فى شأن ما تنبئ به النية العامة بوجه الطعن، لما كان ما تقدم، فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة...

الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٧

لما كانت المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقاً للمواد السابقة ". وقد أضيفت هذه المادة إلى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣. وجاء في مذكرته الإيضاحية تعليقاً عليها ما نصه. " ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على عقوبة مصادرة ما دفعه الراشي على سبيل الرشوة وقد كانت المحاكم تطبق من قبل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تجيز بصفة عامة الحكم بمصادرة الأشياء التي تحصلت من الجريمة ". والبيان من النص في صريح لفظه وواضح دلالة، ومن عبارة المذكرة الإيضاحية أن جزء المصادرة المخصوص عليه فيه عقوبة، وهي بهذه المثابة لا توقع إلا في حق من يثبت عليه أنه قارف الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولا تتعدى إلى غيره ممن لا شأن له بها وإن الشارح يفترض توقيع هذه العقوبة على سبيل الوجوب. بعد أن كان الأمر فيها موكولاً إلى ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من جواز الحكم بها اعتباراً بأن الأشياء التي ضبطت على سبيل الرشوة قد تحصلت من الجريمة مع ملاحظة التحفظ الوارد في ذات الفقرة من عدم المساس بحقوق الغير حسن النية. وبذلك فإن حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية. وينتج من معنى الغير كل من كان أجنبياً عن الجريمة. هذا بالإضافة إلى أن نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد استوجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئاً دفع ممن يصدق عليه إنه راشي أو وسيط فإذا كان مبلغ الرشوة قد استقطع من مال الرقابة الإدارية بعد أن تلقت بلاغ أجنبي عليه في حق الموظف المرتشي - كما هو الحال في الواقعة الدعوى - فهي في حقيقة الأمر ليست راشية وبالتالي لا يصح القضاء بمصادرة المبلغ الذي إقتطع منها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة مبلغ الرشوة المضبوط حماية لحقوقها يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٨

إن المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة، فمهماً عن صاحبها بعير مقابل .

الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٨

لما كانت السيارات غير محرم إحترازها، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة

المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تغطي حقوق الغير حسن النية، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء، أما إذا كان الشيء مباحاً لمصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصبح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه. لما كان ما تقدم، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد إقتصرت على واقعة ضبط المخدرات، دون إستظهار ضبط السيارة محل الطعن، كما أنها لم تستظهر ملكية السيارة وبيان مالكتها وما إذا كانت للمطعون ضدهما أو لأيهما - أم لأحد غيرهما، وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إلزامها في الحكم، وهو ما يجب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه مع الإحالة .

الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٦

لما كان نص المادة ١٤٣ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ يجرى بأن " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ذبح بالمخالفة لأحكام المادة ١٠٩ الإناث العشار أو إناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة ما لم يعمل وزنها أو نحوها إلى الحد الذي يقرره وزير الزراعة - ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وأحكام المادة ١٣٦ والقراوات المصادرة تفتيحاً لما بالحسب مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف هذه الحدود في حالة العود وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يحكم بمصادرة المضبوطات لحساب وزارة الزراعة " . وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بالمصادرة على خلاف ما توجبه المادة سالفة الذكر عن كل من التهمتين اللتين دان المطعون ضده بهما، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وذلك بالقضاء بمصادرة المضبوطات بالإضافة إلى عقوبة الحبس المقضى بها .

*** الموضوع الفرعي : عقوبة المنع من الإقامة :**

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٦١ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٢

إن عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً للمادة ٢/٤٨، ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - هي نوع من التدابير الوقائية وهي عقوبة حقيقة ربها

القانون لصنف خاص من الجناة وإن لم ترد في قانون العقوبات، بيد أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون. ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلاً - المقدم من غير النيابة العامة - إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٤
عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً للمادة ٤٨/٢، ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - هي نوع من التدابير الوقائية وهي عقوبة حقيقة رتبها القانون لفئة خاصة من الجناة وإن لم ترد في قانون العقوبات، بيد أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون. ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلاً - المقدم من غير النيابة العامة - إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

* الموضوع الفرعي : عقوبة تبعية :

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨
تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن " يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمشردين ". ولما كان الحكم الابتدائي المؤبد بالحكم المظنون فيه لم يحدد مبدأ المراقبة ومدتها، فإنه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وجعل مدة المراقبة المحكوم بها مساوية لعقوبة الحبس على أن يبدأ تنفيذها من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس .

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨
إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم مع سبق الحكم بإنذاره متشرداً قد عاد إلى حالة التشرد في خلال الثلاث السنوات التالية للإنذار فتكون العقوبة الواجبة هي المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي المراقبة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات كما هو صريح النص الوارد بالمادة ٣، ويكون الحكم قد أخطأ إذ قضى بالحبس والمراقبة لمدة سنة عملاً بالفقرة الثانية من المادة الثالثة لأن حكم هذه الفقرة محلّه - على ما هو مستفاد من مجموع نصوص القانون

المشار إليه - أن يكون المتهم سبق الحكم عليه بالرقابة للتشرد سواء أكانت هذه الرقابة قد حكم بها ابتداءً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢ أم حكم بها طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ .

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٣٠/١١/٢٠
عقوبة إغلاق الصديلية هي عقوبة تبعية تسقط مع العقوبة الأصلية بوفاته المحكوم عليه ولورثته طلب فتحها بغير احتياج إلى الطعن في الحكم.

* الموضوع الفرعي : عقوبة تكميلية :

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢١ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨
العقوبات التكميلية هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة. ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يربط بتلك الجريمة من جرائم أخرى، ولا يجوز أن تجب العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة الأصلية التابعة هي ها بل يظل واجباً الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .
وإذا كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بمقم التدليس والغش يقضى علاوة على العقوبات الأصلية المقررة فيه بعقوبة تكميلية إقتضتها طبيعة الجرائم الواردة به، فإنه إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحل الحكم المطعون فيه بأسبابه أن المتهم عائد في حكم القساون المذكور يكون من المتعين القضاء على المتهم علاوة على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها فيه .

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ مكتب فتى ١٠ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٧
عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة [٢٦] من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والدخائر - والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تصد عقوبة تكميلية، غير أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء، وتتضافر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الأشد، فإنه يصين إدماج هذه الغرامة في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها .

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ مكتب فتى ١٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٤
ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة ليس عقوبة مفروضة للجريمة بقدر ما هي تدبير يجوز للمحكمة توقيعها لإنسابها، تيسيراً على مدمني المخدرات بوضعهم تحت العلاج بإحدى المصحات - ولما كانت العقوبة بحسب طبيعتها هي جزاء يقابل الجريمة حدد الشارع

نوعها بأن تكون من العقوبات البدنية أو السالبة للحرية أو المقيدة لها أو المالية - وهى العقوبات الأصلية التى فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضى توقيعها عند ثبوت التهمة - وكانت محكمة الموضوع قد التزمت هذا الأصل فى توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة فى القانون الذى كان معمولاً به وقت إكتساب الجريمة، وترى محكمة النقض لما تقدم أن تقرها عليه، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣١ مكتب قضاى ١٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم المتهم عشرة جنهات وبعدم خدمة زراعة الأرز فى المستقبل وبوقف تنفيذ العقوبة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لمخالفته أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦، وهو ما يعين معه نقضه وتصحيحه بجعل الغرامة المحكوم بها على المتهم " المطعون حده " ٢٥ جنهاً عن كل فدان أو كسور الفدان من زراعة الأرز موضوع الجريمة، مع التجاوز عن العقوبة التكميلية " وهى عدم خدمة زراعة الأرز " لعدم جدواها العملية الآن وقد مضى على الواقعة قرابة الخمس سنوات .

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٢ مكتب قضاى ١٤ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٥

البقرة فى جسامه الضربة فى حكم المادة ٣٢ عقوبات هى بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذى درج الشارع عليه فى المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات. ولما كانت العقوبة المقررة للعود للتلصّل هى بحسب المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الحبس مدة لا تتجاوز سنة وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هى طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة " البوليس " مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وكانت عقوبة الوضع تحت المراقبة التى يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون " تحقيق الجنابات " أو أى قانون آخر طبقاً لما جرى به نصى المادة العاشرة منه، ومن ثم تكون العقوبة جريمة التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة العود للتلصّل هى الأشدّ مما يقتضى إصفاها متى تحققت شروط المادة ٣٢.

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ مكتب قضاى ١٤ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧

من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الإرباط بين الجرائم هو لما يدخل فى حدود السلطة التقديرية محكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما إنتهت إليه من عدم توافر الإرباط فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكيف علاقة الإرباط والنسب

تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح. ولما كانت عبارة الحكم تفيد أن جريمة السرقة والتهريب الجرمي قد إنتظمهما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فجعلت منهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبها مما كان يقتضى إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وإعتبار الجرمين جرمة واحدة والإكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدهما. وكانت جريمة السرقة وهى الجريمة الأشد قد سبق الحكم فيها فقد كان ينبى مراعاة ذلك عند الحكم فى جريمة التهريب الجرمي المرتبطة بها والإقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة إذ هى عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التى تقتضيها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعطى إذ غالب الطاعن فى جريمة التهريب الجرمي بعقوبة الغرامة - وهى عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس - إلى جانب العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مما يستوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً وإلغاء عقوبة الغرامة المقررة بها.

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٣

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها، إلا أن هذا الجب لا يمتد أثره إلى العقوبات التكميلية المقررة لهذه الجرائم. ولما كانت عقوبة سداد الرسوم المستحقة عن الوخى المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المبانى من العقوبات التكميلية - وهى عقوبة نوعية - مراعى فيها طبيعة الجريمة. فإنه يجب الحكم بها - فى حالة الإرتباط - مع عقوبة الجريمة الأشد .

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٦

العقوبة التكميلية وإن ورد النص بها وجوباً فى المادة الثامنة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا أن التنصيص عليها فى الحكم رهن بقيام موجبها فعلاً وقت صدوره وإلا كان توقيعها عبثاً لوورد القضاء بها على غير محل. ولما كان الحكم المطعون فيه قد سوغ سكوته عن القضاء بالإزالة بأن البناء موضوع الجريمة الخاصة بعدم تنفيذ قرار الهدم قد أزيل فعلاً عقب إنهاره وهو ما لا تنازع فيه الطاعة، فإن النسي على الحكم بإغفاله القضاء بالإزالة يكون غير سليم .

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٦

الأصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة، إلا أن هذا الجب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها فى تلك الجرائم. ولما كانت جريمة حل سلاح نارى فى أحد الإجماعات التى دين المطعون ضده بها - وهى إحدى الجرائم

المرتبطة - معاقباً عليها بالمادتين ١١ مكرراً و٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨. وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار إليه تنص على أنه : " يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة ". ولما كانت عقوبة المصادرة هى عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة، فإنه يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها إعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون مالف البيان يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها.

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٢

لا يؤثر فى وجوب الحكم بالعزل من الوظيفة عن جريمة الإختلاس سبق مجازاة المتهم إدارياً عن خطأ إدارى ناشئ من الفعل ذاته لأن عقوبة العزل عقوبة تكميلية مقررة فى القانون عن جنابة الإختلاس عملاً بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات واحكامه الجنائية ملزمة بتوقيعها وهى تختلف فى طبيعتها كعقوبة جنائية عن الجزاء الإدارى الموقع من الجهة الإدارية.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

إنه وإن كان قضاء النقض قد جرى على أن التصويبات المنصوص عليها فى القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ تضمنيات مدنية فضلاً عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبة المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها فى كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى وأن الأصل أن الحكم بالتعويض وإن كان غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به فى حالة القضاء بالبراءة، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم لأن المسئولين الجنائية والمدنية تتطلبان معاً إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى. ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيساً على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائى لديه وإحتمال أن تكون أشجار البيع المضبوطة قد نبتت تلقائياً فى أرضه، هو الشك فى أن يكون المطعون ضده قد قام بزراعتها، فتكون الواقعة التى أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه، فلا تملك المحكمة الحكم بالتعويض عنها .

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥

استقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تتطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفائتها للردع والزجر، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود، وهرب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية، وأن الحكم به حمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم، فلا يمتد إلى وريثهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية، وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستتبع حتماً عدم الاستمرار فى الإجراءات والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل - على سبيل الإمتثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام، ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج فى طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية .

لطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشئ موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل فى الدعوى. ولما كان الثابت من المقررات أن جهاز الأشعة موضوع الإتهام لم يضبط، فإن الحكم الصادر بمصادرة جهاز الأشعة يكون وارداً على غير محل، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى قضائه بالمصادرة مما يمتنع معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة المصادرة .

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨

مضى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جريمة الشروع فى الإستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى شركات القطاع العام، وأثبتها فى حقه، عامله بالرأفة وقضى بمعاقبته بالحبس لمدة سنتين، مما كان يمتنع معه على المحكمة أن تقضى بعزله مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه، وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات التى تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع فى

هذا الخصوص. أما وهي لم تفعل فقد جاء حكمها مثريباً يعيب الخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعالجة المطعون ضده بالعدل لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى عقوبة الحبس المقضى بها

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١١/١٣/١٩٧٣

لما كان التعويض الذى تطالب به الطاعة - مصلحة الجمارك - يعتبر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجاني ولا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض الدعوى المدنية قبلهم يكون سليماً بما يرضى الطعن بالنسبة إليهم على غير أساس معتمداً رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٣

إستقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجاني تخليفاً للفرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع أو الزجر، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر مع مضاعفته فى حالة العود ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية. ومن ثم فإن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضده الثالث بوصفه ورثاً للمتهم الثالث وقبل المطعون ضده الرابع بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣

عقوبة مصادرة المواد الغلانية المشوشة. عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى.

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٤

تنص المادة ٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلا متى صارت نهائية ما لم يكن فى القانون نص على خلاف ذلك " . ولما كان قانون رسم الإنتاج والإستهلاك على الكحول الذى عوقب الطاعن بمقتضاه قد جاء خلواً من النص على خلاف هذه القاعدة، وكان الحكم

المطعون فيه لم يقض بالفأذ على خلاف القانون وكان هذا القانون قد تكفل بتقدير رسم الإنتاج - فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد عقوبة الغلق ومن عدم تقدير مقدار الرسوم المستحقة يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠

لئن كان الحكم المطعون فيه قد نفى علم المطعون ضده بأن الحلوى موضوع الجريمة ضارة بالصحة، إلا أنه أثبت فى حقه أنه عرض لحلوى للبيع تبين أنها ضارة بالصحة مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها فإنه إذ قضى بالحكم رغم ذلك بالبراءة على أساس أن المطعون ضده حسن النية ولم يوقع عليه عقوبة المخالفة، وإذ أخفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة التي تكون جسم الجريمة مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٤

- فرق المشروع فى التعويض بين زراعة التبغ القائمة فعلاً والتي جعل النشاط فى تقدير التعويض عنها بالمساحة المزروعة فيها التبغ ذاتها دون أى اعتبار للكمية المزروعة فيها منه ومدى كثافتها، وبين شجيرات التبغ التي تضبط منزوعة من الأرض والتي قدر التعويض فيها بحسب وزنها. وإذ كان الحكم قد أثبت من واقع الأدلة التى إطمأن إليها أن شجيرات التبغ كانت مزروعة وقضى بالتعويض على أساس المساحة لا الوزن فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون.

- من المقرر أن على المحكمة ألا تنى حكمها إلا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات. لما كان ذلك وكان بين من المفردات المضمومة تحقيقاً لهذا الطعن، أن رئيس وحدة الباحث قد ضمن محضره أنه حينما إنتقل إلى الأرض الخاصة بالمطعون ضده وجدها على قطعتين الأولى مساحتها أربعة قراريط منزوعة بالباذنجان والثانية ستة قراريط منزوعة بالطماطم وأن هاتين الزراعتين تتخللهما شجيرات التبغ وإذ قام الضابط المذكور بسؤال المطعون ضده عن مساحتهما فأقر بكل منهما على ذلك التحو وقدم المشرف الزراعى إقراراً فى ذلك التاريخ ببيان مساحة هاتين القطعتين على هذا الوجه - وكان هذا الذى أسس الحكم عليه قضاءه بالتعويض من أن مساحة الأرض المزروعة تبناً مقصورة على ستة قراريط إنما يخالف ما جاء بمحضر رئيس وحدة الباحث وبالإقرار الصادر من المشرف الزراعى سالفى الذكر، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً باحفظ فى الإسناد، بما يوجب نقضه بالنسبة

للدعوى المدنية، ولما كان الفصل في تحديد مساحة تلك الأرض المنزوعة تبغاً يحتاج إلى تحقيق موضوعي تحسّر عنه وظيفة هذه المحكمة فإنه يتعين أن يكون النقص مقروناً بالإعادة

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦

من المقرر أن العبرة في جسامه العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات، وهي النظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذي درج الشارع عليه في المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات المقررة لجرمة التسول هي بحسب نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ هي الحبس مدة لا تتجاوز شهرين وكانت العقوبة المقررة لجرمة التشرد هي طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات، وكانت عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس التي يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية أو أي قانون آخر طبقاً لما جرى به نص المادة العاشرة منه، ومن ثم تكون عقوبة جرمه التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجرمة التسول هي الأشد لما يقتضيه إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات.

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٧

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها تقضي بوجود الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي يكون قد إستخدمت في ارتكاب الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع الطاعن - إلى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لإستخدامه فيها - مبلغ من أوراق العملة المصرية واللبنانية والإنجليزية وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفه الذكر مما مفاده إنصراف المصادرة إلى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما يتعين منه - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الميزان والجواهر المخدرة المضبوطة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٨

لما كان يبين من الحكم الغايي الإستئنافي أنه حصل واقعة الدعوى بقوله " ومن حيث إن الواقعة تخلص فيما تضمنه محضر الإدارة الهندسية المرفق من إقامة التهم بناء بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وحيث أن محكمة الدرجة الأولى إستندت في تيرة التهم من التهمة الثانية إلى أنها غير لائحة وجاء المحضر

خلواً منها، وحيث أنه بالنسبة للتهمة الثانية فهي ثابتة من ذات محضر الإدارة الهندسية إذ أن قيام المتهم بإقامة البناء على أرض غير مقسمة يعنى بالضرورة أن المباني كانت بغير ترخيص، ومن ثم فهي ثابتة فضلاً عن ثبوت التهمة الأولى من ذات المحضر. وحيث أن التهمتين قد إنتظمهما نشاط إجرامي واحد فمن ثم يتعين القضاء بهما بقوية الجرعة الأشد وهي عقوبة التهمة الثانية، ومن ثم تنتهي المحكمة إلى إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالعقوبة الواردة بالنطوق. لما كان ذلك، وكانت العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني، في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص، وكان يشترط بالتطبيق لأحكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام ذلك القانون أن يثبت في حقه المتهم أحد أمرين < الأول > أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون. < الثاني > عدم القيام بالأعمال والإلتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢، ١٣ من القانون سالف الذكر. لما كان ما تقدم، وكان يبين من الرجوع إلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن البناء في حد ذاته لم يخالف فيه الإرضاعات والأبعاد وغير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ كما لم يثبت في حق المظنون جده أنه النشئ للتقسيم أو أنه أخل بآلتزام من الإلتزامات التي تفرضها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم فإنه لا موجب للحكم بعقوبة الإزالة ويكون الحكم المظنون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين أنزل هذه العقوبة على المظنون حده، فيعين نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة .

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٠

١) حيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في يوم ١٤/٣/١٩٧١ بدائرة الدخيلة، هرب التبع المبين وصفاً بالمحضر مع علمه بذلك، وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقاً لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ومحكمة الشئون المالية والتجارية بالإسكندرية قضت في ١٩٧٥/٣/٢٦ غيابياً بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والإزمام بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضاً قدره - ٤٨٨٠ - والمصادرة وإذ عارض الطاعن في الحكم قضى بجملة ١٩٧٥/١١/٢٦ بتأييد الحكم المعارض فيه بإستأنف ومحكمة الإسكندرية الابتدائية " بهيئة إستئنافية " قضت في ١٩٧٦/٢/٢١

غريباً بتأييد الحكم المستأنف فعارض وقضى بجلسة ١٩٧٧/٢/٢ بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه.

وحيث أنه يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه النعي أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ابتداء أمام محكمة الدخيلة الجزئية بذات القيد والوصف وظلت الدعوى منظورة أمامها اعتباراً من ١٩٧١/٦/١ وتوالى تأجيلها لإعلان المتهم - الطاعن - إعلاناً قانونياً - وهو ما لم يتم - إلى أن قضت في ١٩٧٤/١٢/١٩ بإحالتها إلى محكمة الشئون المالية بالإسكندرية للإختصاص بنظرها حيث نظرت الدعوى وأصدرت حكمها المشار إليه آنفاً - ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة دون أى إجراء قاطع للتقادم وتكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

٢) من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يفيد صحته - ولما كان التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تتطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للفرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها لردع والزجر، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود، يوجب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية، وأن الحكم به حتى تلقى المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية، وتلتزم المحكمة في تقديره بالحدود التي رسمها القانون، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستتبع حتماً عدم الاستمرار في الإجراءات والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يغير من هذا النظر أنه أجز في العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب التعويض، والظن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام، ذلك بأن هذا التدخل - وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ من الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعته وعصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة بالفعل والتي يمكن توجيهها للجاني والمسئول عن الحقوق المدنية

على السواء ويكون فيها التعويض متمشياً مع الضرر الواقع. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون لما يتعين معه نقضه والقضاء بإلغاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦

لما كان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة يجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجلب إلى العقوبات التكميلية التي يحمل في طلباتها فكرة رد الشئ إلى أصله أو التعويض المدني للخزاة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية يراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها من عقوبة الجريمة الأشد، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٣٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو - وعلى ما بين من مدونات الحكم - ستة وتسعين جنيهاً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها .

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

لما كانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التصدير الجبرى وتحديد الأرباح تنص على أن " تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقاً للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع، مكتوبة بحروف كبيرة، وذلك لمدة تعادل مدة عقوبة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر إذا كان الحكم بالفرامة، وهو ما يتبادى منه أن مناط القضاء بشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع أن ترتكب فيه إحدى الجرائم بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه فإن لم تقع الجريمة في محل ما ذكر، إنتفى موجبها، ذلك بأن الأصل في العقوبات التكميلية - وشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع منها - أنها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة، وإيجاب النص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها، وإلا كان توقيعها عبثاً لورود القضاء بها على غير محل، ولما كان الثابت من الإطلاع على المقررات، أنها خلت مما يفيد أن المظنون حده قد إقرِف الجريمة التي دانه الحكم المظنون فيه بها في محل تجارة أو مصنع، فإن النفي يكون على غير أساس ويتعين رفضه.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠

من المقرر أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود، ويترب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنالية وأن الحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى وبدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها.

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٠

٢٠١) إن جريمة إنتاج خل طبيعى مشوش التى دين بها المطعون ضده معاقب بالواد ١، ٢، ٥، ٦، ١٥، من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المشوشة - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة المادة المشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون لما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بمالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ٤/٢/١٩٨١

لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ بفرض رسوم الإنتاج على بعض الأصناف المنتجة محلياً قد نصت على فرض رسوم إنتاج قدرها جنيهاً ونصف على كل وحدة من مواد ~~الوقود~~ ^{الوقود} ~~والغاز~~ ^{الغاز} ~~تعمل~~ ^{تعمل} بالغاز، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ - والمعمول به إعتباراً من تاريخ نشره فى ١٩٦٩/١٢/٣١ ونصت المادة الأولى منه على تعديل رسوم ~~الإنتاج~~ ^{الإنتاج} والإستغلال على مواد وأفران الطهى التى تعمل بالغاز تعمل بالغاز الواردة بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ بجعلها جنياً واحداً عن كل وحدة من مواد وأفران الطبخ التى تعمل بالغاز - موضوع التحقيقات - ولما كان الجزء المنصوص عليه فى المادتين سالفى الذكر هو تعويض من نوع خاص يهدف به الشارع إلى الضرب على أيدى المتهربين من أداء واجب حق الخزانة بتأيم فلعلم والعمل فى الوقت نفسه على إقتضاها تعويضاً عن الرسوم التى ضاعت عليها أو كانت

عرضة للتضياع بسبب مخالفة القانون، وإذا كان الثابت أن الواقعة بالنسبة للرسوم المستحقة قد تمت وإكتملت بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧ على ما جاء بالحكم المطعون فيه - وقبل يوم ١٩٦٩/١٢/٣١ - تاريخ سريان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ - ومن ثم ينطبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ وتظل محكمة بهذا القرار الأخير الذي تمت في ظله ولا تسرى أحكام القرار رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بأثر رجعي بل بأثر مباشر على الوقائع التي تحدثت بعد العمل به كما هو الشأن بالنسبة لكل الرسوم التي تحددها الدولة - لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر لأنه يكون مخالف القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/٣١

لما كان الحكم فيما اعتقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن جوب الدواء المضبوط والغير مدرج بالجدول الملحقة بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات أن الطاعن قد حصل عليها بخلطها بالأقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بما يقوم ببيعها مما يحقق له ربحاً أكبر، وكان قانون العقوبات قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه على أنه " يجرى للمقاضى إذا حكم بعقوبة جنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها، وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير حسن النية " فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة تلك الحبوب والتي ليست من المواد المخدرة وكذلك للتفوق يكون قد أصاب صحيح القانون من بعد ما أورده واستقام تدليله عليه من استعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالأقراص المخدرة وإتجاره فيها ويبدو النتي عليه في هذا الخصوص غير صديد .

الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦

- المادة ١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت إلى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مئتي الضرائب الجمركية المستحقة، فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف المتنوعة كان التعويض معادلاً لمئتي مئتي الضرائب المستحقة أيهما أكثر .

- الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأحد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقلل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبة التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخزانة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن

العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد، فإن الحكم المطعون فيه إذا عمل بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

لما كانت المادة ١٦٣ من قانون العقوبات تنص على أنه " كل من عطل المخابرات التلفزيونية أو أتلّف شيئاً من آلاتها سواء إهماله أو عدم إحوازه بحيث ترتب على ذلك إنقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنهماً مصرياً . وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض " ثم نصت المادة ١٦٦ على سريان المادة المذكورة على الخطوط التليفونية، وكانت العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها في جميع الأحوال، وأن الحكم بها حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى. وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشبّه فيهم الذي ولعت الجريمة في ظله في أن عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة " التي يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون هي عقوبة أصلية وتعتبر بمثابة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية " أو أى قانون آخر، أن هذه العقوبة تعتبر في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل - تعتبر - صنواً لعقوبة الحبس ومثيلة لها في كونها عقوبة مفيدة للحرية وإذا كان ذلك فإنه لا يلزم لقبول الطعن بالنقض من الطاعة إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولما كان البين من أسباب الطعن أنها لم ترد إلا على الحكم الابتدائي والحكم الإستئنافي الحضورى الإعتبارى المؤبد له - الذى لم تقرر الطاعة بالطعن فيه بطريق النقض فحاز قوة الأمر المقضى ولا يقلل أن تعرض له في هذا الطعن - دون الحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة بعدم جوازها والذي لم تنع عليه الطاعة بأى معنى فإن طعنها يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨

إن الرد النصوص عليه في المادة الأولى من أمر نائب المحاكم العسكري ٦ لسنة ١٩٧٣ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبتي الحبس والغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للفرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ولا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية والحكم بها حتمي تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها على المستول عن ارتكاب الجريمة.

الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣

و إن كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة إلا أن ذلك لا يخل بحقوق الغير حسن النية على نحو ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون العقوبات. وإذا كان النابت من الأوراق أن السلاح المضبوط ملك لشركة النصر للأغذية المحفوظة " قها " وكان مسلماً للمتهم بسبب وظيفته لإستعماله في حراسة مصنع الشركة فإنها تكون من الغير حسن النية مما يقتضي به موجب مصادرة السلاح المضبوط.

الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦

— المصادرة إجراء الفرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة، وبغير مقابل، وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجنح، إلا إذا نص القانون على غير ذلك، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذها في مواجهة الكافة، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التضييعات المدنية إذا نص القانون على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المنجني عليه أو إلى خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار، وهي بوصفها الأول تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشئ خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل، وهي بوصفها الثاني توفر للمجني عليه صفة المطالبة بها كتعويض، وأو يتبع حقه في ذلك أمام جهات التقاضي المختلفة، وحتى في حالة الحكم بالبراءة، وهي في الحالين لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة، إلا إذا كان الشئ محل المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى.

- على غير محل، وإذ كانت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه " في جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة، فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل مثلي قيمتها " وكان مفاد هذا النص في واضح لفظه وصريح معناه أن المصادرة في هذه الحالة من قبيل التعويضات التي يحكم بها لمصالح الخزائنة العامة، عما سببه الجريمة للدولة من أضرار، فإذا لم يكن الشيء قد سبق ضبطه، كما هو الحال في الدعوى، يتعين القضاء للخزائنة العامة بما يعادل مثلي قيمته، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل إعمال هذه الفقرة وقضى بمصادرة التبغ موضوع الجريمة بدلاً من القضاء بما يعادل مثلي قيمته، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٦٥٥٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٤

لما كان من المقرر أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر الصويص وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من تاحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا الصويص تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود، ويترب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية أو أن الحكم به حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزائنة في الدعوى ودون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٤

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المصبوطة التي تحصلت من الجريمة، إذا كان عرضها للبيع يعد جريمة في حد ذاته، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المظعون ضدها بجريمة عرضها للبيع لبنأً مشوشاً فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ سالفة الذكر كان تقتضيه الحكم بالمصادرة وجوباً - لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفسح المعدل بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ - المنطبقة على واقعة الدعوى - وتوجب القضاء بنشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الإنتشار على نفقة المحكوم ضده - وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بهذه العقوبة يكون قد خالف صحيح القانون.

الطعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧

لما كان التعويض المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحميل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجاني تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر مع مضاعفته فى حالة العودة ويؤتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حسمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستيع حتماً عدم الإستمرار فى الإجراءات والحكم بإلغضاء الدعوى إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يغير من هذا النظر أنه أجيز العمل - على سبيل الإستثناء لمصلحة الجمارك أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام، ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصف لمصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ من الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٣٩/٢/٦

يجب على القاضى - بحسب الأصل - أن يحدد فى الحكم الذى يصدره مدة كل عقوبة يوقعها ما لم يقض القانون برك تحديد مدة العقوبة لسلطة أخرى على مقتضى الأوضاع والحدود التى رسمها. والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتهة فيهم خلو من أى نص يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التى فرضها بالمادة التاسعة منه غير محددة المدى وأن يوك تحديدها لسلطة أخرى، بل المستفاد من مجموع نصوصه أنها هى بعينها المراقبة التى تحدث عنها بالفقرة الأخيرة من المادة الرابعة وقال إنها تعد بمثابة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنائيات، وإن مكان تنفيذها على المحكوم عليه يعين بقرار من وزير الداخلية، وإن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات، ومن ثم تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة، شأنها فى ذلك شأن عقوبة الحبس، ووجب التالى أن يحدد الحكم الذى يقضى بها مقدار مدتها فى الحدود القانونية، وأن يعين، وفقاً للمادة ٢٤ من القانون السالف الذكر، اليوم الذى يبدأ تنفيذها منه. فالحكم الذى يقضى بوضع المتهم تحت المراقبة الخاصة المنصوص عليها فى القانون المذكور بغير

أن يحدد مدة هذه المراقبة، ولا اليوم الذي يبدأ فيه تنفيذها، يكون مخالفاً للقانون، وحكمة النقص تصحيحه بتحديد مدة المراقبة الخاصة وتعين اليوم الذي يبدأ فيه .

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٣/٣/١٩٣٩

إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم قد أورد جميع الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس أيّاً كانت الجهة التي قضت بها، ومهما كان السبب الذي إستوجبها. ولذلك يكون حكم المادة ٣١ منه التي نصت على أن أحكامه لا تسرى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة حكماً عاماً يتناول أحكام مراقبة البوليس المقررة في قانون العقوبات أيضاً. وذلك يقتضى تخصيص عموم النصوص التي أوردتها هذا القانون عن عقوبة المراقبة القضائية بإستثناء النساء هن والأطفال الذين لم يبلغوا السن المذكورة .

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٣٩

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير في الواقع إلى كافة الأحوال الواردة في المادة الثانية من هذا القانون، والفقرة الأخيرة منها تشير بنوع خاص: [أولاً] إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنه إشتهر عنهم لأسباب جديّة الإعتياد على الإعتداء على النفس أو على المال أو الإعتياد على التهديد بالإعتداء على النفس أو على المال أو الإعتياد على الإشتغال كرسطاء لإعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة، وذلك على إعتبار أن نص هذه الفقرة الخامسة عام يشمل كل صور الإعتداء على النفس والمال لا خاص يشمل فقط الجرائم المخلة بالأمن العام محصورة في أنواع معينة كالحطف والسطو. [ثانياً] إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة السادسة من المادة الثانية المذكورة بأنهم إعتادوا الإتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالهبيات ... وتتناول تلك الفقرة أيضاً غير هؤلاء وأولئك على الإطلاق بلفظها العام الشامل كل من لا يتعد عن مسالك الشبهة والجناية فيعطى البوليس بما يقع منه ما يؤيد ظنونه عن أفعاله وأعماله الجنائية .

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١ بتاريخ ٨/١١/١٩٢٨

إن الرد وإن كان من العقوبات التكميلية إلا أنه قائم على حق خاص لا يزول بزوال العقوبة الأصلية أو الغرامة بل لن يزول لصاحبه تقاضيه بالطرق القانونية الأخرى.

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٦

إن الغرامة المنصوص عليها في المادة ٩٧ عقوبات هي عقوبة مؤتة على الجريمة نفسها، والشأن فيها الشأن في العقوبة الأصلية، فهي تتبعها في الحكم لتعلقهما كليهما بالحق العام وحده، وهذا بصرف النظر عما إذا كان المبلغ المختلس حصل رده فعلاً قبل صدور الحكم بالعقوبة أو قضى برده بموجب الحكم نفسه.

الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

الأصل في العقوبات التكميلية أنها تحمل في طياتها فكرة رد الشئ إلى أصله وأنها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة إلا أن التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلاً وقت صدوره وإلا كان توقيعها عبثاً لورود القضاء بها على غير محل. وما أن إجراءات المقاومة المطلوبة كانت لازمة فى موسم زراعة القطن فى سنة ١٩٦٧ وقد انتهى موجبها بإنهاء الوقت الذى كان يجب أن يتخل فيه، فإنه لا محل للنمى فى الحكم على إزالة أسباب المخالفة لورودها على غير محل.

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٦

البين من نص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١١١ سنة ١٩٥٣ فى فحواه ومن مذكرته الإيضاحية ومن مصدره التشريعى فى المادة ١٦ من التشريع الفرنسى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٥ حسبما أثار إليه الشارع المصرى فى الأعمال التحضيرية لقانون النقد، أن القانون أوجب - فى حالة عدم ضبط المبلغ موضوع الجريمة - الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادها بإعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بدلاً عن عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى القانون وهذه الغرامة تنسب إلى المبلغ الذى كان يعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزنة بالقدر الذى لم يضبط منه كله أو بعضه قبل أو كثر، أما ما يضبط فإن المصادرة ترد عليه، ولا محل لنسبة الغرامة الإضافية إليه. ولا عورة بالسبب فى نقص المبلغ موضوع الجريمة عن المقدار الذى كان يجب بمصادرته، ولا بما إذا كان هذا السبب من قبل المتهم أو من قبل غيره، لأن عقوبة الغرامة وجوبية لا تخير فيها، والقول بغير ذلك يخالف المعنى الواقع فى فحوى النص ومفهوم دلالته ويؤدى إلى الإحتمال على تطبيقه بتقديم الأقل من المبلغ موضوع الجريمة، فضلاً عن مخالفته للمحكمة التى دعت إلى تقريره.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٧

شهر ملخصات الأحكام التى تصدر - بالإدانة - طبقاً للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التعرير الجبرى وتحديد الأرباح - ليس مجرد إجراء إدارى لا شأن للقضاء به وإما هو فى صحيح القانون عقوبة تكميلية يعين القضاء بها إلى جانب العقوبة الأصلية ويصور تنفيذها طبقاً

للمناذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضده دون شهر مخلص الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بشهر مخلص الحكم الصادر بالإدانة وتطبيقه على واجهة المخل لمدة شهر بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها.

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٠

من المقرر أن التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول، وإن كانت تتطوى على تضمينات مدنية تجوز للجهة المطلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة التدخل في الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بها والطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من أحكام، إلا أنها في حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بتحقيق وقوع أى ضرر على الخزانة فلا يجوز توقيعها إلا من محكمة جنائية ولا يوقف قضاؤها ها بها على تدخل من جانبها في الدعوى وتلتزم المحكمة في هذا القضاء القدر المحدد في القانون، ومن ثم فإن هذا التدخل لا يجرى عليه - وإن وصف بأنه دعوى مدنية - حكم إعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً للدعوى المدنية الواردة بالمادة ٢٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية وحكم إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة المنصوص عليه بالمادة ٣٠٩ منه لأن تلك الأحكام ما وضعت إلا للدعوى المدنية التي تقام بطريق التبعية عن لحقه ضرر بالفعل من الجريمة للمطالبة بالتضمينات البتة - أى بالتعويض الذي تقدره المحكمة بنفسها بعد طلبه مقابل الضرر الواقع - والأصل في هذه الدعوى أن ترفع أمام المحاكم المدنية وهى بذلك تختلف طبيعة وحكماً عن ذلك التدخل من جانب الخزانة العامة. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما تضمنه من إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٤

ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة ليس عقوبة مفروضة للجريمة بقدر ما هي تدبير يجوز للمحكمة توقيعه لمناسبة إرتكابها، تيسيراً على مدمنى المخدرات بوضعهم تحت العلاج بإحدى المصحات - ولما كانت العقوبة بحسب طبيعتها هى جزاء يقابل الجريمة حدد الشارع نوعها بأن تكون من العقوبات البدنية أو السالبة للحرية أو المقيدة ها أو المالية - وهى العقوبات الأصلية التي فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضى توقيعها عند ثبوت التهمة - وكانت محكمة الموضوع قد ألزمت هذا الأصل في توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة في القانون الذى كان معمولاً به وقت

إرتكاب الجريمة، وتوى محكمة النقض لما تقدم أن تقرها عليه، فإن ما يفرضه الطاعن في شأن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥

- من المقرر أن المصادرة - في حكم المادة ٢٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك - وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذها في مواجهة الكافة، ولما كانت أحكام نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يرد فيها نص بشأن المصادرة الوجوبية إلا في المادة الثامنة والتي توجب مصادرة الأمتعة والأثاث الموجود داخل الذى يفتح أو يدار للفجور أو الدعارة ومن ثم فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة مع التهمة الثانية والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها - إعمالاً لنص المادة ١/٣٠ من قانون العقوبات لا تكون هذه جانباً لتطبيق القانوني الصحيح وينحصر عن حكمها ما نسبته الطاعنة من دعوى التناقض والخطأ في تطبيق القانون.

- إن المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٠٦١ تنص على أن " يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون إحلال بالأحكام الخاصة بالمشردين " .

الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٤٣ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المستبدلة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ والفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ توجب في جميع الأحوال الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة، وكان الحكم المظنون فيه قد أغفل الحكم بمصادرة تلك اللحوم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما كان يصح منه تصحيحه والقضاء بهذه العقوبة.

الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٥

من المقرر أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرتباطاً لا يقل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشئ إلى أصله أو التعويض المدني للخزاة أو كانت ذات طبيعة وقائية، كالمصادرة ومراقبة الشرطة التي

هى فى واقع الأمر عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبات المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جرمى إحراز الجوهر المخدر وتهريبه مرتبطين وبرغم هذا أغفل الحكم بالتعريض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو على ما يبين من المفردات المضمومة أربعمائة وسبعون جنيهاً - فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بالتعويض بالإضافة إلى باقى العقوبات المقررة بها.

الطعن رقم ٧٥٧١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٥
لما كانت المادة ٣/١٤٣ مكرراً من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ المنطبقة على واقعة الدعوى توجب الحكم بغلق المحل التجارى الذى تدبج أو تضبط أو تباع فيه اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر فى المرة الأولى ونهائياً فى حالة العود. لما كان ذلك وكانت الواقعة حسبما أثبتها الحكم المطعون فيه ودين المطعون ضده لإرتكابها - هى أنه "... ضبط يعرض لحوماً داخل محله تين - بفحصها بمعرفة الطبيب البيطرى إنها لأنثى بقر صغيرة السن ... الخ لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بغلق المحل التجارى الذى كانت تعرض فيه تلك اللحوم وهى عقوبة تكميلية وجوبية يكون قد خالف القانون بما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٨
من المقرر أن المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل وهى عقوبة إختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك فلا يجوز الحكم إلا على شخص ثبت إدانته ولفى عليه بعقوبة أصلية لما كان ذلك وكان المقصود بالآلات التى إستعملت فى الجريمة كل أداة إستخدمها الجانى ليستزيد من إمكانياته لتنفيذها أو لتخطى عقبة تعرض تنفيذها وإذا كان الثابت أن السيارة المضبوطة قد إستخدمها الطاعن لتنفيذ أوامر المتهم الأول وجلب النسوة الساقطات على ما سلف القول ومن ثم فإن السيارة المضبوطة تكون قد إستعملت فى الجريمة التى دان الحكم المطعون فيه الطاعن عنها ويكون معنى الطاعن عن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٥

لما كانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجرمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل ... وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجناح والمخالفات إلا إذ نص القانون على غير ذلك، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذها في مواجهة الكلفة، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات - المشار إليه - لا توجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة، والنباتات والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون إستخدمت في إرتكاب الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع المحكوم عليه إلى جانب المواد المخدرة والأدوات المستخدمة في الجريمة مبلغ ٣٤٠ جنيهاً لأن الحكم إذ أطلق لفظ المصادرة بحيث تشمل ما يوجب القانون القضاء بمصادرة من مواد مخدرة ونباتات وأدوات لما يكون قد إستخدم في الجريمة، وما لا يوجب مصادرة من مضبوطات لم تستخدم في الجريمة فإنه يكون قد جانب التطبيق القانوني السليم، لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم قد أقصر على مخالفة القانون فإنه يتعين إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض القضاء بتصحيه بقصر عقوبة المصادرة على الجواهر المخدرة والأدوات المضبوطة والتي إستخدمت في إرتكاب الجريمة.

الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٦

من المقرر طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - الذي دين الطاعن على مقتضى أحكامه - توجب الحكم بمصادرة المواد المفضوشة كمقوبة تكميلية يقضى بها في جميع الأحوال متى كانت تلك المواد قد سبق ضبطها.

الطعن رقم ٣٧٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٧

دلت المادة ٢٧ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن في صريح عبارتها ووضح معناها أن مناط الحكم بعقوبة الغرامة وكذلك الحكم بالرد بوصفه عقوبة تكميلية تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله، يور وجوداً وعلماً، مع ما تقاضاه المؤجر أو الوسيط من مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وفي حدود هذه المبالغ لحسب، بحيث إذا لم يثبت أنه تقاضى ثمة مبالغ في هذا النحى، إمتنع الحكم عليه بالغرامة وبالرد، لأن ثبت أنه تقاضى مبالغ خارج نطاق العقد وبسبب تخريبه وجب القضاء عليه فوق عقوبة الحبس بغرامة تعادل مثلي ما تقاضاه بالفعل وإلزامه برد مثله، بصرف النظر عن المبلغ الذي جرى

الاتفاق عليه خارج نطاق عقد الإيجار، ولو أراد الشارع الخروج على هذا المعنى وجعل العبرة فيه بما اتفق عليه من مبالغ بين المؤجر والمستأجر، أو التوسط في ذلك، بغض النظر عما يتم إستلامه من مبالغ حسب المخطئ عليه، لما أعوزه النص على ذلك صراحة، وهو ما توجه قاعدة التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام الدقة في تفسيرها وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل.

الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٧
الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة تحب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يربط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨
لما كان نص المادة ١١٨ مكرراً > من قانون العقوبات الذي آخذت المحكمة المطعون ضدهما به، وفقاً لصحيح القانون، لا يوجب الحكم بعقوبة العزل من الوظيفة العامة أو ما في حكمها، بل هي من الإجازات التي أوردها النص المطبق فإنها تكون من إطلاقات محكمة الموضوع، إن شاءت قضت بها في الحدود المقررة قانوناً، وإن شاءت رفضت ذلك، ويكون النعي على الحكم إغفاله القضاء بعقوبة العزل من الوظيفة العامة على غير أساس .

* الموضوع الفرعي : مواعع العقوبة :

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ٨/٦/١٩٥٣
إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إحالته إلى طبيب في الأمراض العقلية لأنه مجنون وغير مسئول عما ارتكبه من جرائم، وكانت المحكمة قد ردت في حكمها على ذلك بقولها " : إن الدفاع لم يقدم ما يسوغ هذا الطلب من دليل أو قرينة بل على العكس قدم شهادة بإنهاء خدمته في الجندية في ١/٧/١٩٥٠ وتذكرة إثبات شخصيته المحررة في ١/٧/١٩٥٢ وأن وظيفته سائق موقع عليها من قومندان المرور، وفوق ذلك كله فلم يلاحظ أحد المحققين شيئاً على المتهم يلفت النظر من حركات أو أفعال تدعو للشبهة في أمره، بل إن المتهم بحضور الجلسة عقب سؤاله إعراف بالتهمة ولما وافق الدفاع على إستجوابه أجاب في هدوء المفكر وريانة العاقل الذي يزن ما يقوله ويقدر ما ينفعه وما يضره من غير خلط ولا اضطراب ويعين لذلك رفض هذا الطلب " فإن هذا الذي أثبتته الحكم هو تقدير للوقائع المعروضة على المحكمة في

حدود حقها. فما دامت قد رأت أن هذا الدفاع غير جدي للأسباب المعقولة التي أوردتها. فما كانت بها حاجة إلى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بارشته بنفسها من الإجراءات بالجلسة

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٧

إذا كان الدفاع عن الطاعن قد قال في سياق مرافحته في صيغة عابرة إن المتهم قد إلتابته حالة نفسية فأصبح لا شعور له وإنه خرج من دور العقل إلى دور الجنون الوقتي، غير أنه أسس مرافحته بعد ذلك على أن الجريمة إرتكبت وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعلى أنها تعتبر جريمة قتل خطأ لأن الطاعن أراد الإزهاب فلم يحكم بالإطلاق، فإن هذا القول لا يعتبر دفاعاً بقيام سبب من أسباب موانع العقاب عما يتعين على المحكمة أن تفصل فيه صراحة في حكمها بل هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم رداً صريحاً ويكفي أن يكون رد المحكمة عليه مستغداً من عدم أخذها به والحكم بإدائه لأدلة الثبوت التي بينتها.

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢١

لما كان الحكم إذ إستخلص نية القتل عند المتهم قد إستند إلى استعماله آلة حادة فالتة بطبيعتها وعلته بها الجنى عليه في مقتل وأن الطعنة كانت شديدة إذ نفذت إلى التجويف البطني، وكان هذا الذي قرره الحكم وإن أدى إلى ثبوت نية القتل عند من يكون محتفظاً بشعوره وإدراكه إلا أنه لا تتحقق به هذه النية عند من يكون فاقد الشعور ما دامت جريمة القتل العمد تتطلب لوالها أركانها قصداً خاصاً لا يصح إفتواضه ولا أن يقال بوافره إلا عند من يبت أن قصده من الإعتداء على جسم الجنى عليه كان منصرفاً عن شعور وإدراكه إلى إزهاق روحه، وكان الحكم قد أثبت على لسان الجنى عليه واحد الشهود أن المتهم كان ثلماً وقت إرتكاب الجريمة دون أن يبين ما إذا كانت المحكمة قد حققت الأمر وهل كان المتهم لفاقد الشعور والإختيار بسبب حالة السكر أم لا لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٢

حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره، ولم يكن لإرادته دخل في حوله. ومن المسلم أنه ليس للإنسان أن يرتكب أمراً محرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده - ولما كان الشابت من الحكم أن الطاعن إنما قدم الرشوة ليتخلص من جريمة الإخفاء التي إرتكبتها فإن الدفاع الذي يستند إليه

الطاعن من أنه كان في حالة ضرورة أُلجأته إلى دفع الرشوة تخلصاً من خطر القبض عليه هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستأهل رداً .

الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٥

تقدير حالة المتهم العقابية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تخص محكمة الموضوع بالفصل فيها، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبنى عليها قضاءها في هذه المسألة بياناً كافياً لا إجمال فيه، وليس لما أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلاً تنق به بل إن من واجها في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وأن تقيم قضاءها بذلك على أسباب سائفة .

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٥

تنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه : " يعفى من العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢، ٢٠٣ كل من يبادر من الجناة بالإخبار الحكومية بتلك الجناية قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق. ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة " . فالقانون قد قسم أحوال الإعفاء في هذه المادة إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منها بعناصر مستقلة وألرد لكل حالة فقرة خاصة، وإشروط في الحالة الأولى - فضلاً عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة - أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق. أما الحالة الثانية من حالي الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق، إلا أن القانون إشروط - في مقابل القسحة التي منحها للجاني في الإخبار - أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة، فموضوع الإخبار - في هذه الحالة - يجاوز مجرد التعريف بالجناية إلى الإلفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة، فإن كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق فلا إعفاء. ولما كان الطاعن يسلم في أسباب الطعن بأنه أدلى بإقراره عقب القبض عليه وتفتيش مسكه ياذن من النيابة العامة فقد دل بذلك على صدور الإخبار بعد الشروع في التحقيق، وكان مؤدى ما حصله الحكم عن إقرار الطاعن - وهو ما لا ينازع الطاعن في صحته - أن المتهم الثاني قد حضر إلى مسكه في فترة غيابه عنه وترك العملة المزيفة المضبوطة وأن الشرطة داهمت منزله عقب عودته وأثناء إمساكه بالمضبوطات، وكان يبين بما أورده الحكم عن الواقعة

الدعوى أن تجربات الشرطة التي سبقت صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش قد دلت على قيام المتهم الثاني والطاعن بتزيف العملة المعدنية بمنزل ثانيهما. ولا كان الواضح مما تقدم أن أمر المتهم الثاني كان قد تكشف قبل القبض على الطاعن وإدلائه بإقراره وأن الإقرار لم يضاف جديداً إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض على المتهم الثاني حتى يتحقق بذلك مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية المشار إليها، فضلاً عن أن مقالة الطاعن لا يتحقق فيها معنى الإخبار في هذه الحالة والذي يجاوز مجرد التعريف بالجنحة إلى تسهيل القبض عليهم. ومن ثم فقد تخلفت شرائط الإعفاء بخاليه .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٦

لم ينص القانون على أن مجرد الصمم والبكم من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية .

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٦

— لا تلزم المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يرفع به أمامها. وإذا ما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فليس له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك .

— إن مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن يكون مرجعه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها بما يجعل الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والإختيار في عمله، وهو ما لا يندرج تحته ما يفرضه الطاعن في وجه طعنه من عدم سلامة إرادته وإفراكه .

الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٧

إن مجرد اعتراف الجاني على نفسه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — في شأن مكالحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها — قبل علم السلطات بها لا يوفر به وحده موجب الإعفاء، لأن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجنحة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ.

الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٣٨ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٨

توجب المادة ٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المحكمة في حالة الحكم ببراءة متهمة بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس بسبب عاهة في عقله — أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية. ولا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت في حق المصنوع ضده جريمة القتل العمد انتهى إلى تبرئته منها بسبب عاهة في عقله وقت ارتكابها دون أن تصدر المحكمة أمراً

يجوز التهم في أحد افعال المدة للأمراض العقلية فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نطقه وتصحيحه وفق القانون.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢

مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقتضيه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - جنون أو عاهة في العقل دون غيرهما. فمتى كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة والاستفزاز تملكته وأجأته إلى فعلته دون أن يكون متمالكاً إدراكه فإن ما دفع به على هذه الصورة من إنقضاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل - وهما مناط الإعفاء من المسئولية، ولا يعدو أن يكون مؤذناً بوقوع عثر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطراره لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض. ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إذ هو دان الطاعن على سند من الأدلة السانعة التي أوردها دون أن يرد على هذا الدفاع على استقلال لظهور بطلانه.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧

إذا كان الحكم قد ذهب إلى أن تهديد الطعون ضدّهم بالوضع تحت الحراسة وأيلولة أرحمهم للإصلاح الزراعي يعد حالة ضرورة معقبة من العقاب مع أنه إنصب على المال فحسب، فإنه يكون قد إنطوى على تقرير قانوني خاطيء لأن حالة الضرورة تستلزم أن يكون الخطر مما يهدد النفس.

الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٤

- من المقرر أن الأحكام التي تضمنتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات إنما تنصرف بصراحة نصها إلى الموظف العام فلا يستفيد منها من لم تكن في هذه الصفة وبالتالي فإن حكمها لا يمتد إلى العاملين بالشركات العامة سواء منها المؤتمة أو التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتصيب، إذ أن المشرع قد ألصق عن إنجاءه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين العموميين في هذا الشأن بما كان عليه نص المادة الأولى عن لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية على موظفي وعمال الشركات المذكورة واعتبار هذا النظام متعمداً لعقد العمل. وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ التي حلت محل اللائحة السابقة وإمتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار

نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وكلما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العمامين في موطن ما أورد به نصاً كالشأن في جرائم الرشوة وإختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمى الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتصيب ما بآية صفة كانت، لجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العموميين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال المادة ٦٣ من قانون العقوبات - لما كان ذلك - وكان الطاعن وهو يعمل سابقاً بالشركة العربية لإستصلاح الأراضي البور لا يعدو موظفاً أو مستخدماً عاماً في حكم هذه المادة فلا يجوز له الإحتماء بما ورد فيها.

- من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تقيد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ومن ثم فإن تمسك الطاعن بالإحتماء بحكم المادة المذكورة في مجال تحميله السيرة قيادته حولة تزيد عن المسموح به طاعة منه لأوامر رؤسائه - على فرض حصوله - يكون دافعاً قانونياً ظاهر البطلان وبعيداً من محجة الصواب مما لا يستأهل من المحكمة رداً.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٧٤

لما كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الطاعنين أثارا دافعاً مؤداه أنهما كانا في حالة ضرورة ألجأتهما إلى ارتكاب ما أسند إليهما من جرائم إذ كانا يائتران بأمر المحكوم عليه الأول بوصفه رئيسهما فإنه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض. فضلاً عن أنه مردود بما هو مقرر من أن طاعة الرئيس لا تقيد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر إليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه.

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٥

من المقرر أن التأديب من مقتضاه إباحة الإبلاء، ولكن لا يجوز أن يصعدى الإبلاء الخفيف، فإذا تجاوز الزوج هذا الحد، فأحدث أذى مجسم زوجته، كان معاقباً عليه قانوناً، حتى ولو كان الأثر الذى حدث مجسم

الزوجة لم يزد عن مسجات بسيطة. لما كان ذلك، وكان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد إعتدى بالضرب على زوجته وأحدث بها الإصابات الموصوفة بالقرار الطبي وكان البين من هذا التقرير - المرفق بالمقررات المضمومة - أن باجنى عليها كدمات بإلتفخذ الأيسر فإن هذا كاف لإعتبار ما وقع منه خارجاً عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجباً للعقاب عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١

لما كان من المقرر أن المرض العقلي الذى وصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتعتمد به المسؤولية الجنائية قانوناً على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعلم الشعور والإدراك أما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لإنعدام المسؤولية فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعن النفسى المشار إليه - بفرص صحته - لا يؤثر على سلامة عقله وصحة إدراكه وتتوافر معه مسئولته الجنائية عن الفعل الذى وقع منه يكون صحيحاً فى القانون .

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦

لما كان ما يثيره الطاعن من أنه كان فى حالة سكر عند مقارفة الجريمة مردوداً بأن المحكمة لا يلتزم بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها ما لم يدفع به أمامها وإذ ما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان معذور الإرادة بسبب تلك الحالة فليس له أن ينهى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك، هذا فضلاً عن أنه لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن تناول المسكر بإختياره وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن فإنه ليس له - من بعد - أن يعيب على الحكم قعود عن بحث درجة هذا السكر الإختيارى ومبلغ تأثيره فى إدراكه وشعوره فى صدد جريمة الضرب المقتضى إلى الموت التى دين بها ما دام القانون لا يستلزم فيها قصداً خاصاً إكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث، ذلك أن الأصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هى تلك التى تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناوها الجاني قهراً عنه أو على غير علم بحقيقة أمرها ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً أو عن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها، فالقانون فى هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك، مما يبنى عليه توافر القصد الجناح لديه فى الجرائم ذات القصد العام.

الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٣٢
إن مظهر التثبت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون في الحالة المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات هو ألا يلجأ الموظف إلى استخدام سلاحه ضد من يشبه في أمرهم إلا بعد التيقن من أن لشبهته محلاً واستفاد وسائل الإرهاب والتهديد التي قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة إلى استعمال سلاحه.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ٢/١٩/١٩٣٤
إنه إذا جاز أن يشمل حكم المادة ٢٦٩ عقوبات بعض الجرائم غير المنصوص عليها فيه كالنصب وخيانة الأمانة، لمأثلتها جريمة السرقة من حيث إنه يجمعها كلها كونها جرائم تقع على المال فلا وجه لقياس جريمة التزوير عليها، لأنها من قبيل آخر، وشتان ما بينها وبين جريمة السرقة والجرائم الأخرى المقتضية بها.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١/٢١/١٩٣٥
للإعفاء من العقوبات المؤس على الإكراه شروط خاصة منصوص عليها في المادة ٥٦ ع، لا يقوم صغر السن وحده مقامها، فلا يجوز لهم قاصر أن يعتذر عن جريمة ارتكابها بأنه كان مكرها على ارتكابها بأمر والده .

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ٢/١٢/١٩٤٠
إن الغيبوبة المانعة من العقاب هي التي تكون ناشئة عن مادة مخدرة يكون للنهم قد تناولها لهراً عنه أو على غير علم منه بها. أما إذا كان قد تناطها عنترأ عن علم بحقيقة أمرها فإنه يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها مهما كانت ملاسبات تناوله إياها.

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١/٦/١٩٦٩
الأصل أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتندفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله، فليس للمره أن يرتكب أمراً محرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة لما ارتكبه.

الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ٣/٣١/١٩٦٩
أن المشرع في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات قد منح الإعفاء الوارد بها للراشي بإعباره طرفاً في الجريمة، ولكل من يصح وصفه بأن وسط فيها - سواء كان يعمل من جانب الراشي وهو الطالب، أو يعمل من جانب المرتشي وهو ما يتصور وقوعه أحياناً - دون أن يمتد الإعفاء للمرتشي، وإذا كان الحكم

قد دلت بما أورده من أدلة سائفة على أن ما إرتكبه الطاعن يولر فى حقه جريمة الرشوة باعتباره مرتكباً وليس وسيطاً - فإن ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم لعدم إعفائه من العقاب طبقاً للمادة ١٠٧ مكرراً عقوبات لا يكون له وجه.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩
مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره وإختياره فى عمله وقت إرتكاب الفعل، هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات- لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما. وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائفة، سلامة إدراك الطاعن وقت إرتكابه للجرائم التى دين بها ووقت إعراله بإرتكابها فى التحقيقات، فإن النعى عليه فى هذا الصدد لا يكون له محل..

الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٩
من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط باقى الجناة. ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه - وهو فى معرض الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن - أن المتهم الثانى قد ضبط مع الطاعن بذات السبابة ولم يكن ضبط نتيجة إرشاد الطاعن، وكان لقاضى الموضوع أن يفصل فى ذلك ما دام بقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفض مطلب الطاعن الإنطاق بالإعفاء المقرر فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات.

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٩
مضى كان ما أورده الحكم يستقيم به أطراح دفاع الطاعن ذلك بأنه انتهى فى قبضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن المرض الذى يدعيه الطاعن على فرض ثبوته لا يؤثر على سلامة عقله وصحة إدراكه وتوافر معه مسئولية الجنائية عن الفعل الذى وقع منه. وكان من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التديلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها، وأنها الحير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخير يخطع رايه لتقديرها، وهى فى ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو بإعادة مناقشته ما دام إستادها إلى الرأى الذى إنتهت إليه هو إستاد سليم لا يجافى المنطق والقانون وهو الأمر الذى لم يخطئ الحكم المطعون فيه فى تقديره، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها بما أطمأنت إليه من

أدلة وعناصر في الدعوى سائفة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقاتها فإن ما يثيره الطاعنون ينحل إلى جمل موضوعي في تقدير الأدلة لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٩

(١) لما كان الطاعنان السادس عشر وشهرته والسابع عشر وإن قررا بالطعن بالنقض في العياد إلا أنهما لم يودعا أسباباً لطعنهما لما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

(٢) لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المزعمة بنص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات هي من بين الجرائم التي تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، مما يجعل الاختصاص بنظر الدعوى معقوداً بحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بحكم ارتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة - مما لا يمارى فيه الطاعن الأول - فإن الحكم المطعون فيه يكون في حقيقة الأمر صادراً منها ولا يعدو ما ورد بمحضر الجلسة أو دياجحة الحكم من أنهما صادران من محكمة جنات دنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ مادياً لا ينال من سلامته.

(٣) من المقرر أن واجب المحامي يقضى عليه بالإستمرار في الولوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة فإذا تغيب المحامي بإختياره لأى سبب كان عن الحضور مع المتهم للمحكمة قانوناً أن تستمر في نظر الدعوى في غيابيه.

(٤) من المقرر أن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر في الأصل هو إستوراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحة وتناوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده بحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي لقصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولي، وإذ كان إستيراد المواد المخدرة لا يمدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوى ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها، وكان لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان اغرز شخصاً غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها

فقد دلت على أن الجريمة إذا تراكبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً خطة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لفرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعنية وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها.

٥) لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار في تحصيله لأقوال الشاهد إلى قيامه ببعض التسجيلات إلى كان الشاهد الأول طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يعول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما اعتمد في هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد نقلاً عن الشاهد الأول المذكور مما تحسر معه عن الحكم في هذا الصدد دعوى التناقض في التسييب.

٦) لما كان الطاعن لا يدعي أنهما طلبا من المحكمة استدعاء الرائد لمناقشته في الأمر فليس فما من بعد - النعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبها منها.

٧) المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستطيع منه لأن تحقيق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

٨) كان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض رشوة وتهريب مخدرات والإشراك في إضفاء جنائي الفرض منه إرتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور في التسييب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجمركي. وحيث إن معنى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه عنها وهي جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجمركي طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

٩) ما كان الحكم قد أقام قضاءً بإشراك الطاعنين في جرائم جلب المخدر وتهريبه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما اتفقا مع الطاعنين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التي يتولى الشاهد الأول حراستها في مقابل رشوة هذا الأخير، ودلل الحكم على قيام هذا الإشراك بما كشفت عنه أقوال شهود الإثبات التي إطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعنين بالشاهد السائق لحساب الطاعنين الثلاثة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حله على قبول معاونة هؤلاء الآخرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل

الرشوة التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في تدليل سائق وقوع تلك الجرائم نتيجة لهذا الإشتراك وأن جريمة الجلب التي تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الإتفاق الجنائي الآخر الذي تضمنته الأوراق.

١٠ من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إلتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق.

١١ من المقرر أنه لا يجب الحكم بإيراده أقوالاً متعارضة للشهود المختلفين ما دام قد إستخلص منها صورة الواقعة التي إستقتها بما لا تناقض فيه.

١٢ من المقرر أن للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه.

١٣ من المقرر أن الإشتراك في الجريمة بطريق الإتفاق يتحقق بإتخاذ نية أطرافه على ارتكاب جريمة أو جرائم معينة متى كان وقوعها ثمرة لهذا الإتفاق.

١٤ من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينفها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت غفل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومتى أعيدت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على علم الأخذ بها.

١٥ من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلطف عن دليل النفس ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى.

١٦ لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصد فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له.

١٧ من المقرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية في الأخذ بأقوال الشهود وإعتبارات المتهمين في حق أنفسهم أو في حق غيرهم من المتهمين متى إطمأت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - يفرح قيامه - لا يجب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

١٨ من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يجب حكمها ما دام تقدير

الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادقاً في ناحية أخرى.

١٩) لما كانت المحكمة لا تلزم بمطابقة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردتها الحكم.

٢٠) من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يرافع عنهما معاً، أما إذا إلتزم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يتبادلوا الاتهام - كالحال في هذه الدعوى - فلا محل للقول بقيام التعارض بينهم.

٢١) من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، فإن ما يشره الطاعون بهذا الوجه لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة النقض.

٢٢) الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالرجة أو يطلب منها التهم ذلك ويكون طلبة خاصاً لتقديرها.

٢٣) من المقرر أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يبدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تتولد عنه حقوق للمحكوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق.

٢٤) من المقرر أن مناهج الإحفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمباشرين بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط الجناة.

٢٥) لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه " لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " وكان مناهج رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ من القانون المدني - المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بملزمة عامة مختصاً بمقتضى وظيفته بحريتها وإعطائها الصيغة الرسمية، ويقصد به في هذا الخصوص شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تجزه، ومن ثم فإن المحررات التي قدمها الطاعن العاشر سواء محكمة الموضوع أو هذه المحكمة - محكمة النقض - بشأن تاريخ ميلاده والنسب صدرها إلى الجمهورية اللبنانية لا تعتبر أي منهما في حكم الوثيقة الرسمية وفقاً لقانون الأحداث سالف الذكر، ولا يغير من الأمر

التصديق من جانب السلطات المصرية على اعتماد وموقعات 'مستولين بالخارجية' اللبنانية التي مهّرت بها هذه الخمرات، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعتها أو يضيّع صفة الرسمية على فحواها طالما أن تدخل الموظفين المصريين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقق من صحتها أم الموافقة عليها أو اعتمادها

٢٦) الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما يكشف من أمر واقع.

٢٧) لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأخيرة على أنه " إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها "، والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي توالى فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لفرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويسوى الحال لو وقعت إحدى هذه الجرائم من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط.

٢٨) من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعنان لم يفسحوا عن أوجه التعارض والخلاف بين أقوال شاهدي الإثبات التي عول الحكم عليها في إدانتهما، فإن ما يتوالت في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

٢٩) من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية متفولة متى تبين صحتها وإقتضت بهدورها عن نقلت عنه، فإنه لا محل لتعيب الحكم في هذا الصدد.

٣٠) من المقرر أنه لا يشترط لتكوين جريمة الإتيان الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالاتفاق أو لم تقع.

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦١

حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدخله إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره، ولم يكن لإرادته دخل في حلوله. ومن المسلم أنه ليس للإنسان أن يرتكب أمراً محرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده - ولا كان الشائب من الحكم أن الطاعن إنما قدم الرشوة ليتخلص من جريمة الإغفاء التي ارتكبها فإن الدلائل التي يستند إليه

الطاعن من أنه كان في حالة ضرورة ألجأته إلى دفع الرشوة تخلصاً من خطر القبض عليه هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستأهل رداً .

الطعن رقم ٣٩٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٦
لا جدوى لما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حقه مقارفته جريمة تسهيل إستيلاء المتهم الثالث على كمية الأسلحة البالغة قيمتها ٢٢٢٢ جنيه بغر حق ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الإختلاس التي أثبتها الحكم في حقه.

الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١/٢/١٩٨٧
لما كان الحكم قد عرض لما تمسك به الطاعن من أحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات ورد عليه بقوله " وحيث أنه رداً على ما أثاره الدفاع عن المتهم بإنشاء مسئولته إستناداً إلى ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون العقوبات فإن المتهم أطلق النار على أجنبي عليه وهو على مقربه منه وكان في مقدوره إلقاء القبض عليه دون حاجة إلى اللجوء إلى إستعمال سلاحه الناري على نحو ما سلف بيانه، وليس في تعليمات الشرطة ما يوجب أو يبيح لرجل الأمن إطلاق النار على الجناة وهم في قبضتهم وطالما كان في مكتهم ضبطهم بغير قوة أو عنف " . ولما كان هذا الذي أورده الحكم سائفاً في الرد على دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته، ذلك بأن المادة ٦٣ من قانون العقوبات إذ قضت بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموظف تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من إختصاصه مع حسن نيته، قد أوجبت عليه - فوق ذلك - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعته إعتقاداً مبنياً على أسباب مقبولة. وأن مظهر التثبت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون في هذه الحالة هو ألا يلجأ الموظف إلى إستخدام سلاحه ضد من يشبه في أمرهم إلا بعد التيقن من أن تشبهته محلاً وإستفاد وسائل الإرهاب والتهديد التي قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة إلى إستعمال سلاحه. وإذا كان ما ساقه الحكم - على النحو المتقدم بيانه - من شأنه أن يؤدي إلى إنقضاء حسن النية الذي تمسك به الطاعن على نحو مرسل، فإن تعييه الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٢٤٣ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٧
- من المقرر أن منط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره وإختياره في عمله وقت إرتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها، أما سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لإنعدام المسئولية.

- تقدير حالة التهم العقابية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة، وهي لا تلزم الإلجاء إلى أهل الخبرة إلا فيم يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها.

- من المقرر أن الإثارة والإسقاط لا تعد في صحيح القانون عتراً مغطياً من العقاب.

الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢

من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء التهم من العقاب في حكمها إلا إذا دلج بذلك أمامها، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينعي على حكمها إغفاله التحدث عنه، وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة إعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإختار فيها، فليس له من بعد أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض

* الموضوع الفرعي : وقف تنفيذ العقوبة :

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١١

إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ونص فيه على أن يعمل به من تاريخ نشره قد استبدلت بالفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات النص الآتي : " ويصدر الأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً " وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات، فإنه يكون مخالفاً للقانون، ويتعين تصحيح هذا الخطأ بجعل مدة وقف التنفيذ ثلاث سنوات من يوم صدور الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٢

إن مدة وقف تنفيذ العقوبة قد عدلت بمقتضى القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جرى به العمل من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ من خمس سنوات إلى ثلاث، فبمعين إعمالاً لنصوص هذا القانون وبإعصاره القانون الأصلح لمتهم طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات القضاء بجعل هذه المدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ المطعون فيه .

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٦

إذا كان الحكم قد قضى بجس المتهم لمدة ثلاث سنين وبوقف تنفيذ هذه العقوبة فإنه يكون قد أخطأ لمخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٥

إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجنحة فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون - ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس القضى بها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢١

- لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب أن تكون العقوبة التى يستند إليها فى إلغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ، كما أن نصوص المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ - ٥٩ والخاصة بتعليق تنفيذ الأحكام على شرط جاءت خلواً من التفرقة بين الأحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التى يؤس عليها طلب الإلغاء.

- لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما إشرطته أن يصدر أمر الإلغاء من المحكمة التى أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب إجراء أى تحقيق.

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٠

الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو تقدير نوعها ومقدارها من صميم عمل قاضى الموضوع، ومن حقه أن يأمر أو لا يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها على المتهم وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه، بل عصى به قاضى الدعوى ولم يلزمه باستعماله بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه.

الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٥

الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعى يمت بدخل تحت سلطان قاضى الموضوع وتقديره، يقرره لمن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حدة .

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٢

تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ٢/١٢/١٩٦٣

المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عن الحكم في جنابة أو جنحة بالحس أو الغرامة إنما عتت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة، ولما كان الإلزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة - إعمالاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني - لا تعتبر عقوبات بالمعنى المتقدم، إذ المقصود منها هو التعويض والرد وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذها.

الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٤

الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً هو إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف، فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائياً ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بإلغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد إعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود. أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال قائماً فيحسب سابقة في العود، وذلك كله عملاً للقواعد العامة في قانون العقوبات. وقد خلا القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف تلك القواعد العامة فإن كل ما تتطلبه المادة ٢/٢٦ منه لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها فيه أن يكون الجنائي قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الإعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً منتجاً لآثاره الجنائية، وليس بلام أن يكون هذا الحكم السابق قد تنفذ فعلاً لأن القانون لم ينص على إقضاء العقوبة أو سقوطها بمعنى المدة إلا لتحديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية .

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١

يدين من الرجوع إلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - التي تمت الوافعة وصدر الحكم المطعون فيه في ظلّه - أنه حذف حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ - الذي أعمله الحكم المطعون فيه في حق المَطعون ضده - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين طبق القاعدة العامة في إيقاف التنفيذ المقررة بالمادتين ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٨

نصت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على توقيع عقوبتي الحبس والغرامة في الحدود المبينة بها وبالقيد الواردة فيها ولم تجز الحكم بوقف تنفيذ أى من هاتين العقوبتين، ثم رخصت لوزير التموين في فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون. وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن إستخراج الدقيق وصناعة الحبيب بالإستناد إلى هذا المرسوم ونصت المادة ٢٠ منه على إلزام أصحاب المخازن بإمساك سجل مطابق لنموذج معين يحتون فيه يومياً البيانات الموجبة به، وأوجبت المادة ٣٨ فيه المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الثانية معاقبة من يخالف حكمها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً. ومن ثم فإن العقوبات المنصوص عليها في القرار المذكور يرد عليها القيد نفسه الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبار هذا القيد قد ورد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين بالإستناد إليه بناء على التفويض المحدد فيه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يسوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٠

لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - بعد أن نصت في فقرتها الأولى على العقوبات التي فرضتها لمخالفة أحكام القانون المشار إليه وحددتها بالحبس ستة أشهر إلى سنتين وبالعقوبة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه، قد تضمنت النص على مضاعفة العقوبات في حالة العود وعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة وحبط الأشياء

موضوع الجريمة في جميع الأحوال والحكم بمصادرتها وجواز الحكم بإلغاء رخصة ائجل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرراً، ثم إنتهت في فقرتها الأخيرة إلى أنه : " يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون ". وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٥٤ منه للمدلة بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لأحكام المادة العاشرة المعدلة بالقرار رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٤٥ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً، فإن هذه العقوبة يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي حول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها مما لازمها إتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة على إعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعيض المصرح به في التفويض التشريعي بل هو قيد للعقوبات يجب دائماً أن توقع على أساسه تحقيقاً لأراد الشارع وما نفاها من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤثمة طبقاً للقانون ذاته أو القرارات التنفيذية له.

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٦

تتضمن المادة ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على أنه لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء ما إحتل عليه من وقف تنفيذ الغرامة المقضى بها.

الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧

إذا كان البين من مطالعة النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه، أنه وإن كان منطوق الحكم قد خلا من النص على وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن، إلا أن الثابت من محضر الجلسة " ورول " القاضي أن النطق بالحكم جرى موصوفاً بوقف تنفيذ العقوبة، وتؤكد ذلك بما ورد بأسباب الحكم التي تكمل منطوقه في هذا الشأن - فإن واقع الحال في الدعوى يفيد صدور الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ.

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٠

إن عقوبة الغرامة التي يقضى بها وفقاً لقرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦، يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأنه عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها، باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها، مما لازمه إتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة، على اعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعيض المصرح به في التفويض التشريعي المخول لوزير التموين، بل هو قيد للعقوبات يجب دائماً أن توقع على أساسه تحقيقاً لمراد الشارع وما نفيه من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية، سواء كانت مؤلفة طبقاً للقانون ذاته أو للقرارات التنفيذية له.

الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ٣/١/١٩٧٠

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة بالحس أو الغرامة، إنما عتت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي، دون الجزاءات الأخرى التي لا تعب عقوبات بحدّة، حتى ولو كان فيها معنى العقوبة، فهو إذن لا يجوز في التعويضات ولا في سائر أحوال الرد، لأن الرد بجميع صورته لم يشرع للعقاب أو الزجر، إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة. وإذا كان ذلك، وكان إلزام المظنون ضده برد قيمة ما استولى عليه بغير حق من مال للدولة لا يعتبر عقوبة بالمعنى المتقدم، إذ المقصود منه إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتحويل الدولة عن ماله الذي أضاعه المتهم عليها وأن كان في ظاهره يتضمن معنى العقوبة، ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذ أمر بوقف التنفيذ بالنسبة لجميع العقوبات دون تمييز بين الرد وبين سائر العقوبات الجنائية المقضى بها، يكون قد أخطأ صحيح القانون، بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف بالنسبة لجوء الرد.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٧١

متى كان بين من مطالعة الحكم المظنون فيه أنه قضى بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة إستناداً إلى ظروف الدعوى وخلو صحيفة حالة المتهم الجنائية من السوابق، وكان بين من المفردات المضمومة أنه لا أصل لما أورده الحكم بشأن صحيفة حالة المتهم الجنائية، خلو الأوراق منها، بل أن الثالث منها ينقضه بما قرره المتهم في التحقيق من سبق الحكم عليه لإحرازه مادة مخدرة فإن المحكمة تكون قد أقامت حكمها المظنون فيه على غير الثالث من الأوراق وعلى خلاف القانون .

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢

حكمة النقص، متى رأت - لظروف الدعوى وماضى المتهم ما يبعث على الاعتقاد بأنه سوف لا يعود مستقبلاً لمخالفة القانون - أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٢

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على أنه " لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون". ولما كان الثابت أن صحيفة الحالة الجنائية للمتهم التي كانت مطروحة أمام المحكمة تضمنت سبق الحكم على المتهم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ حضورياً بالحبس سنتين مع الشغل وبغرامة قدرها خمسمائة جنية لإحراز مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، فإن المحكمة إذ انتهت في قضائها إلى توقيع عقوبة الجنحة على المظنون حده عن جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً التي دانت بها وفقاً لأحكام ذلك القانون ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة. وإذ كان الحكم المظنون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة على المظنون حده، فإنه يكون قد خالف القانون، مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ هاتين العقوبتين.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٣

مضى كانت العقوبة المقررة لأحد الجرمين اللتين دين بهما المظنون حدهما هي العقوبة المقررة للجريمة الثانية المعاقب عليها بالمادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ وكان الحكم المظنون فيه قد اقتصر على معاقبة كل من المظنون حدهما بعقوبة الحبس لمدة ستة أشهر بعد أن أعمل - في مجال توقيع العقوبة المقيدة للحرية حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات - وأفضل القضاء عليهما بالغرامة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر، فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون لعدم توقيع عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها بالإضافة إلى العقوبة المقيدة للحرية مما يقتضي نقضه جزئياً وتصحيحه بتطعيم كل من المظنون حدهما لثلاثة آلاف جنية بالإضافة إلى عقوبة الحبس المقضى بها. ونظراً للظروف التي رأتها محكمة الموضوع مبررة لوقف تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للمظنون حده الأول تأمر هذه المحكمة كذلك بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة لهذا الأخير لمدة ثلاث سنوات على أن يكون الإيقاف شاملاً لكافة آثاره الجنائية عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٥

مضى كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده أن يكون حاصلاً على إذن خاص - ودون أن يكون حاملاً لجواز سفر قانوني - وإنه اجتاز الحدود المصرية اللبية خارج نطاق بوابة السلام - المعاقب عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير الداخلية المنفذ له، والأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح بشأن مكافحة التسلل - وكانت الجريمة الثالثة، طبقاً للمادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح هي ذات العقوبة الأشد التي قضى بالحكم بالعقوبة المقررة لها عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات نظراً لوقوع هذه الجرائم لغرض واحد وإرتباطها ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة على ما ألتزمه الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه - في الإدانة - الحكم المطعون فيه - فإنه لا تعدوا ثمة حاجة إلى الخوض في بحث أثر صدور قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ - المنشور في ٩ مايو سنة ١٩٧٤ بالعدد رقم ١٠٣ من الوقائع بإلغاء الحصول على تأخيرة عند المغادرة بالنسبة إلى المواطنين والأجانب - على الفعل موضوع الجريمة الأولى، أو أثر صدور قراره رقم ١٥٧٤ لسنة ١٩٥٧ في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٢ والمنشور في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ بالعدد رقم ٢١٢ من الوقائع المصرية والذي أجاز للمصريين مغادرة البلاد إلى دول اتحاد الجمهوريات العربية بالبطاقة الشخصية أو العائلية - على الفعل موضوع الجريمة الثانية اللعين دين بهما المطعون ضده.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ٧/٤/١٩٧٥

من المقرر أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمل الإيقاف جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أو عدم شموله - هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع، فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه أو أن يجعل هذا الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه بل خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه. ومن ثم فإن نفي الطاعن "عدم رد الحكم على طلبه جعل إيقاف تنفيذ العقوبة شاملاً لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم" لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ٦/١٢/١٩٢٨

(١) العيب في الاستدلال بجعل الحكم كأنه غير مسبب. وهو من العيوب المبطله للحكم .

٢) الشخص الذى سبق إنذاره كمشتهيه فيه إذا إتهم فى جريمة قتل عمد وشروع فيه وإنتهت بقرار من قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بحكم البراءة ثم أقامت النيابة الدعوى عليه من بعد لوضعه تحت المراقبة الخاصة المنصوص عليها فى قانون المشتريين والمشتبه فى أمرهم فليس الممول عليه عند بحث الحكم الصادر فى هذه الدعوى الأخيرة - من جهة صحة تطبيق القانون - هو مجرد معرفة ما إنتهى إليه البلاغ عن التهمة التى كانت موجهة إليه هل صغر فى شأنها حكم بالبراءة أم قرار من قاضى الإحالة بأن لا وجه. بل الممول عليه هو معرفة علة التبرئة أو عدم وجود وجه لإقامة الدعوى. فإذا كانت العلة فى رأيها هى عدم صحة الدعوى فلا وجه للحكم بوضع المشتبه فى أمره تحت المراقبة، لأن الأكاذيب والأوهام لا يجوز مطلقاً أن يبنى عليها حكم. أما إن كانت العلة فى أيهما هى عدم كفاية الأدلة فلا شك فى أن البلاغ يكون من طائفة التبليغات التى نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ على إستحقاق من تقدم فى حقه لأن يوضع تحت المراقبة الخاصة .

الاجن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التى تعبر عقوبات بحتة حتى لو كان فيها معنى العقوبة. لما كان ذلك، وكانت عقوبة تلقيح النباتات الموجودة بالحدائق المشاة بغير الطريق القانونى - المنصوص عليها فى المادة ١٠٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر والتى عبر عنها الحكم المطعون فيه - بالإزالة - لا تعبر عقوبة بحتة - وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة إذ المقصود بها - رد الأرض الزراعية إلى الحالة التى كانت عليها قبل المخالفة وإزالة أثرها، فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يعيه ويستوجب تصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف التنفيذ لجزء الإزالة.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٨

مضى كانت محكمة أول درجة قد قضت غيابياً بتفريم المطعون ضده خسارة جيبه لعدم إسراده قيمة المضاعة المصدرة للخارج فى المهاد القانونى وإذ عارض حكم باعتباره معارضته كأن لم تكن ولما إستأنف قضت محكمة ثانى درجة بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف وورد بدياجة حكمها أن الحكم الابتدائى قد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبة، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه فى منطوقه - بتأييد الحكم الابتدائى الذى دان المطعون ضده بالجريمة سالف الذكر دون أن يقضى بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها، قد أورد فى دياجته أن الحكم الابتدائى قد أمر بإيقاف التنفيذ الأمر الذى يشيع

الاضطراب في الحكم المطعون فيه ويشعر أن المحكمة الإستئنافية لم تبين حقيقة الواقع في الحكم الابتدائي حين قضت بتأييده، مما يعيب الحكم بالتناقض والخطأ في فهم الواقع ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١

تتم المادة ١٦ من قانون العقوبات على أن "عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه بما مفاده أن القانون لا يعرف سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهي بطبيعتها تقترن بالشغل خلافاً لعقوبة الحبس بنوعه، ومن ثم فإن ما نص عليه الحكم المطعون فيه من أن تكون عقوبة السجن مع الشغل لا أثر له. لما كان ذلك، وكانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جناية أو جنحة بالفرامة، أو الحبس مدة لا تزيد على سنة بما مؤداه أنه إذا زادت عقوبة الحبس المقضي بها عن سنة أو كانت العقوبة هي السجن أو الأشغال الشاقة فإنه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يصح معه - عملاً بنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون بإلغاء ما إشتعل عليه من الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة السجن المقضى بها .

الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٢

من كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أمر بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والفرامة إستناداً إلى ظروف الدعوى وإلى عدم ثبوت وجود سوابق للمتهم، وثبت من المفردات أنها لم ترفق بها صحيفة حالة التهم الجنائية وأنه أنكر في التحقيقات سبق الحكم عليه في قضايا مخدرات وإن أورد الضابط في محضره وأقواله بالتحقيقات أن المطعون ضده قد سبق إتهامه والحكم عليه في عدة قضايا مخدرات. لما كان ذلك وكانت النيابة العامة لم تقدم إلى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الظاهر من الأوراق أن تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويكون الطعن على غير أساس مصحياً ورفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٢

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عتت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقى دون الجزاءات الأخرى التى لا تعتبر عقوبات بجنحة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ولما كانت عقوبة إغلاق الخلل المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ المار بيبانه لا تعتبر عقوبة بجنحة وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة إغلاق الخلل دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون فى هذا الصدد أيضاً لما يعنيه ويسوجب نقضه، لما كان ذلك، وكان تصحيح هذا الخطأ الذى تودى فيه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى، وكان الحكم قد انتهى إلى صحة إسناد الجريمة المنسوبة إلى المظنون ضده وبين والقتها بما تتوافق به كافة العناصر القانونية لها فإنه يعين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٣/٩

لما كان من المقرر أن وقف تنفيذ العقوبة يعتبر عنصراً من العناصر التى توضع فى الاعتبار عند تقديرها وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه قد أمر بوقف تنفيذ العقوبة التى أوقعتها عليه الحكم المعارض فيه فإنه يكون - بهذه المثابة - قد عدل العقوبة إلى أخف .

الطعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٦

لما كانت المادة ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه " لا يجوز وقف التنفيذ فى العقوبات المالية؛ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبات المالية المقضى بها على المظنون ضده فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٥/٤

إذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتزامها فى الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف غير أنه بالنظر إلى أن الظروف التى إرتكبت فيها الجريمة تبعث على الاعتقاد بأن المحكوم عليه لن يعود إلى مخالفة

القانون فإن المحكمة تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملاً بالمادة ٥٥ ج .

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٨

مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته من الأشياء التي تخرج بذاتها عن دائرة الصالح إنما هو تدبير عملي ولقائي ينصب على الشيء ذاته لإخراجه من تلك الدائرة لأن أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد من يحرزها أو يحوزها، ومن ثم كانت المصادرة الوجوبية في معنى نص المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لأن الشارع ألصق بالسلاح طابعاً جنائياً يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادره، وإذا كان الغرض من هذا التدبير لا يتحقق إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجوز له القانون حيازته هذا إلى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة - يقتضي حتماً القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه، ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو ما لا يمكن التسليم به أو تصوره إجازته، ومن ثم فإن القضاء بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط يكون معيلاً باخطاء في تطبيق القانون. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون في خصوص الأمرين بمصادرة الذخيرة المضبوطة بالإحالة إلى ما قضى به من عقوبات، وبإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط .

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٨١/١٠/١

- لما كانت المادة ١٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المطبق على واقعة الدعوى بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة - تنص على أنه لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها عن التهمتين الثانية والثالثة يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يصين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء ما اشتمل عليه من وقف تنفيذ الغرامة المقررة بها عن هاتين التهمتين.

- وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنابة أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عتت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحد ذاتها ولو كان فيها معنى العقوبة. لما كان ذلك وكانت عقوبة إغلاق محل المصوم عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل المحكوم بها في التهمة الأولى المسندة إلى المطعون حده لا تعتبر عقوبة بحد ذاتها لأنها لم تشرع للعقاب أو الزجر وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة، وإثما هي في حقيقتها من التدابير الوقائية، فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر

بوقف تنفيذ عقوبة الإغلاق دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً كذلك وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف التنفيذ بالنسبة لجزء الإغلاق

الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٢

لما كان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح قد نص فى المادة ٩ منه المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعه سعره أو معينه الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعه أخرى معها أو علق البيع على شرط آخر يكون مخالفاً للعرف التجارى " ونص فى المادة ١٣ منه على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنهما أو بأحدى هاتين العقوبتين من عاااف أحكام القرارات التى تصدر بإعلان الأسعار والأجور .. " وكانت المادة ١٤ من ذات القانون قد نصت على أن " لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة فى الحالات المنصوص عليها فى المواد ٩، ١٠، ١١، ١٢ و ١٣ " . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما ينعين معه تصحيحه بإلغاء ما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة.

الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٣

من المقرر أنه إذا قطعت المحكمة بأكثر من عقوبة على المتهم فليس ثمة ما يلزمها إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لجميع العقوبات المقضى بها، كما أن شمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية أو عدم شمولها هو كتقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً - مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع، ضمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها عليه أو أن يحمل هذا الإيقاف شاملاً لجميع الآثار القانونية، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه وإنما خص به قاضى الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يعير إليه رأيه، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن بشأن إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس دون سواها وعدم شمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٨٣٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٤

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإلتجار فيها قد نصت على أنه " لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبحة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن مذكرة سوابق المظعون ضده قد أرفقت بالأوراق قبل نظرها الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه حضورياً في جنايتين لإحرازه مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر كما أقر المظعون ضده بتحقيقات النيابة بهاتين السابقتين، فإن المحكمة إذ إنتهت في قضائهما في الدعوى الماثلة إلى توقيع عقوبة الجنبحة على المظعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً التي دانت به وفقاً لأحكام ذلك القانون ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة طالما أنه قد تبين لها من مذكرة سوابق التهم التي أقر بها بالتحقيقات والتي كانت مطروحة أمامها - أنه سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم التي نص عليها في القانون ذاته.

الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ٨/١١/١٩٨٤

لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأخيرة على أنه " يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها. لما كان ذلك، وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ ونص في المادة التاسعة منه - المؤلفة للجريمة التي دين المظعون ضده بها - على معاقبة كل من يقصر في توريد الحصة المقررة عليه من محصول الأرز الشعير الحائز لوزاعتها عن موسم ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في الميعاد المقرر بغرامة ٦٥ جنبهاً عن كل طن يقصر في توريده وبالنسبة لكسور الطن تحسب الغرامة بواقع ٦٥ مليماً عن كل كيلو جرام فإن هذه العقوبة إنما يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي حول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها لما لازمه إتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض العقوبة المنصوص عليها في تلك المادة على إعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة لما يصدق عليها التبعيض المصرح به في التفويض التشريعي، بل هو قيد للعقوبات يجب دائماً أن توقع على أساسه تحقيقاً لمراد الشارع وما تغياه من ردع عام في نطاق الجرائم الترمينية سواء كانت مؤتممة طبقاً للقانون ذاته أو

للقرارات التنفيذية له. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما تضمنه من ذلك.

الطعن رقم ٣٠٥٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤

المر بوقف تنفيذ العقوبة هو كقبر نوعها ومقدارها من صميم عمل قاضى الموضوع ومن حقه أن يأمر أو لا يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها على المتهم وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه بل خص به قاضى الموضوع ولم يلزمه بإستعماله بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رايه.

الطعن رقم ٣٢٦٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٤

لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - بعد أن نصت فى فقرتها الأولى على العقوبات التى فرضتها لمخالفة أحكام القانون المشار إليه وحددتها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه تضمنت النص على مضاعفة العقوبات فى حالة العود وعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة وضبط الأشياء موضوع الجريمة فى جميع الأحوال والحكم بمصادرتها وجواز الحكم بإلغاء رخصة النقل فى حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرراً ثم إنتهت فى فقرتها الأخيرة إلى أنه " يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على من يخالف القرارات التى يصدرها تنفيذاً لهذا القانون ". لما كان ذلك، وكان وزير التموين فى حدود سلطته التشريعية المخولة فى تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٩ ونص فى المادة التاسعة منه - المؤثرة للجريمة التى دبت المطعون ضدها بها على معاقبة كل حائز لمساحة مزروعة أرزاً وشعيراً يقصر فى توريد الحصة المقررة عليه عن سنة ١٩٧٩ بغرامة مقدارها عشرون جنيهاً عن كل طن من الأرز الشعير ويحد أقصى ٥٠٠ جنيه وتحسب الغرامة بواقع ٢٠ مليماً عن كيلو جرام من كسور الطن، فإن عقوبة الغرامة المقضى عليها بها يرد عليها القيد العام الوارد فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت فى أصل التشريع الذى حول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها بما لازمه إلتاعها وعدم الخروج عليها فى حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى تلك المادة على إعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعيض المصرح به فى التفويض التشريعى، بل هو قيد للطبقات يجب دائماً أن توقع على أساسه تحقيقاً لمراد الشارع وما تعناه من ردع عام فى نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤثرة طبقاً للقانون ذاته أو

للقرارات التنفيذية له. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى يوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما تضمنه من ذلك.

الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٩

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه "يجوز للمحكمة عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالفرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة ... إلخ" قد خولت المحكمة عند الحكم بعقوبتى الحبس والفرامة معاً أن تأمر بوقف تنفيذ إحداهما أو كليهما، وليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ بأن تأمر به بالنسبة لهما معاً.

الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها قد نصت على أنه "لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون" وكان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أوقفت بالأوراق قبل نظر الدعوى، وأنها تضمنت سبق الحكم عليه فى جنابة لإحرازه مواد مخدرة - بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر - فإن المحكمة إذ إنتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة إلى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جرعة إحراز جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً التى دانت به وفقاً لأحكام ذلك القانون، ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة التهم الجنائية التى كانت مطروحة أمامها أنه قد سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم التى نص عليها فى القانون ذاته.

الطعن رقم ٨٤٢١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالحبس أو الفرامة إنما عنت العقوبة الجنائية بالمعنى الحقيقى دون الجزاءات الأخرى التى لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة، وكان الإلزام بدفع ضريبة الإستهلاك والتعويض وبدل المصادرة المحكوم بها فى التهمة المسندة إلى المطعون ضده لا تعتبر عقوبات بالمعنى المتقدم إذ المقصود منها هو التعويض وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الفرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يعيه ويوجب تصحيح هذا الخطأ الذى تردى فيه والذى لا يخضع لأى تقدير موضوعى، وكان الحكم

قد إنتهى إلى صحة إسناد الجريمة المنسوبة إلى المظنون ضده وبين وألغتها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لما فإنه يتعين وفقاً للمادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم بمقتضى القانون .

الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥

لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالفرامة أو الحبس إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي، سواء أكانت هذه العقوبات أصلية أو تبعية أما الجزاءات الأخرى التى وأن كان فيها معنى العقوبة، ليست عقوبات بحسب فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها، لما كان ذلك وكان يبين من نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكالعة الدعارة لم يرد به ما يحظر على القاضى الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها على مخالفة أحكامه ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه حين طبق القاعدة العامة فى إيقاف التنفيذ المقرر بالمادتين ٥٥/٥٦ من قانون العقوبات لا يكون قد خالف القانون، ذلك أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة فى الحدود فى القانون مما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه بل خص به قاضى الموضوع ولم يلزمه بإستعماله بل رخص فى ذلك فوكه لمسيته وما يصير إليه رايه. وبالتالي يكون ما تنهه الطاعنة فى هذا الصدد على غير أساس.

الطعن رقم ٣٩١١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥

من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطلعه، وكان إلغاء وقف التنفيذ يعبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها فإن الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ فى القانون حين ألقى وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها، لما كان ذلك، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون، بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها.

الطعن رقم ٥٧٣٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢

إن تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع لأنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة كي يتاح للطاعن فرصة محاكمة من جديد على ضوء أحكام القانون الأصلح رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣.

الطعن رقم ٧٨١٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥

من المقرر أن تقدير العقوبة قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي أرتأته، كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شوله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة. وهذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً من سلطة قاضي الموضوع ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأية يقره لمن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حدة.

الطعن رقم ٣٩٢٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٨

منى كانت الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة تبعث على الاعتقاد بأن المحكوم عليه لن يعود إلى مخالفة القانون، فإن المحكمة تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما لمدة ثلاث سنوات عملاً بالمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٦

إذا كانت الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة تبعث على الاعتقاد بأن المحكوم عليه لن يعود إلى مخالفة القانون فإن المحكمة تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملاً بالمادة ٥٥ عقوبات.

١ رأفة.....

- ١ * الموضوع الفرعي : أسباب الرأفة
- ١ * الموضوع الفرعي : طلب استعمال الرأفة
- ١ * الموضوع الفرعي : ظروف تقديرها من المحكمة
- ١ * الموضوع الفرعي : موجبات الرأفة

٣ ربا.....

- ٣ * الموضوع الفرعي : إثبات جريمة الربا
- ٣ * الموضوع الفرعي : أركان جريمة الربا
- ٩ * الموضوع الفرعي : ربا فاحش
- ١٠ * الموضوع الفرعي : ركن الإحتياط في جريمة الربا

١٤ رسوم.....

- ١٤ * الموضوع الفرعي : تقدير الرسوم
- ١٤ * الموضوع الفرعي : رسم الإنتاج
- ١٤ * الموضوع الفرعي : رسم الدفعة
- ١٥ * الموضوع الفرعي : رسوم الإنتاج
- ٢٥ * الموضوع الفرعي : رسوم الدفعة
- ٢٦ * الموضوع الفرعي : رسوم جمركية
- ٢٦ * الموضوع الفرعي : رسوم قضائية

٣٠ رشوة.....

- ٣٠ * الموضوع الفرعي : إثبات جريمة الرشوة
- ٣٠ * الموضوع الفرعي : أركان جريمة الرشوة
- ٧٩ * الموضوع الفرعي : الإشواك في جريمة الرشوة
- ٧٩ * الموضوع الفرعي : العذر الملقى من عقوبة الرشوة
- ٨٢ * الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في جريمة الرشوة
- ٨٦ * الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة الرشوة
- ٨٦ * الموضوع الفرعي : الوساطة في الرشوة

* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الرشوة ٨٧

* الموضوع الفرعي : موظف عام ٩٠

رقابة إدارية ٩٥

* الموضوع الفرعي : اختصاص الرقابة الإدارية ٩٥

* الموضوع الفرعي : تحريات رجال الرقابة الإدارية ٩٧

زنا ٩٩

* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة الزنا ٩٩

* الموضوع الفرعي : أركان جريمة الزنا ١٠٦

* الموضوع الفرعي : الشريك في جريمة الزنا ١٠٩

* الموضوع الفرعي : إنتضاء الدعوى الجنائية في جريمة الزنا ١١٨

* الموضوع الفرعي : تنازل الزوج بالنسبة للزوجة ١١٩

* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الزنا ١١٩

سب وقذف ١٢٠

* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة السب والقذف ١٢٠

* الموضوع الفرعي : أركان جريمتي السب والقذف ١٢٤

* الموضوع الفرعي : أركان جريمة القذف ١٢٤

* الموضوع الفرعي : إستعمال حق الدفاع في جريمتي السب والقذف ١٢٤

* الموضوع الفرعي : إنشاء الأسرار ١٢٧

* الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة السب ١٢٧

* الموضوع الفرعي : الركن المادى لجريمة القذف ١٣٤

* الموضوع الفرعي : الشكوى في جريمتي السب والقذف ١٤٥

* الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمتي السب والقذف ١٤٧

* الموضوع الفرعي : إنتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ١٦٠

* الموضوع الفرعي : حالات الإعفاء من العقاب في جريمة القذف ١٦٠

* الموضوع الفرعي : ركن العلانية في جريمتي السب والقذف ١٦٢

* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة القذف ١٧٨

* الموضوع الفرعي : قذف في حق موظف عام ١٧٩

* الموضوع الفرعي : ما لا يؤثر في قيام الجريمة ١٨١

سجون ١٨٤

* الموضوع الفرعي : إعزاف المسجون ١٨٤

* الموضوع الفرعي : الاتصال بالمساجين ١٨٤

سرقة ١٨٥

* الموضوع الفرعي : أركان جريمة السرقة ١٨٥

* الموضوع الفرعي : الإشواك في جريمة السرقة ٢٠٤

* الموضوع الفرعي : التنازل عن جريمة السرقة ٢٠٤

* الموضوع الفرعي : الشروع في جريمة السرقة ٢٠٥

* الموضوع الفرعي : الظروف المخففة لعقوبة السرقة ٢١٢

* الموضوع الفرعي : الظروف المشددة في جريمة السرقة ٢١٢

* الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في جريمة السرقة ٢٢٠

* الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة السرقة ٢٢٥

* الموضوع الفرعي : جريمة تملك الشيء الضائع ٢٣١

* الموضوع الفرعي : سرقة التيار الكهربائي ٢٣١

* الموضوع الفرعي : سرقة للمستندات ٢٣٢

* الموضوع الفرعي : سرقة بالإكراه ٢٣٦

* الموضوع الفرعي : شيك غير موقع - جواز إعتباره عملاً للسرقة ٢٥٠

* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة السرقة ٢٥١

* الموضوع الفرعي : قيام جريمة السرقة ٢٥٣

سلاح ٢٥٦

* الموضوع الفرعي : إحراز سلاح بدون ترخيص ٢٥٦

* الموضوع الفرعي : إحراز مفرقات ٢٧٥

* الموضوع الفرعي : التشريك في جريمة حيازة السلاح بدون ترخيص ٢٨١

* الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في جريمة حيازة السلاح بدون ترخيص ٢٨١

- * الموضوع الفرعي : ترخيص السلاح ٢٨٢
- * الموضوع الفرعي : جرائم السلاح المنصوص عليها فى القانون ٢٨٣
- * الموضوع الفرعي : سلطة المحكمة التقديرية فى تحديد نوع السلاح ٢٨٥
- * الموضوع الفرعي : عقوبة حيازة سلاح بدون ترخيص ٢٨٥
- شهادة الزور ٢٩١**
- * الموضوع الفرعي : أركان جريمة الشهادة الزور ٢٩١
- * الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الشهادة الزور ٢٩٨
- شيك ٣٠١**
- * الموضوع الفرعي : أركان جريمة الشيك بدون رصيد ٣٠١
- * الموضوع الفرعي : الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين ٣١٤
- * الموضوع الفرعي : المطالبة بقيمة الشيك - خروج ذلك عن ولاية المحكمة ٣١٤
- * الموضوع الفرعي : شيك بدون رصيد ٣١٥
- * الموضوع الفرعي : شيك سياحى ٣٢٤
- * الموضوع الفرعي : طيحة الشيك ٣٢٤
- * الموضوع الفرعي : مقومات الشيك ٣٢٤
- ضرب ٣٢٥**
- * الموضوع الفرعي : أركان جريمة الضرب ٣٢٥
- * الموضوع الفرعي : الاشراك فى جريمة الضرب ٣٨٧
- * الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي فى جريمة الضرب ٣٨٩
- * الموضوع الفرعي : القصد الجنائى فى جريمة الضرب ٣٨٩
- * الموضوع الفرعي : رابطة السببية فى جريمة الضرب ٣٩٤
- * الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الضرب ٣٩٥
- ضرب أفضى إلى الموت ٣٩٧**
- * الموضوع الفرعي : أركان جريمة الضرب المفضى إلى الموت ٣٩٧
- * الموضوع الفرعي : الاشراك فى جريمة الضرب المفضى إلى موت ٤٠٣

- * الموضوع الفرعى : الفاعل الأصلي فى جريمة الضرب المقتضى إلى الموت ٤٠٤
- * الموضوع الفرعى : تعدد الفاعلين فى جريمة الضرب المقتضى إلى موت ٤١٠
- * الموضوع الفرعى : رابطة السببية فى جريمة الضرب المقتضى إلى الموت ٤١١
- * الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة الضرب المقتضى إلى الموت ٤١٦

عاهة مستدامة ٤١٨

- * الموضوع الفرعى : إحداث عاهة - إثبات الجريمة ٤١٨
- * الموضوع الفرعى : أحداث عاهة - عقوبة الجريمة ٤١٨
- * الموضوع الفرعى : أركان جريمة العاهة المستدامة ٤١٩
- * الموضوع الفرعى : الظروف المخففة بجريمة إحداث عاهة ٤٣٦
- * الموضوع الفرعى : تقرير الطب الشرعى ٤٣٦
- * الموضوع الفرعى : ضرب أنفسى إلى عاهة ٤٣٦
- * الموضوع الفرعى : عاهة - تعريف العاهة ٤٣٦

عقوبة ٤٣٨

- * الموضوع الفرعى : الإعفاء من العقوبة ٤٣٨
- * الموضوع الفرعى : الجمع بين العقوبة التأديبية والجنائية ٤٦٩
- * الموضوع الفرعى : العقوبة الأصلية ٤٦٩
- * الموضوع الفرعى : العقوبة المؤبدة ٤٧١
- * الموضوع الفرعى : تخفيف العقوبة ٥٠٨
- * الموضوع الفرعى : تشديد العقوبة ٥٢٠
- * الموضوع الفرعى : تطبيق العقوبة ٥٢٩
- * الموضوع الفرعى : تقدير العقوبة ٥٧٨
- * الموضوع الفرعى : تنفيذ العقوبة ٦١٦
- * الموضوع الفرعى : رد الاعتبار ٦٢٠
- * الموضوع الفرعى : سقوط العقوبة ٦٢٨
- * الموضوع الفرعى : عقوبة الإعدام ٦٣٠
- * الموضوع الفرعى : عقوبة الجرائم المرتبطة ٦٥٨
- * الموضوع الفرعى : عقوبة الشريك ٦٧٣

- * الموضوع الفرعى : عقوبة العزل من الوظيفة ٦٧٤
- * الموضوع الفرعى : عقوبة الفرامة ٦٧٥
- * الموضوع الفرعى : عقوبة المراقبة ٦٨٢
- * الموضوع الفرعى : عقوبة المصادرة ٦٩٠
- * الموضوع الفرعى : عقوبة المنع من الإقامة ٧٠٥
- * الموضوع الفرعى : عقوبة تبعية ٧٠٦
- * الموضوع الفرعى : عقوبة تكميلية ٧٠٧
- * الموضوع الفرعى : موانع العقوبة ٧٣٠
- * الموضوع الفرعى : وقف تنفيذ العقوبة ٧٤٥

